



تاريخ مصر والسودان المعاصر





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تاريخ مصر والسودان المعاصر

الدكتور

سمر بهلوان

أستاذ في قسم التاريخ

1442 - 1443 هـ

2020 - 2021 م

جامعة دمشق



المحتويات

19	مقدمة
23	الفصل الأول (تمهيدي): واقع مصر قبيل الاحتلال الإنجليزي (1848 - 1882):
25	أولاً: واقع مصر في ظل حكم خلفاء محمد علي.
30	ثانياً: الخديوي توفيق والتدخل الأجنبي.
32	ثالثاً: عربي وتطور الأحداث.
34	رابعاً: عربي وموقف الباب العالي.
35	خامساً: التطورات السياسية الداخلة.
35	1- المذكرة البريطانية - الفرنسية المشتركة.
36	2- الوطنيون والخديوي في مواجهة تطور الأحداث.
38	3- التهديد البريطاني - الفرنسي ومذكرة 25 أيار 1882
39	4- المؤتمر الأوروبي والباب العالي .
41	5- البعثة العثمانية الثالثة إلى مصر.
42	سادساً: ثورة عربي والاحتلال الإنجليزي 1882.
42	1- احتلال الاسكندرية.
45	2- احتلال السويس.
45	3- احتلال بور سعيد والاسماعيلية.
48	4- أهم أسباب فشل الثورة.
49	5- نتائج الثورة.
51	رابعاً: مصادر ومراجع الفصل الأول.
53	الفصل الثاني: ساسة الاحتلال الإنجليزي في مصر خلال سنتي 1882 - 1914:
55	أولاً: مصر صبة الاحتلال.
57	ثانياً: أهم المواقف الدولية من الاحتلال.

58	ثالثاً: الدراسة الإنجليزية على الصعيد الدولي ومسوغات الاحتلال:.
58	1- الدراسة الإنجليزية على الصعيد الدولي.
60	2- مسوغات الاحتلال.
63	رابعاً: الدراسة الإنجليزية على الصعيد العثماني.
64	خامساً: الدراسة الإنجليزية في مصر بعد الاحتلال.
66	1- إلغاء الجش المصري وتعيين سردار إنجليزي.
67	2- حل إشكالة قناة السويس وضمان حادها.
73	3- حل الأزمة المالية والمشكلات الاقتصادية.
75	سادساً: أهم الإصلاحات الإنجليزية خلال فترة الاحتلال:
75	1- الإصلاح المالي وأهم مجالاته:.
75	أ- الدراسة المالية (ضرائب، قوانين، فوائد وغيرها..).
78	ب- الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.
80	ج- إلغاء المراقبة الشاذة.
80	د- إلغاء قانون التصفية.
81	هـ- إلغاء قانون تقييد الاستدانة.
82	و- البنك الأهلي.
83	ز- صندوق الاحتياطي العام.
83	2- أهم الإصلاحات الاقتصادية:.
84	أ- مجال الزراعة.
86	ب- مجال الصناعة.
88	ج- مجال التجارة والاستثمارات المالية.
89	سابعاً: الإصلاحات الاجتماعية.
91	ثامناً: الإصلاحات السياسية وفق تقرير دوفرين.
97	تاسعاً: إخلاء السودان واستقالة شريف باشا.

100	عاشراً: الحركة الوطنية في مصر خلال سني 1882 - 1914.
111	إحدى عشر: مصادر ومراجع الفصل الثاني
113	الفصل الثالث:
	مصر منذ بدء الحرب العالمية الأولى حتى ثورة تموز 1914 - 1952:
115	أولاً: إنجلترا ومصر عشية الحرب العالمية الأولى:
115	1- إنجلترا وساستها الأوروبية تجاه مصر عشية الحرب العالمية الأولى.
118	2- إنجلترا وإعلان الحماية سنة 1914:
121	أ- موقف السلطة الخديوية من إعلان الحماية.
122	ب- موقف الحركة الوطنية من إعلان الحماية.
124	ثانياً: السياسة الإنجليزية في مصر خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918.
125	ثالثاً: سلطة الاحتلال والحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى:
125	1- السياسة البريطانية بعد الاحتلال.
126	2- الحركة الوطنية وثورة 1919 (أسبابها، مجرياتها، نتائجها):
126	أ- الأسباب الحقيقية للثورة.
128	ب- السبب المباشر للثورة.
129	ج- مجريات الثورة.
131	د- نتائج الثورة.
131	رابعاً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال العشرينات:
131	1- السياسة البريطانية في مصر.
133	2- الحركة الوطنية ومواقفها.
135	3- بريطانيا وإعلان الدستور وفرض التخلي عن السودان.
138	خامساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال الثلاثينات:
138	1- أهم التطورات السياسية ومعاهدة 1936

142	2- أهم التطورات السياسية الناتجة عن معاهدة 1936
143	3- الحكم الدستوري للملك فاروق
144	سادساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال الأربعينات:
144	1- مصر والحرب العالمية الثانية في ظل الاحتلال.
147	2- أهم التطورات السياسية
149	3- مشروع اتفاق صدقي - بفن وأزمة كانون أول سنة 1946.
152	سابعاً: واقع مصر الاقتصادي والاجتماعي:
152	1- الواقع الاقتصادي.
154	2- الواقع الاجتماعي.
155	ثامناً: النضال الوطني التحرري وإنجاز الاستقلال:
155	1- واقع الحركة الوطنية بعد الحرب واستمرار نضالها.
155	2- فشل المفاوضات واللجوء إلى مجلس الأمن
155	3- مصر واغتصاب فلسطين.
160	4- إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية الحكم الثنائي 1899 وإعلان الكفاح المسلح.
165	تاسعاً: مصادر ومراجع الفصل الثالث.
167	الفصل الرابع: تطور مصر في ظل الحكم الوطني المستقل 1952 - 1970:
169	أولاً: ثورة 23 تموز 1952 وأهم دوافعها:
169	1- أهمية الثورة.
169	2- أهم دوافع الثورة الحقيقية.
171	ثانياً: أهم التطورات السياسية بعد نجاح الثورة 1952 - 1956:
171	1- النهج الثوري المستقل في حكم البلاد.
173	2- سياسة الثورة على الصعيد الداخلي.
174	3- سياسة الثورة على الصعيد الخارجي:

174	أ- على المستوى الدولي والإقليمي.
178	ب- على المستوى العربي.
180	ثالثاً: أهم التطورات السياسية خلال سني 1956 - 1958:
180	1- تأميم قناة السويس سنة 1956 وتبعاتها.
181	2- ردود الفعل العربية والدولة على تأميم القناة سنة 1956:
186	أ- حرب السويس سنة 1956.
189	ب- نتائج حرب السويس 1956.
190	رابعاً: وحدة مصر وسورية سنة 1958:
190	1- تصاعد المد القومي التحرري العربي (سورية ومصر نموذجاً).
191	2- التطورات السياسية وقام الوحدة السورية - المصرية 1058.
192	3- واقع الجمهورية العربية المتحدة داخلياً 1958-1961:
192	أ- الواقع الاقتصادي.
196	ب- الواقع الاجتماعي.
196	ج- الواقع السياسي.
198	4- الجمهورية العربية المتحدة وسياساتها الخارجية 1958-1961:
198	أ- على المستوى العربي.
200	ب- على المستوى الدولي والإقليمي.
201	خامساً: الانفصال سنة 1961 وأهم أسبابه:
202	1- أسباب جغرافية.
202	2- أسباب اقتصادية - سياسية.
204	سادساً: واقع مصر خلال سني 1961 - 1967:
204	1- واقع مصر على الصعيد الداخلي:
204	أ- المجال الاقتصادي.
207	ب- المجال الاجتماعي.

207	ج- المجال الساسي.
208	2- واقع مصر على الصعيد الخارجي:
208	أ- على الصعيد الدولي.
208	ب- على الصعيد العربي.
210	ج- مصر وقام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964.
211	د- مصر ونكسة حزيران سنة 1967.
216	سابعاً: مصر خلال سني 1967-1970:
216	1- الواقع الساسي بعد نكسة حزيران:
217	أ- على الصعيد الداخلي.
218	ب- على الصعيد العربي.
220	2- مصر وأزمة أيلول ونهاية الرّؤس جمال عبد الناصر سنة 1970:
222	أ- أهم أسباب أزمة ايلول سنة 1970.
224	ب- المساعي العربية لحل الأزمة ووفاة الرّؤس جمال عبد الناصر 1970.
225	ثامناً: مصادر ومراجع الفصل الثالث
231	الفصل الخامس السودان خلال حكم أسرة محمد علي 1820-1863
233	مقدمة
234	أولاً: السودان بين دخول محمد علي سنة 1820 وقام الثورة المهدية سنة 1881:
236	1- سياسة محمد علي في السودان.
240	2- السودان في عهد عباس 1849 - 1854.
241	3- السودان في عهد سعيد باشا 1854 - 1863.
242	4- السودان في عهد الخديوي إسماعيل 1863 - 1879.

246	ثاناً: الحكم التركي - المصري وتأثيره في السودان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بين سني 1820 - 1882
246	1- التأثيرات السياسية.
247	2- التأثيرات الإدارية ونمو المدينة السودانية.
249	3- التأثيرات الاقتصادية.
250	4- التأثيرات الاجتماعية.
251	5- السمات العامة للحكم التركي - المصري:
251	أ- التكوين السياسي الموحد للسودان:
252	ب- القبلة والصوفية.
252	ج- المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية.
252	د- التطور غير المتكافئ بين مناطق السودان.
253	هـ- تنوع التركيبة الاجتماعية.
253	و- الفساد.
254	ثالثاً: الحركة الوطنية السودانية والحكم التركي - المصري خلال سني 1881-1822
254	1- أهم الصعوبات التي واجهت التحرك الوطني.
255	2- أهم قوى المعارضة وأشكالها:
255	أ- المقاومة القبلة.
257	ب- رجال الصوفية.
258	ج- جنود الجهادية.
258	د- الجلابة.
261	رابعاً: مصادر ومراجع الفصل الخامس.
263	الفصل السادس السودان بين الثورة المهدية والحكم الثنائي 1881-1899.
265	أولاً: الثورة المهدية، أسبابها، مسارها، نتائجها:

266	1- أهم الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة المهدية سنة 1881:
266	أ- الأسباب الخارجية.
267	ب- الأسباب ذات الصلة بالظروف المصرية.
286	ج- الأسباب ذات الصلة بالسودان.
270	2- مسار الثورة المهدية وانتشارها وانتصاراتها:
270	أ- أهم مجريات الثورة.
273	ب- المواجهة العسكرية بين الثورة والنظام التركي- المصري.
274	ج- المواجهة الإنجليزية للثورة.
277	د- انجلترا وإخلاء السودان من الجيش المصري.
281	هـ- المحاولات الإنجليزية لإيقاف الثورة المهدية.
282	و- انتصار المهدي وحسم المعارك.
284	ثالثاً: تطور السودان في ظل حكم الثورة المهدية 1882-1898:
284	1- حكم محمد أحمد المهدي 1882-1885.
284	أ- الواقع المدني والعسكري والإيديولوجي
285	ب- سياسة المهدي على الصعيد الخارجي.
286	ج - سياسة المهدي على الصعيد الداخلي.
288	2- دعائم النظام في الدولة المهدية:.
288	أ- الاعتماد على الجانب الديني.
288	ب- الاعتماد على الطابع القبلي.
288	ج- طغان الطابع العسكري.
288	د- الاعتماد على أدوات النظام الإداري التركي- المصري.
289	هـ - الاعتماد على القدرات المحطة والذاتة.
289	ثالثاً- الحياة الإدارية في الدولة المهدية (النظم الإداري وأهم مجالاته):
289	1- أجهزة الحكم ووظائفه.

290	2- الجهاز القضائي.
291	3- الوظائف المركزية في الدولة المهدية.
291	4- الوظائف العسكرية.
294	5- التقسيمات الإدارية.
295	رابعاً: الواقع الاقتصادي في الدولة المهدية:
296	1- الزراعة، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية
302	2- العملة في الدولة المهدية
304	3- النظام الضريبي في الدولة المهدية
306	4- بيت المال في الدولة المهدية
306	خامساً: القوى المعارضة للدولة المهدية:
308	سادساً: الدولة المهدية في ظل حكم عبد الله التعايشي 1885 - 1899:
308	1- الدولة المهدية واستلام التعايشي الحكم:
309	أ- سياسة التعايشي على الصعيد الداخلي
310	ب- سياسة التعايشي على الصعيد الخارجي
311	2- نهاية الدولة المهدية 1899
312	3- الأطماع الأوروبية الاستعمارية في السودان خلال سني 1882- 1899
315	4- الاحتلال الإنجليزي للسودان وإعادة وحدة وادي النيل.
321	سابعاً: مصادر ومراجع الفصل السادس
323	الفصل السابع السودان بين اتفاقية الحكم الثنائي ونهاية الحرب العالمية الأولى 1899- 1918:
325	أولاً- التمهيد لعقد اتفاقية الحكم الثنائي 1899 وأهم الصعوبات:
328	1- المبررات القانونية لاتفاقية الحكم الثنائي. 1899.
329	2- الجوانب القانونية في بطلان الاتفاقية.
330	3- موقف مصر والسودان من إعلان الاتفاقية.

332	4- المواقف الدولية من الاتفاقية.
333	5- أهم ردود الفعل الأوروبية والحبشة تجاه الاتفاقية.
335	6- إعلان اتفاقية الحكم الثنائي. 1899
336	ثاناً. سياسة الاحتلال الإنجليزي خلال سني 1899 - 1918:
336	1- السياسة الإنجليزية وتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي.
338	2- أهم مواد الاتفاقية وفرض تطبقها.
344	3- سلطة الاحتلال وتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي خلال سني 1899 - 1914:
347	أ- سياسة الاحتلال الإدارية.
350	ب- سياسة الاحتلال الاقتصادية.
356	ج- سياسة الاحتلال تجاه الواقع الاجتماعي.
358	4- السياسة التعليمية وأهم الصعوبات التي واجهتها:
364	أ- التعليم العالي.
365	ب- تعليم الإرسالات.
367	5- الخدمات الطبية.
368	6- مكافحة تجارة الرقيق.
370	ثالثاً: السياسة الإنجليزية في السودان خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918.
373	رابعاً: مصادر ومراجع الفصل السابع
375	الفصل الثامن النضال الوطني التحرري في السودان خلال سني 1914 - 1918:
377	أولاً: أوضاع السودان ودوافع النضال الوطني.
381	ثاناً: النضال الوطني التحرري خلال سني 1899 - 1918:
381	1- التحركات ذات الطابع الديني.

382	2- التحركات ذات الطابع القبلي.
382	3- التحركات الإقليمية.
384	ثالثاً: النضال الوطني التحرري خلال سني 1918 - 1924:
384	1- أهم المؤثرات السلبية على النضال الوطني التحرري.
388	2- تطورات النضال الوطني حتى سنة 1924.
392	3- ثورة 1924 (أسبابها، مجرياتها، وأسباب فشلها):
393	أ- الأسباب الحقيقية للثورة.
394	ب- الأسباب المباشرة ومجريات الثورة.
397	ج- أسباب فشل الثورة.
398	رابعاً: السياسة البريطانية بعد ثورة 1924:
399	1- السياسة العسكرية.
400	2- مسألة مياه النيل.
400	3- السياسة التعليمية .
401	4- السياسة الإدارية.
403	5- السياسة تجاه جنوب السودان
405	خامساً: الحركة الوطنية والسياسة البريطانية في الثلاثينات:
405	1- الحركة الوطنية خلال الثلاثينات:
406	أ- إضراب كلة غوردون سنة 1931.
409	ب- مؤتمر الخريجين وأهم أهدافه وخطة عمله.
410	2- السياسة البريطانية خلال الثلاثينات:
412	أ- السياسة الاقتصادية.
412	ب- السياسة التعليمية.
413	ج- السياسة تجاه الجنوب.
413	سادساً: السياسة البريطانية والحركة الوطنية السودانية في الأربعينات:
413	1 - السياسة الإدارية.

414	2 - مؤتمر الخريجين ودوره الوطني
415	3 - الأحزاب وأهم الانقسامات بينها
417	4 - التطور الدستوري والجمعية التشريعية.
420	5 - القوى الوطنية وإنجاز الاستقلال.
423	6- إنجاز الاستقلال.
425	سابعاً: مصادر ومراجع الفصل الثامن
429	الفصل التاسع
	السودان المستقل والحكم الوطني خلال سني 1956 - 1969.
432	أولاً: أهم التطورات الساسية والاقتصادية والاجتماعية بين سني 1956 - 1958.
432	1- التطورات الساسية في ظل الحكم المدني الأول:
432	أ- الساسه الداخلة.
435	ب- الساسه الخارجة:.
453	- على المستوى العربي.
437	- على المستوى الدولي.
438	2- التطورات الاقتصادية - الاجتماعية في ظل الحكم المدني الأول.
439	3- الجنوب في ظل الحكم المدني الأول.
440	ثانياً: التطورات الساسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1958 - 1964:
441	1- الحكم العسكري والصراع على السلطة
444	2- نهج الحكم العسكري الساسي على الصعيدين الخارجي والداخلي
446	3- المحاولات الانقلابية ضد الحكم العسكري
447	4- الحكم العسكري تجاه الجنوب
451	5- مواقف القوى الوطنية من الحكم العسكري
454	ثالثاً: الحكم العسكري والساسية الاقتصادية - الاجتماعية.

456	رابعاً: أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1914 - 1969:
456	1- ثورة أكتوبر 1964 (أسبابها ومجرياتها، ونتائجها):
456	أ- الأسباب الحقيقية
457	ب- السبب المباشر ومجريات الثورة
460	2- الميثاق الوطني
561	3- الحكومتين الانتقالييتين (الأولى والثانية) وأهم أعمالهما:
464	أ- أهم أعمال الحكومتين الانتقالييتين
467	ب- انتخاب سنة 1965
468	ج- أهم أوضاع الجنوب
469	خامساً: التطورات السياسية بين ثورة أكتوبر 1964 وانقلاب جعفر النميري 1969:
469	1- الانقسامات الحزبية
470	2- واقع السلطة الحاكمة
471	3- محاولات تغيير الحكم
472	4- انقلاب جعفر النميري
475	سادساً: مصادر ومراجع الفصل التاسع.



مقدمة عامة:

شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تراجعاً وتردياً واضحاً في المجالات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعسكرية، وغيرها... في وقت تمكنت فيه الدول الأوروبية الاستعمارية من أن تحقق نهوضاً واسعاً على صعيد عدة اقتصادية - اجتماعية، وسياسية، وفكرية، وعسكرية إلخ...، مما دفعها للبحث عن مواقع استراتيجية من العالم، كالوطن العربي، لتلبية احتياجاتها الاستعمارية وفقاً لمصالح أنظمتها البرجوازية والرأسمالية الناهضة.

كما سجلت الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام خلال سني 1798-1801 البدايات الأولى لمشاريع الاحتلال الأوروبية العسكرية المباشرة، وبداية تحول جذري في مشاريع التوسع الأوروبي في ولايات السلطنة العثمانية في البلقان أو على سواحل البحار العربية الآسيوية.⁽¹⁾ كما أخذ الأوروبيون يهتمون باختراق مناطق الوطن العربي من الداخل للحصول على أقصر الطرق بين الشرق والغرب، بحكم أهمية هذا الجزء من العالم جيوساساً واقتصادياً.

وتعود خطورة حملة نابليون لسببين رئيسيين هما قيام دولة صديقة وحليفة للسلطنة (هي فرنسا) بغزو ولاية مصر، التي تعدّ من أهم الولايات العثمانية، ثم الجرأة على اقتطاع أحد مناطق الوطن العربي، والعالم الإسلامي في آن واحد لاستعمارها. مما سجل بداية تغيير خطير في العلاقات العثمانية - الأوروبية، فما يخص مناطق الوطن العربي. كما عكست الحملة مدى التنافس والصراع بين القوى الاستعمارية حول المستعمرات، خاصة إنجلترا وفرنسا، ومحاولات كل منهما احتلال مصر، إلى أن تمكنت إنجلترا من تحقيق هدفها سنة 1882، مستغلة ظروف الدولة العثمانية (بما فيها ظروف ولاية مصر) الصعبة من جهة، ومسترضة الدول الأوروبية الأخرى بامتازات ومصالح شتى كضمان لسمتها عن الاحتلال.

إن دراسة تاريخ مصر والسودان المعاصر تتسم بخصوصية مميزة في سلسلة دراسات تاريخ الوطن العربي المعاصر، نظراً للأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية من حيث الموقع

⁽¹⁾ غريال محمد شفيق، منهاج مفصل لدروس العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية، القاهرة، 1961، ص 88.

والموارد الطبيعية التي يحظى بهما البلدين، لاسمًا اختراق نهر النيل أراضيها من المنبع إلى المصب. مما جعلها محطاً أطماع الغزاة على مرّ العصور. حيث أخذت الأنظمة الاستعمارية الناهضة في تاريخنا الحديث والمعاصر تتوجه بأطماعها، لتحلّ مكان الدولة العثمانية بعد انتهاء سيطرتها على الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918. إذ شهد كل من مصر والسودان أحداثاً مهمة من جراء همنة الغرب الاستعماري وبخاصة فرنسا وبريطانيا العظمى. مما أدى إلى ظهور الكثير من التغييرات في تركيبة بنية المجتمعات العربية عامة المادية التحتية والفوقية الفكرية، وفي مصر والسودان تحديداً.

انطلاقاً من أهمية تلك الأحداث وما لحقها من تغييرات جوهرية، يمكن تتبع دراسة تاريخ مصر والسودان المعاصر، بدءاً من الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة 1882، ودور حركة التحرر المصرية بكل فصائلها التي لم تتوقف لحظة عن مجابهة قوى الاحتلال، والتصدي المستمر لسياسته، إلى أن حققت القوى الوطنية هدفها بتحرير البلاد بعد نضال مرير، لينتج انتصارها بعام ثورة 23 تموز سنة 1952. تلك الثورة التي حررت البلاد والشعب من السطرة البريطانية والنظام الملكي في آن؛ لتدخل مصر في مرحلة جديدة من تاريخها في ظل نظام جمهوري جديد حقق الكثير من التغييرات والإنجازات طوال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر التي انتهت مع وفاته سنة 1970.

أما السودان فقد أصبح ضمن حكم محمد علي وأسرته بعد فشل حملته على بلاد الشام 1830 - 1840 وفقاً لفرمان شباط الإنجليزي 1841 الذي نص على تقليد محمد علي "ولاية النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجمع توابعها وملحقاتها الخارجة على حدود مصر ولكن بغير حق الإرث أي لمدى الداء فقط".⁽¹⁾ وسرى مفعول هذه الشروط أيضاً على بقية مناطق السودان، باعتبارها من ممالك السلطنة العثمانية. وتوافد التجار الأجانب على أقطاره لجمع العاج والرقيق والإتجار بهما، فانتسع نفوذهم، وضعفت سلطة الحكومة خلال سني 1840 - 1860، وعمت الفوضى في السودان، كما في مصر رغم الجهود المبذولة لتحسين أوضاعه. وتوالى أبناء أسرة محمد علي على حكم مصر والسودان خلال

⁽¹⁾ طربين أحمد، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994، ص 87.

1848 - 1882، لكنهم لم يستطعوا الحفاظ على ولايتهم كما حفظها جدهم. بذلك استطاع محمد أحمد المهدي ضمن ظروف السودان الصعبة والأطماع الأجنبية المتصارعة والمتهافنة على أن يقوم بالثورة المهدية سنة 1882، وينجح في التغلب على الكثير من الصعوبات. لكن الإنجليز تمكنوا من إنهاء حكم الثورة المهدية ظل حكم عبد الله التعايشي، وإحكام قبضتهم على مقدراته، بموجب اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899، حيث سطرت إنجلترا رسماً على السودان بموجب بدعة نظام الحكم الثنائي (المصري - الإنجليزي). ومن ثم تتابع تطور الأحداث النضالية التي قادت السودان إلى الاستقلال سنة 1956، وما لحق ذلك من تطورات سياسية فسحت المجال لوصول قوى ثورية وطنية مدنية وعسكرية للحكم، أدخلت السودان في مرحلة جديدة من تاريخه، تجسدت بحكم أبناء الثورة لبلادهم. ورغم كل الإرهاصات السياسية التي شهدتها السودان آنذاك فإن تلك المرحلة من استقلال البلاد تعدّ من المراحل التاريخية الأهم، والتي استمرت حتى نهاية حكم الرئيس جعفر النميري خلال سني 1969-1985.

وبناء على ما تقدم فإن تاريخ مصر والسودان المعاصر كجزء من مقرر تاريخ الوطن العربي المعاصر، سيتابع مرحلة مهمة من تاريخ البلدين المعاصر، شهدا خلالها ذروة الهمنة الاستعمارية المباشرة على مقدرات الشعب، وفي الوقت ذاته ذروة التضادات النضالية في سبيل التحرر والاستقلال.



الفصل الأول (تمهيدي)

واقع مصر قبيل الاحتلال الإنجليزي (1848 - 1882):

أولاً: واقع مصر في ظل حكم خلفاء محمد علي

ثانياً: الخديوي توفيق والتدخل الأجنبي

ثالثاً: عربي وتطور الأحداث

رابعاً: عربي وموقف الباب العالي

خامساً: التطورات السياسية الداخلة:

- 1- المذكرة البريطانية - الفرنسية المشتركة
 - 2- الوطنيون والخديوي في مواجهة تطور الأحداث
 - 3- التهديد البريطاني - الفرنسي ومذكرة 25 أيار 1882
 - 4- المؤتمر الأوروبي والباب العالي
 - 5- البعثة العثمانية الثانية إلى مصر
- سادساً: ثورة عربي والاحتلال الإنجليزي 1882:

- 1- احتلال الاسكندرية
- 2- احتلال السويس
- 3- احتلال بورسعيد والاسماعيلية
- 4- أسباب فشل ثورة عربي
- 5- نتائج الثورة

سابعاً: مصادر ومراجع الفصل الأول.



أولاً - واقع مصر في ظل حكم خلفاء محمد علي:

تمكنت دول الغرب الاستعماري من إنهاء مشروع محمد علي وحملته على بلاد الشام سنة 1831 والذي هدف إلى إنشاء وحكم دولة فتة قوية موحدة (مصر وبلاد الشام) تنهي دور الدولة العثمانية المنهارة، في وقت تكالبت قوى الغرب الاستعماري على مناطق حكم الدولة العجوز عامة والعربية خاصة، فحجمت معاهدة لندن في شباط 1841، نطاق حكم محمد علي واقتصرت سلطته على مصر والسودان⁽¹⁾ له ولأبنائه مدى الداء.

نُصِب **عباس حلمي (1848 - 1854)** على حكم مصر في داء محمد علي باشا بعد وفاة عمه ابراهم باشا سنة 1848، وكان يفتقد للمزايا والصفات التي تجعل منه ملكاً يضطلع بأعباء الحكم ويسلك سبيل التقدم والنهضة⁽²⁾. ورغم كرهه للتعاون مع الأوروبيين إلا أنه منح الإنجليز، امتياز إنشاء سكة الحديد بين السويس والإسكندرية، لتسهيل تجارتهم ونقل بريدهم من الهند عبر الطريق البري المصري مقابل تدخل إنكلترا لصالحه لدى الأستانة في آذار 1851⁽³⁾. لم يثقل عباس حلمي باشا على خزانة مصر بالديون الأجنبية كخلفائه من بعده⁽⁴⁾؛ رغم ظروف البلاد الاقتصادية الصعبة، وتردي الأوضاع السياسية العثمانية .. وتوفي عباس مقتولاً في قصره في 13 تموز 1854⁽⁵⁾.

خلف عباس باشا **محمد سعيد باشا (1854 - 1863)** الذي سجل فعلاً بدايات الزحف الأجنبي على مصر، خاصةً بريطانيا وفرنسا بسبب ضعفه، وتجسدت آنئذ خطوات السياسة البريطانية في التمهيد لغزو مصر في نقطتين أساسيتين هما: التغلغل الاستعماري السلمي المستمر، والضغط على مصر بواسطة القناصل، بإقراض حكومة مصر بمبالغ ضخمة بفوائد ربوية فاحشة بحجة حماية مصالح رعاياها. وهذا ما ذكره قنصل فرنسا في رسالة إلى حكومة بلاده في 10 أيار 1862 يصف جشع الأوروبيين وفضاعة ما يقترفونه

⁽¹⁾ أي أن يُخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر وراثاً مدى الداء.

⁽²⁾ عبد الرحمن الراجعي، عصر اسماعيل، ج1، القاهرة، مكتبة الأسرة، 1998، ص15.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص169.

⁽⁴⁾ الراجعي، عصر اسماعيل، ج1، ص26-27.

⁽⁵⁾ الراجعي، عصر اسماعيل، ج1، ص24.

من سرقات في مصر بقوله: "لقد فقد الأوروبيون في مصر صفة التمييز بين الحق والباطل"^(١).

في ظل هذا الواقع المحط بمصر داخلاً وخارجاً، منح سعيد باشا صديقه الفرنسي فرديناند دولسبس سنة 1854 امتياز حفر قناة السويس إلى جانب مساعدات عسكرية أخرى^(٢)، فعارضت إنكلترا امتياز قناة السويس، واستاءت السلطنة من الامتياز نفسه، ورغم ذلك عقد قرضاً في باريس بقيمة (28) مليون فرنك في تموز 1860. كما تعامل سعيد باشا مع بيت أوبنهايم الألماني وعقد معهم قرضاً في كانون الثاني 1862، في ظل منافسة أوروبا حادة تجاه هذا القرض^(٣)، وفتح باباً واسعاً للديون على مصر، تبعه عقد قرض آخر في لندن في آذار 1862 بمبلغ قيمته الإسمية (3.3) مليون جنة، وقيمتة الحقيقية (2.4) مليون جنة. وحين توفي سعيد كانت ديون مصر تقدر بسبعة ملايين وأربعمائة جنة إسترليني^(٤).

أما الخديوي إسماعيل (1863-1879) فقد نجح في تحقيق استقلال مصر الداخلي، وحصوله على فرمان من السلطان العثماني في أيار 1867^(٥)، منح بموجبه لقب الخديوي، ولم يترك للسلطان العثماني إلا السلطة الإسمية. مما دفع بالدول الأوروبية للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لمصر؛ وبخاصة إنجلترا التي نجحت في خلق أزمة مالية متفاقمة، بسبب المزيد من صفقات الديون، ولأن مصر تشكل حجر الزاوية في سياستها الإستعمارية وقتذاك، وهذا ما سيؤدي حكماً إلى الاحتلال.

⁽¹⁾ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات ساسية، مصر، مجلد رقم 30، بتاريخ 10 أيار 1862.
⁽²⁾ أراد نابليون الثالث تأسيس إمبراطورية فرنسية في المكسيك على أنقاض الحكومة الوطنية هناك، شاركت الأورطة السودانية بـ (453 جندي) في هذه الحرب ما بين 1863-1867. عن محمد فؤاد شكري "مصر والسودان"، ط3، القاهرة، 1963، ص46.

⁽³⁾ محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، مجلد 78 رقم 1675، ص47.

⁽⁴⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص171.

⁽⁵⁾ الخديوي، كلمة فارسية معناها الملك أو الوزير أو السيد. تمكن حينها إسماعيل من الحصول على فرمان عثماني عثماني لسنة 1872 تضمن جعل الوراثة للإبن الأكبر للخديوي، وتخويل مصر بعقد معاهدات تجارية مع أية دولة، ومنح الخديوي سلطة مطلقة لعقد قروض خارجية، والسماح له بعقد الجيش المصري كما يشاء دون استئذان.

كان على الخديوي اسماعيل ضرورة السعي للحد من نفوذ القناصل المتزايد، لاسمما في مجال المحاكم المختلطة، ومعالجة مشكلة المواصلات المأثرة العالمية الناتجة عن منح امتياز قناة السويس. كان الخديوي "يدرك مدى أهمية القناة كطريق حيوي للمواصلات بين الشرق وأوروبا، وبشكل أخص الهند وبريطانيا"⁽¹⁾، لكنه كان مستنكراً شروط الامتياز المجحفة بحق مصر والتنازلات التي منحت إلى دولسبس؛ لاسمما ما يخص ترعة الماه العذبة، وتزويد الشركة بالأيدي العاملة المصرية التي تحتاجها عمالات الحفر والبناء التي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الزراعي في مصر وتحرق نتاج عمل الألوف من الفلاحين⁽²⁾. ورغم الكثير من المصاعب التي وضعتها فرنسا وإنجلترا أمام إنهاء المشروع وتنفيذه، وما تكبدته مصر من غرامات قدرها (84) مليون فرنك (ما يعادل 3.36 مليون جذة) إلى الشركة، فقد حدد يوم 7 تشرين الثاني 1869 موعداً لافتتاح القناة، الذي تمّ باحتفال فخم قصد منه الخديوي أن يظهر فيه كواحد من أعظم ملوك العالم في أعين مدعويه من الملوك والأمراء الأوروبيين.

تابع الخديوي اسماعيل مساعاة لحل الأزمات المالية، لاسمما بعد افتتاح القناة الذي كلف مبالغ باهظة، وترتب عليه الكثير من الديون، ورغم مساعاه الجادة لإيجاد الحلول، سواء عن طريق زراعة القطن، أو سبل الاقتراض الداخلي غير المباشر، كضريبة المقابلة والروزنامة⁽³⁾، لكنها لم تجد نفعاً لضعف حصيلة مردودها. كما سعى جهدة لحل أزمة السندات التي هبطت قمتها بعد إعلان الدولة العثمانة إفلاسها، وهذا ما انعكس على سندات مصر مباشرة.

¹ كانت الرحلة بين لندن ويومباي تستغرق شهراً واحداً عبر قناة السويس، بينما عن طريق رأس الرجاء الصالح كانت تستغرق ثلاثة أشهر، كما ثبت أن الطريق المصري عبر البحر الأحمر أنجع من بديله الطريق البري عبر سورية الشمالية ونهر الفرات والخلج العربي.

² Holt, P.M Egypt and the Fertile Crescent 1516, 1922, London 1966 P, 200 □

³ - يقتضي قانون المقابلة لسنة 1871 بأن تدفع الضرائب المفروضة على أصحاب الأطان سلفاً لمدة 6 سنوات نظير إعفائهم من نصف الضريبة المطلوبة. أما الروزنامة فهي: مصلحة حكومة يودع فيها الأهلون أموالهم بشكل أمانات تتصرف فيها الحكومة مقابل دفع معاشات للمستحقين.

تمت الصفقة الإنجليزية لشراء أسهم القناة بأربعة ملايين جذة إسترليني في 25 تشرين الثاني 1875⁽¹⁾. وقبض الخديوي اسماعيل ثمنها (3.967.583) جنيهًا، ساعدت على تأجيل الانهيار المالي مؤقتاً⁽²⁾. حينها أجمعت آراء مراقبي وساسي وعسكري أوروبا وأمريكا على أن شراء إنجلترا أسهم مصر في القناة كان انقلاباً سياسياً ومالاً أقدمت عليه إنجلترا بجرأة، وكانت له أصداء بعيدة سلباً أو إيجاباً في أرجاء أوروبا⁽³⁾.

استمر الخديوي بمحاولات حل الأزمة المالية بمساندة بريطانيا التي استغلت طلب الخديوي وأخذت تعمل على مزيد من التدخل، ومزيد من الضغط على الفلاحين، وتحميلهم خسائر فضانات النيل، وما أنفقتة البلاد جراء اشتراك القوات المصرية مع السلطنة في حروبها ضد روسيا 1877-1878. وتشكلت لجنة دولة سنة 1878 للتحقيق، ضمت مندوبين عن دول صندوق الدين العام، وتعرضت اللجنة بتحقيقاتها إلى بعض أعضاء الحكومة، لدرجة مطالبتها الخديوي وأسرته بالتنازل عن أملاكهم نظير رواتب سنوية معقولة، وأن يتنازل الخديوي أيضاً عن سلطته الشخصية المطلقة إلى وزارة مسؤولية. وأغفلت اللجنة أية إشارة إلى فوائد الدين المرتفعة، والضرر الفادح الذي يلحق بمصر واقتصادها نتيجة وجود أكثر من مائة ألف أوروبي مقم في مصر، يعملون في التهريب والنهب والتجاوز مستفيدين من حماية الامتيازات، وهم بالمقابل لا يؤدون للخرانة المصرية أية ضريبة عن مكاسبهم، كما لم يتضمن تقرير اللجنة أية إشارة إلى تدفق الموظفين الأوروبيين ذوي الرواتب الضخمة الذين زاد عددهم عن الثمانمائة. "وسرعان ما تطور الأمر إلى تعيين لجنة مراقبة نشأة في 2 أيار 1976، تألفت من الإنجليزي "ريفرس ويلسون Wilson والفرنسي دي بلينيير Bligniers، كما أصبحا وزراء في الوزارة

¹ - الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر 2013، ص195.

² - طربين، تاريخ مصر والسودان، ص181.

³ - الشناوي، الدولة العثمانية، ص197.

المصرية التي تشكلت برئاسة نوبار باشا^(١)، فكان الإنجليزي ولسون وزيراً للمالية، وبلينير الفرنسي وزيراً للأشغال، واحتفظ نوبار باشا بوزارتي الخارجية والحقانة، وتولى شريف باشا وزارة الحربية، وعلي مبارك وزارة المعارف والأوقاف، وأصبح حكم البلاد بيد ديكتاتورية ثلاثية مؤلفة من نوبار وولسون وبلينير. وبذل كل من نوبار وولسون جهوداً شخصة لتجريد الخديوي من سلطاته بسبب كرههما الشخصي له، وهذا ما أكدته القنصل الأمريكي العام في مصر آنذاك بقوله: "أن الوزارة كانت تحكم البلاد كما لو كانت تحكم إحدى مقاطعات الهند".^(٢) ضمن هذه الظروف المتردية "وصلت ديون مصر إلى (91) مليوناً من الجنيهات"^(٣).

ومن الطبيعي أن تنشط الحركة الوطنية ضد التدخل الأجنبي، وكانت الضربة التي أطاحت بوزارة نوبار باشا حين تجمع حوالي (2600) من الضباط المسرحين الذين طلب إليهم تسلّم أسلحتهم في القاهرة.^(٤) وتصاعدت الأزمة لدرجة وصلت إلى خلع اسماعيل في تموز سنة 1879، بتدخل الدول الأوروبية لدى الباب العالي، وتعيين ابنه محمد توفيق مكانه في 14 آب 1879.^(٥) بذلك تتضح الأسباب التي أدت إلى التدخل الأجنبي في البلاد، ومن أهمها:

- الترف والأبهة لدى الأسرة الحاكمة، خاصة اسماعيل على حساب البلاد والشعب.
- النهب الأجنبي وتكبيد البلاد الغرامات والديون من خلال ساسيهم ومرابيهم من أصحاب الديون، وعملاتهم في الداخل من أصحاب الاستثمارات.
- خسائر مصر المالية في مشروع قناة السويس.

^(١) الحفناوي مصطفى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج2، النزاع المصري- البريطاني، دار أخبار اليوم، 1952، ص53. نوبار باشا (1825-1899) من أصول أرمنية، وهو أول رؤس لوزراء مصر، شغل هذا المنصب ثلاث مرات.

^(٢) مصطفى، أحمد عبد الردم، مصر والمسألة المصرية، القاهرة 1965، ص71.

^(٣) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، مجلد 78، رقم 1675.

^(٤) طربين، تاريخ مصر والسودان، ص185.

^(٥) أحمد عرابي، مذكرات أحمد عرابي، ج1، كتاب الهلال، سلسلة شهرية، العدد 23، شباط 1953، القاهرة، ص52.

- عدم تحمل خزانة الدولة أعباء نفقات الخديوي اسماعيل تجاه القسطنطينية التي اعتمدت على الرشاوى وشراء ذمم الصدور العظام، وحتى السلطان ذاته.

ثانياً - الخديوي توفيق والتدخل الأجنبي:

كان اختار توفيق مناسباً جداً لاستكمال مؤامرة احتلال مصر، وبخاصة إعادته لجنة المراقبة الثنائية، ودع ما تبقى لمصر من إيراد قناة السويس البالغة 15% من الربح سنة 1882.⁽¹⁾ حيث عُينت وزارة مصرية جديدة تولى فيها رياض باشا رئاسة الوزارة، وعين مراقبين على الشؤون المالية، الإنجليزي إفلين بيرنغ (هو اللورد كرومر نفسه) والفرنسي دي بلينبير إلى جانب سلطات نقدش واسعة، وعضوية استشارية في مجلس الوزراء، وخرجت المراقبة الثنائية عن دورها المالي إلى الدور السياسي، وأصبحت مصر عرضة لفرص (الحماية) الأنكلو- فرنسة على مقدراتها.

ورغم الإستاء الوطني العام من المجريات كافة، فقد امتثل الخديوي توفيق لتوجيهات المراقبة الأجنبية، خاصة وأنها أخذت تنجز بعض الإصلاحات، كإلغاء السخرة وحوالي ثلاثين ضريبة كانت قد فرضت في عهد اسماعيل.⁽²⁾ وطالت مدة وزارة رياض باشا⁽³⁾. إلى عامين تقريباً. وكانت أفضل وزارة أدارت شؤون مصر إطلاقاً (حسب اللورد كرومر)، رغم أخطائها.⁽⁴⁾ ويرجع هذا إلى سببين: الأول توطيد الصلات بين المراقبين الأجبيين. والثاني الاتفاق على تسوية مؤقتة بينهما وبين الحكومة.⁽⁵⁾ وقام المراقبان بكثير من الإصلاحات المالية المصرية وتمكنا من سداد بعض الواجبات المالية، لكسبا صدق شعور الوزراء وثقة الشعب بفائدة المراقبين.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ مصطفى الحناوي، قناة السويس، ج2، ص53.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص192.

⁽³⁾ مصطفى رياض باشا (1834-1911) شغل رئاسة ثلاث وزارات في عهد الخديوي إسماعيل.

⁽⁴⁾ رمزي زكي بطرس، اللورد كرومر، الثورة العربية، ترجمة عبد العزيز عرابي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص43.

⁽⁵⁾ بطرس، كرومر، الثورة العربية، ص44.

⁽⁶⁾ بطرس، كرومر، الثورة العربية، ص44.

ومن أهم الإصلاحات المالية التي تمت في فترة المراقبين الدوليين: تشكيل لجنة تصفية الديون في أواخر آذار 1880 من مندوبين اثنين لكل من إنكلترا وفرنسة، ومندوب واحد لكل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ومصر. وفي 19 تموز استكملت البلاد قانونها المالي، الذي تضمن توحيد كل الديون وتخفيض فائدتها من 7% إلى 4,5% أو 5,5% على ميزانيتين: واحدة للحكومة، والثانية لصندوق الدين العام، وبلغ مجموع ما خصص للإدارة الحكومة 42% من موارد مصر المالية تسدده لمدة 61 عاماً، ويشمل الديون وفوائدها للأجانب، والخراج للسلطنة، وبلغ مجموع ما خصص للدول الأجنبية (78) مليون جنيه ونصف من أصل (95) مليون جنيه (التي هي مجموع ديون مصر)، والباقي ديون مستحقة للمصريين، ولكن هؤلاء لم يعاملوا معاملة الأجانب في سداد ديونهم، ذلك أنّ القانون ألغى قرض المقابلة على مدى خمسين عاماً⁽¹⁾. وبذلك فإن سوء أوضاع البلاد ساساً واقتصادياً واجتماعياً...، وتدخل الأجانب في شؤون البلاد والشعب أوجد المقدمات الفعلية للتحرك الوطني ضد السلطة والأجانب الداعمين لها، وهذا ما مهد لثورة عرابي سنة 1881، إلى جانب تزايد جشع الأعيان والملّك لتعويض خساراتهم من جراء إلغاء دين المقابلة، وطرد الوطنيين كجمال الدين الأفغاني في 24 آب 1879 من البلاد، وفصل محمد عبده من خدمة الحكومة ومراقبة نشاطه، وقمع نشاط الصحف، ومصادرة صدفتي مصر والتجارة لأديب إسحاق وسواهما.

وأتى قيام الحزب الوطني في أواخر سنة 1879 في مدينة حلوان كرد على تغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد، والسطرة على أدوات الحكم⁽²⁾، ونشر حينها برنامجاً لإنقاذ البلاد⁽³⁾.

⁽¹⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 192.

⁽²⁾ شارك في تأسيس الحزب ونشاطاته ضباط من أصول فلاحية (مثل عرابي) وباشوات، بعضهم مقربون من الخديوي، فضلاً عن مشاركة بعض العظماء وكبار العلماء في التأسيس، وفقاً لمذكرات أحمد عرابي ص 84.

⁽³⁾ كان من أهم مطالبه: إعادة جمع الأملاك الخديوية إلى الحكومة المصرية. وإلغاء ما يخص سكة الحديد في قانون التصفية، وإن لم يرحب بذلك بعض الدائنين الإنجليز، وأن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها 4%، أن تقام إدارة مراقبة وطذلة خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية. عن الحفناوي، قناة السويس، ص 56. والرافعي عبد الرحمن، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، طبعة ثالثة، مصر، عام 1949، ص 72.

ثالثاً - عرابي وتطور الأحداث:

بسبب الظروف الصعبة كان لابد من الاعتماد على الزعامة العسكرية، لردع التدخل الأجنبي والحد من استبداد السلطة، خاصة، خاصة الاستياء من تسريح حوالي (1300) ضابط، وخفض عدد عناصر الجيش بحجة النفقات، والغبن الذي اشتمل عليه نظام الترقية الذي أقره وزير الحربية الشركسي عثمان رفقي لترقية الضباط الأتراك والشراكسة إلى المراتب العليا. مما دفع الضابط أحمد عرابي وزملاؤه عبد العال حلمي وعلي فهمي (وقد سمى كل منهما نفسه بالمصري) للاجتماع ببعض الضباط في منزل عرابي في 16 كانون الثاني 1881 بمطالب عدة من أهمها:

عزل ناظر الجهادية رفقي عثمان باشا وتعيين مواطن مصري في هذه الوظيفة، وتشكيل مجلس نواب، وأن يصل عدد عناصر الجيش العامل إلى (18000) جندي، ثم إصلاح القوانين العسكرية لتكفل العدل والمساواة بين رجال الجيش.⁽¹⁾ وبعد أن سجنهم الخديوي، أفرج الجيش عنهم في 1881 خرجوا على رأس مظاهرة كبرى من الجنود والضباط وقصدوا قصر عابدين، وأصرروا على البقاء في أماكنهم حتى يجاب طلبهم، واضطر الخديوي للقبول وعين محمود سامي البارودي وزيراً للحربية.

كانت هذه ثاني حركة ينجح فيها الجيش بعد حركة 1879، غير أن نتائجها كانت أكثر خطورة، لأن الخديوي إسماعيل حينها ساند حركة 1879 الوطنية، بينما استسلم الخديوي توفيق لتوجهه الأجانب في مسألة داخلية بحته، وصمم على ضرب الثوار، "علماً أنه تظاهر بعد فترة بالصفح والمصالحة".⁽²⁾ وبالمقابل ظهر عرابي بفصاحته وجراته وإخلاصه الوطني ودفاعه عن قضية عادلة، واكتسب ولاء الجيش الذي تكونت غالبية من الفلاحين، (كعرابي الفلاح ذاته)، وتوثقت العلاقة بينه وبين أكثر الزعماء الوطنيين آنذاك، وانضم إليهم كبار الموظفين الذين آلمهم أن يتقاضى الأجانب رواتب ضخمة، وتزايد السخط على الأوروبيين، وعلى إنجلترا خاصة بعد إقدام فرنسا على احتلال تونس

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص58. ومذكرات عرابي ص154.

⁽²⁾ صفوت محمد، الاحتلال الانكليزي لمصر وموقف الدول الكبرى، دار الفكر العربي، مصر القاهرة، 1952، ص24-25.

في نيسان 1881. واتفق عرابي مع زعماء الحزب الوطني على أن يقوم الجيش بمظاهرة يوم 9 أيلول، في ميدان عابدين وهو ما عرف بـ (حادثة عابدين)⁽¹⁾، التي تركزت مطالبها حول: إسقاط الوزارة الحالية المستبدّة، وأن يكون عدد الجيش حسب الفرمات السلطنة (18) ألفاً، ثمّ تشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي.⁽²⁾

وقبل الخديوي بالمطالب، وتمّ إسقاط الوزارة قبل تفرق المظاهرة، ووعد بإجابة المطالبين الآخرين، وتشكلت وزارة شريف باشا المعروف بوطنيته واعتداله وتأييده الحركة النابذة الدستورية، رغم أنّه من طبقة الباشوات القدامى، وأمر الخديوي بانتخابات نابذة في 14 تشرين الأول حسب قانون 1866⁽³⁾.

وكانت وزارة شريف باشا قبل ذلك قد أصدرت في أواخر أيلول 1881 القوانين العسكرية لإصلاح نظام الجيش الخاصة بالترقية والاستيداع، وغادر عرابي القاهرة بناء على رغبة شريف باشا، إلى مديرية الشرقية كزعم وطني كبير بعد أن طاف شوارع القاهرة، واستقبل في المحطة بمظاهرة كبرى خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة

(1) حادثة عابدين، كانت نتيجة لسوء أوضاع البلاد، من حيث شدة ضغط الحكومة على الشعب، وعدم التصديق على القوانين العسكرية، وعدم الشروع في تأليف مجلس النواب الموعد، والمماطلة بتنفيذ المطالب الوطنة، فاجتمعت القوى الوطنية، وخاصة العسكر بقيادة أحمد بك عبد الغفار، في ساحة عابدين في القاهرة، وكان أبناء الجيش أكثر فئات المجتمع عرضة للضغط والحرمان حتى من مرتباتهم، وعرضوا متطلباتهم المتعلقة بإصلاح البلاد وضمّان مستقبلها. عن مذكرات عرابي، ص 72-76.

أما حادثة قصر عابدين (التي سنأتي على دراستها لاحقاً) والتي جرت في الرابع من شباط سنة 1942، كانت إهانة كبرى لمصر وشعبها، حينما حاصرت قوات الاحتلال البريطاني الملك فاروق في مكتبه في قصر عابدين في القاهرة، وأخبره السفير البريطاني مايلز لامبسون بالإنذار الذي يهدد عرش مصر في حال عدم تكلف النحاس باشا رئيس حزب الوفد بتشكيل الحكومة بمفرده، وذلك لضمان البريطانيين الحفاظ على معاهدة سنة 1936 التي عقدها النحاس باشا، ولوح السفير البريطاني باستخدام القوة في حال عدم التنفيذ واستبداله بولي العهد الأمير محمد علي باشا توفيق (وهو أكبر أفراد أسرة محمد علي سناً). وتضمن نص التنازل الذي أعده لامبسون: "نحن فاروق الأول ملك مصر، تقديراً منا لمصالح بلدنا فإننا هنا نتنازل عن العرش ونتخلّى عن أي حق فيه لأنفسنا ولزريتنا، ونتنازل عن كل الحقوق والامتيازات والصلاحيات التي كانت عندنا بحكم الجلوس على العرش، ونحن هنا أيضاً نحل رعايانا من يمين الولاء لشخصنا. عن كتاب محمد صابر عرب، حادث 4 شباط 1942 والحياة الساسية في مصر، دار المعارف، ط1، 1985.

(2) صلاح أحمد هريدي، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ج2، ط1، جامعة الاسكندرية، سنة 2000، ص324.

(3) طربين، تاريخ مصر والسودان، ص195.

العراية وآخرون. مما يدل على توثق الصلة بين الجش والشعب، (العسكريين والمدنيين) أصبح عرابي ورفاقه زعماء الحركة الوطنية، وهو ما أخاف الدول الأوروبية على رعاياها ومصالحها.

رابعاً - عرابي وموقف الباب العالي:

عمل عرابي على استمالة الباب العالي وأرسل عريضة إلى الأستانة قال فيها: "إنّ مصر وقعت في قبضة الأجانب فإن لم يتدخل السلطان بنفوذه فإنها ستلقى مصير تونس عن قريب"^(١)، فأرسل السلطان بعثة عسكرية صغيرة إلى مصر في 10 تشرين أول 1881 بهدف تثبيت نفوذ السلطان على مصر، وتقصي أسباب العصيان العسكري، ودعم التقاهم مع الثوار العربيين، لكسب عرابي إلى جانب الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية التي أخذت تنشط حينها، وخاصة في المغرب العربي "شمال إفريقية" (حسب المصطلح العثماني). مما أدى إلى استاء فرنسا وإنجلترا، واعتبرت إنجلترا وصول البعثة إلى مصر بمثابة تدخل في شؤون مصر.^(٢) "ووقع ذلك النبأ موقع الدهشة والاستغراب لدى جمع الدول الأوروبية"،^(٣) لكن الخديوي توفيق أثبت للبعثة العثمانية عدم صحة تلك الأقوال، وأنّ الأمن سائد، مما جعل الوفد العسكري يغادر إلى استانبول في 19 تشرين الأول.^(٤) واضطرت الحكومة الإنجليزية المتفقة مع فرنسا، لإرسال رسالة إلى اللورد دوفرين سفيرها في الأستانة في 18 أيلول 1881 كلفته بموجها بإبلاغ السلطان ضرورة العدول عن عزمه إذا صمم على إيفاد ضابط إلى مصر، كما تلقى سفير فرنسا تعليمات حكومته للاحتجاج على أي نوع من أنواع التدخل العثماني في شؤون مصر.^(٥)

^(١) بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص 76.

^(٢) عرابي، مذكرات، ص 86.

^(٣) عرابي، مذكرات، ص 86.

^(٤) الرافي عبد الرحمن، عصر اسماعيل ج 1، ط 2 مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1948، ص 216.

^(٥) بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص 78.

خامساً - التطورات السادسة الداخلة:

استطاعت وزارة شريف باشا إنشاء مجلس نأبي منتخب، وبناء على الطلب المقدم إلى الوزارة والمذيل بـ(1600) توقع لأبناء الشعب المصري⁽¹⁾، وتمّ ذلك بتاريخ 4 تشرين الثاني 1881، وبنّجة الانتخابات عين محمد سلطان باشا رؤساً لمجلس النواب لما اتصف به من الوطنية والإخلاص. وسعى المجلس المنتخب إلى الحصول على موافقة بتعديل اللائحة الدستورية بحيث تتسم بروح الحرية بعيداً عن الضغط والتقييد. والثاني مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر بما يحافظ على احترام تلك الحقوق وأحكامها، وعلى سلامة أحوال البلاد. وفي 2 كانون الأول 1882 قدم شريف باشا اللائحة الأساسية المعدة من قبل الوزارة وجاءت مشتملة على أحكام حرة بحيث تتاح المجال للنواب بحق النظر في القوانين والمصروفات العمومية بعد إقراره في مجلسهم، وإبداء آرائهم وقراراتهم، هذا إلى جانب الاهتمام والأخذ بالمصالح العامة والوطنية. وخلال العمل في تلك التعديلات المعدة بينود اللائحة وقع خلاف بين النواب والنظار فما يتعلق بالميزانة حول أحقة النواب في مناقشة الميزانة شريطة الابتعاد عن مناقشة الإيرادات المعدة بسداد الدين العام، وكان هذا مخيباً لآمال شريف باشا، حيث أسفرت معارضة المجلس لمشروع الدستور عن سقوط حكومة شريف باشا واستقالته في 2 شباط 1882.

1- المذكرة البريطانية - الفرنسية المشتركة:

أرسلت كل من فرنسا وإنجلترا بعد أربعة أيام مذكرة مشتركة تعبيراً عن استائهما من لتسارع الأحداث بشكل خطير، وتأكيدهما على مؤازرة الخديوي في مواجهة الصعوبات المدّطة به، وضرورة إنهاء الحكومة وحلّ المجلس وإعادة السلطة الاستبدادية القديمة، كما عكست عزم الدولتين على التدخل في شؤون مصر، وتكمن الخطورة بقبول الخديوي المذكرة وشكره مؤازرة الدولتين. وفي هذا علّق أحمد شفيق باشا (وكان يعمل في خدمة الخديوي) على المذكرة المشتركة بقوله: "عندئذٍ أدركنا أنّ الدولتين تعترمان التدخل الفعلي في شؤون مصر متى رأنا أنّ الوقت قد حان لذلك التدخل، وأنّ الخديوي تلقى بالارتاح الشديد هذه المذكرة. وحتى صدور المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت إلى مرحلة

¹ عرابي أحمد، مذكرات، ص102.

تستلزم التدخل الأجنبي"⁽¹⁾ وهذا ما ذكره أيضاً السيد جون مورلي في مقال نشره في مجلة الريفيو في عدد تموز 1882 قال فيه: "كان للمذكرة التناذرة وقع القنبلة في القاهرة فلم يكن أحد يتوقع تبلاً غافلاً كهذا ولم يدرك أحداً سبباً لإرسالها"⁽²⁾.

رفض النواب سياسة شريف باشا المعتدلة، خاصة بعد أن كشفت المذكرة عن نوايا الدولتين (إنجلترا وفرنسا) تجاه مصر والحركة الوطنية، وانهارت مكانة الخديوي في نظرهم، مما أدى إلى مزيد من توثيق العلاقة بين مجلس النواب والجيش والشعب. وأجمعت القوى الوطنية على رفض المذكرة ورفض التدخل الأجنبي وهو ما ذكره القنصل الإنجليزي في مصر إدوارد ماليت، بأنهم "شكلوا جبهة متحدة من الحزب الوطني والجيش ومجلس النواب أو مجلس الأعيان (كما كان يسمى) ضد تدخل إنجلترا وفرنسا"⁽³⁾. وتابع قوله: "إن توحيد هذه الجبهة الثلاثية لمقاومة الدولتين وإشعارهما بأنهما ساقون رباط مصر بالامبراطورية العثمانية باعتبارها الضمان الذي يقي البلاد ضد أي عدوان عليها"⁽⁴⁾. وتبين للجمع أن الإقدام على هذا الإجراء الخطير في موقف شديد الحساسية يرجع إلى خطة مبيتة وغرض خطير ومن هنا فإن المذكرة تهدف إلى مزيد من إقصاء السلطان العثماني عما يجري في مصر، وأن الخديوي هو الألعوبة المفضلة لدى فرنسا وإنجلترا، وأن مصر ستلقى مصير تونس عاجلاً أو آجلاً.

2- الوطنيون والخديوي في مواجهة تطورات الأحداث:

أثار النضال الوطني الشعبي حفظة إنجلترا وفرنسا، وبخاصة رفضه التدخل الأجنبي فأنشأ حينها جرائد وطنية صادقة منها جريدة الحجاز ومحررها السيد إبراهيم سراج المدني، وجريدة المفيد ومحررها السيد حسن الشمسي، ولسان الأمة ومحررها السيد عبد الله النديم وكان موضوعها أساساً تهذيباً للذب عن حقوق الأمة⁽⁵⁾. وعلى مستوى وزارة محود

⁽¹⁾ أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، ج1، مطبعة مصر، 1934، ص167. (كان أحمد شفيق باشا يعمل في خدمة الخديوي).

⁽²⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص14.

⁽³⁾ غزمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1979، ص120.

⁽⁴⁾ بطرس اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص116.

⁽⁵⁾ مذكرات عرابي، ص100.

سامي البارودي الوطنية التي تمّ تشكيلها باقتراح العسكريين والنواب، وشغل فيها عرابي وزارة الحربية والبحرية، سعت لتحدي المراقبة الثائرة وخطط التدخل الأجنبي، وهذا ما اعتبرته الأوساط الأجنبية عملاً جريئاً لا يتفق والمصالح الأوروبية في وادي النيل؛ كما وجد الخديوي في ذلك أيضاً تحدياً صريحاً لسلطاته، وباعتقاده أنّه "لـس من حق رجال الجش أن يتدخلوا في مسائل سداية، وأنّ مهمة الجش مقتصرة على الأعمال الحربية وحفظ النظام إذا كلفوا به. وأنهم تدخلوا في مسائل هي من صم م سلطة الخديوي التي استمدها من الفرمانات الخاصة بذلك من الباب العالي"⁽¹⁾. وهنا يلاحظ أنّ اعتبارات الدول الأوروبية التي أملتھا على الخديوي تتفق ومصالحهم فقط، ونسوا أنّ كثيراً من ثورات الشعوب تقودھا الجيوش وقد ينفرد الجش بالثورة، وإذا نجحت هذه الثورات تعدّ في نظر المعنيين بالدستور من قبيل الأعمال المشروعة. لهذا أخذت الأحداث تتطور باتجاه إيجاد ذريعة للتدخل الأجنبي، (وهذا ما كانت تنويه المذكرة المشتركة التي ورد ذكرها)، وبناء على تلك النوايا والبحث عن الذرائع فقد ظهر آنذاك حدثين:

الأول: إقرار مجلس النواب الدستور بعد تنقحه لشمّل مبدأ المسؤولية الوزارية، وحق المجلس في تقرير الميزانية غير المخصصة لسداد الدين العام، واحترام الاتفاقات الدولية، وصدر الدستور في 7 شباط 1882.

والثاني: وقع الصدام بين الخديوي والعرايين لأنّ وزارة البارودي أطلقت على نفسها (وزارة الثورة) لإرضاء العسكريين بزيادة رواتبهم وترقية عدد من الضباط الوطنيين وإحالة عدد من الضباط الشراكسة والأتراك إلى الاستيداع، فتذمر هؤلاء. وسعوا لتدبير مؤامرة لاغتيال عرابي وكبار ضباطه بعلم السلطات فاعتقلت (48) مشتبهاً به منهم، مثل عثمان رفقي، وحكم على أربعين آخرين بالتجريد من رتبهم العسكرية والنفي المؤبد إلى السودان. وبمنصحة ممثلي الدولتين الأجنبيةتين، رفض الخديوي توفيق التصديق على الحكم وقرر تعديله والاقتصار على نفي الضباط خارج مصر. إثر ذلك توترت العلاقات بين العرايين

⁽¹⁾ صلاح أحمد هريدي، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ج2، ط1، جامعة الاسكندرية، القاهرة، عالم الكتاب، عام 2000، ص223-224.

والخديوي، وانتشرت أنباء عن تصمم العربيين على خلع توفيق وإنشاء جمهورية تضم إليها سورية والحجاز في اتحاد فيدرالي^(١).

3- التهديد البريطاني- الفرنسي ومذكرة 25 أيار 1882:

أثار التضامن الوطني والموقف من الخديوي حفظة الدول الأجنبية، وخاصة إنجلترا وفرنسا، اللتان وجدتا في الخلافات النابذة وما أشع عن التهديد بخلع الخديوي، أساساً للعمل المشترك بينهما للتدخل في مصر. وتمّ ذلك بإرسال أسطول بحري مؤلف من ست بوارج فرنسية ومثلها إنكليزية إلى مياه الإسكندرية في 19 أيار 1882 للحيلولة دون التدخل العثماني، وطالب قسلاً الدولتين في مذكرة لحكومة البارودي في 25 أيار بإبعاد عرابي عن مصر مؤقتاً وإرسال علي فهمي وعبد العال حلمي إلى قراهم داخل القطر واستقالة الوزارة الحالية^(٢). رفضت وزارة البارودي المذكرة لأنها تمثل خرقاً للفرمانات والمعاهدات الدولية التي تحدد وضع مصر الخاص، ولكن الخديوي توفيق قبل المذكرة بما فيها من مطالب، فاستقالت وزارة البارودي في اليوم التالي واتهمت الخديوي بالموافقة على التدخل الأجنبي ومخالفة الفرمانات السلطانية. بينما تلقى السلطان العثماني خبر استقالة الحكومة بالرضى مما يعني موافقة السلطان على تدخل إنجلترا وفرنسا في الشؤون المصرية.

وفي 27 أيار احتج ضباط وجنود حاميات القاهرة والإسكندرية لدى الخديوي على استقالة عرابي وأعلنوا رفضهم لمذكرة 25 أيار، وخضوعهم للسلطان واعترافهم بسلطة عليهم، خاصة وأن الجيش طالب بخلع الخديوي لقبوله المذكرة بإعلانهم: "اعزلوا الخديوي الذي دعا الأجانب للتدخل في أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم"^(٣). كذلك التمس النواب والتجار والأعيان وممثلو الطوائف من الخديوي إعادة عرابي إلى وزارة الحرب، فوافق على ذلك خلافاً لنصحة قنصلي إنجلترا وفرنسا، وبذلك فشلت مذكرة 25 أيار فشلاً ذريعاً، وأعلن عرابي استعداداه لحماية مصر وأهلها بغض النظر عن أجناسهم وأديانهم. وبسبب

^(١) مذكرات عرابي، ص 133.

^(٢) مذكرات عرابي، ص 134.

^(٣) مذكرات عرابي، ص 139.

معارضة فرنسا للتدخل العثماني خشة من خلع الخديوي وتنصيب عرابي أو غيره حاكماً على مصر، وتحول مصر لمجرد ولاية عثمانية، فقد اقترحت الدعوة لمؤتمر دولي يبحث "المسألة المصرية"، بموافقة إنجلترا لأنها رأت أن المؤتمر قد يجمع الثورة، ويضعف اعتراض الدول على انفرادها بالتدخل.

4 - المؤتمر الأوروبي والباب العالي:

انعقد المؤتمر الدولي في الآستانة يوم 23 حزيران 1882 بحضور (إنجلترا، فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا، وروسيا) وتعهدوا فيه بعدم السعي المنفرد لمكاسب خاصة بـ "المسألة المصرية"، ولكن السفير الإنجليزي دوفرين عارض الإمتناع عن العمل المنفرد، واقترح مع السفير الفرنسي دي نواي أن يضاف إلى القرار عبارة (إلا للضرورة القصوى)، وعدلت أخيراً إلى (حالة طارئة)، فكانت هذه الإضافة ثغرة تسلت منها إنجلترا لإحتلال مصر.

أما الباب العالي فقد رفض المشاركة في المؤتمر لأنه اعتبر نفسه وحده المسؤول عن التدخل لإعادة الأمن والنظام في مصر، ولأنه مستعد للقيام بهذه المهمة وكان حريصاً على الإعلان عن استعداداته البحرية والحربية لإقناع إنجلترا وفرنسا بسحب بوارجهما من مياه الإسكندرية وإفهام أوروبا بتصميم السلطان على ممارسة حقوق السادة. ولكن كرومر قال في مذكراته: "أن موقف السلطان تغير وأصبح يرجو استمرار عقد المؤتمر اعتقاداً منه بأن انقسام الدول على بعضها تتج له الفرصة داخل المؤتمر ولا تتاح إذا انتهى أمره وانفضت جلساته... ومن هنا أوعز إلى ممثله أن يعترضوا على إجتماع الدول، وأن يعلنوا احتفاظهم بحق تحديد موعد جلسة المؤتمر التالية، ولكن هذه الجلسة المأمولة لم تحدد مطلقاً.⁽¹⁾ وبالنظر لفشل السلطان في عرض مشروع "الاتفاق العسكري" على المؤتمر، بإرسال قوات عسكرية عثمانية إلى مصر وتحديد مكان إقامتها، اضطر لمفاوضة الحكومة الإنجليزية.

ففي 18 آب قضى لورد دوفرين خمس ساعات في مفاوضات مستمرة مع سعيد باشا، وقاسم باشا، حيث انتهوا إلى اتفاق لم يقبله السلطان وبالمقابل لم يقبل دوفرين أي اقتراح

⁽¹⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص212-213.

من السلطان، مما أدى إلى قطعة بين الطرفين لم تدم طويلاً، حيث عادت الاتصالات بينهما، وفي 23 آب اتفق الطرفان على (الاتفاق العسكري)⁽¹⁾. وحينما نوقش موضوع منشور العصان الذي يخص عرابي وقواته، لكون هذا المنشور حجة إنجلترا للإقدام على الإحتلال العسكري، تبين عدم تعاون العثمانيين معهم، وهذا ما تأكد من خلال برقة السيد ماليت إلى جرانفيل المتضمنة: "إن تصرفات السلطان أفنعت الثوار بأنّه لن يتعاون مع إنجلترا"⁽²⁾، وهذا يعني تحررهم من أي اتفاق أدبي مع السلطنة العثمانية، وبناء على ذلك سيكون دور القوات العثمانية غير فاعل فما إذا أقدمت إنجلترا على ضرب الاسكندرية. وأمام مخاوف السلطان تمت الموافقة على إصدار منشور العصان في 4 أيلول 1882، وأعلن المنشور في 10 أيلول، واتفق الطرفان على إبحار السفن العثمانية باتجاه بور سعيد للدخول منها إلى القنال⁽³⁾.

حضرت الدولة العثمانية الجلسة الأخيرة رغم اعتذارها السابق عن حضور المؤتمر، وخلال ذلك الوقت انصاع السلطان لتوجيهات الساسة الإنجليزية، لسجل على نفسه مواقف خاطئة استدرجته إليها الحكومة الإنجليزية. وكان البروتوكول الذي أقره المؤتمر ودفعته به فرنسا ووقع عليه جمع الأعضاء الحضور، والذي نص على: "أنّ الحكومات التي يمثلها الموقعون أدناه تتعهد بأنّها في كل اتفاق يتم التوصل إليه نتيجة عملهم الذي يقوم على التشاور لتسوية الشؤون المصرية لا تبحث عن أي ميزة إقليمية، أو الحصول على امتياز تنفرد به حكومة دون غيرها، أو أي امتياز تجاري لرعاياها لا يستطع رعايا أي شعب الحصول عليه على قدم المساواة"⁽⁴⁾، ووافقت عليه الحكومات المجتمعة.

بذلك نجد أنّ سياسة السلطان تجاه "المسألة المصرية" اتسمت بالاضطراب وقصر النظر والتخبط والضعف مما سهّل على إنجلترا تحقيق هدفها بالانفراد باحتلال مصر في 5 أيلول 1882.

⁽¹⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العربية، ص214.

⁽²⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العربية، ص216.

⁽³⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العربية، ص220.

⁽⁴⁾ طريبن، تاريخ مصر والسودان، ص182.

5- البعثة العثمانية الثانية إلى مصر:

ولمواجهة الدول بأمر واقع⁽¹⁾، سارع الباب العالي لإرسال بعثة عددها (58) فرداً عشرة منهم ضباط، برئاسة المشير درويش باشا، إلى مصر في 2 حزيران 1882، وضمّ الوفد أيضاً أحمد أسعد أفندي سادن الحرمين وعدداً من العلماء، وكانت مهمة الوفد تهدئة الأحوال في مصر ومصالحة الأطراف المتنازعة وإنهاء النزاع بالحسنى بين الخديوي توفيق والعسكريين⁽²⁾. فضلاً عن مساندة الخديوي، وإقرار النظام في مصر، وحلّ مجلس النواب، ونصح درويش باشا بتوثيق الصلة مع قناصل النمسا وألمانيا وإيطاليا، ومحاولة تأليه على قنصلي إنكلترا وفرنسا. وتحقق درويش من المساندة الواسعة التي كان يحظى بها عرابي من الزعماء الدينيين من مشايخ الأزهر ومن النواب الذين رفضوا حل المجلس أو استقالة عرابي وزملاءه. وحاول درويش باشا أن يقمع الثورة العرابية بالتهديد والوعيد منذ وصوله في السابع من حزيران وحتى قصف الإسكندرية في الحادي عشر من الشهر نفسه.

ويلاحظ أن الخديوي قد استطاع أن يكسب درويش باشا إلى جانبه، ويقال أنه دفع له رشوة "تقدر بخمسين ألف جنيه بالإضافة إلى بعض الحلي والمجوهرات، ورأى درويش باشا من علماء الأزهر ما ضايقه حينما عبّروا عن آرائهم بحرية، وكان ردّه ب: بأنه هو من يلقي الأوامر، مما أدى لاحتجاج الشعب وهذا ما عكسته خطبة عبد الله النديم، فاضطر لدعوة قادة الثورة للمصالحة وتكلم معهم بأسلوب الود⁽³⁾. وفي أعقاب تشكيل وزارة راغب باشا أرسل المشير درويش باشا في 23 حزيران 1882 برقة إلى الباب العالي، أكد فيها أن جمع المصريين والأجانب راضون عن الوضع القائم في مصر بعد تألف هذه الوزارة، وأشار إلى البرنامج الذي وضعته الوزارة منهجاً لعملها، وإنه لم يخرج عن هذا

(1) في 15 تموز دعا المؤتمر الدولي الباب العالي إلى التدخل في مصر بقصد القضاء على الفئة العسكرية ووضع الخديوي في موقف يمكنه من إعادة بناء حكومة عادية. كانت إنجلترا تعلم أنّ السلطان كان حريصاً على ألا يرغمه المؤتمر على إرسال قوات إلى مصر لئلا يظهر أمام العالم الإسلامي كما لو أنّه ينفذ أوامر أوروبية فستثير بذلك كره المسلمين وسخطهم. عن طربين، تاريخ مصر والسودان، ص200-201.

(2) الرافعي عبد الرحمن، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، القاهرة، 1937 ط1، ص165.

(3) محمد عبدة، مذكرات الإمام محمد عبدة، دار الهلال، القاهرة، 1961، ص180.

الإجماع سوى قنصلي فرنسا وإنجلترا، وأخفى حقة الأخطار التي كانت تواجهها البلاد بسبب وجود الأسطولين الإنجليزي والفرنسي في مياه الإسكندرية.

وأمام هذه التطورات كان عربي مستعداً للدفاع البلاد، وكان الساسة الإنجليز مستعدون للتدخل ولعزل عربي عن مسرح الساسة، يشاركونهم في هذا محافظ الاسكندرية، وقد قام الخديوي في القاهرة بتشكيل وزارة جديدة كلها من الشراكسة، شغل فيها عمر لطفي باشا منصب ناظر الحربية مكان عربي باشا. وأرسلت الإستقالة بالفعل إلى الخديوي وقبلها ولكن الرأي الشعبي في مصر وقف بجانب عربي، لأنهم رأوا فيه الشخص الوحيد الذي يستطيع حفظ الأمن في البلاد، واضطر الخديوي إلى إعادة عربي لمنصب وزير الحربية.

سادساً- ثورة عربي والاحتلال الإنجليزي 1882:

1- احتلال الاسكندرية:

كانت المساعي الإنجليزية وأعاونهم في سلطة الخديوي تهدف لإثبات عجز عربي عن حفظ الأمن والنظام، ودبرت اضطرابات الاسكندرية يوم وصول درويش باشا في 8 تموز 1882، لافتعال أسباب تافهة لضربها. وكان هذا في 11 حزيران حينما حدث شجار عادي بين مصري ومالطي استعملوا فيه اللكمات والمدي وأسفر عن مقتل المصري، ثم تطورت إلى مذبحة شملت المدينة وقتل فيها عدد من المصريين والأوروبيين.⁽¹⁾

فعقد الخديوي اجتماعاً بالقاهرة في 12 حزيران لحل المشكلة، حضره درويش وأُسعد وشريف وعربي وقناصل الدول الست في مصر. واتفق فيه على أن يشترك الخديوي ودرويش في ضمان الأمن العام، وتعهد عربي بإطاعة كل أوامر الخديوي بهذا الصدد، كما تعهد درويش باشا بأن يشترك مع عربي في تحمل مسؤولية تنفيذ أوامر الخديوي، وكلف راغب باشا بتأليف الوزارة في 18 حزيران بعد أن بقيت البلاد بلا وزارة مسؤولة منذ استقالة وزارة البارودي، وأعلن راغب باشا أن حكومته ستحكم البلاد حكماً دستورياً مستوحى من المبادئ الوطنية، واحتفظ عربي بوزارة الحربية.

⁽¹⁾ بلغ عدد القتلى بحسب الرواية الشائعة، 50 أوروباً و140 مصرية، وثمة تقديرات أخرى. عن طربين، تاريخ مصر والسودان، ص199.

وعكست الأحداث رغبة إنكلترا الإسراع في الحرب، بعد إعلان فرنسا عن عدم تدخلها العسكري في مصر، وموافقة الدول الأجنبية على الدور الإنجليزي في حماية مصالحهم⁽¹⁾. فقامت إنجلترا بتحسين القلاع على ساحل الإسكندرية وتعزيز دفاعاتها بقيادة سمور قائد الأسطول الإنكليزي المرابط في مياه الإسكندرية.

ورفضت فرنسا أن تحذو حذو إنكلترا لأنها ملتزمة بقرار الامتناع عن العمل الفردي، ولأنه يعتبر أن هذا التدخل عملاً هجومياً عادئاً وليس دفاعاً ومن شأنه تعريض الرعايا الفرنسيين للأخطار، فضلاً عن أن حكومته لا تتدخل في حرب لا يصادق عليها مجلس النواب، وأرسلت تعليمات إلى قائد الأسطول الفرنسي في الإسكندرية بأنّ عليه أن يغادر مياه الإسكندرية. وبذلك أضاع فريسينيه بسبب سياسته المترددة جهود قرن كامل بذلتها فرنسا في سبيل منع إنكلترا من الإستحواذ على مصر وتأمين طرق مواصلاتها البحرية مع الهند عبر قناة السويس⁽²⁾. ورغم ذلك فقد سعت إنجلترا لإبعاد فرنسا عن مصر مستغلة ظروف منطقتي الألباس واللورين الواجب استعادتهما من ألمانيا، ليتوقف دور فرنسا الساسي في المسألة المصرية مؤقتاً، وكان هذا الموقف "بمثابة منح مصر لبريطانيا"⁽³⁾. وأرسل سمور إنذاراً نهائياً في صباح 10 تموز إلى عصمت باشا طلب فيه تسليم المدافع المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى الساحل الجنوبي لميناء الإسكندرية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ مذكرات عرابي، ص 164.

⁽²⁾ من المعروف أن فرنسا هي أول من بدأ بمشروع قناة السويس، وأن طموحها يمتد للسطرة على طريق الهند، وهدفها يتركز في منع إنجلترا من الانفراد بهذا الطريق، لكن فرنسا حينها كانت ملتزمة بما تقرر من اتفاقات حول مصر، ولم تتخذ أي قرار إلا بموافقة مجلس النواب الفرنسي، الذي أكد على أنه لن يوافق على تدخل فرنسا الحربي لحماية قناة السويس، وتقدم رؤس الوزراء الفرنسي شارلز فرنسيز إلى مجلس النواب في 24 تموز 1882 بطلب متواضع هو إعادة فتح اعتماد مالي بمبلغ (9.410.000) فرنك لإعداد القوات المطلوبة لهذا الغرض. عن غربال، منهاج مفصل، ص 33.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 224-223.

⁽⁴⁾ تضمن الإنذار الموجه إلى صاحب السعادة الحاكم الإنجليزي ولأم كلادستون في لندن: "أتشرف إخبار سعادتك أنه نظراً لحدوث استعدادات حربية أخذها في الإزدياد منذ يوم أمس في حصون صالح وفاروس والسلسلة، وواضح أن هذه الاستعدادات موجهة ضد الأسطول الذي أتولى قيادته، فسأنفذ غداً يوم 11 تموز عند شروق الشمس العمل الذي أعربت لكم عنه في خطابي المؤرخ في 6 الجاري إذا لم تسلموا لي بصفة مؤقتة بل قبل حلول هذه الساعة

وأعلنت الدول الأخرى الأعضاء في مؤتمر الآستانة والحكومة العثمانية بأن ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول الإنجليزي، هو دفاع شرعي، لا يخفي وراءه فكرة مسبقة من جانب إنجلترا، كما أرسلت إنجلترا عن طريق سفيرها في الآستانة جرانفيل برقة تضمنت: "أن ما نقوم به من الأعمال لم يكن إلا في صالح السلطان الذي يستخفون بسطرتة"⁽¹⁾. وقطعت العلاقات مع الحكومة المصرية، وعقد الخديوي توفيق مجلساً عاماً في قصر رأس التين في مساء ذات اليوم حضره أعضاء الوفد العثماني وباقي كبار المسؤولين لدى الخديوي في الحكومة، وكان رأي درويش قبول الإنذار الإنجليزي، استناداً إلى أنه زار طابرة الفنار واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها متذرعاً بعدم قدرة الدفاعات المصرية عن مواجهة قدرات الإنجليز ولكن أغلبية الآراء استقرت على رفض الإنذار الإنجليزي، وضرورة الدفاع عن الوطن، ومن ثم بدأ الأسطول الإنجليزي يضرب المدينة في صباح 11 تموز عام 1882.⁽²⁾

ويعلق المؤرخ الرافعي على هذا الحادث المخزي بقوله: "انقلب الموقف انقلاباً فخرياً، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين: أحدهما موال للإحتلال، وهو معسكر الخديوي ومؤيديه، والآخر معسكر الثورة الذي انضمت إليه غالبية الأمة، وكان لهذا التخاذل أثره في الفوز الذي حققه الإنجليز"⁽³⁾.

وبداً في صباح 11 تموز قصف قلاع الإسكندرية من الأسطول الإنكليزي، وبعد 15 دقيقة ردت القلاع المصرية بإطلاق مدافعها واستمر ذلك حتى السادسة مساءً، وبدأ الجيش المصري بالإنسحاب إلى كفر الدوار "دمنهو"، بينما اندلعت النيران في مدينة الإسكندرية وسادت فيها الفوضى، ونهبت متاجرها بعد نزوح الأهالي منها، ولم تقلح جهود عرابي لتهدة الأحوال. وظل القصف مستمرا حتى 15 آب حين وصل قائد قوات الغزو الإنكليزي غرانت ويلسلي إلى الإسكندرية، وأعلن عن بدء العمل لدعم سلطة الخديوي

الحصون المقامة في برزخ رأس التين على الشاطئ الجنوبي لميناء الإسكندرية لتجربتها من السلاح، عن مذكرات عرابي، ص 164.

⁽¹⁾ مذكرات عرابي، ص 164.

⁽²⁾ الرافعي، عصر اسماعيل، ص 217.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 202.

وسحق ثورة الجش التي أطلق عليها الإنجليز صفة "العصان العسكري"، وسافر الخديوي وأعوانه إلى الاسكندرية تحسباً من تطور الأحداث في القاهرة وأتضح بذلك موقف الخديوي المعادي للثورة الوطنية، والمؤيد للإحتلال الإنجليزي⁽¹⁾. ويتضح أيضاً أن ضرب الإسكندرية كان بهدف تعقيد الأزمة والتمهيد للتدخل العسكري، وسط تجاهل انكلترا المؤتمر الدولي الذي كان لا يزال منعقداً، وخرق قرار الامتناع عن التدخل الفردي، لأنّ ما فعلته لم يكن مسوغاً بحالة (ضرورة قصوى) أو (حالة طارئة)، ولم تكن التحصينات المصرية تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي⁽²⁾.

2- احتلال السويس:

كانت الخطوة التالية احتلال مدينة السويس في آب 1882، بقيادة الأميرال هيويت، والجنرال هوسكنس⁽³⁾، الذي تجاوز القوانين والأنظمة المرعة في شركة القناة، وأعلن أنّهم احتلوا المدينة باسم الخديوي توفيق للحفاظ على سلطته. كما وصلت بقّة النجديات العسكرية من الهند في طريقها إلى السويس، وتمّ الاحتلال في شهر آب بتأمر الخديوي مع الإنجليز وامتثال السلطان لتعليماتهم.

3- احتلال بور سعيد والإسماعيلية:

تبع احتلال مدينة السويس والقناة، احتلال بور سعيد والإسماعيلية، بعد تعيين الملكة فكتوريا في 21 تموز 1882 الجنرال جرانت ولسلي قائداً عاماً لجش الحملة على مصر، ووصل إلى الإسكندرية في 15 آب وكان هدفه تدبير الزحف إلى القاهرة عن طريق قناة السويس من بور سعيد والإسماعيلية، ووضع في 16 آب خطتين بحرية والأخرى برية بالتعاون مع الأميرال سمور، تضمنتا إغلاق القناة في وجه السفن التجارية القادمة من البحر المتوسط واحتلال القناة حريباً اعتباراً من 20 آب. وحينما أتمّ للإنجليز احتلال القناة أذنوا لشركة القناة في إدارة أعمالها، لتعود السفن التجارية إلى القناة في 24 آب بعد إغلاقها لخمسّة أيام. وبذلك اتضح تماماً مدى تأثير احتلال القناة على مسار العمليات

⁽¹⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 202.

⁽²⁾ مصطفى أحمد عبد الرحم، مصر والمسألة المصرية، ص 250 - 253.

⁽³⁾ الجنرال هوسكنس الذي لم يصغ إلى تعليمات السيد دوليس عن حقوق استخدام الشركة.

الحربة في صالح إنجلترا، وإفشال خطة عرابي "السديدة" كما وصفتها وسائل الإعلام^(١). الذي كان عليه تنفيذ نصيحة زملائه لردم القناة. وعلق الأستاذ الرفاعي على هذا الموقف بقوله: "لو سدت قناة السويس في بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الإنجليزية الآتية من البحر المتوسط والقوات القادمة من الهند واستحال عليها الوصول إلى الإسماعيلية عن طريق القناة وفي هذه الحالة يضطر الجنرال ويلسلي إلى المغامرة بجيشه في الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً، أو يهاجم مصر عن طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة في أيام الفضان آب وأيلول"^(٢). وفي هذا قال الجنرال جون نينه: "إنّ بساطة عرابي جعلته يرتكب أخطاءً جسيمةً ظهرت عواقبها فما بعد، إذ أنّه بقدر ما أبداه من الهمة في الدفاع عن الإسكندرية وتحسين خطوط الدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الإنجليز، فقد ظهرت منذ ابتداء القتال غفلة بالغة بسماعه للنصائح الكاذبة التي خدعه بها دولسبس.. مما جعل عرابي يمتنع عن سد القناة في الوقت المناسب. وبهذا مهد للجنرال ولسلي نصراً من أسهل ما عرف في تاريخ المعارك"^(٣). لقد أدرك عرابي بعد فوات الأوان خطأه الجسم بعدم سد القناة قبل ابتداء العمليات الحربية، لهذا تمكّن الإنجليز من الانتصار أيضاً في موقعة التل الكبير حيث كانت المعركة فاصلة ولم تدم أكثر من عشرين دقيقة وقدّرت الخسائر بـ: "(57) قتلاً منهم (9) ضباط و(48) صف ضباط وجندي، و(402) جريحاً منهم (27) ضابطاً. أما خسائر العربيين فقد تراوحت بين (1500 و2000) قتلاً، وغنم الإنجليز مواقع العربيين واستولوا على جمع مهماتهم وذخائرهم ومؤنّاتهم"^(٤).

استمر الإنجليز في تقدمهم نحو القاهرة، ودخلوها دون مقاومة في 14 أيلول، وسلّم عرابي وأصحابه للمحتلين حين تبين أنّ أعضاء المجلس العرفي لا يريدون أن يحل في القاهرة ما حلّ بالاسكندرية، ووصل الخديوي بعد عشرة أيام واستقبله الإنكليز في القاهرة استقبالاً عسكرياً، وفي 3 كانون الأول صدر الحكم بإعدام عرابي والبارودي وعبد العال

⁽¹⁾ عرابي، مذكرات، ص 247.

⁽²⁾ عرابي، مذكرات، ص 247.

⁽³⁾ عرابي، مذكرات، ص 250.

⁽⁴⁾ عرابي، مذكرات، ص 253.

حلمي وغيرهم من الضباط الوطنيين ثم استبدل بالسجن المؤبد والنفي إلى سلاسل بعد تجريدهم من رتبهم ومصادرة أملاكهم، ونفي الكثير من الوطنيين المدنيين، ومن أبرزهم الشيخ محمد عبده الذي انضم إلى الثورة الوطنية وكان من أكبر الرؤوس المفكرة المؤازرة للثورة.

ورغم أن الإنجليز قد حققوا هدفهم الاستعماري لكن وزارة "جلادستون" الملقب بشخ الأحرار حملت الوزر أمام التاريخ، واستقال الوزير جون برايت احتجاجاً على ذلك العدوان، ووصف ضرب الاسكندرية بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وقانون الأخلاق. ووصف أحد النواب الإنجليز الأحرار السيد ولغرد لاوسون في مجلس العموم الإنجليزي في 12 تموز 1882 أن هذا العدوان "قذاعة دولة وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام" ⁽¹⁾. ومع ذلك مضت الحكومة الإنجليزية في تحمل مسؤولية الجريمة مطمئنة إلى أن الدول التي تصف نفسها بأنها من الدول المتمدنة سكتت عن هذا العدوان كما سكتت تركيا، وجمد مؤتمر الأستانة ⁽²⁾.

استمر توافد كتائب القوات الإنجليزية تبعاً لأيام عدة إلى القاهرة، وحين وصل الجنرال ويلسلي أرسل إلى وزارة الحرب برقة قال فيها: "انتهت الحرب لا ترسلوا مدداً إلى مصر"، وأصبح هو سلطان باشا صاحب الأمر والنهي في طول البلاد وعرضها، فأمر بسجن كل من دارت حولهم الشبهات باعتبارهم زعماء الثورة أو محرضين عليها أو مشتركين فيها، وكان منهم الكثير من الضباط والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان والقضاة والمفتين، وغيرهم حتى غصت بهم السجون وتراوح عددهم في القاهرة وسائر المحافظات والمديريات بين (29.000 و 30.000). ومن ثم استكمل الإنجليز احتلال بقية الحصون والحامات، واختل نظام الجنود وتوجه كل منهم إلى بلده، ورأى البارودي ضرورة مواصلة الدفاع مع إخلاء القاهرة والإنسحاب بالجنش إلى الصعيد ثم إلى السودان إذا عجزوا عن الدفاع، ولكن البارودي سجن بالقاهرة انتظاراً لمحاكمته مع زعماء الثورة وقادتها.

1) قول للأستاذ الدكتور جليبرت جيل، "عميد أساتذة القانون الدولي العام في فرنسا"، عضو لجنة تحكم لرسالة الدكتوراه للحفناوي حول موضوع قناة السويس، والتي نوقشت في 5 حزيران 1951: "إن ضرب الاسكندرية كان عملاً وحشاً لا مسوغ له"، عن الحفناوي قناة السويس، ص 96.

2) الحفناوي، قناة السويس، ص 96.

أصدر الخديوي حينها مراسم عدة بتعيين أربع عشر محافظاً ومديراً موالين له⁽¹⁾. وعين مديرين لأسىوط وقنا، والأوامر إلى المحافظين بالقبض على كل من أظهر ولاءه لعربي وطلب من مساعديه إقرار الأمن والنظام، وأصدر قراراً آخر بجمع الأسلحة من أيدي الأهالي سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو من غيرهم.⁽²⁾ ومنذئذ أخذ الخديوي يعمل على إرضاء سلطات الإحتلال مؤكداً عمالته بإتاحة المجال لهم باجتياح البلاد وما فيها وظلم الشعب. وما أشبه ذاك اليوم المؤلم في تاريخنا العربي 14 أيلول 1882 واحتلال إنجلترا للقاهرة، باحتلال العراق وإسقاط بغداد سنة 2003 على أيدي الأمريكان الغزاة الجدد.

4- أهم أسباب فشل الثورة العربية:

- نقص عدد الجيش، حيث بلغ عدد الجنود الذي اشتركوا في المعركة ثلاثة آلاف، أما الباقون فكانوا من المجندين الأحداث غير المدربين على القتال، وغير المنظمين.
- التهديد والوعيد لضباط الجيش على أن القوات الإنجليزية لم تحضر إلى مصر إلاّ بأمر من السلطان خدمة للخديوي وتأييداً لسلطته.
- الخيانة التي تعرض لها العربيون أثناء سير المعارك ممن كانوا موالين للخديوي وللسلطان وللإنجليز. بدليل وصف الرافعي بأن معركة التل الكبير كانت سلسلة من الذانات والفضائح انتهت بهزيمة الجيش المصري.⁽³⁾
- جهل عدد من كبار قادة الجيش بثقافة العدو والثقافة العسكرية، وعلى رأسهم عربي، لكنّ هذا الجهل لا يعني أنّه لم يكن مخلصاً ووطنياً منذ البداية، حسب وصف السيد بلنت بأنه لم يكن يخشى تهديد بريطانيا ولا أوروبا ولا الدولة العثمانة وأنّه كان مصرّ على الدفاع عن مصر حتى الرمح الأخير في حياته.
- انقسام صفوف العربيين، ودور الخديوي المتخاذل، مما أدى لوجود معسكرين متحاربين هما: العربيين، والخديوي، وهذا ما أفادت منه إنجلترا كثيراً.

⁽¹⁾ عربي، مذكرات، ص 269.

⁽²⁾ عربي، مذكرات، ص 270.

⁽³⁾ عربي، مذكرات، ص 256.

- نقص الأموال في الدولة مما انعكس على واقع الجيش عسكرياً واقتصادياً، إلى جانب الديون والتغلغل الأوروبي في شؤون مصر الاقتصادية.
- تأثير العوامل الخارجية في إخفاق ثورة العربيين، أمام أطماع الأوروبيين وبخاصة الإنجليز والفرنسيين ومعهما دول مؤتمر الآستانة 1882، وسوء نوايا الدولة العثمانية وتذبذبها بين تأييد الخديوي تارة وتأييد العربيين تارة أخرى، ثم انضمامها إلى إنجلترا، مما سبب ضربة قاصمة للعربيين وسنداً كبيراً للاحتلال، وفي 23 تموز 1882.
- عزل الخديوي عرابي من وزارة الحرب، وحمله مسؤولية ضرب الإسكندرية وإخلائها وقطع ما يصل بينها وبين حواضر مصر والاستمرار في الاستعدادات الحربية، في حين أكد حسن نوايا الإنكليز وحذر المصريين من الانضمام إلى عرابي، ولكن عرابي تلقى دعماً شعبياً واسعاً بحكم وعيهم الوطني وتقديرهم مدى خطورة الاحتلال، وهذا ما ظهر أثناء انعقاد المجلس الوطني في القاهرة الذي ضم أربعمائة من أبرز الشخصيات الرسمة والزعماء الدينيين من المسلمين والمسيحيين واليهود، بينهم شيخ الإسلام، وقاضي القضاة، والمفتي، وعدد من نواب المديرين، والتجار، وقرر تأييد موقف عرابي وتعيينه قائداً عاماً للجيش وعدم إطاعة أوامر الخديوي ووزرائه.

5- نتائج الثورة:

- النقاء المصالح الإنجليزية- الفرنسية في مصر، لاسمما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حين تفاقم قضية الديون المصرية، ومنح امتياز قناة السويس، فكان سعي كل من الدولتين لتحقيق التوازن بين مصالحهما، بعيداً عن تمييز إحداها عن الأخرى، إلى جانب حسابات دور لجنة المراقبة الثنائية كمؤشر لوقوع مصر تحت حمايتهما.
- رياء السياسة الإنجليزية، إذ كانت تظهر غير ما تعلن طوال تنفيذ خططها للإستيلاء على مصر، أمام حلفتها فرنسا والسلطان العثماني وخديوي مصر وغيرهما من التابعين لهم حين اللزوم.
- اتخذت إنجلترا من الحركة الوطنية المصرية أداة إضعاف وتخويف للسلطنة العثمانية والخديوية المصرية، فكانت تضطرهما للجوء إليها بحجة الحماية وإيجاد الحلول

المناسبة، إلى جانب استعانتها بالخونة وضعاف النفوس لإنجاح سياستها الاستعمارية.

- تلاعب السياسة الإنجليز والفرنسيين بالحركة الوطنية التي افتقدت حينها إلى القيادة المددنة، فكان الجش بديلاً مهماً وفي مقدمته عرابي ورفاقه، ومحاولات ضربها من الداخل وإيجاد الحواجز المضللة بينها والسلطة العثمانية والخديوية على حد سواء كي تكسب الإجماع على تشويه صورتها الوطنية ومن ثمّ إنهائها، وبالتالي تمكّنهم من الهدف المنشود.

- كان الفساد السياسي والإنهيار الاقتصادي والاجتماعي هما السبب الأهم في نجاح المؤامرات التي دبرت ضد حرية مصر وشعبها، مما فسح المجال واسعاً للتدخل الأجنبي بامتيازاته كافة، ثم فرض الحماية الإنجليزية متفردة في التحكم بمقدرات مصر.

هكذا تمّ احتلال الإنجليز لمصر سنة 1882، من خلال استغلال ظروف مصر الصعبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والتآمر على السلطنة العثمانية في استئبول والسلطة الحاكمة في القاهرة، واستخدامهما أداة لضرب الحركة الوطنية بكل أوضاعها الصعبة، ومعاناتها من نقص الموارد والأسلحة، والأهم نقص خبرتها في الكشف عن سياسات الدول العظمى وخططها الخفية في زمن نهوض السياسات الاستعمارية وتسارعها لنهب الشعوب الأضعف.

مصادر ومراجع الفصل الأول:

- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات ساسة، مصر، مجلد رقم 30، تاريخ 1961/5/10.
- محفوظات وزارة الخارجية البريطانية، مجلد 78 رقم 1675.
- غربال، محمد شفيق، منهاج مفصل لدروس العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية، القاهرة، 1961.
- طربين أحمد، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994.
- الرافي عبد الرحمن، عصر اسماعيل ج1، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1998.
- الرافي عبد الرحمن، الثورة العرابية، ط1، القاهرة، 1937.
- الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو - مصرية، 2013.
- الحفناوي مصطفى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج2، النزاع المصري - البريطاني، دار أخبار اليوم، 1952.
- أحمد عبد الرحمن مصطفى، مصر والمسألة المصرية، القاهرة، 1965.
- عرابي أحمد، مذكرات أحمد عرابي، ج1، كتاب الهلال، سلسلة شهرية، عدد 23 شباط 1953، القاهرة.
- رمزي زكي بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- محمد صفوت، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1952.
- هريدي صلاح أحمد، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ج2، ط1، جامعة الاسكندرية 2000.
- شفيق باشا أحمد، مذكراتي في نصف قرن، ج1، مطبعة مصر 1934.

- الشيخ غزني، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة 1979.
- عبده محمد، مذكرات الإمام محمد عبده، دار الهلال، القاهرة، 1961.
- عرب محمد صابر، حادث 4 شباط 1942، والدعاة الساسة في مصر، دار المعارف، ط1 1985.
- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ط3، القاهرة، 1963.
- Holt, P.M Egypt and the Fertile Crescent 1516, 1922, London 1966 P, 200.

الفصل الثاني

ساسة الاحتلال الإنجليزي في مصر خلال سني (1882 - 1914)

أولاً: مصر صبحة الاحتلال.

ثاناً: أهم المواقف الدولة من الاحتلال.

ثالثاً: الساسة الإنجليزية على الصعيد الدولي ومسوغات الاحتلال:

1- الساسة الإنجليزية على الصعيد الدولي.

2- مسوغات الاحتلال.

رابعاً: الساسة الإنجليزية على الصعيد العثماني.

خامساً: ساسة الاحتلال الإنجليزي في مصر:

1- إلغاء الجيش المصري وتعيين سردار إنجليزي.

2- حل إشكالة قناة السويس وضمان حادها.

3- حل الأزمة المالية والمشكلات الاقتصادية.

سادساً: أهم الإصلاحات الإنجليزية خلال فترة الاحتلال:

1- الإصلاح المالي وأهم مجالاته:

أ- الساسة المالية (ضرائب، قوانين، فوائد وغيرها..).

ب- الامتازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

ج- إلغاء المراقبة الثائرة.

د- إلغاء قانون التصفية.

هـ- إلغاء قانون تقييد الاستدانة.

و- البنك الأهلي.

ز- صندوق الاحتاطي العام.

2- أهم الإصلاحات الاقتصادية:

أ- مجال الزراعة.

ب- مجال الصناعة.

ت- مجال التجارة.

سابعاً: الإصلاحات الاجتماعية.

ثامناً: الإصلاحات السياسية وفق تقرير دوفراين

تاسعاً: إخلاء السودان واستقالة شريف باشا.

عاشراً: الحركة الوطنية المصرية خلال 1882 - 1914.

إحدى عشر: مصادر ومراجع الفصل الثاني.



أولاً: مصر صبة الاحتلال:

تمكنت إنجلترا من القضاء على ثورة عرابي واجتاحت مناطق مصر، مستغلة ظروف البلاد الصعبة، ومعتمدة على تفوق إمكاناتها العسكرية، وقدراتها الساسية في الإمساك بزمام الأمور. حينها لم تصرّح إنجلترا عن نواياها بالاحتلال بل نفت الفكرة أمام الرأي العام المصري والإنجليزي والأوروبي بشكل قاطع، وأخذ الساسة الإنجليز يؤكدون أنّ وجودهم في مصر مؤقت، حسب اللورد غرانفيل للسفير الإيطالي الجنرال منبريا أثناء حديث عما كان يشاع بأنّ الحكومة الإنجليزية تنوي بسط حمايتها على مصر فقال: "يمكنك أن تنفي هذه الفكرة من ذهنك"⁽¹⁾. وأعطى تأكيدات مضمونها أنّ الحكومة الإنجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تتفق عليها هي والحكومة المصرية⁽²⁾. وفي كانون الثاني من سنة 1883 أعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات في رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بأنّه "إذا كان في مصر في الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فإنّ حكومة جلالة الملكة (وهذا عين الحكمة) ترغب في سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الخطط التي تضمن المحافظة على سلطة الخديوي"⁽³⁾. وفي سنة 1884 ذكر السيد بيرنغ جانباً مما كتبه إلى رئيسه بـ "أنّ حكومة جلالة الملكة، لا تريد أن تأخذ بزمام الحكم في مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد إلى أملاكها، ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها"⁽⁴⁾. وفي العام ذاته أخبر اللورد غرانفيل السيد ودنجنون السفير الفرنسي بأنّ "حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون سحب الجنود في أوائل سنة 1888 بشرط أن ترى الدول إذ ذاك ما لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام"⁽⁵⁾. وأنكر السفير الإنجليزي ببائيس ما قيل بأنّ إنجلترا

⁽¹⁾ تيودور رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده تعريب أحمد شكري علي، مكتبة الهلال، 1927. تضمن الكتاب مجموعة من الوثائق البريطانية عن مصر، وردت حسب أرقام التصدف في الأرشيف البريطاني، وسترّد كما هي في النص. وثقة رقم 2، سنة 1883، ص 2.

⁽²⁾ هنسارد، "المناقشات البرلمانية"، عن الأرشيف البريطاني، مجلد 274، سنة 1883، ص 1407-1308.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثقة رقم 2، سنة 1883، ص 35.

⁽⁴⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثقة رقم 23، 1884، ص 9، ص 497 و 498.

⁽⁵⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص 498، وثقة رقم 23، سنة 1884، ص 13.

تسعى للبقاء في مصر بشكل مؤبد، وأكد للحكومة الفرنسية بأنه "لم يطرأ تغيير ما على سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر"⁽¹⁾. ربما كانت الحكومة الإنجليزية في بداية الاحتلال على غير بينة من استمرارها بالاحتلال وذلك لأنّ شؤون مصر المالية كانت صعبة؛ وربما كانت الحكومة الإنجليزية تفكر بالرحيل. وأرسل اللورد سالسبري إلى الأستانة في صفر 1885 السيد هنري درومندولف عضو في الحزب الرابع الذي كان ينتقد فما مضى السياسة الرسمية المتبعة في مصر، أرسله لوضع اتفاقاً تنتظم بموجبه "المسألة المصرية". ووضع الاتفاق بعد ثلاثة أشهر، وكان مؤداه أن يرسل إلى مصر مندوبان سامان أحدهما إنجليزي والثاني تركي للبحث في إبرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود الإنجليز عن مصر في وقت ملائم"⁽²⁾. مما قد يدل على حسن النية، وشهدت الثمالة عشر شهراً التالية تحسناً عظماً في حال مصر المالي.. وهذا ما كتبه اللورد كرومر سنة 1886 حول إدارة البلاد المالية وما شهدته من تقدم عظم، حسب قوله: "إنّ العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وأنّ استمراره متوقف على استبقاء ما للحكومة الإنجليزية من نفوذ عظم يقوم الآن على وجود قوة إنجليزية بمصر" ثم قال محذراً: "إنّ العجلة في الجلاء قد تحبط كل ما عمل حتى الآن"⁽³⁾.

هكذا كانت الوعود الإنجليزية وسياسة التسوية سنة بعد سنة إلى أن تأكدت سلطة الاحتلال من قدرتها على إنجاز الإصلاحات، لا سيما المالية، بكل ثقل المديونات والعجوزات في السنوات الأولى لوجودها في مصر ومدى الفوائد التي حققتها في مصر، البلد الذي شكل حجر الزاوية في سياستها الاستعمارية، إلى جانب قدرتها السياسية على إنجاز موازنات على المستوى الدولي مما ساعدها في كسب السكوت عن احتلالها لمصر، وعلى هذا النحو أخذ التواجد المؤقت ينحو إلى الثبات والاستمرار.

ورغم أنّ استمرارية الاحتلال الإنجليزي لمصر كان مناقضاً لكل الأعراف الدولية المتعارف عليها، والمبادئ الإنجليزية المعلنة، فقد استطاعت إنجلترا استغلال ظروف

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة مصر، رقم 2، سنة 1887، ص 110.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة مصر، رقم 1، سنة 1886، ص 37.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة مصر، رقم 11، سنة 1887، ص 7.

تدهور أوضاع الدولة العثمانية من جهة، ومجمل الاضطرابات التي كانت تعيشها مصر من جهة أخرى، وغلبت مصالحها الذاتية على الأعراف والقوانين الدولة ونفذت مؤامرة الاحتلال، وأخذت تسعى بكل الوسائل الساسية لتسويق مبررات استمرار وجودها في مصر، وأخذت تبرمج موازنات دولة استعمارية تفسح لها المجال للبقاء في مصر. وفي هذا يعلق تريل مبرراً للاحتلال البريطاني لمصر بقوله: "بأنه عندما انتزعت السلطة من الخديوي على يد عصان عسكري، وظهر كأثماً قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سطررتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثوري غير مسؤولة، ساد في الحال إدراك أنّ أزمة ما قد تنشأ، وهي ذات طابع يهدد تهديداً خطيراً مصالحنا الامبراطورية، لدرجة أنّه ما كان بوسع أية حكومة إنجليزية مهما كان اتجاهها الساسي أن تقف دون حركة، خاصة وأنّ فرنسا قد احتلت تونس سنة 1881"⁽¹⁾. وهذا التبرير غير مقنع بأي حال، لأنّ ما حدث في مصر هو شأن داخلي تماماً، فضلاً عن أنّ ما تقتضيه شروط الحماية وفق القانون الدولي، ضرورة توفر شرطين أساسيين لم تحققهما إنجلترا وهما:

- 1- أن يكون بين الدولة الحامية والدولة المحمية عقد معاهدة حماية.
- 2- أن تعترف الجماعة الدولية بمعاهدة الحماية وتتال قبول أعضائها الصريح، للتعامل مع الدولة الحامية في المسائل التي تخص الدول المحمية⁽²⁾.

ثانياً: أهم المواقف الدولة من الاحتلال:

كان الإستنكار سمة عامة لمواقف معظم دول العالم من الاحتلال، وكذلك موقف الدول الاستعمارية نفسها، من انفراد إنجلترا باحتلال مصر، وهو ما ذكره اللورد كرومر بمذكراته بقوله: "قد يكون من الحق أننا فقدنا مركزنا كدولة بحرية. وأنّ احتلال مصر جرّ إنجلترا حتماً إلى التورط إلى حد ما في خضم الساسية الشرقية. إنّ وجودنا في مصر وضعنا في وضع محفوف بالأخطار، وأنّ أية دولة اختلفنا معها في مسائل غير مصرية أصبحت في موقف يمكنها في أية فرصة من أن تتأثر لنفسها بمقاومة ساستنا المصرية، ويسهل لها خططها رغم ما للدول الأوروبية من حقوق معقدة ومصالح وامتازات في

⁽¹⁾ Trail; England Egypt and Sudan . عن رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص 110 .

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 178.

مصر" (١).

كما أثار الإحتلال الإنجليزي مشاعر الريبة والإنزعاج عند الكثير من الدول الأوروبية، وهو ما ذكره السفير الأمريكي في برلين في رسالة له إلى وزير الخارجية الأمريكية في 13 أيلول 1882 يقول فيها: "إنَّ التصميم والعمل السريع الذي ظهر من نوايا إنجلترا سيدة الموقف قد أثار سؤال مهم وجوهري في أوائل الصيف، عما إذا كان الشعور الأوروبي العام سوف يسمح لإنجلترا أن تنفذ سياسة عدوانية ضد عربي باشا والحزب العسكري الوطني في مصر. لقد وقفت الصحافة في العواصم الأوروبية المختلفة موقفاً معادياً ومعارضاً للدعاءات الإنجليزية" (٢). كما استاءت روسيا القصرية من هذا الإحتلال واعتبرته خروجاً عن السياسة الأوروبية المتفق عليها.

أما ألمانا "برلين"، فقد هاجمت صحفها شبه الرسمية السياسة الإنجليزية في مصر بشدة، وحملت المسؤولية للسيد شارلس ديك وزير الخارجية البريطانية، الذي أعلن في مجلس العموم أنَّ إنجلترا تتمتع بتأييد ألمانا والنمسا فما قامت به، وأنكرت الحكومة الألمانة تأييد إنجلترا في هذا العمل. وأوضحت الدوائر الفرنسية أيضاً سخطها على العمل المنفرد الذي قامت به إنجلترا، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغربيتين (٣).

ثالثاً: السياسة الإنجليزية على الصعيد الدولي ومسوغات الإحتلال:

1- السياسة الإنجليزية على الصعيد الدولي:

تمَّ تنفيذ الإحتلال الإنجليزي لمصر في عهد وزارة السيد ولام ستيوارت غلاستون زعم حزب الأحرار، الذي أصبح رؤساً للحكومة الإنجليزية للمرة الثانية سنة 1881 الذي صرَّح بأنَّ الإحتلال يهدف إلى متابعة سياسة البناء في الداخل المصري، ونشر السلام في الخارج، و"بذلك اندفعت إنجلترا في عهد وزارته في إحتلال مصر، وأدرك أنَّه ما لم

(١) بطرس، اللورد كرومر، الثورة العربية، ص 233.

(٢) U.S.A. Document; Egypt Military uprising led by Arabi pasha. No 98, August 25, 1882. A.A.Sargent; Possible Consequences of Englands intervention and victory Mr. Sargent to Mr. Frelinghuysen, No. 52. □

(٣) أحمد عبد الرحم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص 254-255.

ينته الإحتلال بسرعة فإنّه مما لاشك فيه سقم نفسه أكثر في خضم الأحداث بمصر" (١).

ولكن غلادستون لم يلتزم حتى بمبادئ حزب الأحرار الذي كان يرأسه آنئذ، (وهنا تكمن مغالطة حكومة التي شهدتها وأقرتها السياسة الدولة آنذاك)، فقد أعلن أثناء الانتخابات العامة سنة 1880 عن مبادئ سته سيلتزم بها إذا نجح في الانتخابات وتقلد الوزارة، وهي:

- أ- دعم قوة الإمبراطورية.
 - ب- المحافظة على السلام.
 - ت- تقوية الإتحاد الأوروبي.
 - ث- تجنب التحالفات المعقدة غير الضرورية.
 - ج- الإعراف بحقوق الآخرين وكسب دعمهم.
- تأكيد وتأييد مبادئ الحرية، فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود في سبيل قيام مملكة بلجكا واتحاد الولايات الإيطالية (٢).
- ويعلق إدوارد ماليت قنصل إنجلترا في مصر أثناء مجريات الإحتلال الإنجليزي لمصر، على حادث الإحتلال بقوله: "إنني لا أعرف السبب الذي قاد المسؤولين الإنجليز بعماء إلى الإحتلال ومن المحتمل ألا أعرفه مطلقاً" (٣). يقول هذا وهو يدرك كما الجمع، أنّ مصر تشكل حجر الزاوية في سياستها الاستعمارية في آسيا وأفريقيا.
- إذن على السياسة الإنجليزية أن توجد كل المبررات لتسويغ وجودها في مصر، خاصة وأنّ حكومة الأحرار قد شعرت بأنّ مركز مصر الدولي وارتباطه بالسلطنة العثمانية، جعلها موقف انكثرة ضعفاً وغير شرعي من حيث القانون الدولي والعرف العام، ولذلك أعلنت أنّ احتلالها مؤقت، وأنّها ستسحب قواتها بالسرعة الممكنة.
- كما سعت السياسة الإنجليزية إلى تشويه سمعة الحكم في مصر، وإظهار عجز البلاد

¹ الشخ، مصر والسودان، ص123.

² Hannah; A History of British Foreign Policy, p. 148-150.

³ Malet; Egypt 1879-1883, London 1909, p. 59.

عن إدارة شؤونها عموماً، لتسويق حدث الاحتلال الإنجليزي بحد ذاته والذي هو هدفها الحقيقي.

2- مسوغات الاحتلال:

سعت انكلترا - الدولة الاستعمارية الأقوى في تلك المرحلة من التاريخ المعاصر - للاستفادة من أي ظرف أو تحرك استعماري سواء في أفريقيا أو آسيا أو غيرهما، لتوظفه بما يخدم احتلالها لمصر. ولم تقم حينها بإلحاق مصر بها أو فرض حمايتها عليها، لأنّ مثل هذا الإجراء كان قد يؤدي إلى وقوع أزمة دولة خطيرة، وذلك لأنّ فرنسا وروسيا ودول أوروبا أخرى وقفوا ضد هذه الخطوة، فضلاً عن رفض الدولة العثمانية.

معلوم أنّ فرنسا لم تكن تتق أساساً بوعود انكلترا بعد مماطلتها في الانسحاب من مصر، وحينما اتضح أنّ الانسحاب الإنجليزي من مصر غير قريب، فأصبح من الضروري أن تتفاوض الدول الأوروبية بشأن وضع قناة السويس التي كانت السيطرة عليها من أهم دوافع الاحتلال. وأنّ احتلال مصر بحد ذاته قد قلب التوازن الدولي في منطقة البحر المتوسط. وحين عقدت اتفاقية القسطنطينية في تشرين الأول 1888⁽¹⁾ بين بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وروسيا، والسلطنة العثمانية، وإيطاليا، وإسبانيا. أعلنت فرنسا أنّ موافقتها على الاتفاقية لا تعني التسلم باحتلال انكلترا لمصر، وعادت إلى إثارة موضوع الجلاء، معتمدة على تحالفها مع روسيا.

واستمرت إنكلترا بنهج سياسة الإيهام والتمويه عن احتلالها المؤقت لمصر، بدليل أنّه عندما طلبت فرنسا من اللورد جرانفيل وزير خارجية إنكلترا سنة 1884 سحب القوات الإنجليزية من مصر، أجاب بأنّ الانسحاب سيتم في بداية سنة 1888. إلّا أنّهم واصلوا احتلالهم ولم يحدث أي تغيير إلّا سنة 1904، حين عُقد الاتفاق الودي بين إنكلترا وفرنسا، والذي نص، على أن تترك فرنسا لإنكلترا حرية العمل في مصر دون تحديد زمن

⁽¹⁾ تنص المادة (1) على أن تكون القناة حرة دائماً ومفتوحة وقت السلم والحرب لكل سفينة تجارية أو حربية. وأن لاتعيق الدول المتعاقدة حرية استخدام القناة وقت السلم والحرب، ولا تخضعها أبداً للحصار. وتنص المادة (4) على أن الدول المتعاقدة متفقة على عدم القيام بعمل عدواني أو أي عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة في القناة، وتنص المادة (10) على إقرار الإجراءات التي يتخذها السلطان والخديوي للدفاع عن مصر وحفظ السلام العام. عن طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث، ص212.

لتواجدها، مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش.

وعملًا بساسة التوسع الاستعماري آنئذ، فقد استطاعت بلجكا، - الدولة الأوروبية الأصغر - أن ترفع رايته فوق مساحة هائلة من إفريقيا في بلاد الكونغو، علماً أنّ انكلترا كانت تعمل منذ سنة 1879 على إيجاد بعض المراكز لاستعمارها في إفريقيا، عبر اتفاقات أبرمها الرحالة الإنجليزي ستانلي⁽¹⁾ مع بعض زعماء القبائل. "فكان التسابق بين ستانلي وبين الملك البلجيكي ليوبولد في حوض الكونغو يجري على قدم وساق، ومن ناحية أخرى تطلعت فرنسا على الكونغو وطاب لها أن تأخذ نصيباً من إفريقيا الوسطى، فأرسلت بدورها ضابطاً من ضباط البحرية يدعى (برازا)⁽²⁾، على رأس بعثة، واستطاع هذا الضابط أن يستولي على مراكز عدة".⁽³⁾ ولكي تتصدى إنجلترا لهذا النشاط البلجيكي والفرنسي في أواسط إفريقيا، سعت لإبرام معاهدة مع البرتغال - الصديق القديم لإنكلترا منذ القرن السابع عشر - سنة 1884، اعترفت فيها بحقها الذي ادعته في مصب نهر الكونغو، ذلك المصب الذي قد يمكّنها من التسلط على قلب إفريقيا بأكمله.⁽⁴⁾ زادت المعاهدة من حدة التنافس الإنجليزي - الفرنسي، فأخذت فرنسا تطالب بضرورة الجلاء عن مصر، وعكّرت على إنجلترا صفاء أجواء مؤتمر باريس المنعقد من أجل تنظم المرور في قناة السويس.

استغلت ألمانيا، بزعامة بسمارك آنئذ، الظرف لتعرض المشكلة على مؤتمر برلين في تشرين الأول 1884، وتقرض إلغاء معاهدة الكونغو، (التي سبق الإشارة إليها) لتسفر أعمال المؤتمر ذاته عن خلق ما سمي بـ "الكونغو الحرة" التي تشترك مع بلجكا في الخضوع لتاج واحد، هو تاج الملك ليوبولد الثاني،⁽⁵⁾ وأصبح الكونغو بذلك مستعمرة

⁽¹⁾ هنري ستانلي، إنجليزي من منطقة ويلز، وهو من أعظم رحالة العصر، ومن أهم الرحالة الذين جابوا القارة السمراء، وعمل مراسل صحفي.

⁽²⁾ بار سافوردان دو برازا، ضابط في البحرية الفرنسية عقد سنة 1880 مع الملك الإفريقي الذي حكم المنطقة الواقعة شمالي نهر الكونغو معاهدة مع فرنسا لضمان الحماية الفرنسية لتلك المنطقة، وأصبحت تعرف لاحقاً بإفريقيا الاستوائية الفرنسية وعاصمتها البرازيل.

⁽³⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 164.

⁽⁴⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 164.

⁽⁵⁾ H. Van der Linden, Belgium, the making of a nation (Oxford, 1930). □

بلجكة منذ سنة 1908. ولكن إنجلترا دخلت في مسعى آخر لضمان مصالحها الإستعمارية في القارة الإفريقية، بما فيها مصر العربية، فعملت على عقد معاهدة سرية مع ألمانيا اتفقت فيها على اقتسام مستعمرات البرتغال الإفريقية بينهما، وباعت إنجلترا صديقتها القديمة البرتغال لتضمن سكوت ألمانيا عليها، ساعدها في ذلك تراجع فرنسا في فاشودا⁽¹⁾، لأنّ روسيا كانت حينها منصرفة لمشكلات الشرق الأقصى، وفضلاً عن منافسة إنجلترا لروسيا والسعي إلى حصة في بعض مناطق الصين.

أما إيطاليا التي اشتركت في اقتسام الغنائم منذ مؤتمر برلين 1878، فإنّها سعت لتحريك أطماعها في الحبشة لتسهيل مرورها من قناة السويس، ولكنّ المسعى الإيطالي فشل أمام المقاومة الوطنية الحبشة، "ووقّعت إيطاليا صاغرة معاهدة صلح في 26 تشرين الثاني 1896 ونجحت الحبشة وارتاحت قناة السويس من مستعمر جديد"⁽²⁾.

ويلاحظ أنّه رغم سخط الدول الإستعمارية وحسدها تجاه مركز إنجلترا الاستعماري، فإنّها كانت حريصة على ألاّ تستخدم مركز مصر ضد مصالح الدول الأوروبية. صرح أنّها حالت دون أطماعهم في المناطق السودانية باسم حقوق مصر، لكنّها أفسحت المجال للسطرة على المناطق المصرية المطلة على البحر الأحمر والمدط الهندي. وأهم من ذلك فإنّه لم يكن من مصلحة الدول الأوروبية تأييد الحركة الوطنية المصرية أو تشجيعها خشية من انتقال عدوى النضال إلى الأمم الأخرى التي تستعمرها تلك الدول.

على الصعيد الداخلي، كان على إنجلترا ضرورة تنفيذ أعمال إصلاحية تنقذ مصر من أزمتها المالية، وتحفظ للأوروبيين مصالحهم من أرباح يأمّلون إحرازها وديون أودعوها لدى مصر على أمل استردادها مضاعفة، وهو ما ذكره اللورد كرومر في مذكراته بقوله: "إنّ مجرد إعلان الحماية كان يتطلب تأمين حقوق ومزايا للأوروبيين بمصر، وهي الأعمال الإصلاحية التي يفترض إنجازها منذ الأيام الأولى للاحتلال، والتي لايتسر تحقيقها إلّا عن طريق ضم البلاد ضمّاً دائماً أو مؤقتاً"⁽³⁾. ولتصرف إنجلترا أنظار الدول عن الحماية، وتضعف المقاومة الأهلية في مصر، كانت تؤكد على الجلاء، وتعمل في

⁽¹⁾ فاشوده منطقة في جنوب السودان وهي موضع خلاف بين فرنسا وإنجلترا.

⁽²⁾ E, Lemonon, La politique coloniale de l'Italia (Paris, 1919). □

⁽³⁾ بطرس، اللورد كرومر، الثورة العرابية، ص235.

الوقت ذاته على تحقيق أغراضها في الاحتلال.

بهذا يتضح أنّ إنجلترا القوة الإستعمارية الأعظم حينها، لم يكن صعباً عليها نهج سياسة الإيهام والإيهام، - كما وصفها الدكتور أحمد طربين - لتحافظ على مصالحها الإستعمارية عامة وفي مصر خاصة، ولتحول دون تشكل جبهة دولة معادية موحدة مناهضة لها، وفي الوقت ذاته رأت الدول المنافسة أنّ استبدال إنجلترا بغيرها، قد يكون أكثر خطراً عليها وعلى مصالحها.

هكذا تبادلت الدول الاستعمارية المصالح فما بينها، مقابل احتلال إنجلترا لمصر العربية، متجاهلين أنّ النهوض الحضاري الأوروبي في القرن الثامن عشر، كان يفترض أن يخدم مصالح الشعوب وخاصة المقهورة، وليس حكراً على جهة محددة، ولكن للأسف... إنّ سياسة الهمنة والسطرة والنهب الإستعماري ما زالت مستمرة بأساليب حديثة ومعاصرة جداً، مباشرة وغير مباشرة، والبشرية تدخل العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين.

رابعاً: السياسة الإنجليزية على الصعيد العثماني:

استغلت إنجلترا أوضاع الدولة العثمانية المتدهورة، وادعت (كما سبق إيضاحه) أنّ هدفها من احتلال مصر سنة 1882، هو الحفاظ على السلطنة العثمانية ومن ثم الجلاء عن البلاد. لكن إجراءات السياسة الإنجليزية أكدت أنّ إعلانها الجلاء عن مصر لم يكن صدحاً، إنّما هدفها الأساس والحقيقي هو احتلال البلاد واستمرار سيطرتها.

كان تطبيق الحماية الإنجليزية في مصر لدرجة لم يعد مسموحاً بأي تدخل من سلطات القسطنطينية صاحبة الحق الرسمي قانوناً⁽¹⁾. بإملاء إنجليزي، وفي الوقت ذاته دخلت إنجلترا في مفاوضات مع السلطنة العثمانية سنة 1886 من أجل الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات عاماً كاملاً ثم عقدت اتفاقية نصّت على جلاء القوات الإنجليزية خلال ثلاثة أعوام، ولكن إنجلترا اشترطت أن يتاح لها تأخير الجلاء إذا حدث خطر خارجي أو داخلي يهدد أمن مصر. ورغم اعتراض السلطان العثماني على موقف إنجلترا، فإنّه لم يتمّ التوقيع على الاتفاقية، وبقيت مصر ولاية عثمانية واستمرت المطالبة

¹⁾ World and Gaoch ;The Cambridge History of British Foreign Policy, 1783-1919 P. 176. □

بالجلاء عن مصر، وظل الإنجليز يؤكدون باستمرار وبطرق شتى عزمهم على الجلاء بعيداً عن أي إجراء تنفيذي على أرض الواقع. (إنها سياسة التسوية ذاتها التي اتبعتها أمريكا لسنين منذ اجتاحتها العراق سنة 2003، وفعل الاحتلال بشكله غير المباشر ما يزال مستمراً بأشكال شتى إلى يومنا هذا دون خجل).

ومن جانب آخر، لم تكن إنجلترا تستطيع التصريح عن هدفها بالاحتلال أو فرض الحماية على مصر، بحكم تبعية مصر الرسمية والقانونية للدولة العثمانية، فضلاً عن أنّ التصريح بفرض الحماية أو الاحتلال كان يقتضي إلغاء المعاهدات الدولية التي كانت تحدد مركز مصر الدولي، ولم يكن إلغاؤها ليتم وقتئذٍ إلاّ بقبول السلطنة العثمانية والدول الأوروبية العظمى، فموقف الاحتلال (مثلاً) من السلطنة العثمانية صاحبة السيادة على مصر كان الاعتراف بسيادة السلطان وحقوقه في تعيين قاضي مصر العثماني، وحين توصلت حكومة السلطان في أيار 1887 إلى اتفاقية مع الحكومة الانجليزية على أساس الجلاء عن مصر خلال ثلاث سنوات، مع إعطاء حق العودة إلى مصر في ظروف محددة. عارضت فرنسا وروسيا الاتفاقية لأنها لا تتضمن تاريخاً قطعاً للجلاء، ولم يبق من بنود الاتفاقية سوى بند إقامة مندوب عثماني بالقاهرة حتى سنة 1914⁽¹⁾. وبناء على ذلك لم يسعى السلطان إلى تغيير الحال الإنجليزي في مصر لعدم امتلاكه أي ضمان في الحول دون استلاء دولة أوروبية أخرى عليها قد تقطع ما بين مصر والسلطنة بصورة أسوأ، كما فعلت فرنسا في الجزائر وتونس؟.. عدا عن أنّ عدم توصل الدولة العثمانية وإنجلترا إلى حلٍ للمسألة المصرية، كان في وقتٍ اشتدت فيه سياسة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية في إفريقيا وغيرها، مما جعل إنجلترا تستمر في سياسة الحماية المقنّعة لمصر إلى أن حسم الأمر وأعلنت عن حقها في الحماية سنة 1914 والعالم على أبواب حرب عالمية.

خامساً: سياسة الاحتلال الإنجليزي في مصر:

استغلت إنجلترا أوضاع مصر الداخلية المتردية في مجالات عدة، الاقتصادية

⁽¹⁾ انظر: الاتفاقية التي عقدها بعثة السير هنري درموندوف، 217 ص، عن طريقين، تاريخ مصر والسودان، ص 211.

والاجتماعية والسياسية والثقافة والعسكرية، إلخ...، قبيل وخلال ثورة عرابي، وأعلنت منذ البدء أنّ هدفها من التدخل في مصر قمع ثورة عرابي وإعادة سلطة الخديوي للبلاد، لكن المعتمد الإنجليزي في مصر كان هو الحاكم الفعلي، فهو من يختار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية، وإسداء نصائحه للحكومة المصرية في حالة الضرورة أمر ملزم لايقبل المناقشة⁽¹⁾، لأنّ الخديوي ووزرائه لم يكونوا سوى مجرد واجهة خارجية للاستقلال. وفي الوقت ذاته كانت الإجراءات القسرية لسلطات الاحتلال في مختلف المجالات كافة لإثارة ردود فعل الشارع المصري من جراء التجاهل الكامل لمطالب المصريين والعثمانيين رسماً وشعباً، فضلاً عن تجاهل الرأي العام الدولي في استنكاره لاستمرار الوجود الإنجليزي في مصر.

ضمن هذا الواقع الذي فرضته إنجلترا على الجمع أخذت تنفذ سياساتها المعلنة، واستدعت سفيرها في الأستانة اللورد دوفرين لياشر تنظم الأوضاع في مصر وفقاً لأولويات المصالح الاستعمارية، ومن أهم الإجراءات الأولية التي أعلنها في برنامجه:

- إعادة الاستقرار إلى مصر.
- تنظيم الحماية على مصر على قوى الحركة الوطنية، وعلى الحكومة الأهلية.
- إصلاح الشؤون المالية.
- السيطرة على الجيش والاستفادة منه.
- ضمان النفوذ الإنجليزي في قناة السويس.
- الهمنة على الوزارات والدواوين.
- التدخل في شؤون مصر الداخلة والخارجة ثمّ إلغاء الدستور، وإبطال المجلس النيابي.
- إنشاء هيئة استشارية، لا حول لها ولا قوة، بحيث يصبح المجال متاحاً أمامها للاستئثار بزمam الحكم. وكان من أهم الإجراءات العملة لدى سلطة الاحتلال:

¹ رؤوف عباس، مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تاريخ ابتداء من سنة 1891، القاهرة، 1975، ص 31-32.

1- إلغاء الجش المصري وتعيين سردار إنجليزي:

كان على رأس أولويات سياسة إنجلترا في مصر، إلغاء الجش المصري وتأسيس جش صغير يرأسه ضباط إنجليز، وعلى الخديوي توفيق أن يصدر قراراته وفق الإيعازات الإنجليزية منذ بدء سطرته على القاهرة في 14 أيلول 1882. وبالفعل صدر مرسوم عن الخديوي بإلغاء الجش المصري في 19 أيلول سنة 1882، وبمحاكمة الضباط الذين شاركوا في الثورة العرابية. وكان طلب إصدار المرسوم حجة إنجليزية بهدف إطالة أمد الاحتلال، وهذا ما اتضح من خلال ما كتبه اللورد دوفرين إلى الباب العالي في أوائل تشرين الأول 1882 بقوله: "إنّ تسريح الجش المصري يجعل من واجب إنجلترا إطالة أجل الاحتلال"⁽¹⁾. وتبعه مرسوم آخر في تشرين الأول 1882 بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية وساهموا في واقعتي قصر النيل وعابدين وكل الذين كانوا يحملون السلاح منذ أحداث 11 أيلول 1882، وكل من دخل العسكرية متطوعاً في التاريخ ذاته⁽²⁾. ثم قام قائد قوات الاحتلال الجنرال ويلسلي والمعتمد الإنجليزي إدوارد ماليت باستدعاء الضباط الإنجليز فالتنّين بكر لتنظيم الجش المصري. وفي 16 كانون الثاني 1883 صدر مرسوم بتعيين السيد إفلين وود سرداراً للجش المصري ورؤساً لأركان حربه⁽³⁾. وبقي هذا المنصب حكراً على الإنجليز إلى نهاية دورهم في مصر وفي الوقت ذاته أعفي الجنرال استون باشا من رئاسة أركان حرب الجش المصري، وهو القائد الأمريكي الأسبق والكفو الذي كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال. وبذلك تسر للجنرال وود أن يختار الضباط الإنجليز لقادة معظم فرق الجش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب. وفي كانون الثاني سنة 1883 تسلم عمر باشا لطفلي وزارة الحربية لكون أداة طيعة في تنفيذ الأوامر الإنجليزية للجش الجديد.

وصدر مع قرارات الإلغاء وإعادة تشكيل الجش المصري قرار إنقاص عدد العناصر من (9631) جندي إلى (6000) جندي، وكان عدد الضباط الإنجليز (75) ضابطاً من

⁽¹⁾ مندور محمد، الكتاب الأصفر، سنة 1882-1883، مصر، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ص 56.

⁽²⁾ الوقائع المصرية عدد 28 تشرين الأول، سنة 1882.

⁽³⁾ الوقائع المصرية عدد 17 كانون الثاني، سنة 1883.

مختلف الرتب، وحُرِّم على المصريين الإشتغال في قلم المخابرات أو إدارة الجش العامة، كما ألغيت المدارس الحربية باستثناء مدرسة واحدة في القبة عدد تلاميذها (100) تلميذ، ويلتحق بهذه المدرسة ساقطو الشهادة الابتدائية ومن هم في الصفوف الأدنى، وألغيت أيضاً الترسانات التي أسست في عهد محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر، ووضعت مهمات الجش وذخائره تحت أيدي الإنجليز، وألغيت كذلك قوانين الإصلاحات العسكرية التي صدرت في 22 أيلول 1882، وهي القوانين التي طالب بها العراقيون لتحسين حالة الضباط والجنود. وأتبعوا تغييراتهم تلك بالإجهاز على الوحدات البحرية وبيع القطع المتبقية من قطع الأسطول، كما عطلت ترسانة الاسكندرية وبيع آلاتها ومعداتنا وعطل الحوض الحجري الذي كان مخصصاً لإصلاح السفن، وألغيت المدرسة البحرية بالاسكندرية وكذلك البواخر النيلية، وباعوا ما كان متبقياً منها إلى شركة كوك الإنجليزية وصفت ترسانة بولاق، وقضي على البحرية قضاءً تاماً.⁽¹⁾ وبذلك عملت إنجلترا على ترتيب الأوضاع العسكرية بما يخدم سياستها الإستعمارية في مصر، بحيث يصبح الجش المصري أداة تنفيذية للمصالح الإنجليزية على المدى القريب والبعيد.

2- حل إشكالة قناة السويس وضمان حادها:

تقرر مبدأ سادة مصر على قناة السويس منذ عهد الخديوي اسماعيل بموجب الاتفاقيات التي تمّ عقدها مع شركة قناة السويس وصادق عليها الباب العالي في 30 كانون الثاني 1866. وكانت اتفاقية 22 شباط سنة 1866 لاتقل أهمية عن سابقتها، لاسما البند الخامس منها الذي نص على: "أن تظل القناة البحرية وجمع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصري التي تباشر العمل فيها بكامل الحرية، على نحو ما تجري هذه الرقابة في سائر أنحاء العالم، بحيث يضمن النظام والأمن العام ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها، ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبر القناة البحرية في النقاط التي تراها ضرورية، من أجل مواصلاتها الخاصة، ومن أجل حرية التجارة ومرور الناس، وذلك دون أن يكون للشركة حق تحصيل شيء من رسوم المرور أو لأي سبب آخر. أما البند السادس فقد أكد على سادة مصر على القناة في البند السادس عشر من

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 181-182.

الاتفاق المذكور وأهم ما تضمنه " .. بما أنّ الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هي شركة مصرية، فهي خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها" (1).

لكن إنجلترا ومنذ بداية الإحتلال عمدت إلى خرق القوانين الوطنية، خاصة بعد أن احتلت القناة وأنزلت قواتها فيها، - وبحكم عدم شرعية هذا الإحتلال وفق القانون الدولي كما سبقت الإشارة إليه-، فقد اهتمت الدول بهذه الحالة وسعت للإحتفاظ بداد القناة، وهو ما أوصى به مؤتمر السلام في جنيف سنة 1882. وبما أنّ الإحتلال الإنجليزي كان مخلاً بداد القناة، فقد اضطرت إنجلترا، تحت ضغط الرأي العام الدولي أن تصرّح مراراً وتكراراً بأنّ وجودها في مصر مؤقتاً وأنّ زمن جلائها قريب. ورغم العديد من التصريحات الإنجليزية بعزمها على الجلاء، فإنّه كان لابد من أن يظهر عاجلاً أو آجلاً التعارض بين المصالح الإنجليزية الخاصة والمصالح الدولية، لأنّ من أهم أهداف إنجلترا من احتلال مصر كان السيطرة على قناة السويس، في حين أرادت الدول الأخرى أن تتمتع بالمرور في القناة على قاعدة المساواة التامة، ولم تُجز قطعاً أن تكون القناة طريقاً للمواصلات الإمبراطورية الإنجليزية وحدها، وهذا ما وضّحه الأستاذ جان جاك شوفالييه في مؤلفه الضخم حول تطور الإمبراطورية الإنجليزية، بقوله: "في مصر طريق إمبراطوري يؤدي إلى الهند.. هذا الطريق الذي جعل إنجلترا تختار لنفسها سياسة عربية ونجحت فيها وهو طريق قناة السويس.. إنّ لمصر بالنسبة للإمبراطورية الإنجليزية مركزاً عجبياً، فمصر هي حوض النيل الطويل، وفيها تلتقي افريقيا وآسيا، وكذلك تتصل مصر عن طريق البحر الأبدى المتوسط بأوروبا والهند.. وبحفر قناة السويس ظهر أقصر طريق يصل بين أوروبا والهند، وهذا وحده يفسر سبب غرس إنجلترا قدميها في وادي النيل.. إنّ أهم ما يشغل بال السياسة الإنجليز هو ضمان سلامة المواصلات الإمبراطورية بين لندن والهند، وهي قلبها النابض وفي اليوم الذي ينقطع فيه اتصال إنجلترا بالهند تنتهي حياة إنجلترا ومجدها. ولذلك حرصت إنجلترا باستمرار على التمسك بالأماكن التي يمر منها طريق

(1) الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال 1882-1889، ط2، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة 1948، ص215.

الهند" (□).

ورغم ما سبق ذكره عن أحقة مصر بالقناة فقد بقيت سلطة دول سبب وإنجلترا قائمة على أي إجراء يخص القناة، أو أي تعديل يمكن أن يكون فيها وبملحقاتها. وأخذ الطرفان يتفقان سراً حول ما يخدم مصلحتيهما الخاصة، فأخذت إنجلترا تسعى نحو محاولات مدّ امتياز القناة، وتكررت المحاولات السرية في الأعوام 1886، 1883، 1890 بين سلطات الإحتلال الإنجليزي وشركة قناة السويس، ولكنها باءت جمعاً بالفشل ولم يكتب لها النجاح.

مدّ امتياز قناة السويس: لقد كانت سنتي 1882 - 1883 حاسمتين بالنسبة لشركة قناة السويس. حيث كان لقناة السويس دورها وتأثيرها المهم في سياسة إنجلترا الخارجية وعلاقتها بجارتها فرنسا. لم يستطع سياسة إنجلترا، الذين ابتلعوا شركة قناة السويس، الإعلان عن نواياهم خشية من إثارة مشاكل دولة لا قبل لهم بها، خاصة فرنسا التي أخذت تهدد مركزهم في مصر.. لهذا كان لابد لسياسة إنجلترا من اتباع أسلوب التقاهم مع دي لسبس لترضيته مع الحفاظ على تحقيق مصالحهم.. لذلك طلب غرانفيل من كرومر اقتراح اتفاقية معقولة مع دي لسبس ترضي كبرياء الفرنسيين⁽¹⁾. وكان امتياز شركة قناة السويس قد مضى عليه 14 عاماً وتبقى منه 85 عاماً، وذلك عندما أثير الموضوع بين الأعضاء الإنجليز ومعهم دي لسبس الذي اقترح فترة 50 عاماً تبدأ من نهاية عقد امتياز الشركة، وذلك كتعويض عادل للتضدات الجسمة التي ستكبدتها الشركة نتيجة شق قناة ملاحة ثانية. إلا أنّ دي لسبس عدّل مطالبه في اتفاقية اقترحها في 10 تموز 1883 فأصبحت مدة الإمتياز 99 عاماً تبدأ عند إتمام تنفيذ القناة الملاحة الجديدة والتي قدر لها سنة 1888، أي مدّ الإمتياز سيكون 20 عاماً أخرى⁽²⁾، ويعلم دي لسبس والحكومة الإنجليزية أن نسبة الـ 15% الخاصة بالحكومة المصرية قد ذهبت إلى جيوب الفرنسيين

⁽¹⁾ جان جاك شفالير، تاريخ الفكر السياسي، (من الدولة المدينة إلى الدولة القومية)، ترجمة محمد عرب صاصلا،

باريس 1931، الجزء 2، ص 998. وعن الحفناوي، قناة السويس، ص 141.

⁽²⁾ كرومر أوراق خاصة، وثائق الخارجية البريطانية، 1883، 7/655 ن.

⁽³⁾ كرومر أوراق خاصة، ص 15-20.

إلى غير رجعة وحرمت مصر من هذا المورد الضخم. وهكذا اتفقت إنجلترا وفرنسا على نهب إيرادات قناة السويس وحرمان مصر منها.

جرت المفاوضات في جو من التكتّم والسرية الشديدة بين الطرفين على حساب المصالح القومية لمصر، ولجأت الشركة لأسلوب الإغراء المالي، بتقديم ما يشبه الرشوة للحكومة المصرية تحت مسمى "تعويض الأراضي" في مقابل مدّ امتياز الشركة لسنوات عديدة تستمر خلالها عملة النهب الإستعماري لإيرادات قناة السويس. ويتضح من الاتفاق الذي أبرم بين دول سبب ووزارة الخارجية الإنجليزية -الذي اعتمده اللورد غرانفيل-، وأصحاب شركات الملاحة في 30 تشرين الأول 1883، بحيث تصبح القناة ضمن الرعاية الإنجليزية، وأهم ما تضمنه الاتفاق الجديد:

- أن تدفع رسوم المرور في القناة في لندن.
- أن يزداد عدد الإنجليز في وظائف شركة القناة.
- تخفض رسوم المرور فوراً وبالتدريج لتصل إلى خمس فرنكات بدلاً من عشرة.
- أن يعين مجلس الإدارة من سبعة أعضاء من الإنجليز من قبل أصحاب السفن، علاوة على الأعضاء الثلاثة الذين عينوا من قبل.

ومنذ أن وقّع الأعضاء هذا الاتفاق الذي يسمونه "برنامج لندن" لم يُثر إشكال ما بين الشركة والحكومة الإنجليزية، إذ نفذت الشركة جمع طلبات تلك الحكومة وأنشأت لها مكتباً في لندن يخضع خضوعاً تاماً لإشراف وزارة الخارجية الإنجليزية، وصارت الشركة في الحقبة فرعاً من فروع الحكومة الإنجليزية بغض النظر عن جنسية موظفيها⁽¹⁾.

وأمام التشدد الدولي في ضرورة جلاء إنجلترا عن مصر، لضمان مصالحها في قناة السويس اضطر اللورد غرانفيل لإصدار منشور دوري إلى الدول بتاريخ 3 كانون الثاني 1883 يذكر فيه أنّ إنجلترا راغبة في الجلاء عن مصر، بمجرد أن تفرغ من مهمتها في أعمال الإصلاح المالي لثلاث سنوات ونصف، شرط ضمان استتباب الأمن فيها، وتوطيد سلطان الخديوي، ولذلك تقترح في ذلك المنشور إبرام الدول معاهدة تنظم مركز القناة

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 132.

الدولي بناء على الأسس التالية:

- أ- الملاحة حرة في القناة لجمع السفن في مختلف الظروف والأوقات.
- ب- يحدد وقت يسمح فيه للسفن المحاربة بالبقاء في القناة في حالة الحرب بشرط ألا تفرّغ منها المؤن الحربية، ولا يسمح لها بإنزال الجنود إلى البر.
- ت- الأعمال الحربية والعداثة ممنوعة في القناة منعاً باتاً وتحرم في الأراضي المجاورة للقناة أو في مياه مصر الاقلام، حتى ولو كانت تركا نفسها مشتركة في الحرب.
- ث- تعفى مصر من هذه الشروط في حالة قيامها بواجب الدفاع عن نفسها.
- ج- تتحمل كل دولة تسبب سفنها الحربية عطباً للقناة مجمل التعويضات، وتدفع مصاريف الإصلاح في الحال.
- ح- تتخذ مصر من الإجراءات ما تراه مناسباً لحمل السفن الحربية على مراعاة القيود المتقدمة في حالة الحرب.
- خ- يحرم بناء حصون واستحكامات في القناة وما يجاورها.
- د- لا تحدّ الشروط المتقدمة من سادة مصر على القناة كجزء من إقليمها بأية حال⁽¹⁾.

وأكدت إنجلترا على ساستها في حاد القناة الدائم باقتراح إلى الأسرة الدولة صدر في 15 تموز 1884 عن حكومة التاج الإنجليزي تضمن: اقتراح حكومة جلالة الملكة على الدول الأوروبية والباب العالي بأن تقوم عند إتمام إجلاء قواتها أو قبل ذلك بوضع نظام حاد لمصر على أساس المباديء المعمول بها في حاد بلجكا. وفما يتعلق بقناة السويس، فإنّ اقتراح حكومة جلالة الملكة العمل بالمباديء الواردة في المنشور المؤرخ في 3 كانون الثاني 1883⁽²⁾. وفما يخص المساومات الفرنسية فقد أجابت إنجلترا بمذكرة

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 142-143.

⁽²⁾ تضمن المنشور: "إن القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس، واتخذت القناة قاعدة للعمليات الحربية لحماية الملاحة في القناة والحيلولة دون الإضرار بها، وقد فعلت ذلك باسم الخديوي توفيق وداية عنه وتأييداً لسلطته، وبرغم هذا فالحكومة الإنجليزية حريصة على حرية الملاحة في قناة السويس، وأنها تقترح عقد اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الحرية لجمع السفن في وقت السلم والحرب" وهدف المنشور إلى تهدئة الرأي العام الدولي

وجهها اللورد جرانفيل في 16 حزيران سنة 1884، قال فيها: "تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر في بدء سنة 1888 بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن في مصر وستقترح عند نهاية الإحتلال الإنجليزي أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الداد، على غرار بلجكا، وأن تكفل لقناة السويس دادها وحرية المرور فيها"⁽¹⁾. وبديهي أن هذا الوعد لم يكن جدياً، بل كان أحد العهود الكلامية التي كررتها إنجلترا بشأن الجلاء دون أن تحترم عهداً.

وحين عقدت اتفاقية القسطنطينية في تشرين الأول 1888 بين الدول الاستعمارية المتنافسة إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وروسيا، والسلطنة العثمانية، وإيطاليا، وإسبانيا، أعلنت فرنسا أن موافقتها على الاتفاقية لا تعني التسلم باحتلال إنجلترا لمصر، وعادت إلى إثارة موضوع الجلاء معتمدة على تحالفها مع روسيا. ومن المفيد ذكره أن حادث فاشودة⁽²⁾ (1898) عكس استمرار الخلافات بين الدولتين على استعمار إفريقيا

وكسب الشعب المصري لعدم معارضة وجودها.

⁽¹⁾ كتاب اللورد جرانفيل في 16 تموز 1884، الكتاب الأصفر عن سنة 1884، وثقة رقم 4، ص 21. عن طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 212.

⁽²⁾ حادثة فاشودة 1898: كانت الحادثة نتجة للخلاف بين إنجلترا وفرنسا للسطرة على أعالي النيل. البداية كانت مع تصميم الخديوي إسماعيل على الوصول إلى أعماق القارة في الجنوب السوداني عند تأسيسه مديرية خط الاستواء على حدود أوغندا لسطر على كل مجرى نهر النيل والامتداد في أعماق القارة. وقد أصبحت تلك المناطق ضمن الوجود المصري في السودان، وكانت الامبراطورية الفرنسية بدورها تتحرك باتجاه منطقة جنوب السودان حيث وصل القائد الفرنسي مارشان إلى فاشودة بعد عامين من خروجه من مدينة برازافيل في الكونغو على رأس جنود سنغاليين مجتازاً 3000 كم في جوف القارة بهدف ضم أعالي النيل إلى الامبراطورية الفرنسية. لتلتقي قواته مع كتشنر وجشه الذي كان قد سجل أول انتصاراته على المهدي واحتل الخرطوم، وكان منطلقاً على مركب بخاري ومعه عدد من الجنود المصريين والسودانيين باتجاه فاشوده حيث وصل بعد يومين من وصول مارشان. وعندما التقى الطرفان أعلم كتشنر القائد الفرنسي بضرورة العودة إلى بلاده وترك فاشودة لأن الأرض التي يقفون عليها هي أرض مصرية وأن الخلاف هو بين مصر وفرنسا، وقد استقبل كتشنر خصمه الفرنسي بلباس ضابط مصري وتحت العلم المصري. وشهدت تلك المرحلة صراعات عديدة بين الدول الاستعمارية حول السودان ومنطقة القرن الإفريقي ووسط إفريقيا. وكانت نقطة الالتقاء فاشودة التي انتهت بدون معركة عسكرية، وكانت عنواناً لتقسيم المنطقة وفق نظرية الاتفاقات الودية التي تبلورت بعد سنوات قليلة فما سمي بالاتفاق الودي لتقسم الدول العربية أو المستعمرات بين الدول الاستعمارية. بعد صراعات حاولت فرنسا خلالها هي الأخرى الاتصال بالثورة المهدي والطلب منها رفع العلم الفرنسي فوق فاشودة قبل أن تقوم بمساندة

وعلى "المسألة المصرية"، وهدد بنشوب الحرب بينهما لولا تراجع فرنسا وميلها إلى توقع الوفاق الودي مع إنجلترا سنة 1904، والذي اقتضي إطلاق يد فرنسا في مراكش مقابل إطلاق يد إنجلترا في مصر ولم تعارض ألمانيا وروسيا وإيطاليا هذا الاتفاق. كما نصت المعاهدة على أن قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة باستمرار، سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم السلم لجمع البواخر التجارية والحربية دون تمييز في الأعلام، وعدم بقاء المراكب الحربية في منطقة القناة أكثر من 24 ساعة⁽¹⁾. هكذا كانت الساسة الإنجليزية في قناة السويس، تكفل مصالحها الآنية والبعيدة المدى عبر مختلف الظروف والتغيرات التي قد تحدث وبما يحفظ توازن المصالح الدولة الساسة، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها، متجاهلين تماماً أن قناة السويس قناة عربية مصرية تقع في قلب الوطن العربي.

3- حل الأزمة المالية والمشكلات الاقتصادية:

كان من النتائج الأولى لإحتلال إنجلترا مصر، إلى جانب أزمتها المالية السابقة، معاناتها من إرباكات مالية جديدة وشديدة، من جراء ما أصابها أثناء الثورة العربية، والردّ الإنجليزي المدمر الذي كبد البلاد خسائر فادحة، وخاصة ما أصاب الإسكندرية من تخريب المدافع الإنجليزية، وما نتج عن الحريق المدمر، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المباني التي احترقت؛ فضلاً عن إجبار إنجلترا الحكومة المصرية بدفع نفقات جيش الإحتلال سنوياً، وإغداق المرتبات على الموظفين الإنجليز الذين عينتهم في المناصب العليا، والمستشارين الأجانب ونفقاتهم المكلفة، إلى جانب النهب الإنجليزي-الفرنسي لموارد قناة السويس، والإنفاق اللامتوازن للسلطة الحاكمة -سواء في مركز السلطنة أو في مصر- ومما زاد من الأعباء المالية ما تكبدته من خسائر في السودان،

الثورة المهدية في مواجهة بريطانيا. وبعد مواجهة فاشودة استقرت الأوضاع على تقسم السودان إلى مناطق نفوذ وقع فيها السودان الحالي تحت الإحتلال الإنجليزي، وأخذت إيطاليا بيلول شمال خليج عصب والمنطقة الساحلية قرب مصوع (أريتيريا الحالية)، وأخذت الحبشة مدينة هرر وانتزعت إنجلترا الجهات المطلة على بحيرة فكتوريا ووضعت فيها أساس مستعمرة أوغندا كمركز لمستعمراتها الإفريقية، وأخرجت إنجلترا فرنسا من فاشودة تحت العلم والجيش المصري إلى المناطق الأخرى في جوف القارة، التي أصبحت تسطر على تشاد فعلاً.

⁽¹⁾ الشيخ، مصر والسودان ، ص125.

وما بذل من الأموال للإنفاق على الأعمال التجارية التي نفذتها لمقاومة ثورة المهدي، ثم نفقات إخلاء السودان، وقد أدى هذا كله إلى تزايد مصروفاتها وبالتالي تزايد العجز في ميزانيتها.

أُضِفَ إلى التكاليف السابقة التكاليف التي اصطنعها الإنجليز فما يخص سياسة امتازاتهم، وتدخلهم في الشؤون السياسية والمالية المصرية، فقد كان من مصلحتهم إظهار عجز الحكومة عن الوصول إلى أي حل ينقذ البلاد إلا من خلالهم وعلى أيدي ممثليهم أمثال: اللورد كرومر وغرانفيل وجورست وغيرهم من الذين هدفوا -حسب ادعائهم- إلى إبراز الدور الإنجليزي العظم في إنقاذ مصر من أزمتها المالية، مع العلم أنَّ الخديوي اسماعيل كان قد قام ببعض الإجراءات الإصلاحية، التي أعطت نتائج لا بأس بها، كنجاح المراقبان الأجانب في إيجاد التوازن بين بابي الميزانية أي الواردات والنفقات نجاحاً كان من أثره أن اختتمت سنة 1881 بزيادة تقدر بـ: (800.000) جنيه، وأنَّ ميزانية سنة 1882 التي وافق عليها شريف باشا قد تزايدت وإن كانت أقل من زيادة العام الماضي، وقدرت الإيرادات بـ (8.846.000) جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن (8.463.000) جنيه^(١).

وفي 4 شباط 1883 عين الخديوي أوكلن كولفن "مستشاراً مالاً لدى حكومتنا"^(٢)، وعلى أثر استقالته عين إدجار فنسنت مستشاراً مالاً بدلاً عنه في 4 كانون الأول 1883^(٣).

هكذا فإنَّ تبعات الأزمة المالية المصرية التي حدثت في الفترة التي كانت بين وزارة شريف باشا ومجيء اللورد كرومر تعود إلى التدخل الإنجليزي، وهي مأساة أدت بدورها إلى مصائب جديدة أضرت بمالية البلاد، ولا ريب في أنَّ ما بذلته البلاد من التضدات الجسمة من ماله وغير ماله في سبيل مقاومة العدو كان كافياً لإحداث الإرباك الاقتصادي في وادي النيل لسنوات عديدة^(٤).

^(١) رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، وثقة رقم "1882"، ص 79.

^(٢) الرافعي، مصر والسودان، ص 46.

^(٣) الرافعي، مصر والسودان، ص 46.

^(٤) رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص 382.

سادساً: أهم الإصلاحات الإنجليزية خلال فترة الاحتلال:

بناءً على ما سبق يمكن دراسة إصلاح الأزمة المالية وما نتج عنها من إشكالات كان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد المصري، رغم ما أنجزته إنجلترا في العقدين الأولين للاحتلال، وفقاً لسياسة اللورد كرومر الذي كلّف بإدارة الأزمات المصرية في بدايات الاحتلال، التي يمكن دراستها ضمن مجالين أساسيين هما:

1- الإصلاح المالي وأهم مجالاته:

فرض اللورد كرومر بقوة بعض الإجراءات الإصلاحية، التي كان الخديوي اسماعيل قد بدأ بها منذ سنة 1867، -كما سبقت الإشارة إليه- ولكن الخديوي كان قد واجه الكثير من الضغوط الخارجية العثمانية منها والأوروبية، إلى جانب الواقع الداخلي الصعب في مختلف المجالات الساسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. مما حال دون إنجاح إصلاحاته وتجنّب البلاد الأزمات المالية التي أدت للوقوع في براثن الاحتلال. ومن أهم مجالات الإصلاح الإنجليزي التالي:

أ- السياسة المالية (ضرائب، قوانين، فوائد وغيرها..):

سعى كرومر لتحقيق الموازنة المالية ما بين الواردات والمصروفات، وتوفير ما يسد العجز المالي الذي تجسد بضخامة الديون المترتبة على مصر. فقد بلغت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد (442.000) جنيه، والبدل العسكري (91.000) جنيه وأثمان بيع الأراضي (42.000) جنيه، وبدل السخرة (123.000) جنيه، وبلغ الدخل كله (9.719.000) جنيه مقابل نفقات بلغت (9.523.000) جنيه⁽¹⁾. وأكد كرومر على أنّ السنوات التالية ستكون أشدّ رخاءاً ويسراً، إلى حد ازدادت فيه نفقات الإدارة بفضل الزيادات عن المبلغ الذي قدره اتفاق لندن بأكثر من (100.000) جنيه⁽²⁾.

هكذا كانت الفائدة التي جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق الذي لم يظفر بمثلها مراقباً خلال سني 1880 - 1882، فبتزايد الإيرادات أمكنه أن يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشؤون الإدارية، إضافة إلى الحاصل من بيع الأراضي والربح الناتج عن

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص7.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 3، 1893، ص5.

استثمار أموال الحكومة. فلما دخلت سنة 1890 عادت الثقة بالحكومة المصرية إلى حد أجازت فيه الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسماً، ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت إلى 3.5% وحصلت الحكومة من وراء ذلك على فوائد للري وغيره من المرافق⁽¹⁾، وعلى (1.300.000) جنيه. وفي سنة 1891 استطاع اللورد كرومر أن يكتب إلى حكومة بلاده التالي: "إن التوازن المالي أصبح مضموناً، وقد يقال مع الثقة أنّ الخزانة المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها إلا إذا وقعت سلسلة حوادث سيئة"⁽²⁾. وأتت كتابته في العام التالي على الزيادة البالغة (951.000) جنيه، مؤكدة بذلك على الثقة بقدرة الخزانة المصرية فقال: "لست مبالغاً إذا قلت أنّ حال احتياطي مصر المالي حتى الآن جيداً، إلى جانب وجود إدارة حازمة تساعد على الخلاص من الإفلاس، خاصة في حال "وصف تلك الإدارة بالإعتدال الملائم للظروف المعيشة القائمة آنذاك"⁽³⁾. وبذلك يكون كرومر قد أحرز الفوز في "مسابقة الإفلاس المشهورة"⁽⁴⁾.

ورغم ذلك فمن الصعوبة بمكان الحكم بأنّ البلاد تخلصت من أزماتها، خاصة وأنّ البنات التي يوردها أشعاع الإحتلال وفي طلعتهم اللورد كرومر نفسه عن هذا الإصلاح قد بولغ فيها كثيراً، بحيث لا يمكن الوثوق بها أو الركون إليها... حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فمن المؤكد أنّه كان أعظم لو لم تُتبع السياسة الضيقة، في إخضاع كل شيء للمصالح المالية لسلطات الإحتلال أو بالأحرى لسوق السندات⁽⁵⁾.

لقد بالغ اللورد كرومر ومساعدوه فيما أنجزوه من تقدم، لأنّ هذا الإصلاح لم يكن يشمل مصر وشعبها، بل كان مقتصرًا على مصالح خاصة للحكام الجدد والموظفين الأجانب. وهذا ما ذكرته الوثائق الإنجليزية، إذ يلاحظ أنّه "حين استمرار الإحتلال فقد

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، وثيقة رقم 2، 1891، ص 6-7.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال وثيقة مصر رقم 2، 1891، ص 5.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، وثيقة مصر رقم 3، 1883، ص 5.

⁽⁴⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، ص 414.

⁽⁵⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، ص 437.

خففت نعمة هذا التفاؤل خفوياً واضحاً⁽¹⁾، وهو ما يذكره "الشاهد المستقل" المستر فيليبرز ستيوارت الذي سلم بأن وطأة الربا قد خفت، مؤكداً "أن اقتراض الأموال لا يزال موجوداً" وأن الدين المصري لا يزال يبلغ (7.000.000) جنيه، وأن الفلاح "ما برح يعتقد 12% فائدة مدهشة الإنخفاض" بل بلغ به الأمر أن يؤكد "أنه لا بد من مضي جيلين حتى تستقر قواعد ما تم من إصلاح"⁽²⁾. إن أقوال الموظفين الإنجليز تلك تقضح ادعاءاتهم عن تقدم المصريين في عهدهم، والأرقام تؤكد ذلك: "ففي خلال سني 1883-1905 كان كرومر يُخرج للبلاد مرحلة مالة سنوية تقرب من (2.000.000) جنيه منها (1.100.000) جنيه على هيئة تخفض للأموال المقررة. ظاهر هذه الأرقام خلاب من غير شك ولكن حين تدققها يلاحظ مدى المبالغة في الأرقام، مثلاً إن مبلغ الـ 400.000 جنيه الذي ذكر تحت عنوان "إلغاء السخرة" وهو يشمل مبلغين: مبلغ أساسي قدره (250.000) جنيه، ومبلغ إضافي يعود لقرض سنة 1890 وقدره (150.000) جنيه. والسبب في ذكر هذين المبلغين تحت عنوان "تخفيض للضرائب"، أنه لو لم توافق الدول العظمى على هذا "الإصلاح" لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلغين. ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم إن لم ينصوا على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد أصبح مبلغ (400.000) جنيه أموالاً خففت عن كاهل الفلاح، فالحاجة غاية في السبك والمهارة، وكان يمكن الإحتجاج بها مع هذا السبك وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالاً كأعمال الري التي أنفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض أغلبها من زيادة الضرائب. فلو فطن اللورد كرومر إلى ذلك لدون هذه الملايين تحت عنوان "أموال خففت عن كاهل الفلاح"⁽³⁾. وإلى هذين المبلغين اللذين أنفقا أجوراً للعمال وعرفا باسم "المرحلة المالة" نجد مبلغاً آخر يقارب (600.000) جنيه قد فرض على الفلاح على شكل ضرائب أرضية، هذا المبلغ يشمل (200.000) جنيه التي جعلها اتفاق لندن مرحلة للفلاحين فقيدت في الحسابات مقابل "متأخرات ميؤوس من تحصيلها"، أي

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص 439.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 2، 1895، ص 4.

⁽³⁾ اللورد كرومر، مصر الحديثة، المجلد الثاني، المركز القومي للترجمة، 2014، ص 447.

أنها بدلاً من أن تقيد في الحسابات عن أموال وضعت بالفعل عن الفلاح، فقد قيدت تحت بند أموال لم تحصل على الإطلاق. ويشمل مبلغ الـ (600.000) جنيه التي لا تغطي "المتأخرات الميؤوس من تحصيلها" والتي كانت تذكر سنوياً في ميزانة الحكومة، والتي أصبح مجموعها في عشر سنين (1.400.000) جنيه، ولذلك تقرر أن يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وأن ينقص سنوياً من أموال الأراضي (130.000) جنيه التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر إلا في الحسابات فقط، قد أضفت إلى (200.000) جنيه التي وضعت عن الفلاح سنة 1885 وأطلق على المبلغين معاً اسم "مرحمة مالة"⁽¹⁾.

هكذا فرضت إنجلترا الإصلاح بقوتها وهمنتها، وأظهرت الحكومة المصرية بمظهر العاجز عن أي إجراء للتوصل إلى حلول لأزماتها ومشكلاتها.

ب- الامتازات الأجنبية والمحاكم المختلطة:

حاول الخديوي اسماعيل منذ سنة 1867 -كما سبق الإشارة إليه- القيام ببعض الإصلاحات المالية لسد العجز الذي وقعت فيه مصر، فقام بداية باتخاذ بعض الإجراءات للحد من مساوئ نظام الامتازات الأجنبية المستفحل في مصر، فأنشأ المحاكم المختلطة بحجة الإصلاح، إذ ساعدت تلك المحاكم المتعاونة مع سلطة الاحتلال، على زيادة الاستغلال المالي الأجنبي، وكأن مصر مستعمرة أجنبية للجمع، فأسسوا البنوك وشركات الرهون العقارية، والشركات المالية، والزراعة، والنقل، والفنادق وغيرها. وكانت حماية إنجلترا لمصالح الأجانب بمثابة رشوة للسكوت على بقائها اللانهائي في وادي النيل، ولذلك استطاعوا أن يتغلغلوا في صمم الداء المالية والاقتصادية للبلاد. مما زاد في فقر الشعب، حيث بلغت الديون المسجلة في سجلات المحاكم في أوائل سنة 1891 ما يزيد عن (20) مليون جنيه، وبلغت مساحة الأطان المرهونة نحو (1.300.000) فدان، والعقارات نحو (900.100) فدان أيضاً، هذا ما عدا الديون غير المسجلة⁽²⁾.

صحح أن نظام الامتازات قد أعاق تقدم مصر، ولكن في رأي اللورد كرومر، أنه لا

⁽¹⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، ص 442، وثيقة رقم 2، 1891، ص 4، و رقم 3، 1892، ص 7.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 189.

غنى لمصر عن الأجانب، فليس بد من إبقاء النظام لضمان حقوقهم الأساسية ورأى اللورد كرومر أنّ حكومته لا بد لها من أن تحترم الوعود التي قطعتها بشأن مصر، أي مغادرة مصر ولكن لس قبل اطمئنانها بأنّ مصر لن تعود إلى حالة الفوضى الإدارية والمالية التي أخرجها الإحتلال منها⁽¹⁾. أو بالأحرى عمل على تعظيم دوره في حلها، ويلاحظ أنّ الجالات الأجنبية في مصر أصبحت رغبة في بقاء الإحتلال خشية من أن يؤدي الاستقلال إلى زوال نظام الإمتازات، وحين استشار اللورد كرومر الأجانب المقيمين في مصر فما يخص تعديل قانون الإمتازات أو إلغائه، لم يؤيد أحد منهم تعديل النظام المذكور وكان بمقدور إنكلترة إلغاء الامتازات لو شاءت، ولكنها فضلت إبقائها سفاً مسلطاً على حرية مصر التشريعية والقضائية حتى تمّ إلغاؤها سنة 1937. ولا ريب في أنّ ما بذلته البلاد من التضادات الجسميّة من ماله وغير ماله في سبيل مقاومة العدو كان كافاً لإحداث الإرباك الاقتصادي في وادي النيل لسنوات عديدة⁽²⁾.

ومما دعم نظام الامتازات وجود المحاكم المختلطة التي برر الإنجليز بموجبها سياسة النهب الأجنبي وأعطاه صفة شرعية خاصة بعيدة عن القانون المصري، ووصفها السيد موريس آموس المستشار القضائي للحكومة المصرية في 25 آذار 1925، بأنها مقدسة وقال: "إذا كانت الكدسة توضع في المرتبة الأولى بالمجتمع فإنّ المحاكم المختلطة تتلوها مكانة وتعتبر من أهم المؤسسات الدولة الناجحة في التاريخ"⁽³⁾. وقد تمّ هذا بعيداً عن المصريين وعن القانون والتشريع الوطني والدولي، وهو ما أكدته مجريات الواقع وكتابات الكثير من المؤرخين والمهتمين بالقول: "إذا كان نظام المحاكم المختلطة المالي عن طريق التعويضات الباهظة التي أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط الدولي، وإذا كانت مصر قد نالت بمقتضى هذا النظام مركزاً ممتازاً في تقدير الدول التي نزلت لمصر بمقتضى هذا الإتفاق عن مباشرة حق القضاء القنصلي الناشيء عن الامتازات الأجنبية، فإنّ هذا النظام كان معتمداً في غيبة قانون وطني مصري. مما ترتب عنه أن صارت المحاكم المختلطة تؤازر الدائنين الأوروبيين ضد الحكومة المصرية أثناء أزمته

⁽¹⁾ محمد شفيق غريال، تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، القاهرة، 1952، ص 23.

⁽²⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، ص 382.

⁽³⁾ Brinton, Jasper Y; The Mixed Courts of Egypt, p. I

المالة"^(١).

أمام هذا الواقع المالي المتردي كان على إنجلترا أن تتأشّر ساستها في حل الأزمة المالية المصرية، فتحقّق هدفين هما: مآطلتها في الجلاء عن مصر أمام المطالبة الدولة في الجلاء، وتمكين نفوذها الساسي والمالي في مصر عبر تدخلها المشروع - حسب رأيها- في الشؤون الخاصة، بحجة مساعيها الحميدة لجمع الأطراف المتضررة من جراء الأزمة.

ج- إلغاء المراقبة الثنائية:

كان إلغاء المراقبة الثنائية من الإجراءات المهمة لحل الأزمة المصرية، وهو ما تمّ بموجب مذكرة أرسلتها الحكومة المصرية في 7 تشرين الثاني 1882 إلى حكومتي فرنسا وإنجلترا، وصدور مرسوم في 18 كانون الثاني 1883 بإلغاء مرسوم سنة 1876 المنشيء للمراقبة الثنائية. وفي سنة 1883 عين أوكلن كالفن مستشاراً مالياً لدى الحكومة المصرية^(٢). وظل هذا المستشار المالي الإنجليزي يتابع منفرداً اختصاصات لجنة المراقبة الثنائية، إلى تموز سنة 1884.

د- إلغاء قانون التصفية:^(٣)

سعت سلطة الإحتلال للعمل على الخلاص من بعض القيود المالية التي فرضت على مصر قبيل تطبيق سياسة الإحتلال، مثل الخلاص من قانون التصفية الصادر سنة 1880، الذي حدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ (4.897.888) جنيه بما في ذلك الجزية التي كانت تدفعها مصر للسلطنة بما يقدر بـ (681.486) جنيه^(٤). وفي ساق

^(١) حراز السيد رجب، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال البريطاني، دار النهضة العربية، مصر، 1970، ص366-367.

^(٢) الحفناوي، قناة السويس، ص186-187.

^(٣) قانون التصفية صدر سنة 1880، حدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ 4.897.888 جنيه فقط، بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها 681.486 جنيه مصري) وما بقي من الإيرادات، أي ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام، وكذلك كان حق الحكومة المصرية في الاستدانة مقيداً بترخص تركيا، وموافقة دائني مصر، والغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية.

^(٤) الحفناوي، قناة السويس، ص187.

المعالجة ذاتها أرسل اللورد غرانفيل وزير خارجية انكلترا في 19 نيسان سنة 1884، مذكرة تلغرافة إلى حكومات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والروسا والدولة العثمانة، يدعوهم فيها إلى عقد مؤتمر في لندن أو في الآستانة، للمفاوضة في شؤون مصر المالية والنظر في أمر تعديل قانون التصفية ومدى هذا التعديل⁽¹⁾، وتمّ لهم ذلك التعديل.

هـ - إلغاء قانون تقييد الإستدانة:

كانت الإشكالة الأخرى التي لابد من حلّها لمتابعة الإصلاح المالي، إلغاء القانون الذي قيد الحكومة المصرية في الإستدانة، لكن طلب إلغاء ترخص السلطان للإستدانة وموافقة دائني مصر، اضطر بريطانيا للتفاوض مجدداً مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والسلطنة العثمانة، لتسفر مفاوضاتها عن توقع اتفاق لندن في 18 آذار 1885، الذي ضمنت بموجبه الدول المذكورة عقد قرض جديد للحكومة المصرية مقداره (9 ملايين جنيه)، واقترن هذا الاتفاق بتصريح 17 آذار 1885 الذي سمحت فيه السلطنة العثمانة للحكومة المصرية بعقد القروض، ولكن بشروط مهمة، كان أبرزها:

- موافقة الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تبلغ قيمته الإسمية 9 مليون جنيه وفائدته 3.5%.
- تخصص المقبوض منه بدفع تعويضات الإسكندرية وتغطية ما تراكم من العجز في السنتين الماضيتين وقدره (2.600.000) جنيه وتغطية العجز المتوقع لسنة 1885 (1.200.000 جنيه) وأعمال الري (1.000.000 جنيه) وبعض وجوه أخرى.
- فرض ضريبة قدرها (1%) على الكوبونات لمدة سنتين، وبعبارة أخرى أنّ ما أحرزه من الأقساط المستحقة على الدين يمكن أن يؤجل دفع أقساط الإستملاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين، كذلك شرط الاستعاضة عن قانون التصفية الخاص بالتصرف في الزائد من الإيراد بقانون آخر، يقضي بأنّ عجز الميزانة الحرة يغطي الإيرادات المخصصة وأنّ تقسم الزيادة العامة إلى قسمين: قسم يذهب لصندوق الدين، والآخر أي الإيرادات الحرة للحكومة المصرية. ولكي ينفذ الشرط الأخير

⁽¹⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، ص398، وثقة رقم 1، 1884، ص5.

على حقيقته حددت نفقات إدارة البلاد تحديداً دائماً بمبلغ (5.237.000) جنيه. واستناداً لذلك أعطى الإتفاق الحكومة المصرية، على هيئة معونة مالية أخرى، حق بيع أراضي الدائرة السنة والدومين والمفاوضة في فرض ضرائب على الأجانب^(١)، وصار هذا المرسوم مضافاً إلى اتفاق لندن، الأساس المالي لميزانية الحكومة المصرية^(٢).

إنّ النظر في شروط القرض يوضح مقدار المعونة التي أسدتها الدول الأوروبية إلى من تولوا حكم مصر حديثاً، ثم إنّ فائدة الدين لم تخفّض تخفضاً دائماً، ولكن تأجيل دفع أقساط الإستهلاك وضريبة (5%) التي فرضت على الكوبونات، والنظام الجديد المتعلق بالزيادات وحق فرض الضرائب على الأجانب، ثم ذلك الشرط الدائم المهم المتعلق بتعيين حد أدنى لا يراد منه إدارة البلاد إنّما فائدة الدائنين. لقد أصبح في وسع الإدارة المصرية أن تدرك أنّ نجاح البلاد الاقتصادي لن يعود بالخير في ذلك العهد على حملة السندات وحدهم، ولكن عليها هي أيضاً^(٣).

و- البنك الأهلي:

أنشئ سنة 1898 وعرف بالبنك الأهلي المصري أي "البنك الوطني"، لكنّه كان بنكاً خاصاً بإنجلترا، وخلافاً للبنوك الإنجليزية الأخرى في مصر، حيث عهد إلى البنك الأهلي بوظيفة بنك الإصدار المركزي، أي أنّه قام بإصدار الأوراق المالية المصرية واستودعت لديه الأموال النقدية كافة للحكومة المصرية، وضمنت ساسة إنجلترا المالية في مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية، وكانت ترد إلى خزائنها بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصرية. بذلك استخدم البنك الأهلي أي الوطني لصالح سلطة الاحتلال ومعها المصالح الأجنبية الأخرى المتواجدة في مصر.

⁽¹⁾ الكتاب الأصفر سنة 1885، ص51، وقد نشر نص الاتفاق والتصريح المرافق له في قسم الوثائق التاريخية.

وورد أيضاً في رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص398.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص188.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، صفحات401-405-405.

ز - صندوق الاحتياطي العام:

حقق اللورد كرومر من خلال أساليب الإصلاح التي اتبعها، والمعونة التي قدمها اتفاق سنة 1885، وأداء جمع الديون السائدة فائضاً مالياً، يكفي لأن ينهض بالميزانة على أساس متين. وفوق ذلك أنشئ في تموز سنة 1888 صندوق الاحتياطي العام لتوضع فيه الزيادات، التي إذا بلغت (2.000.000) أو أكثر استخدمت في إيفاء الدين. وأجيز للحكومة أن تستعير من هذا الإحتياطي وقد فعلت ذلك غير مرة فما بعد⁽¹⁾، ففي سنة 1893 استدانته الحكومة أكثر من (750.000) جنيه وهي ميزة لم تظفر بمثلها إدارة من الإدارات السابقة. وكان هذا الاحتياطي في عهدة صندوق الدين، أما الحكومة فقد عهد إليها باحتياطي خاص لأجل الأعمال الكبرى تحديداً، ولكن اختلس منه سنة 1897 أكثر من (1.300.000) جنيه لأجل حملة دنقلة في السودان، فلما كشف الغطاء عن ذلك العمل اضطرت الحكومة الإنجليزية إلى إعادة المبلغ، وكان اللورد كرومر قد أقنع صندوق الدين بأن يقدم إليه من الإحتياطي العام (500.000) جنيه للحرب السودانية ولكن حملة السندات رفعوا الأمر إلى المحاكم وألزمت الحكومة المصرية برد المبلغ⁽²⁾.

كما بلغ الاحتياطي في أول سنة 1889 أكثر من (600.000) جنيه، وفي أثناء السنة ذاتها أضف إليه (237.000) جنيه، وكانت الميزانة حينها كما قال اللورد كرومر نفسه "من غير شك أحسن ميزانة رأتها مصر"⁽³⁾.

2- أهم الإصلاحات الاقتصادية:

أنجز اللورد كرومر ومساعدوه جملة من الإصلاحات الاقتصادية في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، والاستثمارات المالية وغيرها، لكن بعد التدقيق في نتائج إصلاحاتهم، تبين أنهم بالغوا فما تحقق من تقدم، وذلك لاستمرار الحفاظ على مصالح الحكام الخاصة والموظفين الأجانب ومن في حكمهم. وتبين أن هذا الإصلاح لم يكن من أجل مصر

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 2، 1893، ص 6.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة مصر رقم 1، 1897، رقم 1، 1898، ص 4.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 1، 1890، ص 12.

وشعبها بل من أجل خدمة مصالح إنجلترا وتلبية احتياجاتها. وحسب الوثائق الإنجليزية أن: "تحسن حال الأمة فلدينا فه مجموعة أقوال لا يلبث كل قول منها أن يتداعى متى مسته يد النقد، أفبعد هذا نكون غير محقين إذا قلنا إن تقدم سواد الأمة من غير شك قليل جداً"⁽¹⁾.

أ - مجال الزراعة:

سعى الإنجليز منذ بداية الإحتلال إلى التوسع في مساحات الأراضي الزراعية لاسما الأراضي التي يزرع فيها موارد يمكن استثمارها في المجالات الصناعة، كموايد أولية مثل: القطن، قصب السكر، التبغ، وغيرها... وهذا ما تطلب إنشاء مرافق للري الحديث. ولكن لم تكمل جمع أعمالهم بالنجاح، وكان من نتائج ذلك أن تراجع ثمن كثير من أحسن الأراضي المصرية إلى النصف أداناً. كما لم تثبت الوثائق أن جمع المرافق التي أنشأها الإنجليز كانت مفيدة، فأعظم بناء قام به الإنجليز هو خزان أسوان الذي لم يسلم من الإنتقاد المرّ، مع أن الذين انتقدوه من أعظم مهندسي العصر ومن أقوى أنصار الإحتلال... ولم تسلم كذلك إدارة مصلحة الري من انتقاد الصحف الإنجليزية - المصرية نفسها.. ومع هذا كله فالنجاح السطحي لما قام به الإنجليز في دائرة الري من إدارة وإنشاء مرافق عظيمة جداً قد زادت مساحة أرض القطن خلال سني 1884 - 1908 من نحو (800.000) فدان إلى (1.640.000) فدان وزاد محصول القطن من (1.818.000) قنطار وزادت قمة القطن الصادر من (6.244.000) جذه إلى (17.091.000) جذه⁽²⁾.

ومما يمكن الإشارة إليه أن التوسع الهائل في زراعة القطن لم يكن كبير القمة لأمرين:
- أولهما أن التوسع قد تمّ على حساب المزروعات الأخرى حتى أن مصر التي كانت من أهراء العالم في الأزمنة القديمة، قد أصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية⁽³⁾. ففي الفترة التي أشرنا إليها ازدادت قمة الوارد من الحبوب

⁽¹⁾ رودستين، مصر قبل الإحتلال، ص 447.

⁽²⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، ص 452.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، ص 455.

والخضار والأغذية النشوية من (510.000) جنيه إلى (3.785.000) جنيه كما ازدادت قمة الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من (50.864) طن سنة 1899 إلى (209.597) طن سنة 1908⁽¹⁾. فهذا يفيد بأن نمو مصر الزراعي الذي ساعد على اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد أصبح عبارة عن تعاضم زراعة القطن. وما أشبه مصر في تغذيتها بالري لتستحيل كلها قطناً... نعم إنَّ خزانة المالة ومعامل لانكشير قد أفادت من ذلك فوائد جلييلة، أما الفلاح المصري الذي يؤدي نظير مواده الغذائية أثماً هي "أعظم منها بأوروبا"⁽²⁾، قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالة ولانكشير فذلك ما لا يقال به على الإطلاق.

- أما الأمر الثاني فهو اعتماد أهل البلاد وماليتها على محصول واحد، وهذا شر اعترف به اللورد كرومر نفسه في أواخر عهده بأنه مخف جداً⁽³⁾، فما إذا عجز المحصول لانخفاض في النيل أو أزمة اعترت سوق القطن الدولة أو حملة منكورة من حملات دودة القطن حتى أوقعت البلاد في البؤس والشقاء. وقد حدث سنة 1904 أن أتلقت الدودة من محصول القطن ما قتمه مليونان من الجنيهات وأفقر بسبب ذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعاً⁽⁴⁾، وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة في سنتي 1908 و1909⁽⁵⁾، وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة 1908 مبلغ (100.000.000) ليبرا، فقد قيل أنهم خسروا في العامين المذكورين (8) مليون جنيه⁽⁶⁾. إنَّ اتساع زراعة القطن الذي عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يرق أي دليل على أنه من أسباب سعادة الشعب المصري. وبذلك يمكن أن نذكر أنَّ الزراعة الأخرى الوحيدة التي قضى عليها عمداً هي زراعة التبغ وذلك من أجل

⁽¹⁾ السلسلة السنوية، "تجارة مصر الأجنبية" سنة 1884-1903، تقرير عن التجارة الخاصة والعامة في منطقة الاسكندرية، سنة 1908، رقم 4324، ص 7-13.

⁽²⁾ السلسلة السنوية، تجارة مصر.. التقرير نفسه، ص 8.

⁽³⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثقة رقم 1، 1956، ص 21.

⁽⁴⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثقة رقم 1، 1956، ص 21.

⁽⁵⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثقة رقم 1، 1910، ص 18.

⁽⁶⁾ رأي أعضاء الوفد المصري الذين قابلوا السير ادوارد غراي في سنة 1908، انظر تقرير الاسكندرية سنة 1909، ص 33.

الإيرادات الجمركة.. في حين أنّ البقعة الباقية من زراعة قصب السكر التي كان لها شأن فما مضى، قد أصبحت بعيدة جداً عن متناول الفلاح الصغير خلال سني 1890 و1908، كما هبط صادر السكر من (268) مليون كيلو قمته (425.338) جنيه إلى (39) مليون كيلو قمته (50.106) جنيه وإن كانت تعهدت بتوسع نطاقها⁽¹⁾.

إنّ ما سبق ذكره عن تلك النماذج الإصلاحية الأهم، كالإصلاح الزراعي الذي قام به الإنجليز يؤكد تماماً الغاية التي أرادتها إنجلترا، لقد كانت إصلاحات آنة فقط ومرتبطة بمصالحها مباشرة ولم يتعد كونها واجهة شكلية للإصلاح. أما الهدف البعيد المدى منها، فهو أن تكون مصر مورداً يغذي مصانعها فقط وتابعة لمتطلبات اقتصادها، وهي في حققتها ضعفة فقيرة غير قادرة على النهوض إلاّ من خلالها، وهذا ما كان فعلاً، وهو ما دفع الحركة الوطنية للنضال من أجل تحرير مصر من كل أشكال الاستغلال الأجنبي بكل أبعاده.

ب- مجال الصناعة:

استطاعت إنجلترا أن تقضي على الصناعة في مصر وتجعلها عالة على أوروبا، بل أدخلتها في دائرة التبعية الاقتصادية لتزيد من استعبادها واستنزاف مواردها الأولية. وأخذت تعلّم الناشئة بأن مصر لاتصلح للصناعة مطلقاً، وعطلت مشروع كهربية خزان أسوان، وألغت المصانع الموجودة، ومنها مصنع الورق في بولاق سنة 1885. وقد اعترف كرومر في تقريره سنة 1885 بتدهور الصناعة في مصر، إذ قال: "إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً"⁽²⁾. وبتراجع الصناعة الوطنية حُرمت البلاد من أهم موارد الثروة القومية، خاصة وأنّ عدد السكان بتزايد مستمر، والأجانب احتكروا موارد الثروة الوطنية، ساعدتهم في ذلك الإقطاعيون الذين عاشوا برخاء في ظل الاحتلال.

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص458.

⁽²⁾ الكتاب الأصفر سنة 1884، وثقة رقم 1، ص5، وثقة، ص21، الوقائع المصرية، عدد 13 أيلول 1884، و22 أيلول سنة 1882، الكتاب الأصفر، سنة 1885، ص51، والرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد... والحفناوي أيضاً، قناة السويس، ص188.

ومما زاد الموقف سوءاً، أنّ الإنجليز خلال فترة احتلالهم لما قبل الحرب العالمية الأولى، لم يخفقوا في إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب، بل بالفعل أخفقوا بكل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي الحقيقي على مصر، أي أنهم لم يرغبوا في إيجاد قاعدة صناعة تخدم مصر وشعبها على المدى الأبعد.

وفي مجال الموارد الأولية الصناعة، لم يخرج عمل اللورد كرومر عن الهدم والتخريب، وتركز جهده حول تلبية احتياجات المملكة العظمى إلى الفحم من أجل تنمية صناعاتها، وفرض الرسوم الجمركية وفقاً لما يناسب مصالحهم الآتية، مثلاً فرض على الفحم رسم جمركي قدره 8% من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة 1904، مما أوجد صعوبات كبيرة "ولا يزال الرسم الجمركي على الفحم يبلغ 4%"⁽¹⁾، ورغم أنّ الأحوال لا تلائم الصناعة فقد قامت في مصر صناعة غزل القطن، وبشرت بمستقبل جيد لقرب المادة الخام وانخفاض أجور العمال. إلا أنّ مراعاة اللورد كرومر لخواطر لوردات القطن في لانكشاير قد فرض رسماً قدره 8% على جمع المصنوعات الوطنة... لما كان الوارد من الصناعات القطنية تؤدي عنه ضريبة إيراد في شكل رسم جمركي قدره 8% فإنّ المصنوعات القطنية الوطنة إذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الجمركي المذكور تخرج عن الحماية، وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر، وهو ما كان مطبق في بلاد الهند. والحقيقة التي كان يمكن تطبقها هي حماية المنتج الوطني برفع الرسوم على البضائع الأجنبية المستوردة، لكن كرومر فسّر مبدأ التجارة الحرة كما يناسبه، أي كان لابد من قتل الصناعة الوطنة لفسح المجال لرواج الصناعات المستوردة.

يلاحظ مما سبق أنّ نمو مصر الاقتصادي في ظل السطرة الانجليزية أمر ظاهر البطلان وأتت نتائج أعمالهم في هذا المجال سلبية محضة، اللهم إلا ما تعلق منها بمصالحهم الخاصة، وبشكل خاص الشؤون المالية، لأنّ إصلاحها أصلاً كان هدفه مصالح حملة السندات وسوق السندات فقط وإن كان الثمن قوة مصر الاقتصادية القائمة والمستقبلية، وبهذا فإنّهم أسسوا لخراب البلاد وإبقائها ضعيفة تابعة.

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص 459.

ج- مجال التجارة والاستثمارات المالية:

أدى استلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومي، عن طريق تصدير الأرباح، من خلال التبادل التجاري غير المتكافئ، إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية وإضعاف القوة الشرائية للمواطن المصري، أضف إلى ذلك ما ترتب على تجمع العلاقات الإجتماعية الإنتاجية من إبقاء التطور الطبيعي للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقترب من الركود⁽¹⁾.

رغم كل الخطط الاقتصادية التي وضعت لخدمة المصالح الأجنبية بعيداً عن مصر وأهلها، فإنّه لا يمكن نفي ما انعكس من فوائد مادية على الشعب المصري من جراء أساليب عمل واتباع سياسة إصلاحية وإن كانت آذنة، ومن تلك الفوائد الآذنة التي أحدثت بعض التقدم الواجب إنجازه، كان اطراد زيادة الإيراد وأداء الضرائب دون اتباع وسائل العنف التي كانت شائعة منذ ربع قرن من الزمان، وأنّ أموال الأراضي التي بلغت سنة 1905 مبلغ 4.902.000 جنيه لم يتأخر منها غير (18.000) جنيه⁽²⁾، وأنّ الإيراد الذي يبلغ (12 أو 13) مليون جنيه أصبح سهل التحصيل⁽³⁾، كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة، أنّ إيراداً يبلغ (8.935.000) جنيه لم يحصل سنة 1883 إلاّ بجهد عظيم. فمعنى هذا كله أنّ الأمة قد بلغ من تقدمها أن أصبحت تستطع على أقل تقدير تحمل الضرائب وهو أمر لم يحدث فما مضى كما رأينا وهذا يمكن أن يُعد دليل تحسن.

بذلك حاز اللورد كرومر قصب السبق لأنّه حقق تقدماً ملموساً في مجالات الإصلاح، إلاّ أنّ المؤرخ "تيودور رودنستين" يقول بكل إخلاص ونزاهة أنّه: "لا يمكننا أن نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بجدارة واستحقاق. لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنّه سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها اللورد كرومر، وأنّ اللورد كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً⁽⁴⁾، ولا أن يخرج مصر من أية أزمة من أزماتها، وهذا ما يؤكد أيضاً وجهة نظرنا في سياسة إنجلترا

⁽¹⁾ الشيخ، مصر والسودان في...، ص126.

⁽²⁾ رودنستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 1، 1907، ص61.

⁽³⁾ رودنستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 1، 1896، ص3.

⁽⁴⁾ رودنستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال، ص415.

الإصلاحية تلك. وبذلك يتأكد تماماً أنَّ الساسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر منذ تراجع دور محمد علي باشا كانت في مجملها تستهدف الاستئثار بمصر وشعبها وخيراتها، حتى إجراءات الإصلاح وما سمي بحل الأزمات لم يخرج عن دائرة الاستغلال الاستعماري.

سابعاً: الإصلاحات الاجتماعية:

لابد وأن يكون للواقع الاقتصادي في مصر في ظل سياسة الإحتلال انعكاساته على الحياة الاجتماعية، بحكم العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج وما ينتج عنها من تفاعل العوامل الاقتصادية - الاجتماعية، إذ أنَّ سوء الأوضاع الاقتصادية وسياسة الإصلاح قد اقتصر معظم أهدافهما على تحقيق مصالح قوى الإحتلال وباقي الأطراف الأجنبية من أصحاب الامتيازات، وبعض الفئات الاجتماعية المصرية المتنفذة والمتابعة لسلطة الإحتلال، وهذا ما انعكس على المجتمع المصري، لاسمما فئاته المسحوقة التي تشكل غالبية الشعب المصري، بمختلف الجوانب الحياتية. الأمر الذي قدرته السلطات الحاكمة وأدركت مدى خطورته على أبناء المجتمع، إذ أنَّ سوء أوضاع الفلاحين - حسب رأي سلطان باشا - ب "أنَّ البلاد لم تبلغ من النحس مبلغها الحاضر، فالفلاحون بالنظر لديونهم وهبوط أسعار محصولاتهم قد غدو في ضنك يستحيل معه أن يجبى أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة"⁽¹⁾، وكان رأيه أن تخفض الضرائب بنحو 20% في الصعيد و25% في الدلتا ورأى نوبار باشا.. أن ينقص مليون جنيه على الأقل من مجموع ضرائب الأراضي قائلاً: أنَّ كل تخفض دون هذا حري بأن يبقي الفلاحين في مخالاب الدائنين، وعمل السيد جيسن رُدس مصلحة المساحة الجديدة حساباً مفصلاً.. وتبين أنَّه "لا بد من تخفض عاجل". كما كتب السيد مونكل ف الذي أصبح ناظر الأشغال العمومية في تقرير عن حالة البلاد يقول: "إنَّ حالة البلاد كافة لإثارة القلق الشديد وأنَّه إلى جانب هبوط الأسعار ينتشر الطاعون البقري ودودة القطن وغير ذلك، قد جعلت الناس أضعف من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل"⁽²⁾.

إنَّ استمرار حياة البؤس والفقر بين الفلاحين وباقي أبناء عامة الشعب أدت لتعمق

⁽¹⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، ص390، وثيقة رقم 25، 1882، بدون رقم صفحة.

⁽²⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 31، 1884، ص1.

الأمراض الإجتماعية، كالجهل والمرض والبؤس إلخ...، وصعوبة الوصول إلى حلول الخلاص. وهذا ما صرّح به كلارك كاتب سر الوكالة بقوله: "لقد تحسنت حال الفلاح كثيراً في السنوات القلائل الأخيرة... لكن هذا كان لا يبعث على الثقة والاطمئنان إليها"⁽¹⁾. فكف ينهض شعب مؤلف من ملايين عدة من أقصى أعماق البؤس إلى مثل هذا النعم في سنتين أو ثلاث؟ لكن يمكن القول أنّ التحسن كان نسباً بالقاس إلى المرحلة الأسبق، ولو أنّ النهوض كان كما يجب لتحسنت الأوضاع الاجتماعية في جوانب عديدة.

بناء على الإدعاء بالإصلاح الإنجليزي فقد تزايدت الأمة في ظل السطرة الإنجليزية، خاصة بعد إلغاء التعلم المجاني في مراحلها الأساسية، الابتدائي والإعدادي والثانوي، وإنهاء التعلم العسكري والصناعي وجعل اللغة الإنجليزية لغة التعلم الأساس، والاعتماد على معلمين إنجليز في وظائف التعلم، ليتم مسح مناهج التعلم الوطني والقومي لينشأ جلاً جاهلاً يصعب علاه التمييز بين الإستقلال والإستعمار. وعطلوا البعثات العلمية إلى جامعات أوروبا، وطبقوا في ساستهم التعلم وصدة دزرائيلي التي وضحت: "أنّ المستعمرات كالثمار إذا نضجت انفصلت عن فروع الشجرة"⁽²⁾.

لم يقتصر الأمر على تردي أوضاع التعلم فقط وإنما أصاب التراجع مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى، فقد سادت الأوبئة والتخلف والجهل، مما قاد إلى الكثير من الموبقات الاجتماعية واللا أخلاقية التي أثرت سلباً على أبناء الشعب. ولذا رأى اللورد كرومر في ساسته الإصلاحية، أنّه من الضروري الحفاظ على الشكل الحضاري للتعامل مع أبناء مصر في معالجة قضاياهم الاجتماعية، لاسمّا أساليب العقاب تجاه ارتكابات البعض من المذنبين من أبناء الشعب المقهور المعدم، أو تقصير البعض الآخر في أداء ما علاه من التزامات تجاه السلطة، أو ارتكابات أثناء إدارة أعمالهم، فسعى لإلغاء عقوبة السخرة والضرب بالكراباج والرشاوى وغيرها.... فكان هذا التوجه الإصلاحي كافاً لجعل من اللورد كرومر في مصاف كبار الإداريين، وبذلك ازدادت قمة مكانة حكومته الأدبية، ولم تعد مصر مملكة منتظمة مالمأ فحسب، بل مملكة متحضرة يسود العدل فيها جمع

⁽¹⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 2، 1888، ص 83.

⁽²⁾ رودستين، مصر قبل الاحتلال، وثيقة رقم 2، 1888، ص 83.

أبناء المجتمع، -حسب رأي الإنجليز-، وأمل كرومر أن يحقق بـاسته تلك "تنظم قوة البلاد تنظماً علمياً... مما سيؤدي إلى خفض عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه الآن"⁽¹⁾. ولاشك فقد حقق كرومر على أرض الواقع نجاحاً ملحوظاً في مجالات إلغاء السخرة وعقوبة الكرياج والرشاوى، وسجل بعض الإيجابيات في سياسته الإصلاحية.

ثامناً: الإصلاحات الساسية وفق تقرير دوفرلين:

شهدت مصر خلال الفترة الممتدة بين سني 1882 و1914 بعض التغييرات في نظامها الساسي الداخلي، لاسمما في المجال الإداري، الذي عكس واقع النزاع بين حكومة الخديوي وسلطة الإحتلال، إذ وجد إلى جانب النظام التمثيلي الأجنبي حكومة يرأسها الخديوي ومعه وزراء مصريون يديرون شؤون البلاد. لكنّ إنجلترا رأت أن تكون لها السلطة الفعلية فوضعت نظاماً جديداً للحكم يكفل لها السيطرة المطلقة، فضلاً عن الاستعانة بالجنش كأداة لتنفيذ خططهم وسياساتهم في الاستغلال والقمع وضمان استمرارهم. ولضمان هذه الأهداف عين اللورد دوفرلين سفير إنكلترا في الأستانة، مندوباً ساماً في مصر ولم يكن قد مضى على احتلال القاهرة شهراً ونصف، ليدرس حالتها ويضع أسس السياسة الإنجليزية فيها.

وصل دوفرلين الاسكندرية في 7 تشرين الثاني 1882، واستقبل استقبالاً رسمياً بحضور كبار رجال السياسة المصريين، مثل أحمد رأفت باشا محافظ الثغر، وعثمان بك رفقي باشا الحكمدار، ومجموعة من ضباط الجنش الإنجليزي، ثم تابع إلى سراي رأس التين، وغادر إلى القاهرة حيث استقبله في محطة القطار شريف باشا رئيس مجلس الوزراء، وعلي ذو الفقار باشا رئيس التشريفات⁽²⁾ نائباً عن الخديوي وبعضاً من كبار رجال الحكومة، والسيد إدوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر، ورجال الوكالة الإنجليزية والجنرال أليزون القائد العام للجيش الإنجليزية، ومجموعة من ضباط الجنش البريطاني.. وذهبوا إلى قصر النهضة بشبرا المدرسة التوفقة الآن الذي أعد لإقامته⁽³⁾.

⁽¹⁾ رودستين، تاريخ مصر قبل الإحتلال، وثقة رقم 6، 1883، ص 68.

⁽²⁾ الرفاعي، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال، ص 30.

⁽³⁾ الرفاعي، مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال، ص 30.

وفي صبحة اليوم التالي التقاه الخديوي بالحفاوة والإكرام وأثنى اللورد على هذه الحفاوة بالثناء على الخديوي، وأبان أنه كسب ثقة أوروبا بما أبداه من الحزم والثبات⁽¹⁾.

تركزت مهمة دوفراين الرسة في العمل على "إعادة تنظم البلاد بعد أن تمّ القضاء على الثورة"⁽²⁾. والسعي لإيجاد طرق وأساليب جديدة "لتنظم الحماية المقنعة على مصر وتثبيت الاحتلال وترسخ أقدامهم في البلاد. كما هدفت سلطة الاحتلال من استدعاء دوفراين، لـ "إنشاء إدارة ترعى المصالح المختلفة بحيث تضمن المحافظة على السلم والنظام والرفاهة في مصر، وضمان توطيد سلطة الخديوي وتقديم النظم الاستقلالية ووفاء التزامات مصر للدول"⁽³⁾ الأجنبية.

وبعد تبادل الزيارات الرسة أخذ دوفراين يتفرغ للمهمة التي عهدت بها حكومته إليه، لضع تقريره الشهير الذي أصبح أساس السياسة الإنجليزية في مصر، وبقي حوالي تسعة أشهر يشرف على أحوال البلاد ويتتبع محاكمة زعماء الثورة، ويملي إرادته فيها حتى انتهت المحاكمة، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره الذي كان نتاج إجماع آراء ومقترحات شخصيات إنجليزية من أصحاب القرار، غادر مصر في أيار 1883 عائداً إلى الآستانة حيث مقر منصبه الرسمي سفيراً. كان أهم ما تضمنه تقرير دوفراين الذي يعد من الوثائق الرسة الأهم في "المسألة المصرية" لأنه وضع أساس السياسة الإنجليزية في مصر في عهد الاحتلال⁽⁴⁾.

لقد كان على دوفراين أن يضع مشروعاً لإعادة إعمار البلاد، ولتنفيذ ذلك كان لا بد من إلزام الحكومة المصرية بالتوجهات الإنجليزية، مثلاً وضع التقرير أن تعيين المستشار المالي مؤقتاً وليس مشروطاً بأن يكون إنجليزياً، بل أجنبياً فحسب، وأن يكون اختاره من قبل الخديوي، وأن لا يكون له سلطة الرقيبين الأوروبيين السابقين، وليس له حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما كان لهما هذا الحق، بل يحضر كلما استدعاه رؤس الوزراء، ولكن له حق التدخل بأي وجه كان في الأمور الإدارية. فهذه الوثقة التي يرجع إليها

⁽¹⁾ الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص 31.

⁽²⁾ الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص 29.

⁽³⁾ اللورد كرومر، مصر الحديثة، مجلد 2، ص 345.

⁽⁴⁾ الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص 30.

تعيين المستشار المالي، تدل على تجاوز الحدود المسموح بها للعمل، وطغان نفوذ المستشار المالي الإنجليزي على سلطات الحكومة المصرية، إذ بقي له الحول والطول في شؤون مصر المالة طيلة عهد الإحتلال.

بناء على ذلك النهج الساسي، رفع دوفران تقريره إلى اللورد غرانفيل وزير خارجية إنجلترا في 6 شباط 1883 ورغم ما تضمنه التقرير من العبارات الجميلة في العطف على الأماني المصرية فإنه شكل روح الساسة الإستعمارية التي كانت تتراءى في ثنايا عباراته. حيث وضع فيه قواعد السطرة الإنجليزية والحماية على مصر، ورسم الخطط التي اتبعتها إنجلترا طوال سني الإحتلال. وكان من أهم أسس الحماية وفق تقرير دوفران:

- إلغاء مجلس النواب وقانونه بموجب مرسوم حكومي.
- تشكيل مجالس مديريات في أيار 1883 لإقرار ضرائب فوق العادة، مما قد تحتاجه الحكومة للإنفاق على المنافع العمومة.
- تألف مجلس شورى القوانين من (30) عضواً (14) منهم معينون بواسطة الحكومة والآخرين منتخبون بواسطة مجالس المديريات، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو لائحة إدارية عمومة، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع إخباره بالأسباب التي اضطررتها إلى العدول عنه.
- تشكيل جمعة عمومة من (82) عضواً منها (46) منتخبون والباقيون منهم ستة وزراء وأعضاء مجلس الشورى، وكانت تجتمع مرة في كل سنتين وجلساتها سرية كجلسات مجلس الشورى، ومن اختصاصاتها أنه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصة إلا بعد عرضه على الجمعة وإقرارها عليه. وقد ألغيت الجمعة العمومة ومجلس الشورى سنة 1913 وحلت محلها الجمعة التشريعية⁽¹⁾.
- بقاء جيش الإحتلال في مصر.
- تنصيب مجموعة من كبار الموظفين الإنجليز على رأس المصالح العامة، بحيث

⁽¹⁾ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999، ص224-225.

تكون الحكومة خاضعة لهم ولا يبيت في أي أمر إلا بإرادتهم.

- أكدت سياستهم الخارجية على تمسكهم في البقاء بمصر، ولم يحدث أي تغيير في هذه القضية إلا سنة 1904 حينما انكشف الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، الذي نص على أن تترك فرنسا لإنجلترا حرية العمل في مصر ولن تطلب منها تحديد أجل معين لإنهاء الاحتلال الإنجليزي لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش.

وفي الوقت ذاته، استمرت إنجلترا تمارس إدارة مصر من خلال الحماية المقنعة لتضمن سلامة مواصلاتها إلى الهند، وأصبح المعتمد الإنجليزي في مصر هو الحاكم الفعلي للبلاد، فهو الذي يختار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية، ونصائحه التي يسديها للحكومة المصرية في حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة⁽¹⁾، وبذلك استمرت إنجلترا تفرض سلطتها على مصر متحدية معارضيها في الداخل والخارج.

ويلاحظ أن تلك التغييرات قد حملت هدفين أساسيين هما:

- الإلغاء الفعلي لسلطة الأمة، خاصة وأن الإنجليز يرون أن الشعب المصري ما زال غير مؤهل للحكم الذاتي ويحتاج إلى المزيد من الوقت، بينما الغرض الأساس هو التأكيد على إخضاع الحكومة المصرية والشعب المصري لسياستهم وأوامرهم.
- إضعاف الروح الوطنية وتعطيل النهضة القومية لسنين عديدة قادمة، خشية من أية حركة شعبية قد تعترض تطبيق السياسة الإنجليزية. فهذا النظام الذي أهدرت فيه سلطة الأمة وخدم على البلاد زهاء ثلاثين عاماً 1882-1913 هو من صنع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دوفرين⁽²⁾، وإضافات اللورد كتشنر. ومما زاد الأمور سوءاً، أن الخديوي توفيق كان مائلاً بطبعته إلى مثل هذه النظم الصورية التي لم يكن له حول ولا قوة تجاهها⁽³⁾، ولذلك وجد بعض الوزراء الذين تخلوا عن دورهم

⁽¹⁾ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى...، ص 47.

⁽²⁾ الشيخ، مصر والسودان في عهد الاحتلال، ص 125.

⁽³⁾ كان الخديوي منذ البداية معارضاً لإنشاء مجلس ذابي كامل السلطة، وهو ما كان سبباً في استقالة وزارة شريف باشا الثانية، حيث لم يصدر في أوائل عهده أمر بالدعوة إلى انتخابات المجلس الذابي سنة 1881 إلا تحت

في الحكم لأنهم لم يستطعوا مما لآلة الخديوي، وتحمل التدخل الإنجليزي في شؤون بلادهم، فاستقال رياض باشا رئيس الوزراء سنة 1882، وتبعه شريف باشا سنة 1884، بعد أن أدركوا أن دور كرومر لا يقتصر على تقديم النصح والمشورة إنما يتجاوزه إلى فرض إذعان الحكومة وانصاعها فما يؤثر على إدارة مصر وسلامتها.

وبذلك يلاحظ أن تجربة دستور 1882 قد خيبت آمال شريف باشا والمصريين، إذ كان أول عمل مهم لمجلس النواب إسقاط وزارته التي وضعت الدستور، وحقاً لم يكن شريف باشا يعتقد أن تركيز النفوذ في يد السلطة التنفيذية سيؤدي إلى انتقالها ليد المعتمد الإنجليزي، الذي كان وراء إلغاء مجلس النواب، واستبداله بمجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة المصرية. فمهما قبلت المسألة على عواهنها ومن مختلف نواحيها، فإن إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامي سنة 1883، كان خطأ أساساً ووطنياً بحق مصر وشعبها. وهو ما أدركه شريف باشا وغيره من الوطنيين الذين احتجوا على السرطنة الإنجليزية وتحكمهم بمصائر الشعب. إن استقالة شريف باشا كانت بإملاء إنجليزي على الخديوي لقبول استقالته "لأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية"⁽¹⁾. ومما زاد الأمور تعقيداً موقفه من "المسألة السودانية" سنة 1884 ورفضه الانسحاب من السودان، حيث كان يرى أن مصلحة البلاد تقتضي استمرار وحدة البلدين. ولا شك أن استقالته تلك كانت أولى وأنفع للبلاد مما لو استقال من أجل المجلس الذابي لسنة 1883، وفي الحققة.. كان هذا المجلس ملغاً منذ أن وطئت أقدام الجنود الإنجليز أرض مصر، ولم يكن لشريف باشا علاقة في هذا الإحتلال وفي الأسباب التي مهدت

ضغط الثورة العربية، إلى أن تم في عهد وزارته الرابعة صدور القانون النظامي الجديد، الذي قضى بإلغاء ما خالفه من القوانين والأوامر، أي بإلغاء دستور 1882 وإنشاء تلك الهيئات الشورية عديمة السلطة. كان شريف باشا مؤسس النظام الدستوري في مصر، فعلى يده تقرر مبدأ "مسئولة الوزارة" أمام مجلس شورى النواب القديم على عهد الخديوي إسماعيل في نisan 1879، وهو الذي وضع دستور 1879، كما أنه استقال من وزارته الثامنة تمسكاً بالنظام الدستوري، وفي عهد وزارته الثالثة أنشئ مجلس النواب.

⁽¹⁾ صبري، تاريخ مصر من محمد علي...، ص 226.

إليه^(١).

وبعد وفاة الخديوي محمد توفيق سنة 1892، عين مكانه الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان هذا إيذاناً بمرحلة جديدة، حيث ارتقى العرش شاب يافع لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، مفعماً بالآمال في إمكان التخلص من الإحتلال، مما أدى "للنزاع بين الخديوية والدولة المحتلة"^(٢). وكان حينها قد ظهر اللورد كرومر الذي استمر تحكمه في البلاد حتى 1907 وكان نموذج الحاكم المستبد المتفرد بالسلطة الفعلية التي تركزت في يده.

لقد تنبه عباس ومن حوله الشعب المصري إلى أنّ الإحتلال طوى وعود الجلاء عن مصر، مع أنّ شؤون مصر المالية قد سوّيت وهو ما زال جاثماً على صدر الشعب نافثاً سمومه، محاولاً إيقاع الفتنة بين فئاته وطوائفه، من خلال:

- خيبة أمل المصريين بتدخل العثمانيين أو الأوروبيين للخلاص من الإحتلال.
 - قبول الهمنة الإنجليزية على مصر بكل توجهاتها الساسة الداخلة والخارجة.
 - التفرقة بين مختلف فئات المجتمع ومصالحهم.
 - تغليب المصالح الأجنبية على مصالح الشعب المصري.
- هكذا اتبعت إنجلترا سياسة السطوة على كل مرافئ البلاد، ونصبت موظفين إنجليز وأوروبيين، يأترون بأوامرها بعيداً عن الحكومة المصرية التي يشغلون دوائرها ووظائفها ووزاراتها. وتزايد نفوذ هؤلاء لدرجة التعالي بصورة وضّحها اللورد كرومر في تقريره سنة 1904 بقوله: "يحسن بكل إنجليزي موظف في الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التي يعمل بها في هذه البلاد، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبي متقدماً والمصري تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوروبي دون منصب المصري اسماً، وأنّ القادة للموظف الأوروبي بالضرورة"^(٣).

^(١) الرافعي، مصر والسودان في أوائل...، ص48.

^(٢) صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى...، ص227. واللورد كرومر، عباس الثاني، مصر، 1915.

^(٣) اللورد كرومر، أوراق خاصة، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية، ترجم سنة 1904، لا يوجد اسم المترجم، ص53.

هكذا كان واقع مصر في ظل ظروف سائدة محنة وعربية ودولة صعبة، لا قدرة لأحد من الحكام المعنيين على تجاوزها، بدءاً من السلطان العثماني الضعف إلى خديوي مصر الأضعف وحكوماته المتوالة، إلى الحركة الوطنية المغلوبة على أمرها. **تاسعاً: إخلاء السودان واستقالة شريف باشا:**

منذ أخذت إنجلترا ترسخ احتلالها لمصر كانت تتطلع إلى السودان وترى ضرورة إدخاله في فلك سياستها الاستعمارية، رغم أنه مازال تابعاً للسلطنة العثمانية قانوناً وأمر حمايته منوط بمصر. وخلقت ما عرف بـ "المسألة السودانية"، مستفيدة من عوامل وحدته مع مصر ومجمل الروابط الطبعية بين البلدين، متجاهلة الظروف الصعبة التي كانت تعصف بوادي النيل من منبعه إلى مصبه، ودبرت حملة هكس إلى السودان وهي تعلم أن مصيرها الهلاك. بهدف إيجاد ذريعة لإخلاء السودان من الجيش المصري الذي أرسل من أجل مقاومة الحركة المهدية وضرب الثورة السودانية ومن ثم الاستلاء عليه. وبناء على ذلك أوصى اللورد كرومر الخديوي توفيق بتعاملات الحكومة الإنجليزية بما يخص السودان، ومفادها أنها تتصح الخديوي بإخلاء السودان وسحب الجيش المصري منه، لكن رئيس الوزراء شريف باشا أجاب بالرفض وأوضح "بأن مصر ترى ضرورة المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندي لا غير. وأن الحملة التي شرعت الحكومة وقتئذ في إعدادها كافية لإدراك هذه الغاية، وأن التخلي عن السودان يضر بمصالح مصر أساساً واقتصادياً، ولا ترى الحكومة على الأخص وجهاً لإخلاء الخرطوم وسواها من الولايات التي لم تمتد إليها الثورة"⁽¹⁾. لكن الحكومة الإنجليزية أصرت على هدفها ورأت ضرورة إقناع الخديوي بذلك عبر إرسال عدد من البرقيات المتتالية إلى اللورد كرومر، وكان من أهمها التلغراف المشهور المؤرخ في 4 تشرين الأول 1884، الذي صرح فيه "بأنه إذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح الإنجليزية، فمن الضروري أن يتنحى عن الحكم"⁽²⁾.

وإمعاناً في السطوة، أكدت إنجلترا أيضاً على أنه: "مادام الاحتلال قائماً فما تتصح به

⁽¹⁾ الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد...، ص119.

⁽²⁾ الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد...، ص119.

حكومة جلالة الملك أمر لا يبغي في الوزارة أو في المناصب من لا يذعن لها⁽¹⁾. وبناء على تلك الأوامر القسرية وافق الخديوي توفيق على إخلاء السودان، ولكن شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة المصرية إلى طلبها، ووقف موقفه المشهور، وتمسك بارتباط السودان بمصر وقال كلمته المأثورة: "إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا"⁽²⁾. ثم قابل الخديوي في 7 كانون الثاني 1884 وقدم استقالة الوزارة⁽³⁾، احتجاجاً على إخلاء السودان، وتدخل الإنجليز، واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية.

إثر ذلك تشكلت حكومة نوبار باشا على قاعدة إخلاء السودان والإذعان "لنصائح الإنجليزية" وإقرار تدخلهم، وضاع نصف "الامبراطورية المصرية، وكانت أولى الوزارات التي تألفت بعد الاحتلال". وبذلك أصدر نوبار باشا تعليماته بإخلاء السودان فوراً وترحيل الموظفين والجنود الأوروبيين والمسحقة من الخرطوم، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفاً، وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة، وكان عددها نحو خمس وعشرين ألف مقاتل كامل السلاح والعدة. وصدر مرسوم 15 كانون الثاني 1884 بأن تتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحربية بعد أن كانت تابعة لرئاسة مجلس الوزراء⁽⁴⁾.

هكذا كان إخلاء السودان من أكبر الخسائر التي تكبدها كل من مصر والسودان في تاريخهما الحديث والمعاصر. ليس سياسياً فحسب إنما اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وقد أصاب هذا الضرر جمع أبناء الشعب دون استثناء، وكانت فئة التجار في البلدين الأكثر تضرراً بمصالحها وأصيبت بخسائر فادحة، فألغوا في أوائل كانون الثاني سنة 1884 لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسهبة إلى الخديوي وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول الساسيين، ووضّحوا فيها عواقب إخلاء السودان، ومما ورد فيها أنّ واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات، وصادراته تعادل هذا القدر، وأنّ سكان

⁽¹⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث و...، ص 213.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث و...، ص 213.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث و...، ص 120.

⁽⁴⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث و...، ص 122.

السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذٍ (50000)، منهم (15000) من المسحيين، وأنَّ به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين، وألف للأوروبيين، وأنَّ فيه بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لا تزال مودعة في القاهرة وسواكن، وقالوا في مذكرتهم مخاطبين الخديوي توفيق باشا: "هل يعقل أنَّ العمل الكبير الذي بدأه جدكم محمد علي للدفاع عن كان مصر ذاتها، وتابعه خلفاؤه وأكملاه أبوكم العظم اسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة، هل يعقل أنَّ مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفي ساعة يأس من الكوارث التي تنتاب البلاد؟ إنَّ لنا وطيد الثقة في همة سموكم وصدق نظركم، ونلتمس منكم أن تسمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار في الدفاع عن السودان"^(١). لكن إنجلترا سارت خطوات جريئة وسريعة في تنفيذ برنامجها الإستعماري في السودان، والذي تلخص بثلاث مراحل:

- إكراه مصر على التخلي عن السودان.
- إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين.
- استرداده لصالح إنجلترا المستعمرة وحدها.

واختارت الجنرال غوردون باشا لتنفيذ هذه المهمة، وأصدر مجلس الوزراء الإنجليزي في 18 كانون الثاني 1884 بياناً قال فيه: "إنَّه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غوردون، وأنَّه سيكون في الخرطوم ممثلاً للحكومة الإنجليزية. ومن اللافت أنَّ الجنرال غوردون نفسه كان يرى أنَّ إخلاء السودان عملاً جنوناً يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به، وهذا ما صرَّح به في مقالة نشرها في جريدة البول مول جازيت الإنجليزية بتاريخ 10 كانون الثاني 1884: "ولا يمكن تسوية إخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر"^(٢). وفي القاهرة وبطلب من اللورد كرومر عينه الخديوي توفيق حاكماً عاماً للسودان، وسلمه "الإرادة السدة" في 26 كانون الثاني 1884، وأمر آخر تضمن مهمته وهي: إنَّ الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار

^(١) طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث و...، ص 123.

^(٢) طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث...، ص 125.

إلى مصر، وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل "الفتح المصري"⁽¹⁾ ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا. وكان هذا كله تمهيداً للسطرة الإنجليزية على السودان بعد فصله عن مصر، وهذا ما قاله الكولونيل شايي لونج بك: "إن مهمة غوردون الحقيقية في السودان نشر الفوضى والخلل"، وهذا ما أكده أيضاً إبراهيم فوزي باشا زميل غوردون بقوله: "إن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهد غوردون السبيل لوقوع تلك البلاد في مخالب الفوضى، وبعبارة أخرى أن يقضي على نفوذ مصر في تلك الأرجاء"⁽²⁾.

هكذا سعت إنجلترا لبدء المرحلة الأولى من مراحل السطرة على السودان دون أي اعتبار لمصر وشعبها وحكومتها، متخذة من مصر وجشها وشعبها ستاراً تتذرع به وبمشاركتها في سبيل تغطية أهدافها الحقيقية في استعمار السودان.

عاشراً: الحركة الوطنية المصرية خلال سني 1882 - 1914:

أدرك المصريون كنه وحقيقة سياسة إنجلترا وخطورة الإحتلال، الذي استغل كل ما تحتويه مصر لخدمة المصالح الأجنبية، وأتى الاستلاء على السلطة لإحكام السطرة على البلاد تحت ذرائع مختلفة، وهو ما فهمه الشعب المصري تماماً. مما دفع الحركة الوطنية لمتابعة دورها النضالي للتصدي لسياسة الإحتلال وخططه في نهب البلاد وقوت الشعب.

ومن الجدير بالذكر أن بدايات نضال الحركة الوطنية المصرية في التاريخ المعاصر يعود إلى زمن ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الوجود الفرنسي على الأرض المصرية سنة 1798، ففي هاتين الثورتين شاركت جموع الشعب بكل أطرافها وشرائعها الإجتماعية في مقاومة الفرنسيين، وحققوا هدفهم في إبعادهم عن مصر، مستفيدين من التنافس الإنجليزي- الفرنسي. إن هذا الانتصار زاد من الثقة بالحركة الوطنية وقدرة الشعب على المقاومة والتصدي، واستمرت الحركة الوطنية تتابع نضالها بأشكال مختلفة

⁽¹⁾ كان الهدف إلغاء التاريخ الواحد بين البلدين الذين لم ينفصلا منذ بداية حضارة وادي النيل التي جمعتهم منذ أقدم العصور، ولم تكن حدود علاقتهما عند فترة الفتح المصري كما يسمونها آنئذ.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث...، ص125.

وفقاً لظروف مصر وطبعة المعتدي.

وخلال فترة الإحتلال الإنجليزي الأولى سنة 1807 والأزمات التي ألمت بمصر وشعبها فما بعد، أخذ دور الحركة يبرز في الداء العامة والساسة، حيث كانوا يضغون باتجاه الخلاص من الفوضى التي سادت البلاد وأوصلوا بمساندة زعمائهم الدينيين⁽¹⁾ أمثال عمر مكرم الوالي محمد علي باشا إلى حكم مصر، الذي قام بتنفيذ إصلاحات مهمة جداً في مختلف جوانب داء مصر وشعبها على النمط الأوروبي الحديث آنذاك، وهو ما كان له في الوقت ذاته أثره الكبير في نضج الحركة الوطنية وتفتح وعيها وأفاقها على الحرية والتقدم والداء الدستورية.

وعلى مدى ما يزيد عن النصف قرن أخذت تظهر قادات عسكرية مصرية مثل أحمد عرابي، وقادات مدنة متعلمة، أمثال رفاعة الطهطاوي، وعلي باشا مبارك وغيرهما، وكانت حادثة عابدين⁽²⁾ سنة 1881 دلالة كبيرة على نضج الحركة الوطنية المصرية. فعندما عرض عرابي على الخديوي توفيق مطالب الأمة المتمثلة في عزل وزارة رياض باشا المعادية وتشكيل مجلس للنواب على النمط الأوروبي، والالتزام بعدد الجيش المصري كما حددته الفرمانات السلطانية، وأنكر عله الخديوي توفيق هذه المطالب قائلاً: "لقد ورثت ملك هذه البلاد عن أبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساننا"، أجابه عرابي قائلاً: "لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً، فوالله الذي لا إله إلا هو إننا سوف لن نورث بعد اليوم".⁽³⁾ لقد زاد هذا الموقف من ثقة الشعب بنفسه ودفعه أكثر لمتابعة النضال وتحقيق مطالبه. "ذلك أن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالي القاهرة قد اتفقت كلمتهم.. على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى، وسرت في مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون فكان الناس في شوارع القاهرة حتى الغرباء يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم مستبشرون بعهد الحرية العظم الذي طلع عليهم على حين غفلة،

⁽¹⁾ كانت حينها قادة الحركة الوطنية الوطنية دينة، وطابعها النضالي الوطني يطغي علة الدين. وقد حقق محمد علي باشا وبعض أحفاده، الكثير من الإصلاحات، التي نهضت بمصر.

⁽²⁾ لمزيد من المعلومات العودة إلى ص52 من الكتاب ذاته، وعن كتاب صابر عرب محمد، حادث 4 شباط 1942، الداء الساسة في مصر، دار المعارف، ط1، 1985.

⁽³⁾ أحمد عرابي، مذكرات عرابي، ج1، كشف الستار عن سر الأسرار، دار الهلال، القاهرة، 1954، ص235.

طلوع الفجر إثر ليلة مخفة حالكة الظلام"^(١).

ومما لا بد من ذكره، أنه رغم فشل ثورة عرابي والانتكاسة التي أصابت الحركة الوطنية لما أحاط بها من ظروف عامة وخاصة، فضلاً عن تأمر السلطة الخديوية مع قوى التسلط الإستعماري الإنجليزي على مصر، فإن الحركة الوطنية بقيت جذوتها حية في نفوس المصريين لتتابع مسارها التحرري، وهذا ما أثبتته قول عبد الله النديم في مذكراته التي سجلها بعد عشر سنوات من بدء الإحتلال الإنجليزي موجهاً حديثه لأحمد عرابي بالقول: "و..أدرس أحوال مصر في المدرسة التي أسستها وأحفظ تاريخ الأمة التي سستها، فما كنا فيه كان مدرسة ابتداءً، ونحن الآن في التجهيزية، وسندخل إنشاء الله المدرسة العليا..."^(٢). وهذا ما ينبئ بنهوض الحركة الوطنية.

ومن المفيد ذكره، أن الفترة الممتدة بين سني 1882-1914 حيث بدايات الإحتلال، ومساعي إنجلترا لإنجاز الإصلاحات اللازمة لتغطية تواجدها في مصر (كما سبق إيضاحه)، مما أدى إلى انشغالها أو تشاغلها عن النشاطات الوطنية التي طغى عليها صرخة النضال السلمي في مجالات الصحافة والفكر والإعلام وتشكيل الأحزاب الساسية والجمعيات وغيرها، وأصبحت مصر حينها ساحة للوطنيين العرب من مشرقه إلى مغربه، واستطاعت أن تؤسس للكثير من التيارات الفكرية العربية والمصرية. مما يؤكد استمرار نضال الحركة الوطنية ووعيتها لضرورة الخلاص من الإحتلال.

وأمام ضغط الحركة الوطنية وقادتها على الحكومة وسلطة الإحتلال في تلك المرحلة من نضال المصريين، فقد شهدت بداية التسعينات، سنة 1893 تألفاً بين الخديوي والوزارة والموظفين والهيئات التمثيلية، وكان مجلس الشورى في كل عام ينتهز فرصة النظر في الميزانية لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة: التعلم، والإصلاحات العامة، الإقتصاد في النفقات، والإحتجاج على نفقات جيش الإحتلال واحتياجات التدخل في شؤون السودان الذي كلف مصر (18) مليون جنيه في عشرة أعوام امتدت منذ قام الحكم الثنائي 1899

^(١) ألفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1974، ص203.

^(٢) الشيخ، مصر والسودان في...، ص129.

إلى سنة 1909، هذا رغم أنّ "السودان جزء لا يتجزأ عن مصر"⁽¹⁾. وكان للجمعة العمومة المصرية مواقف مشهودة، منها موقفها في اجتماع آذار سنة 1907 الذي طالبت فيه بالدستور، وفي اجتماع آذار سنة 1910 حين رفضت مشروع تمديد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى الذي ينتهي في سنة 1968 ثم يصير ملكاً للحكومة المصرية، وقدرت اللجنة التي عينتها الجمعة لفحص المشروع الخسارة التي تصيب مصر من قبوله بمبلغ (130) مليون جنيه تقريباً⁽²⁾.

أهم القادات الوطنية ودورها النضالي: من الجدير بالاهتمام أنّ قوى الشعب الوطنية، في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، اعتمدت في حراكها النضالي على القادات الوطنية المثقفة، لاسمًا زعماء الأحزاب الساسية، وكان من أبرزهم مصطفى كامل (1874-1908)⁽³⁾ الذي كان زعم الحزب الوطني، وتولى أيضاً زعامة الحركة الوطنية المصرية في التسعينات من القرن التاسع عشر، بعد أن تمكّنت سلطات الاحتلال من السيطرة على مقدرات الأمور في مصر بصورة مؤلمة، وكان متأثراً بالدعوة الإصلاحية عند جمال الدين الأفغاني، ومؤيداً لحركة الجامعة الإسلامية بزعامة السلطان عبد الحميد الثاني، ودعا المصريين للمحافظة على السلطنة العثمانية والالتفاف حول رايته، منطلقاً من المبدأ القائل: "إنّ الدين والوطنية توأمان متلازمان، وإنّ الرجل الذي يتمكن من فؤاده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يداه. لقد كانت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة إلى عواطف ومشاعر المصريين تهدف لتجديد الشعور الوطني في مصر وإلى تحقيق ثلاث غايات هي كما يذكر فتحي رضوان عضو الحزب الوطني⁽⁴⁾ :

⁽¹⁾ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى...، ص236.

⁽²⁾ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى...، ص237.

⁽³⁾ مصطفى كامل، محام شاب درس الحقوق في فرنسا، وتزعم الحركة الوطنية في دورها الجديد بعد توقف نشاطها إثر القمع الوحشي الذي تعرضت له على يد الاحتلال، والأهم هنا أن هذا القمع لم يحظى بدعم الخديوي عباس حلمي الثاني الذي تسلم العرش بعد وفاة أبيه محمد توفيق سنة 1882، وكان شاباً يافعاً لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره مفعماً بالأمال في إمكان التخلص من الاحتلال.

⁽⁴⁾ الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص129 أحمد عرابي، مذكرات عرابي، ج1، كشف الستار عن سر الأسرار، دار الهلال، القاهرة، 1954، ص235.

1) كراهة الإحتلال الإنجليزي ورفضه، واعتباره بلاء وكارثة وعاراً، ورفض كل ما يقال عن خيره وفضله وحسن أثره في مصر، ورفض المقارنة بينه وبين من سبقه من عهود الفساد.

2) اقناع المصريين بأنّ إجلاء الإحتلال الإنجليزي عن مصر ممكن وأنّه لس من المستدلات كما يحاول الإحتلال أن يثبت للمصريين ومن هنا جاءت صحتة: "لا حاة مع الأس ولا يأس مع الحاة".

3) إنّ مصر عظمة وجليلة ورائعة وجديرة بكل حب وولاء وفداء، وأنّها بتاريخها ونضال أبنائها قادرة على جمع الناس حولها إعجاباً وتقديراً من نادة ورعاية مصالح أوطانهم. ويذكر شفيق غربال، أنّ موقف مصطفى كامل من سياسة الإحتلال استند إلى قاعدة خالة من كل تعقيد أو من كل شطارة، وتجلّى موقفه بأنّ: "لمصر عدو واحد هو الإحتلال، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء"، وما عدا ذلك فكل تفصيل وقته: الإصلاح الحكومي وغير الحكومي، الحكومة الناذية، تسوية الامتيازات، السادة العثمانية، كلها أشياء ينبغي ألا تهمل، ولكنها لا ينبغي مطلقاً أن تطغى على المقصد الأساسي ألا وهو الجلاء، أو تضعف من مقاومة العدو الأصلي وهو الإنجليز⁽¹⁾.

ويضيف شفيق غربال قائلاً: إنّ مصدر عقيدة مصطفى كامل بسط كل البساطة، هو حب الوطن حباً خالصاً لا يشوبه التفكير في انتفاع أو مصلحة، فكانت حملة مصطفى كامل إذن تستخدم ثلاث وسائل: الأولى، ألا يأس مطلقاً، ألا تصديق لكلام الإنجليز ومأجورهم بأنّ مركزهم في مصر لا يترزع. والثانية، لا تتقوا مطلقاً بعودهم ولا تركنوا إلى محاولاتهم تبسط مركز البلاد الدولي بل تذرعو بتلك العناصر الدولة والعثمانية التي يكرها الإنجليز ويكفي كرههم لها لتمسككم بها، والثالثة، لاتصدقوا أنّ الإحتلال يمكن أن يبطن خيراً لكم أو لبعضكم، هو يفعل ذلك لفرق كلمتكم ويجعل من بعضكم

⁽⁴⁾ سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، ص 203.

⁽¹⁾ الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص 130.

أعداء البعض الآخر⁽¹⁾.

ومن أجل تحقيق الأهداف المطروحة عمل مصطفى كامل على الاتصال بالقوى الوطنية داخل مصر وخارجها ممن يستطيع مساندة المطالب المصرية، واستطاع أن يجذب إلى حركته بعض الأعيان المتصلين بالقصر وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة المتوسطة من الموظفين والمحامين وخصوصاً من الشباب الذين ألهم شعورهم من جراء قوة تأثير خطاباته النادرة وأسلوبه الوجداني. كما حاول مصطفى كامل اجتذاب الخديوي عباس حلمي الثاني من وجهة النظر القائلة بأن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة⁽²⁾. وأن مصطفى كامل علم أن اصطدام العربيين بالخديوي توفيق قد مكن للدسائس الإنجليزية من أن توقع الفرقة والانقسام في مصر⁽³⁾. ولا يقلل من قيمة جهود مصطفى كامل الوطنية داخل مصر، أن مفهومه عن الوطنية كان مفهوماً فكرياً صرفاً جعله ينظر إلى الحركة الوطنية على أنها دفاع محام عن قضية وليست نضال شعب حقق ثورة فعلة كثورة عرابي، كما لم تقلل من حركة مصطفى كامل دراسة الحزب الوطني المتسمة بالرجعة والتمسك بالقديم كما أظهر موقفه من دعوى قاسم أمين، أو أن مصطفى كامل لم يكن له تأثير كبير على الفلاحين في القرى بسبب تمركز نشاطه في المدن دون القرى. وبسبب كسب الإحتلال مهادنة الفلاحين في الريف، بعد إلغائه السخرة وعقوبة الكرياج، وبما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوروبي في شؤون مصر، أو بسبب أن دعوة مصطفى كامل الهادفة إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية لم تكن تلقى حماساً من الفلاحين الذين ذاقوا مرارة التسلط العثماني، لكن موقفه من حادثة دنشواي أكسبه تأييد دعوته الوطنية. أما التوجه السياسي الخارجي عند مصطفى كامل فيتلخص بثلاثة نقاط هي:

1) أن "المسألة المصرية" مسألة دولة فجب الإستعانة بأوروبا لإكراه إنجلترا على

⁽¹⁾ الشخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص130.

⁽²⁾ الشخ، مصر والسودان في...، ص131. محمد أنس، صفحات مطوية من تاريخ مصطفى كامل، ص131.

⁽³⁾ الشخ، مصر والسودان في...، ص131.

الجلاء عن مصر.

- (2) أنَّ الدولة صاحبة السادة الشرعة على مصر هي الدولة العثمانة، فجب التشبث بهذه العلاقة لإظهار بطلان الإحتلال وإكراهه على الجلاء.
- (3) الدعوة للجامعة الإسلامية على أساس النفاذ الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانة وفقاً لمقولة مصطفى كامل: طالما أنَّ هذه تظل قوية فإنَّ الأمل في تحرير بلادنا يبقى كبيراً⁽¹⁾.

رغم أنَّ النقاط الثلاث التي ذكرها مصطفى كامل قد تفيد في العمل الساسي الوطني، لكن ما يمكن ملاحظته على البندين الأول والثالث، بأنَّه لم يكن من مبرر لهذا التوجه لأنَّ الكثير من الأحداث السابقة قد كشفت بأنَّ العلاقة بين هذه الدول هي علاقة مصالح، فبمجرد انتقاء المصلحة لدى إحدى الدول الطامعة أو المتنافسة مع إنجلترا لن يكون دورها الإستعماري أخف وطأة من الإنجليز، وهذا ما ينطبق على الدولة العثمانة التي لم تعد تستطع مناصرة مصر ومساعدتها للخلاص من الإحتلال الإنجليزي وتحقيق التحرر، بحكم ضعفها واضطرارها للنظر في مصالحها كغيرها من الدول الأجنبية، وهذا يعكس أنَّ مصطفى كامل كان "كالمستجير من الرمضاء بالنار"، ومن هذا المنطلق امتدَّ نشاط مصطفى كامل إلى كل الدول الكارهة للإحتلال الإنجليزي لمصر وفي مقدمتها الدولة العثمانة وفرنسا علَّه يفيد من أي موقف أو تحرك ساسي، وقد استطاع عن طريق اتصالاته، فضح المزاعم الإنجليزية وساسة الإحتلال في مصر. وكان قد زار كلا من فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإنجلترا نفسها، ومارس نشاطه الوطني في كل مكان يطأه، سواء بالخطابة أو الكتابة الوطنية في الصحف أو الإتصال بالزعماء الساسيين، وكانت حكومة فرنسا أكثر المؤيدين للحركة الوطنية المصرية إلى أن اتفقت مع إنجلترا سنة 1904 فما عرف بالاتفاق الودي. وقام مصطفى كامل الوطني بشنِّ حملات قوية في مننديات أوروبا وصحفها، مندداً بفضاعة الأحكام وتناقضها مع أبسط مبادئ الإنسانية والعدالة، واستخدم نسختي جريدة اللواء الصادرتين بالفرنسة والانجليزية لإطلاع الرأي العام الأوروبي على حقائق المسألة المصرية وردَّ التهم الظالمة عنها. وترددت أصداء هذه

¹ الشخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص132.

الحملات في مجلس العموم الإنجليزي، فاستجوبت الحكومة بشأن حادثة دنشواي، وظهر تار قوي بين الأحرار يشجب الساسة المتبعة في مصر، وتقرر على أثره تتدة اللورد كرومر، فأرغم على الإستقالة في أيار 1907، وصدر العفو عن مسجونى دنشواي⁽¹⁾.

أتى محمد فريد خلفاً لمصطفى كامل الذي توفي سنة 1908، وأصبح زعم الحزب الوطني، وتابع مسيرة سلفه النضالة، وركّز أهدافه على الجلاء أولاً وأخيراً، وهذا ما أكده بقوله: "نحن لانطلب غير الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للإحتلال، ثم بعد ذلك ضرورة إقرار دستور تُحكم البلاد بمقتضاه، وفي محاربة العملاء، حتى لو كان الخديوي نفسه"⁽²⁾. ويبدو أنّ الانقلاب الدستوري العثماني لسنة 1908 كان له وقع عميق في مصر، وشكل حافزاً إضافياً للمطالبة بالإستقلال والحكومة الناذبة.

وفي تلك الفترة من الإحتلال، يلاحظ بأنّ الحركة الوطنية بزعامتها تلك استطاعت أن تحرك القوى الساسة في البلاد للبحث عن حلول على المستويين الداخلي والخارجي، فكان نادي المدارس العلام الذي ضم صفوة المثقفين في البلاد واحتضن دعوة إنشاء مدارس الشعب الليلة لتعلم العمال والفقراء مجاناً. وكان قام نقابات العمال والصنّاع وظهور الحركة التعاونية، مما يساعد في ارتباط المثقفين داخل أنديتهم والعمال في نقاباتهم، والفلاحين في جمعياتهم وبالتالي فإنّ مقاومة "السلطة المطلقة" التي يتمتع بها الخديوي من خلال الهمنة الإنجليزية، والحاجة إلى الدستور والحرية التي حرمت منها الأمة، أصبحت هي الهدف للخلاص من الإحتلال. ولكن رغم كل تلك الإجراءات وتطبيق قوانين الصحافة التي صدرت سنة 1909 في عهد ساسة الوفاق التي سار عليها السيد غورست والخديوي عباس منذ 1907. وبسبب ضعف الحزب الوطني إثر وفاة رؤسه مصطفى كامل، الذي كان الركن الأساس فيه، فقد مارس الإحتلال أقصى سطرته على مصر.

ومع كل الصعوبات التي كانت تعانيتها مصر والحركة الوطنية فقد كان محمد فريد نموذجاً آخر في قادة الحركة الوطنية المصرية ولم يكن الدور الذي أداه خارج مصر

⁽¹⁾ شفيق غريال، تاريخ المفاوضات...، ص32.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث...، ص219-220.

وداخلها أقل أهمية عن دور مصطفى كامل النضالي، حيث استطاع إجبار الحكومة الخديوية على دعوة مجلس الشورى والجمعة العمومة بتأييد من الرأي العام للنظر في مدّ امتياز قناة السويس، الأمر الذي انتهى برفض طلب الشركة، ونتج عن ذلك الحادث المعروف بمصرع بطرس غالي رئيس الوزراء، الذي أعطى الحكومة الخديوية الفرصة للإمعان في التتكيل بالحركة الوطنية وسجن محمد فريد نفسه. وبسبب تضيق السلطات الحاكمة وسلطات الاحتلال الخناق عليه، سعى لمُدّ نشاطه النضالي من أجل مصر إلى أوروبا، فحضر أول مؤتمر للشبيبة المصرية عقد في جنيف سنة 1909، والذي دعي لحضوره أغلب الزعماء البارزين في الحركة الاشتراكية الأوروبية. وحضر جلسات المؤتمر الثامن عشر لأنصار السلام الذي انعقد في استوكهولم سنة 1910. واستغلّ وجوده في أوروبا أثناء نفيه سنة 1912 لكي يشارك في مؤتمرات السلام كافة، ويشرح القضية المصرية ويحصل على تأييد أعضاء المؤتمرات لها، كمؤتمر السلام في لاهاي سنة 1913، وقد اتبع أثناء انعقاد هذه المؤتمرات أسلوباً جديداً قوامه بحث المشكلات المصرية الساسية والاجتماعية والاقتصادية، ودراسة أحوال البلاد بالتعاون مع أبنائها المثقفين من الذين كانوا يتلقون العلم في الخارج. كما التقى محمد فريد بالزعم الاشتراكي لينين بسويسرا سنة 1917، وبسبب ذلك التوصل مع محمد فريد، بادرت حكومة الثورة الروسية برئاسة لينين بالإعتراف بحق مصر في تقرير مصيرها وجلاء القوات الإنجليزية عن الأرض المصرية⁽¹⁾.

ولم يتوقف النضال المصري لحظة أمام ساسية التسلط الإنجليزي، الذي كان يُحكم قبضته العسكرية والساسية بصلف شديد، وفي ظل تلك الظروف الصعبة قام الإنجليزي بخلع الخديوي عباس وتعيين حسين كامل سلطاناً على مصر في أيلول سنة 1914. رغم توقف حياة محمد فريد في برلين في 15 تشرين الثاني 1919، فقد تابعت الحركة الوطنية وزعمائها النضال بقوة من أجل تحرير مصر، وفق أساليب نضالية عديدة مختلفة، المسلّح منها والسلمي سواء في التظاهرات أو الاحتجاجات أو عبر نشاطات

⁽¹⁾ الشيخ، مصر والسودان في...، ص132-133.

الأحزاب، كحزب الأمة⁽¹⁾، الذي نادى زعماءه، -ومن أبرزهم آنذاك أحمد لطفي السيد وسعد زغلول وغيرهما-، بالدستور والاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وإنجلترا، بهدف بناء أساس جديد متين لمصر الحديثة المستقلة. ولتدخل الحركة الوطنية مرحلة جديدة من نضالها رغم ظروف الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، وما نتج عن تلك الحرب من انعكاسات سلبية على مصر وشعبها.

¹ حزب الأمة، أُسس سنة 1907، وابتدعه اللورد كرومر لمناوئة الحركة الوطنية وتحويل الذار من الصلابة إلى اللين والاعتدال، عن الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص 132-133.



إحدى عشر: مصادر ومراجع الفصل الثاني

- تيودور روستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب أحمد شكري، مكتب الهلال، 1927.
- هنسارد، المناقشات البرلمانية، عن الأرشيف البريطاني، 274 سنة 1883.
- رؤوف عباس، مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تاريخ ابتداء من سنة 1891، القاهرة 1975.
- الوقائع المصرية، عدد 28 تشرين 1، سنة 1882.
- الوقائع المصرية، عدد 17 كانون 2 سنة 1883.
- وثائق الخارجية البريطانية، سنة 1883، رقم 7/655 ن.
- الرافعي، عن مجلة القرن التاسع عشر (الكتاب الأصفر مجموعة وثائق 1880) عدد كانون 2 سنة 1882 مقال حول شؤون مصر.
- اللورد جرانفيل في 16 تموز 1884، الكتاب الأصفر، وثيقة رقم 4، عن طربين، تاريخ مصر والسودان.
- اللورد كرومر، مصر الحديثة، مجلد ثاني، المركز القومي للترجمة 2014.
- السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني، دار النهضة العربية، مصر 1970.
- السلسلة السنوية، "تجارة مصر الأجنبية 1884-1903" تقرير عن التجارة الخاصة والعام في الاسكندرية 1908، وثيقة رقم 4324.
- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1 1991.
- اللورد كرومر، أوراق خاصة، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية، مصر 1904، لا يوجد اسم للمترجم.
- ألفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر، مكتبة الآداب، القاهرة 1974.
- رضوان فتحي، عضو في الحزب الوطني، مصطفى كامل، مصدر المعارف 1998

سلسلة أقرأ.

- مندور محمد، الكتاب الأصفر 1882-1883، مصر، أطلس للنشر.
- صابر عرب محمد، حادث 4 شباط 1942، الدعاة السياسية في مصر، دار المعارف ط1، 1985

- Trail,England,Egypt and Sudan
- U.S.A Document,Egypt military uprising led by Arabi Pasha, August 25, 1882.
- A.A.Sargent,possible consequences of England intervention and victory Mr. Sargent to M.r Frilinghysen no.52 □
- Hannah, Ahistory of British, Foreign policy□
- Malet, Egypt 1879-1883 London.1909-□
- H.vander Linden, Belgium, the making of national,Oxford 1930
- E,Lemonan,la politique colonial de l'Italia, Paris, 1919□
- World and Gaoch, the Cambridge history of British Foreign policy 1783-1919
- Brinton,jaspery, the mixed courts of Egypt.□
-

الفصل الثالث

مصر منذ بدء الحرب العالمية الأولى حتى ثورة تموز

1914 - 1952

أولاً: إنجلترا ومصر عشية الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918:

1- إنجلترا وساستها الأوروبية تجاه مصر عشية اندلاع الحرب.

2- إنجلترا وإعلان الحماية على مصر 1914:

أ- موقف السلطة الخديوية من إعلان الحماية.

ب- موقف الحركة الوطنية من إعلان الحماية.

ثانياً: السياسة الإنجليزية في مصر خلال الحرب 1914 - 1918.

ثالثاً: سلطة الاحتلال والحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى:

1- السياسة البريطانية بعد الاحتلال.

2- الحركة الوطنية وثورة 1919 (أسبابها، مجرياتها، نتائجها):

أ- الأسباب الحقيقية للثورة.

ب- السبب المباشر للثورة.

ت- مجريات الثورة.

ث- نتائج الثورة.

رابعاً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال العشرينات:

1- السياسة البريطانية في مصر.

2- الحركة الوطنية ومواقفها.

3- بريطانيا وإعلان الدستور وفرض التخلي عن السودان.

خامساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال الثلاثينات:

1- أهم التطورات السياسية ومعاهدة 1936.

2- أهم التطورات السياسية الناتجة عن معاهدة 1936.

3- الحكم الدستوري للملك فاروق.

سادساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال الأربعينات:

- 1- مصر والحرب العالمية الثانية في ظل الاحتلال.
 - 2- أهم التطورات السياسية.
 - 3- مشروع اتفاق صدقي - بفن وأزمة كانون أول 1946.
- سابعاً: واقع مصر الاقتصادي والاجتماعي:
- 1- الواقع الاقتصادي.
 - 2- الواقع الاجتماعي.
- ثامناً: النضال الوطني التحرري وإنجاز الاستقلال:
- 1- واقع الحركة الوطنية بعد الحرب واستمرار النضال.
 - 2- فشل المفاوضات واللجوء إلى مجلس الأمن.
 - 3- مصر واغتصاب فلسطين.
 - 4- إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية الحكم الثنائي 1899 وإعلان الكفاح المسلح.
- تاسعاً: مصادر ومراجع الفصل الثالث.

أولاً: إنجلترا ومصر عشة الحرب العالمية الأولى:

1- إنجلترا وساستها الأوروبية تجاه مصر عشة اندلاع الحرب:

حققت السياسات الإستعمارية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تقدماً كبيراً بحكم نهوض النظام الرأسمالي العالمي، ودخوله مرحلة الامبريالية. مما دفع إلى مزيد من الصراع والتنافس بين القوى الإستعمارية من أجل اقتسام مناطق العالم. وكان في مقدمة الدول الإستعمارية، إنجلترا وفرنسا ثم ألمانيا وروسيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وقد أدى هذا الصراع والتنافس إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914.

كانت إنجلترا حينها قد حددت هدفها في السيطرة على أكبر قدر من مساحات البحار في العالم، وضمنها السيطرة على المضائق والقنوات والممرات، ومن أهمها قناة السويس في مصر، ولم تكن بمركزها الإستراتيجي في قناة السويس بل اتجهت نحو العالم الجديد، وتتبع باهتمام مشروع "قناة بنما" التي تصل الأطلنطي والباسفك⁽¹⁾.

تركزت الساسة الإنجليزية حينها حول كسب تأييد دول العالم، فوِّعت معاهدة تحالف مع اليابان في 30 كانون الثاني 1902 لضمان موقف اليابان في الجانب الآسيوي من العالم، وأبرمت معاهدة صلح مع الترانسفال بهدف الخلاص من بعض المتاعب والاستعداد لتشديد قبضتها على المواقع التي اغتصبتها، لتحافظ على ما حققته من سادة على البحار والمستعمرات الواسعة. وفي الوقت ذاته اشتد التنافس الإنجليزي - الألماني، حينما شرعت ألمانيا ببناء أسطولها سنة 1898، مستغلة انشغال منافستها "إنجلترا" في حرب البوير لتأخذ بتقوية قدراتها البحرية⁽²⁾.

⁽¹⁾ أجبرت بريطانيا أمريكا سنة 1850 على توقيع اتفاقية كليتون بولورت التي تنص على حاد القناة المقترح إنشاؤها وعلى حرية الملاحة فيها، وبذلت إنجلترا جهودها لمنع الولايات المتحدة من الانفراد بالسيطرة على قناة بنما عند حفرها، وفي سنة 1901 وقعت اتفاقية واشنطن للتأكيد على حاد القناة وفتحها في جمع الأوقات للسفن الحربية والتجارية على السواء، وقد انتهت القناة في سنة 1914. عن الحفناوي، قناة السويس، ص 217.

⁽²⁾ في حزيران 1900 وافق الرايشستاغ على القانون البحري الذي نص على تنفيذ برنامج بحري واسع النطاق، وقضى هذا البرنامج بأن تصل وحدات الأسطول الألماني سنة 1915 إلى 34 بارجة كبيرة و11 طراداً من الوزن الثقيل و34 طراداً من الوزن الخفيف ومائة مدمرة عدا عن وحدات للإحتاط، كما وضعت برامج ورصدت

ومن أجل الإستعداد لمواجهة ألمانيا، سعت الدبلوماسية الإنجليزية للتقرب من فرنسا عدو ألمانيا التقليدي، مما أسفر عن اتفاق سنة 1904 -الذي سبق الكلام عنه-. وكانت قد اشتعلت نيران الحرب بين روسيا واليابان في السنة ذاتها، فكانت فرصة لظهور معسكرين استعماريين متصارعين من أجل اقتسام مناطق النفوذ في العالم، ثم لم تلبث الحرب الدبلوماسية أن أصبحت مدافع مروعة، فتزعمت إنجلترا أحد المعسكرين وألمانيا المعسكر الآخر⁽¹⁾.

كانت إنجلترا قد بدأت منذ سنة 1903 ببناء قواعد بحرية جديدة في قبرص، بهدف القضاء على الأسطول الألماني في حال قام الحرب، بل تعجلت الحرب قبل أن تنفذ ألمانيا برنامجها البحري، ورأت ألمانيا أن تتقرب من روسيا استعداداً للمستقبل. وكانت المساعي الروسية أيضاً متجهة نحو التحالف مع ألمانيا، وسرعان ما أعلن القيصر، أنه في حالة اشتباك أي من الطرفين في حرب مع دولة أوروبية فإن الطرف الآخر يعين حافه بجمع قواته البرية والبحرية، وفي حالة الحرب ينبه الطرفان المتحالفان فرنسا لمراعاة شروط التحالف السابق إبرامها بينها وبين روسيا⁽²⁾.

كما جرت مفاوضات سرية بين إنجلترا وبلجكا، تبادلوا خلالها مذكرات بشأن المساعدات التي يمكن أن تقدمها إنجلترا إلى بلجكا فما إذا اشتبكت في قتال مع ألمانيا، كذلك دارت مشاورات عسكرية مع روسيا. وكل هذا كان يجري سراً بقصد تكتيل خصوم ضد ألمانيا من غير أن تنقيد إنجلترا بإعطاء ضمان معين⁽³⁾. لقد أسفرت هذه الاتصالات السرية بمساعدة فرنسا عن إبرام الاتفاق الإنجليزي - الروسي في 31 آب 1907، وهو الاتفاق الذي تناول أفغانستان والتبت وإيران... وسعت روسيا لأن تقحم في هذا الاتفاق مسألة المضائق، ولكن إنجلترا استبعدتها كما استبعدت القسطنطينية، وبناء على ذلك، أسفر هذا الاتفاق عن حلف ثلاثي مؤلف من إنجلترا وفرنسا وروسيا ضد حلف آخر

أموالاً للتسلح البري. عن:

-Paleologue. Un grand tournant de la politique mondiale (1904-1906), Paris.

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 219.

⁽²⁾ Correspondans de Guillaume 11 avec Nicolas 11.1894-1914.

⁽³⁾ Lenine, Cahiers, de Imperialisme, P. 621.

مؤلف من ألمانا والنمسا والمجر وإيطاليا، مع ملاحظة أن إيطاليا كانت قد خرجت من هذا الحلف منذ إبرام اتفاقها مع فرنسا سنة 1902⁽¹⁾.

ونتيجة للتقارب الألماني- العثماني، فقد شكلت ألمانا مصدر خوف لروسيا وإنجلترا في آن واحد، لأنها كانت قد حصلت على امتيازات استثمارية واسعة في الدولة العثمانية، أهمها امتيازات سكك الحديد في المشرق العربي. وبالمقابل عملت إنجلترا بالتعاون مع جمعة تركيا الفتاة على إحداث انقلاب ساسي، أطاح بالسلطان عبد الحميد المعروف بسطوته وطفغانه سنة 1908، ورأت الجاسوسة الإنجليزية أنه لا يمكن إقصاء النفوذ الألماني إلا بهذه الطريقة.⁽²⁾ ومن جانب آخر كتب لينين سنة 1908 يقول: "أن يد الإستعمار التي أحدثت الانقلاب كانت ترمي إلى تقسم تركيا وتمزيق أوصالها"⁽³⁾. وهذا يوضح توجهات الغرب الإمبريالي نحو حل "المسألة الشرقية"، وفقاً للمصالح الأوروبية الاستعمارية.

في خضم تلك الأحداث، استغلت فرنسا الفرصة وعملت على تثبيت أقدامها في مراكش، فدبرت الجاسوسة الفرنسية مصرع أحد رعايا فرنسا في الدار البيضاء في آب 1908، ودبر الألمان حادثاً آخر للإحتكاك بسلطات الاحتلال الفرنسية، فدارت بين ألمانا وفرنسا مباحثات انتهت إلى اتفاق 9 شباط 1909 الذي تعهدت فيه فرنسا بضمان مصالح رعايا ألمانا التجارية والاقتصادية على قدم المساواة مع مصالح الرعايا الفرنسيين مقابل اعتراف ألمانا بمصالح فرنسا الساسية في مراكش، ثم نجحت فرنسا في أحداث سنة 1911 التي انتهت إلى وضع يدها على مراكش، وتتابع خطوات السباق حول المستعمرات، حتى تشجعت إيطاليا وأعلنت حربها على الدولة العثمانية سنة 1911 وفازت بليبيا. ثم شهدت بلاد البلقان معارك طاحنة خلال سنتي 1912 و1913 وأصبحت الحرب العالمية قاب قوسين أو أدنى.

ضمن تلك الصراعات الدولة العذفة حول المصالح، تناسلت الدول الإستعمارية

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص220.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص223.

⁽³⁾ لينين، حوادث البلقان وإيران، الجزء 12، ص358. وعن الحفناوي، قناة السويس، ص223.

مطالبة إنجلترا بالجلء عن مصر، خصوصاً وأنّ كل دولة حصلت على حصة من المستعمرات. ورغم ذلك لم تتوقف الأطماع الإستعمارية إنّما كانت في تزايد، إذ استعد المعسكرين الإستعماريين للحرب من أجل إعادة اقتسام العالم بينهما، (إنجلترا وحلفاؤها، وألمانيا وحلفتيها النمسا والمجر..) وقد ذكر ونستون تشرشل "أنّ إنجلترا كانت وقتئذ مستعدة للحرب استعداداً لم يسبق له مثيل"⁽¹⁾. كما انضمت الدولة العثمانة إلى ألمانيا وأعلنت دخولها الحرب، بعد أن أعلنت عن إلغاء الامتيازات الأجنبية وأعلنت روسيا الحرب على العثمانيين في 2 تشرين الأول 1914، وفي 5 تشرين الأول تبعها فرنسا، وفي 6 تشرين الثاني أعلنت إنجلترا الحرب ضد الدولة العثمانة⁽²⁾. فهل ستحقق تلك الحرب الأهداف الاستعمارية في إنهاء الدولة العثمانة واقتسام مناطق العالم عامة وحل "المسألة الشرقية"؟ لاسمها مصر؟

2- إنجلترا وإعلان الحماية على مصر 1914:

أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر في 18 أيلول 1914، بعد احتلال فعليّ دام أكثر من ربع قرن 1882-1914، وأنهت علاقتها الرسمية بالامبراطورية العثمانة، واعتبر الخديوي متحداً مع الأعداء، فتمّ خلع توطؤاً وعينوا عمه حسين كامل سلطاناً على مصر. وكان قبول الأمير حسين كامل بعرض مصر مشروطاً بنيل السلطة والمزيد من الحماية⁽³⁾. ونُفذ طلبه وأيد الوزراء الحماية شريطة وعد الشعب المصري بمكافأته بعد انتهاء الحرب بالاستقلال.

تضمن نص إعلان الحماية بأن "يوضع بلد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى، ويعلم ناظر الخارجية، لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى، أنّه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. وبذلك قد زالت سادة تركيا عن مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 227.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 228.

⁽³⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 232.

ومصالحها"⁽¹⁾.

وفي التمهيد لإعلان الحماية ومن قبيل جس النبض، أعلن الجنرال جون ماكسويل قائد جيش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية بموجب القرار الذي أصدره في تشرين الأول سنة 1914، معلناً به الأحكام العرفية وتضمن: "لكن معلوماً أنني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقي مراقبة حالة القطر المصري العسكرية، لكي نضمن حمايته، فبناءً على ذلك فقد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه"⁽²⁾. ومن اللافت أن الشعب المصري لو تصدى لهذا الإعلان الذي ترافق بفرض الرقابة على الصحف لتراجعت إنجلترا، ولما أعلنت الحماية بأي حال. لقد كان هذا الإجراء الباطل بمثابة جس نبض ولكنه مرّ كشيء عادي ولم تحرك البلاد ساكناً؛ مما يدل على ضعف قدرات الحركة الوطنية من جراء معاناتها من قمع الاحتلال وسلطة الخديوي وإبعاد قادتها، والأخطر في هذا، ضعف وعيها في تقدير مخاطر خطط الاحتلال وأساليبه في الاستلاء الكامل والمعلن على مصر متذرعاً بظروف الحرب.

والأمر الأكثر سوءاً في تطاول إنجلترا وتثبيت أقدامها في مصر هو ضعف السلطة الحاكمة وتبعيةها للإنجليز، وهذا ما أكدته الوثائق، بأن إعلان الأحكام العرفية كان قد عرض على حسين رشدي، فأبدى استاءه من لغته العذبة، وهدد بالإستقالة إن لم تعدل صغته فتّم تعديل الصيغة وسحبت الإستقالة. ولو أنه أعلم قائد جيش الاحتلال برفض مبدأ إعلان الأحكام العرفية لما تجرأ هذا الأخير على اتخاذ تلك الخطوة، مما يدل على مدى استغراق تلك السلطة في أحضان المستعمر واعتمادها كلها على حمايته. وفي هذا أوبرق وزير خارجية إنجلترا إلى المستر تشيتام في 6 تشرين الثاني 1914 قائلاً: "إنني أوافق على الإجراء الذي اتخذتموه، وأعتقد أنك وقائد جيش الاحتلال قابضان على ناصدة الموقف بمهارة تستحق الإعجاب.. إن سكوت مصر وخذي مجلس وزرائها أطمعاً للورد جراي، ودفعاه لخطوة أخرى أشد جرأة، فكتب إلى نائب المعتمد البريطاني في القاهرة

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 236.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 233.

يوصي بإعلان ضم مصر نهائياً إلى أملاك التاج البريطاني^(١).

كانت إنجلترا آنذاك تحسب حسابات دخول العثمانيين الحرب، وأحست بحرج مركزها في مصر، ذلك لأن السلطة الشرعية في مصر كانت محصورة في الخديوي ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية في نطاق محدود، وتعدّ إنجلترا في نظر القانون مغتصبة ومعتدية، وهذا ما قاله اللورد لويد: "كنا نتمتع بسلطة واسعة في بلد لس لمركزنا فيه أي سند قانوني إطلاقاً، وتلك حالة لم تكن مرضية من الناحية القانونية"^(٢).

وكان جراي قد فاتح الحكومة المصرية في هذا الإجراء وظفر بقبولها، ولكنّ نائب القنصل الإنجليزي في مصر كان أكثر إماماً بالحالة فحذّر من هذا الإجراء وأنذر بأن إعلان الضم سحدث ثورة في مصر، وما لبث جراي أن أبرق لنائب القنصل ووافق على وجهة نظره وأبدى عدول الحكومة الإنجليزية عن قرار الضم^(٣). وذلك كي لايتحملوا أية مسؤولية في خراب مصر ويتركوا هذا على عاتق المصريين أنفسهم.

بذلك قبل حسين رشدي المفاوضة في موضوع الحماية، واشترط أن يسبقها إعلان الأحكام العرفية، شريطة أن يكون هذا الإعلان بمعرفة قائد جيش الاحتلال لكي يفلت هو أيضاً من المسؤولية أمام الشعب، ويلقيها على كاهل جيش الاحتلال، ويتظاهر بأنه لم يكن له حيلة في هذا الموقف. كما اشترك في مفاوضة الأمير حسين كامل بشأن العرش وسلم بمبدأ عزل الخديوي بمعرفة الحكومة الإنجليزية^(٤). وكان عباس حلمي الثاني في الأستانة يتربص بدخول تركيا الحرب، وسرعان ما دخلتها في صف ألمانيا، فوجه نداء إلى الأمة المصرية في منشور مؤرخ في 11 تشرين الثاني 1914^(٥)، يشرح واقع السياسة البريطانية

^(١) الحفناوي، قناة السويس، ص 232.

^(٢) الحفناوي، قناة السويس، ص 231.

^(٣) الحفناوي، قناة السويس، ص 234.

^(٤) الحفناوي، قناة السويس، ص 235.

^(٥) كان أهم ما نص عليه منشور 11 تشرين الثاني 1914: "ها قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطى البلاد منذ 32 سنة مضت بدعوى أنه مؤقت، وأنه لتأييد استمرار الخديوية، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الإنجليزية ووعود رجالها الرسمية العذبة. ولكن لم يمضى عليه بضعة أعوام حتى نسي الوعود بالجلاء، وتدخل في شؤون البلاد الإدارية والسياسة، فتصرف في ماله الحكومة تصرف المالك المبدّر، واعتدى على حقوقنا في السودان، وأحل أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية، وسلب استقلال القضاء وسن القوانين الماسة

في مصر، وأحققة الدولة العثمانية في ولايتها الأهم مصر، مع التأكيد على ولاء السلطة الخديوية والشعب للسلطنة العثمانية.

هكذا كانت مؤامرة الاحتلال، ممثلة بالخديوي والوزارة وسلطة الاحتلال، وسف الأحكام العرفية فوق رقاب الشعب وتحركاته الوطنية.

أ- موقف السلطة الخديوية من إعلان الحماية:

اندلعت الحرب العالمية الأولى، ومصر تناضل من أجل حريتها، وإذا كانت أوروبا وشعوبها قد سعت لهذه الحرب من أجل أطماع ومكاسب تقيد منها بمقدار ما تبذل من دماء أبنائها وما تتحمله من خراب ودمار، لكن مصر لم يكن لها في الحرب لاناقة ولا جمل سوى الخلاص من الاحتلال الإنجليزي، ومع ذلك التزم المصريون من خلال حكاهم موقف الحاد، لاسما حاد القناة، كما التزموا بمعاهدة القسطنطينية سنة 1988 التي تقتضي فتح قناة السويس للطرفين المتحاربين بلا تمييز ولا استثناء، وحسب قول اللورد لويدي: "كان حرياً بإنجلترا أن تغتبط أيما اغتباط لأن مصر لم تعاديها والحرب قائمة،

بالحرية الشخصية والمضقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربة والتعلم الصبح في أرجاء القطر، وفي منح البلاد دستوراً كاملاً يتناسب مع أحوال التقدم العصري. ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى، جاءت الحكومة الإنجليزية فمغتتنا من الرجوع إلى مصر مقر العرش الخديوي، ودعتنا لترك الأستانة والرحيل إلى إيطاليا، فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية، واعتبرته الدولة العلة صاحبة السادة على مصر اعتداء على الحقوق الشاهاذة، ولما كانت رغبات جلالة الخلفة وحكومته السدة هي تأييد الفرمانات لتنام رفاهة البلاد المصرية والسودانة، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة 1882، وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتك بعضكم البعض، وقامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته، واستعدادكم لاستقباله بما هو معهود فكم من الحمة الوطنية، والإخلاص لجلالة الخلفة المعظم ولنا ولبلائكم، وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعونته تعالى فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل، وإلغاء القوانين المنافة للحرية، وإعادة الضمانات لاستقلال القضاء، والعفو عن المجرمين الساسيين، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة، والعمل على تعمم التعلم وترقيته، وكل ما فيه تقدم البلاد المادي والأدبي، والسهر على راحة سكانها، وتوافر أسباب سعادتهم، ها هي الفرصة فانتهازوها، ولكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال الأجانب فإنه لس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال، ومن يحاربنا معهم، حقق الله الأمل" عن عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضفة، مصر، 1941، ص284. والحفاوي، قناة السويس، ص235-236. والوقائع المصرية، عدد 9 تشرين أول1917.

وكان لإنجلترا مصلحة كبيرة في التزام الشعب المصري موقف الحاد⁽¹⁾. في وقت كان يمكن للمصريين الاستفادة من ظروف الحرب والمطالبة بالإستقلال. لكن وزارة رشدي باشا لم تستطع إلا محاباة الدولة المحتلة، فحينما أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا في 4 آب 1914، صدر قرار مجلس الوزراء المنعقد في 5 آب ليقول: "نظراً لوجود جيش الاحتلال في القطر المصري، فإنه من الضروري التمكن من اتخاذ جمع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري.. وبناء على ذلك فقد قرر: منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها.. ومنع السفن المصرية من الإتصال بأي ثغر ألماني وحظر التصدير إلى ألمانيا وتخويل القوات الإنجليزية الحربية البرية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية وحجز السفن الألمانية في ثغور مصر⁽²⁾. وبهذا خرجت مصر عن الحاد، ورحبت إنجلترا بهذا القرار، وعرف الشعب المصري أين يقف ساسته الدستوريون بعد أن مهدوا الطريق لتعاون مستقبلي بين الحكومة ومعتدي الدولة الإنجليزية. لقد فوتت وزارة رشدي باشا على البلاد فرصة ذهبية، وإنجلترا تدرك أهمية مصر في الحرب، وكان بوسع رؤس الوزارة أن يساوم قبل ربط بلاده بهذا الجانب أو ذاك، وبإمكانه أن يحصل على الأقل على اعتراف إنجليزي باستقلال البلاد، وتعهد صريح بالجلء عن مصر بمجرد انتهاء الحرب، لكنه لم يفعل.

ب- موقف الحركة الوطنية من إعلان الحماية:

واجه الشعب المصري خلال الحرب ظروفاً صعبة للغاية في مختلف النواحي لاسمًا الاقتصادية والاجتماعية، -خاصةً في شؤون حياته المعيشية- فلم يأبه لما كان يجري من مؤامرة تغيير الخديوي، "فلم يحزنوا لعزل الخديوي"⁽³⁾. إلى جانب ذلك، لم يدركوا مدى خطورة المؤامرة الساسية الأكبر على مصر وتعطيل الجمعية التشريعية بأمر عال صدر في 14 تشرين الأول سنة 1914، لتظل البلاد محرومة من الحاة النابذة حتى إعلان دستور سنة 1923، في وقت غاب فيه الكثيرون من قادة الحركة الوطنية، إلا من بقي

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص229.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص230.

⁽³⁾ آرثر ادوارد جولد سميث (الابن)، الحزب الوطني المصري، مصطفى كامل، محمد فريد، ترجمة فؤاد دؤارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص269.

منهم على أرض مصر، ورغم ذلك فقد احتج على هذا أمين الرافعي في "جريدة الشعب"^(١)، وهو صوت الحزب الوطني الذي بقي مدوياً في الداخل، والذي كان قد وضع مذكرة ساسة^(٢) في 20 تشرين الثاني 1918 ترجمت إلى اللغة الفرنسية، وضح فيها "المسألة المصرية"، وقدمها إلى معتمدي الدول في مصر لإبلاغها إلى الرئيس وودرو ويلسون (1856-1924)^(٣) وبقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح سنة 1919، خاصة وأن سلطات الاحتلال لم تكف بخنق الحريات العامة بل طاردت الوطنيين وحاربتهم، فضبطت أوراق الحزب الوطني وسجلاته، وشتت شمل أعضائه وأنصاره وزجت بهم في المعتقلات، وظهر سخط الشعب على الاحتلال وأعوانه في الإعتداء على السلطان مرتين:

الأولى: أطلق فيها محمد خليل تاجر الخردوات عاراً نارياً على السلطان في 8 نيسان 1915، أثناء مرور موكبه بشارع عابدين وقد غاب أثر الفعل.

الثانية: إلقاء قنبلة على السلطان من نافذة أحد المنازل بالإسكندرية وهو ذاهب إلى صلاة الجمعة في يوم 9 حزيران 1915 ولم تتفجر القنبلة، وكانت مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين كامل لمعهدهم في 18 شباط 1918 دليل آخر على الاحتجاج ورفض استمرار الحماية الإنجليزية وساستها وما ترتب عليها. والحقيقة "أن الأتراك والألمان والخديوي والوطنيين أرادوا جمعاً إثارة المعارضة الكامنة ضد الحماية الإنجليزية، ووضع كل منهم خطاً لتحقيق هذه الغاية، أما ما فشلوا فيه فهو التنسيق بين

^(١) الحفناوي، مرجع سابق، ص 236.

^(٢) مذكرة قانونية رائعة استهلها بشرح مبادئ الرئيس ويلسون، وباسم هذه المبادئ طالب باستقلال مصر والسودان والملحقات، ثم عرج على المسألة المصرية فسرّد مراحلها التاريخية بمنتهى الدقة والوضوح، وبين كيف وقع الاحتلال الإنجليزي في سنة 1882 وساق البراهين القانونية الدالة على عدم مشروعيته واستشهد على بطلان الاحتلال بأراء أئمة فقهاء القانون الدولي العام، وتكلم عن السودان المصري وملحقاته، وفدّ اتفاقية 1899، وحدد خسارة مصر بالأرقام، ثم أفرد فصلاً لقناة السويس وحرية الملاحة فيها وأكد على سادة مصر على القناة، وبين كيف انتهكت إنجلترا حرمة معاهدة 29 تشرين أول سنة 1888، ودلل على عدالة المطالب المصرية، ثم استخلص النتائج المنطقية لما قدمه وختم المذكرة بطلبات مصر العادلة. عن الرافعي عبد الرحمن، ثورة سنة 1919 تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921، 1946 القاهرة، دار الشعب، ص 80.

^(٣) الرئيس ويلسون كان الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية.

أهدافهم"⁽¹⁾. وبهذا يتضح أنّ حركة نضال الشعب كانت تسير في مسارها التحرري الصريح، - وإن لم تكن بالمستوى النضالي المطلوب بحكم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها مصر وأهلها-، بفضل يقظة الحزب الوطني ووطنية الكثيرين من مثقفي مصر أمثال محمد فريد، وأحمد شفيق، ومصطفى كامل وغيرهم في الخارج، عبر الإعلان والإعلام عما تسببه سلطات الاحتلال من مآسي لمصر وشعبها.

ثانياً: السياسة الإنجليزية في مصر خلال الحرب 1914 - 1918:

اتخذ الإنجليز من مصر قاعدة حربية خلال الحرب العالمية الأولى، لتلبية احتجاجاتهم الاستراتيجية، ومستلزمات جيشهم، ومركزاً لدعايتهم الواسعة في مناطق "الشرق الأوسط". وهذا ما فسخ المجال لتدفق جيوشهم على مصر من مختلف أنحاء الامبراطورية. وإلى جانب هذا عمل الإنجليز منذ بداية الحرب على جمع العمال والفلاحين بالقوة والإكراه، لإرسالهم إلى ساحات المعارك في شبه جزيرة سيناء وفي العراق وسورية والدرنديل، بل وأرسلوهم إلى فرنسا لخدموا الجيوش الأجنبية ويموتوا رغماً عنهم تحت الراية الإنجليزية، وقد بلغ عدد العمال والهجانة الذين أخذهم الإنجليز بالقوة مليوناً ومائة وسبعين ألف نسمة، بل وصل العدد إلى مليون ونصف من خيرة أبناء مصر، ومات منهم مئات الألوف، ولولاهم لكانت هزيمة إنجلترا وحلفائها في الميدان الشرقي محققة، وهو ما ذكره لورد ألفريد ملنر (1854 - 1925) عن دور المصريين في الحرب بقوله: "إنّ الشعب المصري تحمّل التكاليف والقيود التي اقتضتها الحرب بالصبر والرضا، وأن الخدمات التي أداها الفيلق المصري للعمال لا تُقوّم بثمن، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين"⁽²⁾.

رغم كل ما قدمه المصريون في الحرب فإنّ مصر وسكانها وحكومتها والأرض وما عليها من زرع ومخلوقات ومرافق صارت نهباً للقراصنة الإنجليز، بل الأكثر من ذلك كانوا يأتون بالمصريين كردفاء من أجل إنقاذ عمالهم الحربية، كما حصل حين اندحارهم في الدردنيل، وكان قد صدر بذلك قرار من وزير الحربية اسماعيل سري في 20 كانون الأول 1916 وقبضوا على اثني عشر ألف رجل تنفيذاً لذلك الأمر، وقد تظاهر الرديف

⁽¹⁾ آرثر ادوارد جولد سميث، الحزب الوطني المصري، ص 270.

⁽²⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 238.

أمام قصر عابدين في 29 من الشهر ذاته سنة 1916⁽¹⁾.

وبعد موت حسين كامل في 9 تشرين الأول 1917 عينت إنجلترا الأمير أحمد فؤاد سلطاناً على مصر في اليوم ذاته، وذلك بمقتضى تبليغ من السيد "فرانسيس ريجنالد ونجت" (1861-1953) المندوب السامي الإنجليزي⁽²⁾، لظل عرش مصر العوبة في يد الإنجليز تختار من تشاء من أسرة محمد علي وتقضه على شعب مصر فرضاً. كما استمرت وزارة حسين رشدي المتأمر على حرية مصر وشعبها ومعه عصابته من الموالين لسلطة الاحتلال، وهم الذين وهبوا من مال مصر في 9 آذار 1918 ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات للإنجليز كمكافأة على الفتك بالمصريين، تحت حجة ادعواها بأن إنجلترا دفعت عن مصر الغارات وكان ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء برئاسة السلطان أحمد فؤاد⁽³⁾.

هكذا كان حال مصر وشعبها، الذي أدرك تماماً كنه المؤامرة داخلاً وخارجاً، وسيتابع نضاله حتى يحقق أهدافه في التحرر والاستقلال، بعد أن تضع الحرب أوزارها، ويصبح الظرف النضالي ملائماً.

ثالثاً: سلطة الاحتلال والحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى:

1- السياسة البريطانية بعد الاحتلال:

توقفت الحرب بعد عقد الهدنة بين الحلفاء في 11 شباط 1918، واستعرضت القوى الامبرالية المتحاربة قدراتها التي بذلتها خلال الحرب، وجهودها الجبارة الساسية والعسكرية التي أثبتت دورها في الساحة الإستعمارية العالمية من أجل اقتسام العالم والسطرة على الشعوب وموارد عشاها، والتي ثبت خلالها تميّز الدور الإنجليزي، لأنّ إنجلترا خرجت من الحرب بحصة الأسد بين القوى الاستعمارية المتحاربة.

وبانتهاء الحرب كانت الحياة الدولية قد بدأت صفحة جديدة، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبرز كدولة فتاة متميزة بقوتها ومهارة للتفوق في عالم الامبريالية

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 239.

⁽²⁾ الرافي، ثورة سنة 1919، ج2، القاهرة، 1946، ص 35.

⁽³⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 239.

واحتكاراتها، وأخذت تشع مباديء وشعارات حول تقرير المصير للشعوب كافة ووضع نظام جديد للعالم قوامه السلام والعدالة ومنع عدوان القوي على الضعف. ولكنّ الحقائق والوقائع كانت عكس ذلك لأنّ هذه المعلنات كانت شكلاً ظاهرياً فقط، بل عناوين حق يراد بها باطل، إذ إنّ الرّئس الأمريكي تيودور روزفلت (1858-1919)⁽¹⁾ الحائز على جائزة نوبل للسلام منذ سنة 1910، خلال زيارته للخرطوم، لم يستكر في خطابه معاهدة الحكم الثنائي الإنجليزي على السودان وأنكر على المصريين حق المطالبة بالدستور، وأيد الاستعمار البريطاني تأييداً أثار الرأي العام المصري، أثناء زيارته القاهرة سنة 1918. حينها أعلن الحزب الوطني احتجاجه للعالم أجمع، وشعّ ضده في الاسكندرية "بمظاهرة حماسة بيّنت له سخط الأمة المصرية على"⁽²⁾. وفي سنة 1919 وقفت أمريكا من المصريين موقف التحدي، واعترفت بالحماية البريطانية الباطلة على مصر.

وبذلك وفي ظل ظروف دولة كهذه تقوم على مبدأ القوة والهمنة واستغلال حقوق الشعوب، أدرك المصريون ضرورة الثورة على الإحتلال البريطاني من أجل الإستقلال، وعلى هذا كان انفجار ثورة 1919، الثورة الأهم في تاريخ الحركة الوطنية المصرية.

2- الحركة الوطنية وثورة 1919 (أسبابها، مجرياتها، نتائجها):

بعد توقف الحرب وقبول الحلفاء بمباديء ويلسون الأربعة عشر، ورغم كل المجريات الصعبة وخيبات الأمل، فقد قويت آمال المصريين بالإستقلال، الذي اعتبروه حالة قانونية وحق طبعي لهم. خاصة وأنهم تحملوا الكثير من أعباء الحرب، ودفعوا الكثير من الأرواح بدلاً عن البريطانيين، وقدموا لهم دون مقابل موارد رزقهم وعشهم -الأرض وزرعها ومواردها- يحدهم أمل جوهرى أساسى هو الإستقلال.

أ- الأسباب الحقيقية للثورة:

كان هدوء مصر يخفي بداخله آلاماً عميقة شملت جميع طبقات المجتمع وشرائحه بدءاً من الطبقة العليا، -لا سيما كبار الملاك- التي كانت غاضبة على سلطة الإحتلال التي حدّت من مصالح البعض منها، لا سيما مزارعو القطن الذين تضرروا أثناء الحرب،

⁽¹⁾ كان الرّئس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية.

⁽²⁾ عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضادة، ط4، دار المعارف مصر 1941، ص178.

إلى الطبقة الوسطى، إلى جموع الفلاحين الذين سُخِّروا في الحرب لخدمة معارك الإنجليز، والعمال، وصغار الكسبة، والموظفين، الذين تحملوا أعباء ارتفاع الأسعار وصعوبة تأمين لقمة العيش. إلى جانب ذلك صدور قرار بتحريم حمل السلاح على أفراد الشعب الذي دافع مع البريطانيين وردّ عنهم الكثير من المعاناة والخسائر البشرية والمادية. وهذا كله زاد من حنق المصريين وغضبهم على قوى الإحتلال وعلى من يقف بصفتهم، ودفع بهم للمطالبة بقوة بضرورة رحيل المستعمر عن بلادهم؛ مما يدل على نضجهم وازدياد سوية وعيهم الوطني، وبناء على ذلك يمكن أن نجمل أهم الأسباب الحقة لثورة 1919 بما يلي:

- إعلان الحماية الإنجليزية على مصر المرتبطة بإعلان الحرب، واستمرار الإحتلال وسطرة الحامية الإنجليزية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر، مع حرمان مصر من الإتصال بدول العالم بما فيها الدولة العثمانية.
 - تعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية، وزيادة عدد الموظفين الأوروبيين في كل الإدارات.
 - إلغاء الجيش المصري.
 - تعطيل الجمعة التشريعية.
 - شلّ دور الحكومة الوطنية.
 - إشراك المصريين في حرب لامصلحة لهم فيها، ووضع أراضي مصر وإمكاناتها في خدمة القوات الإنجليزية.
 - ضيق المصريين من سلخ السودان عن مصر وضرب وحدة القطرين، بموجب معاهدة الحكم الثنائي سنة 1899.
 - سيطرة الأجانب على أمور مصر الإقتصادية في الوقت الذي خبا فيه النشاط الاقتصادي الوطني، وأخذ النشاط الإستثماري الإنجليزي أبعاده.
 - مساهمة حركة الصحافة والأدب في تنبيه الرأي العام إلى حققة الدور الإنجليزي في مصر وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية والحصول على الإستقلال.
- بذلك يمكن القول إن ثورة 1919 كانت ثورة وطنية سادسة شعبية بامتياز.

ب- السبب المباشر للثورة:

بعد توقف المعارك سنة 1918، وإعلان الهدنة، ذهب سعد زغلول مع اثنين من زملائه لمقابلة السيد وينجنت الحاكم العسكري البريطاني في 20 تشرين الثاني 1918، وطلبوا خلال محادثة ودية تشكيل وفد رسمي يغادر إلى لندن لمناقشة مستقبل مصر مع الحكومة البريطانية، بهدف الحصول على الاستقلال التام، وشمل الوفد أعضاء من مختلف التنظيمات على الساحة المصرية بهدف مشاركة جمع القوى الوطنية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة قضية مصر، وأهم ما ميّز الوفد المصري، أنّه تشكل باسم الشعب بموجب العريضة التي وقع عليها الكثيرون من أبناء الشعب. نصّحهم وينجنت بالتريث ووافق على الكتابة إلى حكومته طالباً تعلماتها، لكنّ الحكومة البريطانية رفضت الطلب واعتبرته مجرد إثارة للشغب، مما جعل رئيس الوزارة حسين رشدي⁽¹⁾ يقدم استقالته احتجاجاً على الموقف البريطاني، وكان هو من سيرأس الوفد لعرض قضية مصر أمام مؤتمر السلام بباريس، "ونسيت بريطانيا أنّ سعداً وزملاءه كانوا يعملون بالإتفاق مع السلطان فؤاد ووزارته"⁽²⁾.

وبدأ سعد زغلول (1858-1927) حملة وطنية شملت معظم أبناء الأمة بما كسبه من تأييد شعبي كبير لوفده باعتباره ممثلاً لمصر، وكان الوفد مكوناً من ستة أعلام ملاك للأراضي: سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي الشريعي، ومحمد علوية، ومحمد محمود، وأحمد لطفي السيد، ومعظمهم ينتمون إلى أصول مصرية، وهم من حزب الأمة ولسوا من الحزب الوطني. وقد وزعوا نسخاً عن التماس يفوض موقعه بموجبه الوفد بتمثيلهم في السعي للحصول على استقلال مصر التام، وقد أصبحت الجملة الأخيرة التي فسّرت بمعنى جلاء جمع القوات الأجنبية عن مصر والسودان، شعار الحركة الوفدية التالية⁽³⁾. ونجحت حملة جمع التوقعات على الإلتماس خلال شتاء 1918-1919 في إثارة آمال المصريين في كل أرجاء البلاد في أنّ الحرية الوطنية أصبحت قريبة المنال. وكان

⁽¹⁾ حسين رشدي (1863-1928) شغل رئاسة الوزارات المصرية أربع مرات بين عامي 1914-1928.

⁽²⁾ آرثر ادوارد جولد سميث، الحزب الوطني المصري، ص 298.

⁽³⁾ آرثر ادوارد جولد سميث، الحزب الوطني...، ص 299.

قد سبق حدوث حوار -بمثابة تفاوض- بين سلطة الإحتلال وسعد زغلول الذي كان معه عبد العزيز فهمي وعلي الشعراوي في 13 تشرين الثاني سنة 1918، حول ضرورات الجلاء عن مصر، كان الحوار نقطة تحول كبرى في القضية المصرية⁽¹⁾، لكنّ هذا الحوار لم يعط نتائج على أرض الواقع بعد اعتقال سعد زغلول ورفاقه وازدياد شدة القمع البريطاني على الشعب.

ج- مجريات الثورة:

حينما منعت سلطات الاحتلال سعد زغلول من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في بيت الأمة، قام بإلقاء خطاب في الجمعة التشريعية خلال إحدى المحاضرات وطالب باستقلال مصر، وندد في خطبته بسلطات الاحتلال وضرورة رحيلها، واستبدالها بسلطة وطنية مستقلة، واستتكر قبول استقالة حسين رشدي في آذار 1919 وبعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية مذكرات توضح النظر في القضية الوطنية ومستقبل مصر السياسي وقام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب.

رأت بريطانيا في احتجاجات الوفد وإجراءاته تحدياً وكشفاً عن نواياها السيئة نحو مصر، وفي الوقت ذاته رفض بعض المصريين تأييد الوفد، وشكلوا بتحريض الأمير عمر طوسون (1872-1924) وفداً وطنياً آخر منافساً هو "الوفد الوطني" برئاسة رؤس الوزراء السابق محمد سعيد، وكان معظم أعضاء الوفد "الوفد الوطني" من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب بالقاهرة: أحمد لطفي، ود.اسماعيل صدقي، وحافظ رمضان، وعبد اللطيف الصوفاني، وأحمد وجدي، ومصطفى الشوربجي، وأحمد رفيق⁽²⁾. وكان هدف الجمع للإستقلال، فلجأت قوات الإحتلال إلى أسلوب القوة فاعتقلت سعد زغلول ورفاقه وتمّ نفيهم إلى جزيرة مالطة. فأتى اعتقال أعضاء الوفد بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الثورة، حيث بدأت المظاهرات من الجامعة في 9 آذار 1919 وشملت جمع فئات الشعب وشارك فيها النساء، وطلاب الأزهر والمدارس، وهذا ما ذكره محمد فريد في مذكراته بقوله: .. إنّ ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد له حلم به، كما سجل

⁽¹⁾ الرافعي، ثورة سنة 1919، ج1، 1946، ص70. والحفناوي، قناة السويس، ص274.

⁽²⁾ آرثر إدوارد جولد سميث،، الحزب الوطني...، ص302.

اشترك النساء في المظاهرات ومظاهر اتحاد الأقباط والمسلمين وكل طبقات الأمة". وكتب محمد فريد عن رواية طالب مصري عائد إلى جند بعد أن شهد أحداث الثورة بنفسه أنها "أحيت الأمل في قلوبنا" وأوجدت عندنا الاعتقاد القين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت أبداً، ولا بد حاصلة على استقلالها يوماً ما⁽¹⁾. وامتدت الثورة إلى الأقاليم الأخرى في كل أرجاء مصر.

وواجهت بريطانيا الثورة بالعنف وخسر المصريون الكثير من الأرواح والأضرار المادية، حتى تم إخمادها، لكن قوة الثورة وسعة امتدادها في أرجاء مصر، وشموليتها الجماهيرية كانت مفاجأة حققة لقوى الإحتلال.

إن ثورة سعد زغلول ورفاقه ومن تبعهم من الشعب المصري، كانت نقطة تحول مهمة في نضال الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للمراحل اللاحقة، التي كان للوفد فيها دوره الأهم، كونه التنظيم السياسي الأهم في مصر حتى ثورة تموز 1952. حينها لم يستطع الإنجليز القضاء على الحركة الوطنية التي تابعت نضالها وفق أساليب نضالية مختلفة ومتنوعة، ما بين النضال السياسي للأحزاب ومطالبتها الدؤوبة بالإستقلال، والمقاومة الشعبية المسلحة كمقاطعة اللجان البريطانية التي كانت تغد إلى مصر للتحقيق، ومقاطعة لجنة ملنر أيضاً⁽²⁾، وقد نجحت في ذلك، وفي الاحتجاجات والمظاهرات وغيرها، كما نجحت المقاومة المسلحة في الرد على سياسة العنف لقوى الإحتلال، والاعتدالات العديدة التي نفذت تجاه بعض ضباط جيش الإحتلال وأعوانهم من المصريين سواء ممن هم في السلطة أو من الذين تعاونوا مع سلطات الإحتلال من خارج السلطة.

⁽¹⁾ آرثر إدوارد جولد سميث،، الحزب الوطني...، ص299-300.

⁽²⁾ لجنة ملنر نسبة إلى اسم رئيس اللجنة البريطانية، "ألفريد ملنر وزير المستعمرات" التي أوفدها بريطانيا للتحقيق في أسباب ثورة 1919. وتقديم تقرير عن الحالة الراهنة في تلك البلاد، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام والسر والرخاء فيها، ولتوسع نطاق الحكم الذاتي فيها توسعاً دائماً التقدم والترقي، ولحماية المصالح الأجنبية. عن المصدر الرسمي الصادر عن مجلس الشيوخ المصري بعنوان قانون رقم (80) لسنة 1936، مطبوعة بولاق سنة 1937، ص237. وعن طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث، ص235، عن نص التفويض في تقرير اللجنة الخصوصة المنتدبة لمصر، "وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات"، ص237.

د - نتائج الثورة:

- استولى الشعب بنفسه دون تدبير الوفد في المدن والشعور والقرى على زمام الموقف وانتقل الأمر إلى اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت خلال الحرب وكانت بمثابة قادة للثورة.
- نضج الشعب إلى مستوى تجاوز قاداته بحكم تركيبته الاجتماعية - من كبار الإقطاعيين والرأسماليين والمتنفذين - وبحكم المصالح الذاتية للبعض الآخر.
- اعتراف الحكومة البريطانية في شباط 1921 أنّ الحماية غير مرضية، وأعلنت إلغائها في 28 شباط 1922، واعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سادة.
- إقرار النظام الدستوري لحكم مصر.
- شيوع روح التضحية والفداء والتمسك بالقم الوطنية بين أبناء الشعب المصري.
- اتضح للجمع أنّ ما أعلنه الرّؤس الأمريكي ويلسون عن نقاطه الأربعة عشر فما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، كان مخيباً لآمال المصريين، - ولكل العرب المحكومين بسلطات الانتداب أو الحماية وغيرها - بتجاهله الإستماع لمطالبهم في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في نسان 1919، وكأنّ مؤتمر الصلح لم يكن إلّا عقداً لإصباح الشرعة على ما حققته المستعمر من سلب ونهب لخيرات الشعوب.

رابعاً: الحركة الوطنية وأهم التطورات الساسية خلال العشرينات:

1- الساسية البريطانية في مصر:

- أمام التطورات التي وصلت إليها الحركة الوطنية المصرية، خاصة ثورة 1919، وما قدمته من تضادات وطنية من أجل الحرية والإستقلال. سلكت إنجلترا ساسية المواربة وأعلنت عن "مشروع ملنر" الذي يقضي بإقرار حقوق جديدة لبريطانيا في مصر ووضع تنظم للحماية بدلاً من إلغائها، وكان أهم ما تضمنه المشروع:
- تعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر وإستقلالها "كمملكة ذات نظم دستورية"، وهذا يعكس سلب بريطانيا لأهم حقوق مصر في الدفاع عن أرضها وشعبها.

- تعهد بريطانيا العظمى بالإشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعدٍ يحصل من جانب أية دولة من الدول، علماً أنّ مصر لم تكن حينها عرضة لأي خطر مباشر لا داخلياً ولا خارجاً، باستثناء خطر تسلط الاحتلال عليها.
- عند حصول تعدٍ على المملكة البريطانية من جانب أي دولة أوروبية، فإنّ مصر تتعهد بأن تقدم من داخل حدود بلادها لبريطانيا جمع ما تحتاجه حرباً من تسهيل سبل المواصلات، وأعمال النقل، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بموجب اتفاق خاص، وهذا ما وافق عليه الوفد المصري أيضاً.
- احتلال بريطانيا في فترات السلم لأهم المواقع الاستراتيجية المصرية، أي قناة السويس، التي تشكل الشريان الاستراتيجي الحيوي الأهم في الساسة البريطانية في مصر.
- إن البندين السابقين يؤكدان على ضرورة إبقاء قوة عسكرية بريطانية على الأراضي المصرية، وهذا ما يفرض حق استخدام الموانئ والمطارات المصرية بحجة التمكن من الدفاع عن مصر. وهذا مؤشر على حرمان الشعب المصري من حقه في الدفاع عن أرضه، وهو ما أكدّه عبد العزيز فهمي أحد قادة الحركة الوطنية في معرض نقده للمشروع بقوله: "إنّ هذا إقرار الأمة المصرية نفسها بتصدح مركز البريطانيين في مصر والسودان، ليتم لهم قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج، وأضاف إنّ اشتراط وجود قوة عسكرية إنجليزية في الأراضي المصرية، هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سادة البلاد..."⁽¹⁾.
- حرمان مصر من عقد أية معاهدة ساسة مع دولة أخرى، وفقاً للمادة الثانية من نص مشروع ملنر: "تتعهد مصر من جانبها أن لاتعقد أي معاهدة ساسة مع أية دولة أخرى بدون رضی بريطانيا العظمى"، واستكملت في المادة التاسعة أيضاً تعهد بريطانيا بـ "تمثيل مصر في بلد ما، وليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأي دولة أخرى غير بريطانيا"؛ هذا إلى جانب قيود أخرى تحدّ من السادة المصرية.

⁽¹⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث، ص236.

2- الحركة الوطنية ومواقفها:

قاطع المصريون اللجنة واتفقوا على أن يكون سعد زغلول هو المفاوض باسمهم بعد رحيل لجنة ملنر، التي دعت من مقرها في لندن، الوفد المصري للتباحث في "المسألة المصرية"، وأفضت المباحثات إلى وضع مشروع نشرته اللجنة في مصر ولندن في آب سنة 1920. وفي أيلول أرسل الوفد المصري إلى مصر أربعة من أعضائه لم يكن سعد بينهم⁽¹⁾، لاستشيروا الهيئات المختلفة ويستتيروا بأرائها في ذلك المشروع⁽²⁾ وعادوا يحملون إلى الوفد تحفظات تلك الهيئات. وحينما اطلعت اللجنة على التحفظات أحيل أمر المناقشة فيها إلى المفاوضات الرسمة التي جرت بين اللورد كرزون وعدلي باشا يكن رؤس الوزارة الذي اختار أعضاء الوفد المفاوض من أنصاره الأرسقراطيين.

إثر ذلك نشبت الاضطرابات ثاذا في أيار 1921 في القاهرة والاسكندرية واستهدفت الأجانبا، وخاصة اليونان والطلان، ولم تنجح المفاوضات لأن كرزون اتخذ من الاضطرابات الجارية، لاسما في الاسكندرية، حجة لإبقاء قوة عسكرية بريطانية في مكان ما في مصر ولأي زمان. ولم تقتصر عن كونها أداة للدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية في حالتها السلم والحرب، إنما أصبحت في نظر الحكومة البريطانية وسيلة لمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية ضد أي عدوان خارجي، ولحماية المصالح الأجنبية، ولمساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام ... وفي ذلك كله ما ينافي مفهوم السادة المصرية. استغرقت المفاوضات في لندن من 12 تموز حتى 26 آب 1921 ولكنها كانت عقيمة⁽³⁾، ورجع عدلي باشا يكن 1864 -

⁽¹⁾ انظر مذكرة لورد ملنر المؤرخة في 18 آب 1920 من تقرير اللجنة إلى لورد كيرزون بتاريخ 9 كانون الأول 1920، طربين، تاريخ مصر والسودان، ص236.

⁽²⁾ نص المشروع على أن تبرم معاهدة تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر شريطة أن توافق على بقاء قوات بريطانيا في الأرض المصرية، وتقبل تعيين مستشار بريطاني في وزارة المالية وآخر في وزارة الحقاذا، شريطة ألا تعقد مصر أية معاهدة ساسة مع دولة أجنبية بغير موافقة بريطانيا، وأن تُمنح بريطانيا حق حماية الأجانب من تطبيق القوانين المصرية تطبيقاً جائراً. عن طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 236.

⁽³⁾ يلاحظ أن العقلة الساسة في ذلك الحين كانت عقلة إقطاعة زيفت الاستقلال واكتفت بالمظهر، كما يلاحظ بأن مشروع جورج كرزون (1859-1925) أخطر من مشروع ملنر وخطته في استمرار سلب البلاد حريتها.

1933⁽¹⁾ إلى مصر لقدم استقالة وزارته. ثم تشكلت وزارة عبد الخالق ثروت بعد أن أبدت بريطانيا استعدادها لإلغاء الحماية، والسماح بإنشاء وزارة الخارجية، وخيل للمندوب السامي أنّ اعتقال سعد زغلول والزعماء قد يقلل من احتمال نشوب خلافات واضطرابات جديدة. ولكن اعتقال هؤلاء الزعماء أثار البلاد وأعادها لحالة الغلان، خاصة بعد نفيهم إلى جزيرة سلان ثم إلى سشل في كانون الأول 1921.

وكانت المقاومة الوطنية قد قررت مقاطعة البريطانيين وعدم التعاون مع الغاصب، وأصدر الوفد قراراً بذلك في 23 كانون الثاني جاء فيه: "يجب على كل مصري أن يقطع العلاقات الإجتماعية مع البريطانيين وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئاً جديداً وفكرة صائبة، والغرض أن يشعر البريطانيون بعزلتهم عن جمع عناصر الأمة... وطلب الوفد في نداء المقاطعة تجاهل وجود الموظفين البريطانيين، ودعا المحامون إلى فض المنازعات المدنة المنظورة أمام جلسات فيها قضاة بريطانيون بطريق التحكم، ونادى بمقاطعة البنوك البريطانية وسحب الودائع منها وحثّ على مقاطعة السفن وشركات التأمين ومقاطعة التجارة البريطانية مقاطعة تامة.. ولاشك بأنّ بريطانيا تدرك مدى خطورة سلاح المقاطعة الذي كثيراً ما أجهز على المستعمرين.. لذلك فزعت سلطة الاحتلال واعتقلت أعضاء الوفد الذين وقعوا قرار المقاطعة وعطلوا الصحف التي نشرت القرار. فتألفت هيئة وفدية جديدة بدل المعتقلين لإبطال مفعول الإعتقال، فأفرجوا عن المعتقلين وانتقلت المقاطعة إلى دور إيجابي فتألفت الجمعيات السرية. وبدأت حوادث اغتيال البريطانيين تأخذ مجراها وكان رصاص الفدائيين يصوب إلى الخونة من المصريين الذين يتواطؤون مع المحتل، ولذلك أطلق الرصاص في 5 كانون الثاني 1922 على محمد بدر الدين، وكذلك قتل من البريطانيين السيد براون المفتش بوزارة المعارف والسيد جوردان رجل الأعمال، وشرع بقتل السيد بيتش من كبار موظفي السكة الحديد، ولم يستطع البريطانيون وأعاونهم معرفة الفاعلين. ولو استمرت هذه الحالة واستمر التنظيم الدقيق للجمعيات السرية وروح الفداية التي تحلّى بها الكثيرون من المصريين

⁽¹⁾ تولى عدلي باشا رئاسة وزارة مصر ثلاث مرات بين سني 1921-1930.

لأدت الحركة أطيب الثمرات⁽¹⁾. حينها أيقنت بريطانيا بضرورة إلغاء الحماية.

بناء على ذلك، أجريت مفاوضات جديدة في شباط 1922 بين اللورد اللبني وعبد الخالق ثروت رئيس الحكومة الجديد، نتج عنها إعلان إنهاء الحماية على البلاد مع تحفظات أربع هي:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر.
- الدفاع عن مصر ضد أي هجوم أجنبي.
- حماية الأقليات ومصالح الأجانب.
- قضية السودان واستمرار الحكم الثنائي.

استقبل الوطنيون التصريح بالإستاء والإستكار، لأنهم اعتبروا صدور التصريح بعد نفي الزعماء بمثابة اعتداء جديد على حقوق السادة المصرية، والشعب المصري⁽²⁾، وتزايدت الحالة سوءاً حين إعلان بريطانيا للبلاد بأنها لن تقبل أي سؤال أو مناقشة بخصوص علاقتها مع مصر، وأنها تستنكر أية محاولة للتدخل في الشؤون المصرية.

3- بريطانيا وإعلان الدستور وفرض التخلي عن السودان:

رغم مرور عام على صدور التصريح وتوالي عدد من الوزارات، لم يصدر دستور للبلاد بسبب الخلاف حول لقب الملك -ملك مصر والسودان-، بعد أن طلب المندوب السامي حذف النصوص الخاصة بالسودان، وتنازل الملك فؤاد عن حقه في لقب "ملك السودان"، عندها أعلنت وزارة يحيى إبراهيم الدستور في آذار 1923. وكان أن تنازلت تركيا في 24 تموز 1923 في معاهدة لوزان عن كل حقوقها في مصر والسودان بموجب المادة السابعة عشر من المعاهدة⁽³⁾، كما تمّ العفو عن سعد زغلول وصحبه وعاد إلى مصر في أيلول 1923، حيث هاجم الوفد المصري الدستور بشدة، مما أكسبه في انتخابات كانون الثاني 1924 أكثرية ساحقة. فدعي سعد لتأليف الوزارة وتوجه إلى لندن لمفاوضة حكومة العمال برئاسة رامسي مكدونالد. وأصرّ سعد خلال المفاوضات على

⁽¹⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 321.

⁽²⁾ غريال، تاريخ المفاوضات...، ص 114.

⁽³⁾ الحفناوي، قناة السويس، ص 331.

وجوب منح مصر الإستقلال التام مع سحب جمع القوات البريطانية عنها وإزالة ما بقي من آثار الإدارة البريطانية⁽¹⁾، مما أدى إلى توقف المباحثات وعودة الوفد إلى بلاده، حيث كانت البلاد ما تزال مشتتة بالثورات الراضية لاستمرار الإحتلال، واغتيل السردار لي ستاك القائد العام للجيش المصري والحاكم العام للسودان في تشرين الثاني 1924. فأعلن الملك والحكومة أسفهما الشديد للحادث وتحرك المندوب السامي اللبني في مظاهرة عسكرية نحو دار الرئاسة وسلم إنذاراً بمطالب الحكومة البريطانية إلى سعد، التي تتلخص في طلب الإعتذار الكافي، وإنزال العقاب بالفاعلين، ومنع المظاهرات، ودفع تعويض قدره نصف مليون جنيه، وسحب الفرق المصرية من السودان بحجة تحريض السودانيين على الثورة، وموافقة حكومة مصر على ري غير محدود لمنطقة القطن في الجزيرة السودانية، التي كان ربهها محدوداً لتأمين المياه الكافية إلى مصر. قبلت وزارة سعد بعض المطالب: مثل الاعتذار، ودفع الغرامة، ومنع المظاهرات المخلة بالنظام، ورفضت ما سوى ذلك. وتؤكد المصريون أنَّ التهديد البريطاني الخاص بتعزيز أعمال الري في السودان على حساب مصر قد ترك في نفوس المصريين أثراً سيئاً، إذ تحققوا أنَّ الإقتصاد المصري الذي يعتمد على كمية الماء الوارد من السودان سظل تحت رحمة بريطانيا طالما لها الإشراف الفعلي عليه.

إثر هذا الحادث أُخرج الجيش المصري من السودان، وأبعد الموظفون المصريون من الحكومة، وفضّل سعد زغلول الإستقالة عن الإستجابة لمطالب الإنذار. وخلفه أحمد زيوار باشا الذي سلّم وزارته تسليماً مطلقاً بمطالب الإنذار البريطاني في تشرين الثاني 1924، وعدلت بريطانيا عن مطلبها الذي يخص ري الجزيرة في السودان. لكنّ غلامان ونشاط الحركة الوطنية بقي مستمراً، مما اضطر الحكومة لإجراء انتخابات سنة 1925، ورغم الجهود التي بذلتها سلطة الإنتداب وأعوانها لتزوير الإنتخابات فإنّها لم تنجح، وحاز حزب الوفد المصري على الأغلبية الساحقة، وتشكل أول برلمان دستوري وأصبح سعد زغلول رئيساً للحكومة، بعد أن فاز بـ 90% من الأصوات وعلى (177) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان وقدرها (210) مقعداً. كما سعى البريطانيون للإستفادة من سلطة

¹⁾ Marlo, The Anglo- Egypton Relation, P. 226.

القصر لحلّ مجلس النواب يوم انعقاده في 23 آذار 1925، واستمرت سياسة العسف والتكيل، وإصرار الحركة الوطنية على تحقيق أهدافها التحررية، مما تسبب بإسقاط وزارة زيور باشا في 7 آب 1926. وتآلف وزارة ائتلاف برئاسة عدلي يكن، وكان سعد زغلول قد نجح حينها في توحيد صفوف الوطنيين بهدف الوصول إلى التحرر بالطرق الدبلوماسية، لكن سعد زغلول توفي في 23 تموز 1927 قبل استئناف المباحثات مع البريطانيين⁽¹⁾.

وصدر الدستور الذي أعلن بأنّ الأمة مصدر جمع السلطات ويعطي حق الانتخابات لكل من بلغ (21) عاماً، إلّا أنّ هذا الدستور الذي وضع في ظل الإحتلال كان أعجز من أن ينقذ البلاد من يد الطغمان. كما أعطى الدستور للملك فؤاد صلاحيات واسعة، وهذا ما خلق صراعاً بين المصريين والملك، لأنّه لم يكن أكثر من أداة لصانعه من البريطانيين الذين استمروا في تنفيذ الأحكام العرفية التي لم تُلغ إلّا بعد عامين.

وفي ظل نظام التبعية هذا، تحللت من الأخلاق والمبادئ السياسية شيئاً فشيئاً، وطمغت المطامع والمصالح، فتعددت الأحزاب واشتدت الفرقة، وفي ظل الفساد المستشري استمرت المفاوضات بين حكومة عبد الخالق ثروت وأوستن تشامبرلن (1863-1934) سنة 1927 وفشلت⁽²⁾. ثمّ فشلت مفاوضات محمد محمود - هندرسون "آرثر هندرسون 1863-1935" وزير الخارجية البريطانية لسنة 1929، - حيث تركّز مضمون المفاوضات حول بقاء القوات البريطانية في مصر، وبقاء السودان منفصلاً عنها بفعل اتفاقية الحكم الثنائي. - كما أخفقت أيضاً مفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون لسنة 1930، لعدم الإتفاق على موضوع السودان، والاتفاق على عودة الجيش المصري إلى السودان وهذه العودة جزءاً من خطة حل المسألة السودانية، وإصرار النحاس على الإتفاق في تحديد أمد بقاء القوات البريطانية في مصر، وتحديد الضمانات الكفيلة بجلاء تلك القوات في نهاية المدة المحددة، وأن ينص على اعتبار قناة السويس شريان حيوي لمصر

⁽¹⁾ الرافي، في أعقاب الثورة المصرية، ج2، 1947-1951، ص85. الحفناوي، قناة السويس، ص340.

⁽²⁾ لم يكن مشروع تشمبرلن متفقاً في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسادتها، وجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعاً، إلى جانب إغفاله موضوع السودان إغفالاً تاماً. عن الحفناوي، قناة السويس، ص341.

وأحققتها في الدفاع عنه، إلا أن بريطانيا استمرت بسياساتها الجائرة، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933-1938⁽¹⁾ جعلت الدول الاستعمارية أكثر تمسكاً بمستعمراتها رغم الانعكاسات السلبية للأزمة على المستعمرات.

خامساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات السياسية خلال الثلاثينات:

1- أهم التطورات السياسية ومعاهدة 1936:

بعد فشل مفاوضات هندرسون - النحاس التي جرت في أيار 1930، تم التآمر على وزارة النحاس، مما اضطره إلى تقديم استقالة حكومته في 17 تموز 1930، وتشكيل وزارة جديدة في 20 آب برئاسة اسماعيل صدقي الذي أقر دستوراً جديداً بديلاً عن دستور 1923، أعطى للملك فؤاد مزيداً من السلطات، وأسس حزباً جديداً باسم "حزب الشعب" برئاسة اسماعيل صدقي نفسه الذي واجه ثورة الشعب بالحديد والنار فتصدى له الزعماء الوطنيون من حزب الوفد والأحرار الدستوريين، حتى اضطر إلى الاستقالة في 21 أيلول 1933.

أعقب وزارة اسماعيل صدقي وزارة ألفها عبد الفتاح يحي باشا في 27 أيلول، لكنها ما لبثت أن استقالت في 6 كانون الثاني 1934، لتعقبها وزارة جديدة برئاسة محمد توفيق نسيم باشا في 15 شباط. كان نسيم باشا قد قام بإلغاء دستور سنة 1930 وأعاد دستور سنة 1923، وعندما عارضت بريطانيا عودة دستور 1923 قامت المظاهرات الشعبية الدامة في مختلف أنحاء البلاد، وأنتجت ائتلاًفاً بين الأحزاب وتقدمت بمطالب ومذكرات إلى الملك فؤاد لإعادة دستور 1923، الذي أصدر بذلك مرسوماً في 12 أيلول 1935، إلى المندوب السامي البريطاني ليرفع مطلب الائتلاف إلى الحكومة البريطانية لفتح باب المفاوضات بين إنجلترا ومصر التي يمثلها زعماء الائتلاف⁽²⁾.

⁽¹⁾ تدهور الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من خريف سنة 1929، في مجالات عدة من زراعة وصناعة وتجارة، كما تزايدت حدة المضاربات في سوق البورصة، وانعكست على المجتمعات، فتدهورت أوضاع الفلاحين والعمال وانتشرت البطالة، وأصابته الأزمة دول العالم الرأسمالي، وتأثر بها الدول الأكثر ارتباطاً بالدولار الأمريكي مثل ألمانيا والنمسا. وتمكن فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فما بعد من حل الأزمة.

⁽²⁾ الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص 323.

وقد ساعد على قوة الموقف المصري ما صرّح به رئيس حزب الوفد المصري مصطفى النحاس باشا في خطبة له بتاريخ 8 أيلول 1935 جاء فيها: "أنه لن يكون ثمة تعاون مع إنجلترا إلا برغبة المصريين، وأن مصر لن تدخل أي حرب قادمة إلا على أساس التعاون بين الأنداد"⁽¹⁾. وسقطت وزارة محمد توفيق نسّم في 22 كانون أول 1936، وتشكلت وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في 30 كانون الأول 1936، وأصدر الملك فؤاد مرسوماً بتشكيل وفد لمفاوضة بريطانيا في 13 شباط برئاسة مصطفى النحاس ومعه أعضاء من حزب الوفد، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد والمستقلين، ولكن الملك فؤاد مات في 28 نيسان 1936، ونودي بابنه فاروق ملكاً على مصر في اليوم نفسه، مع تعيين مجلس وصاية نظراً لصغر سنه. ومن ثمّ توالى الأحداث بدءاً من إجراء انتخابات مجلس النواب من 2 إلى 7 أيار 1936، وفاز حزب الوفد بالأغلبية واجتمع البرلمان في 8 أيار، وفي 9 أيار قدم علي ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية ليتولى مصطفى النحاس تشكيل الوزارة التي عقد في عهدها معاهدة 1936.

مما لا شك فيه أنّ أوضاع مصر الداخلة المضطربة والتطورات النضالية الجارية، كان لها تأثيرها الإيجابي في توجه السياسة البريطانية أمام تصاعد النضال الوطني وإصرار المصريين على نيل استقلالهم، فضلاً عن الظروف الدولية الصعبة إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، وما تركته من انعكاسات على مصر وشعبها. واستمرار تصاعد حدة التنافس والصراع بين الدول الإمبريالية - الإستعمارية من أجل الحفاظ على مواقعها الدولية وهزمتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية، مما فرض على البريطانيين ضرورة نهج سياسة الاعتدال في مستعمراتهم عموماً، وفي مصر تحديداً وإذعانها لعقد معاهدة تعترف بشكل أو بآخر باستقلال مصر.

أخذت حدة التنافس والصراع بين الدول الاستعمارية تتذرّ فعلاً بالحرب، كتأثير مغامرة موسوليني الإفريقية الشرقية في الحبشة وانعكاسها على العلاقات المصرية - البريطانية خلال السنوات الخمس التي سبقت معاهدة 1936، إلى جانب اندفاع ألمانيا نحو تدعيم

⁽¹⁾ أحمد عبد الرّحم مصطفى، العلاقات المصرية - البريطانية...، ص12

قوتها بعد انسحابها وتحررها من التزامات عصبة الأمم في الحد من التسليح. كما استمرت الأزمات والمؤامرات بين الدول الأوروبية، وكان منها مصرع ملك يوغسلافيا "ألكسندر" في 9 تشرين الثاني 1934، وكذلك مصرع وزير خارجية فرنسا "لويس بارتو" (الذي كان من ألد أعداء ألمانيا) الذي خلفه "بيير لافال"، وكان اختار هذا الرجل وزيراً لخارجية فرنسا نقطة تحول مهمة في مجريات السياسة الأوروبية، حيث دخل في مفاوضات مع السوفييت من جهة ومع الإيطاليين من جهة ثانية، وذلك بقوله: "... دخلت في مفاوضات مع السوفييت من ناحية ومع إيطاليا من ناحية أخرى.. في مفاوضاتي مع إيطاليا كان علي تسوية مسألتين هامتين: الأولى تتعلق بتسوية الخلاف بيننا وبين إيطاليا في إفريقيا الشمالية، خاصة وأن إيطاليا كانت تشكو من الافتتات على حقوقها في معاهدة فرساي لأنها لم تحصل على النصيب الذي كانت ترجوه من التعويضات"، وعقد اتفاق روما في 7 كانون أول 1935 وتنازل بمقتضاه لموسوليني عن مساحة قدرها (114) كيلو متراً مربعاً لتسوية الحدود المختلف عليها بين أملاك فرنسا وإيطاليا في شمال إفريقيا وكذلك في الحبشة، وعقد معه تحالفاً عسكرياً، وأبرمت اتفاقات سرية عدة بين إيطاليا وفرنسا⁽¹⁾.

أمام هذه التطورات شعرت بريطانيا بخطر الهزيمة الساسة الأوروبية وأن دول المحور أصبحت تشكل خطراً محدقاً بها، فضلاً عن أن طريقها إلى الشرق محفوف بالمخاطر، فإيطاليا لم تكن بعيدة عن قناة السويس ولها أسطول في البحر الأبيض المتوسط لا يستهان به. مما قد يسيء إلى مركز بريطانيا في مصر لأنه مركز غير شرعي، ولذلك يهملها أن تتعجل التسوية مع مصر بأي ثمن.

بناء على ما سبق، بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا في القاهرة والاسكندرية في 2 آذار 1936، وكان يمثل مصر هيئة المفاوضة المشكلة في عهد الملك فؤاد برئاسة النحاس باشا واشترك الأحزاب الأخرى بممثلين عنها، ما عدا الحزب الوطني الذي كان

¹⁾ M. H. Macartteny and P. Cremona, "Italy s Foreign and coloniag policy, 1914-1937.London 1938.

- Brecht, Arnold, "Prelude to silence de, the end of the German republic", New York, 1944.

- W. Woytinsky, "Les consqueces sociales de la crise", Geneve, 1936.

- La crise mondiale, etudes publiees par institute Universitaire des Hautes Etudes internationals, Paris, 1938. □

متمسكاً بعبارة "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، وعن الجانب البريطاني السيد ماير لامبسون (1880-1964) المندوب السامي البريطاني في مصر، وتمّ التوقيع على المعاهدة في لندن في 26 آب 1936 في عهد الملك فاروق، وكان أهم ما نصّت عليه:

- التحالف بين الدولتين الصديقتين مع ما يتطلبه ويعذه التحالف في وقت السلم.
 - جلاء القوات البريطانية عن المدن المصرية، وتمركزها في منطقة قناة السويس، على أن يكون عددها (10000) جندي و(400) طار، إلى جانب (4) آلاف موظف مدني.
 - أن تقوم مصر ببناء الطرق التي تربط المنطقة فما بين مدنها وفما بينها وكل من الاسكندرية والقاهرة، وأن تبقى القوات البريطانية المربطة في الاسكندرية لمدة ثماني سنوات من تاريخ عقد المعاهدة، ثم تنتقل إلى منطقة القناة ريثما تستكمل مصر بناء الطرق والمعسكرات المشار إليها، وأن يكون للطائرات البريطانية حق التحليق في الأجواء المصرية دون قيود، وأن يكون للطائرات المصرية الحق نفسه في الأجواء البريطانية.
 - التزام الحكومة المصرية في وقت الحرب أو في حال قام خطر مفاجيء بتقديم جمع التسهيلات البرية والبحرية والجوية للقوات البريطانية.
 - مدة المعاهدة عشرون عاماً من بدء التنفيذ، وتتشاور الحكومتان حول جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية جلاءً كاملاً في ضوء قدرة الجيش المصري على حماية قناة السويس عوضاً عن القوات البريطانية.
 - بعد انقضاء عشرين سنة أو على الأقل عشر سنوات يمكن للطرفين إعادة النظر في نصوص المعاهدة فإذا اختلفتا لجأتا إلى عتبة الأمم.
 - استمرار السادة المصرية على السودان مع استمرار إدارة السودان على النحو الذي حددته اتفاقية الحكم الثنائي مع الإحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل تلك الإتفاقية.
 - إقرار حق مصر في المطالبة بإلغاء الإمتيازات الأجنبية.
- وبذلك يمكن القول، وفقاً لبريطانيا، أن معاهدة 1936 كانت وليدة اصطناع القوة بحكم

وجود القوات العسكرية البريطانية في "الشرق الأوسط"، التي كانت تستطع مواصلة احتلال مصر والسودان سواء رضي المصريون بذلك أم كرهوا، كما كانت تستطع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لم تشترك⁽¹⁾، ورغم ذلك كان يمكن لبريطانيا أن تحسب حساباتها غير المنظورة، خاصة وأنّ نذر الحرب ماثلة للجمع، في ظل ظروف دولة مستجدة، كدولة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وإصرار الحركات الوطنية على الاستقلال.

2- أهم التطورات الساسية الناتجة عن معاهدة 1936:

أكدت المطالب المصرية على ضرورة الخلاص من سيطرة البريطانيين وتدخل موظفيهم في شؤون الجيش والبوليس المصري، وإدارة الأمن العام، وأن تقع مسؤولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب على عاتق الحكومة المصرية وحدها دون سواها، واعترفت بريطانيا بأنّ مصر دولة مستقلة ذات سادة، وأصبح المندوب السامي سفيراً⁽²⁾.

كما أكدت المعاهدة على ضرورة إلغاء الإمتيازات الأجنبية، "لأنّ الامتيازات الأجنبية أغللاً في عنقها تهدد سادتها وسلطاتها في التشريع والقضاء والمالة والإدارة والأمن العام"⁽³⁾. وكان أن ارتأت الحكومة المصرية ضرورة عقد مؤتمر دولي في مونترال يساعد في تنفيذ معاهدة 1936، وللنظر في إلغاء نظام الإمتيازات خلال فترة يحددها المؤتمر ذاته، وتمّ عقد المؤتمر في 12 نيسان 1937، وأصدر قراراته في 8 أيار في العام نفسه.. ورأس الوفد المصري مصطفى النحاس. وحضره عدد من الدول الأوروبية المعذة بالإمتيازات⁽⁴⁾، مع استمرار المحاكم المختلطة في مباشرة أعمالها، على أن لا يكون لها أي اختصاص تشريعي ولا أن تتعرض لمشروعة القوانين، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية على الجمع، من المصريين والأجانب، فضلاً عن اختصاصها القضائي. وأن تظل محكمة الاستئناف المختلطة وغيرها من المحاكم الأقل درجة قائمة في فترة انتقال تنتهي في 14 تشرين الأول 1949، ولايجوز لهذه المحاكم ابتداءً من 15

⁽¹⁾ أحمد عبد الرحم مصطفى، العلاقات المصرية- البريطانية...، ص16.

⁽²⁾ أنتوني ناتنج، تعريب راشد البراوي، العرب انتصاراتهم وأمجاد الإسلام، القاهرة، 1974، ص514.

⁽³⁾ الرافي، في أعقاب الثورة المصرية، ج2، ص27.

⁽⁴⁾ الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص316.

تشرين الأول 1937 قبول أي دعوى مدنة أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية، ولكل دولة من الدول المتعاقدة محاكم قنصلية في مصر ولها أن تحتفظ بها لتفصل في الأحوال الشخصية لرعاياها حتى نهاية فترة الانتقال فتلغى المحاكم القنصلية وتؤول اختصاصاتها واختصاصات المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية، حسب قول محمد محمود باشا عضو هيئة التفاوض عن حزب الأحرار الدستوريين: "كسبنا مسألة الإمتيازات وحصلنا على ما نريده منها، وها هو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به"⁽¹⁾.

وأعقب نجاح مصر في مؤتمر موننترو دخول مصر في عصبة الأمم، حيث اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم في 26 أيار 1937 في جنيف ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر في العصبة. واستطاعت مصر عقد اتفاق مع شركة قناة السويس صار لمصر بمقتضاه عضوين في مجلس إدارة الشركة، وأن تدفع الشركة سنوياً لمصر 300 ألف جنيه، وأن ترفع نسبة الموظفين المصريين العاملين في الشركة إلى 33%، وأن تتكفل الشركة ببناء الطريق العسكري بين بور سعيد والسويس⁽²⁾.

3- الحكم الدستوري للملك فاروق:

تولى الملك فاروق سلطته الدستورية في 29 حزيران 1937، وبعد يومين استقالت وزارة النحاس باشا تماشداً والعرف الدستوري، وعهد إلى الملك بتشكيل الوزارة الجديدة فتم ذلك في 3 آب. وفي عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط السوداني علي عبد اللطيف، واحتفل في 15 تشرين الأول بدار محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائي المختلط تنفيذاً لاتفاقية منترو، وعادت فرقة مصرية إلى السودان في شهر أيلول من العام نفسه. وفي الثلاثين من شهر أيلول أقيمت وزارة النحاس بدعوى عدم تأييدها شعباً، وتشكلت وزارة جديدة في اليوم نفسه برئاسة محمد محمود استمرت حتى آب 1939.

⁽¹⁾ غربال، تاريخ المفاوضات المصرية...، ص 289. جاء ذلك في البان الذي ألقاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام مناقشته هذه في مجلس النواب.

⁽²⁾ الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 39.

شهدت مصر في عهد تلك الوزارة خنق الحريات، وتدخلت في الإنتخابات، واتخذت بعض الإجراءات ذات الصلة الدولة ومنها إلغاء مجلس الصحة البحرية⁽¹⁾ بموجب معاهدة 31 تشرين الأول 1938 في باريس، وفي عهد هذه الوزارة قامت بريطانيا بالتفاوض ذابة عن مصر مع إيطاليا في مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الإيطالية في شرق أفريقيا، وتوصل المتفاوضون إلى اتفاق عقد في روما في 16 نيسان 1938 شارك فيه الوزير المفوض المصري في روما، ونتج عنه تأكيد الوجود البريطاني في السودان بصفة رسمية ودولة، مع اعتراف مصر باقتسام شرق إفريقيا بين إنجلترا وإيطاليا وغيرها.

وانتهت فترة وزارة محمد محمود باستقالتها في آب 1939، وأعقبها وزارة شكّلها علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي، التي استمرت في الحكم حتى تموز 1940، حيث اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939.

سادساً: الحركة الوطنية وأهم التطورات الساسية خلال الأربعينات:

1- مصر والحرب العالمية الثانية في ظل الاحتلال:

اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 ومصر ما تزال تحت الحماية البريطانية، وبريطانيا ما تزال أحد أهم أقطاب الحرب، مما ألزم مصر بقرارات دولة الحماية، وكان على الحكومة المصرية تنفيذ ما تطلبه منها بريطانيا بموجب معاهدة 1936. فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على المطبوعات، وقطعت العلاقات الساسية والاقتصادية مع ألمانيا، واتخذت من الاجراءات ما تطلبه من مراسم وقوانين متفكة وحالة الحرب. ومن جانب آخر قام المصريون بتعيين عزيز المصري -الموصوف بوطنيته- رئيساً لأركان الجش المصري، وكذلك صالح حرب وزيراً للحربية المصرية، وزار علي ماهر -رئيس وزراء مصر حينها- السودان في شباط 1940، وكان لهذه الزيارة وقع طيب لدى السودانيين، على عكس التطلعات البريطانية، ورغم كل ذلك فإنّ الرأي العام

⁽¹⁾ مجلس الصحة البحرية، بمثابة هيئة دولة يعمل فيه أطباء وموظفون أغلبهم أجانب من أجل مراقبة الشئون الصدة في الموانئ والحدود، وإلغاء هذا المجلس ونقل اختصاصاته إلى وزارة الصحة المصرية فه كسب كبير لمصر. عن الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص318.

المصري كان متأثراً بشكل أو بآخر بما كان ينشره دعاة المحور "ألمانيا وإيطاليا". عن توقع الانتصارات الألمانية، لاسمًا بعد الخسارة الفرنسية السريعة، فقد كان القصر ورؤس الحكومة يملآن إلى عدم إثارة أي نزاع مع دولتي المحور، فقد يكون النصر بجانبهما في النهاية. ورغم كل الأزمات الساسية والعسكرية الدولة التي انعكست تأثيراتها السلبية على مصر، فإنّ بريطانيا لم تتوان عن ممارسة شتى أنواع الضغط والتدخل في الشؤون المصرية الداخلة، بل قامت "باعتقال بعض المصريين ممن لهم نشاط داخلي قد يعرقل مجهود البريطانيين الحربي"⁽¹⁾، ونفذ الاعتقال بواسطة الحكومة وبإملاء بريطاني وخصص للمعتقلين معتقلان، أحدهما بالزيتون والآخر بالمناء. هذا إلى جانب الأزمة العسكرية التي تمثلت في تمركز رومل والفرق الإفريقية في السلوم، حيث صرح رومل أنّه يأمل أن يستولي على قناة السويس في شهر أيار 1941، ولكن الأزمة الساسية التي جابهتهم في العراق زادت الحالة سوءاً، وغدا موقف بريطانيا في العراق يستدعي معالجة سريعة وأراد السفير البريطاني أن تكون الحكومة المصرية طوع أمره⁽²⁾. مما أدى إلى نشوء أزمة ساسية بين بريطانيا ومصر التي تلقت تهديداً مباشراً من السفير الإيطالي بإعلان الحرب عليها. لذلك كان البريطانيون يتخوفون من حاد مصر السلبي الذي يسعى للاستفادة من مصاعب بريطانيا لإرغامها على تعديل شروط معاهدة 1936، بما يتوافق مع استقلال مصر التام واتحادها مع السودان، ومركز الأجانب فيها وإلغاء المحاكم المختلطة قبل حلول موعدها المقرر. ولكنّ علي ماهر أوضح موقف حكومته إلى مراسلي جريدة التايمس في 8 أيلول 1939 بقوله: "إنّ مصر حافلة ببريطانيا وصديقتها، سوف تعمل كل ما في مقدورها لمعاونتها"⁽³⁾، ومع ذلك بقيت العلاقة بين الحكومة والسفارة البريطانية غير مرضية.

في أول نيسان 1940 قدّم مصطفى النحاس باشا رؤس حزب الوفد الأكثر شعبية والذي وقع معاهدة 1936 مذكرة للسفير البريطاني السيد مايلز لامبسون لإبلاغها إلى

⁽¹⁾ الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص 319.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان...، ص 246.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان...، ص 246.

الحكومة البريطانية وكان أهم ما جاء فيها -خاصة أنها لاقت ارتداداً كبيراً لدى المصريين- تعهد بريطانيا منذذ في 1940 بأن تجلو قواتها بالكامل عن الأراضي المصرية عندما تنتهي معارك الحرب العالمية الثانية، وأن تعترف بريطانيا بحق مصر في المشاركة الفعالة في مفاوضات الصلح الدولية للاعتراف بحقوق المصريين الكاملة في السودان لصالح وحدة وادي النيل، وإلغاء الأحكام العرفية، ورفع القيود المفروضة على تصدير القطن المصري للدول المحايدة. ورغم أنه لم يتوقع استجابة بريطانيا مشجعة، إلا أنها أثرت إيجاباً وبشكل كبير على الروح الوطنية المصرية.

قدمت وزارة علي ماهر استقالتها في 23 حزيران 1940، وقبلها الملك فاروق، بسبب اتهام بريطانيا تلك الحكومة بميلها نحو إيطاليا التي انضمت إلى ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها. وعهد بتشكيل الوزارة إلى حسن صبري في 27 حزيران 1940. وفي عهد هذه الوزارة ألغي صندوق الدين العمومي في 17 تموز 1940. كما صدر في عهد تلك الوزارة القانون القاضي بمدّ امتياز البنك الأهلي⁽¹⁾ -الانجليزي التأسس- أربعين سنة أخرى، وكان ينتهي أجله 1948، وهو الامتياز الذي يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية "البنكنوت"، ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق لأنه بمثابة بنك الدولة⁽²⁾.

وخلال حكم وزارة حسن صبري تعرضت مصر للغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة، وتعرضت وزارة حسين سري لأزمات ومؤامرات وضغوط من البريطانيين بسبب

⁽¹⁾ صدر القانون الأساسي للبنك الأهلي سنة 1898، الذي نص على أن لهذا البنك حق إصدار أوراق البنكنوت، وذلك بشرط أن يكون لهذه الأوراق مقابل في خزانته، لأنها بمثابة إيصالات، وهو ما يسمى غطاء البنكنوت ويتكون من:

1- لغاية النصف على الأقل ذهباً.
2- النصف الثاني سندات تقوم بسعر لا يتجاوز السعر اليومي وعلى الأكثر بحسب قيمتها الإسمية بشرط أن تكون مملوكة للبنك أو أن يحتفظ للحكومة وحدها بأمر اختارها وتعيينها دون أن يترتب على استعمالها هذا الحق في أية حالة من الأحوال أو في أي وقت مسؤوليته على الحكومة. عن محمد مندور، صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993، ص71.

⁽²⁾ الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص90.

ظروف الحرب وانعكاسها على مصر، حيث تراجع الطلّان في بنغازي وبرقة وخدم على مصر هدوء لم يدم طويلاً لأنّ الفرق الألمانية - الإفريقية بقيادة رومل تدخلت لأول مرة في حرب الصحراء لنجدة إيطاليا في ربيع 1941، واكتسحت الفرق الألمانية - الإيطالية الحدود المصرية الغربية واحتلت السلوم ومرسي مطروح، كما سارع الألمان لنجدة حلفتهم إيطاليا في البلقان أيضاً، واحتلوا يوغسلافيا وهاجموا اليونان وهبطوا في جزيرة كريت بعد معركة جوية صاخبة، مما هدد مركز البريطانيين في مصر تهديداً مباشراً، وجعل موقفهم حرجاً في "الشرق الأوسط"، وهذا الأمر على غاية من الأهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية - البريطانية إذ أصبح من المتعذر إن لم يكن من المستحيل إقناع البلدان العربية بنصر الحلفاء النهائي. في حين كان الألمان يُغرقون بلدان "الشرق الأوسط" بالدعاية عن تفوق النظام النازي والفوائد التي سحملها إلى البلاد العربية، كانت دعاية الحلفاء وفق ما ذكره اللورد ويلسون "فارغة غير مؤثرة"⁽¹⁾. ويعود هذا الفراغ الدعائي البريطاني إلى سببين رئيسيين هما: موقف البريطانيين ومن ثمّ الأمريكيين من الحركة الصهيونية، وموقف بريطانيا من موضوع الوحدة العربية.

مما خلق شبهات وشكوكاً عميقة في نفوس القادة العرب من البريطانيين، لاسمّا وأنّ هناك ما يؤيد اتجاه البرلمان البريطاني لاسترجاع الكتاب الأبض الذي أصدرته بريطانيا سنة 1939 محاباة للصهيونية العالمية. أما ما يخص الوحدة العربية فقد أصبحت مقاومة دعاوي المحور في عداوة بريطانيا للوحدة العربية أمراً سهلاً. وحينئذ فقط يخرج هذا السلاح الماضي من أيدي المحوريين الذين كانوا لا يزال أمامهما متسع من الوقت لاتخاذهم تكأة واستخدامه لمحاربة البريطانيين وتأليب العرب عليهم⁽²⁾. "إلى جانب دور الدعاية المحورية التي كانت تبذل الوعود وتمني بالعهد"⁽³⁾.

2- أهم التطورات الساسية:

كان للحرب العالمية الثانية 1939 - 1945 انعكاسات وتأثيرات سلبية على الحالة

¹⁾ Lord Wilson, "Eight years Overseas", P. 29

طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 248.

²⁾ Nevil Barbour, "Broadcasting to Arab World", Middle East Journal, Winter 1951. PP. 65-66. □

³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان...، ص 249.

المصرية بمختلف جوانبها الساسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، طوال عقد الأربعينات وما بعده. واتخذت التطورات الساسية التي شهدتها مصر منحنيين متكاملين -داخلي وخارجي- هدفهما واحد هو الاستقلال، فعلى الصعيد الداخلي وبعد وفاة رؤس الوزراء حسين صبري في 14 تشرين الأول 1940، لتخلفه وزارة حسين سري التي استمرت إلى شهر شباط 1942، حينها برزت الأزمة الساسية عبر الانقسام الحكومي بين مؤيد للمحور وآخر مع الحلفاء، وتمّ تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة، على أساس حزبي، -حزب الوفد الأكثر شعبية- وليس على أساس ائتلاف الأحزاب، وفي 5 شباط بعث النحاس برسالة إلى السفير البريطاني أوضح فيها أنّه قبل مهمة تشكيل الوزارة شريطة عدم التدخل البريطاني في شؤون مصر الداخلة، وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها، فرد عليه السفير مؤيداً رسالة النحاس.

وفي 8 كانون الثاني 1944 أقال الملك فاروق وزارة النحاس باشا، وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة استمرت حتى شباط 1945 حين اغتال أحمد ماهر⁽¹⁾، فتشكلت وزارة أخرى برئاسة محمود فهمي النقراشي في اليوم نفسه، وبعد يومين أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان إثر لقاء الملك فاروق مع الرئيس الأمريكي روزفلت والمستر ونستون تشرشل رؤس الوزراء البريطاني في البحيرات المرة في 14 شباط، وتمّ التفاهم بينهم حول النهج الساسي اللازم اتباعه في مصر في تلك الفترة.

بعد انتهاء الحرب أصبح استقلال مصر على وشك الإنجاز، لذا كان لابد من معالجة معاهدة 1936 أو إلغائها، لذلك قدم النقراشي باشا مذكرة إلى السفير البريطاني في 30 كانون الأول 1945 يطالب فيها بإعادة النظر في معاهدة 1936 بعد أن تغيرت الظروف، ولأنّ أحكامها تمس استقلال مصر وكرامتها ولم تعد تتفق وظروف الوضع الحالي، وأعربت عن ثقّتها بتحديد موعد قريب للتفاوض حولها. ولكن الحكومة البريطانية أكّدت في ردها أنّ المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة سلامة في جوهرها

⁽¹⁾ كان الاغتيال بسبب موافقة أحمد ماهر في جلسة سرية أمام مجلس النواب على ما اشترطته دول الحلفاء بإعلان الحرب على ألمانيا واليابان كشرط لدخول هيئة الأمم المتحدة. عن طريين، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت 1994.

وأبدت استعدادها للتفاوض بشأنها، وجرت سلسلة من المفاوضات الفارغة غير المجدية. وكذلك الأمر بما يخص "المسألة السودانية"، وإلغاء معاهدة 1899 فقد كان يسير بالتوازي مع مطلب استقلال مصر، وصرّح صدقي باشا بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقرر مع الجانب البريطاني نهائياً. ولكن كامننت أتلتي رؤس الوزراء العمالي سارع إلى تكذيب هذا التصريح، وشدد على أنّ الإدارة البريطانية في السودان لن يطرأ عليها أي تغيير نتجة المشروع، "إن بروتوكول صدقي- بفن يجعل من وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك حلاً نهائياً لمشكلة السودان فلا مفاوضة ولا تحديد لنظام الحكم في السودان، بل سظل السودان خاضعاً لحكم الإنجليز كما هو، ولن يتغير شيء لا في اتفاقية 1899 ولا في اتفاقية 1936"⁽¹⁾. واتضح أنّ موجة العنف التي سادت القاهرة والاسكندرية يعود لتعذر الاتفاق، ولأنّ الدفاع المشترك مرادف للاحتلال.

3- مشروع اتفاق صدقي- بفن وأزمة كانون الأول 1946:

في خضم تلك الأجواء الثورية بدأت المفاوضات في شهر نسان واستمرت لمدة ستة أشهر دون التوصل إلى أي نتجة، خاصة وأنّ حكومة العمال البريطانية التي حلت محل حكومة المحافظين، أدركت أهمية الحفاظ على مصالح بريطانيا في منطقة ذات أهمية استراتيجية ونفطية حيوية، وهي مجاورة للاتحاد السوفيتي، -طرف الصراع الدولي المرتقب مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية-. ولذلك أرسلت إلى الحكومة المصرية بيانات ركزت فيها على ثلاث نقاط شكلت أساس التفاوض وهي:

- توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة.
- تحدد المفاوضات مراحل الجلاء وموعده.
- تتفق الحكومتان على التدابير الرامية لتحقيق التعاون بينهما في حالة الحرب أو التهديد بها.

في 25 تشرين الأول توصل اسماعيل صدقي وأرنست بفن وزير الخارجية البريطانية

⁽¹⁾ جريدة صوت الأمة، 19/11/1946.

إلى مشروع اتفاق لم يوافق عليه معظم أعضاء حزب الوفد المصري، اعتمد على وعد بالجلء خلال ثلاث سنوات مقابل ربط مصر بمشروع للدفاع المشترك، وبعبارة أخرى يقضي المشروع بمشاركة بريطانيا لمصر في الدفاع عن أراضيها إذا هوجمت، والتنسيق بينهما لمواجهة تطورات الحرب، إنَّ مضمون المعاهدة "يقوم على التحالف العسكري وهو أهم ما يحرص عليه البريطانيون لأنَّه باسمه سييسطون حمايتهم لمدة عشرين عاماً لا على مصر وحدها، بل على الشرق الأوسط كله، ومعنى الحماية هنا هو الاستعمار الحربي والسياسي والاستغلال الاقتصادي، وهذا ما يجر مصر إلى مشاركة بريطانيا في القتال في الأقطار العربية بل ومنطقة الشرق الأوسط، وتبقى المعاهدة سارية لمدة عشرين عاماً"⁽¹⁾. مما يستوجب أيضاً مزيداً من نهوض نضال حركة التحرر الوطنية المصرية للتأكيد على مطلب الاستقلال والتحرر.

أما المنحى السياسي الخارجي: فقد أخذ يبرز مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتطلع المصريين إلى تحقيق أمانهم في الإستقلال التام، خاصة وأنَّ مصر ساهمت بكل ما تملك إلى جانب الحلفاء في الحرب، عدا عن أنَّ الحكومة المصرية كانت قد أعلنت في تشرين الثاني 1943 عن انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطنطي⁽²⁾. ورحبت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بهذا الانضمام ودعيت مصر إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، وشاركت أيضاً في الاجتماعات التي استمرت من 25 نيسان إلى 26 حزيران 1945، حيث أعلن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ووقعت عليه (53) دولة من بينها مصر. والشعب ما زال ينتظر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر، فهل ستجلب بريطانيا لمجرد أن تتقدم الحكومة المصرية بطلبات ومذكرات للحكومة البريطانية أم لمجرد قام المظاهرات ضد بريطانيا في شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر؟. وما زالت القضايا الوطنية الأساس عالقة لدى بريطانيا، كمسألة قناة السويس وتسوياتها، والمسألة السودانية. هذا

⁽¹⁾ جريدة صوت الأمة، 17/11/1946، و18/11/1946.

⁽²⁾ نصت مبادئ ميثاق الأطنطي على عدم سعي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتوسع إقليمي، وألا يحدث تغيير في الأراضي على حساب الشعوب، في إختار شكل حكومته، وضمان حرية الاتجار وعقد الاتفاقات التجارية، وسادة السلام في العالم، ونبذ استخدام القوة، واستعادة الشعوب المقهورة لحقوقها وحكوماتها المحلة. عن الشيخ، مصر والسودان في العلاقات...، ص321.

عدا عن تصاعد المد القومي العربي الوجودي ومخاطره على الساسة الاستعمارية، فضلاً عن النهوض المتسارع لحركة التحرر الوطنية وتزايد وعيها.

فما يخص القضية القومية العربية ووحدة الأقطار العربية: إذ كانت بريطانيا تسعى لإبعاد مصر عما يحيط حولها من تفاعلات نضالية عربية، "لعزلها عن تارات الفكرة العربية، وغطاء لذلك التوجه، صدر تصريح أنطوني إيدن (1897-1977) بأسلوب ساسي جديد يحنّ ويؤيد التعاون مع الدول العربية. واستناداً إلى هذا "التوجه البريطاني" سيبارد النحاس باشا للاتصال مع الحكومات العربية ومع القادة الوطنيين في بلاد المشرق العربي للتداول والنظر فما يمكن عمله لإخراج فكرة الوحدة العربية على نحو ما"⁽¹⁾. ولم يكد ينتصر الحلفاء في "معركة العلمين"⁽²⁾ في تشرين الأول 1942 حتى بدأت المساعي الجادة من أجل مشروع الوحدة أو الاتحاد العربي. ولم تكد تنته الحرب العالمية الثانية، إلاً واتخذت الحكومات العربية خطوات تنفيذية بالاتجاه القومي الوجودي، ملبة بذلك الشعور القومي الشعبي المتصاعد في إقامة اتحاد عربي، أو على الأقل تضامن وتقارب وتحالف. وكان أن تمت اجتماعات ومشاورات بشأن مسألة الوحدة العربية بين النحاس باشا ونوري السعيد في نهاية شهر تموز 1943، وتبعها مشاورات بين النحاس ورؤساء وحكومات ومندوبي شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان واليمن، إلى جانب وفد يمثل عرب فلسطين، واستمرت حتى 10 شباط 1944⁽³⁾. وقد أسفرت المشاورات والاجتماعات عن توقع بروتوكول الاسكندرية في 7 تشرين الأول 1944، وميثاق الجامعة العربية في 22 آذار 1945 بسراري الزعفران⁽⁴⁾. حينها أضحت الرؤية البريطانية تتجه نحو ضرورة رعاية ذلك التوجه القومي العربي، ضمن الجامعة العربية لتحتويه ضمن رعايتها وتوجهاتها بما يحافظ على استراتيجيتها الساسة في

(1) مندور، صفحات من تاريخ مصر، ص56.

(2) سجلت معركة العلمين نهاية عهد وبدء عهد آخر، أنهى جانباً كبيراً من القيود التي كانت تشل الحركة الوطنية القومية في سورية ولبنان، بحيث يمكنها منذئذ أن تلي "دواعي" الوحدة العربية وهي مستقلة وذات سادة، وتكون بريطانيا قد استردت بعد انتصار العلمين ما كانت فقدته من مكانة كبيرة بين العرب.

(3) طربين أحمد، "الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر"، دمشق، 1970، ص425-512.

(4) جريدة الوفد المصري، 1945/3/29.

استمرار تجزيء الوطن العربي، ولا سيما مصر لأهميتها وتأثيرها في العقد العربي.

سابعاً: واقع مصر الاقتصادي والاجتماعي:

1- الواقع الاقتصادي:

تسبب الاحتلال في تردي أوضاع مصر الاقتصادية - الاجتماعية منذ فرض وجوده على أرض مصر سنة 1882، وتزايد هذا التردي رغم الإصلاحات التي تبنتها السلطات البريطانية، -التي سبقت دراستها مفصلاً-، لأنها سُخرت لخدمة مصالحها بهدف تثبيت وجودها في مصر. وتزايد الأمر سوءاً من جراء الخسائر المادية والبشرية التي دفعها المصريون في حربين عالميتين لا مصلحة تذكر فيهما لمصر وقد انعكست تلك الخسائر على واقع مصر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والعسكرية وغيرها. واتضح هذا الواقع المتردي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تغييرات اقتصادية وسياسية عالمية بين قوى الصراع المتحاربة من أجل المستعمرات، تلك المستعمرات التي تنبعت شعوبها عامة إلى ضرورات الخلاص والنهوض المستقل ببلدانها.

كان الشعب المصري من أوائل المطالبين بحقوقهم الوطنية المستقلة رغم سوء أوضاعهم، من حيث تدني مستوى الدخل القومي وسوء توزيعه بين من يملكون المال ومن لا يملكونه لا سيما الأجانب، الذين تميزوا في النهب، "قلم يبلغ دخل الفرد المصري بضع جنيهات في السنة بينما بلغ ما يملكه الأجانب كنسبة 56/50 مع أنّ عددهم لا يتعدى مائتي ألف نسمة والمصريون سبعة عشر مليوناً. ومن اللافت أنّ متوسط مستوى دخل الأجانب أعلى بكثير بل أضعاف متوسط المستوى بين المصريين"⁽¹⁾. كذلك كان حال الموظفين، فالتفاوت بين المرتبات كبير جداً، لا لارتفاع الحد الأقصى للمرتبات بل لانخفاض الحد الأدنى دون كل مستوى. صرح أنّه صدر قانون يحدد الملكية بخمسين فداناً -لكنه بقي في خدمة كبار الملاك- ورفع إلى مائة فدان واستقر رأيها على صاغة القانون في المادتين:

- لا يجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة، أو أرضاً

⁽¹⁾ طربين أحمد، "الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر"، ص18.

زراعة يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم.

- لايجوز الوقف فما يزيد عن مائة فدان للشخص الواحد إذا لم يكن وارثاً، وإذا كان وارثاً فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه عن حصته الشرعية، أو مائة فدان أيهما الأكثر، ومعنى هذا أنه لن يستطع أحد في المستقبل أن يمتلك أكثر من مائة فدان⁽¹⁾.

وقد ذهب هذا البؤس الطويل المدى بما عند الأفراد من ملكة المبادئة وروح الابتكار وحطم في نفوسهم كل أمل بالنجاح، فبقي الانتاج محدوداً بسبب بدائة وسائل الانتاج الزراعية، والتفاوت الكبير في ملكة الأرض؛ كما دلت إحصاءات الملكة العقارية بين المصريين على أنها كانت موزعة توزيعاً بالغ التفاوت.

كانت الصناعة حديثة النشأة ضعفة متخلفة لا تلبي احتاج مصر، وإن وجد نوع منها فهو مخصص لخدمة مصالح المحتل، ورغم مساعي الدولة للحصول على قرض يسد بعض الاحتياجات ولكن فم تستطع الدولة أن تتفقهها، واستيراد الآلات اللازمة لتنمية الثروة القومية كما يقول صدقي باشا غير مستطاع⁽²⁾. وهذا يعني أن المستعمر أسس لحرمان البلاد من تأسيس قاعدة صناعة وطنية مما يحول دون نهوض البلاد لا آناً ولا مستقبلاً، رغم توفر المواد الأولية اللازمة والتي كانت سلطات الاحتلال تحتكرها لبلادها ولمصالحها فقط.

وبسبب تردي القطاعين الزراعي والصناعي، فإن حركة التجارة لم تكن أحسن حالاً، ورغم وفرة المادة الأولية فقد كان الميزان التجاري المصري خاسراً في ظل الهمنة البريطانية وتبعية السلطة الحاكمة، حيث صدر قرار وزارة المالية المصرية بأن يُسمح للمستوردين في مصر من بريطانيا أو غيرها من بلاد الكتلة الاسترلينة بربح قدره 35% من ثمن الشراء، بينما لا يُسمح للمستوردين من أمريكا إلا بربح قدره 20%، وهذا يعني أن يفضل جمع المستوردين الاستيراد من بريطانيا ومن بلاد العملة الاسترلينة حتى ولو

⁽¹⁾ مندور محمد، صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993، ص 68.

⁽²⁾ مندور، صفحات من تاريخ، ص 45.

كانت البضائع المستوردة أغلى ثمناً وأقل جودة، وسينبغي على ذلك أن تجد بريطانيا دائماً وسيلة لأن تباع ما تريد وبالثمن الذي تطلبه، وستجد دائماً المستورد الذي يستجلب منها ما تريد توريده لمصر⁽¹⁾.

لقد سعت سلطات الاحتلال عبر أدواتها من الفئات الحاكمة إلى زيادة الاستغلال الاقتصادي وسلب أبناء المجتمع قوت عيشهم، كما حصل من جراء إنشاء بنك مصري مركزي سنة 1940 كرفع لبنك في بريطانيا، له حق إصدار أوراق البنكنوت بدلاً من البنك الأهلي المصري ولكن هذه المحاولة لم تنجح، وكانت سنة 1940 للتجديد أو لمدّ امتياز البنك الأهلي، فلما أثبتت الحكومة المصرية عجزها عن إنشاء بنك مركزي مصري اتجهت جهودها إلى تمصير البنك الأهلي ما دام لم يكن بد من مدّ امتيازهِ إلى سنة 1948، وكان موظفو البنك ومديره من المصريين لكن السلطة الحقيقية بقيت بيد محافظ البنك البريطاني من جهة وفي يد الجمعية العمومية للبنك من جهة أخرى، والتي ستعمل على خدمة مصلحتها. حيث بلغت حركة الأمانات البريطانية (4215) مليون جنيه وهذا المبلغ كان كافياً لرفع الأسعار⁽²⁾، بل سيؤدي إلى كارثة اقتصادية إن لم تسدد بريطانيا المبلغ المذكور.

عدا عن ارتفاع الضرائب التي كانت سفاهاً مسلطاً على المواطنين بتوزيعها غير العادل الذي كان في صالح الأغنياء من أصحاب الممتلكات مما يؤكد انتقاء مبدأ العدالة الاجتماعية.

2- الواقع الاجتماعي:

عانى المجتمع المصري من تردي الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة، ونتج عن تراجع التعليم سادة الجهل والتخلف وانتشار الفساد وسوء الأخلاق. ولكن رغم سوء الأوضاع وتزايد التكاليف الاستعماري جعل الشعب المصري عاقد العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة وإعادة النظر في الهوة السدقة التي تفصل بين الغنى

⁽¹⁾ صحيفة الأمة، في 1947/3/28، مقال بعنوان الاستعمار الاقتصادي، عن مندور، صفحات من تاريخ مصر...، ص 73.

⁽²⁾ محمد مندور، صفحات من تاريخ مصر، ص 73.

والبؤس في مصر، لأنَّ الشعب لم يُعد مقتنعاً بالوعود الخاوية والإصلاحات الهزيلة التي هي أقرب للإحسان منها للحق، وهو اليوم يتطلع لسياسة جريئة لا تقتصر على محاربة الفقر والمرض والجهل فحسب، التي هي من صلب الواجبات الحكومية البديهة، وإنما لخلق ظروف للعمل تتفق وكرامة البشر ولا تحرمهم من ثمرة جهودهم الكاملة كما تفتح أمام قدراتهم الطريق واسعاً دون حواجز مصطنعة أو عوائق ظالمة.

إنَّ حل مشكلة الفقر تحتاج بلا ريب إلى استثمار أفضل لمصادر الثروة وتنمية الإنتاج والتوزيع العادل للدخل، "إنَّ الشرط الجوهري لدى مواطن يريد أن يشترك في حكم بلاده، أن يأمن من الجوع والمرض والفاقة، فأمن الشعب من الجوع والمرض والفاقة أساس الحكم الديمقراطي الصحيح"^(١). لقد أصبح واضحاً أنَّ الشكل الظاهري لاستقلال مصر لم يعد يخدع إلاَّ الجاهلين، فلا بد إذن من تحرير البلاد فعلاً واستعادة حقوقها الحيوية، ولا بد من النهوض بجوانب الحياة الداخلية دون أن يعترض الأجنبي على أهم المشاريع الحيوية وإيقافها في مهدها، إنَّ تحقيق الحياة الحرة الكريمة لا يمكن أن يتم دون اتفاق جمع أبناء الشعب على قضايا تحرير الوطن كي لا يتمكن أي كان من اختراق صفوف الوطنيين واللعب فيها.

ثامناً: النضال الوطني التحرري وإنجاز الاستقلال:

1- واقع الحركة الوطنية بعد الحرب واستمرار النضال:

عكست التطورات ومجريات الأحداث الساسية ومجمل المطالب الوطنية، مدى نهوض حركة التحرر الوطنية المصرية، وأخذ هذا التطور النوعي يبدو واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية وإصرار الوطنيين على تحقيق الاستقلال، وهذا ما يؤكد المناضل الوفدي المعاصر محمد مندور، بإجرائه مقارنة بين واقع الحركة الوطنية لسنة 1919 وواقعها في الأربعينات بقوله: "قفي سنة 1919 كانت الأمة لا تتحرك إلاَّ إذا طلب إليها زعماء الحركة وخطبوا في جموع الشعب وساروا في المظاهرات، أما اليوم فقد نضج التفكير الساسي حتى رأينا جموع الشباب من طلبة وعمال يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملي وينفذونها، وتستجيب الأمة لنداء آتهم. في سنة 1919 كانت الحركة

^(١) مندور، صفحات من تاريخ مصر، ص59.

ساسة بحتة لس لها إلا هدف واحد هو إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال، وأما اليوم فقد أصبح من الواضح أنّ الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه الغاية النهائية التي يقف عندها الجهاد، وذلك لأنّ الفرد قد أصبح يدرك بوضوح أنّه لا خير في إلغاء الرق الخارجي إذا دام الرق الداخلي جاثماً على صدره وإنّه لاجدوى من أن يصبح الوطن عزيزاً إذا ظل الفرد ذليلاً، بل إنّ التخلص من الاستعمار نفسه لس إلا وسيلة لرفع مستوى الحاة بين طبقات الشعب وذلك بمنع الأجنبي من أن يستغل مصادر الثروة في بلادنا⁽¹⁾. كما عكست قوة صحافة المرحلة -كونها من أهم أدوات حركة التحرر- هذا التطور النضالي وإصرار الشعب على نيل استقلاله وحقوقه الوطنية، فالصحافة هي التي حركت الرأي العام والحكومات، فلولاها لما اجتمعت الهيئة الساسة غير مرة، ولولاها لما تقدمت الحكومة السابقة لإنجلترا حتى ولا بمذكرتها الضعفة، ولولاها لما ردّ الإنجليز بعد سكوتهم ما يقرب من شهر، ولولاها لما قبلوا المفاوضة، ولولاها لما اكنفوا بالسفير لمفاوضة اثني عشر مصرياً من وزراء ورؤساء وزارات، ولولاها لما تألف وفد إنجليزي للمفاوضة، ولولاها لما ألقت الدعاية البريطانية بتصريحات رسمة ومقالات صحفة تزرع الأس في قلوب المصريين والسودانيين معاً وتوهمهم بأنّ ما يطالبون به مستحيل وغير معقول. والصحافة كرقبية على أعمال الحكومة قد منعت الوقوع في كثير من الأخطاء. إن الصحافة المصرية هي صوت البلاد وهي أقوى أسلحتها في الجهاد وإنّه لمن الجرم والعقوق أن تأخذ السلطة بالعنف وتحاول شلّها عن أداء مهمتها الشريفة. إنّ الصحافة تنتظر التسير لا التضيق والشكر لا العقاب، والرأي العام هو الحكم بينها وبين السلطة الجائرة التي لا بد وأن تزول يوماً. بهذا العمل الذي تؤديه الصحافة تعتبر أثمن شيء في الحاة، سواء أكانت حرية الوطن أم حرية الأفراد في حدود القوانين المعقولة.

وبناء على هذا الدور فقد بذلت الصحافة المصرية جهدها للكشف عن مضمون المذكرتين المصرية والبريطانية، واتضح بعد نشرهما في 30 كانون الثاني 1946 أنّ الحكومة سلّمت بمبدأ التحالف مع بريطانيا، فعمت المظاهرات أرجاء البلاد وتجاوزت صحف أحزاب الوفد، ومصر الفتاة، والإخوان المسلمين، المطالبة بإعادة النظر في

(1) محمد مندور، صفحات من تاريخ مصر، ص90.

المعاهدة إلى استنكارها وعدم الاعتراف بها⁽¹⁾، وطالب زعم مصر حينها أحمد حسين صدفة الفتاة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن، وهاجم طلبة الجامعة في شباط 1946 مبدأ الدفاع المشترك المعروض على مصر لأنه ينطوي على الحماية الاستعمارية، وطالب بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقية الحكم الثنائي للسودان 1899، وضرورة الجلاء الفوري عن البلاد وعن قناة السويس⁽²⁾. وعمّت التظاهرات أرجاء البلاد مجسدين الوحدة الوطنية بوحدة أهدافهم ومسار عملهم، فاستقالت حكومة النقراشي باشا، وكلف اسماعيل صدقي برئاسة الوزارة في 15 شباط على أمل إيقاف التظاهرات، وكبح تحركات الوطنيين، والتفاوض مع سلطة الحماية البريطانية التي سحبت سفيرها مايلز لمبسون وأرسلت سفيراً جديداً مكانه، وأجلت قواتها عن قلعة القاهرة وسلمتها للجيش المصري في تموز. وفي غضون ذلك عادت التظاهرات مجدداً للتأكيد على هدف الاستقلال، وردّ الإنجليز بنيران المدافع الرشاشة واستمرت حوادث الصدام الدامي وأسفرت عن استشهاد (20) وجرح (150) مواطناً ووصفت المظاهرات بأنها أضخم ما شهدته مصر منذ سنة 1919⁽³⁾.

وكتبت الصحافة إن "السبيل الذي يضمن لوطننا الخلاص من مشروع صدقي - بفن كما يضمن التأكيد على الأهداف الوطنية، وعلاجها وضرورة الخلاص من معاهدته ومشاريعه الاستعمارية"⁽⁴⁾. واحتج حزب الوفد على محاولة بريطانيا فرض معاهدة تحالف مع مصر متهمة صدقي بالمسؤولية عن ضحايا المظاهرات والاضطرابات المعارضة للمشروع. واستقال صدقي في 8 كانون الأول، وتولى النقراشي باشا رئاسة الوزارة، وجلا الإنجليز عن القاهرة والاسكندرية.

⁽¹⁾ مارسيل كولمب، تطور مصر 1924-1950، ترجمة زهير الشايب، القاهرة 1972، ص 264-265.

⁽²⁾ أعلن الحلفاء انتهاء تبعية مصر لتركيا سنة 1914.. ولم يعد لتركيا حق المساهمة في الدفاع عن القناة.. وجاءت معاهدة فرساي فقررت المادة (153) منها حق الدفاع عن القناة لمصر دون غيرها.. وفي سنة 1923 عقدت معاهدة لوزان واعترفت فيها تركيا بانتهاء تبعية مصر لها وبتنازلها لمصر دون غيرها عن حق الدفاع عن القناة، وحينما وقعت معاهدة 1936 اعترفت مصر لبريطانيا بأن تشترك معها في الدفاع عن القناة ولكن شريطة انتهاء هذا الحق حين تكوين الجيش المصري وقدرته الدفاعية. عن مندور، ص 76.

⁽³⁾ طارق البشري، الحركة الساسية في مصر 1945-1952، ط2، بيروت، القاهرة 1983، ص 111.

⁽⁴⁾ البشري، الحركة الساسية...، ص 111.

2- فشل المفاوضات واللجوء إلى مجلس الأمن:

نقل النقراشي باشا مسألتني مصر والسودان إلى مجلس الأمن في تموز سنة 1947، أسوة بدولتي سورية ولبنان اللتين حصلتا على استقلالهما بموجب قرار مجلس الأمن سنة 1946، مما يدل على حالات التأثير والتأثر بين حركات التحرر الوطنية العربية أو غير العربية- وذكر النقراشي في بانه إلى مجلس الأمن، أنّ الوجود البريطاني في مصر يتناقض مع رغبات أهلها، كما يتناقض مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء معاهدة الحكم الثنائي في السودان، وعودة وحدة البلدين بعيداً عن التاج البريطاني.

لم يلق طلب المصريين بالإستقلال موافقة مجلس الأمن، باستثناء موافقة الاتحاد السوفيتي، كذلك لم تلق وحدة مصر والسودان أي موافقة من كل الأطراف. واقتصر تأييد الطلب المصري على موافقة المندوب السوري. وهذا ما نبّه المصريين والعرب إلى نوايا الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومواقفهم من استقلال الشعوب التي استعمروها سنين طويلة. كما أدركت معظم فئات الشعب المصري أهمية دور السياسة الاقتصادية لدى الدول الإسماعرية في تقرير مصائر سياسات العالم الخارجة، ورأت بحدسها الصادق أنّ مبدأ الحاد هو الذي يجب أن يفرض نفسه على السياسة المصرية، إزاء الحرب الباردة التي أخذت تبرز بين المعسكرين الشرقي الذي يقوده الإتحاد السوفيتي، والغربي الذي تسلمت زمامه تماماً الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

3- مصر واغتصاب فلسطين:

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 بتقسيم فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية بعد أن أنجزت الصهيونية العالمية برعاية بريطانية مؤامرة اغتصاب فلسطين العربية. وهذا ما كان له أصداء سلبية في مختلف مناطق الوطن العربي، فأكدت جامعة الدول العربية على ضرورة إنقاذ فلسطين، والحفاظ على استقلالها، ولكن خططها باءت بالفشل بحكم التركيبة الساسية التقليدية والمعتدلة تجاه قوى الاستعمار للقائمين على الحكم في معظم مناطق الوطن العربي، التي ما زال معظمها يزرع تحت سياسات الوصاية والانتداب أو التبعية، وما لذلك من تأثير

كبير على قدرات وإمكانات الشعب العربي اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وعسكرياً. مما فسخ المجال واسعاً أمام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، -وغيرهما من قوى الإمبريالية الداعمة للحركة الصهيونية ومشروعها الإستطاني- لإعلان انتهاء الإنتداب البريطاني عن فلسطين في 15 أيار 1948 وقام "دولة إسرائيل" في التاريخ ذاته، مما تسبب في وقوع حرب غير متكافئة بين العرب و"إسرائيل"، مُني العرب فيها بخسائر فادحة مادياً وبشرياً، وتهجير الآلاف من سكان فلسطين، وتزايدت مصاعب الجش المصري كما الجيوش العربية من جراء النكبة وحقق العدو بموجبها هدفه في إقامة دولة صهيونية استطانية توسعة في قلب الوطن العربي دائمة التهديد بالمخاطر والحروب، وهذا ما زاد من مصاعب حركة التحرر المصرية التي كشفت عن حقائق دور القوى الساسة الحاكمة في الأقطار العربية التي ما زالت تحت سطوة المستعمر، وخاصة مصر والأردن وغيرهما...

واستُكملت النكبة بهدنة رودس سنة 1949، وتصادعت الأزمة بين حكومة النقراشي وجماعة الإخوان المسلمين الذين نشطوا للمشاركة في حرب فلسطين بالتطوع للجهاد وصاروا قوة يُخشى بأسها⁽¹⁾، على نحو رأته الحكومة المصرية مهدداً لسلطتها وهيبتها، فقررت حلّ جماعة الإخوان في 8 كانون الأول 1949 من جراء نشاطهم على الساحة المصرية، وبعد عشرين يوماً دفع النقراشي دأته ثمناً لهذا الإجراء. وبعد شهرين اغتيل المرشد العام للجماعة الشيخ حسن البنا، وظهر أنّ قتله تمّ بتدبير من القصر الذي اعتبر مقتل النقراشي ضربة موجّهة إليه، وبتدبير من حكومة ابراهيم عبد الهادي التي تولت الحكم بعد وزارة النقراشي⁽²⁾. وشغلت حكومة عبد الهادي بالموقف الداخلي وبقمع خصومها مستغلة ظروف حرب فلسطين، فامتألت السجون والمعتقلات بالطلبة والصحفيين والمحامين والموظفين، فضلاً عن تدهور سمعة الملك فاروق بسبب صفقات الأسلحة الفاسدة التي عقدتها حاشيته وأرسلتها إلى الجنود المقاتلين في حرب فلسطين سنة

⁽¹⁾ محمد حسين هكل، مذكرات في الساسة المصرية، من 1912-1937 من الحماية إلى إلغاء الامتازات الأجنبية،

ج2، دار المعارف، القاهرة، 1951، ص338.

⁽²⁾ البشري، الحركة الساسة، صفحات من 314 إلى 19.

1948، مما يعكس مدى سوء الأوضاع السياسية الداخلية واضطرابها، ويفترض ضرورة المزيد من تصعيد نضال حركة التحرر الوطنية للخلاص من مساويء سلطة الداخل وضغوط السياسة البريطانية.

4- إلغاء معاهدة 1936 المصرية واتفاقية 1899 وإعلان الكفاح المسلح:

تابعت الحركة الوطنية نضالها وفي مقدمتها حزب الوفد لأنه بقي الحزب الأكثر شعبية، بهدف استقلال مصر والسودان ووحدتهما. وتولى الحكم وزارة حسين سري بعد استقالة وزارة عبد الهادي، فتمت انتخابات حقق فيها الوفد نجاحاً ساحقاً وعاد إلى الحكم في كانون الثاني 1950، لكنه حينها اقترب من القصر، رغم أن هذا الإجراء سضعف شعبيته وهو ما حصل فعلاً.

كانت الحركة الوطنية عموماً والوفد تحديداً، -كفصيل مهم من فصائلها- يدركان أهمية تزويد الجيش بالسلاح الحديث، وأن بريطانيا لن تسمح بذلك، ما دام السلاح يستخدم ضدها لطردها من منطقة القناة، قبل أي هدف آخر، ولضرب "الدولة الصهيونية" في فلسطين، وخاصة بعد صدور البان الثلاثي -الولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا- في أيار 1950 بشأن حماية حدود الدولة المصطنعة "إسرائيل" وضمان تفوقها على دول المنطقة.

ضمن تلك الظروف أخذت الحركة الوطنية تضغط باتجاه نهج الكفاح المسلح، بدلاً عن التفاوض الذي لن يجد نفعاً، وكان من أهم مطالب الحركة الوطنية المصرية إلغاء معاهدة 1936، وإنهاء شرعية الوجود البريطاني في مصر. هذا إلى جانب استئصال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع الأسعار والتلاعب فيها، والإثراء غير المشروع وانتشار الفساد، مما شكل حافزاً إضافياً للحكومة وتعويض ما فقدته من ثقة الجماهير بها. لذا لم يكن أمام الوطنيين بد من اتخاذ موقف حاسم وإلغاء معاهدة 1936 التي تكرر نقض البريطانيين لبنودها، وتمّ الإلغاء في تشرين الأول 1951، حينما أعلن النحاس باشا في البرلمان وباسم الشعب:

- إلغاء معاهدة سنة 1936.

- إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي في السودان سنة 1899 بشأن الإدارة الثنائية المصرية

- البريطانية، التي مثلت حالة متفردة في سجل الإستعمار البريطاني ليبرر لذاته حكم السودان.

- تمّ إعلان تعديل الدستور لصبح لقب ملك مصر سارياً على السودان (ملك مصر والسودان).

وذكر النحاس باشا وسط أعداد كبيرة من المؤيدين، "أنّه من أجل مصر وقّع معاهدة 1936، وأنّه من أجل مصر أيضاً يطالب البرلمان بإلغائها بحكم الإختراقات الكثيرة التي صنعتها بريطانيا. وردّت بريطانيا بتمسكها بالمعاهدة، وأنّها ستقابل القوة بالقوة من أجل بقائها في قناة السويس، كذلك أيدتها الولايات المتحدة وفرنسا التي خشيت من عدوى ثورات الشعوب في مستعمراتها، وساندتهم تركيا أيضاً، وتقدموا باقتراحات إلى الحكومة المصرية تضمنت قبول مصر مشروعاً للدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع التي تشترك في حماية قناة السويس، مع قوات من الكومنولث -استراليا ونيوزيلندا، وجنوب افريقيا- لكن حكومة النحاس باشا رفضت المقترحات، وأبلغت السفير البريطاني بأنّ معاهدة الصداقة والتحالف لسنة 1936 لم يعد لها وجود، مما يقتضي وقف كل ما تتمتع به القوات البريطانية من حصانات، وامتيازات، وتسيهلات الجمارك، والسكك الحديدية، وهبوط الطائرات العسكرية في مطارات مصر، كما يقتضي اعتبار وجود هذه القوات في منطقة القناة ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة.

أما إلغاء اتفاقية السودان فقضي بعودة السودان إلى وضعه السابق قبل الإحتلال البريطاني، مما يحتم وقف أي تدخل بريطاني في شؤون السودان. وبذلك فقد سحبت شرعة الوجود البريطاني عن القاعدة العسكرية البريطانية في القناة، بل واعتبر وجودها هناك عدواناً وافتتاتاً على حقوق مصر. وتأسساً على ذلك فإنّ مقاطعة القاعدة البريطانية أصبح أمراً مشروعاً، وفسح المجال أمام العمال المصريين للانسحاب منها وتكوين كتائب التحرير لمباشرة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني⁽¹⁾. وبالفعل أعلنت حكومة الوفد حق الشعب في الكفاح المسلح ونشطت العمالات الفدائية ولكن دون تخطيط دقيق وتسليح أو إعداد مناسب، وخاض المصريون معارك غير متكافئة تكبدوا فيها العديد من الضحايا،

⁽¹⁾ للمزيد عن نتائج إلغاء المعاهدة، انظر البشري، الحركة الساسة...، ص495.

واستهدفت عملاتهم تدمير مستودعات العدو وقطع خطوط المواصلات والتموين، ومهاجمة مراكزه ومعسكراته ومنشآته خاصة في منطقة القناة. واحتدمت معارك القناة التي شارك فيها مختلف فئات الشعب، وخرجت المظاهرات مع احتدام معارك القناة فامتلات شوارع القاهرة ومادينها بالجماهير الشعب، وشارك في أضخمها مصطفى النحاس وحكومته وممثلون عن الدول العربية.

نتيجة لشعور البريطانيين بالخطر من جراء تصاعد الأحداث عامة، والموقف العسكري في منطقة القناة وامتداده إلى شرقي الدلتا خاصة، لجأوا إلى تأزيم الموقف بغية إخراج مركز حكومة الوفد وتصفية الكفاح المسلح، فقصفوا ثكنات الشرطة بالمدافع وسط مدينة الإسماعيلية وحاصروها في 25 كانون الثاني 1952، لإثبات عجز الحكومة عن حماية أرواح الناس ورجال الشرطة الذين قتلوا بالعشرات⁽¹⁾. وازدادت الأزمة سوءاً وامتد لهيب المذبحة إلى القاهرة في اليوم التالي، حيث خرجت مظاهرات ضخمة، ويقال أن عملاء القصر والبريطانيين استغلوا المناسبة ليقوموا بإحراق قلب القاهرة⁽²⁾، حيث المصارف والفنادق والمتاجر، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية التي كان ينتظرها الملك فاروق لتتدة حكومة الوفد عن السلطة في 27 كانون الثاني بعد أن رفض استقالته من قبل، لستخدمها في قمع الكفاح المسلح وضرب تنظّماته. وتمّ حينها اعتقال ثلاثمائة من أعضائها، وفرضت الرقابة على الصحف، وكلف علي ماهر بالوزارة الجديدة.

تعاقب بعدها على مصر أربع وزارات في ستة أشهر اتصفت بالضعف لاعتمادها على القصر، وعجزها عن معالجة الموقف الداخلي الساسي والاقتصادي، وعن مواصلة الكفاح ضد البريطانيين في القناة. وجاءت وزارة نجيب هلال بعد استقالة وزارة علي ماهر في آذار، فوضعت حداً للحداثة الذابّة، واتجهت إلى التكتيل بحزب الوفد ومؤيدية، وعطلت اجتماعات مجلس النواب وبذلك أنهت فعلاً العمل بدستور سنة 1923، وعُلّقت الدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية، واستمر حكمها خمسة أشهر لم تحقق خلالها أية

⁽¹⁾ البشري، الحركة الساسية، للمزيد عن تفاصيل معارك القناة وشهادتها، انظر: ص 489-505.

⁽²⁾ أنس ممد، حريق القاهرة، على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1972، ص 51-54.

مكاسب وطنية في مفاوضاتها مع الانجليز في أيار. واستقالت وزارة الهلالي لتعقبها وزارة حسين سري، ولعود الهلالي ثانية في 22 تموز، أي قبل ساعات من قيام ثورة 23 تموز 1952 بقيادة زعم ثورة الضباط الأحرار جمال عبد الناصر، وهذا ما سنتم دراسته في الفصل الآتي.





تاسعاً: مصادر ومراجع الفصل الثالث

- لينين، حوادث البلقان وإيران ج12.
- الراجعي عبد الرحمن، محمد فريد رمز الإخلاص والتضفة، مصر 1941.
- صدففة الوقائع المصرية، عدد 9 تشرين أول 1917.
- آرثر إدوارد جولد سميث (الابن)، الحزب الوطني المصري، مصطفى كامل، محمد فريد، ترجمة فؤاد دواره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
- الراجعي عبد الرحمن، ثورة سنة 1919 ج2، القاهرة، 1946.
- وثائق المفاوضات والمحادثات، مجلس الشيوخ المصري بعنوان، قانون رقم 80/1936، مطبعة بولاق 1937.
- جريدة صوت الأمة 1946/11/19.
- جريدة صوت الأمة 1946/11/17.
- جريدة صوت الأمة 1946/11/18.
- جريدة الوفد المصري، عدد 1945/3/29.
- طربين أحمد، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر 1800-1958.
- صدففة الأمة، 1947/3/28، مقال بعنوان الاستعمار الاقتصادي
- كولمب مارسيل، تطور مصر 1924 - 1952، زهير الشايب، القاهرة، 1972.
- البشري طارق، الحركة الساسة في مصر 1945 - 1952، ط2، بيروت، القاهرة، 1983.
- محمد حسين هكل، مذكرات في الساسة المصرية من 1912-1973، من الحماية إلى إلغاء الامتازات الأجنبية، ج2، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1951.
- أنس محمد، حريق القاهرة، على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
- أنتوني ناتنج، تعريب راشد البراوي، العرب انتصاراتهم وأمجاد الإسلام، القاهرة، 1974.
- الراجعي عبد الرحمن، في أعقاب الثورة المصرية ج3.

- مندور محمد، صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي.

- Paleologue. Ungrand tournant de la Politique 1914- 1906. Paris.
- Correspondans de Guillaume 11avec Nicolas 11. 1894-1914.
- Lenin, cahiers,de Imperia;isme.
- Marlo, the Anglo – Egypton relation.
- Brecht, Arnold, "prelude to silence de, the end of the German republic" New Yourk 1994.
- W.Woylinsky, "Les cosquences sociales" lacrise, Geneve, 1936.
- La crise mondiale, etudes Publiees par Institue universitaire des hautes etudes internationals, Paris 1938.
- Lord Wilson, Eight years overseas.
- Nevil Barbor, Broadcasting to Arab world.Middle East Journal,Winter 1951.

الفصل الرابع

تطور مصر في ظل الحكم الوطني المستقل

1970 - 1952

أولاً: ثورة 23 تموز 1952 وأهم دوافعها:

1- أهمية الثورة.

2- أهم دوافع الثورة الحقيقية.

ثانياً: أهم التطورات السداسة بعد نجاح الثورة 1952 - 1956:

1- النهج الثوري المستقل في حكم البلاد.

2- سداسة الثورة على الصعيد الداخلي.

3- سداسة الثورة على الصعيد الخارجي:

أ- على المستويين الدولي والإقليمي.

ب- على المستوى العربي.

ثالثاً: أهم التطورات السداسة خلال سني 1956 - 1958:

1- تأم قنائة السويس سنة 1956 وتداءاتها.

2- ردود الفعل العربية والدولة على تأم قنائة السويس سنة 1956:

أ- حرب السويس 1956.

ب- نتائج حرب السويس 1956.

رابعاً: وحدة مصر وسورية سنة 1958:

1- تصاعد المد القومي التحرري العربي، (مصر وسورية نموذجاً).

2- التطورات السداسة وقام الوحدة السورية - المصرية 1958.

3- واقع الجمهورية العربية المتحدة داخلاً 1958 - 1961:

أ- الواقع الاقتصادي.

ب- الواقع الاجتماعي.

ت- الواقع السداسي.

4- الجمهورية العربية المتحدة وسادستها الخارجة 1958 - 1961:

أ- على المستوى العربي.

ب- على المستويين الدولي والإقليمي.

خامساً: الانفصال سنة 1961 وأهم أسبابه:

1- أسباب جغرافية.

2- أسباب اقتصادية - سياسية.

سادساً: واقع مصر خلال سني 1961 - 1967:

1- واقع مصر على الصعيد الداخلي:

أ- المجال الاقتصادي.

ب- المجال الاجتماعي.

ت- المجال السياسي.

2- واقع مصر على الصعيد الخارجي:

أ- على الصعيد الدولي.

ب- على الصعيد العربي.

ث- مصر وقام منظمة التحرير الفلسطينية 1964.

د- مصر ونكسة حزيران 1967.

سابعاً: واقع مصر خلال سني 1967 - 1970:

1- الواقع السياسي بعد نكسة حزيران:

أ- على الصعيد الداخلي.

ب- على الصعيد العربي.

2- مصر وأزمة أيلول ونهاية الرئيس جمال عبد الناصر 1970:

أ- أهم أسباب أزمة أيلول 1970.

ب- المساعي العربية لحل الأزمة ووفاء الرئيس جمال عبد الناصر 1970.

ثامناً: مصادر ومراجع الفصل الرابع

أولاً: ثورة 23 تموز 1952 وأهم دوافعها:

1- أهمية الثورة:

عكست ثورة 23 تموز 1952 مدى قوة وفاعلية نضال الحركة الوطنية، وعبرت عن عمق الوعي الوطني ونضجه على الصعيدين المدني والعسكري لأنها استطاعت أن تحقق هدفين في آن واحد: الأول الخلاص من الإحتلال البريطاني وفرض الإستقلال. والثاني إنهاء النظام الملكي وطغمته الأرستقراطية الإقطاعية العميلة، واستبداله بنظام سياسي واقتصادي - اجتماعي جديد، غير من موازين القوى وتجاوز تأثيره الداخل المصري إلى النطاق العربي والاهتمام بقضايا المصيرية، وقضايا العالم الإسلامي والآسيوي - الإفريقي في ظل ظروف دولة ملائمة نسبياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كان من أهم نتائجها، تغيير خارطة العالم الساسة بعد تراجع دور قوى النظام الإستعماري العالمي التقليدي وبخاصة بريطانيا وفرنسا، وبروز قوتين عالميتين تسلمتا زمام قيادة العالم هما: المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الرأسمالي الإمبريالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساعدت نتائج الحرب بما أحدثته من تغييرات دولة شاملة على نجاح الكثير من حركات التحرر الوطني العالمية والعربية للخلاص من الإحتلال عامة، وهذا ما استطاعت أن تحققه ثورة تموز في مصر سنة 1952.

2- أهم دوافع الثورة الحقيقية:

- الكشف عن نوايا البريطانيين الذين عملوا على نزع سلاح الجيش المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، مما أثار استياء كبيراً في صفوفه، وتصمم الضباط الوطنيين الأحرار على التصدي للبريطانيين.
- الحفاظ على كرامة البلاد وحريتها الحقيقية، خاصة أنّ الهمنة البريطانية بقيت مسطرة على مقدرات مصر ساساً وعسكرياً واقتصادياً وغيرها. وهذا ما أكدته حادثة 4 شباط⁽¹⁾، التي اعتبرها الضباط الوطنيون امتهاناً لكرامة البلاد وعدواناً على استقلالها.

⁽¹⁾ هي ذاتها حادثة قصر عابدين، سبق شرحها في ص 51 من هذا النص.

- المطالبة باستقلال السودان والتأكيد على وحدته مع مصر .
- إنقاذ البلاد من الفساد والطغمان مما تطلب التحام الجش بالحركة الوطنية المصرية-المدنة- وإعادة تنظم الضباط الأحرار بقيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر⁽¹⁾ ومعهما مجموعة قادية أخرى من الشباب الثائر، بعد أن كشفت حرب فلسطين سنة 1948 لضباط الجش المصري مدى الفساد الساسي لدى السلطة الحاكمة، وبينت لهم بأن تسلح الجش المصري كان دون الحد الأدنى المقبول كما تكشف عن صفقات الأسلحة الفاسدة والذخائر التالفة، مما أكد ضرورة إنهاء العلاقة بين الملك فاروق والضباط القوميين المصريين⁽²⁾.
- ضمن هذه الأجواء شكل عدد من الضباط تنظماً وطنياً عرف باسم "الضباط الأحرار"⁽³⁾، استطاع أن ينجح في القضاء على النظام الملكي، وينجز ثورة حققة بكل أبعادها الساسية والاقتصادية والاجتماعية، وأذاع بانه الأول من إذاعة القاهرة صبحه 23 تموز 1952. وكان أهم ما تضمنه البيان: إيضاح مدى عمق المؤامرة البريطانية -

⁽¹⁾ أصبح عبد الناصر برتبة بكباشي، واختير سنة 1950 رئيساً للجنة الضباط الأحرار التنفيذية، وكان مسؤولاً عن إحدى وحدات المشاة التي ساعدت في استرداد الأمن، وشجع المصريين على المطالبة بحقوقهم من خلال التظاهرات والاحتجاجات التي تزايدت مع تزايد فساد السلطة الملكية وقمعها لأبناء الشعب المصري.

⁽²⁾ ناجي بزي، سورية صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية 1917-1973، دمشق، دار ابن العربي، 1996، ص 219.

⁽³⁾ في الساعة الواحدة صباحاً كانت مجموعة من القوات المسلحة المساندة للثورة بحماس، قد استولت على الإذاعة ومكاتب البرق ومراكز الشرطة ومباني الحكومة، لقد أصبحت القاهرة في قبضة الضباط الأحرار، وأبلغت السفارة البريطانية أن الانقلاب مسألة داخلية، وأنه سيتم حماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين، ومن ثمّ لس هناك حاجة أو مبرر للتدخل العسكري البريطاني. وفي تمام الساعة السابعة صباحاً أذاع أنور السادات على الشعب باسم اللواء محمد نجيب (القائد السوري للثورة)، أن الجش استولى على الحكم ليطهر نفسه ويطهر البلاد من الخونة والضعفاء الذين جلبوا العار على مصر. عن أنتوني ناتج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، مكتبة مديولي، دار الهلال، القاهرة، 1985، ط1، ص 61.

هارولد انتوني ناتج (1920 - 1999) دبلوماسي بريطاني، كان أصغر عضو في حكومة رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل التي اعقبت الحرب العالمية الثانية. وفما بعد كان نائب وزير الخارجية البريطاني. وكان من الوجوه الصاعدة في الحزب تنبأ له هارولد ماكملان - رئيس الوزراء البريطاني الأسبق - بأنه سوف يرأس حزب المحافظين يوماً ما وسكون رئيس وزراء بريطانيا.

الصهيونية على العرب عموماً وعلى فلسطين خصوصاً، فضلاً عن حجم الفساد الذي تسبب به المرتشون والمغرضون في هزيمة حرب فلسطين 1948، ثم وضح كيف تضافرت عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجش. وبناء على ذلك س صار إلى تطهير الجش والمؤسسات المعذبة. كما شرح البان، ومدى انتشار الفساد الذي استشرى في البلاد، وعدم استقرار الحكم مما كان له تأثير كبير على الجش. وبالفعل نجحت الثورة وأخذت تتابع نضالها لتحقيق أهداف الشعب المصري في حاة حرة كريمة.

ثانياً: أهم التطورات السياسية بعد نجاح الثورة 1953 - 1956:

1- النهج الثوري المستقل في حكم البلاد:

بدأت قوى الثورة مباشرة عملها بجدية فعلة، وكلفت علي ماهر برئاسة الوزارة الجديدة وحملت الملك فاروق ضرورة تنفيذ مطالب الجش، وأهمها تنازله عن العرش لولي العهد الأمير أحمد فؤاد، وتم ذلك في 26 تموز 1952، وغادر الملك البلاد نهائياً إلى إيطاليا⁽¹⁾. وكان على حكومة الثورة أن تسعى لتحقيق أهداف الشعب ومن أهمها: القضاء على الإستعمار، وعلى الإقطاع، والإحتكار وسطرة أصحاب رؤوس الأموال، وتطبيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جش وطني قوي. وحاة ديموقراطية سلامة⁽²⁾، فضلاً عن حل "المسألة السودانية" كمسألة وطنية لا يمكن فصلها عن مصر.

إن رحيل النظام الملكي بكل ثقله الديكتاتوري ومفاسده المستشرية في مختلف جوانب الحاة المصرية، فرض على قوى الثورة العمل للنهوض بالبلاد وتطهيرها من الفساد، وإنهاء القضايا ذات الصلة بالقوى الأجنبية، وعلى رأسها ضرورة التفاوض مع قوى الاحتلال بشأن قناة السويس لإجلاء القوى البريطانية التي مازال عدداً منها متمركزاً في

⁽¹⁾ في الوقت المحدد أذن فاروق ووقع على قرار العزل بشرط أن يسمح له بمغادرة البلاد فوق ظهر الأخت الملكي، وأن تطلق المدفعة في وداعه (21) طلقة وأن يشارك محمد نجيب في وداعه، ووافق مجلس قادة الثورة على الشروط، على أن يتعهد الملك بإعادة الأخت بمجرد وصوله إلى نابلس كونه ملك مصر. وغادر فاروق مصر لآخر مرة عشة السادس والعشرين من تموز تصحبه زوجته الجديدة وابنه وبناته الثلاث من زواجه الأول مع عشرات الصناديق والحقائب، وذكره محمد نجيب بحادثة 4 شباط 1942 وقال له أنت من جنيت على مصر وأهلها وأجبرتنا على الثورة. وهكذا أنجزت الثورة بهوء تام وأخذت تتابع إجراءاتها في بناء مصر جديدة.

⁽²⁾ أذس منصور، حريق القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 211.

منطقة القناة بعد انتهاء الاحتلال. ورأت حكومة المحافظين في بريطانيا التي تولت الحكم بعد حكومة العمال، أنّ معارضة المطالب المصرية المشروعة لا جدوى منها، بعد تراجع دور القوى الإستعمارية السابقة فرنسا وبريطانيا وبروز قوتين عظميين على الساحة الدولية هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وأنّ أفضل وسيلة للحفاظ على المصالح البريطانية في "الشرق الأوسط" الإتفاق مع مصر بدلاً من استعدادها، والحوّل دون فسخ المجال أمام تزايد النفوذ السوفيتي، وهذا يعني أنّه على حكومة العمال البريطانية الموافقة على الجلاء عن مصر.

وبدأت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني في أواخر نيسان 1953، وتمسكت مصر بالجلاء التام عن منطقة القناة وتسلم قاعدتها العسكرية، ورغم الكثير من العثرات، تمّ توقيع اتفاقية الجلاء في تشرين الثاني 1954، وكان أهم ما نصّت عليه:

- جلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الإتفاق الحالي.
- انتهاء فاعلة معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في آب 1936، وما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.
- بقاء أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية في حالة صالحة للإستعمال ومعدة للإستخدام فوراً.
- في حالة وقوع هجوم خارجي مسلح على أي بلد يحضر توقيع هذا الإتفاق يعد طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول جامعة الدول العربية الموقع عليها في 13 نيسان 1950، أو على تركيا، وعلى مصر أن تقدم للمملكة المتحدة ما يلزم من التسهيلات، لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعّالة.
- في حال عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة السويس، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه.
- تقرر الحكومتان المتعاقدتان أنّ قناة السويس البحرية -التي هي جزء لا يتجزأ عن مصر- طريق مائي له أهميته من النواحي الإقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الإتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة

الموقع عليها في القسطنطينية في 26 تشرين الأول 1888.

- يظل هذا الاتفاق نافذاً مدة سبع سنوات من تاريخ توقعه، وتتشاور الحكومتان خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق⁽¹⁾.

2- سياسة الثورة على الصعيد الداخلي:

- أخذت قادة الثورة برئاسة محمد نجيب وجماعته من الضباط الأحرار، بتنفيذ الإجراءات الثورية التي نادى بها ثورة تموز 1952. وكان من أهم إجراءات الإصلاح:
- إصدار قانون الإصلاح الزراعي في أيلول سنة 1952، للحول دون تركيز ملكة الأرض في أيدي كبار الملاك، "حيث كان 6% هم من يملك 65% من الأراضي، ولم تكن الثورة تستطع حماية استقلال مصر من التدخل الأجنبي في المستقبل إذا ما تُركت طبقة الإقطاعيين بعد إرغام البريطانيين على الانسحاب"⁽²⁾، وحدد نصاب الملكة الزراعية بمائتي فدان للشخص الواحد.
- إصدار قانون حل الأحزاب والتنظيمات السياسية، إذ رأت قادة الثورة أنها مسؤولة عن فساد الحكم في مصر، وأنّ قاداتها انشغلت بالصراع الحزبي عن الصالح العام، فضلاً عن أنّ غالبية تلك التنظيمات السياسية تمثل مصالح كبار الملاك والمتمولين المتعاونين مع البريطانيين.
- اتجهت قادة الثورة نحو إصلاح الحكم، فألغت دستور 1923، لأنّ الحكم النابى في مصر "كان غير سلم، فبدلاً من أن تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان، كان البرلمان خاضعاً لتلك السلطة التي كانت بدورها تخضع لملك غير مسؤول"⁽³⁾.
- سعت الثورة إلى إصلاح حال الجيش وتأمين السلاح الأفضل لحماية مصر من أي اعتداء.

⁽¹⁾ انظر نص الاتفاق الكامل عند فؤاد شكري ومحمد أنس ورجب، وثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، وثقة رقم 27، ص 371 - 368، وعن طربين، تاريخ مصر والسودان. ص 270.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 71.

⁽³⁾ www. Egypt 4 christ. Com- index. Php .../ 1662- 1923.

- عملت الثورة على الإصلاح الساسي، خلال فترة الإنتقال بالنظام الدستوري المؤقت الصادر في شباط سنة 1953، وبموجبه تولى مجلس قادة الثورة حماية نظام الثورة وحق تعيين الوزراء وعزلهم. وصدر في منتصف كانون الثاني 1956 دستور الجمهورية المصرية الذي تضمن مبادئ مهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والقومي؛ منها مصر دولة عربية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية. وجرت انتخابات مجلس الأمة، وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المصرية.

3- سياسة الثورة على الصعيد الخارجي:

قبل البدء في دراسة توجهات السياسة الخارجية للثورة، لابد من الإشارة إلى أنه بعد إنجاز اتفاقية جلاء بريطانيا عن مصر، رغبت بريطانيا بجرّ مصر للتحالف مع الغرب بحجة الدفاع عن "الشرق الأوسط"، لأنّ وينستون ليونارد تشرشل 1874 - 1965، كان يرغب بالإحتفاظ بسطرة عسكرية بريطانية في منطقة القناة. ولكن استجابة منه لعرض مصري بالسماح للفنيين البريطانيين بالإستمرار في القيام بأعمال الصيانة الأساسية في القواعد، وافقوا من حيث المبدأ على سحب 80 ألف جندي، لكنهم أصروا على أن يرتدي الفنيون الذين سوف يحلون محل القوات المنسحبة الزي العسكري، وأصروا على أنّ أية اتفاقية يجب أن تنص على اشتراك مصر مع الغرب في أي حلف دفاعي في "الشرق الأوسط"، وعلى إعادة تشغيل القواعد، وعودة القوات البريطانية لس في حال وقوع أي هجوم على مصر أو أية دولة عربية أخرى فحسب، بل على تركيا وإيران أيضاً⁽¹⁾. لكن عبد الناصر وحكومة الثورة رفضوا ذلك، لأنّهم أرادوا مصر مستقلة تماماً دون أي تدخل أجنبي وبذلك أخذت حكومة الثورة تدير سياسة مصر الخارجية على المستويين الدولي والعربي:

أ- على المستويين الدولي والإقليمي:

تابعت قوى ثورة تموز سياسة مصر الدولة وفق النهج المستقل بعيداً عن أي تحكم خارجي، خاصة وأنّ الأنظمة الاستعمارية لم تتخلّى عن أطماعها الاستعمارية، رغم

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 75-76.

رحيلها بل اتبعت سياسة الضغط والقسر، فضلاً عن الأساليب الجديدة غير المباشرة في تمرير مصالحها، مستغلة ظروف الاستقلال والاحتجاجات الكبيرة لبناء دولة فذة حديثة. فرفضت بريطانيا تزويد مصر بالطائرات النفاثة التي تحتاجها لتقوية سلاح طيرانها الضعيف وراحت تعمل على منع الأمريكيين من إرسال الأسلحة لمصر، وبقيت مسألة القواعد البريطانية بغير حل. كما خاب أمل الثورة بالحصول على مساعدات أمريكية إلا إذا كانت مشروطة بانضمام مصر إلى التحالف مع الغرب المعادي لروسيا. وكان رد عبد الناصر ومحمد نجيب وغيرهما من الزعماء المصريين بأن مصر لا تريد أن تتورط في الحرب الباردة، وأنها تفضل أن تقوم نظامها الدفاعي على معاهدة الأمن الجماعي المبرمة في نطاق الجامعة العربية، وأنها لن تنضم إلى أية كتلت أو أحلاف أخرى، على الأقل إلى حين نيل استقلالها بانسحاب القوات البريطانية من أراضيها كاملة⁽¹⁾.

أمام تعنت الغرب، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في التعاون مع مصر، قرر عبد الناصر التخلي عن الدبلوماسية والإلتجاء إلى أساليب أكثر مباشرة للخلاص من بقايا الإحتلال البريطاني، فاستأنف حملة الإستنزاف في منطقة القناة التي كانت حكومة الوفد قد بدأتها سنة 1951، وتعرضت المنشآت لأعمال التخريب، وأخذ المتطوعون الفدائيون يواجهون البريطانيين بالرصاص. لكن ذلك لم يزد البريطانيين إلا إصراراً على البقاء⁽²⁾، مما أدى إلى استمرار تجميد العلاقات بين الطرفين.

حينها توصل عبد الناصر ورفاقه في مجلس قادة الثورة إلى تسوية مجمل خلافاتهم الخاصة، وبرز عبد الناصر من بينهم بشخصيته القادية وإصراره ورفاقه على تطبيق مبادئ الثورة وأهدافها في النهوض بمصر المستقلة، حينها تابع عبد الناصر اهتمامه بمسألة انسحاب بريطانيا من قواعد قناة السويس. وفي كانون الثاني 1954 وافق على أن تشمل الفقرة الخاصة "بإعادة التشغيل" تركيا، بالرغم من معارضة عدد من رفاقه في مجلس قادة الثورة، لأن الأتراك لم يكن لهم شعبية في مصر بعد حكمهم المستبد لسنين طويلة استمرت خلال سني 1517-1914 واستمر حصار القناة، رغم أن بريطانيا أخذت

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 75-76.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 77.

تنهج سياسة اللين⁽¹⁾. فأعلنت وزارة الخزانة البريطانية إعماًناً منها في تهيئة الأجواء للإتفاق مع مصر للإفراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني أخرى من أرصدة مصر التي كسبتها مصر إبان الحرب العالمية الثانية والتي تمّ تجميدها في لندن.⁽²⁾ كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية مرونة أكثر بتقديم معونات عسكرية واقتصادية كبيرة بمجرد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين. وفي النهاية تعهدت مصر بالإلتزام بمعاهدة القسطنطينية التي تنص على "حرية الملاحة عبر قناة السويس"، دون أن ترغم مصر على الإنضمام إلى أي تنظيم دفاعي غربي، لكن عبد الناصر وافق في الفقرة الخاصة "بإعادة استخدام القناة" بأنّه إذا تورطت المنطقة في حرب روسيا أو أية قوة خارجة أخرى فإنّ بريطانيا ومصر ستتحالفان، وعلى هذا الأساس ستتصرف كل منهما تجاه الأخرى⁽³⁾. رغم أنّ اتفاقية الجلاء نصّت على حق بريطانيا في إعادة قواتها إلى منطقة القناة في حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية الأعضاء في ميثاق الضمان الجماعي - الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي - أو تركيا، لهجوم مسلح من الخارج، فإنّ مصر سعت للإبتعاد عن التورط في أي من المشكلات بين طرفي الصراع العالمي، وهو ما عرف حينئذ بالحرب الباردة بين المعسكرين الإشتراكي والإمبريالي. وهذا يعني أن تنهج مصر سياسة مستقلة عن الغرب وأساليبه في الإلتفاف على حرية الشعب المصري، كما هو الأمر في بعض مناطق الوطن العربي، كالعراق والخليج والسعودية وغيرها. لذلك رفض عبد الناصر الإنضمام إلى حلف بغداد 1955⁽⁴⁾، الذي اعتبره مخرلاً بحداد جامعة الدول العربية، وهو الذي يؤمن منذ مأساة فلسطين سنة 1948 بوحدة الأمة العربية

⁽¹⁾ تخلت بريطانيا عن مطلبها الخاص (الذي سبقته الإشارة إليه) بارتداء فنييها الزي العسكري في المناطق التي سحتفظون بها.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 97.

⁽³⁾ ناتج، ناصر، ص 99.

⁽⁴⁾ لم يكن نوري السعيد، رئيس وزراء العراق آنذاك، ضد سياسات الغرب خاصة بريطانيا في الوطن العربي، ولذلك لم يرفض اقتراح بريطانيا بتجديد الإتفاقيات على نحو يمكن بريطانيا من الإحتفاظ بقاعدة جوية في العراق على أن يكون ذلك تحت مظلة حلف دفاعي يضم بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إذا أمكن ذلك. وهو ما كان الأساس الذي اعتمده حلف بغداد، وهو ما رفضه عبد الناصر، لأنّ تلك المبادرة لا تختلف عن فكرة إقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفضه عبد الناصر سنة 1951.

الشاملة، "ونذر نفسه للمبدأ القائل إنّ الوحدة دون سواها هي التي يمكن أن تزود مصر وغيرها من الدول العربية بالقوة اللازمة لضمان أمنها في عالم يهددها بالخطر"⁽¹⁾. ورغم الضغوط الأمريكية والبريطانية على مصر للإشتراك في شبكة الدفاع الغربية، وقام "اسرائيل" بالإعتداء على غزة سنة 1955، فإنّ مصر حافظت على ثبات موقفها في رفض الإنجرار للغرب، مما جعل الولايات المتحدة تراوغ في بيع الأسلحة التي وعد بها أيزنهاور سنة 1954، وفي تقديم المساعدات المادية لمصر لاسما ما يخص تمويل مشروع بناء السد العالي، وهو ما دفع عبد الناصر للبحث عن مصدر آخر يؤمن احتياجات مصر الدفاعية والإنمائية.

لقد أتحّت بوادر تلك الفرصة لمصر في نسان سنة 1955، عندما دعي عبد الناصر لحضور اجتماع لثلاثين دولة افريقية وآسيوية حديثة الاستقلال عقد في باندونغ بأندونيسيا، بهدف إثبات تضامن دول آسيا وإفريقيا المحايدة غير المنحازة، وخلال المحادثات بين الزعماء المجتمعين، بانديت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند، وجوزيف بروس تيتو رئيس وزراء يوغسلافيا، وأحمد سوكارنو رئيس وزراء أندونيسيا، وتشو إنلاي رئيس وزراء الصين وغيرهم.. حول احتجاجات بلدانهم والمصاعب التي يعانون منها في بناء بلدانهم. اقترح على عبد الناصر الإعتماد على الإتحاد السوفيتي في الحصول على السلاح ووعد شونلاني بالمساعدة لدى موسكو. وبناء على ذلك تمّ الإتفاق بين مصر وروسيا عن طريق السفير الروسي في مصر، على تزويد مصر "بأية كمية من الأسلحة بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة مقابل سداد مؤجل بالقطن والأرز المصريين، كما أضاف أنّ موسكو مستعدة لمساعدة مصر في إقامة أي مشروع صناعي مثل بناء سد جديد على النيل في أسوان لزيادة مخزون المياه للري والطاقة الكهربائية"⁽²⁾. لقد دلّ هذا العرض على مدى التطور الذي طرأ على السياسة الروسية بعد الحرب العالمية الثانية تجاه العرب، حيث دفعت الثورة المصرية الكرملين لإعادة التفكير في سياسة الإتحاد السوفيتي، وذلك بتأييد حركات التحرر المناهضة للغرب، ففي شباط 1953 قطعت روسيا

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 53.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 133.

علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" بسبب إلقاء قنبلة على سفارتها في تل أبيب. ولذا فإن الإعتداء "الإسرائيلي" على غزة، وتعنت الغرب في تعاملهم مع مصر، ومؤتمر باندونغ سنة 1955 وحيثاته الإيجابية أكدت أن الروح الجماعة والحداد الأكيد اللذين لمساهما عبد الناصر بين غالبية رفاقه الإفريقيين والآسيويين في باندونغ مجالاً حقيقياً لما أطلق عليه "الحداد الإيجابي". ومن هذا المنطلق أيضاً تشكلت سنة 1955 "حركة التضامن الأفروآسيوي"، وأصبح مركز المنظمة في القاهرة.

هكذا كانت السياسة التي تمسك بها عبد الناصر والتي شكلت له منفذاً مهماً لتقوية مصر واحتجاجاتها الثورية، وحماية قناة السويس، أمام تعنت الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في امتناعهم عن تقديم أية مساعدة عسكرية أو اقتصادية لمصر، بل على العكس السعي للاستغراق في سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، والاستمرار في دعم الكيان الصهيوني في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية بهدف ضمان تفوق "إسرائيل" على الدول العربية.

ب- على المستوى العربي:

اتضح لقادة ثورة الضباط الأحرار وفي مقدمتهم عبد الناصر منذ حرب فلسطين سنة 1948 بأن قوة الأمة العربية في وحدتهم، وهذا ما ورد في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لقيام ثورة تموز بتأكيده على مقاومة مشاريع الأحلاف الغربية والتركيز على تحقيق هدف الوحدة العربية، وضرورة اعتماد العرب على أنفسهم في الدفاع عن قضاياهم⁽¹⁾. وهو ما ذكره أيضاً باتريك سيل في كتابه الصراع على سورية بقوله: "سرعان ما ترسخت قناعة لدى عبد الناصر بأن لمصر دوراً رئيساً لا بد من أن تقوم به، استناداً إلى مبدأ وجوب التعاون ما بين الدول العربية، وسياسة الحداد الإيجابي، ومعاداة الأحلاف الغربية، كوسائل متاحة لتجنيب العرب الإنخراط في نزاعات القوى الدولية وتحالفاتها، وللاعتماد على أنفسهم في الدفاع عن قضاياهم ومصالحهم⁽²⁾".

⁽¹⁾ مايلاز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، بيروت، مكتبة الزيتونة، 1970، ص 220-221.

⁽²⁾ باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق، دار طلاس، ط7، 1996، ص 255-263.

استناداً لذلك النهج نادت الثورة المصرية بحق تقرير المصير للشعب السوداني، ودعتهم إلى توحيد صفوفهم في جبهة داخلية قوية للابتعاد عن المناورات الاستعمارية؛ كما دعتهم إلى صيانة وحدة السودان ومنع فصل جنوبه عن شماله، -وهو ما أصرت على تنفيذ قوى الإمبريالية العالمية في الألفية الثالثة سنة 2012-. كما أكدت على وحدة وادي النيل الطبعة من منبعه إلى مصبه.

وطُرحت هذه الأهداف في وثقتي الحزب الواحد واتفاقية السودان: فبالنسبة للوثقة الأولى اندمجت الأحزاب الستة الاتحادية التي نادت بالإتحاد مع مصر في الحزب الوطني الإتحادي الرامي إلى تحرير وادي النيل. وبالنسبة للوثقة الثانة وقعت قادة الثورة في شباط 1953 اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا، بشأن الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان ووحدة أراضيه، وذلك لإنهاء الاحتلال البريطاني وإسقاط الحجب للبقاء في السودان أطول مدة ممكنة. وجرى الانتخابات السودانية وأسفرت عن فوز الحزب الوطني الإتحادي الذي تولى رئاسته اسماعيل الأزهري ورئاسة الوزارة في مطلع سنة 1954. وفي مطلع سنة 1956، أعلنت الجمعية التأسيسية المنتخبة استقلال السودان، فبادرت حكومة الثورة المصرية للاعتراف به وتبعتها بريطانيا.

كما قامت قادة الثورة المصرية بدعم الثورة الجزائرية التي انطلقت سنة 1954، مما أثار موجة عداة فرنسي شديد ضد عبد الناصر، خاصة وأن فرنسا كانت قد فقدت قبل فترة قصيرة الهند الصينية، وأرغمت على منح المغرب العربي وتونس استقلالهما، ومن قبل خسرت سورية ولبنان. كما سعت مصر إلى التحالف الثلاثي مع سورية والمملكة العربية السعودية⁽¹⁾، التي وافقت على عقد الميثاق الثلاثي بين تلك الدول "وتوصل عبد الناصر إلى التحالف مع سورية سنة 1955"⁽²⁾، كما أبدى عبد الناصر كل الاستعداد

⁽¹⁾ جرت مباحثات مطولة بين الدول الثلاث حول ميزانة الدفاع وهيئة القادة العامة المشتركة، لكنهم لم يتوصلوا إلى إنشاء قيادة عسكرية موحدة لأن السعودية لم تقبل بغير زعامتها لهذا التحالف.

⁽²⁾ اتفق الجانبان السوري والمصري في أواخر سنة 1955 على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، وفوض السفير المصري بدمشق محمود رياض بتوقيع اتفاقية دفاعية بين القطرين في 20 تشرين الأول 1955، أنشئت بموجبها لجنة عليا، وهيئة لشؤون الدفاع وقيادة مشتركة، وصندوق مالي مشترك لتغطية نفقات القادة المشتركة تكون نسبة المدفوعات فيه 35% من الجانب السوري و65% من الجانب المصري. عن وثائق وزارة الخارجية

ساساً ومادياً لمساعدة الأردن وإنهاء الهمة البريطانية، الممثلة بسطوة القائد البريطاني جلوب باشا وقواته العسكرية. لكن هذا التوجه الساسي للثورة المصرية أدى إلى ردود فعل سلبية لدى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر فما طلبته من مساعدات البنك الدولي من أجل بناء السد العالي وإقامة بعض المشاريع الإنمائية، وهذا ما دفع عبد الناصر إلى مزيد من التحدي الوطني والقومي العربي تمثل في إقدامه على تأميم قناة السويس سنة 1956، وإجلاء آخر بقايا الإستعمار البريطاني عن مصر.

ثالثاً: أهم التطورات الساسية خلال سني 1956 - 1958:

1- تأميم قناة السويس سنة 1956 وتداعاتها:

أثبتت مجريات الأحداث مدى صدق الثورة المصرية في بناء مصر المستقلة، لكن أقطاب الساسة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية سعوا بكل جهودهم للحول دون هذا الهدف الوطني المشروع لثورة تموز. وأخذوا يعقون مساعيهم في مشاريعهم الإنمائية مثل مشروع بناء السد العالي⁽¹⁾، ووضعوا شروطاً تمس سادة مصر الوطنية وتتناول من استقلالها على القرض الذي سقدمونه، وحينما أبدى المصريون تحفظهم، تعثر صدور الموافقة على قرض البنك الدولي على المشروع، كما تعثرت أيضاً موافقات الغرب وأمريكا على تزويد مصر بالسلاح، في الوقت الذي استمروا فيه بتزويد "إسرائيل" بصفقات "تكفي لموازنة الأسلحة التي تملكها الدول العربية المجاورة "لإسرائيل" مجتمعة، وهذا ما دفع عبد الناصر للتوجه نحو روسيا، وإعلانه الاعتراف في 16 أيار 1956 بالصين الشيوعية

المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة (1190)، ملف (2 و3 و9). مذكرة بشأن تفويض سفير مصر بدمشق بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية، السيد الأميرالي أ.ح محمود رياض.

⁽¹⁾ حينما عرض عبد الناصر طلب المساهمة في مشروع بناء السد العالي على الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي سنة 1955، لقي العرض الموافقة من حيث المبدأ، بعد أن استطلع البنك الدولي رأي الخبراء فما يتعلق بإمكانية تنفيذ المشروع، وكان دالاس وإيدن على السواء موافقين على المساعدة بهدف إبعاد روسيا عن وادي النيل بأي ثمن (التي لم تمنع في تقديم مساعدتها لذلك المشروع بعد تقديمهم صفقة الأسلحة). وأعلن البنك الدولي معه بريطانيا والولايات المتحدة عن ضماناتهم لتوفير المال اللازم، وقدرت تكاليف المشروع بألف مليون دولار، منها أربع مائة مليون بالنقد الأجنبي يقدم البنك الدولي قرضاً بمائتي مليون دولار وتقدم الولايات المتحدة وبريطانيا فما بينهما معونة تقدر بسبعة ملايين دولار في المرحلة الأولى من المشروع مع الاتفاق على أنهما ستقدمان بقية نصيبهما في الوقت المناسب، لكنهما وضعوا شروطاً صعبة تسديد الديون تمس سادة مصر الوطنية.

وتبادل السفراء مع بكين⁽¹⁾. مما أثار ردود فعل سلبية لدى الولايات المتحدة والغرب ضد عبد الناصر وما طلبه من مساعدات. فلم يكن أمام عبد الناصر إلاّ القيام بتأمم قناة السويس، التي كان مقرراً أن تنتهي مدة امتازها سنة 1968، أي بعد اثني عشر عاماً من تلك المجريات. ومن اللافت أنّ عبد الناصر كان قد أبلغ تيتو في أول اجتماع لهما في أيلول 1955 أنّه سضطر إلى الاستلاء على شركة قناة السويس في مرحلة ما لأنّه لايمكن لمصر كدولة مستقلة فتة ناهضة تنموياً أن تسمح للأجانب بالسطرة على هذا المورد المهم من موارد دخلها الوطني، وذلك لضمان مساندة وتأييد الدول الاشتراكية فما سقدم عليه. وأخذ عبد الناصر يعد الخطط لتأمم القناة وتحريرها، وفقاً لقوله: "بدلاً من أن تحفر القناة لصالح مصر أصبحت مصر ملكاً للقناة وأصبحت القناة دولة داخل الدولة. واختتم قوله: أنّ عهد الإستغلال الأجنبي قد ولى وأنّ القناة ودخلها سوف يؤولان بأكملهما إلى مصر"، ثمّ تلى نص قرار التأمم واختتم ذلك بقوله: "سوف نبني السد العالي وسنحصل على حقوقنا المغتصبة"⁽²⁾.

2- ردود الفعل العربية والدولة على تأمم قناة السويس سنة 1956:

نال عبد الناصر تأييد القوميين العرب في كل مكان، وأكتسب تقديراً كبيراً، وعدت العربية السعودية إجراء التأمم "ضربة معلم"، لأنّه قرار مستقل كفيل بدعم استقلال العرب في كل مناطق الوطن العربي، باستثناء نوري السعيد وأعوانه في العراق، وأصبح عبد الناصر بطل القومة العربية والتحرير بلا منازع. حتى الزعماء الذين لم يكونون حبال عبد الناصر أمثال رؤس تونس الحبيب بورقيبة، وملك ليبيا إدريس السنوسي، فقد تملقوا له أمام تحديه لتلك الدول الإستعمارية.

وبالمقابل ثارت ثائرة الدول الإستعمارية، خاصة من المنتفعين والمهمنين على القناة، كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والكان الصهيوني. وجمدت بريطانيا الدولة الأكثر انتفاعاً من القناة ما لمصر من أرصدة في بنوكها، وأعادت فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لمصر، واتخذت الخطوات اللازمة لحماية الأموال التي تحتفظ بها شركة قناة

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 174.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 174.

السويس في لندن من أن تستولي عليها الحكومة المصرية، وارتفعت صدحات أنتوني إيدن 1977-1897 وهيو جيتسكل زعم المعارضة العمالة بعدم السماح بإبقاء قناة السويس تحت سيطرة مصر المطلقة، وتساعدت حملات الصحف البريطانية ضد عبد الناصر وقراره.

اتبع عبد الناصر سياسة ضبط النفس والابتعاد عن أية استنزافات للدول صاحبة المصالح في القناة، وحرص على استمرار حرية الملاحة واحترام تطبيق معاهدة القسطنطينية⁽¹⁾، وبقي عبد الناصر يأمل في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بعد هدوء ردود فعل بريطانيا وفرنسا، وكان على استعداد تام للإجتماع بإيدن وجي موليه في مكان محايد مثل جندف من أجل ذلك. ولم تكن لدى عبد الناصر فكرة واضحة تماماً عن الشكل الذي قد تتخذه التسوية، ولم يكن بالتأكيد على استعداد للمساومة على المبدأ الأساسي وهو أن "القناة ملك لمصر" ومن ثم لا ينبغي أن تكون إدارتها ودخلها وقفاً أو ملكاً لشركة يملكها أجنب⁽²⁾. ولكن نظراً لأهمية القناة الدولة فهو على استعداد لمنح ما ينبغي للدول المنتفعة بالقناة قدرًا ما من المشاركة في الأمور المؤثرة على مصالحها. وعلى هذا الأساس قام عبد الناصر بمحاولات الإتصال مع كبار الساسة البريطانيين والأمريكيين، وأن القناة في ظل الإدارة المصرية ستبقى مفتوحة أمام الملاحة البحرية العالمية وأنها لن تستخدم كسلاح ضد أية دولة من الدول المنتفعة بها. لكن بريطانيا لم تهدأ وشرعت باتخاذ سلسلة من الإجراءات، واستدعت حوالي (25) ألفاً من أفراد الاحتياطي للإلتحاق بقوات بريطانيا المسلحة، ونقلت وحدات من البحرية والجيش وسلاح الطيران من إنجلترا إلى قواعد قبرص ومالطة، وبات واضحاً أنّ الغرض من تحركات هذه القوات كان الاستعداد على حد توجيهات القادة العسكريين، للقيام بعمليات ضد مصر بالاشتراك مع القوات الفرنسية لإعادة قناة السويس تحت الإشراف الدولي، كما أعلن إيدن في 8 آب 1956 في برنامج إذاعي وآخر تلفزيوني، بأنّه لن يتفاوض مع الرّؤس

⁽¹⁾ خلال الأشهر الثلاثة بعد تأميم القناة لم تحصل مصر على ثلث دخل القناة لأنّ بريطانيا وفرنسا ودولاً أخرى تنتفع بالقناة، كانت تصر على دفع رسوم عبور سفنها إلى حساب الشركة السابقة في لندن أو باريس.

⁽²⁾ ناتنغ، ناصر، ص 189.

المصري، وقال: "إنّ نزاعنا لس مع مصر إنما مع البكباشي عبد الناصر"⁽¹⁾.. وتابع قوله: "لو أنّ الإجراءات التي اتخذها عبد الناصر كُلت بالنجاح لأصبح كل من تحت رحمة رجل واحد بالنسبة لكل ما نعيش من إمدادات. فكف لنا أن نضمن أنّه في المرة المقبلة التي يحدث فيها نزاع بينه وبين أي دولة لن يتدخل في الملاحاة بالنسبة لتلك الدولة؟". وأخيراً وعلى أثر الزيارة التي قام بها دالاس وموليه إلى لندن في مستهل شهر آب، أصدرت الحكومات الثلاث بلاغاً مشتركاً يعلن عن مؤتمر دولي يضم أربعاً وعشرين دولة بحرية لتقرير "نظام دولي" يضمن استمرار تشغيل القناة "وفقاً لمعاهدة القسطنطينية"، وذلك لأنّ تأمّم القناة يهدد "حرية القناة وأمنها". وذكر أنّ لمصر الحق في "تأمّم ممتلكات لس لها طابع المصلحة الدولية"، ولكن لس من حقها القيام بما يصل إلى حد "استلاء دولة بمفردها على هيئة دولة استلاءً تعسفياً ومن جانب واحد"⁽²⁾. ولم يكن اختار الدول الأربع والعشرين وبالغاية الفائقة من قبل الدول المتبذة للمؤتمر إلّا لتوفير الأغلبية التي تريدها لمقترحاتها. ولم تكن مصر بعيدة عن المجريات في لندن، وكان واضحاً لدى الجمع أنّ المؤتمر يهدف إلى الضغط على عبد الناصر، وهو ما أسرّ به روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا -المكلف بمهمة التشاور مع مصر- إلى رئيس مجلس اللوردات البريطاني اللورد كيلمور، قبل سفره إلى القاهرة "إن احتمالات نجاح مهمته في التوصل إلى أي حل هي نسبة واحد إلى تسعة وتسعين لأنّه لم يكلف بالبحث عن تسوية وإنما عن الإستسلام"⁽³⁾. وأعلم منزيس ولوي هندرسون المندوب الأمريكي، عبد الناصر بجدية الإجراءات الغربية - الأمريكية، لكنّ عبد الناصر رفض صراحة ما أسماه مشروعاً "لاستعمار جماعي" لأنّه كان يدرك تماماً أنّ "تدويل القناة، وفق اقتراح منزيس" قد يؤدي إلى التدخل الأجنبي في إدارة القناة بقدر يفوق امتياز شركة القناة الذي أنهاه لتوه. وأعلن منزيس مضللاً الرأي العام بأنّ "مصر لن تشارك بأي حل سلمي لمشكلة القناة ولن يُترك لمصر وحدها السيطرة على القناة"⁽⁴⁾. وبالرغم من تأييد دالاس لفكرة تدويل

⁽¹⁾ ناتنج، ناصر، ص 190.

⁽²⁾ ناتنج، ناصر، ص 191.

⁽³⁾ ناتنج، ناصر، ص 192.

⁽⁴⁾ عن انتوني ناتنج، ناصر، ص 192. Nasser, Bibalex. Org/ Data/ Gro 9.

القناة حفاظاً على استراتيجية المصالح الإمبريالية، فإنه نصح المصريين بمواصلة الحوار مع بريطانيا وفرنسا، لأنهما مصممين -رغم معارضة أمريكا- على "خوض حرب الجزائر في مصر" ويتلقون أقوى تشجيع من إيدن على القيام بذلك. ومما يؤكد تحذيره أن المزيد من التعزيزات البريطانية كان قد أرسل مؤخراً إلى شرق المتوسط، كما نقلت قوات فرنسية ومظليون إلى قواعد بريطانيا في قبرص.

استمرت حملة التصعيد الغربي -الأمريكي- الصهيوني، ضد مصر وعبد الناصر، متناسين جرائمهم الإستعمارية في سرقة مصر وشعبها كما غيرها من شعوب العالم، وكان عبد الناصر على يقين بأنهم سجدون ذريعة للهجوم على القناة وهو ما صرح به أنور السادات في صدفة الجمهورية بقوله: "لقد أصبح من الواضح تماماً أن إيدن لا يريد سوى الحرب.. فلاس هناك طريق آخر مفتوح أمامه غير إعلان الحرب أو تقديم استقالته". وفي منتصف شهر أيلول قامت شركة لويديز للتأمين بلندن برفع رسوم التأمين ضد مخاطر الحرب على الدول المشتغلة بالتجارة مع مصر أو السفن المارة بقناة السويس بنسبة 250%⁽¹⁾. كما سحبت حكوميتي إيدن وموليه مرشديهم العاملين في شركة قناة السويس والبالغ عددهم (165) من أصل (250) مرشد⁽²⁾. بقصد تعطيل العمل في القناة، لكن مصر سعت بكل جهودها لتجاوز هذه المشكلة. كما سعت أمريكا للإحتفاظ بحصة من السيطرة على القناة إلى جانب بريطانيا وفرنسا، فاقترح دالاس تشكيل "رابطة المنتفعين بقناة السويس"، والتي هدفت إلى تشكيل هيئة تقوم باستئجار المرشدين وتسلم رسوم المرور والإشراف عموماً على إدارة القناة دون المساس بسيادة مصر، لذلك لم ينل الإقتراح الموافقة الفرنسية، بينما اتخذ إيدن منه ذريعة تهديد لمصر في حال عدم التعاون مع الرابطة، بحيث يكون لبريطانيا حرية "اتخاذ أية خطوات تراها. لإعادة الوضع" لما كان عليه. أما عبد الناصر فقد نسب مشروع الرابطة برمته وهو ما صرح به في حفل تخريج طلبة كلية الطيران في 15 أيلول بقوله: "إن رابطة المنتفعين بقناة السويس ستؤدي إلى فوضى دولة"، ووصفه بأنه اقتراح غبي. وأنه يهدف إلى اغتصاب القناة وحقوقها في

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 194.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 194.

السطرة على القناة التي اعترفت بريطانيا قبل ذلك بعامين في المعاهدة المعقودة بين إنجلترا ومصر سنة 1954 بأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ عن مصر، علماً أنّ عبد الناصر كان جاداً في التوصل إلى تسوية سلمة عن طريق التفاوض لسببين:

- الأول مالي، حيث كانت القيود التي فرضتها بريطانيا على أرصدة مصر من الإسترليني قد بدأت تشكل ضغطاً مؤلماً. كما أنّ بريطانيا وفرنسا كانتا ما تزالان تسطران على حوالي 65% من السفن التي تستخدم القناة والتي تؤدي رسوم العبور إلى الشركة السابقة وليس إلى الهيئة المصرية، وأي إجراء تجاه هذا الوضع سيشكل ذريعة ملائمة لإيدن وموليه ضد مصر.

- والثاني سياسي، حيث تجمعت الضغوط من دول عربية عدة، كما في السودان والعراق والأردن -الذي تعرض لغارات إسرائيلية وتكبد خسائر بشرية- ومشخات الخليج العربي الغدّة بالبترول كلها، تحت القاهرة على التوصل إلى حل وسط مع الغرب، هذا إلى جانب ضغوط إيران، والهند، ويوغسلافيا، وروسيا، وإجماعهم على التسوية. وسعى عبد الناصر إلى تسوية الأزمة مع بريطانيا وفرنسا عبر الأمين العام للأمم المتحدة دك همرشولد - ثاني أمين عام للأمم المتحدة 1953-1962- ووافق على إنشاء "هيئة دولة" للقناة. ووضعت بريطانيا الشروط التي يجب أن تعتمدها التسوية في:

- حرية المرور عبر القناة دون تمييز.
- الاتفاق بين الهيئة المصرية والمنتهقين بالقناة على رسوم المرور.
- تخصص نسبة معقولة من الرسوم لتتمة القناة والتحكم لتسوية المنازعات.
- إبعاد القناة عن سياسة أية دولة.
- احترام سادة مصر.

وافقت مصر على تلك الشروط التي طرحت في مجلس الأمن. لكن وزراء خارجه الدول الثلاث اجتمعوا ثانية في جنيف في 29 تشرين الأول واتفقوا على فقرة إضافة لمشروع القرار، تنطوي على شكوى ضد مصر "لأنّها لم تقدم حتى الآن مقترحات محددة بما يكفي لمواجهة المطالب المذكورة آنفاً" والأدهى من ذلك فقد طلبوا من مصر تقديم مشروع "لائق فاعلة" عن المقترحات التي سبق وقدمها منزي لعد الناصر، وأن يوافق

المصريون على أن تتسلم رابطة المنتفعين بقناة السويس الرسوم التي تؤديها كل السفن التي تستخدم القناة؛ ومما يثير الدهشة أنّ فرنسا وبريطانيا كانتا تخططان للاستلاء على القناة والإطاحة بعبد الناصر بالقوة بمساعدة "الإسرائيليين". ولم يكن قرار إيدن وموليه بعرض نزاعهما مع عبد الناصر على الأمم المتحدة إلا وسيلة لإعداد المسرح للحرب⁽¹⁾.

أ- حرب السويس 1956:

اقتضى مسار خطة المؤامرة، بأن تتطلق فرنسا وبريطانيا من القاعدة التي تمتلكها بريطانيا قرب مصر بتدمير طائرات الإليوشن المصرية، في الوقت الذي تبدأ به القوات الصهيونية التقدم. ووافقت الحكومات الثلاث، بريطانيا وفرنسا و"إسرائيل" على أن يكون الهجوم "الإسرائيلي" على مصر في 29 تشرين الأول، ومن المفارقة أنّ هذا التاريخ كان قد حدد لاجتماع آخر يعقده محمود فوزي وزير خارجية مصر، مع وزير خارجية بريطانيا وفرنسا في جنيف، وبمجرد أن تبدأ قوات موشي ديان (1915-1981) تقدمها، توجه بريطانيا وإنذاراً إلى "إسرائيل" ومصر تطلبان فيه منهما وقف إطلاق النار وانسحاب قواتهما إلى مسافة عشرة أمال من جانبي القناة وقبول احتلال قوات إنجلو - فرنسية احتلالاً مؤقتاً لمراكز رئاسة في بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وفي حال رفض مصر يتم ضرب سلاح الطيران المصري وبنيتها العسكرية وتمزيق أوصالها، ومن ثمّ الإطباق على باقي المناطق وإسقاط عبد الناصر. وتمّ التنفيذ بالتاريخ المحدد، وبدأ جيش ديان بعد ظهر يوم 29 تشرين الأول تقدمه باتجاه مصر على أربعة محاور لكل منها هدفه، والأهم هو الوصول إلى القناة ثمّ إلى قطاع غزة والاستلاء على شرم الشيخ، ووجه الإنذاران إلى كل من مصر و"إسرائيل"، وعقد عبد الناصر اجتماعاً عسكرياً مصغراً لتدارس الآراء تجاه الإنذار وتقرر فعلاً رفض الإنذار، ولم يلتفت إلى بعض الآراء من القادة العسكريين التي طلبت الموافقة على الإنذار، تحاشياً لما قد يصيب الجيش غير المستعد للقتال، والذي قد

⁽¹⁾ إن المؤامرة اقتضت نقض البان الثلاثي الذي أصدرته الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وأمريكا) بما يضمن تفوق "إسرائيل" وحدود هدنة 1949، وكذلك استبعد المصريون في الهدنة المعقودة مع بريطانيا سنة 1954 أي هجوم تقوم به "إسرائيل"، والغريب أن ادعاء الدولتين المعتديتين (بريطانيا وفرنسا) بأنهما تقومان "بالفصل بين المتحاربين" فإن شروط إنذارهما وتوقيته فرضت على مصر الانسحاب حوالي (135) ملاً إلى الضفة الغربية للقناة وتطلب من المعتدي التقدم ما بين (65-115) ملاً طبقاً للمواقع الراهنة للجيش الغازية.

لا يستطيع أن يواجه دولتين استعمارييتين في آن، بينما الآراء الأخرى أقرت بأن مصر إن لم تقاتل اليوم فلن تستطع هذا في المستقبل، وأكد عبد الناصر على رفضه للإنذار وشروطه، وعلى القتال. كما دعى عبد الناصر مجلس الوزراء للإجتماع قبل توجهه إلى الجبهة، واستدعى جورج أوتوتريفان سفير فرنسا في مصر ليلغيه أن مصر ترفض الإنذار الأنجلو- فرنسي. كما قرر ناصر حرمان بريطانيا وفرنسا من ثمار انتصارهما بوقف حركة الملاحة عبر قناة السويس وذلك بإغراق سفن الملاحة عند مدخلي القناة⁽¹⁾.

هكذا دخل المصريون الحرب التي فرضها إيدن وموليه عليهم دون استعداد تام عدا عن التصميم الشديد الذي بثه عبد الناصر في نفوسهم على الصمود إلى أن تتم تعبئة الرأي العام العالمي لإنقاذهم⁽²⁾. وكانت المساعدة اليتمة الحققة الجادة في الوقوف إلى جانب مصر من سورية والأردن، فقام السوريون بتخريب خطوط أنابيب البترول التي كان يسيطر عليها الغرب، ونسفوا أهم ثلاث محطات لضخ النفط على خط أنابيب شركة البترول العراقية الممتد إلى طرابلس. وفي مصر كان جلّ اعتماد عبد الناصر على المقاومة الشعبية وعلى القدرات الذاتية، والدعاية الإعلامية العربية، فضلاً عن وقوف الشعب العربي في كل الوطن العربي إلى جانب مصر من خلال مظاهرات التأييد والتتديد الواسعة التي اجتاحت الشارع العربي.

كما وقفت دول عدم الإنحياز، روسيا والصين، وبعض دول الكومنولث مثل كندا والهند وباكستان وسلان إلى جانب مصر.

في تلك الظروف الصعبة والحاجة الملحة للسلاح، لم يكن أمام عبد الناصر سوى العودة للولايات المتحدة وطلب مساعدتها، ورغم ترددتها وعدم ثقتها بعبد الناصر فقد تقدم مندوبها هنري كابوت لودج (1850-1924)، بقرار إلى مجلس الأمن يطالب "إسرائيل"

⁽¹⁾ تذكر عبد الناصر خطأ أحمد عرابي حينما لم يغلق القناة أمام الإنجليز حين غزوهم مصر سنة 1882.

⁽²⁾ قرر عبد الناصر التحدي بإمكانات مصرية متواضعة، ودون أن يكون إلى جانبه أي دعم خارجي، (حيث اعتذرت روسيا لعدم رغبتها في تفجير حرب عالمية ثالثة من أجل قناة السويس ومصر)، وكذلك دول عدم الإنحياز التي حذرت مصر من المعتدين، والدول العربية المعجبة بجرأة ناصر على تحدي الغرب حين تأمّم القناة باستثناء سورية والأردن اللتان كانتا في حالة تحالف مع سورية بعد انقلاب النابلسي وإجلاء الجنرال جلوب وعساكره عن الأردن.

بالإنسحاب وطلب من جمع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في منطقة النزاع، كما تقدمت روسيا بطلب مماثل، لكن بريطانيا وفرنسا أحبطتا القرار باستخدامهما حق الفيتو. وأيد لودج اقتراح يوغسلافيا بدعوة جلسة طارئة للجمعية العامة، -حيث لا يستخدم حق الفيتو- للتعبير فعلاً عن سخط الرأي العام العالمي ووقف إطلاق النار وانسحاب "إسرائيل" فوراً من الأراضي المصرية⁽¹⁾.

إن صحة تقدير عبد الناصر بفشل الاعتداء الأنجلو- فرنسي والهادف إلى احتلال أجنبي جديد على مصر، يرجع إلى حد كبير لموقف الولايات المتحدة،⁽²⁾ التي أصرت على مساندة إرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قام ما لا يقل عن خمس وستين دولة من بينها أمريكا وروسيا بالإقتراح ضد بريطانيا وفرنسا و"إسرائيل" التي لم تستطع أن تحظى بتأييد أكثر من دولتين صديقتين هما أستراليا ونيوزيلندا. ومن ثم ما إن سقطت بورسعيد حتى أعلنت القوات الأنجلو- فرنسية في الساعة الثانية من صباح السابع من تشرين الأول وقف إطلاق النار، وأوقفت تقدمها بصورة مفاجئة ونهائية، رغم أنها لم تكن في تلك المرحلة قد قطعت أبعد من الكاب الواقعة على مسافة ثلاثة وعشرين ميلاً جنوبي بورسعيد. كما ساعدت روسيا بتوجهه إنذار علني إلى إيدن وموليه وبن جوريون بأن لا يستمروا بعدوانهم، وهددوا بقوة الصواريخ السوفيتية، واتهموا "إسرائيل" بأنها أداة بيد الإمبريالية، وأبلغوها بسحب السفير الروسي من تل أبيب. وزيادة على ذلك اقترح خروشوف على أيزنهاور أن تساعد دولتهما على وقف الحرب بتشكيل قوة بحرية وجوية أمريكية - روسية مشتركة بتوجهه من الأمم المتحدة، وبعد أيام عدة أتبع هذا الإقتراح بتوجهه إنذار بأنه إذا لم ينته احتلال الأراضي المصرية فوراً فإن روسيا قد ترسل "متطوعين" إلى المنطقة.

هكذا استطاع عبد الناصر أن يستفيد من الموقف الدولي في إنقاذ مصر، وبعد وقف

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 213.

⁽²⁾ الولايات المتحدة، التي قد يكون لها حساباتها تجاه الغرب من جهة وحسابات دولة معنة بدورها الفادي العالمي من جهة أخرى. حينها أعلن أيزنهاور أن الولايات المتحدة بعد أن أغلقت القناة، لن تمد يد المساعدة لإنقاذ الإسترليني أو تساعد في تمويل شحنات البترول البديلة من مصادر الدولار ما لم يتوقف إطلاق النار وتعد هدنة عاجلة في القناة، وتم وقف إطلاق النار.

إطلاق النار بيومين، أشاد في خطابه بحلفائه العرب وبالشارع العربي، وأكد على أنه "طالما هناك جندياً أجنبياً واحداً في مصر فإننا لن نبدأ في إصلاح القناة..."⁽¹⁾. وبقي عبد الناصر يخشى من وجود أي قوات دولة في القناة، ولم يطمئن لهذا إلا بعد وصول همرشولد مع طلائع قوات الطوارئ الدولة في تشرين الأول 1956.

أثبتت الأحداث أنّ معالجة عبد الناصر لأزمة القناة كانت موضوعاً تجاه جمع الأطراف، وأبلغ الحكومتين البريطانية والفرنسية بضرورة مغادرة الأراضي المصرية قبل البدء بتطهير القناة، وأبلغ عبد الناصر بأنّ قوات الطوارئ تابعة لدول غير منحازة وصديقة كالهند وأندونيسيا والسويد، وستكون ضمن صيغة تحدد حقوق وواجبات قوات الطوارئ الدولة، ونصت الصيغة على أن تكون قوات الأمم المتحدة بمثابة حاجز بين مصر و"إسرائيل"، كما سترابط تلك القوات في شرم الشيخ بعد انسحاب "إسرائيل" منها⁽²⁾، في وقت رفضت "إسرائيل" أي تواجد للقوات الدولة على حدودها -على حد قولهم كي لا تمس سادتهم الوطنية-.

وبتلك المساعدات الدولة، والعريضة، وإصرار عبد الناصر على الحفاظ على استقلال مصر وممتلكاتها الوطنية، فقد تمكّن من إثبات زعامته وكسب شعب مصر، ودوره القومي الرائد في الوطن العربي.

ب - نتائج حرب السويس 1956:

- اضطرت "إسرائيل" وحلفائها بريطانيا وفرنسا للإنسحاب من قناة السويس مما أكسب مصر وعبد الناصر الكثير من عائدات القناة، لاستمرار حركة المرور فيها وتزايدها مع الوقت.
- استطاع عبد الناصر تحويل الهزيمة إلى نصر، من خلال علاقاته الدولة ومكانته في الوطن العربي. وهو ما جعل من القاهرة نبض قلب الوطن العربي ومنبع القومية العربية، كما أصبح عبد الناصر رمزاً قومياً بلا منازع، لأنّ أدائه كان قوياً وواثقاً

⁽¹⁾ ناتنج، ناصر، ص224.

⁽²⁾ استغل "الإسرائيليون" هذا الوضع ولم يوافقوا على الجلاء عن شرم الشيخ إلا إذا ظلت قوات الطوارئ الدولة هناك حتى يتم توقيع معاهدة سلام مع مصر أو التوصل إلى اتفاق دائم آخر يحمي حرية الملاحة في خليج العقبة.

ومحنكاً.

- بلغت خسائر مصر في الأرواح ألف شهيد ومئات المدنيين، إلى جانب الذين حوصروا في قطاع غزة، وبلغ عددهم ستة آلاف مصري وفلسطيني. وبلغت خسائر "الصهاينة" مائة وواحد سبعون قتلاً، وخسائر القوات الأنجلو - فرنسية ستة وعشرين قتلاً⁽¹⁾.

- كشفت مجريات الأحداث مواقف بعض الضباط المصريين السلبي منها والإيجابي.

رابعاً: وحدة مصر وسورية سنة 1958:

1- تصاعد المد القومي التحرري العربي (مصر وسورية نموذجاً):

بعد انتهاء حرب السويس التي حققت فيها مصر انتصاراً أساساً كبيراً، على المستويين العربي والدولي، وخاصة على الدول المعتدية -بريطانيا وفرنسا و"إسرائيل"- التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها العدوانية، بل على العكس، فقد جعلت تلك الحرب من عبد الناصر بطل الأمة العربية بلا منازع، في وقت تزايد تصاعد المد القومي العربي في معظم مناطق الوطن العربي، لاسمما الدول حديثة الإستقلال، لأنها أيقنت بأن الوحدة مصدر قوتهم ومحقق نهضتهم.

كانت سورية في مقدمة الدول العربية بتوجهها العربي الوحدوي، مما جعلها تلقتي مع توجهات قادة ثورة مصر العربية أيضاً بزعامة عبد الناصر، الذي تحدى الغرب والصهيونية بتأممه قناة السويس، وتصدى للعدوان الثلاثي على مصر بكل جرأة، وأثبت بتوجهه الساسي العربي مدى إيمانه بوحدة العرب من خلال مواقفه الحرة، كرفضه لحلف بغداد، وكسره احتكار الغرب للسلاح، والإعتراف بالصين الشعبية، ووقوفه ضد مشروع أيزنهاور، وتقديم المساندة الفعالة لسورية إزاء التهديدات الغربية والحشود العسكرية التركية على الحدود سنة 1957، وهو الذي أثار الروح الوطنية والقومية لدى الكثير من أبناء الشعب العربي بما اتصف به من قوة الشخصية وبعد النظر في طرح حلول القضايا العربية، من خلال خطاباته، التي أوضح فيها علناً "أن جوهر أهداف الثورة المصرية يكمن في وحدة العرب وإعادة بناء الوطن وتحرير فلسطين وبناء قاعدة صناعة وتطوير

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 231.

المجتمع العربي وتطبيق الاشتراكية وغير ذلك⁽¹⁾. في وقت كان معظم حكام الوطن العربي موالين للغرب ومعادين لروسيا وبعيدين عن سياسة "الحداد الإيجابي". فكان الملك حسين في الأردن ومساعده للخلاص من سلمان النابلسي (1908-1979) رؤس وزرائه وتوجهه التقدمي، ونوري السعيد في العراق، وكميل شمعون في لبنان، والملك إدريس في ليبيا، والحبيب بورقيبة في تونس، وملك المغرب محمد الخامس، ودور الملك سعود وحكام دويلات الخليج العربي التابع للغرب. فضلاً عن المؤثرات الإعلامية المصرية في ظل ظروف سورية صعبة داخلياً وخارجياً، وهو ما ذكره أكرم الحوراني في مذكراته: بأن كل ما سبقت الإشارة إليه "هأ الرأي العام الشعبي في سورية للتنازل عن الوضع الديمقراطي والحاداة الحزبية، في سبيل تحقيق الأماني القومية الكبرى والإستقرار والتقدم والإزدهار"⁽²⁾.

2- التطورات السياسية وقام الوحدة السورية - المصرية 1958:

كان حزب البعث العربي الاشتراكي من أهم القوى التي تبنّت التار الودوي القومي في سورية -بحكم أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية- وكما يذكر باتريك سيل في كتابه الصراع على سورية، "فإنّ البعث زود الحركة الوطنية العربية بإيديولوجية ديناميكية غير مستوردة، كما زودها بأمان سياسة وأخلاقية محددة في وقت كانت المذاهب الأخرى تسعى إلى التغيير بها"⁽³⁾، هذا إلى جانب نخبة من الضباط في الجيش العربي السوري المؤمنة بالتوجه ذاته، وجاء التقارب بين حزب البعث والرؤس جمال عبد الناصر كتعبير عن ضرورة تاريخية في تجسيد أواصر تلاقي نضال العرب التحرري، في جناحي وطنهم الآسيوي والإفريقي خاصة وأنهما "اتفقا حول نهج سياسة خارجية مقاربة منذ مؤتمر باندونغ الذي عقد سنة 1955"⁽⁴⁾. كما نجح البعثيون عبر حقيقتي الخارجية والإقتصاد،

(1) محمد حسنين هكل، ما الذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية، 1962، ص24.

(2) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000، ج3، ص2509-2528.

(3) سمير عبده، حدث ذات مرة في سورية: دراسة للساساة السورية - العربية في عهدي الوحدة والانفصال 1958-1963، دمشق دار العلاء، 1998، ص22-24.

(4) محمد عبد المولى الزعبي، الإنهار الكبير، أسباب قام وسقوط وحدة مصر وسورية، بيروت، دار المسيرة، 1977، ص132-133.

في "دفع السياسة الخارجية السورية إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع مصر، ووصل الأمر إلى حد تطابق الرؤية السياسية السورية والمصرية تجاه القضايا العربية والدولة"^(١). وفي حفل افتتاح مجلس الأمة المصري في 23 تموز 1957، أشار عبد الناصر إلى ضرورة البدء بإعداد الدراسات اللازمة لقيام الإتحاد^(٢).

وتمّت الوحدة بناء على تصميم سورية، وقبول المحاورين السوريين بشروط عبد الناصر وهذا ما أكدّه عبد الناصر بقوله: "دمشق كانت دوماً قلب العرببة النابض الذي ينادي بالوحدة، استطاعت بتصميمها وإرادتها سنة 1958 أن تفرض هذه الوحدة. وأن تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة. قالت لي تعاون فتعاونت. وقالت لي فلنتحد فاتحدت"^(٣). وفي 1 شباط 1958 أعلن الرئيس شكري القوتلي وجمال عبد الناصر عن قيام الجمهورية العربية المتحدة.

3- واقع الجمهورية العربية المتحدة داخل 1958-1961:

أ- الواقع الإقتصادي:

كان قيام الوحدة بين مصر وسورية حدثاً مهماً في تاريخ العرب المعاصر، فكان على الرئيس جمال عبد الناصر، ضرورة اتباع نهج تنموي ينهض بإقليم الجمهورية العربية المتحدة. وأمام الصعوبات الاقتصادية - الاجتماعية عامة، والسورية خاصة، وقف الرئيس عبد الناصر أمام مفترق ساسي صعب، وصفته الخارجية البريطانية بأنه "المرحلة الأصعب في حياته"^(٤). ونتيجة لتدني مستوى المعيشة وانخفاض معدل الإنتاج ونقص اليد العاملة المؤهلة وغاب التوزيع العادل للثروة الوطنية^(٥). ابتعد نظام الحكم الجديد عن

^(١) خالد محمد عامر الضمور، العسكريون والحكم في سورية 1949-1958، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، ص 326-328.

^(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم (119)، ملف رقم 758 (86) على 2، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ 27 تموز 1957.

^(٣) سامي عصاصة، أسرار الانفصال، القاهرة، دار الشعب، 1989، ص 92.

^(٤) F.O. 371- 141902. From British Embassy to Foreign Office, Jan 7, 1959. (1029) Confidential.

^(٥) F.O. 371-150902. From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution. July 12, 1960. No. 87 Saving. Confidential.

النظام الإقتصادي الحر، وتبنّى النهج الاشتراكي ونظام الإقتصاد الموجه⁽¹⁾، وهذا ما ورد في ميثاق العمل الوطني بأنّ "الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الإقتصادي والإجتماعي في مصر وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الاكتفاء الاختاري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع"⁽²⁾. وبذلك فإنّ الاشتراكية في مفهوم عبد الناصر تعني الكفاية والعدل، أي زيادة الإنتاج وتطبيق العدالة في توزيع الإنتاج بين المواطنين. وهذا ما ذكره في أحد خطبه في 30/3/1955 بقوله: "هدفنا الوصول إلى مجتمع اشتراكي، إننا نمزّ بفترة حاسمة من تاريخنا، وإذا لم نوجه اقتصادنا التوجه السليم، فلن نستطيع تحقيق هدف الثورة الخاص بالوصول إلى مجتمع اشتراكي يرتفع فيه مستوى المعيشة، ويقوى فيه المواطن اقتصادياً وإنتاجاً واجتماعياً"⁽³⁾، مثلاً: عمل عبد الناصر ما بوسعه للنهوض بمصر قبل الوحدة وخلالها وبعدها، إذ تدل الأرقام خلال سني 1952-1961 أنّ دخل مصر القومي سنة 1952 كان (806) مليون جنيه وفي سنة 1960، أصبح (1397) مليون جنيه، كانت الميزانية (227) مليوناً وأصبحت (835) مليون جنيه. كانت خدمات التعلم (33) مليوناً وأصبحت (79) مليوناً سنوياً، كانت خدمات الصحة (10) مليون وأصبحت (23) مليون، كانت الخدمات الإجتماعية (3) والدينية (4) مليون وأصبحت (9) مليون سنوياً، كانت خدمات المرافق (7) مليون وأصبحت (28) مليون.

أما في مجال الصناعة فقد تمّ استثمار (2150000) سنة 1952، و (88) مليون جنيهاً سنة 1959. ووصلت قمة الإنتاج الصناعي سنة 1960 ما قمته (693) مليون جنيه وفي سنة 1961 ما قمته (720) مليون جنيه، وكان إنتاج البترول سنة 1952 حوالي (2370000) طناً وفي سنة 1960 أصبح (4) مليون طن، ووصلت الطاقة الكهربائية سنة 1952 إلى (192) مليون كيلووات ساعة وفي سنة 1960 وصلت إلى (4700) مليون كيلووات ساعي "بما فيها كهرباء سد أسوان الذي نفذ بعد الثورة، ولا

⁽¹⁾ عوني فرسخ، الوحدة في التجربة، دراسة تحليلية لوحدة 1958، بيروت، دار المسيرة، 1980، ص 317.

⁽²⁾ شاكر الأساوي، عبد الناصر في عين التاريخ، مطبعة دار العلم، دمشق، 1981، ص 95.

⁽³⁾ شوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، (شهادة معاصر)، شركة الموقف العربي للطباعة، قبرص، بدون عام، ص 111.

يدخل فيها ما سيتم إنتاجه من كهرباء السد العالي؛ لأن كهرباء السد العالي بحد ذاتها ثورة⁽¹⁾.

ولا شك بأن هذه الأرقام الإنمائية لها انعكاساتها على التنمية الإجتماعية، من حيث ارتفاع مستوى الدخل القومي ومحاولة التوزيع العادل للدخل بين المواطنين بما يحقق العدالة، ويساعد على التخلص من الفقر والمرض والتخلف نسباً، خاصة وأن القوى الودوية قد اتجهت إلى عامة أبناء الشعب بهدف تعلمهم وتحسين أوضاعهم الصحية وتأمين الخدمات العامة، وغير ذلك من محاولات الارتقاء بالمجتمع في الجمهورية العربية المتحدة. وهذا كله لابد وسيؤدي إلى نهوض الوعي الوطني والقومي العربي، وإدراك الكثيرين من أبناء الوطن العربي عامة ومصر وسورية خاصة مدى أهمية الوحدة العربية، مما أدى إلى تشكل التيارات القومية الودوية.

بوشر بإعداد الخطة الإقتصادية الخمسة الأولى في الجمهورية العربية المتحدة بموجب قرار جمهوري بتاريخ 27 تشرين الثاني 1958، وبدأ تنفيذه في مجال الصناعة في الإقليم الشمالي بموجب القرار رقم (520) تاريخ 19 آذار 1959. وكان من أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق القرارات التي أصدرها عبد الناصر خلال فترة الوحدة، اختلاف النظم والسياسات الإقتصادية بين سورية ومصر قبل الوحدة، مما تطلب إصدار قوانين جديدة معذة بالإقليم الشمالي، ومنها صدور قانون الإدارة المحطة، رقم (124) سنة 1960، حيث حُول المحافظون بموجبه اتخاذ قرارات دون العودة إلى المجالس التنفيذية. كما أحدثت "المؤسسة الإقتصادية السورية" بموجب القرار رقم (99) سنة 1960، ومهمتها الإسهام في تنمية الإقتصاد القومي بواسطة القطاع العام⁽²⁾. وحصل العمال والفلاحون على الكثير من المكاسب في عهد الوحدة، وشهد الإقليم ثورة كهربائية حقة، ووسع الإنفاق على المشاريع الإنمائية والمشاريع السادة⁽³⁾، وهدفت الخطة الخمسة الأولى إلى تطوير النقل ووسائله، والتوسع في الإنتاج وخدمة متطلباته، وأعطيت

⁽¹⁾ شوقي عبد الناصر، ثورة عبد...، ص337.

⁽²⁾ محمد عبد المولى، الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية، 1958-1961، ص242-250.

⁽³⁾ عوني فرسخ، الوحدة في التجربة، صفحات 317-347.

الأولوية لتنفيذ خط سكة حديد تربط حوض نهر الفرات (كمنطقة زراعية مهمة) بمدينة اللاذقية ميناءً للتصدير مروراً بحلب كمركز صناعي في الشمال، كما هدفت الخطة الخمسة أيضاً إلى توسيع شبكات الطرق البرية، وإنشاء مطار دمشق الدولي، وبناء ميناء طرطوس^(١).

ومن المشاريع الزراعية المهمة التي تمّ تنفيذها في عهد الوحدة، مشروع الغاب حسب دراسات سنة 1927، هذا المشروع الذي يضم سد الرستن، وسد محردة، وشبكة طرق طولها (207) كم، ومحطة توليد الطاقة الكهربائية، ومركز التجارب الزراعية، و(22) حوضاً لتربية الأسماك. ومن المشاريع الزراعية التي استمر العمل فيها إبان عهد الوحدة مشروع تجفيف مستنقع سهل الروج. واستمر العمل في إنجاز شبكات الري على نهر السن وفي مزيريب، وإجراء دراسات مشاريع كبرى على الأنهار الرّسدة في الإقليم الشمالي^(٢). وبوشر بإنشاء مراكز لإنعاش الريف في الإقليم الشمالي سنة 1959، وأنشئ عدداً من المراكز الزراعية والمداجن والمناحل، وحفرت بعض الآبار الارتوازية في محافظات الإقليم الشمالي. زاد إنتاج القمح بنسبة 32%، والشعير بنسبة 22%، والأرز بنسبة 53%، تمّ استصلاح (46300) فدان من الأراضي سنة 1959، و(81000) فدان سنة 1960 و(120200) فدان سنة 1961. وأصبح (200) ألف أسرة أو مليون فرداً ملاكاً بعد توزيع الأراضي على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعي الأول^(٣). ووضعت مخططات طبوغرافية وتنظّم لـ(90) مدينة وبلدة، وأنيرت (67) بلدة جديدة بالكهرباء، علماً بأنّ عدد المدن والبلدات السورية المنارة قبل الوحدة (96) مدينة وبلدة فقط.

كما استمر العمل في إنشاء مصفاة حمص^(٤)، وأحدثت الهيئة العامة لشؤون البترول^(٥)، كما شارك الخبراء السوفييت والألمان في العمل في موقعي "كراتشوك"

⁽¹⁾ نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1981، ص472.

⁽²⁾ نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر، ص324-328.

⁽³⁾ فرسخ، الوحدة في التجربة، ص347.

⁽⁴⁾ فرسخ، الوحدة في التجربة، صفحات 332-371.

⁽⁵⁾ الجريدة الرسمية، العدد 29، تاريخ 29 أيلول 1958.

و"الغونة" النفطيين^(١)، واكتشف حقل السويدية النفطي سنة 1959، إضافة إلى العديد من المشاريع التي بوشر العمل بها في الإقليم الشمالي أو جرى استكماله إبان عهد الوحدة^(٢)؛ ومما لا بد من ملاحظته أنّ هذه الإنجازات الاقتصادية في الإقليم الشمالي، التي تحققت إبان عهد الوحدة القصير الأمد كان يحتاج إلى عدة سنوات لتحقيقه^(٣).

ب- الواقع الاجتماعي:

جرى التوسع في بناء المدارس ودور إعداد المعلمين، ومضاعفة ميزانية التعلم الجامعي، وتنظم المدارس الخاصة، وتطبيق مناهج دراسة جديدة، ووضعت خطط لإنشاء عدد من المشافي والمستوصفات الجديدة. وتقرر مشاركة القطاع العام في مشاريع الإسكان، وتشجيع السكن التعاوني، ودراسة إنشاء بنك عقاري^(٤)، إلى جانب مشاريع اجتماعية تنموية أخرى.

هكذا كان المسار الاقتصادي - الاجتماعي وفق خطط جمال عبد الناصر، فهل ستتمكن القادة الساسة من النجاح في إدارتها لدولة الوحدة بما يحافظ على الوضع الساسي الجديد وفق الطموحات القومية العروبة؟ أم أنّ التسارع في قام الوحدة، ضمن الظروف العربية الصعبة، خاصة مصر وسورية، سخلق إشكالات جديدة ساسة واقتصادية واجتماعية وغيرها تعيق استمرار تجربة الوحدة؟

ج- الواقع الساسي:

رغم الجهود التي بذلتها إدارة عبد الناصر في النهوض الاقتصادي - الاجتماعي فقد عكست الساسة الإدارية، بدءاً من الدستور إلى صلاحيات الرئيس، ودور الحكومة في توجيه دفة الحكم، الكثير من السلبيات التي أثرت على دولة الوحدة وسرّعت في انهيارها، ومن أبرز التطورات في المجال الإداري:

^(١) أكرم الحوراني، مذكرات، ج 4، ص 26 و 53.

^(٢) وثائق المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.

^(٣) سلام ناصر بركات، الوحدة السورية - المصرية: مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي، دمشق، مطبعة الاتحاد، 1998، ص 283.

^(٤) فرسخ، الوحدة في التجربة، ص 361-367.

- الدستور: اتضح أنّ دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت الصادر في 5 آذار 1958 لم يكن نظاماً رئاسياً بحتاً لعدم فصله بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- نظام الحكم: لم يكن نظاماً ديمقراطياً لتركز السلطة المطلقة بيد رؤس الجمهورية⁽¹⁾. حيث يحق لرؤس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار منفرداً؛ مما يخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذها في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رؤس الجمهورية، بأغلبية ثلثي أعضائه، سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض. كما نصت المادة 53 من الدستور على أنه "لرؤس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذها في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رؤس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه، سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض"⁽²⁾. وبذلك أصبح الرؤس عبد الناصر الحاكم الفرد المطلق في البلاد، وألقي على عاتقه مسؤوليات واسعة شكلت صعوبات لم يستطع تجاوزها.

- سادة النظام الديكتاتوري: تمّ إبعاد السوريين (كطرف أساسي في الوحدة) عن تسلم مناصب سادية في الحكم، وتسلم المصريون الحقائق الوزارية السادية، مثل الخارجية والحربية والصناعة والإرشاد القومي والتربية والتعليم، مما أبعد السوريين عن ممارسة حقهم الأساسي في دولة الوحدة، وحينما تمّ تعديل التشكيل الحكومي في 7 تشرين أول سنة 1958 وتشكلت حكومة مركزية ومجلسين تنفيذيين لكل من مصر وسورية، بحيث أصبح عدد الوزراء المركزيين والتنفيذيين خمسين وزيراً، "ويلاحظ على التشكيل الحكومي الجديد أنّ غالبية الوزراء كانوا من التكنوقراط"⁽³⁾. واستمر احتفاظ المصريين بالحقائب الوزارية السادية، وهذا ما انعكس سلباً على الأوضاع الإدارية في سورية،

⁽¹⁾ أحمد يوسف الأحمد، سفير سورية في مصر، لقاء شخصي.

⁽²⁾ سامي عصاصة، أسرار الإنفصال، ص 127.

⁽³⁾ F.O. 371-141901. Intelligence Report, Office of Intelligence Research and Analysis, Oct. 9. 1958. No. 7834. Confidential

التكنوقراط: تعني أن لكل وزارة وزير متخصص في شؤونها، مثل التعليم يكون عالم، والمالية يكون متخصصاً في الشؤون المالية أو الإقتصاد، والدفاع يكون عسكري، على أن لا يكون منتماً لأي حزب.

لتسيير دفة الحكم بالعدل وإنصاف شعبي البلدين، فضلاً عن النهج الديكتاتوري الذي ساد سورية تجاه مختلف فئات المجتمع، بحكم تطبيق قوانين وتشريعات لا تتفق وواقع الحال السوري الإقتصادي - الاجتماعي.

- الحياة الحزبية: كان من شروط قيام الوحدة حل الأحزاب السائدة بما فيها حزب البعث وتمّ ذلك بموافقة البعثيين أنفسهم، حيث نص القانون رقم (2) سنة 1958 على حل الأحزاب والهيئات السائدة في الإقليم الشمالي، ويحظر تكوينها مجدداً، وحظر أي نشاط سياسي لأعضاء الأحزاب والهيئات السائدة المنحلة⁽¹⁾. وكان البعثيون الأكثر استياءً لأنّ هذا الإجراء لا يخدم المفاهيم التقدمية التي يدعون إليها مع عبد الناصر. وخيبة أمل لإيمانهم بأنّ "هذه الوحدة تمثل خطوة أولى نحو وحدة عربية أوسع بكثير تقوم على الاشتراكية والحداد والاستقلال". وكان قرار حل الأحزاب تمهيداً لإقامة التنظيم الأساسي - الشعبي الوحيد في الجمهورية العربية المتحدة، والبديل عن التنظيمات السائدة المنحلة، وهو الإتحاد القومي⁽²⁾، الذي شمل جميع فئات المجتمع "إلا أن هذه المؤسسة ما لبثت أن أضحت إحدى المشكلات التي اعترضت مسار الوحدة⁽³⁾ فما بعد.

4- الجمهورية العربية المتحدة وساستها الخارجية 1958-1961:

أ- على المستوى العربي:

خشيت دول الجوار العربية والإقليمية وغيرهما من قيام الجمهورية العربية المتحدة، لأنّها شكلت خطراً كبيراً على مصالح بعض الأنظمة العربية وخاصة المحافظة منها، والتي مازالت مرتبطة بشكل أو بآخر بقوى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة، وازدياد تصاعد المدّ القومي لدى حركات التحرر العربية من جهة أخرى.

⁽¹⁾ سامي عصاصة، أسرار الانفصال، مصدر سابق، ص 226. وغسان ذكريا، ص 259 - 260.

⁽²⁾ الإتحاد القومي كما عرفه عبد الناصر بأنه: "مؤسسة ديمقراطية تقوم على أوسع قاعدة شعبية، ليس حكومة. وليس بحزب، وإنما بناء شعبي، وإطار يصون الوحدة الوطنية"، عن الإتحاد القومي، مصلحة الإستعلامات في

الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1961.

⁽³⁾ الجريدة الرسمية، العدد الأول، تاريخ 1958/3/13.

حيث أخذت الأحداث تتلاحق بعد قيام الوحدة بأشهر قليلة، فقامت أحداث لبنان في التاسع من أيار 1958، وثورة العراق في 14 تموز، مما أخاف الغرب فنزلت قوات عسكرية أمريكية في لبنان، وبريطانية في الأردن، بهدف منع انتقال المدّ الثوري إلى البلدان العربية الأخرى ومنع انضمام العراق إلى الوحدة السورية - المصرية، ونجحت في ذلك، وهذا ما كتبه مجلة نيزويك الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 1958/11/3 حول المكاسب التي نجمت عن نزول الجيوش الأمريكية والإنجليزية في لبنان والأردن وهي:

- إنقاذ كميل شمعون في لبنان من إسقاط عذف له ولحكومته، وإفهام العناصر المؤيدة للغرب أننا لن نتخلى عنهم.
- إنقاذ الملك حسين الموالي للغرب من الإغتيال الذي كان سيقوم به الثوريون المعادون لسياسة الغرب.
- منع انتقال شرارة ثورة العراق إلى بلاد أخرى، وإحباط آمال القاهرة في توسع الجمهورية العربية المتحدة.

وكتبت نيوزويك أيضاً في عددها الصادر بتاريخ 1958/11/17، بأن الولايات المتحدة وبريطانيا تعملان لمنع مصر من ابتلاع الشرق الأوسط بأسره بعد أن انسحبت قوات الغرب من المنطقة، وهما في هذا الهدف، تقامران على عامل واحد، هو منافسة العراق التقليدية لمصر في تزعم العالم العربي، مما يدل على أنّ زمام المبادرة أصبح بيد الجمهورية العربية المتحدة، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الجمهورية العربية المتحدة، ومن تأثير كبير على مسار الأحداث في الوطن العربي والشرق الأوسط والعالم. "فقد كانت السنوات الثلاث والنصف من عمر الوحدة، سنوات مارس الشعب السوري فيها قوة ضخمة لنصرة النضال العربي، من سورية اتخذنا جمع الإجراءات لمناصرة الثورة الوطنية في العراق، هذه الثورة التي أسقطت حلف بغداد وقوضت دعائمه، ومن سورية تمكنا من التأثير في اتجاهات الحوادث في العالم العربي تأثيراً بناءً ومثمراً، وفي سورية استطاع الجيش السوري والجيش المصري الاحتفاظ بكل قواه على خط القتال لمنع "إسرائيل" من إتمام تحويل مجرى نهر الأردن. وخاض معارك ناجحة ضد "إسرائيل" وأدرك

العدو أنّ المضي في المحاولة سوف يجرّ له أخطاراً فادحة"⁽¹⁾. بذلك فإنّ الوحدة قلبت موازين القوى وساسة المحاور وأصبحت المجريات على النحو التالي:

- قام اتحاد مضاد بين الأسرتين الحاكمتين في العراق والأردن سمي "الاتحاد العربي".

- قام الثورة الشعبنة في لبنان في أيار 1958.

- قام ثورة تموز في العراق 1958.

- الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية المدة سنة 1958.

- قام انقلاب السودان سنة 1955.

- نزول القوات الأمريكية في لبنان والقوات البريطانية في الأردن سنة 1958.

- فشل مشروع أيزنهاور الذي طرح في المنطقة سنة 1957.

- فتح معركة مع الشيوعية المحطة والدولة.

وبذلك نجد أنّ نهوض الوعي القومي في مصر وسورية والتحامه بالثورة الساسية لأول مرة في المشرق العربي. جعل بعض الأنظمة الرجعة تحك المؤامرات ضد الوحدة خوفاً على مصالحهم ومصالح الامبريالية وقوى الرجعة عامة، بهدف الإطاحة بنظام الوحدة، بدءاً من العراق إلى الأردن ولبنان والعربة السعودية وغيرها. بالمقابل كان للجمهورية العربية المتحدة موقفها أيضاً من تلك الأنظمة، كحكم عبد الكريم قاسم في العراق، والملك حسين في الأردن وغيرهما، لكن عبد الناصر رأى أنّ ساسة التصالح مع الرياض، وبيروت، وعمان، أكثر جدوى في مواجهة أعداء الوحدة. فعقد في ربيع 1959 اجتماعاً سرياً مع الرئيس فؤاد شهاب على الحدود اللبنانية - السورية وتلقى وعوداً بتأييد لبنان التام لساسة القاهرة، وفي شهر آب أعيدت العلاقات مع الأردن، كما اجتمع عبد الناصر والملك سعود في أيلول واتفقا على تسوية خلافتهما من أجل وحدة عربية الشاملة.

ب- على المستويين الدولي والإقليمي:

اتخذ الأمريكيون والبريطانيون والفرنسيون مواقف عدائية خشنة من الوحدة ومن قيادة

⁽¹⁾ هدى جمال عبد الناصر، مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005، ص553-554.

عبد الناصر وقادته للحركة القومية. ودفعت الوحدة دالاس إلى التعليق عليها بأن الجانب المشجع الوحيد لامتداد سلطة عبد الناصر غير المقبولة يكمن في الأمل في أنها قد تضع حداً لتسلل النفوذ الروسي، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية في الجمهورية العربية المتحدة بداية ممكنة لفصل جديد من التعاون الأوثق بين القاهرة وواشنطن، كما لم تكن منظومة الإتحاد السوفيتي أيضاً راضية عن الوحدة بين مصر وسورية، ولعل "خروشوف لم يكن يرغب في إثارة مواجهة مع الولايات المتحدة، بل كان يبذل قصارى جهده في أن يحل النفوذ الروسي محل النفوذ الأمريكي في العالم العربي"⁽¹⁾. وبذلك أصبحت الجمهورية العربية المتحدة جزءاً من ساحة الصراع في الحرب الباردة بين المعسكرين العالميين الغربي والشرقي.

أما إقداماً، فقد خشيت كل من تركيا وإيران من الجمهورية العربية المتحدة كقوة مهددة لنفوذها ودورها في المنطقة.

بذلك يتضح أنّ هكذا مواقف ومصالح تنعكس سلباً على التجربة الوندوية الأولى في تاريخ العرب المعاصر وتجعلها عرضة للفشل والانهار، فما هي أهم أسباب الفشل وأهم النتائج؟

خامساً: الانفصال سنة 1961 وأهم أسبابه:

يتبين مما سبق حول قام التجربة الوندوية السورية - المصرية في شباط سنة 1958، أنها أنجزت بخطوات متسارعة، متجاهلة الكثير من الصعوبات والعثرات الداخلة والخارجة التي عاشتها معظم مناطق الوطن العربي، مما جعل انهيارها متسارعاً سنة 1961، رغم أنّ المد القومي العربي حينها والذي اتسمت به الحركة الوطنية العربية عامة والمصرية - السورية خاصة، وجدت في الوحدة تلبية للطموح العربي وحلاً أمثل لواقع التجزئة والتخلف والضعف، وعاملاً مهماً للخلاص من الاحتلال الأجنبي المباشر وغير المباشر. لكن قام الجمهورية العربية المتحدة لم يتم ضمن خطوات متأنة ومدروسة، وبالتالي لم تستكمل تلك الوحدة مسارها بما كان يعقد عليها من آمال عربية مستقبلية. فقد شكلت الأخطاء التي ارتكبت خلال فترة الوحدة في مختلف المجالات الساسية

⁽¹⁾ ناتغ، ناصر، ص 290.

والاقتصادية والاجتماعية أهم الثغرات التي قضت عليها، وتوسعت هذه الثغرات بالتفاعل مع تأثير جملة من العوامل الداخلة والخارجة⁽¹⁾، وأسهم قصور الوعي القومي لدى بعض القادات لأبعاد المرحلة الجديدة في توسع هذه الثغرات، في حين ضاعف نقص وعي الجماهير من أخطاء الحكام والقادات. بذلك تتركز أهم أسباب الانفصال فيما يلي:

1- أسباب جغرافية⁽²⁾:

رغم وحدة الوطن العربي الطبعة، من مشرقه إلى مغربه، فإن وجود "إسرائيل" -العدو الأساس لوحدة الوطن العربي والأداة الأهم لقوى الغرب وأمريكا- في قلب الوطن العربي وفي فلسطين العربية، كان له دوره في إثارة الإشكالات بين مصر وسورية، وتضخم السلبات، وخلق مشكلات جديدة حالت دون استمرار الوحدة السورية - المصرية. فضلاً عن أن بعد المسافة بين بلدين يحكما نظام واحد، قد أعاق -نسباً- سرعة حل بعض الإشكالات الساسية - الإدارية والاقتصادية وغيرها التي نشأت بين البلدين بل تضخمت وتعرثر حلها.

2- أسباب اقتصادية - ساسية:

تمّ قام الوحدة السورية - المصرية سنة 1958، وسط ظروف ساسية عالمية وعربية معقدة، من حيث وجود الكيان الصهيوني وساساته العدائية ضد أي مصلحة عربية، ووجود أنظمة عربية "محافضة" متشددة في الحفاظ على عروشها ومصالحها، واتخاذها مواقف معادية للوحدة العربية بحد ذاتها ولتوجهات ساسية عبد الناصر القومية التي أكدها بقوله: "لقد ارتكبنا خطأ المصالحة مع الرجعة."⁽³⁾ فضلاً عن الخلافات بين القادات الساسية البعثية، وغيرها من القوى الحزبية التقليدية الأخرى وغيرها، لاسم ممن تبوأ

⁽¹⁾ محاضر محادثات الوحدة، ج 1، ص 20.

⁽²⁾ كما هو معروف على أرض الواقع، بأن الوطن العربي يشكل وحدة جغرافية متكاملة، وكان الإختار الإمبريالي - الصهيوني العالمي أن تكون فلسطين وطناً قومياً للصهيونية العالمية، مدروساً بدقة، بهدف تجزئة الوحدة الجغرافية للوطن العربي، (التي اتضحت حين انهيار الدولة العثمانية وحل المسألة الشرقية بين قوى الإستعمار وفقاً لمسار الحرب العالمية الأولى ونتائجها). وما يجري اليوم في الوطن العربي هو استكمال لمخطط التجزئ الاستعماري.

⁽³⁾ ناتغ، ناصر، ص 312.

مناصب ساسة علماء أمثال عبد الحميد السراج وجماعته وغيرهما، ونهج عبد الناصر في إدارة الوحدة سواء في السياسة الداخلة أو الخارجة، ضمن "مبدأ مركزية السلطة". و"عدم وجود نظام دستوري مقنع، والإفتقار لمؤسسات تعكس المصالح والرغبات المختلفة للدول الأعضاء"⁽¹⁾. عدا عن موقفه الرافض للنشاطات الحزبية عامة، واستبدالها بتنظيم الإتحاد القومي الذي شمل قوى ساسة واجتماعية متعددة متناقضة بمصالحها ومواقفها القومية، وعدم امتلاكه نظرية فكرية توحد عناصره، وكل تنظيمي ينتظم عملهم ونشاطهم. بذلك يتضح مدى "أهمية الترابط بين قضية الوحدة وقضية التغيير الإجتماعي الثوري، وذلك لعدم قدرة النخب الساسة الحاكمة حينها على الإرتقاء فوق خلافاتها التقليدية ومصالحها الشخصية الضيقة"⁽²⁾. كما كان لتعاظم سطوة الجهاز الأمني آنئذ، وسطرته وفساده، دوره في ضرب الوحدة، رغم أنّ "عبد الناصر كان يؤمن بالرقابة الأمّنة شرط ألاّ تتعدى ضرورات الأمن الوطني"⁽³⁾، لكن الجهاز الأمني تجاوز الحدود التي أرادها عبد الناصر، مما أدى إلى اتساع المعارضة السورية التي لم يستطع نظام الوحدة احتواءها وكسبها.

بحكم اختلاف الظروف الإقتصادية - الإجتماعية بين سورية ومصر، لم يتفق تطبيق قوانين ثورة تموز المصرية مع سورية في المجالات كافة، الزراعة والصناعة والتجارة، بحكم اختلاف طبقة تركيبة الفئات المالكة في الإقليم، وحجم المتضررين والمنفعين منها، إلى جانب "ضعف كفاءة المسؤولين في إحالة الفوارق الإقتصادية إلى مشكلات معقدة"⁽⁴⁾. كما أنّ قصر عمر الوحدة، وفقد الدراسات الإقتصادية المسبقة، وخصوصة الظروف الموضوعية لكلا البلدين، لم تسمح بإظهار قمة المنجزات الحقيقية التي تحققت، أو التي تمّ البدء بتنفيذها في الإقليم الشمالي. أما القرارات الإقتصادية المهمة والهادفة إلى التوحيد الفعلي بين إقليم الوحدة فلم تصدر إلّا في السنة الأخيرة من عمر

⁽¹⁾ ناتغ، ناصر، ص313.

⁽²⁾ سمير عبدة، حدث ذات مرة...، ص25.

⁽³⁾ محاضر محادثات الوحدة، ج 1، مصدر سابق، ص68.

⁽⁴⁾ عبد الشيخ عسى محمد، البيئة الإقتصادية والإجتماعية في دولة الوحدة، بحث منشور في كتاب أحمد يوسف الأحمد وآخرون، أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، القاهرة، الأهرام للدراسات الساسة والإستراتيجية 1999، ص178.

الوحدة.

ومما لا شك فيه بأن تلك الأسباب الساسية والإقتصادية انعكاساتها على واقع الحياة الإجتماعية بكل تفاصيلها، التعلّمة والصحة والخدمة وغيرها.. كما لهذا الواقع تأثيره في الحياة الفكرية، وتأثيره الأكبر في الجش معتنقداً وتنظماً والتزاماً.

هكذا تضافرت عوامل عدة وأسباب داخلية وخارجية لتنتهي أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر، مسببة نكسة قوية للمد القومي العربي ولحركة التحرر الوطنية.

سادساً: واقع مصر خلال سني 1961 - 1967:

كان انفصام عرى الوحدة المصرية - السورية في أيلول 1961 ضربة كبرى للنضال القومي العربي عامة، ولعبد الناصر شخصياً الذي حافظ على استمرار تسمية مصر بالجمهورية العربية المتحدة إلى ما بعد الانفصال، تمسكاً منه بأهمية ضرورة استمرار السعي لتوحيد أقطار الوطن العربي، رغم فشل التجربة. ولذا تابع عبد الناصر سياسته التتموية على الصعيد الداخلي وفق أهداف ثورة تموز 1952 ووفق قناعاته كزعيم فرد له جماهيريته الواسعة. واستمرت سياسته على الصعيد الخارجي وفق رؤيته بالحفاظ على دوره كزعيم قومي عربي، وأحد أهم زعماء العالم بعلاقاته الممتدة من إفريقيا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، فضلاً عن نهج عدم الانحياز لأحد المعسكرين الاشتراكي أو الامبريالي.

1- واقع مصر على الصعيد الداخلي:

سعى عبد الناصر في تلك المرحلة من حكمه لأن ينهض بمصر، ضمن توجه تسوده العدالة بعيداً عن همّة أصحاب رؤوس الأموال من البرجوازية والرأسمالية وسلبيها لحقوق أبناء الشعب المصري، خاصة العمال والفلاحين، ومن أهم ما تحقق:

أ- المجال الإقتصادي:

سعى عبد الناصر لمقاومة تمركز الملكات الكبيرة، كمحاربته لبقايا الإقطاع، وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، ومنذ بدء الثورة لم يكن يؤمن بمشاركة الفئات البرجوازية والرأسمالية في إدارة الحياة المصرية، نتيجة لشكوكه بتلك الطبقة وخشيته من أن تخطط لتتجاوز مبادئ ثورة تموز. لذلك اتبع النهج الاشتراكي، وهو ما ورد في

الميثاق الوطني الذي أعلن رسمياً بـ "أن مصر دولة اشتراكية وأنّ الاشتراكية قد برهنت على أنها حتمية تاريخية فرضها الواقع".⁽¹⁾ وانطلاقاً من هذا التوجه عمل عبد الناصر على تطبيق سياسة التأمّم رغم اعتراض البعض ممن ينتمون لأصول برجوازية، خاصة وأنّ بعض الإستثمارات الصناعة كانت تدرّ أرباحاً طائلة للمستثمرين وعائداً ضداً على الإقتصاد ككل، وعلى الخطة الخمسة خاصة. وقام "بسلسلة من إجراءات التأمّم، فأعلن زكريا محي الدين في شهر تشرين أول 1961 "القبض على أربعين مواطناً بارزاً معظمهم وفديون سابقون من الفئات المتنفذة اقتصادياً وساساً، ومصادرة ممتلكات (167) رأسمالاً رجوعاً من أغنى الأسر المصرية، "ولم يمض على ذلك شهر حتى صودرت ممتلكات أربعمائة شخص آخرين، كما وضع تحت الحراسة ما يقرب من ثمانين مصرفاً وشركة تأمين وغيرها من الشركات. كما تمّ الإستلاء على ما لا يقل عن (367) شركة بما في ذلك مشروعات التجارة الخارجية التابعة لبنك مصر التي وزعت في هيئات متعددة تابعة للدولة".⁽²⁾ وفي أواخر سنة 1963 مضى قدماً بحملته لتطبيق النظام الاشتراكي عن طريق الإجراءات التي فتحت المجال للإستلاء على 80% من الصناعة المصرية.

كما قام عبد الناصر منذ أيار 1960 بتأمّم الصحافة، التي كانت قد رُفعت عنها الرقابة سنة 1956، "ومع ذلك كان يطلب من كل صدفة قبول ممثل عن الحكومة بين صفوف هيئة التحرير، تتركز مهمته في ضمان الاتفاق بين سياسة الصدفة والخط الحكومي. لكن سرعان ما قرر عبد الناصر أنّ مقتضات السطرة الكاملة تتطلب رقابة أشد، وبناءً على ذلك آلت ملكة الصحف ودور النشر مثل الأهرام وأخبار اليوم ودار الهلال وروز اليوسف إلى الإتحاد القومي بهدف الحيلولة دون سطرة الرأسمالة على وسائل الإعلام الساسة والإجتماعية"⁽³⁾.

كانت مجمل تلك الإجراءات الاقتصادية والساسة التي نفذت بعد سنة 1961، بمثابة رد فعل على انهيار التجربة الوحيدة السورية - المصرية، لأنّها لم تكن مطبقة وفق

⁽¹⁾ ناتنغ، ناصر، ص 345.

⁽²⁾ ناتنغ، ناصر، ص 343-344.

⁽³⁾ ناتنغ، ناصر، ص 343-344.

إيديولوجية محددة لديه أو لدى تنظيم الإتحاد الاشتراكي الذي افتقر لنظرية إيديولوجية تنتظم مساره السياسي، إنما كانت تطبيقاته تَمناً بالنظام الاشتراكي لدى الإتحاد السوفيتي ومنظومته الشيوعية، ومن منطلق إيمانه العفوي بالعدالة في توزيع الثروة بين أبناء الشعب.

ومن اللافت أنه رغم الإجراءات الاشتراكية لم يكن هناك رقابة ديمقراطية على المصانع وأجهزة الخدمات الجديدة التي تملكها الدولة أو على الهيئة الاقتصادية، -هيئة التخطيط المركزية-. كما تشكلت في الوقت ذاته طبقة جديدة معظمها من الضباط التكنوقراط، تم فرضهم على الجهاز البيروقراطي القائم، وعين في المناصب العليا ما يقرب من 1500 ضابط في الإدارة الاقتصادية، في وقت لم يُسمح للقوى الشعبية بالمشاركة في إدارة جهاز الدولة الذي كان ينمو بشكل مطرد أو الإشراف عليه. فضلاً عن ذلك، فقد ظل ما يقرب من ثلثي الإقتصاد المصري في أيدي القطاع الخاص، فإلى جانب الزراعة التي كانت لملاك الأراضي والزراعيين، كان 79% من التجارة في حوزة القطاع الخاص، وكذلك 76% من صناعة المباني و56% من الصناعة بوجه عام. والواقع أنه بعد عامين من قيام الوحدة قرر عبد الناصر تطبيق إجراءات مكنته من استلاء الدولة على 80% من الصناعة المصرية، وبقي وضع الزراعة وصناعة المباني على ما هو عليه. ولما كانت هاتان الصناعتان تستخدمان حوالي 57% من القوى العاملة كان معنى هذا أن أكثر من نصف عمال مصر ما زالوا يعملون في القطاع الخاص. والأهم من ذلك أن هذه الأرقام كشفت بأن خطة التصنيع في نهاية السنوات الخمس المحددة لها لم تحرز ما كان متوقعاً من تقدم، ورغم ما بذلته الحكومة من جهود لدفع عجلة التوسع الصناعي بواسطة سيطرة الدولة واستثماراتها لم تتحول مصر إلى دولة صناعة كما كان مرجوياً، ولم يفلح عبد الناصر في حملته الرامية إلى توفير فرص العمالة بما يتناسب والنمو السكاني الذي يُحصى بالملايين، والذي أصاب في الماضي جهاز الإنتاج بشلل كان في الواقع كاملاً⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ناتغ، ناصر، ص 346.

ب - المجال الإجتماعي:

كان هدف عبد الناصر من تطبيق النظام الإشتراكي، تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية بين أبناء الشعب، وإزاحة الاستغلال عن كاهله. كما كان هدفه من الخطط الإنمائية النهوض بمستوى المعيشة وتوفير فرص حادثة مناسبة لكل فرد وأسرة. وانطلاقاً من هذا النهج أخذ يسعى للنهوض بالمجتمع في مختلف المجالات، ومن أهمها: إصداره قانوناً جديداً لحقوق المرأة لمساواتها نسباً مع حقوق الرجل، وهذا ما ورد في خطاب إعلان الميثاق الوطني بقوله: "من الآن فصاعداً يجب اعتبار المرأة مساوية للرجل وعليها تحطم ما بقي من أغلال تعيق حريتها في الحركة حتى تستطع أن تلعب دوراً بناءً وحيوياً في تشكيل المجتمع المصري"⁽¹⁾. وأدرك ضرورة تحديد النسل، بعد أن أحس بأنه يشكل عائقاً أمام العملة التنموية، وبذلك حظيت فكرة تنظيم الأسرة لأول مرة بموافقة الحكومة.

وسعى للنهوض بالتعليم والصحة، وتأمين ظروف معيشة أفضل للشعب المصري، فسعى لإزالة الأعداء العشوائية ومخالفاتها لشروط السكن الصحي، ووفر المساكن لسكان هذه الأعداء بإنشاء مساكن جديدة في الضواحي، كما عمل على النهوض بالمجتمع في المجالات الأخرى.

ج - المجال السياسي:

أراد عبد الناصر إقامة نظام نابي جديد، عرف بـ "الإتحاد الإشتراكي العربي" بديلاً عن الإتحاد القومي، لكن التنظيم الجديد كان يفتقر إلى أسس البرلمان النابي، "إذ لم يكن هناك سوى أربعة نواب يمثلون العمال من بين أعضاء ما كان يسمى بمجلس الأمة الذي ضم (342) نائباً"⁽²⁾. وفي أيار 1962 أصدر عبد الناصر ميثاقاً وطنياً جديداً يهدف إلى ضمان أن تكون نصف مقاعد المؤسسات السياسية والشعبية على المستويات كافة في المستقبل للعمال والفلاحين، لأنهم على حد قوله: "يمثلون غالبية الشعب الذين طال

⁽¹⁾ ناتغ، ناصر، ص348.

⁽²⁾ ناتغ، ناصر، ص347.

حرماتهم من ممارسة حقوقهم⁽¹⁾. وتقرر أن تكون سلطة الإتحاد الاشتراكي العربي فوق سلطة الجهاز التنفيذي، وأن تمارس مجالسه المنتخبة نشاطها على كل مستوى ابتداءً من القرية حتى البرلمان ذاته. واحتل العمال والفلاحون أكثر من نصف عضوية الإتحاد الاشتراكي العربي التي بلغت أربعة ملايين وربع المليون عضو، لكنه لم ينجح في أن يكون أفضل من الإتحاد القومي. كما استحدث مناصب نواب رؤس الجمهوريات، وأصبح عبد الناصر في منصب القائد العام، وأوكلت سياسة الدفاع إلى مجلس للدفاع يرأسه رؤس الجمهوريات، ووضعت القوات المسلحة تحت إشراف لجنة الدفاع، وكان هذا مؤشراً على تزايد تمركز السلطة عند عبد الناصر.

2- واقع مصر على الصعيد الخارجي:

أ- على الصعيد الدولي:

تابع عبد الناصر سياسته الإستراتيجية في علاقاته الطيبة مع الإتحاد السوفييتي ودول عدم الإنحياز، ومع دول العالم الثالث، على أساس التصدي لسياسة الهيمنة الإمبريالية، (الغرب والولايات المتحدة الأمريكية) وعدم السماح بالتدخل في شؤون مصر وشعبها، والوقوف إلى جانب حركات التحرر العالمية ومناصرة نضال الشعوب المقهورة في نضالها ضد الاحتلال والهيمنة. وعلى هذا الأساس كان توجهه نحو القارة الإفريقية التي كانت معظم مناطقها ما تزال تحت السيطرة الإستعمارية، لقف إلى جانب حركاتها التحررية، مستفيداً من موقع مصر المتوسط بين القارتين الآسيوية والإفريقية.

ب- على الصعيد العربي:

حافظ عبد الناصر على النهج القومي العربي لإيمانه الحقيقي أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد لتحرير الوطن العربي من الإستعمار، وهي العامل الأهم في نهوضه وتقدمه. ومن هذا المنطلق ساند معظم الثورات العربية التحررية واتخذ مواقف الساسة ضد الأنظمة الملكية، السعودية والأردن والمغرب وغيرها.. فوقف مع الثورة الجزائرية، منذ انطلاقها الأولى سنة 1954 وحتى إنجاز الإستقلال سنة 1962، وأنفق أموالاً طائلة لمساعدة جبهة التحرير الوطني بالسلاح والدعاية. كما وقف إلى جانب الثورة المذلة

(1) ناتغ، ناصر، ص 347.

بقادة عبد الله السلال، التي أطاحت بحكم الإمام البدر سنة 1962، متحدياً موقف الملكين السعودي والأردني، وكذلك تحدى المصالح البريطانية في عدن. ورغم إدراكه مدى الخسارة الساسية والعسكرية التي يمكن أن تتحملها مصر فقد قدم المساعدات العسكرية والمالية، وأرسل قوات عسكرية بلغت سنة 1964 "أربعين ألف مقاتل وقبل أن ينتهي القتال بعد ستة أعوام كان الرقم قد بلغ أكثر من سبعين ألفاً أو ما يقرب من نصف قوة الجيش المصري"⁽¹⁾.

ووقف مع العراق في الانقلاب على عبد الكريم قاسم، ومع سورية بعد أن أطاح حزب البعث بحكم الانفصال في الثامن من آذار 1963، ودخل في محادثات الوحدة بين مصر والعراق وسورية، التي توصلت إلى اتخاذ شكل اتحاد فيدرالي - كنموذج الولايات المتحدة الأمريكية - تكون مسؤولة لمصر في هذا الاتحاد الفيدرالي عن الساسة الخارجية والدفاع والمالية والإعلام والتعلم والعدل والمواصلات الاتحادية، أما المسائل الأخرى جمعها كانت من اختصاص الحكومات الإقلامة الثلاث. وتقرر أن تكون السلطة الاتحادية مسؤولة أمام الجمعية التشريعية الاتحادية التي تقوم بانتخاب رؤس الجمهورية لمدة أربع سنوات وتتألف من مجلس اتحادي يضم ممثلين متساويين في العدد من كل دولة من الدول الثلاث، ومجلس نواب منتخب يكون 50% من أعضائه من العمال والفلاحين⁽²⁾.

كان الوطن العربي حينها يواجه خطر تجدد العدوان "الإسرائيلي" بعد هدوء دام ست سنوات لم تتخللها سوى معركتين على الحدود مع سورية في سنتي 1960-1962، ومن المفارقات أن هذا التحول قد جاء عقب اعتزال بن جوريون الذي خلفه ليفي إشكول المعتدل نسباً في تموز 1963، والذي طرح موضوع التسوية مع العرب، وأنه على استعداد في أي وقت للإجتماع بعبد الناصر أو أي زعم عربي آخر لبحث مسألة السلام، وفي آب 1963 بدأت السلطات "الإسرائيلية" العمل لتحويل حوالي 75% من مياه نهر الأردن من أجل الري وتنمية الصناعة في "إسرائيل". وحاولت القوات السورية أن تمنع أعمال السلب هذه بالقوة، وعندما دار قتال عنيف عبر الحدود هددت "إسرائيل" حكومة دمشق بالقام

⁽¹⁾ ناتج، ناصر، ص 369.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 381.

بإجراءات انتقامية واسعة، ونصح عبد الناصر بضبط النفس من أي تهور وأخذ يعيد النظر مجدداً في علاقاته الدولة والعربية تحسباً من الإعتداءات والتهديدات الصهيونية، واقترح القيام بدراسة دقيقة للمشروعات اللازمة للرد على تحويل "إسرائيل" لمجرى نهر الأردن وإقامة قيادة عربية موحدة بقيادة مصرية، - اللواء علي عامر - تساهم فيها جمع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لتكون مسؤولة عن الدفاع عن الحدود العربية ضد أي هجوم "إسرائيلي"، ولكن تلك المطالب بقيت في الحيز الورقي بعيداً عن التنفيذ العملي، وأثبتت القيادة العربية الموحدة حينئذ أنها عاجزة تماماً عن الدفاع، لاسمما عندما أخذت "إسرائيل" تصعد هجماتها على سورية والأردن سنة 1966 قبيل عدوان حزيران 1967.

ج- مصر وقام منظمة التحرير الفلسطينية 1964:

كان قد صدر في تلك الآونة قرار جامعة الدول العربية لاختار أحمد الشقيري⁽¹⁾ رؤساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في ظل تصعيد الإعتداءات الصهيونية على الأراضي العربية. وتنفيذاً للمهمة التي كلف بها الشقيري في مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني 1964، عقد الشقيري اجتماعات عدة مع بعض المسؤولين العرب وعدد من القادات الفلسطينية، بما يخص مشروع: "الميثاق الوطني الفلسطيني" و"النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، ودعى لعقد مؤتمر وطني فلسطيني، تم انعقاده في القدس في 1964/5/28، حضره مندوبون عن الملوك والرؤساء العرب، باستثناء مندوب السعودية، وأقر في هذا المؤتمر الموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وانتخاب الشقيري رؤساً للجنة التنفيذية للمنظمة. ومن اللافت أن الطابع العام لقيادة المنظمة الوليدة

⁽¹⁾ أحمد الشقيري (1908-1980)، آمن بالقضية الفلسطينية، وشارك في النضال الوطني التحرري في مختلف المراحل، خاصة ثورة سنة 1936 في فلسطين، شغل منصب أمين عام مساعد في جامعة الدول العربية سنة 1951، كلف بالشؤون الفلسطينية، عمل رؤساً للوفد السوري والوفد السعودي إلى هيئة الأمم المتحدة مدة خمسة عشر عاماً، وانتهى عمله في الهيئة الدولية سنة 1962، وتم انتخابه رؤساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في 19 أيلول 1963 فكان مندوب فلسطين في الجامعة العربية، وأخذ يعمل على إبراز العمل الفلسطيني في مختلف المجالات، خاصة العسكرية والسياسية، واستمر في عمله ونشاطه الفلسطيني على المستويين العربي والدولي، وتنحى عن رئاسة المنظمة في 24 أيلول 1967.

كان حصر الاختار في الفئات الإجتماعية التي قدمت فما مضى معظم قادات العمل الوطني الفلسطيني قبل سنة 1948، وهذا يعني أنّ "منظمة التحرير الفلسطينية صناعة الحكومات العربية آنذاك ولم تكن تعبيراً عن حركة وطنية فلسطينية مستقلة"⁽¹⁾. وفي مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية في أيلول 1964، وضعت خطة لتكوين "جش التحرير الفلسطيني"، من (15) ألف عنصر على أن يخضع في العمليات الحربية والتسلح "للقادة العربية الموحدة"، بشرط أن تقوم القادات العربية في سورية ومصر والعراق بإنشائه على أراضيها ثم تستكمل عمليات تسليحه من خلال مساهمة الدول العربية بحصص معينة من ميزاناتها الخاصة، وقد رفضت حكومتا الأردن ولبنان كل من وجهة نظره مرابطة هذا الجش في أراضيها، كما خصص المؤتمر ميزانة لمنظمة التحرير قدرها مليون دولار سنوياً⁽²⁾. وبدأت منظمة التحرير انطلاقها العنزة الأولى للعمل الفدائي في بداية سنة 1965، كما استمرت التهديدات "الإسرائيلية" وتزايد التوتر على الحدود العربية المواجهة "لإسرائيل"، بخاصة في سنة 1965، مما استدعى عقد مؤتمر قمة عربية في الدار البيضاء في المغرب في أيلول 1965. ولم يتخذ المؤتمر أي قرار رغم بانه الختامي البالغ، وكان آخر مؤتمر يعقد قبل عدوان حزيران 1967، الذي تفاعلت فيه عوامل عدة على المستويين الدولي والعربي خاصة في سورية ومصر والأردن. فكف تفاعلت الأحداث وتمّ العدوان.

ذ- مصر ونكسة حزيران 1967:

أخذ الإعلام الصهيوني منذ أيار 1967 بالتصريح عن استعداد قادتهم للقيام بعمليات حربية ضد سورية وأنهم ساحتلون دمشق ويسقطون الحكم فيها، وأخذت "إسرائيل" تكثف حشودها العسكرية على الحدود السورية بقوة (13) لواء، وتاريخ الهجوم في 17 أيار. وكان على مصر الاستعداد لمواجهة تهديدات العدو على المستويين المحلي والعربي، فوصل الفريق محمد فوزي إلى سورية في 14 أيار للتنسيق بين البلدين لأنّ مصر قررت

⁽¹⁾ صبري عبد الله اسماعيل، في مواجهة إسرائيل، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص 96.

⁽²⁾ بهلوان سمر، القضية الفلسطينية، المعهد العالي للعلوم الساسة، مطبعة خالد ابن الوليد، دمشق، 1986، ص 331.

الوقوف إلى جانب السوريين، "وكان الموقف الذي حمّله إلى السوريين هو: إذا حصل هجوم على سورية فإنّ مصر ستدخل إلى جانبها من أول دقيقة وبدون تردد" ^(١)، وبناءً على تلك المجريات طلبت مصر في 16 أيار سحب قوات الطوارئ الدولة من مصر، فصدرت ردات فعل سلبية بريطانية وأمريكية وكندية وصهيونية "إسرائيلية"، تعارض سحب القوات، مما يؤكد النوايا والتهديدات العدوانية على مصر والمنطقة. ومن ثم عادت القوات المصرية إلى منطقة شرم الشيخ، تأكيداً على الحقوق المصرية والسيادة الوطنية على خارج العقبة، حيث الماهة الإقلاصة المصرية ^(٢). وأكد عبد الناصر في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في 2 حزيران 1967، على أحقية مصر في ماهاها الإقلاصة في شرم الشيخ ومضيق تيران بقوله: "لقد مارست بلادنا قبل العدوان الثلاثي حقوقها القانونية الثابتة إزاء الملاحة "الإسرائيلية" في المضيق في الخليج، وهي حقوق لا تشمل التشكك. وبعد رحيل قوات الطوارئ وحلول القوات المسلحة العربية محلها في هذه المنطقة لم يكن من المتصور أن يُسمح بمرور السفن "الإسرائيلية" أو المواد الإستراتيجية المرسلّة إليها -وموقفنا من ذلك ثابت شرعاً- فهو يستهدف في الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثي إعمالاً لهذا المبدأ الأخلاقي الذي يقضي بعدم مكافأة المعتدي على عدوانه.. ولذا سندافع ضد أي عدوان يقع علينا بكل ما نملك من قدرات وإمكانات، وسنظل نسمح بالمرور البريء للسفن الأجنبية في ماهاها الإقلاصة ^(٣). وتبلور الموقف العدواني من جراء وقوف القوى الاستعمارية و"إسرائيل" والقوى الرجعية العربية ودول الحلف الإسلامي في منطقة "الشرق الأوسط" ضد إجراءات عبد الناصر، التي أخذت

^(١) شوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، 1982، ص 497.

^(٢) صرح أن عبد الناصر طلب سحب القوات الدولة، لكن من الإنصاف، ووفق الواقع، فإن تلك القوات كانت وشكة الإنسحاب بحد ذاتها، فقد كان اليوغسلاف والهنود اللذين تشكل وحدتهما أكثر من نصف القوات الدولة متلفين على الإنسحاب، وعندما قام السكرتير العام بالتشاور مع الدول المساهمة وافقت الأغلبية على أن مصر تتصرف في نطاق حقوقها وأنه ليس من حقهم أن يعارضوا طلبها الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولة. كما أن ردود الفعل الأمريكية وبريطانيا لم تساعد على خلق مناخ ملائم للتفاوض مع القاهرة، فقد احتجت الدولتان على الإجراء الذي اتخذته مصر كما لو كانت قوات الطوارئ الدولة جيش احتلال متمركز في الشرق الأوسط لتنفيذ أوامرها. عن ناتغ، ناصر، ص 454.

^(٣) ناتغ، ناصر، ص 501.

تتستر بشعارات تحرير فلسطين. وفي الوقت ذاته كانت تمّد "إسرائيل" بالبترول، لاسمّا شاه إيران عضو الحلف الإسلامي، وهذا ما يؤكد أنّ الحلف الإسلامي آنذاك كان حلفاً للغرب والولايات المتحدة الأمريكية. لقد أوضحت مجريات الأحداث أنّ هناك خطة عدوانية مبيتة لغزو سورية، وهذا ما عكسته تصريحات القادة السياسيين والعسكريين السوريين، وكذلك الأصدقاء السوفييت، هذا فضلاً عن أنّ العسكريين رأوا إخفاء نواياهم النهائية في هذه المرحلة، فقد سمح لأبإيبان (1915-2002) وزير خارجية "إسرائيل" آنذاك، بالقام بجولة سريعة زار خلالها العواصم الغربية، وفي باريس ولندن وواشنطن أكد أبإيبان بأنّ شعبه يوشك أن يتعرض لمذبحة على أيدي الملايين من العرب⁽¹⁾. إنّه من الواضح أنّ عبد الناصر لم يكن مع اندلاع الحرب، لكنه مجبر على الدفاع عن مصر وعن موقفه من القضية الفلسطينية، وموقعه القومي العربي إزاء أي عدوان صهيوني على سورية أو أي قطر عربي، وهذا ما صرّح به خصم مصر والعرب الجنرال اسحق رابين (1922-1995) حينما اعترف في صحيفة اللومند الفرنسية في شباط 1968، "بأنّه لم يعتقد أنّ عبد الناصر كان يريد الحرب"⁽²⁾. ووضح مكسم رودنسون هذا الموقف في كتابه "إسرائيل والعرب" بقوله: "إن هدف عبد الناصر في هذه المرحلة لم يكن كسب الإعراف بحقوق المصريين في خلع العقبة فحسب، بل إرغام "إسرائيل" على التفاوض حول جمع المشكلات الناجمة عن حرب 1948، وتقديم تنازلات بعيدة المدى للعرب فما يتعلق باللجئين وبالتعديلات الإقلامة"⁽³⁾. إنّ خطة العدو وحلفائه الأمريكيين والغرب كانت محكمة، حيث طلب الأمريكيون قبل العدوان بأيام في 26 أيار من المصريين "ضبط النفس وأن لا يكونوا البادئين بإطلاق النار، وإلاّ سوف يواجهون نتائج خطيرة.. وفي الليلة ذاتها أبلغ السفير السوفييتي أيضاً عبد الناصر أن لا يكونوا البادئين بإطلاق النار"⁽⁴⁾. وكان مقررّاً أن يسافر زكريا محي الدين نائب الرّؤس المصري في الخامس من حزيران 1967 إلى الولايات المتحدة الأمريكية لبحث الموقف، لكن ضربة العدو سبقت

(1) ناتنغ، ناصر، ص 455.

(2) ناتنغ، ناصر، ص 461.

(3) ناتنغ، ناصر، ص 462.

(4) ناتنغ، ناصر، ص 455.

سفر نائب الرّؤس المصري. كانت خطط العدو محكمة إلى جانب تقديم تسهيلات تفوق قدرته وتتعدى المدى المحسوب لقوته، استطاع من خلالها أن يغطي في وقت واحد جمع المطارات العسكرية والممددة المصرية والسورية، كما تلقى على الجبهات العربية الأخرى مساعدات خارجية، مما يدل على التواطئ الإستعماري الأكيد، حيث ثبت أنّ حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت بقرب شواطئ العدو تساعد مجهوده الحربي، فضلاً عن غارات الطائرات البريطانية في وضح النهار على بعض المواقع على الجبهتين السورية والمصرية، وقام الطائرات الأمريكية بمهمة الاستطلاع. وهذا ما كان له نتائجه السلبية في حسم المعارك لصالح العدو. ومن الطبعي أنّ الجش السوري كما المصري قاتلا على جبهتيهما قتالاً بطولاً معزراً بقوى الشعب والقادة الحكومه الوطنية.

على الصعيد العربي، أذهلت الهزيمة العرب رغم توقعاتهم للنتائج السلبية بحكم اختلاف موازين القوى لكلا الطرفين، مما جعلهم يقررون رفض الهزيمة وامتصاص نتائجها العسكرية بل والاستعداد لتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال الصمود والتركيز على إعادة بناء القوى العسكرية العربية التي تعرضت للعدوان وتدعمها. وكان انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بين 29 و31 آب 1967⁽¹⁾، والذي تقرر فيه "ضرورة تضافر الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أنّ الأرض المحتلة أرض عربية يقع واجب استردادها على جمع الدول العربية، واتفق الملوك والرؤساء العرب على توحيد

⁽¹⁾ كان واضحاً أن الموقف يتطلب دراسة عربية سريعة. ولوحظ حين الدعوة للمؤتمر، باستثناء سورية، أن الغرض من المؤتمر هو تنظيم الإستسلام لإسرائيل. فقاطعه سورية وأحمد الشقيري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية والعراق والجزائر. كما لوحظ نجاح المؤتمر التاريخي لأنه ولأول مرة خلال عشرين عاماً مضت، منذ أن أصبحت المشكلة الفلسطينية سبباً للحرب بين العرب وإسرائيل، قبلت الدول العربية الواقعة خارج حدود الصراع تحمل مسؤولية مشتركة في مساندة الأقطار العربية المواجهة للعدو، مثل السودان وليبيا التي قدمت (135) مليون جنيه استرليني لمساعدة لمصر والأردن كان نصيب مصر منها (95) مليون جنيه، والسعودية؛ كما أنه لأول مرة أبدى عبد الناصر استعداداً لتقديم تنازلات مداسة في مقابل مساعدة مالية، وهو ما فرض عليه سحب (70) ألف جندي من الأمن. واتفق الجمع على مشروع قرار يعرب عن موافقة المؤتمر على العمل من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق العمل الدبلوماسي، وأمام تحفظ الشقيري اتفقوا على عدم عقد معاهدة صلح رسمية أو اعتراف دبلوماسي بـ "إسرائيل"، وأن عبارة "لا مفاوضات" لا تحول دون إجراء مفاوضات غير مباشرة عن طريق طرف ثالث.

جهودهم في العمل الساسي على الصعيدين الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأييد انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي العربية التي احتلتها نتجة الإعتداء، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي "عدم الصلح مع إسرائيل" أو الإعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه"⁽¹⁾.

وحسب المجريات الاعتداء أئتت المواقف العربية مشرفة، ففي 30 أيار دخل الملك حسين في تحالف عسكري مع عبد الناصر يلزم الأردن بأن يقاتل إلى جانب مصر في حالة نشوب حرب، وبالفعل خاض الأردن بقيادة الملك حسين معركة باسلة إلى جانب مصر وسورية واعترف بقوله: "بأن قلبي كان ينزف دماً وأنا أتابع معارك الجش العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية في ليلة حشد فيها العدو وقواه المتآمرة ما لا يقل عن (400) طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية. كما أعطى الشعب الجزائري وقائده هوارى بومدين للمعركة بغير تحفظ، وكذلك شعب العراق وقائده عبد الرحمن عارف، واتخذت حكومات وشعب السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب مواقف مشرفة، لقد ظهر الموقف العربي موحداً من خلال فقرة خاصة أكدت على توحيد الجهود الدبلوماسية مفادها: "أن رؤساء الدول العربية اتفقوا على توحيد جهودهم الساسة على المستوى الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب القوات "الإسرائيلية" المعتدية من الأراضي العربية المحتلة منذ العدوان في 5 حزيران"⁽²⁾.

ووقف الشعب العربي في كل الوطن العربي موقف الإصرار على أن الحق العربي لن يضيع ولن يهون، وذلك لأن الحرب دفاعاً عنه، وهي ممتدة مهما كانت التضدات والنكسات على طريق النصر. إن هذه المواقف العربية كانت تعني في حققتها مزيداً من دعم قوى التحرر الوطني الفلسطيني ساساً ولوجستاً ومساندتها في تصعيد نضالها على أرض الواقع، وهو ما تجسد في نشاط العمل الفدائي على مختلف الحدود العربية مع العدو الصهيوني، وفي الداخل الفلسطيني، وحيثما تمكّن الفلسطينيون من تحقيق أي هدف نضالي أو مصلحة وطنية للشعب الفلسطيني، وبالفعل حققت الحركة الوطنية الفلسطينية

⁽¹⁾ مذكرات الفريق أول محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967-1970 دمشق، 1984، ص193.

⁽²⁾ ناتغ، ناصر، ص488.

انتصارات كبيرة أفلقت العدو الصهيوني.

وعلى الصعيد الدولي، قدمت شعوب عظمة آسيوية وإفريقية ومن أمريكا اللاتينية وغيرها، دعماً معنوياً كبيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمجمل القوى العربية التي تعرضت للعدوان الصهيوني. لكن المؤامرة كانت أكبر من أي دعم مادي أو معنوي عربي أو خارجي أمام عدم توازن القوى بين العرب و"إسرائيل" لاسما التفوق العسكري الجوي المعادي ومعداته، وأمام المواقف الساسية في أروقة هيئة الأمم المتحدة التي تهمن عليها الولايات المتحدة والغرب وغيرها من خلال اللوبي الصهيوني ودوره الفاعل على المستويات العالمية الامبريالية وغيرها ممن هم في ساقها.

سابعاً: واقع مصر خلال سني 1967 - 1970:

1- الواقع الساسي بعد نكسة حزيران:

أذهلت الهزيمة العرب رغم توقعات النتائج التي أسفرت عنها النكسة بحكم اختلاف موازين القوى الحقيقة بين العرب و"إسرائيل"، مما جعلهم يقررون رفض الهزيمة وامتصاص نتائجها العسكرية، بل والاستعداد لتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال الصمود والتركيز على إعادة بناء القوى العسكرية العربية التي تعرضت للعدوان وتدعمها، مستقيدين من مواقف الكثير من الدول في هيئة الأمم المتحدة، التي أدانت العدوان ووقفت إلى جانب العرب في حقهم باسترجاع الأراضي العربية التي سلبتها الدولة الصهيونية المزعومة أثناء الحرب بموجب القرار (242)، الذي أكد على عدم شرعية الإستلاء على الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام عادل دائم، تستطع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أنّ جمع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ مجلة شؤون عربية عدد (28) حزيران 1983، ص 234. حيث التزمت الدول الأعضاء بالمادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالتأكيد على تطبيق مبادئ الميثاق بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، مما يستوجب انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، وإنهاء حالات الحرب واحترام سادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها الساسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها، وبالتالي التأكيد على ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

أ- على الصعيد الداخلي:

أما مصر فقد اتخذت إجراءاتها الخاصة، وفي اليوم التالي لقبولها وقف إطلاق النار أعلن عبد الناصر مسؤوليته عن الهزيمة، والتخلي عن منصب الرئاسة لـزكريا محي الدين نائب رؤس الجمهورية، وهذا ما ذكره في بيان نشر في 9 حزيران 1967 الساعة العاشرة مساءً: "لقد كان القرار الذي اتخذته الرؤس جمال عبد الناصر مفاجأة لي كما كان مفاجأة لجماهير أمتنا العظيمة الصابرة الصامدة. لأنّ الرؤس لا يطلع أحداً على قراره.. رغبة منه في أن يتحمل كل المسؤولية. وفما يتعلق بي فإنني لا أقبل. كما لا تقبل جماهير أمتنا قادة غير قادة جمال عبد الناصر. لقد خرجنا معه ليلة 23 تموز وسرنا إلى جانبه على الطريق الطويل الحافل بالآمال والمشاكل والمنجزات والعقبات. وبلغنا معه وبه أهدافاً كباراً. وخضنا معه وبه معارك شتى. إنّ الظرف التاريخي الآن أحوج ما يكون إلى الرجل الذي قاده على طول الطريق منذ سنة 1952 وإلى الآن، ولا يمكن لأي قوة معادية ولا أي نكسة تستطع أن تعوق شعبنا عن مسيرته وراء قادة جمال عبد الناصر"⁽¹⁾.

حققة لم يكن هذا الموقف متوقعاً آنئذ، ولكن تحت شدة ضغط الرأي العام المصري، وعدم شرعية اختار عبد الناصر بتلك الطريقة خافه له بعيداً عن مجلس الأمة صاحب الحق في الإختار، كان قرار مجلس الأمة في الطلب من عبد الناصر بالإجماع البقاء رؤساً للجمهورية حتى إزالة آثار العدوان "الإسرائيلي" وتحرير كل الأراضي المصرية من احتلال العدو، وكان قبوله القرار يعني تخويله سلطات كاملة للقيام "بإعادة البناء الساسي والعسكري للبلاد"⁽²⁾.

وبهذا الموقف الشعبي والرسمي استعاد عبد الناصر -نسباً-، موقعه الجماهيري؛ صرح أنّه لم يكن هناك أي مجال للشك في أنّ ثورة ما قد تهدد زعامة عبد الناصر حتى ولو لمجرد أنّ الجماهير لم تكن تتصور أحداً آخر يمكن أن يتولى زمام الأمور، ولكن منذ ذلك الحين فصاعداً لم تعد توجد بين القطاعات الأكثر تفكيراً من قوى الحركة الوطنية الثقة في نفسها للحكم على الأمور، ومن ثمّ فإنّه على الرغم من محاولته بأن يجعل

⁽¹⁾ شوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، ص 517.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص 478.

الاتحاد الإشتراكي العربي في مطلع سنة 1968 أكثر تجاوباً مع الشعور الشعبي؛ بل ووعده بإجراء انتخابات من أجل إقامة ديمقراطية برلمانية متى انسحبت "إسرائيل" من سيناء لم يعد من الممكن تضيق الشقة بين الحكومة والشعب. وقام عبد الناصر ببعض التغييرات، خاصة بعد وفاة عبد الحكم عامر النائب الأول للرئيس، واستقالة زكريا محي الدين، تمّ تعيين أنور السادات (1918-1981) في 9 أيلول 1969 رئيساً لمجلس الأمة وأصبح النائب الوحيد حتى وفاة عبد الناصر بعد تسعة أشهر.

كان على عبد الناصر أن يبحث عن سبل تعويض الخسائر الباهظة التي تكبدتها البلاد من جراء الحرب، لاسمما الخسارة السنوية التي تعرضت لها البلاد من جراء إغلاق قناة السويس ومرابطة العدو على ضفتها الشرقية، و"المقدرة بنحو مليون جنيه استرليني"⁽¹⁾، إلى جانب ضرورة توفير الأموال لشراء الأسلحة التي يتطلبها بشدة الصمود على جبهة القناة وحماية القاهرة والدلتا من غزو آخر. والأخذ بالإعتبار ضرورة تقديم الدعم اللازم للنضال الوطني الفلسطيني والوقوف إلى جانبه في الهيئات الدولة والعربية.

ب - على الصعيد العربي:

تابع عبد الناصر سياسته العربية والفلسطينية بعد نكسة حزيران، واستطاع أن يفيد من زيارة الرئيس الروسي نكولاي بوجدورني رئيس حكومة الاتحاد السوفييتي إلى القاهرة بعد أسبوعين من وقف إطلاق النار، وطلب منه إرسال أسلحة وخبراء عسكريين إلى مصر، بعد أن ثبت التفوق الاستراتيجي التكنولوجي أثناء العدوان، وتمت موافقة الروس على طلب عبد الناصر، خاصة بعد تثبتهم من مدى وثوق العلاقات الصهيونية - الأمريكية التي تبلورت خلال محادثات الكسي كوسجين مع ليندون جونسون أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، "حيث صدم صدمة بالغة بعمق المشاعر الموالية "لإسرائيل" في أمريكا ولاسما في حكومة جونسون"⁽²⁾. التي وافقت على شحن طائرات الفانتوم إلى "إسرائيل" في نهاية سنة 1968، والتي نفذها الرئيس نكسون في أيلول 1969، وتؤكد لمصر والعرب

⁽¹⁾ في معارك الأيام الستة خسرت مصر ما يقرب من 80% من المعدات العسكرية، وكانت القوات المصرية مكشوفة وشبه تائهة بتأثير الصدمة، ولم يكن لديهم خط دفاع غرب القناة، ولم يكن لديهم طائرات يوجهون بها طائرات العدو أثناء اعتدائه على المدن. عن ناتج، ناصر، ص483. وشوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، ص555.

⁽²⁾ ناتج، ناصر، ص483. وشوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، ص555.

وللعالم أنّ أمريكا و"إسرائيل" غير جادتين في تنفيذ القرار (242)، بل إنّ واشنطن تؤيد "إسرائيل" بالمال والسلاح دون شروط. واتضح لعبد الناصر أنّه لس من وسيلة لمواجهة العدو سوى استخدام القوة. وبذلك كانت روسيا المصدر الأهم بل الوحيد الذي ساعد مصر بعد حرب حزيران، وهذا ما صرح به عبد الناصر للصحفي أنتوني ناتنج بقوله: "كانت روسيا وحدها هي التي ساعدتنا بعد حرب حزيران بكل شيء ابتداءً من القمح حتى الطائرات المقاتلة، بينما كان الأمريكيون يساعدون بهمة أعداءنا ومحتلّي أرضنا، فضلاً عن ذلك لم يطلب الروس شيئاً مقابل ذلك عدا تقديم تسهيلات لسفنهم الحربية لاستخدام ميناء الإسكندرية، فما الذي عليّ أن أفعله إذن؟ هل كان عليّ أن أنتظر حتى يرسل إليّ الأمريكيون كمّات مماثلة من الأغذية والسلاح؟ لو أنني فعلت لظلت أنتظر إلى الأبد"⁽¹⁾.

رغم اعتلال صحة عبد الناصر والهموم الخطيرة التي تحملها بعد الهزيمة، فإن إصراره على استرداد الحق العربي بقي مستمراً بدليل مساعده المستمرة للتعاون والتضامن مع الحكام العرب، ولهذا طلب من الملك حسين قبيل سفره إلى أمريكا ألا يساوره القلق بشأن سيناء التي هي مسؤولية مصر وقال له: "لقد أوقعتك في الورطة فعليك أن تتسّى خسائري، وإطلب من جونسون أن يعيد إلّك الضفة الغربية"، وفي الوقت ذاته وافق على رأي الملك حسين -بعكس المصريين- بأنّهما يستطعا تحقيق نجاح أكبر إذا اتحدت جهودهما فإنّه أوضح أنّه يريد أن يتسلم الأردن زمام الأمور في الأمم المتحدة⁽²⁾. خاصة وأنّ الأمم المتحدة من خلال قواها المتنفذة أعلنت عن اهتمامها بأوضاع "الشرق الأوسط"، وبدأت جولات جوزيف سسكو (1919-2004) وتصريحات ولّام روجرز (1913-2001)، التي كان أهمها مشروعه الخطير، ثم أخذت تطرح ضرورة الاهتمام برأي الفلسطينيين وضرورة اعتبارهم عنصراً في أي تسوية⁽³⁾. لتشعر الأنظمة العربية بأنّها تريد أن تبدأ جولة حاسمة في المنطقة، وإشعار قسم من الفلسطينيين بأنّ لهم مكاناً على مائدة

⁽¹⁾ ناتنج، ناصر، ص 497.

⁽²⁾ ناتنج، ناصر، ص 484.

⁽³⁾ ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطلعة، بيروت 1977، ص 30.

المفاوضات أو في أية تسوية مقبلة. وأخذت تعمل على دفع الدول العربية للصدام مع الثورة الفلسطينية، وكان مشروع روجرز الورقة الرابعة التي لعبتها الصهيونية والإمبريالية الأمريكية لوقف "حرب الاستنزاف" التي أعلنتها سورية ومصر، والتي استنزفت بجدارة قوة العدو.

وقد استطاعت مصر خلال حرب الاستنزاف أن تبني شبكة دفاع جوي وصواريخ متطورة بدعم سوفيتي، بحيث تتمكن مصر تدريجاً من مواجهة التفوق "الإسرائيلي" الجوي والاقتراب من إلغاء سطرته حتى نهاية سنة 1970. وقد ترك صمود القوات المصرية أثره المعنوي والسياسي داخل الدولة والمؤسسات العسكرية الصهيونية، وخلق شعوراً بأن قوة الردع الجوي والعسكري لديهم تكاد تفقد جدواها، وهو ما كان سبب طرح مشروع روجرز في 19 حزيران 1970، خشية من خطورة التطورات والاستعدادات العسكرية العربية والدعم السوفيتي، مما قد يحول حرب الاستنزاف القائمة إلى حرب مواجهة شاملة. وبالفعل أعلن وزير خارجية أمريكا روجرز المبادرة التي اقتضت وقف إطلاق النار بموافقة الأطراف المتحاربة "مصر والأردن وإسرائيل"، وهي الدول التي سبق ووافقت على القرار (242)، ثم قبلت مشروع روجرز⁽¹⁾. الذي يقتضي بوقف إطلاق النار التي امتدت ما يقارب التسعين يوماً بين الطرفين الرئيسيين على الحدود المصرية- الفلسطينية والعدو "إسرائيل"، للبحث في إمكانية تنفيذ القرار (242)، وقد توقف إطلاق النار فعلاً في 7 آب 1970 بعد قبول الطرفين المبادرة ولكل مبرراته ووجهة نظره وأسبابه الخاصة في القبول،- لاسمها المقاومة الفلسطينية والأردن-، وبحكم هذه الظروف وتباين المواقف ووجهات النظر السائدة المختلفة كان تفجر أحداث أيلول في الأردن سنة 1970، وكان أثناءها لعبد الناصر دور فاعل في حل إشكالاتها قبل وفاته في الأيام ذاتها التي اشتعل فيها الصراع بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية وقوى النظام الأردني.

2- مصر وأزمة أيلول ونهاية الرئيس جمال عبد الناصر 1970:

لم تكن نكسة حزيران 1967 وما تركته من نتائج سلبية على العرب عامة، وعلى النضال الفلسطيني ودول المواجهة مع العدو الصهيوني خاصة، هي فقط مصدر قلق

⁽¹⁾ سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، بيروت، 1975، ص172.

عبد الناصر، بل كانت إشكالة حرب الدمن وكفلة الخروج من المأزق، إلى جانب ضرورة تجاوز الخلافات مع بعض الحكومات العربية التي لها مواقف معتدلة مع أمريكا والغرب في موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي"، هو ما تمّ السعي إليه في قمة الخرطوم سنة 1967. وفي قمة الرباط أيلول 1969 حيث بحث الزعماء العرب الموقف من أي تسوية مع "إسرائيل"، وضرورة اتخاذ الاستعدادات اللازمة في حال رفضهم الحلول التسوية وضرورة وضع استراتيجية بديلة لطرد "الإسرائيليين" من الأراضي المحتلة سنة 1967، إن لم يكن من الأراضي الفلسطينية كلها. فهل ستقدم الجزائر مثلاً الطاقة الجوية الأساسية؟ وما عدد القوات التي ستخصصها سورية والعراق للمعركة؟ وهل سيبدأون الهجوم من سورية وحدها أم أنهم وضعوا خطة لاستخدام الأراضي الأردنية؟ وما هو تصورهم للدور الذي يجب أن تؤديه مصر؟ ومن الذي سقدم المال ومن أين سحصلون على السلاح اللازم لشن حرب ضد العدو؟ لكن إجابة الزعماء العرب عن كل هذه الأسئلة لم تكن جدية، إنما استطاع عبد الناصر بنتيجة المؤتمر أن يتفق مع القذافي والنميري، وأن يتم تحالفاً رسمياً بين مصر والنظاميين الليبي والسوداني. وحقق انفراجاً في العلاقات مع المملكة العربية السعودية، بعد سحب الجيش المصري من الدمن وانسحاب القوات البريطانية من عدن والتوصل إلى تسوية نهائية في أيار 1970، واتحدت صفوف الأطراف المذمة المتنازعة، بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب الأهلية لتشكل انتلاًفاً وطنياً.

رغم المواقف العربية المتباينة، شكلت نكسة حزيران 1967 دافعاً إيجابياً مهماً لتصعيد النضال الوطني العربي عامةً والفلسطيني خاصةً ضد الصهيونية وساستها التوسعية، وفرضت ضرورات استرداد الحق العربي المغتصب رغم كل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الأمة العربية. خاصة وأنّ المقاومة الفلسطينية كانت قد اتخذت نهجاً عسكرياً خاصاً منذ مؤتمر قمة الخرطوم سنة 1967، في ظل قيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسس وقائد جماعة فتح الفداء، وذلك بعد استقالة أحمد الشقيري، الذي أخذ يسعى لتشكيل جيش فلسطيني من معسكرات اللاجئين في الأردن وسورية ولبنان، ولم يعد عرفات ورفاقه على استعداد للسماح للحكومات العربية أو الأمم المتحدة أو الدول الكبرى

أن تقرر لهم مستقبلهم، بعد أن فقدوا كل ما تبقى لهم من أراضٍ فلسطينية في حرب حزيران 1967. لذلك عارضت المقاومة الفلسطينية تسوية مجلس الأمن بموجب القرار (242)، واستمرت في تصعيد خطها العسكري، وتنفيذ العمليات الفدائية ضد "إسرائيل" حيثما وجدت، -لأسما عمليات اختطاف الطائرات- وبالمقابل صعدت "إسرائيل" اعتداءاتها على حدود الدول العربية المواجهة سورية ولبنان والأردن ومصر.

كان عبد الناصر متعاطفاً جداً مع منظمة التحرير الفلسطينية وكان يؤمن بأن المقاومة تستطيع القيام بدور يرهق "الإسرائيليين" عن طريق الغارات المستمرة، بما يضغط عليهم بصورة تدفعهم إلى اتخاذ موقف أكثر مرونة في التفاوض مع غونار يارنغ، ولم يكن موقف الفلسطينيين المتقلب بدون فوائد، لأنّ سياسة مصر بالمقارنة كانت تبدو للعالم الخارجي أنّها أكثر واقعة وكبحاً لجماح النفس، الأمر الذي يمكن أن يخدم مصر وخاصة في الغرب. ولكن عبد الناصر كان ضد الطريقة الاستعراضية لقوات منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تحصل حيثما تواجدوا في عمان أو لبنان وسورية، لأنّها "ربما تثير عداة الحكومات المضدّة أكثر مما قد يؤثر في الإسرائيليين" على حد قول عبد الناصر، ويمكن القول أنّ جانباً كبيراً من سياسة منظمة التحرير الفلسطينية -الاستعراضية والاستفزازية- قد تسبب في انفجار أحداث الأردن 1970.

أ- أهم أسباب أزمة أيلول 1970:

- كان للدور الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية والغرب والصهيونية معاً، لإنهاء النضال الوطني الفلسطيني، من خلال الضغط الساسي على الدول العربية المواجهة للعدو-لأسما الدول التي تحتضن القوى الفلسطينية وتدعم نضالها مثل مصر وسورية- من أجل إضعاف أو إيقاف أي عمل يستهدف الكيان الصهيوني، وكذلك الضغط على الأنظمة العربية الرجعة وطرحها ضمانات دفاعية لحمايتها.
- شكلت بعض الأنظمة العربية الرجعة أداة فعالة في خدمة المصالح الصهيونية، وبالتالي ترتب عليها تنفيذ المخطط الصهيوني في ضرب أي حركة ثورية عربية تنهض من أجل استعادة الأرض المغتصبة وهذا ما يقود إلى سبب آخر هو:
- خشة المقاومة الثورية من موقف مصر الساسي بعد الموافقة على مشروع روجرز

الذي كان هدفه الحقيقي الجوهري عزل مصر عن الوطن العربي وجربها إلى طريق الحل الاستسلامي الذي يفترض ضرب المقاومة الفلسطينية.

- خشة السلطة الأردنية على عرش الملك من جراء نهوض المقاومة الفلسطينية وتزايد شعبيتها، -بعد نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الأردن- وهذا قد يمكّن المقاومة من إنهاء النظام الرجعي الأردني والإنطلاق الثوري من تلك المنطقة المهمة في الصراع مع العدو. "وهو ما أدركته السلطة الأردنية مع أنّه لم يكن بين فصائل المقاومة إجماع على موقف محدد إزاء النظام الأردني، حيث وُجدت أطراف تدعو للإستلاء على السلطة بشكل كامل، وأطراف أخرى لم تكن مع الإستلاء الكامل على السلطة"⁽¹⁾.

- وقوع المقاومة الفلسطينية بأخطاء فادحة قادت إلى التخبط وتراجع قوتها، مثل عدم القدرة على تحديد هدفها الإستراتيجي في وحدة فصائل المقاومة مما جعلها عرضة لازدواجة الشعارات والممارسات، واتخاذ القرارات، فقد كان الكل يدعو إلى الوحدة ولكن لم يكن أحد يعمل من أجلها عملاً، وكانت الممارسات دائماً تقوم على أساس مصالح هذه المنظمات أو تلك، وتنبثق من مطامح هذا أو ذاك من القادة⁽²⁾. ولكن رغم ذلك فقد صعدت من العمليات الفدائية، لأنّ الهدف واحد لدى مختلف فصائل المقاومة.

- لم تستطع قوى الثورة أن تطبق استراتيجيّة سادسة للعمل والتعايش مع الأنظمة العربية، مع أنّها منذ انطلاقتها في الأول من كانون الثاني 1965 رفعت شعاراً واضحاً هو: "عدم التدخل في الشؤون الداخلة للدول العربية"⁽³⁾.

- الإعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على الدول العربية المواجهة، حيث شنّ الصهاينة غارة على إحدى ضواحي القاهرة الصناعة راح ضحيتها سبعون قتلاً بسبب تدمير مصنع للحديد، وبعد ذلك بشهرين وقعت غارة "إسرائيلية" أخرى في نيسان 1970

⁽¹⁾ بهلوان، القضية الفلسطينية، ط1، ص376.

- عن لقاء مع الأستاذ ناجي علوش عضو المكتب التنفيذي في منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك.

⁽²⁾ علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، ص41.

⁽³⁾ شوقي عبد الناصر، ص689.

على مدرسة في منطقة دير البقر قتل فيها ثلاثين طفلاً، ورغم أسف واشنطن فقد استمرت بتزويد "إسرائيل" بالسلاح المطلوب.

ب- المساعي العربية لحل الأزمة ووفاء الرئيس جمال عبد الناصر 1970:

وبناء على ذلك، تفجرت أحداث أيلول 1970 في الأردن لتزيد من إشكالات القضية الفلسطينية ومن التخبط العربي في إيجاد الحلول المناسبة لاسترجاع الحق العربي، وتطلبت تطورات الأحداث المؤلمة عقد مؤتمر قمة عربية طارئ، دعى إليه الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة بين 22 و27 أيلول في ظل أجواء توتر شديد، وتوصل المؤتمر إلى قرار وقف إطلاق النار في 27 من الشهر ذاته، "وتتظّم العمل الفدائي الفلسطيني. وتتظّم تواجده على الساحة العربية. ووقع الإتفاقة كل من الملك حسين وياسر عرفات ثم وقّعها الملوك والرؤساء العرب"⁽¹⁾. وخرجت المنظمات الفدائية المسلحة وقوات الجش الأردني من المدن، وكلفت لجنة برئاسة رئيس وزراء تونس للإشراف على التنفيذ. وفي اليوم التالي 28 أيلول توفي جمال عبد الناصر فجأة إثر نوبة قلبية أودت بداته وهو يسعى نحو تحقيق أهداف وطنية وعربية وفلسطينية كانت أهم من داته.

هكذا كان واقع مصر الساسي في ظل حكم جمال عبد الناصر أحد أبرز أبناء ثورة تموز 1952، مليئة بالأحداث العربية والدولة، التي قلبت تاريخ مصر رأساً على عقب، ونقلتها من نظام ملكي مغرق في التبعية للإنجليز إلى نظام وطني هدفه النهوض بوطن حر كريم رغم كل الأخطاء التي عاشتها مصر، والتي لا بد وأن تكون عبراً لبناء مستقبل أفضل. في 7 تشرين أول 1970، رشح مجلس الأمة المصري السيد محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية، وفي اليوم ذاته ألقى بانه الرئيس الأول للشعب المصري، لتبدأ مصر مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تحت حكم الرئيس أنور السادات.

(1) شوقي عبد الناصر، ثورة عبد الناصر، ص54.

ثامناً: مصادر ومراجع الفصل الرابع:

- بزي ناجي، سورية صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية 1917 - 1973، دمشق، دار ابن العربي 1996.
- أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، دار الهلال، القاهرة، 1985.
- منصور أذس، حريق القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، بيروت، مكتبة الزيتونه، 1970.
- باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه، دمشق، دار طلاس ط7، 1996.
- هكل محمد حسنين، مالذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية 1962.
- الحوراني أكرم، مذكرات أكرم الحوراني ج3، القاهرة، مكتبة مدبولي، سنة 2000.
- سمير عبده، حدث ذات مرة في سورية: دراسة للسياسة السورية - العربية في عهدي الوحدة والانفصال 1958-1963، دمشق، دار العلاء 1958.
- محمد عبد المولى الزعبي، الانهيار الكبير، أسباب قبا وسقوط وحدة مصر وسورية، بيروت دار المسيرة 1977.
- محمد العامر الصمور خالد، العسكريون والحكم في سورية 1949-1958، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة، 1981.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم (119)، ملف رقم 758 (86) على 2، مذكرة السفارة المصرية في دمشق بتاريخ 27 تموز 1957.
- عصاصة سامي، أسرار الانفصال، القاهرة، دار الشعب، 1989.
- فرسخ عوني، الوحدة في التجربة، دراسة تحليلية لوحدة 1858، بيروت، دار المسيرة، 1980.
- الاساوي شاكر، عبد الناصر في عين التاريخ، مطبعة دار العلم، دمشق، 1981.
- عبد الناصر شوقي، ثورة عبد الناصر (شهادة معاصر)، شركة الموقف العربي

- للطباعة، قبرص، بدون عام للنشر.
- أبو عز الدين نجلاء، عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1981.
- الجريدة الرسمية، عدد 29، تاريخ 29 أيلول 1958.
- وثائق المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.
- سلام ناصر بركات، الوحدة السورية - المصرية، مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي، دمشق، مطبعة الاتحاد، 1988.
- الاتحاد القومي، مصلحة الاستعلامات في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1961.
- الجريدة الرسمية، العدد الأول، تاريخ 1958/3/13.
- جمال عبد الناصر هدى، مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر، المكتبة الأكاديمية، مصر 2005.
- محاضر محادثات الوحدة ج1.
- عبد الشخ عسى محمد، البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الوحدة، بحث منشور في كتاب أحمد يوسف الأحمد وآخرون، أربعون عاماً على الوحدة المصرية - السورية، القاهرة، الأهرام للدراسات الساسية والاستراتيجية 1999.
- صبري عبد الله اسماعيل، في مواجهة اسرائيل، دارالوحدة للطباعة والنشر بيروت، 1980.
- بهلوان سمر، القضية الفلسطينية، المعهد العالي للعلوم الساسية، مطبعة خالد ابن الوليد، دمشق، 1986.
- مذكرات الفريق أول محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967 - 1970، دمشق، 1984.
- مجلة شؤون عربية، عدد (28)، حزيران 1983.
- ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطلعة، بيروت، 1977.
- سلمان رشيد سلمان، اسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، بيروت، 1975.

- F.o.371-141901. Intelligence report, office of intelligence research and analysis, oct.9. 1958.No7834 confidential.
- F.o.371-141902. From British Embassy to Foreign Office, jon7,1959. 1029 confidential.
- F.O.371-150902. From Cairo to Foreign Office and Whit hall Distribution. July 12,1960. No 87. Safing. Confidential.
- WWW.Egypt 4 Crist.com-index.php.1962-1923□







القسم الثاني السودان



الفصل الخامس

السودان خلال حكم أسرة محمد علي 1820 - 1863

مقدمة:

أولاً: السودان بين دخول محمد علي سنة 1820 وقام الثورة المهدية سنة 1881:

- 1- سياسة محمد علي في السودان.
 - 2- السودان في عهد عباس 1849 - 1854.
 - 3- السودان في عهد سعيد باشا 1854 - 1863.
 - 4- السودان في عهد الخديوي إسماعيل 1863 - 1879.
- ثانياً: الحكم التركي - المصري وتأثيره في السودان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال

سني 1820 - 1882:

- 1- التأثيرات السياسية.
- 2- التأثيرات الإدارية ونمو المدينة السودانية.
- 3- التأثيرات الاقتصادية.
- 4- التأثيرات الاجتماعية.
- 5- السمات العامة للحكم التركي - المصري:
 - أ- التكوين السياسي الموحد للسودان.
 - ب- القبلة والصوفية.
 - ت- المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية.
 - ث- التطور غير المتكافئ بين مناطق السودان.
 - ج- تنوع التركيبة الاجتماعية.
 - هـ- الفساد.

ثالثاً: الحركة الوطنية السودانية والحكم التركي - المصري خلال سني 1822 -

1881:

- 1- أهم الصعوبات التي واجهت التحرك الوطني.
- 2- أهم قوى المعارضة وأشكالها:

أ- المقاومة القبلية.

ب- رجال الصوفة.

ت- جنود الجهادية.

ث- الجلالة.

رابعاً: مصادر ومراجع الفصل الخامس



مقدمة:

يشكل السودان ومصر وحدة جغرافية ممتدة على طول مجرى النيل (كونه العمود الفقري لتلك البلاد) من منبعه في أواسط القارة الإفريقية، عند بحيرة فكتوريا⁽¹⁾، إلى مصبه عند دلتا نهر النيل في شمال القارة الإفريقية وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر. وبذلك فإن هاتين المنطقتين تشكلان أرضاً واحدة، عاش عليها شعباً واحداً جمعتهم سمات مشتركة، بدليل قام حضارة مشتركة ممتدة في عمق التاريخ عبر مختلف مراحلها ومفاصله.

وحسب المفاهيم الجغرافية والحدودية المصطنعة في التاريخ الحديث والمعاصر عامة، والوطن العربي خاصة، فإنّ السودان المعني بدراستنا تلك والمعروف حينها، "بالسودان المصري"، يحده من الشمال خط عرض 22 درجة، ومن الجنوب بلاد أوغندا عند خط العرض 5 درجة، ومن الشرق البحر الأحمر والحبشة، ومن الغرب والجنوب الغربي الصحراء الكبرى وبلاد وداي الجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر الغزال، وهو على شكل غير منتظم، طوله من الشمال إلى الجنوب نحو (1200) ميل ومعظم عرضه من الشرق إلى الغرب نحو (1000) ميل⁽²⁾.

وحين دخل السلطان سلام مصر سنة 1517 بعد انتصاره على المماليك في موقعة الريدانة، أرسل سرية من عساكر الأتراك إلى النوبة السفلى سنة 1520، (بحكم وحدة الأرض من شمال وادي النيل في مصر إلى جنوبه في أواسط القارة الإفريقية)، فأسسوا حاميات في أسوان وإبريم، وجزيرة ساي، وحكموا البلاد إلى الشلال الثالث وعرفوا بالكشاف، ومدّ السلطان سطوته إلى البحر الأحمر فاحتل سواكن ومصوّع وزيلع وبربره، وجعلها تحت حكم الحجاز. فأوجد بذلك مملكتان قويتان هما: مملكة دارفور ومملكة سنّار، ومعهما حكم الكشاف الأتراك في النوبة السفلى ثمّ حكم الدولة العلة في سواكن

¹ (بحيرة فكتوريا: أكبر البحيرات التي ينبع منها نهر النيل، وسميت هكذا نسبة إلى ملكة بريطانيا آنذاك فكتوريا، من قبل المكتشفين الإنجليز .

² (شقير نعوم، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، 1967، ص9.

ومصّوع وزيلع وبربرة^(١)؛ مما يدل على الإمتداد الطبيعي ما بين مصر والسودان. وهذا ما أكدّه قول مصطفى رياض باشا (1834-1894): بأنه "لا ينكر إنسان أنّ النيل هو مصدر الحياة ذاتها لمصر ولما كان النيل هو السودان فإنّه ما من إنسان يستطيع نكران حقيقة الأواصر التي تربط بين مصر والسودان كما تتحد الروح بالجسد وأن دولة تبسط سلطانها على شاطيء النيل لتقبض بكلتا يديها على مصر ذاتها"^(٢). وقد استرشد محمد علي باشا بهذه الحقيقة، منذ رسم خطوط السادة التي أدخلت السودان في نطاق السادة المصرية، ونجاح حفيده الخديوي إسماعيل في بسط حقوق هذه السادة على ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي حتى رأس حافون^(٣).

إذن تشكل مصر مع السودان وحدة جغرافية متكاملة، وإن وجد بعض الاختلافات النسبية بينهما في واقعهما الاجتماعي، حيث طغت القبلة وطرق تفكيرها على الحياة الاجتماعية السودانية، فضلاً عن أنّه خزان للثروات الطبيعية، مما جعله محط أطماع للحكام المتعاقبين عليه سواء من المصريين أو غيرهم، لاسمّا الإنجليز والفرنسيين. فما هو واقع السودان وأهم تطورات السادة خلال حكم محمد علي وأسرته؟

أولاً: السودان بين دخول محمد علي سنة 1820 وقام الثورة المهدية سنة 1881:

بقيت القوات العثمانية، التي سبق الإشارة إليها، تحكم السودان إلى أن تولى محمد علي باشا مصر، فأرسل ابنه إسماعيل لفتح السودان سنة 1820 على رأس حملة قوامها "4 آلاف جندي"^(٤) على أرجح تقدير، ومؤلفة من الأتراك والألبان والمغاربة والبدو، ففتح النوبة الشمالية ومملكة سنّار، التي شملت بلاد دنقلة وبربر والخرطوم وسنّار وفازوغي من الفونج، وأرسل صهره محمد بك خسروا الدفتردار إلى كردفان سنة 1821، واستمر في التوغل في أراضي السودان من دنقلة التي لم يقاومه فيها الممالك، إلى كورني وشندي

¹ (شقير، جغرافة وتاريخ السودان، ص80.

² (شكري فؤاد محمد، مصر والسادة على السودان - الوضع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1946. ص70.

³ (شكري فؤاد، مصر والسادة على السودان، ص70.

⁴ (شكري فؤاد، مصر والسادة على السودان، ص18.

وسنار ثم استأنف زحفه جنوباً، حيث وصل إلى إقلم فازوغلي الذي يحتوي على الذهب، وكان محمد علي قد أرسل ابنه إبراهيم لمعاونة إسماعيل في إحضار العبيد الصالحين للجنسية، واتفق الأخوان على أن يتقدم إسماعيل في أعالي النيل الأزرق، وإبراهيم إلى بلاد الزنوج الوثنيين من قبائل الدنك، ولكن مرض إبراهيم باشا سرّع في عودته إلى مصر ليتم خلفاؤه التوسع في البلاد.

ومما لا بد من ذكره، أنه حينما وقفت الدول الأوروبية مجتمعة، إلى جانب الدولة العثمانية، ضد انتصار جيش محمد علي، حين حملته إلى بلاد الشام بين سني 1830-1840، ومنعته من متابعة تقدمه إلى استانبول، خشة من أن ينجح في بناء دولة حديثة قوية على النمط الأوروبي المعاصر آنذاك، تحول دون الأطماع الأوروبية في المشرق العربي. حينها حددت اتفاقية لندن سنة 1841 (بموجب فرمان الصادر في 13 شباط) وضع السودان، وكان البند الذي يخص السودان يسمح بتقليد محمد علي حكم "ولاية مقاطعات النوبا ودارفور وكردفان وسنار وجمع توابعها وملحقاتها الخارجة عند حدود مصر ولكن بغير حق الإرث، أي لمدى الحاة فقط"⁽¹⁾. وهذا ما فتح المجال واسعاً للكثير من الرحالة والمغامرين لاستفيدوا من موارد السودان والإتجار فيها، بحكم الإمتيازات الأجنبية، حيث أولى قناصل الدول تلك النشاطات أهمية خاصة مما انعكس سلباً على وضع السودان الإقتصادي والإجتماعي.

أما موضوع الإستقلال الكامل والإنفصال عن تركيا فكان يعني تخلص البلاد، (أي مصر والسودان)، نهائياً من العوامل والقيود المعطّلة لنهوضها وريقها. وكانت مصر ترى أن الإستقلال خير الحلول التي يجب أن تفضل عن غيرها، لإنهاء الوضع الشاذ الناتج عن تسوية 1840-1841 بكل آثاره السلبية. غير أن محاولات مصر من أجل الإستقلال الكامل لم تنجح لأنها كانت تصطدم دائماً برغبات الدول الطامعة التي تدخلت للحيلولة بين مصر واستقلالها الكامل. ولقد أخفق الولاة بعد محمد علي في الوصول إلى الإستقلال، لكنهم نجحوا من ناحية أخرى في توسع استقلال البلاد الداخلي، بدرجة تكون معها مصر

¹ (شكري فؤاد، مصر والسادة على السودان، ص18).

والسودان وحدة سياسية واحدة منفصلة عن تركيا⁽¹⁾.

ضمن ذلك النهج السياسي تمكّن أبناء محمد علي من الإنتشار في مناطق السودان المختلفة، فوصلوا إلى التاكا سنة 1840، ودارفور سنة 1874، ثم فاشودة سنة 1865، وخط الاستواء سنة 1871 وبحر الغزال سنة 1873، وأخذوا بلاد هرر بعد أن كان يحكمها عائلة من أهلها سنة 1874. وكان الباب العالي قد تنازل لحكام مصر عن سواكن ومصوّع سنة 1866، وعن زيلع وبربره سنة 1875، مقابل زيادة على ضريبة مصر السنوية. وبذلك امتدت البلاد من الشلال الأول عند أسوان شمالاً إلى بحيرة فكتوريا جنوباً، ومن البحر الأحمر إلى حدود وّادي شرقاً وغرباً. وانقسمت إلى عشر مديريات: دنقلة وبربر والخرطوم وسنّار (بما فيها فازوغلي) وفاشودة وخط الإستواء وبحر الغزال ودارفور وكردفان وكسلا وثلاث محافظات هي سواكن ومصوّع وهرر. وأطلق عليها اسم "السودان المصري" وجعلت عاصمتها الخرطوم، وحدّها الشمالي خور موسى باشا عند الشلال الثاني وصولاً لأسوان عند الشلال الأول كما كان قبل وصولهم إلى البلاد. أما المنطقة بين الشلال الأول والثاني فقد ضُمت إلى مديرية أسنا آخر مديريات مصر الجنوبية⁽²⁾.

1- سياسة محمد علي في السودان:

بعد أن أخذ محمد علي يثبّت أركان حكمه في مصر، وبناء دولة حديثة متطورة على النمط الأوروبي، كان لابد له من توسع ولايته، خاصة بعد نجاحاته في حروب عدة خاضها لصالح الدولة العثمانية، مما جعله يدرك تماماً مدى ضعف تلك الدولة والأطماع الخارجية المدحطة بها، وبذلك تحددت الأسباب التي دفعت محمد علي للدخول إلى السودان بما يلي:

- الاستلاء على مناجم الذهب في سنار.
- إمداد جيشه برجال من السودان.
- القضاء على الممالك.

¹ (شكريفاؤد، مصر والسادة على السودان، ص24.

² (شقيير، جغرافة وتاريخ السودان، ص9.

- اكتشاف منابع النيل لنفع العلم والزراعة المصرية.

- توسع نطاق التجارة المصرية والإنتفاع بموارد التجارة السودانية.

وفي غضون ذلك كانت الإدارة التركية - المصرية التي أقامها إسماعيل في إقليم سنّار، قد أثقلت كاهل الأهالي بالضرائب، ولا سيما الذين يملكون العبيد والماشية، وتشددت الإدارة في جمع الأموال فظهرت بؤادر الثورة هناك رفضاً للظلم، وعاد إسماعيل بسرعة إلى سنّار، وخفف من وطأة الأعباء المالية على الأهاليين، ثم نقل مركزه إلى "وَادْ مدني"، لأنها أفضل من الناحية الصّدة، وبسبب تلك السّاسة، شهدت الكثير من مناطق السودان تحركات وثورات ضد جيوش إسماعيل وساسته. وتمكّن محمد بك خسرو الدفتردار صهر محمد علي من إخماد تلك التحركات وضرب تجمعاتها. حيث دخل الدفتردار "الأبَض" العاصمة، ثم سارع لضرب الثوار والانتقام لمصرع إسماعيل، ثم تثبت سلطة الحكومة على الأقاليم، وشغل بالبحث عن الذهب والحديد، ودراسة موارد البلاد الطّبعة، وإرسال العبيد إلى معسكر أسوان لتدريبهم على الأساليب العسكرية الحديثة. وتوارد على السودان بعض الحكام، أمثال عثمان بك الشركسي، الذين عملوا على تجنيد الجش وقاموا بدور الحامات العسكرية في الأقاليم السودانية، وكانوا مع الفرسان غير النظاميين من الشايقّة عماد الحكم التركي - المصري ومصدر قوته.

كما تميزت سياسة بعض الحكام مثل "محو بك" حاكم بربر سنة 1826 بإتباع سياسة المصالحة مع السودانيّين، فخفض الضرائب وأبطل تعدّي الجنود على الفلاحين، ودعا جمعة استشارية من الأهالي لإقتراح الوسائل الكفيلة باستتباب النظام، وإعادة ألوف (اللاجئين ممن رفضوا الظلم خلال قيام تحركاتهم الثورية) إلى ديارهم وأراضيهم من منطقة القصارف النّاءة، ومرتفعات الحبشة، وكان خير معاونه في تحقيق ذلك الشيخ "عبد القادر وَدْ الزين مستشاره السوداني للشؤون المحلّة"، وفي فترة محو بك زادت أهمية الخرطوم باعتبارها مقر إقامته.

وأتى بعده خورشيد باشا، وتابع أسلوب سلفه، فوطّد أركان الاستقرار والعمران في السودان. وبعّد خورشيد باشا المنشئ الحققي للخرطوم، بسبب سياسته الفعّالة لإنماء السودان، حيث أنشأ إدارات حكومة وثكنات عسكرية، وشجّع العمران بتوزيع مواد البناء

والأخشاب على الأهالي، ووسّع مقراتها الدينة بسبب التزايد السكاني، واستمر نموها وتوسعها حتى صارت أعظم المراكز الإدارية والتجارية في السودان، وبلغ عدد سكانها سنة 1834 حوالي 15 ألف نسمة⁽¹⁾. كما أكثر خورشيد باشا من سواقي الري مما أسهم في توسع رقعة الأراضي الزراعية وتنويع محاصيلها الوفيرة، وأدخل زراعة النيلة وقصب السكر والفواكه، وألغى الكثير من مظاهر تجارة الرقيق من جراء ضغط القناصل على محمد علي، وعني بتشجيع التجارة وحماية القوافل والطرق التجارية لنشر الأمن فيها، وتطمين الرحالة وهم يرتادون ربوع السودان آمنين من التعصب والسلب والنهب⁽²⁾. وضبط الموظفين الذين ظلموا الأهالي وقدمهم للمحاكمة وصادر أملاك المدانين منهم، فاستقام مسلكهم خوفاً من سطوته، وعمّ الرفاه وامتد العمران، وأنشأ مركزاً لصناعة السفن على النيل، وانتظمت المواصلات، واستثمرت الموارد الطبعية، ورسمت خطة التعلم، ونظم القضاء. وفي سنة 1835، أثبت حنكته الإدارية حين طلب من محمد علي تجنيد أحرار السودانيين في الجش لسد الحاجة الماسة للجند في الشام، وقوبلت هذه الدعوة بالتوجس والتبرم وأوشكت أن تدفع بالسودانيين إلى الهجرة مجدداً، فتخلى خورشيد عن المشروع وقرر أن يساهم كل إقليم بنصيب من الرقيق لتجنيدهم في الجش، وبهذه الساسة الإصلاحية كسب خورشيد محبة وولاء أهل البلاد.

أما على الصعيد العسكري، فقد كان خورشيد أقل توفقاً، فلم يظفر من غزوة الدنكة سنة 1827 إلاّ بخمسمائة عبد، وقاومه أهل الدنكة بالسهام والرماح، فهزموا فرسانه ولكنّه بعد ذلك اندفع حتى سوبات وأعاد الرصيرص، وبعد ثلاث سنوات نظم حملة نهريّة ضد الشلوك ولكنه لم ينجح، وانسحبت الحملة مع (200) عبد فقط. واضطرتّه صعوبات الحملة الثالثة ضد قبائل الهدندوه في منطقة التاكة شرقي السودان لطلب النجدة من مصر، ووصله المدد العسكري بقيادة أحمد باشا بوودان الذي غزا أرض الحبشة ولم يحقق النجاح اللازم، فهزمت القوات التركية-المصرية سنة 1837، وخشي خورشيد أن تضم الحبشة المناطق الحدودية حول القلايات لتستقبل فيها مجدداً اللاجئين السودانيين، ولكن

⁽¹⁾ طربين أحمد، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1990، ص 307.

⁽²⁾ شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، القاهرة، 1947، ص 27-37.

حين وصل القلايات أنذرتة الحكومة البريطانية من مغبة غزوه للحبشة^(١).

ورأى محمد علي أن يتوجه بنفسه إلى إقليم فازوغلي بالسودان، لشرف على حققة ما يقال عن الذهب هناك، لعله يخفف من ضائقته المالية بعد فشل حملته للشام، وأقام في فازوغلي مدة من الزمن تأكد خلالها أنّ ما فيها من الذهب قليل لا يستحق عناء استخراجة، واستغل الفرصة لشرح سياسته الإصلاحية للمشايخ والعلماء الذين حضروا لمقابلته، فذكر لهم بأنه أخذ على عاتقه إدخال أساليب الحضارة والعمران إلى بلادهم التي كان يعيش أهلها حياة بدائية هي "دور الطفولة الذي يمر به كل الشعوب" وقال: "ولكنّ عناية المولى جلّ شأنه تبعث إلى كل أمة مصلحاً يسير بها قدماً في طريق الحضارة، ولقد كان من حظي أن يقع عليه الاختار لأداء هذا الواجب النبيل نحوكم"^(٢).

ورغم حظوة **خورشيد باشا** بتقدير محمد علي الذي منحه الباشوية سنة 1835، وعينه حكمداراً على السودان، إلاّ أنّه استدعاه إلى القاهرة سنة 1838 (خشنة من انفراده بحكم السودان)، ونصّب بدله **أحمد باشا بووّدان** وكان من ممالك محمد علي الشراكسة، وممن حاربوا مع إبراهيم باشا في الشام. ويعدّ عهده استمراراً لعهد خورشيد في نشر العدالة والاستقرار، وأهم ما قام به هو فتح إقليم التاكة، وهزم قبائل الهدندوة بأسلحته النارية، فطلبوا الصلح وأظهر زعمهم محمد دين خضوعه، فأخذه بووّدان والزعماء الآخرين كرهائن، وأقام الحكماء معسكره في مدينة كسلا، وجعلها مركزاً لمديرية السودان الشرقي في التاكة. وانطلاقاً من كسلا امتدّ السودان المصري نحو البحر الأحمر فتزايدت أهمية الثغرين العثمانيين مصوّع وسواكن، اللذين عهد بهما السلطان عبد المجيد إلى محمد علي سنة 1846 لمدة ثلاث سنوات مقابل إيجار سنوي ولم يتم ضم الثغرين إلى السودان إلاّ في عهد الخديوي إسماعيل سنة 1865^(٣). ورغم قصر فترة حكم بووّدان فقد أقام الكثير

¹⁾ Holt, P.M. Egypt and the Fertile Crescent 1516 – 1922 , London 1966, P. 54.

²⁾ شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص33.

³⁾ ومن الجدير بالذكر أنّ فتح السودان في هذه الآونة، تمّ عن طريق النيل الأبيض إلى الجنوب السوداني، على يد التاجر العثماني سلام بووّدان، الذي غادر الخرطوم على رأس ثلاث تجريدات 1839 – 1840 وصل إلى غندكرو قرب جوبا الحالية. وقد ترتب على ذلك تدفق تجار الرقيق إلى منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال. عن

فؤاد شكري، الحكم المصري في...، ص309. و Holt, Ibid..

من المشاريع الزراعية فتوسع في زراعة قصب السكر، وعني بتنظيم المالية وضبط أمور الحكم والإدارة، ومات فجأة في الخرطوم في تشرين الأول 1843. وقيل إن زوجته ابنة محمد علي قد وضعت له السم بإيعاز من أبيها خشية انتزاع السودان من مصر وضمها إلى السلطان عبد المجيد، مما يدل على أهمية السودان لدى محمد علي. وبالرغم من تنصل محمد علي من هذه التهمة فقد تخوف باستمرار من تركيز السلطة بيد حاكم واحد، فألغى منصب الحكمدار وعين أحمد باشا كمنظم لتوزيع الجش على المديریات ورسم الحدود، وربط إدارة السودان بالقاهرة مباشرة، وبرئاسة حاكم بلقب باشا. وبعد ثلاث سنوات من الخلافات بين المنكلي مدير الخرطوم ومدراء الأقاليم، عاد محمد علي إلى المركزية ونصب المنكلي حكمداراً على السودان فبقي في منصبه حتى 1845. ولعل محمد علي فضل تعيين حاكم عام مطع بعيد عن المطامع الشخصية يطمئن إلى ولائه المطلق فعين في نهاية العام نفسه خالد خسرو باشا مكانه، وقيل عنه أنه "كان من النوع الذي يستأذن سيده إذا أراد أن يطلق لحيته ولذلك بقي في منصبه حتى بداية عهد عباس الأول"⁽¹⁾.

2- السودان في عهد عباس 1849 - 1854:

أخذت الإرسالات التبشيرية تظهر وتتوارد إلى السودان في عهد عباس الأول، ومعها في الوقت ذاته التجار الأجانب فتأسست القنصليات في الخرطوم، وحاول الحكمدار عبد اللطيف باشا سنة 1849، تطبيق القوانين التجارية عليهم، من حيث تحديد أسعار المحاصيل ومعاينة المخالفين، مما أدى لتزمر التجار الأجانب خاصة حين إبعادهم عن تجارة العاج. وطالبوا بتطبيق مبدأ حرية التجارة في ممالك السلطنة العثمانية، وحينما نجحت مساعيهم، استدعى عباس الحكمدار المذكور إلى القاهرة في بداية سنة 1853، لتنهار آخر عقبة أمام تغلغل التجار الأجانب والمبشرين في جنوب السودان، حيث تبين لهم أن مرباح تجارة الرقيق أوفر من تجارة العاج وريش النعام⁽²⁾. وشهد عهدي عباس ومحمد سعيد أحد عشر حكمدار في الخرطوم⁽³⁾. تفاوتت مدد حكمهم، ولكنهم استطاعوا

⁽¹⁾ شبكة مكي، مختصر تاريخ السودان الحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1963، ص 24.

⁽²⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 311.

⁽³⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص 311.

عموماً صدّ غارات الدنكة، وتمكّنوا من إخضاع السود في جبل تقلي بكردفان، وقبائل البشارين في السودان الشرقي، و ردع الأحباش، ونشروا الأمن.

3- السودان في عهد سعيد باشا 1854 - 1863

شغل السودان حيزاً مهماً من تفكير وعناية سعيد باشا منذ تسلمه الحكم، فعمل على إلغاء الجمارك بين مصر والسودان لتوثيق علاقات البلدين، وسعى لتأمين الحدود الشرقية للسودان من ناحية الحبشة والحدود الغربية من ناحية دارفور، أثناء حكم امبرطور الحبشة تيودور كاسا الذي كان ذا أطماع كبيرة في السودان، وبدعم عسكري إنجليزي، "حصل على المدافع والبنادق لعسكره من الإنجليز المتواجدين في عدن"⁽¹⁾، والذين كانوا يحرضونه على غزو الحدود الشرقية للسودان.

وحين قام سعيد باشا بزيارة السودان لمعرفة أحواله الإدارية والاقتصادية والاجتماعية عن كسب، وجد أن ضم السودان للإدارة المصرية الذي استغرق حوالي 38 عاماً وفق نظام اللامركزية، قد أدى إلى سوء أوضاع السودان، لأن باشوية مصر كانت مشغولة عن السودان بمشكلات عديدة وخطيرة أضرت بالجهود العسكرية الرامية إلى استتباب الأمن والنظام، ونهج نظام المركزية في الجهاز الحكومي، وخفض عدد المديريات من ست إلى خمس⁽²⁾، وأصبح المدير مسؤولاً أمام حكومة القاهرة مباشرة، واستبدل كبار الموظفين المصريين بأكثر عدد من السودانيين، وخفض الضرائب بقصد تثبيت الاستقرار وإنعاش الاقتصاد وتشجيع الأهالي المهجرين على العودة إلى أراضيهم، وأصدر أربعة مراسم تضمنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة وكان من أهمها: مشاركة مشايخ وأعوان البلاد في تقرير الضرائب وتحصيلها والفصل في المنازعات والقضايا المطلة.

وفي المجال الاقتصادي، سعى لتحسين أوضاع الزراعة بعد إصدار الإجراءات المشجعة على عودة الأهالي إلى أراضيهم، كما عمل على تنشيط التجارة، وبناء الطرق وتعبيدها لربط أقالم السودان بعضها ببعض من ناحية وبالقاهرة من ناحية أخرى. وسعى لإلغاء الرقيق وإبطال تجارته، تلك التجارة التي تطورت وترسخت بعد فتح النيل الأبدن

⁽¹⁾ شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص 75.

⁽²⁾ هي: الخرطوم، وسنار، وفازوغي، وكردفان، ودنقلة، وبربر، والتاكة.

للملاحة والتجارة بعد نجاح حملات سلام بوودان العسكرية مما شجع على تدفق الأجانب إلى السودان في عهد سعيد، الذي اتخذ إجراءات سريعة لإبطال تجارة الرقيق⁽¹⁾، لا كتدبير إنساني فحسب وإنما للقضاء على سيطرة تجارة الرقيق واسترجاع نفوذ الحكومة في المناطق الشاسعة التي خضعت لسلطانهم وحفظاً لممتلكات الحكومة من الضائع. لكن التنفيذ كان صعباً جداً أمام تدفق الأجانب إلى السودان واهتمامهم الشديد بالحصول على الثروة بأية وسيلة، من صيد الفيلة، إلى جمع العاج من الأهالي السود مقابل الماشية. وحينما منع سعيد باشا تجارة العاج نشط أولئك في تجارة الرقيق، فمنع إدخال العبيد إلى مصر من جنوب السودان وأغلق سوق الرقيق في الخرطوم وأصبحت قرية كاكافا في منطقة قبائل الشلوك هي السوق الرئس للعبيد في النيل الأبيض، وحاول سعيد السيطرة على النهر المذكور بإقامة محطات عسكرية على طولها، لمراقبة الملاحة في أجزائه العليا وللبحث عن العبيد في القوارب المارة فيه، ولكن المشروع لم يحقق نجاحاً يذكر⁽²⁾. لأن هذه المناطق الواسعة النائية كانت عملاً خارجة عن سلطان حكومة الخرطوم نتيجة تغلغل النفوذ الأجنبي فيها، واستمر الحال فيها حتى نهاية عهد سعيد باشا.

4- السودان في عهد الخديوي اسماعيل 1863-1879

وضع الخديوي إسماعيل نصب عينيه تحقيق هدفين متلازمين هما: توطيد دعائم الإدارة المركزية في المناطق النائية. والقضاء على النخاسة.

بداية تابع إسماعيل سياسة السودان التي سعى إليها سعيد باشا من قبل، فشغل السودانيون الوظائف المهمة، وصار منهم المديرين ونظار الأقسام والمعاونين، وأنشأ المجالس المحلية في المديرية للفصل في قضايا الأهالي، وأشرك شيوخ القبائل في تحمل المسؤوليات في الحكم. وظهر الإهتمام في المجالات الاقتصادية - الاجتماعية من زراعة وتجارة وتعليم وصحة وغيرها، وتابع السعي لمكافحة تجارة الرقيق والنخاسة، ولكن إجراءات مكافحة لم تنفذ لأنها تفرض إعادة توطين الرقيق المصادرين على حساب التجار الجلابة ولذا جلب العبيد إلى الخرطوم. وفي غياب التدابير التي تضمن مستقبلهم

⁽¹⁾ شكري، فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص 118-120.

⁽²⁾ شكري فؤاد، مصر والسادة على السودان، ص 85-86.

اضطرت الإدارة السودانية لتجنيد الكثير منهم بدافع إنساني في الظاهر ونفعي في حقيقته.

واكتسب حكماء السودان آنذاك موسى حمدي باشا رضى السودانين بفضل إصلاحاته وظل في منصبه حتى مات في الخرطوم سنة 1865، وخلفه جعفر صادق باشا (1790-1891) في الحكمارية لست سنوات تقريباً. قام خلالها بإعمار الخرطوم، وعرف بحبه للعلم والأدب وسعه لتتوير أذهان السودانين، وخلفه إسماعيل أيوب باشا (1873-1877) فخطى خطوات واسعة في الإدارة وربط أقالام السودان ببعضها وبمصر بخطوط البرق والتلغراف، وبأشر بمد السكة الحديدية بين وادي حلفا والخرطوم، كما شهد عهده أيضاً نهضة تعليمية ملحوظة.

واتخذ إجراءات جادة في مجال القضاء على النخاسة، كانت بمثابة حرب حقبة ضد تجار الرقيق والنخاسين لتخلص المناطق الشاسعة منهم، الأمر الذي تطلب التوسع المصري في الجنوب وضم مديرية خط الاستواء، وفي الشرق ضم مناطق بوغوص وهرر وتاغوره وزيلع وبربرة، وفي الغرب ضم دارفور، لكن التوسع في السودان الشرقي أدى إلى حرب بين مصر والحبشة سنة 1876، وإلى عقد معاهدة إلغاء الرقيق مع إنجلترا في آب 1877⁽¹⁾، وبعد حوالي الشهر أيضاً تم توقيع المعاهدة المصرية - الإنجليزية بخصوص ساحل الصومال⁽²⁾. ولكن التشدد في محاربة تجارة الرقيق ورغبة مصر في إلغائها نهائياً خلال فترة محددة، بضغط من إنجلترا، سجل فصلاً جديداً في تصاعد الأزمة الداخلية في

⁽¹⁾ حينما أصبح اللورد ولام غرانفيل (1759-1834) رؤسا لوزراء إنجلترا في 11 شباط 1806، عين شارل فوكس في 1807/3/31 وزيراً للخارجة، فاستغل منصبه الجديد لإنجاز الإصلاحات، ومنها ضرورة تشريع قانون لإلغاء تجارة الرقيق، واتخذ مجلس العموم الإنجليزي القرار في 10 حزيران 1806، عن فشر أصول التاريخ الأوروبي، ص426. لكن البرلمان الإنجليزي كان يتماهى في تجاهل المطالبات المشروعة للرأي العام في المستعمرات وفرض القوانين عليها كلما ازدادت معارضته وتنامت العداوة للحكومة الإنجليزية وسلطات المستعمرات، وجرى الأحداث بما لا تشتهي إنجلترا إذ ثارت المستعمرات وانفصلت عنها. عن

Dexter Pekkins and Glynor G. Van Deussen, the United States of America; A history, Vol. Ito 1876, 2nd Edition, newyork and London, 1968, p129. □

⁽²⁾ شكري فؤاد، مصر والسودان، ص90، والحكم المصري في السودان، ص172.

السودان، وكان من أحد أسباب الثورة المهدية. وبحكم أهمية منع تجارة الرقيق، سنقف عند أهم الإجراءات التي اتبعتها الخديوي اسماعيل للقضاء على تلك التجارة.

كان الخديوي اسماعيل جاداً بمساعده للقضاء على تجارة الرقيق (خاصة مع استمرار الضغط الإنجليزي)، فأنشأ قوة بولس نهري لهذا الأمر سنة 1864، لكن محاولاته تلك لم تقلح وكذلك لم تنجح الحملات العسكرية الوطنية، مثل حملة الهاللي الذي كلف بمتابعة إقلام بحر الغزال المأهول بكبار تجار الرقيق، مثلها مثل الحملات الإنجليزية التي قادها المكتشف الإنجليزي صموئيل بكر (1821-1893) للقضاء على النخاسة في النيل الأعلى، وذلك بسبب قوة التجار وقدرتهم على إثارة القبائل ضد تلك الحملات وغيرها. واضطر بكر لمغادرة المنطقة الإستوائية بعد أن أنشأ فيها ثلاث محطات مسلحة في غنذكرو وفويره وفاتكو، للسهر على الأمن ومراقبة النخاسين، فضلاً عن تأسيسه مدينة التوفقة على بعد أربعة أمال من مصب نهر السوبات في النيل الأبيض ولكنه لم يستطع فتح النهر للملاحة النهرية إلى البحيرات الإستوائية، ولا وضع سفينة تجارية في بحيرة ألبرت⁽¹⁾.

كما اقتضت مكافحة الرق التوسع في مناطق السودان "السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى نهر جوبا"⁽²⁾. وفي سنة 1870 توجه أسطول مصري إلى مياه بلهار وبربر (إمارة هرر) وهما ميناء السلطنة، وعين حاكماً مصرياً على كامل الشاطيء الإفريقي من السويس إلى رأس غردافوي. وفي سنة 1872 استولى حاكم مصوع فيرنر على إقليم بوغوص لمواجهة صادي الرقيق الأحباش، وعين في العام التالي حاكماً للسودان فشملت سلطته سواكن في الشمال وراحيثا في الجنوب وكيرن وكسلا في الشرق. وفي سنة 1875 حصلت الخديوية على ميناء زيلع مقابل مبلغ سنوي يدفع للخزينة السلطانية وكانت من قبل قد ضمت إليها مصوع وسواكن، فأصبح ساحل البحر الأحمر الإفريقي كله تحت السادة المصرية، وفي العام نفسه انطلقت الحملة من زيلع إلى هرر وهي من أهم مواطن الرقيق بقيادة محمد

⁽¹⁾ شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص176.

⁽²⁾ شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص125.

رؤوف باشا، وارتبط تدخل الحكومة الإنجليزية بهذا التوسع المصري لمزيد من الضغط على مصر من أجل القضاء على الرقيق. "إذ أن تجارة الرقيق كانت من الأمور التي مهدت بمرور الزمن إلى خروج أقاليم من سلطان الحكومة"^(١). ولا شك بأن السودانيون كانوا يتذمرون من تلك الغزوات وما تسببه من أذى لهم ولممتلكاتهم.

ومن الإجراءات التي اتبعتها المصريون أيضاً للقضاء على تجارة الرقيق، حظر تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان كي لا يستخدمه التجار ضد الحكومة، وإغلاق منافذ تصدير الرقيق عبر موانئ البحر الأحمر، (سواكن ورهطة ومصوع وتاغورة). وبسبب تزايد الضغط الإنجليزي على اسماعيل، ألزم بضرورة إنهاء تجارة الرقيق من السودان وملحقاته بحلول سنة 1880 بموجب معاهدة اضطر لتوقيعها في آب 1877 التي أجمع المعاصرون على تعذر تنفيذها^(٢).

وأمام هذا الواقع الصعب، اختار الخديوي اسماعيل (وبالأحرى وضع في طريقه)^(٣) تشارلز جورج غوردون حكمداراً للسودان في شباط 1877. فاعتقل النخاسين وصادر أملاكهم، وشكك في نزاهة جمع الموظفين المصريين واتهمهم بالإتجار بالرقيق، والتواطؤ مع النخاسين لإفساد مشاريعه، فطرد مجموعة كبيرة منهم في تموز 1878، وأبدلهم بأربعة عشر موظفاً أوروباً وقلّة من السودانيين، "وكان عدد من المطرودين قد نالوا الرتب والناشين بناء على توصية من غوردون نفسه قبل وقت قصير"^(٤). ويبدو أن غوردون كان متعصباً للمسيحيين ولغته العربية رككة، وكان لا يثق بمؤوسه المصريين، ويعتمد على طائفة محددة من السودانيين والأوروبيين، ممن لا خبرة لديهم وغير لائقين للعمل،

^(١) شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص133.

^(٢) شكري فؤاد، الحكم المصري في السودان، ص135.

^(٣) لقد شن الحكام والمفتشون الأوروبيون حرباً شعواء على تجارة الرقيق والأهلين الذين هم أقارب النخاسين ولم تكن بيوتهم خالية من الإماء والعبيد، وسهل عليهم الاعتقاد بأن هذه الحرب الدائرة التي يقودها المدراء المسيحيون ضدهم، إنما هي حرب دينية قائمة على التعصب الديني. كان غوردون قد وصل إلى السودان سنة 1874 قبل اختاره حكمداراً بثلاث سنوات قضاها في المنطقة الاستوائية شمال غرب غندكرو وحقق بعض الكشوف الجغرافية بفتح بحيرة ألبرت للملاحة، وأنشأ عدداً من المحطات المسلحة التي ساعدت على ضرب النخاسين.

^(٤) Holt op cit p,71

مما انعكس سلباً على البلاد وكشف في الوقت ذاته عن مدى عمق سياسته الاستعمارية. كانت تلك الإجراءات تتم في أصعب الظروف المصرية وأدقها، لتعذر اتخاذ تدابير الرقابة الفعالة في مناطق الإضطراب، إلا بوجود حكومة قوية في الخرطوم، ولكن ظروف الخديوية الحرجة آنذاك حالت دون أي إجراء. ففي الوقت الذي كانت تقمع فيه ثورات النخاسين، كانت البلاد تعيش حالات من التذمر والفوضى بسبب جشع الموظفين الأوروبيين وتشدهم في الهمة على الموارد الاقتصادية مما انعكس سلباً على حياة الشعب اقتصادياً واجتماعياً. وقد تصادف ذلك مع تدخل الأوروبيين في صمم حياة مصر الساسة وسعيهم لخلق إسماعيل في حزيران 1879 وتتصيب ابنه محمد توفيق مكانه، مما أدى إلى استقالة غوردون سنة 1880 بسبب عزل صديقه وسنده الخديوي، خلفه محمد رؤوف باشا.

ومن الجدير بالاهتمام أن صعوبة القضاء على الرقيق في السودان، ارتبطت بواقع المجتمع السوداني، الذي ألف الرق منذ أقدم العصور وأصبح جزءاً من حياته الاقتصادية والاجتماعية، فالزراعة وسقاية الماشية ورعيها كان جلّ اعتمادها على الرقيق، كما أن أهل السودان كانوا يؤمنون بأن الرق أمر أقره العرف وأجازته التقاليد، وأن تجارته مشروعة كالعاج، ويرتبطون بالجلابين والنخاسين بصلاة القرابة من القبائل الجنوبية نفسها التي تتعاون مع التجار لتحارب أعداءها من القبائل الأخرى لاسترقاقهم، والسودان مساحة واسعة يصعب فرض رقابة على طرقها، ولذلك اتبعت سياسة العنف في إلغاء الرقيق لتنفيذها، وهذا أمر تنقصه الحكمة التي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية وإزالتها. هذا فضلاً عن أن مصالح التجار والمستعمرين كانت وراء ترسخ هذه الثقافات والقناعات الاجتماعية لدى أبناء السودان، تبريراً لتنفيذ مصالحهم وأهداف استعبادهم للشعوب المستضعفة.

ثانياً: الحكم التري- المصري وتأثيره في السودان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال سني 1820 - 1882:

1- التأثيرات السياسية

أدى الغزو التركي إلى بروز "الخصوصية السياسية" للسودان، ونهج النظام المركزي

وربط حكامه بمصر صاحبة السادة، وفرض ذلك الواقع الجديد ضرورة البحث عن عاصمة تحكم ذلك التجمع حكماً مركزياً يرس صلتها مع مصر، فوق الاختار على قرية "الخرطوم" لوقوعها عند ملتقى ثلاثة طرق نهريه وعدد من الطرق البريه، مما سهّل على النظام الإشراف على ممتلكاته المترامه، والاتصال بمصر. كما جُعِلت مدينة "كسلا" مركزاً إدارياً يشرف على ممتلكات الحكام الجدد، وعلى ما سيكون تحت سطرته مستقبلاً. حيث تقع تلك المدينة عند نهاية سهل البطانه وبداية الهضبة الحبشه على الضفة الشرقيه لنهر القاش الموسمي، مما جعلها تتمتع بموقع إداري وعسكري وإقتصادي متميز فأصبحت عاصمة لمديرية التاكا التي اتسع نطاقها بامتداد حدودها الشرقيه إلى مرتفعات كرن، وامتدت حدودها الشماله إلى محافظة سواكن، فأصبحت مركزاً للشرطة على قبائل المنطقة، وبالذات قبيلتي الهدندوة والحلقنة، مما ساعد على التدخل لحل النزاعات بينهما. وحين أسس المراغنه قرية الختمه عند نبع توتيل على بعد خمسه أمال شرقاً اكتسبت كسلا ثقلاً جديداً. مما يشير إلى أن التطورات الجديده التي طرأت على المدن التي كانت قائمه من قبل قد حولت بعضها إلى عواصم إداريه للمديريات، وبعضها الآخر إلى مراكز عسكريه، واختلط الجانب الإداري أحياناً بالجانب العسكري، فأعطى تلك المدن أبعاداً جديده وأدواراً مهمه، فأصبحت تتحكم في مساحات شاسعه محكومه مركزياً، وارتبط بعضها مع الخرطوم بروابط وثقه، ومن أهم تلك المدن الأبض، وبربر، وسنار، والقضارف.

كما اكتسبت المدينة السودانيه طابعاً سلطوياً، بحكم ارتباطها بالسلطه المركزيه والعسكريه. ولكون السلطه أجنبة ومركزيه فقد تعمقت غربتها عن مدطها الرعوي القبلي الذي نهضت فيه، ووسمتها الحامات العسكريه بالجبروت، مما زاد في غربتها. فغدت مراكز حكم لا يصلها بمدطها إلا سمة التسلط المركزي العسكري، خاصه وأنها افتقرت لقنوات التواصل فما بينها وبين المجتمع الذي يعود بأصوله إلى القبيله وطرقها الصوفه.

2- التأثيرات الإداريه ونمو المدينة السودانيه

كان للحكم التركي - المصري خلال فترة حكم محمد علي باشا وأبنائه، تأثيره الكبير في الواقع الإداري والإقتصادي والإجتماعي في السودان، ذلك الواقع الذي اتسم به منة

اقتصاد الريف على المراكز الحضرية، لكن الساسة الإدارية التي نهجها الحكام المتوالون على السودان في تلك المرحلة من تاريخه دفعتهم لتحويل تلك المراكز الحضرية إلى مدن، وكان ما أدخلوه عليها من نشاطات اقتصادية لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على واقع المدينة السودانية. حيث نمت المدينة السودانية نمواً ملحوظاً في تلك الآونة من العهد التركي- المصري. باعتبارها ظاهرة ملازمة لتطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاساسي، وتعدّ نشأة المدينة وتطورها بهذا المعنى من سمات النظام الإقطاعي. حيث تشكل المدن مراكز للإنتاج البضاعي والتجارة والحرف، كما أنها نتاج تطور الأسواق الموسمية التي تتحول إلى أسواق مستديمة. إذ أنّ ظهور الإنتاج السلعي، وتزايد التعامل النقدي المالي يؤديان إلى تراكم رأس المال التجاري وإلى تحولات جذرية في المجتمع، ينتج عنها تجمع الناس في المدن. ومن خلال التطورات السريعة للمحاصيل النقدية والإقتصاد السلعي عامة، كنتاج عمل المزارعين في الريف ظهرت إمكانات جديدة متنامية لتسويق المنتجات، واكتسب التبادل السلعي هذا أحجاماً كبيرة بين المزارعين وسكان المدينة. ولم يقتصر هذا على التبادل الإقتصادي الواسع، بل أحدث تبادلاً أساساً مرموقاً، وجعل المدينة تفرض قبضتها على الريف⁽¹⁾، على عكس ما كان سائداً من قبل، حيث همنة الريف على المراكز الحضرية.

ومن الجدير بالملاحظة أن تأثير التطورات الرأسمالية في المدن السودانية بقي ضعفاً، بسبب وجود عوامل كان لها التأثير الأكبر على تركيبها الاجتماعية، مثلاً، حمل الوافدون معهم عاداتهم القبلية، في وقت ما زالت فيه المدينة حديثة النشأة والتأثير الرأسمالي فيها مازال ضعفاً فبقي التأثير القبلي مستمراً فيها. ويرى صلاح مازري الخبير السوداني في تخطيط المدن، أنه لا يمكن تفسير ظاهرة تطور المدينة فقط من نواحي الإقتصاد والإجتماع ونواحي الدفاع والهجوم والعوامل الطبعة وحدها، وإنما هو تمازج بين كل تلك العوامل، بالإضافة إلى الواقع الإجتماعي لسكان المدينة⁽²⁾، وفي الفترة

⁽¹⁾ القдал محمد سعيد، تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955، مركز عبد الكريم الميرغني، السودان، 2002، ص120.

⁽²⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، 1820-1955، ص120.

المعذرة اختلطت جمع العوامل معاً لتفسر الظاهرة. فما هي المؤثرات التي أدت إلى تطور المدينة السودانية في العهد التركي- المصري، وماهي سمات ذلك التطور خلال تلك الفترة؟ .

3- التأثيرات الاقتصادية

أثرت سياسة الأتراك الاقتصادية (التي كان هدفها الأساس الاستفادة من موارد البلاد) على تطور المدينة السودانية، وحققوا بخبراتهم التجارية المتواضعة أرباحاً عالية بتكاليف قليلة، خاصة وأن تطور التجارة اعتمد على تطوير السوق الداخلي وتوسع قنوات التجارة الخارجية، مما أدى تدريجاً إلى نشوء مراكز لجمع محاصيلهم، كما أدى احتكار الدولة للتجارة إلى مركزية السياسة الاقتصادية. واتجهت الطرق شمالاً نحو مصر عن طريق سواكن وكروسكو بتوجه من الخرطوم، فكان لهذا العامل دور فعال في تطور المدينة. فالخرطوم التي نشأت كعاصمة إدارية وانتعشت كمركز تجاري، وهو ما تحدث عنه الرحالة أرسلان بك سنة 1834 ذاكراً أهمية موقعها التجاري وارتباطها بطرق القوافل التي تتجه نحو الجهات الأربع، وأصبحت تجارتها تعادل تجارة جمع الأقاليم السودانية. وكانت مقادير الحبوب فيها أكثر من أن تحصر، وغدت لها أهمية عظيمة في تسيير القوافل والسفن الشراعية حاملة صنوف البضائع إلى جمع مدن السودان، وقد سهّل النيل الأبدى التوغل عمقاً في داخل القارة الإفريقية مما جعل موقع الخرطوم عند ملتقاه بالنيل الأزرق مركزاً لتجمع وتوزيع البضائع، وكان لموقعها على رأس مثلث الجزيرة، (جزيرة توتي) التي تعد من أغنى المناطق بالإنتاج الزراعي، تأثيره الكبير بتزايد أهميتها، فامتألت سوقها بالبضائع من أنسجة مصرية وريش نعام وصمغ وشن فیل، وبلغ ما تتجر فيه من سن الفیل نحو أربعين ألف قنطار. أما الصمغ والريش... فكان ما يوزع منها كل يوم بلغت أجرته نحو ألف جنيه فأكثر، ما عدا موزونات سن الفیل⁽¹⁾. هذا إلى جانب البضائع الاستهلاكية المستوردة، وفيها أيضاً سوق نشطة للخضروات والفواكه التي تجلب من المزارع التي نشأت حولها، وأبدى الرحالة الذين زاروها إعجابهم بتنوع وجودة البضائع في حوانيتها.

(1) القدال، تاريخ السودان الحديث، 1820-1955، ص122.

وتعد مدينة كسلا نموذجاً مهماً لتطور المدينة السودانية اقتصادياً ففي العقدين الأولين من نشأتها شهدت نمواً تجارياً مطرداً، فأقامت فيها سوق مزدهرة للتجارة، وكانت تغد إليها مجموعات من القبائل المدحلة بها للخدمة في أعمال الدولة أو في التجارة أو الزراعة. وبعد ضم مصووع للسودان أصبح موقع كسلا وسط الطريق التجاري بين مناطق الإنتاج في كسلا والقضارف والبحر الأحمر، وأخذت تمر القوافل بها بانتظام، وازداد نشاطها الاقتصادي بعد زراعة القطن في دلتا القاش وتشديد المحالج، وأصبحت عامل جذب لمختلف المجموعات من ذوي القوة الشرائية.

وازداد نشاط المدن التجارية التي كانت قائمة من قبل بدرجات متفاوتة وفق طبعة منتجاتها مثل الأبدس، والمسلمة، والقضارف، وبربر، وشندي، وسواكن. فتأثرت الأبدس بالعاملين: الاقتصادي، من جراء الاهتمام بتجارة الصمغ، والإداري، حيث تم ضم المديرية الجنوبية معاً مما جعلها في طريق القوافل القادمة من بحر الغزال. وانعكس ذلك النشاط في قام سوق عالمية للصرافة فيها، كما نشطت مدينة المسلمة وأصبحت من أكبر الأسواق للمحصولات الزراعية وغدا أغلب سكانها من التجار، وأخذت تصل إليها بضائع مصر وإثيوبيا والجزيرة العربية عبر سواكن ومصووع. كما كانت مركزاً للتجارة القادمة من دارفور وجبال النوبة، أما مدينة بربر فقد كان لوقوعها في طريق القوافل المتجهة شرقاً إلى سواكن وشمالاً إلى مصر أثره الكبير في تطور المدينة وتحولها إلى مركز مليء بالحركة التجارية، كما لم تعد مدينة القضارف، (نسبة إلى قشروف ود سعد التاجر المصري)، سوقاً للمحصولات الزراعية فحسب بل أقام فيها مصنع للصابون وآخر للتبغ، وتجلّى النشاط الكبير الذي شهدته مدينة سواكن في نمو جاليتها الأجنبية، وزيادة نشاط تجارها المحليين، وبذلك يتضح مدى تأثير العامل الاقتصادي في نمو المدينة السودانية وتطورها.

4- التأثيرات الاجتماعية

يُعدّ التركيب السكاني الأساس للمدينة السودانية، والذي يتألف من قبائل سودانية الأصل وأعراق أخرى وافدة من الخارج، ممن جذبهم طريق المدينة ورغبة العمل والنشاط التجاري، ورغبة بعضهم الآخر بالتقرب من الحكام، إلى جانب بعض الوافدين ممن تركوا

قراهم تحت وطأة ضغوط شتى، فأصبحت المدن تاهل بأبناء قبائل الشايقة والجعليين والدناقلة وغيرهم ممن أخذوا ينصهرون في بوتقة الدولة المركزية ونشاطاتها التجارية بشكل لم يخلو من المعاناة والضيق. وأخذ بعضهم يعمل في تجارة المحاصيل مستفيدين من التجار الأوروبيين الذين دخلوا البلاد من جراء الضغوط الأجنبية، وبيوتاتهم التجارية، وقنصلاتهم وشركاتهم التي انتشرت حتى المديرية الإستوائية، وغالباً ما كان السودانيون ضدقون ذرعاً بهم. كما فتح الحكم التركي - المصري المجال للتجار العرب من المصريين وغيرهم لمارسوا نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة في شتى مناطق السودان ومدنه.

5- السمات العامة للحكم التركي - المصري:

شهد السودان خلال فترة الحكم التركي - المصري تغييرات هامة، منها السلبي ومنها الإيجابي مما أوجد سمات خاصة بحكم تلك المرحلة من أهمها:

أ - التكوين الساسي الموحد للسودان:

يتحدد المسار الساسي لكل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية - الإجتماعية والسياسية، وما تتطلبه هذه الأوضاع من مصالح متبادلة مع الدول ذات الصلة على المستويين الموضوعي العام والذاتي الخاص. بناءً على ذلك أدى قيام الحكم التركي - المصري إلى انفتاح البلاد نسباً على العالم الخارجي بعد أن كان من قبل ضعفاً، وأخذت تنشأ فيها صلات جديدة (كما اتضح من خلال نمو المدينة وسماتها) مع السوق الرأسمالية العالمية عن طريق تصدير المحاصيل النقدية واستيراد البضائع الاستهلاكية. لكن خضوع البلاد للسطرة العثمانية حدّ من ذلك الانفتاح الاقتصادي، مما جعل الدولة المهدية المستقلة تنهج سياسة خارجية خاصة بها، لكنها تحمل تأثيرات الغزو الأجنبي في تكوين السودان الحديث، الذي حمل معه منذ البداية خصائص ظلت ملازمة له طوال الحقب المتتالية. وتوحدت تلك الخصوصية السياسية بقوة الدولة المركزية الأجنبية ونفوذ السوق القومي، الذي احتاج في مسار تطوره إلى درجة من الحرية أفسحت المجال للإبتكار والخلق والمبادرة. لكن طموح البرجوازية المصرية النامية وهمنة الرأسمالية العالمية حدّتا من تطوره، فضعف دور السوق القومي كأداة من أدوات التوحيد، ووقع العبء على الدولة المركزية، فترسّخت همنتها وامتد نشاطها إلى مجالات لم تكن لديها

المؤهلات لتفرض عليها سطوتها وتسوسها رغم أنها دولة أجنبية؛ وهذا ما جعلها تلجأ إلى العنف تعويضاً عن عجزها الساسي الذي أصبح صفة ملازمة لها.

ب- القبلة والصوفة:

تعد القبلة والصوفة من أهم سمات المجتمع السوداني، الأمر الذي أثر بقوة في الدولة المركزية ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ضعف تأثير الحكم التركي-المصري في الحفاظ على تماسك البنية الاجتماعية بسبب سياسة القهر والنهب، وهذا ما كان له انعكاسات سلبية على المجتمع، فانكفاً معظم أفرادها وأخذوا يسعون للعودة إلى مؤسساتهم التقليدية للخلاص من صعوبات الداء وأهوالها. فبذلك بقي دور الدولة محدوداً في صهر ذلك التكوين المجتمعي في إطار الأمة، وهو قصور لازمها طوال تاريخها، لأن الانصهار وتفاعل البشر اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً لا يتم بالقسر الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسة تحد منه، بل تزيد في قهر الجماعة البشرية وتحول دون نهوضها وتقدمها، وهو ما حصل ومازال تأثيره قائماً إلى اليوم.

ج- المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية:

أدخل الحكم التركي- المصري أشكالاً عديدة من التحديث إلى المجتمع السوداني، بعضها ضرب جذوراً أثرت في التحولات الاقتصادية التي شهدتها السودان، وبعضها بقي سطحاً. إذ أن إدخال المحاصيل النقدية (أي الاستثمارات الرأسمالية) وما انبنى عليها من نشاط تجاري واجتماعي، يُعدّ من أهم أشكال التحديث التي شهدتها البلاد، أما البنى الأساسية فبقيت ضعيفة التركيب وبعضها الآخر بقي محدود الأثر وصعب التنفيذ. أما الاستثمارات الأجنبية فكانت وحيدة الجانب هدفها الأساس تلبية مطالب احتياجات بلدانها المستثمرة، كالاقتصاد على زراعة مادة محددة كالقطن أو التبغ أو غيرها من الموارد الزراعية الأولية اللازمة للصناعة، إلى جانب نهب الموارد الأولية الأخرى، ومن ثم إعادتها مصنعة بأعلى الأثمان.

د- التطور غير المتكافئ بين مناطق السودان:

شهد السودان خلال تلك الفترة تطوراً غير متكافئ، منه ما كان نتجة لإختلاف المراحل التي تم خلالها ضم أجزائه إلى الدولة العثمانية، وبعضها بسبب تركيز العثمانيين

على المناطق التي يهتمهم أمر استغلالها، والبعض الآخر لعجزهم عن فرض إدارة مستقرة فيه. وبقيت سمة التطور غير المتكافي ملازمة للمجتمع السوداني وشكلت عقبة أمام انصهاره وتماسك وحدته.

هـ-تنوع التركيبة الاجتماعية:

شمل المجتمع السوداني أخلاطاً من القبائل والأعراق، فهناك قبائل السودان الأوسط، التي انضم إليها قبائل من الشرق والغرب والجنوب، كان بعضهم امتداداً للنوبة المستعربين، وبعضهم ذو أصول حامية، ومنهم من حافظ على أصوله الزنجة، وبعضهم حافظ على استقراره، وآخرون آثروا الإبقاء على نمط حياتهم الرعوي؛ فضلاً عن تداخل الرقيق في ذلك التركيب الاجتماعي. ثم جاء المصريون الوافدون مع جيش الغزو، أو ممن استجلبوا فما بعد للعمل في الزراعة وجهاز الدولة وبعض الحرف، واستقر كثير منهم في السودان واختلطوا في تركيبه الاجتماعي. وكان اختلاف الجذور وتباين السحنات والألوان لتلك المجموعات، عامل دفع للبحث عن صيغة مشتركة في إطار ذلك التركيب الاجتماعي، وعن نظام اجتماعي يتوحدون حوله، إذ بدون تلك الصيغة الاجتماعية الموحدة يصبح تواجدهم تحت سلطة معينة أمراً صعباً، لذا فإن نهج الدولة المركزية المتسلطة، شكلت قوة طاردة لصدغ التجمع والتوحد بسبب طغيان الخوف على مشاعر الناس، هذا فضلاً عن أن نظام الرق خلق شعوراً استعلائاً وشكل حاجزاً فما بينهم، لذلك بقي المجتمع ضمن تنوعه القبلي-العريقي ولم يطرأ عليه التغيير اللازم الذي يقوده إلى وحدة اجتماعية حديثة متماسكة.

و- الفساد:

حمل الحكم التركي- المصري معه أشكالاً من الفساد لم يألفها أهل البلاد من قبل، فانتشرت الرشوة والإختلاسات والمحسوبية، وصاحبها العنف الذي يساعد على ممارستها ويغطي عليها. فارتسمت للأتراك صورة محددة المعالم في وعي أهل السودان بأنه حاكم أجنبي قاسي ومرتشى، ويتصف بقدر من التحلل الخلقي الذي يسمعون عنه ويتلمسون الكثير من انتشاره وتطبعه، وهو حاكم بعيد عنهم لا يرونه كثيراً ولكنهم يحسون وطأة آله القمعة والدولة التي يمثلها، فأصبح الإغتراب هو الصفة التي تميز علاقتهم به، وعبر

أهل السودان عن رفضهم لذلك الحكم بأشكال مختلفة، تمثل في مجملها فصلاً كاملاً من المقاومة في تاريخهم⁽¹⁾، والتي استمرت منذ بدء التدخل التركي في شؤون بلادهم سنة 1822 إلى تطبيق معاهدة الحكم الثنائي سنة 1899، لتأخذ الحركة الوطنية مساراً جديداً في المقاومة والنضال من أجل الخلاص التام.

ثالثاً: الحركة الوطنية السودانية والحكم التركي - المصري خلال سني 1822-1881:

كان الغزو التركي - المصري للسودان حدثاً جديداً طرأ على السودان وأهله الذين أخذوا يرقبون سياسة النظام الجديد بكل عنفه وسطوة آتته العسكرية، ولم يستطعوا مقاومة الغزو في تلك المرحلة المبكرة.

1- أهم الصعوبات التي واجهت التحرك الوطني:

بدءاً من نمط حياتهم الاجتماعي القبلي، حيث "حكم التركيب القبلي مجرى الأحداث وكفّ مشاعر الناس وردود الأفعال تجاهها"⁽²⁾، وفق تجلياتهم القبلية التي أدت في الوقت ذاته إلى إشكالية أخرى انعكست في عدم وحدة موقف القبائل من الغزاة الجدد، لاسمما من رضي بالنظام الجديد وأثر التسلم على القتال طالما هو محتفظ بمكانته وسط القبائل الأخرى. هذا فضلاً عن الافتقار إلى سلاح المواجهة، مما أضعف قدرتهم على التحدي اللازم طوال العقود الستة التي سبقت الثورة المهدية 1881، فكان الهروب إلى الغابات أو الأحرار داخل السودان أو المناطق الحدودية، لاسمما في فترات جمع الضرائب وما رافق ذلك من فقر وقهر وعذاب، وحمل في طياته رفضاً للظلم وعجزاً عن المواجهة، لكن هذه الطريقة في الهروب من دفع الضرائب وتجنب التعسف السلطوي كان له تأثيره في هيبة السلطة وقدراتها، فعندما يصبح الهروب من الوطن طابعاً عادياً فإنه يؤدي إلى اهتزاز نظام الحكم وتدهور الإنتاج⁽³⁾. وهذا ما حصل عند هجرة أسرة محمد أحمد بن عبد الله، (الذي أصبح المهدي وقائد الثورة فيما بعد)، من موطنهم في جزيرة لبب بمنطقة دنقلا، فاتجهوا جنوباً إلى كرري بالخرطوم حتى استقر بهم المقام في جزيرة أبا، ومثلهم أسر

⁽¹⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، ص 120-126.

⁽²⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، ص 127. وصديق بشير، محمد علي والمقاومة السودانية للحكم التركي-المصري.

⁽³⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، ص 134.

كثيرة لاذت بالفرار. ووجدت أيضاً مجموعات أخرى بقيت صامتة متحفزة رافضة الوجود التركي - المصري وبقي تحفزها كامناً. وبذلك شكلت صعوبات المواجهة عوامل دفع للثورة على الغزو التركي - المصري منذ دخوله البلاد في بدايات القرن التاسع عشر. شملت المقاومة الوطنية مختلف فئات المجتمع، وانطلقت من مناطق عديدة في أرجاء السودان، واتخذت أشكالاً مختلفة لمواجهة الحكم التركي- المصري، الذي كان بعيداً عن فهم وإدراك الواقع السوداني حتى بما فيه الاعتبارات الدينية.

2- أهم قوى المعارضة وأشكالها:

أ- المقاومة القبلية:

كانت المقاومة القبلية أكثر أشكال المقاومة إيجابية، رغم أنها لم تكن ترفض النظام رفضاً كاملاً، بل ترفض بعض أساليب عمله وظلمه، وتتحرك من منطلق دوافعها الذاتية وفقاً لمنطقتها القبلية، وغالباً ما دخلت في مجابهات مع قوات النظام. إذ شكل عبء الضرائب والأتاوات وثقلهما الدافع الأساس لأغلب تحركاتها المتفرقة، التي لم يكن لها تأثير كبير يهدد النظام، لكنها تسببت بالكثير من الإضطرابات في مؤسساته فأضعفت من هيئته وسطوته المطلقة، وحافظت على جذوة الرفض حية فيها. وكان أول تحرك عفوي في شباط سنة 1822 عندما هوجمت الحامات التركية المعزولة وقتل جنودها⁽¹⁾ وهرب الفاعلون. ولم تُجد ساسة المهادنة واللين معهم نفعاً فأرسل محمد علي باشا تعليمات صارمة بضرورة مجابتهم بالعنف.

وكانت البدايات في مواجهة محو بك لقبائل الكبابش والحسانة في صحراء البويزة والشكرية في البطانة والجعليين والبشاريين، ولم يكن حينها يمتلك إمكانات المواجهة، فاستعمل اللين لجمع ما فرض عليهم من أتاوات واستطاع احتواء الموقف، إلا أن عوامل التمرد بقيت كامنة، يحفزها أكثر ثقل الضرائب على مختلف فئات المجتمع، لدرجة أنها تسببت في إنهاء حياة إسماعيل وعدداً من جنوده⁽²⁾. وكانت ردود الفعل قوية من الجهات

⁽¹⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، ص134.

⁽²⁾ كانت نهاية حياة إسماعيل باشا قائد الجيش، على يد أحد زعماء القبائل (المك نمر) حينما اعترض على أتاوة فرضت عليه، فأهانته، وهذا ماجعله يدبر مؤامرة قتل الباشا.

كافة، فقامت حركات مقاومة في أنحاء متفرقة من البلاد، وأخذت تهاجم الحاميات الحكومية، وقتل الدفتردار عدداً كبيراً من قبيلة المك نمر في الجزيرة، والحلفاية، والعلفون، وبربر، وسيدرات بالهندوة. واستمر الوضع هكذا إلى سنة 1824 تاريخ استدعائه إلى مصر، وهو ما ذكره كاتب الشونة: بأنه "وضع يده في الخراب فما ترك في البلاد أذناً ولا سمع لها حسداً من حد شندي حتى كترانج"⁽¹⁾. كان لتلك الإنتفاضة التي استمرت ثلاثة أعوام آثارها العميقة، فشهدت البلاد خلالها أهوالاً لم تألفها من قبل، فالقبائل التي انتفضت وواجهت للمرة الأولى بطش الدولة المركزية بكل عدتها وعتاها، بعد أن كانت تواجه في ماضي أيامها قوى قبلية متقاربة معها. حينها اتضح تماماً لجمع أهل البلاد مدى تفوق السلاح الناري وعجزهم عن مقاومته بأسلحتهم التقليدية وتكويناتهم العسكرية القبلية البدائية.

وقامت تحركات قبيلة الغول في منطقة العطش جنوب البطانة بين النيل الأزرق ونهر عطبرة سنة 1835، وحدث صدام آخر سنة 1842، وذلك بسبب ثقل الضرائب المتزايد عليهم. ثم تحركات قبيلة الشايقة التي كانت تقدم قراها حول المتمة وشندي وشمال الخرطوم، وذلك بسبب تسلط الحكمارية على أراضيهم وزراعتهم. كذلك تحركات عرب رفاة الذين عرفوا بـ "ناس أبو روف" وهم عرب رحل يتنقلون من سنار إلى الروصيرص في جنوب النيل الأزرق، ويصلون في فصل الخريف حتى الخرطوم للمتاجرة في ثروتهم الحيوانية. كذلك شكل تمرد عرب البشاريين الدائم مصدر إزعاج للحكومة، وهم جزء من قبيلة البجة ويسكنون الجزء الشمالي من البحر الأحمر المتاخم لمصر ويتحركون غرباً حتى قرب النيل. كما لم يستطع الهندوة، الفرع الآخر لقبيلة البجة، أن يكفوا أنفسهم مع الإدارة التركية المركزية الصارمة ولم يتمكنوا من تسديد الضرائب الباهظة، ومثلهم قبائل الكبابش والبقارة وغيرهم.

ونتيجة لتلك الساسة، اضمحلت قبائل بأكملها مما أدى إلى اختلال في توازن القوى القبلي. وتدهور النشاط الإقتصادي من جراء الحملات التي خربت الزرع والضرع وما صاحبها من نهب. ووصف أحد الرحالة في المنطقة سنة 1825 الأوضاع، بأن المزارع

⁽¹⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص132.

المهجورة المغطاة بالأعشاب امتدت بين الدامر وشندي، وأن أخشاب السواقي المحطمة تستعمل للوقود. لقد كشفت الإنتفاضة عن الطبعة الشرسة للنظام العثماني، فترسخت في أذهان الناس صورة كريهة لجبروته، وأصبح القهر صفة وسمة ومنهجاً ملازماً له حتى انهاره.

وفي الجانب المقاوم أظهرت الانتفاضة الإنشقاق بين أهل السودان، فهناك قوى محلة وقفت بجانب العثمانيين بل شاركت في إجراءاتهم القمعة. وهناك مناطق ساكنة أضعفت بسكونها قوى الانتفاضة، أما القبائل التي انتفضت فكانت كل واحدة منها تتحرك بمعزل عن الأخرى، فتعددت مراكز الإنتفاضة مما أضعف قوتها وسهل على الأتراك مهمة القضاء عليها. وبذلك نجد أن الإحساس القبلي هو الذي صاغ مشاعر الناس وحكم مسار الإنتفاضة، وافقد لمركز موحد يساعد على مواجهة النظام، لأنه لم يكن هناك إمكانية تاريخية لنشوء مثل ذلك المركز الموحد، رغم أن العدو كان مشتركاً⁽¹⁾.

رغم ذلك الواقع الصعب فقد أصبحت الإنتفاضة تراثاً وطنياً نهضوياً للسودانيين، ورأى السودانيون فيها تحدياً للعدوان الأجنبي، ورفضاً لتسلطه بكل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، ومن ثم فإنّ توالي الأحداث عبر المرحلة المعذبة بالدراسة، في مختلف أنحاء السودان، يدل على أن تلك الأحداث قد نمت وشكلت رموزاً للمقاومة الوطنية التي خرجت من طابع الصدمات القبلية المحدودة، مضافاً لذلك بعض البطولات الفردية بكل ما لها من تأثيرات إيجابية. صرح أنّ الحكم التركي - المصري استطاع أن يقضي على مجمل التحركات الوطنية، لكنه لم يستطع أن يقضي على أسباب النضال الحققة التي بقيت كامنة متحينة الوقت المناسب طوال ست حقب متوالة، إلى أن اندلعت الثورة المهدية سنة 1881 وأطاحت بالعثمانيين لحل مكانهم محتل أجنبي آخر، أكثر ثقلاً وأشد وطأة على البلاد وموارد الشعب ومقدرات حريته إنّه الاستعمار الإنجليزي.

ب- رجال الصوفة:

اتخذت معارضة رجال الصوفة شكلاً صامتاً، فابتعدوا عن النظام وانكفأوا على

(1) القдал، تاريخ السودان الحديث، ص132.

خلاويهم ورعاية طلابهم ومريديهم، وتوقفوا عن دورهم كوسطاء لحفظ التوازن بين الحاكم والمحكوم، وهو ما أفقد النظام أداة مهمة من أدوات حكمه. وتابع رجال الصوفة دورهم في التواصل مع الناس في علاجهم ومأكلهم ومأواهم ورعايتهم، مما أسهم في ترسخ قناعاتهم بمرشديهم.

ج- جنود الجهادية:

ظهرت تمردات بين صفوف جنود الجهادية⁽¹⁾، في فترات مختلفة، للأعوام 1844 و1864، في منطقة الأَبَض، حيث اقتحموا الثكنات وفروا باتجاه مصر، ولم تتمكن الحكومة من القبض عليهم إلاّ عند مشارف وادي حلفا. وتعود أسباب تمردهم إلى اضطراب نظام الحكم، والفساد، وضعف الأداء المالي كتأخير صرف مرتبات الجهادية التي يعتمدون عليها في معاشهم⁽²⁾.

د- الجلاية:

الجلاية⁽³⁾، هي فئة أخرى من المقاومين ممن عانوا من النهب والضرائب الباهظة، وساسات احتكار التجارة، ومن المنافسة غير المتكافئة مع التجار الأجانب عامة، ومنهم المصريين، كما أتعبهم وضعهم الثانوي في السوق المصري والسوق الرأسمالية العالمية، ومحاربة تجارة الرقيق والإجراءات القمعية التي أدت إلى اضطراب النشاط التجاري والطرق التجارية⁽⁴⁾.

وبذلك نجد أن حركات المقاومة السودانية، قد بدأت مع بدء التسلط العثماني على البلاد سنة 1821، وشملت الكثير من فئات المجتمع، واستمر رفض سياسة الظلم بكل أشكالها لأسرة محمد علي وأعوانه، ورغم عدم نجاحها (إلاّ أنها أثّرت بشكل أو بآخر على

⁽¹⁾ هم من أبناء الرقيق الذين أخذهم الأتراك أسرى من بين قبائل الجنوب وجبال النوبة، وأرسلوهم إلى معسكرات للتدريب العسكري في أسوان، وكونوا منهم جيشاً محترفاً نظاماً.

⁽²⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص139.

⁽³⁾ هم جماعات من التجار في مختلف أنحاء السودان، ورغم قسوة الحكم التركي - المصري عليهم فقد كانوا أكثر الفئات استفادة من النظام بحكم مصالحهم التجارية المشتركة معه.

⁽⁴⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص143.

استقرار النظام).

لقد أكدت حركات المقاومة البدائية تلك على ضرورة وجود بدائل تحريرية أكثر شمولية وقدرة على مواجهة الحكم الأجنبي وتجمع فئات المجتمع تحت مظلة واحدة، في وقت كان الإحساس الوطني ينمو في الوعي الإجتماعي بدرجات متفاوتة، (بحكم طبعته القبلية والصعوبات التي يعاني منها مجتمع السودان عامة) ومن خلاله برزت الدعوة المهدية، التي تفجرت منها أنجح حركة مقاومة ضد الحكم التركي - المصري لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ السودان والمعاصر.



رابعاً: مصادر ومراجع الفصل الخامس

- شقير نعوم، جغرافة وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت 1970.
- محمد شكري فؤاد، مصر والساداة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1946.
- طربين أحمد، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1960.
- Holt, P.H. Egypt and the fertile crescent 1516-1922 London -1966.
- شبكة مكي، مختصر تاريخ السودان الحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1963.
- Dexter Pekkins and Glynow G.Van Deeusen, the united states of America, Ahistory Vol,I to 1876,and Edition, new York and London 1968
- القدال محمد سعيد، تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955، مركز عبد الكريم الميرغني، السودان 2002.
- باحث محزون، ضحايا مصر والسودان وخفايا الساسة الإنجليزية، مطبعة السفير بالاسكندرية 1935، مذيّل بمذكرة محمد أبو الفتوح باشا.



الفصل السادس

السودان بين الثورة المهدية والحكم الثنائي

1899 - 1881

أولاً: الثورة المهدية، أسبابها، مسارها، نتائجها:

1- أهم الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة المهدية سنة 1881:

أ- الأسباب الخارجية.

ب- الأسباب ذات الصلة بالظروف المصرية.

ج- الأسباب ذات الصلة بالسودان.

2- مسار الثورة المهدية وانتشارها وانتصاراتها:

أ- أهم مجريات الثورة.

ب- المواجهة العسكرية بين الثورة والنظام التركي - المصري.

ج- المواجهة الإنجليزية للثورة.

د- إنجلترا وإخلاء السودان من الجيش المصري من السودان.

هـ- المحاولات الإنجليزية لإيقاف الثورة.

و- انتصار المهدي وحسم المعارك.

ثانياً: تطور السودان في ظل حكم الثورة المهدية 1882 - 1898:

1- حكم محمد أحمد المهدي 1882 - 1885.

أ- الواقع المدني والعسكري والإيديولوجي.

ب- سياسة المهدي على الصعيد الخارجي.

ج- سياسة المهدي على الصعيد الداخلي.

2- دعائم النظام في الدولة المهدية:

أ- الاعتماد على الجانب الديني.

ب- الاعتماد على الطابع القبلي.

ج- طغيان الطابع العسكري.

د- الاعتماد على أدوات النظام الإداري التركي - المصري.

هـ - الاعتماد على القدرات المحلّة والذاتة.

ثالثاً: الحاة الإدارية في الدولة المهدية (التنظم الإداري وأهم مجلاته):

1- أجهزة الحكم ووظائفه.

2- الجهاز القضائي.

3- الوظائف المركزية في الدولة المهدية.

4- الوظائف العسكرية.

5- التقسيمات الإدارية.

رابعاً: الواقع الاقتصادي في الدولة المهدية:

1- الزراعة، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية.

2- العملة في الدولة المهدية.

3- النظام الضريبي في الدولة المهدية.

4- بيت المال في الدولة المهدية.

خامساً: القوى المعارضة للدولة المهدية.

سادساً: الدولة المهدية في ظل حكم عبد الله التعايشي 1885 - 1899:

1- الدولة المهدية واستلام التعايشي الحكم:

أ- سياسة التعايشي على الصعيد الداخلي

ب- سياسة التعايشي على الصعيد الخارجي

2- نهاية الدولة المهدية 1899

3- الأطماع الأوروبية الاستعمارية في السودان خلال سني 1882 - 1899

4- الاحتلال الإنجليزي وإعادة وحدة وادي النيل

سابعاً: مصادر ومراجع الفصل السادس

شهدت السنوات الأخيرة من الحكم التركي - المصري انتشار فكرة المهدي المنتظر وتداولتها قطاعات واسعة من الناس، وكان معظمها ينبيء بقرب ظهور المهدي، لختلط التراث الإسلامي، بالموروث الشعبي، والخرافة لتعطي المهدي المنتظر مساحة واسعة في الخال الشعبي السوداني وحضوراً كبيراً وإرهاصات صريحة وواضحة.

ومن منطلق الإيمان بأنّ وعي الظلم لدى غالبية فئات المجتمع هو الذي يفجر الثورات بحكم الإحساس بوطأته وبأسبابه وبالأدوات التي تمكّن من تغيير أوضاع الظلم. فإنّ دراسة الثورة المهدية التي قادها محمد أحمد المهدي⁽¹⁾ بأسبابها ومسارها ونتائجها، لا بد وأن يتم تناولها بشموليتها، وظروفها الذاتية والموضوعية.

أولاً: الثورة المهدية، أسبابها، مسارها، نتائجها:

قبل البدء بدراسة الثورة المهدية، لا بد من التنويه إلى الفرق الكبير بين الثورة التي تؤدي إلى التعبير الجذري في مجتمع ما ينقله من وضع اقتصادي - اجتماعي قديم إلى وضع جديد متطور، يفترض أنّه بعيد عن الظلم والاستعباد، وبين ثورة معارضة لنظام الحكم تتحرك على شكل هبات وانتفاضات أو أي طريقة أخرى منتظمة أو عفوية للتعبير عن رفضها لواقع ما، قد يكون من دوافعها الخلاص من الظلم والفساد أو لها أسباب أخرى. كما يوجد فرق أيضاً بين الأسباب التي تؤدي إلى الثورة والعوامل التي تقود إلى نجاحها، وإن كانا يرتبطان معاً بديالكتك الحركة الثورية مما يجعل منهما كلاً واحداً يصعب فصلهما. فالعوامل التي تؤدي إلى نجاح الثورة لا تأتي من فراغ بل هي نتاج نمو الأسباب وتصاعدها، وبالتالي تشكل عامل دفع يساعد على نجاحها. وكم من دراسات أخذت عوامل النجاح فيها على أنّها الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة في لحظة تاريخية معينة، ويمكن تفادي هذه السقطة بالتناول الشمولي للحدث الثوري. وقاساً على ذلك فإنّ دراسة الثورة المهدية تتطلب فهماً عميقاً لواقع السودان الاقتصادي - الاجتماعي وبُعده التاريخي الذاتي والموضوعي، وطبعة النظام الساسي الذي يحكمه.

⁽¹⁾ هو محمد أحمد المهدي بن عبد الله بن فحل (1843-1885) قائد الدعوة والثورة المهدية في السودان، التي انتصرت على جيوش الحكم التركي - المصري، والجيوش الإنجليزية التي ساندته، وقد حققت أول حكم وطني سوداني يستند إلى الشريعة الإسلامية كمرجعة أساسية باجتهادات فقه التنزيل على الواقع السوداني.

1- أهم الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة المهدية سنة 1881:

بناء على ما سبق وبالإستناد إلى الكثير من الدراسات حول أوضاع السودان، اتضح أن المجتمع السوداني اتسم بتركيبته القبلية، التي طغى على تفكيرها الطابع الصوفي والسلفي، وانتشرت على مساحة شاسعة من الأراضي الغنية بثرواتها وخيراتها فقبلت الفكر المهدي، وكان لتنوع الأعراق تأثيره في التحركات والمطالبات بالحقوق؛ فضلاً عن الموقع الممتاز الذي يعد من أهم مناطق العالم استراتيجة، مما جعلها محطاً للأطماع الأجنبية عبر التاريخ، لاسمًا في التاريخ الحديث والمعاصر، وتحديدًا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، الذي شهدت فيه أوروبا ثورات اقتصادية واجتماعية وساسية وعسكرية وفكرية وتقنية. فعملت الأنظمة الأوروبية الرأسمالية - الامبريالية الجديدة على النهوض ببلدانها وشعوبها على حساب البلدان والشعوب الأضعف، من خلال الغزو والاستعمار، وتركز اهتمامها على الوطن العربي الذي يشكل السودان أحد أهم أجزائه، والذي حكمته آنذاك أسرة محمد علي بالقمع والإرهاب، مما ساهم في تشكل الأسباب العامة -الداخلية منها والخارجية- التي أدت إلى قيام الثورة المهدية سنة 1881 وهي متعددة، منها ما يعود إلى الموقف الدولي عامة، وبعضها يرجع إلى ظروف مصر الساسية والاقتصادية في أواخر عهد اسماعيل وبدايات حكم توفيق، وأهمها ما اتصل بظروف السودان بحد ذاته. وبناء على ذلك فإنه يمكن دراسة أسباب الثورة المهدية على النحو التالي:

أ- الأسباب الخارجية:

- حظي السودان ومدته باهتمام الدول الأوروبية بشكل عام وإنجلترا بشكل خاص، وتنافست تلك الدول بل تصارعت فيما بينها حول السيطرة على مناطقه. حيث "وضعت فرنسا يدها على ميناء أبوك الواقع على خليج عدن سنة 1862، كما اشترت إيطاليا ميناء عصب الواقع عند مدخل باب المندب من بعض القبائل المحلة"⁽¹⁾. وستظهر أطماع دول أوروبا أخرى بوضوح عند إخلاء إنجلترا السودان

⁽¹⁾ السروجي، محمد، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1998،

من الجش المصري، حينها ستنتفض تلك الدول وغيرها من الطامعين بالسودان وتقتطع من أطرافه ما تشاء.

- دفعت سياسة غوردن التعسفة -حينما كلف بإدارة السودان خلال 1874 - 1878- إلى قيام الثورات في كردفان وبحر الغزال وفي مناطق أخرى، وسعت إدارته للقضاء على هذه الثورات بمنتهى الشدة والعنف، لكنّه لم يتمكن من ذلك، وبقيت الثورات كامنة متحينة الوقت المناسب.

- إنّ تزايد التدخل الأوروبي في شؤون مصر ونجاح الدول الأوروبية خاصة إنجلترا في عزل الخديوي إسماعيل الذي أرغم على اتباع سياسة في غير مصلحة مصر والسودان، وتولية ابنه توفيق بدلاً عنه، ثم ترك الجنرال غوردن الخدمة في السودان سنة 1879 نتيجة لهذا الإجراء. أدت إلى حدوث ردود فعل قوية لدى السودانيين، لإدراكهم أنّ أدوار القوة قد انتهت، والتي تمثلت بانتهاء الخديوية في مصر، وفي الفراغ الإداري الذي تركه الجنرال غوردون في السودان، والثورة على وشك الانفجار.

- أدى انتشار مبادئ حركة الجامعة الإسلامية في السودان بشكل كبير إلى اعتناق معظم الطوائف الدينية السودانية لتلك المبادئ، وبخاصة أنّ أهداف حركة الجامعة الإسلامية مقاومة التدخل الأجنبي بمختلف السبل، وتصدي المسلمين للأطماع الأجنبية، فكان لابد من قيام الثورة. وهذا ما عكس أهمية العامل الديني، -كعامل إيديولوجي- له تأثيره في دفع الناس للجهاد ضد الحكم التركي - المصري، وكانت الثورة المهدية ملبة لذلك العامل الجهادي، بل إنّها لم تخرج عن دائرة ربط العامل الديني بحركة البعث والتجديد الإسلامي التي برزت في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر في مناطق عربية عدة مثل ليبيا والجزائر وغيرها.

ب- الأسباب ذات الصلة بالظروف المصرية:

- اتبع الخديوي اسماعيل سياسة إرضاء الحكومة الإنجليزية والاعتماد عليها في إدارة شؤون السودان، خصوصاً إثر تراجع النفوذ الفرنسي بعد هزيمتها أمام قوة ألمانيا الاتحادية سنة 1870، ولم تحقق تلك السياسة النجاح لا في مصر ولا في السودان، وذلك لأولوية المصالح الأجنبية على أية مصلحة أخرى تعني مصر أو السودان.

- كان ارتباط الخديوي اسماعيل بمعاهدة إلغاء الرق سنة 1877 عملاً تنتقصه الحكمة والدراية إلى حد كبير، لأنّ الرق لم يكن سلعة فحسب بل كان نظاماً إجتماعياً وإقتصادياً متغلغلاً في كان المجتمع السوداني وحاداته الاقتصادية والساسية، وبخاصة التجار والمزارعون، ولم يكن من السهل إلغاؤه بمجرد إصدار القوانين، لذا كان من الأسباب التي دفعت إلى الثورة.

- ألحقت ساسة ضغط المصروفات التي فرضتها الرقابة الثنائية على المالة المصرية ضرراً كبيراً بمصالح مصر في السودان، إذ تطلبت تلك الساسة تخفض عدد قوات الجيش المصري في السودان مما أعجزها عن مواجهة الثورة المهدية حين قامها، فضلاً عن ازدياد تذمر السودانين من الإدارة المصرية - التركية وتعسفها وفسادها.

ج- الأسباب ذات الصلة بالسودان:

- تضيق الحكومة المصرية الخناق على تجارة السودان واحتكارها لأنواع محددة من المواد، وكان للحكومة عذرها في مراقبة التجارة بشدة نظراً لأنّ تجارة الرقيق كانت تختفي وراء تجارة العاج وريش النعام وغيرها من منتجات السودان، وفي الوقت نفسه بقيت الضرائب المفروضة على هؤلاء التجار كما هي رغم الأضرار الناجمة عن القيود التي فرضتها الحكومة مما أدى إلى تذمر معظم فئات المجتمع وسعيها للثورة.

- ظهور التناقض المصلحي المالي، بين الجلاية والتجار عامة من جانب، والحكم التركي- المصري من جانب آخر. فعداء التجار للحكم الأجنبي استوجب البحث عن بدائل له، مما أدى إلى إدراك ضرورات الحاجة إلى إيديولوجية ذات طابع شمولي توحد مختلف القبائل ومناطقهم وتتيح استمرار السوق القومي، وكان الجلاية بنفوذهم الإقتصادي والإجتماعي ووعيهم الوطني، أكثر الفئات الإجتماعية أهلاً لقادة حركة المجتمع لأنهم كانوا التربة الأصلح لتترعرع فيها فكرة المهدي المنتظر بكل إيجابياتها وسلبياتها مما شكل عامل دعم لقيام الثورة.

- باشر بعض الموظفين في المؤسسات الحكومية السودانية من المصريين أو السودانين، العمل في تجارة الرقيق مع التجار والجلايين لحسابهم الخاص مستغلين ضعف الحكومة، مما انعكس على الحكومة سلباً وجعلها تظهر أمام هؤلاء التجار

والموظفين بمظهر الضعف، فاستهانوا بأمرها وتمردوا على سلطتها لضعفها.

- لم تول الإدارة المصرية في السودان الحركة المهدية عند بدء تحركاتها ما تستحقه من عناية واهتمام، فترك المهدي حتى اشتد عوده وقوي ساعده، ثم أرسلت إليه حملة هزيلة فانحصرت عليها، مما زاد في قوته وعدد أتباعه ومريديه، إلى أن امتدت الحركة إلى أجزاء واسعة من السودان، في وقت لم يكن فيه لدى الحكومة المصرية من القوات ما يمكنها من إيقاف الثورة.

- أثرت الثورة العرابية المصرية في إشعال الثورة المهدية في السودان، فكلتا البلدين تعرض في السنوات التي سبقت الثورة لظروف واحدة من الضغط والتدخل الأجنبي، وكلتا الثورتين تأثرتا بحركة الجامعة الإسلامية، مما أكسبهما قوةً ودعمًا وطنياً وإسلامياً. ثم الدور القادي الذي أداه محمد أحمد المهدي، كونه "الشخصية الأكثر قبولاً في المجتمع لتجسيد فكرة المهدية والمهدي المنتظر"⁽¹⁾، واستقطابه الناس حوله، ووعى مؤيديه لضرورات الثورة.

¹ حملت فكرة المهدي المنتظر عنصرين ساعدا على استقلالها النسبي ورواجها وهما: الأول، دعوتها للاستلاء على السلطة بحد السلف. والثاني، الطابع الشمولي للفكرة الذي أعطاها بعدها العام، فراجت في الداخل وانتشرت بين الحضر والبدو والريف، (وهي المراحل الجنيذة لبروز الأمة)، ولقيت رواجاً في أطراف العالم الإسلامي، وتنهأت لها فكرة الانتشار في بعض الدارات الإسلامية، كما وجدت طريقها إلى الفكر الصوفي.

ولد محمد أحمد المهدي سنة 1844، في جزيرة لبب التي تسمى جزيرة الأشراف، وتقع في منطقة دنقلا في شمال السودان. وتعمل أسرته في صناعة المراكب، وفي سنة 1850 هاجرت أسرته من موطنها إلى الجنوب لتستقر في كرري شمال الخرطوم، هرباً من جور الحكم التركي - المصري. ولقي محمد أحمد حظاً وافراً من التعلم. وانخرط في سلك الصوفاة، (فالانضمام إلى إحدى طرقها كان مصير معظم شباب ذلك العصر، لأنها الوعاء الروحي والاجتماعي والثقافي الذي تصب فيه طموحاتهم)، وأخذ نفسه بمسلك صوفي صارم في الممارسة، وأصبح من أقرب التلاميذ إلى الشيخ محمد شريف، فجعله شخاً وأعطاه راية، وأذن له بالذهاب لأخذ العهود والتجنيد للطريقة. فغدت الصوفاة مصدراً مهماً من مصادر ثقافته. لقد توفرت لمحمد أحمد صفات متميزة أهلتها للقادة في مجتمع السودان في القرن التاسع عشر، فهو صوفي زاهد يحظى بتقدير الناس، وهذا ما أفسح له مجال القادة، كما مكنته دراساته المتعددة من امتلاك قدرات علمية ولغوية واسعة، إلى جانب امتلاكه جاذبة مميزة لها تأثيرها القوي على من حوله. وتضافرت كلها مع نشاطه العلمي وقدراته الذهنية، فرفعت درجات وعه الاجتماعي، مما قاده إلى فكرة المهدي المنتظر.

2- مسار الثورة المهدية وانتشارها وانتصاراتها:

أتت الدعوة المهدية متفقة وظروف المجتمع السوداني، من حيث موروثة الثقافي، ومعتقداته الدينية، ونمط حياته القبلية، وما فرضه نظام الحكم التركي - المصري وقوانينه الساسية - الاقتصادية من صعوبات داته، أثرت في عمق البنية الاجتماعية ونمط تفكيرها. حيث كان محمد أحمد المهدي قد أعلن أنه المهدي المنتظر، وجمع حوله الكثير من المريدين والمؤيدين، وأخذ يثبت قدرته القادية ويتحين الظروف الملائمة لإشهار الدعوة ونشرها.

أ- أهم مجريات الثورة:

فرض تطور الأحداث -تسلف المحتلين الإنجليز وبعض العناصر المصرية الذين استخدموا لتلبية أهداف المستعمر وغير ذلك مما ذكر من أسباب للثورة- على المهدي مواجهة الحكومة في "جزيرة أبا" لتكون أول المعارك، في 1881/8/21. حيث أرسل الحكمдар "رؤوف باشا" قوة من (650) جندي، مزودين بمدفعين وعلى رأسهم ضابط برتبة صاغ، بهدف اعتقال المهدي وإحضاره إلى الخرطوم عنوة، لكن المهدي استطاع أن يواجه القوة الحكومة وينتصر عليها، رغم تواضع الإمكانيات العسكرية وقلة عدد القوى المحاربة. ولذلك فإن "معركة أبا" تعدّ من أهم معارك الحركة المهدية لأنها بداية انتصاراتهم، ولأنها أخرجت الدعوة من حيز المنشورات إلى ميدان العمل العسكري والجهاد، وأتت المعارك اللاحقة امتداداً لتلك الموقعة، وبرز المهدي في تلك المعركة قائداً للثورة، وقبل الناس قاداته وجاءت الأحداث اللاحقة لتصل تلك القادة⁽¹⁾.

على هذا الحال، اندلعت الثورة المهدية وانتشر خبر ذلك الإنتصار في أنحاء البلاد محمولاً بأجنحة من قصص الكرامات لعلن للناس ملاد حركة جديدة⁽²⁾.

الهجرة إلى قدير: اختار المهدي الهجرة من منطقة أبا إلى منطقة قدير في جبال النوبة، أو جبال ماسا، تجنباً لرد فعل الحكومة، وليتماشى ذلك مع ما جاء عن ظهور

⁽¹⁾ القدال محمد سعيد، الإمام المهدي، محمد أحمد بن عبد الله، 1844-1885، دار الجيل، بيروت 1992، ص 37 - 47.

⁽²⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص 176.

المهدي في جبل بذاك الاسم⁽¹⁾. وتابع هجرته مع مريديه ومؤيديه وعائلاتهم، واستقبله أثناء طريق هجرته الكثير من مشايخ العشائر والأعيان، وبايعه "يعقوب بن محمد أحمد أخ عبد الله التعايشي مع جماعة من أقاربه"⁽²⁾. وفي الوقت ذاته تجاوز بعض الصعوبات التي واجهته من القبائل المؤيدة للسلطة.

استمر المهدي وجشه في طريقهم، رغم ملاحقة السلطة وجيوشها لهم، محققاً الانتصارات نظراً لما كان لديه من فهم ودراية بواقع القبائل، سواء من حيث الطبعة الجغرافية للأرض أو من حيث علاقات القبائل الساسية ببعضها ومدى إمكانية كسبها أو ممانعتها ورفضها له. وبالاستناد إلى ما تجمع حوله من مؤيدين استطاع المهدي في قدير في 1881/12/9 أن يحرز أول انتصار على جيش نظامي جاء بهدف القضاء عليه، فتوطد مركزه في الجبال، وجاءته الوفود من أهلها مبايعة، وانتشر الخبر في البلاد انتشاراً واسعاً، كما انتشر خبر انتصاره الأول في أبا⁽³⁾. ترافقت المواجهة العسكرية الثانية مع ظروف اندلاع ثورة عرابي في أيلول 1881- المؤيدة لثورة المهدي- لذلك لم يكن متاحاً للمصريين إرسال دعم عسكري لمساندة ثورة السودان.

تابع المهدي وجشه التقدم إلى الأَبَض وسنَّار حيث القائد والحاكم يوسف باشا الشاللي- المدعوم من قبل السلطة التركية- وانتصر عليه في مواجهة جرت في 1882/5/22، وكان بذلك الانتصار الثالث للمهدي، و"أول انتصارات يحققها أهل السودان ضدَّ الحكم التركي - المصري منذ تأسيسه، مما زاد الثقة بقدرات المهدي وصدق دعوته، وقد ترافق هذا الانتصار بأحداث الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة 1882، مما جعل المهدي وجشه يزدادون تشدداً في ثورتهم واهتمامهم بضرورة مقاومة الإنجليز. وهذا ما أعطى المهدي مجالاً للتحرك وتنظيم المجتمع الذي نهض في قدير، فأخذت تظهر في

⁽¹⁾ اختار المهدي اسم الهجرة تماًناً بهجرة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة، (خاصة وأنه أعلن عن نفسه بأنه المهدي المنتظر)، والهجرة من المعارك المهمة في تاريخ الثورة المهدية رغم اختلاف طبعاتها عن المعارك العسكرية، واستغرقت ما يزيد عن الشهرين.

⁽²⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص176.

⁽³⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص178.

ذلك المكان بعضاً من معالم الدولة المهدية، فعين المهدي ثلاثة خلفاء له، واختار لهم ألقاب الخلفاء الراشدين تمناً بالرسول، فسمى عبد الله التعايشي الصديق، وعلي ودّ حلو خافة الفاروق، ومحمد شريف خافة الكرّار لعلي، أما موقع عثمان ابن عفان الذي ظل شاغراً فقد كان لمحمد المهدي السنوسي. حيث "بعث للسنوسي في ليديا خطاباً عينه فيه الخافة الرابع مكان عثمان بن عفان. أما منصب قاضي الإسلام فعين له أحمد جبارة وهو من عائلة جبارة التي جاءت إلى السودان مع الجش الغازي سنة 1820"⁽¹⁾.

بعد هذه الإنتصارات التي انتشرت أنباؤها في مختلف أنحاء البلاد، أخذت مجموعات عديدة من الجويرة وكردفان ودارفور تعلن تأييدها للمهدي، ولم تكد الحركة الدينية-السياسية أن تحولت إلى ثورة شعبية شاملة. فاندلعت الثورة من الجزيرة بقيادة أسرة المكاشفي الصوفية، ورفع كذلك الشريف أحمد ودّ طه، - أحد مشايخ الطريقة السمّانة- راية المهدية في شرق النيل، كما اندلعت الثورة في أبي الشوك بقيادة محمد زين التكروري، وكانت انتفاضات الجزيرة نموذجاً آخر للثورة المهدية، لأنّ جلّ قاداتها من رجال الصوفية، الذين كانوا من قبل حركات متفرقة تنقصر إلى التنسيق فيما بينها. أما ثورات كردفان ودارفور التي اندلعت في آذار 1882، مؤيدة للمهدي وثائرة ضد تعسف السلطات الحاكمة في جمع الضرائب وجوانب أخرى.

وبذلك نلاحظ، أنّ الثورة لم تعد مقتصرة على مناطق معينة ومجالات محددة، إنما امتدت إلى خلايا المجتمع بدرجات متفاوتة، واعتمدت قاداتها على مجموعات محطّة من شخصيات ذات ثقل وتأثير ديني وقبلي. وحرص المهدي على أن تكون الثورة في كل منطقة من شأن أهلها وقاداتهم لمزيد من تعزيز الثقة بقدراتهم. وشكلت تلك التحركات المحلّة على ضعفها وتشتتها حماية للمهدي وصحبه في قدير، كما بددت جهد الحكومة العسكري، وأوضحت أنّ الجماعة الختمة في قدير -حيث المركز- لها امتدادها في مناطق البلاد المختلفة.

⁽¹⁾ القidal، تاريخ السودان الحديث، ص186.

ب-المواجهة العسكرية بين الثورة والنظام التركي - المصري⁽¹⁾:

تم تعيين عبد القادر حلمي باشا، حكاماً في الخرطوم وناظراً لوزارة السودان، في أيار 1882، لمواجهة الثورة في السودان، فقام بتنظيم المواجهات العسكرية، والدعاية المضادة، إلى جانب الإستعانة ببعض العلماء المرتبطين بالحكومة، على أمل النجاح في مواجهة الثورة، التي انتشرت بين مختلف أبناء الشعب السوداني. وفي تلك الآونة كانت الأحداث في مصر تتصاعد بخطى حثيثة نحو الأزمة، "ولم تكن الثورة المصرية في ذلك الوقت - ثورة عرابي - أي في بداية سنة 1881، قادرة على إرسال أية إمدادات إلى السودان"⁽²⁾، خاصة وأن الإحتلال الإنجليزي كان قد أطبق على مصر في أيلول 1882. ورغم وقوع الإحتلال فإن "سلطات الإحتلال لم تهتم بشؤون السودان، بل صرفت جهدها إلى إلغاء جيش الثورة في 19 أيلول 1882 ومحاكمة العرابيين"⁽³⁾. وبذلك أدرك المهدي مدى ضعف النظام في مصر، مما أدى إلى استمرار انتشار ثورته في منطقتي الأَبَض وكردفان، وأصبحت الأَبَض عاصمة للدولة الجديدة، و"فرض هذا الوضع على المهدي ضرورات تطوير أسس الحكم الذي اتخذ شكلاً جديداً في قدير. فتطور بيت المال تطوراً كبيراً، وأصبح في قبضة المهدي أسلحة مؤثرة، بلغ عددها (16400) بندقية وثلاثة عشر صاروخاً، وبلغ عدد الجهادية خمسمائة. وأدى ذلك الإنتصار إلى تصاعد الثورة الشعبية

⁽¹⁾ ورد مصطلح "النظام التركي - المصري" في مختلف المصادر والمراجع، ولكن الحقيقة التي أوضحتها مجريات الأحداث، أن المصريين لم يكونوا الحكام الفعليين وأصحاب القرار، بل كانوا مجرد واجهة لإنجلترا لتتخفى وراءها، وكان أصحاب الحكم والقرار الفعلي (قبل التسلط الأجنبي الأوروبي على البلاد) للأسرة التركية - العثمانية، فكان لهم القرار السياسي والاقتصادي، وهم من يتحكم بمصير أهل البلاد من المصريين ومن ثم السودانين، وخلال فترات التغلغل الأجنبي الأوروبي، لاسمًا الإنجليز الذين أخذوا يشاركون في الحكم حتى قبل احتلالهم مصر، وغالباً ما كانوا هم أصحاب القرار السياسي والاقتصادي والعسكري، فضلاً عن نُشطاءهم ومفكريهم الذين كانوا يتسربون إلى مجتمعات البلدان المعذبة وينقلون أفكارهم وأهدافهم ويزرعون حيلهم، لخدمة مصالح بلدانهم الاستعمارية. عسى أن يتعلم العرب كيف تكون خدمة الأوطان وتأدية حقوق الشعوب بعيداً عن المصالح الذاتية الضيقة.

⁽²⁾ عمر البشير محمد، ترجمة، هنري رياض، وولم رياض، الجنيد علي عمر، جامعة الخرطوم، الدار السودانية للكتب، 1980، ص374.

⁽³⁾ البشير، ص375.

في مختلف أنحاء السودان"⁽¹⁾. وأصبح الطريق أمام المهدي مفتوحاً للزحف شمالاً نحو الخرطوم، وباتجاه مصر، إلا أن وجود الإحتلال الإنجليزي في مصر، يعيق التوجه إلى مصر، ويتطلب في الوقت ذاته من الإنجليز مواجهة الثورة المهدية.

ج- المواجهة الإنجليزية للثورة:

أدى الإحتلال الإنجليزي لمصر إلى ردود فعل دولية مختلفة، مما جعل بريطانيا تعلن بأن احتلالها مؤقت -وهو ما تمّ شرحه وإيضاحه في القسم المخصص لمصر- وعلى ضوء تلك التطورات، اعتبرت إنجلترا موضوع السودان مشكلة مصرية ويجب أن تساعد في حلّها وهذا يعني: "بأنّ النظرة السائدة الإنجليزية بعيدة المدى تضع السودان ضمن دائرة نفوذها مستقبلاً. بل إنّ احتلال مصر دون احتلال السودان يهدد الوجود الإنجليزي بالنسبة لمنابع النيل، كما أنّ احتلال دولة أوروبية أخرى لأي جزء من السودان، سقّف حجر عثرة أمام تحقيق حلم إنجلترا الاستعماري بإقامة مستعمرات عبر القارة الإفريقية تمتد من القاهرة حتى مدينة الكاب، فكان على إنجلترا مواجهة هذا الموقف المعقّد بدبلوماسية بارعة"⁽²⁾. ومن الجدير بالإهتمام أنّ وضع مصر بعد الإحتلال الإنجليزي -بحكم معاناة الجش المصري وما أصابه من الضعف والمتاعب- زاد في تعقيد المشكلة السودانية، لعدم وجود جش يمكن إنجلترا من التدخل في السودان، خاصة بعد إعلانها بأنّ تواجدتها في مصر مؤقت. وهذا ما جعل الحكمदार عبد القادر حلمي عاجزاً عن مواجهة الأحداث، ورأى ضرورة طلب إعفائه من منصبه في نهاية سنة 1882 وقال: "إنّ تكامل حضور العساكر اللازمة سأخذ وقتاً طويلاً، ولهذا السبب ستسطر الحركات الجارية على هذه الجهات، وأنّ تلك الحركات لا يمكن إطفائها إلا بوجود العساكر الكافية"⁽³⁾. كما لم تستجب الحكومة لطلبه لأنها كانت عاجزة عن أداء المطلوب، ولأنّ الإدارة الإنجليزية الجديدة في مصر ما تزال في بداية دراستها لأوضاع السودان.

بناء على ما سبق وصل استيوارت الذي كان "يريد الوقوف على جمع أحوال السودان

⁽¹⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص196.

⁽²⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص198.

⁽³⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص198.

الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية، بل بدأ يقدم النصائح حول التحركات العسكرية، واقترح استبدال الجنود في بعض المواقع بجنود من مصر^(١). وأخذ استيوارت ينفذ مهمته في السودان، فوضع تقريره المعروف بـ "تقرير استيوارت"^(٢)، الذي تضمن دراسة مفصلة عن البلاد، شملت تاريخه وجغرافيته وقبائله واقتصاده والثورة المهدية وغيرها. إنّه وثيقة شاملة بالغة الأهمية لأي قوة سياسية ترغب بأن يكون لها مستقبل في السودان، ووضّح التقرير المنهج العملي الذي يمكن أن يتبعه السياسة الإنجليز في السودان آخذين بالاعتبار أولويات مصالحهم على أية مصلحة أخرى، خاصة أمام عجز الحكومة المصرية عن اتخاذ قرارها المستقل، وهذا كله مؤشر صريح عن دخول إنجلترا مرحلة التنفيذ الفعلي لنشاطها الإستعماري في السودان.

أصبح تقرير استيوارت الأساس الذي اعتمدته إنجلترا في تحديد منهجها في التعامل مع المسألة السودانية، وبأنّ مصر لم تكن إلّا واجهة لإجراءات سطررتها على السودان. لذلك أصدرت قرارها بإنهاء مهمة عبد القادر حلمي وعينت بعده وعلى التوالي الإنجليزيين، "ولم هكس" ثم "غوردون"، مؤكدة بذلك أهدافها ومصالحها الاستعمارية. كان على إنجلترا أمام انتصارات المهدي، أن تؤمن وجود القوة العسكرية اللازمة -التي لم تكن متوفرة حينها في مصر، بعد تسريح معظم أبناء الجيش المصري في أعقاب الثورة العربية، والإحتلال الإنجليزي- لهذا قررت سلطات الإحتلال الإنجليزي في مصر تجمع قلوب الجيش العربي وإرساله إلى السودان تحت قيادة مصرية - إنجليزية مشتركة^(٣)، على أن يتمّ دعمه بأسلحة فعّالة. وتمّ تعيين علاء الدين باشا صدقي حكاماً، وسلمان نازي باشا الضابط الشرطي المتقاعد وولم هكس رؤساً للأركان يعاونه مجموعة من الضباط الأوروبيين، وأعلن هكس ومساعدوه أنّهم أتوا لخدمة الحكومة المصرية. وتسلم الشفرة من

^(١) القذال، تاريخ السودان الحديث، ص 199.

^(٢) شارك في التقرير استيوارت، هكس، غوردون.

^(٣) تكون الجيش الذي تجمع في الخرطوم من (3800) من المشاة، و(500) خالة، و(800) شايقة، ويصعبه (2000) من الخدم، و(550) من الجمال لحمل المؤن، وشملت أسلحته ستة مدافع كروب، وعشرة مدافع جبلي، وستة مدافع نوردينفولد وستة مدافع متراليوز رشاشة، وثمّانة صواريخ، إلى جانب البنادق. عن القذال، تاريخ السودان الحديث، ص 201، وكتاب الرائد زلفو عصمت حسن، كرى، دار جامعة الخرطوم للنشر 1973 .

استيوارت لكون على تواصل مع حكومتها، عدا عن أنه كان منذ البداية على تواصل وثيق مع السير إفلين وود سردار الجيش المصري، ومع كبار الساسيين الإنجليز ومع وزارة الخارجية الإنجليزية. كما أنّ هكس تمكّن من إقصاء القادة المصريين لكون هو المتحكم الأساس في سير خطة الاستعمارية في السودان. ورغم ذلك نشب خلاف مستمر بين بعض الضباط المصريين والسير هكس، حول الخطط العسكرية لمسار الحملة وحول الخطط التموينية.

استطاع المهدي في تلك المرحلة أن يهيئ الظروف الملائمة لحماية نفسه، وأن يستعد الاستعداد اللازم لمواجهة حملة هكس، ووضع الترتيبات الأخيرة للمعركة، وبالفعل تمكّن المهدي من مواجهة الحملة في وادي شكان في صباح يوم الإثنين من أواخر سنة 1883، وحقق انتصاراً كبيراً ودخل المهدي الأبّض منتصراً في الخامس من تشرين الأول 1883، وهذا ما زاد في اشتعال الثورة وأكسبها المزيد من الخبرات والمؤيدين. كما ذاع صيتها لس في أنحاء السودان ومصر وإنما امتدت سمعتها إلى بعض مناطق الوطن العربي والعالم الإسلامي، فجاءت وفود مهنئة ومؤيدة للثورة من الحجاز والهند وتونس ومراكش، الأمر الذي أدى إلى تغيير ميزان القوى بشكل حاسم في صالح المهدي؛ خاصة بعد هزيمة حملة هكس العسكرية وما لهذا من أبعاد سياسية، خاصة وأنّ حملته كانت تضم آخر قوة نظامية يمكن استخدامها في القضاء على المهدي، وإلاّ فإنّه يترتب عليه إحضار جيش من إنجلترا لمساندته.

خرج المهدي بعد هذه المعركة أكثر قوة وأخذت الثورة تنتشر في مناطق السودان، من دارفور إلى بحر الغزال إلى منطقة القطارف - القلابات وإلى شرق السودان، حتى إلى المناطق النائية من السودان، وأصبح الحكم التركي - المصري آيلاً إلى السقوط. وبذلك كان على سلطة الاحتلال الإنجليزي في مصر مواجهة ذلك الوضع المتردي، وأصبح واضحاً أنّ إنجلترا كانت تتوي استبدال الحكم التركي - المصري المنهار بحكومات سودانية، وذلك بإعادة العائلات السودانية الحاكمة السابقة إلى مواقعها، فصبح المهدي في مواجهة مباشرة مع أهل بلاده. فإما أن ينجحوا في الحد من انتشار الحركة المهدية فتمكّن إنجلترا من التحرك، أو يكتسحهم المهدي فكسب عداء أهله وتضعف شعبيته. لذا

كان على إنجلترا أن تسدي النصح بإخلاء السودان من الجيش المصري كحل عملي لأمفر منه، وهو ما حصل في كانون الأول 1883.

تمّ إخلاء السودان في وقت كانت البرجوازية المصرية ترغب في التمسك به حتى ولو أدى ذلك إلى مواجهة أخرى مع المهدي بجنود من الهند أو تركيا. وخشيت إنجلترا من أن تواجه بمثل ذلك الطلب المخرج. لأنّ الثورة المهدية أصبحت قوة لا يستهان بها ولا يمكن مواجهتها إلاّ باستعدادات محكمة حتى يتجنبون الهزيمة، كما أنّ التدخل الإنجليزي السافر في السودان سوف ينعكس على وضعها في مصر سلباً، سواء من حيث الموقف الداخلي أو الخارجي، وهو ما عملت إنجلترا على تقاذه، كما أنّ التدخل العسكري في السودان واحتلاله على أنقاض ثورة دينة ظافرة يجعل استمرار البقاء فيه عسيراً، ولذا كان على إنجلترا ضرورة إيجاد مخرج من ذلك الوضع المعقد. وبذلك فإنّ هذه الساسة تجنبها مشاق التدخل العسكري في السودان، وتحافظ على بقائها المؤقت في مصر -وفق تصريحاتها- كما تتفادى المواجهة العسكرية مع الحركة المهدية. ورأت أيضاً أنّ سطرة المهدي على السودان أخف وطأة من سطرة أي دولة أوروبية أخرى تشكل قوة حققة منافسة لها.

وبذلك نجد أنّ للثورة المهدية بخصوصيتها الوطنية المتفقة وطبعة الواقع القبلي في السودان ومجمل الظروف الحادثة التي كانوا يعيشونها، اقتصادياً واجتماعياً وساساً وثقافاً، قد عبّرت عن استقلالة وطنية ساسة خالصة رافضة لأيّ تحكم غريب في شؤونها، مصريّ كان أو تركي أو إنجليزي أو غير ذلك، وهي في الوقت نفسه ثورة لم تخرج عن إطار الطابع الديني شبه الصوفي، -ممثلاً بالمهدية- الذي كان منتشرأ آنذاك على مستوى الوطن العربي، كالسنوسة والوهابية وغيرهما، وبهذا يمكن مقاربتها مع حركات التحرر الوطني العربية الأخرى.

د - إنجلترا وإخلاء السودان من الجيش المصري:

اتبعت إنجلترا دبلوماسية جديدة، فألقت على عاتق السير إفلين بيرنج "اللورد كرومر" فما بعد -وهو القنصل العام في مصر- ضرورة التوصل إلى حل للوضع في السودان، وكان الساسة الإنجليز قد توصلوا إلى ضرورة سحب الحامات المصرية من السودان - وقد تمت دراسة هذا الحدث في القسم الأول من الكتاب - وأفادت الحكومة الإنجليزية من

تقرير الكولونيل ستيفورت -أحد ضباطها العظماء- حين أرسلته إلى الخرطوم في أواخر سنة 1882 فدرس أحوال السودان دراسة دقيقة، وأرسل تقريره بتاريخ 9 شباط 1883، الذي تضمن دراسة دقيقة عن حالة السودان المالية والإدارية، وبين وجوه الخلل وطرق الإصلاح وعجز المصريين عن حكم السودان وحدهم. فأقرت الحكومة إذ ذاك إخلاء السودان واسترجاع جندها من الحامات كما سيرد لاحقاً، بسبب معارضة الحكومة الوطنية المصرية برئاسة شريف باشا والمؤمنة بوحدة البلاد وضرورة الحفاظ عليها- واستعانتها بنوبار باشا كرئيس للوزارة، الذي صادق على قرار إخلاء السودان في أيلول 1884. كما نابت إنجلترا لتلك المهمة غوردون باشا، وصدر فرمان توليته حاكماً عاماً مفوضاً على السودان في 26 كانون الثاني 1884، كما صدر أمراً آخر وضح الغرض من نديه لتلك المهمة وتضمن: "أن الغرض من إرسالكم إلى السودان إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصري ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا والسلام"⁽¹⁾.

قصد غوردون الخرطوم بدون عساكر، مما يدل على أنه والحكومة الإنجليزية لم يكونا يدركان حقيقة الحالة التي وصل إليها السودان في ذلك الحين. إذ أن الثورة المهدية التي اشتعلت في كل أنحاء السودان، "قد أسقطت بعض حاماته في يد المهدي، والبعض الآخر أصبح تحت الحصار أو في خطر الحصار. فكف يتسنى لرجل وحده مهما اشتدت سطوته ونجحت ساسته أن ينتشل تلك الحامات من مراكزها، وفيها نحو (30) ألفاً من العساكر ومثل ذلك أو أزيد من الموظفين والتجار وبين الحامية الواحدة والأخرى مئات من الأموال في بر مقفر ونيل بعيد المدى قابل للإنخفاض مع ما فيه من السدود والشلالات. ثم أية سلطة بقيت لسلالة الملوك الأولين بعد السلطة التي حازها المهدي في البلاد، وأين الرأس الذي يجمع أولئك الملوك ويقف نداً للمهدي"⁽²⁾.

عند وصول غوردون إلى بربر عقد مجلساً من العمدة والأعيان وألقى خطاباً، كان

⁽¹⁾ شقير، جغرافة وتاريخ السودان، 1967، ص 761-762.

⁽²⁾ شقير، جغرافة وتاريخ السودان، ص 762.

بعض ما جاء فيه: "أنَّ الجناب العالي ترك السودان لأهله وأتته قادم بقصد إرجاع العساكر إلى مصر وليس إلّا. وأعلن للجمهور أنَّ كل من أراد الرجوع إلى مصر يرسل على نفقة الحكومة، فرحل الكثير من التجار والغرباء"^(١). ثمَّ سار غوردون إلى الخرطوم فوصلها في 18 شباط 1884، حينها قرأ فرمان تولاه على مستقبله من قناصل الدول والمشايخ ورؤساء الأديان والعلماء والجند وغيرهم. وبعد ذلك شرع في إخلاء الحامية^(٢). ففرز القسم الأكبر من العساكر بقيادة نعوم شقير -صاحب المصدر المعتمد لدينا في تلك الدراسة- وأرسله إلى مصر، وكان مجموع من نزل إلى مصر قبل أن تسد الطريق نحو (1000) نفس. وفي صباح اليوم التالي في 19 شباط تفقد المخازن والشون والترسانة والخزينة وفتش في المخازن التي احتوت أنواعاً عديدة من الأسلحة القديمة والحديثة ومخازن الموارد الغذائية والاستهلاكية. ثمَّ وزع منشوراً على أهل الخرطوم وضواحيها، كان أهم ما ورد فيه: "أنَّ السودان قد فُصل عن مصر فصلاً تاماً وقد جئتم حاكماً مفوضاً عنه فجعلت محمد أحمد سلطاناً - أي المهدي والذي أصبح عملاً سلطاناً معنوياً على السودان - على كردفان وألغيت الأوامر الصادرة بمنع تجارة الرقيق وأغضيت عن طلب المتأخر من الضرائب لغاية 1883 وعن ضرائب سنتين في المستقبل وسأقم حكومة وطنية من أهل البلاد لحكم السودان نفسه بنفسه وقد ندبت الشيخ عوض الكريم أباً سن لكون مديراً على الخرطوم"^(٣). وفي الوقت نفسه صرَّح "بمنح المهدي لقب سلطان كردفان اعترافاً من الحكومة المصرية بالأمر الواقع وبسطرته على المنطقة"^(٤).

لم يكن هدف غوردون واضحاً من التصريح الموجه للمهدي بمنحه لقب سلطان كردفان من جهه، وإعلام الشعب بإخلاء السودان من جهة أخرى، خاصة وأنَّ المهدي كان قوياً بما حققه من استقطاب جماهيري كبير. بدليل أنَّ الثورة بقيت مشتتة في كل أنحاء السودان، بل أعلن المهدي عن عزمه لحصار الخرطوم. حينها رأى غوردون أنَّه لا

^(١) شقير، جغرافة وتاريخ السودان، ص762.

^(٢) تألفت الحامية العسكرية من: عساكر مصرية نظامية، وعساكر سود نظامية، وعساكر باشبوزق أتراك ومغاربة وشايقة، فجعل لكل مجموعة قائداً.

^(٣) شقير، جغرافة وتاريخ السودان، ص767-768.

^(٤) شقير، جغرافة وتاريخ السودان، ص767-768.

يمكن استرجاع النظام ومنع امتداد الثورة إلى مصر إلا بتولية الزبير رحمت باشا وتعيينه حاكماً عاماً عليه ومنحه صلاحيات مطلقة تمكنه من القضاء على المهدي، لأنه الشخصية الوحيدة التي تستطيع الوقوف أمام الدراويش، أي أتباع المهدي، لما له من مكانة عظيمة في نفوس السودانيين، ولما اتصف به من الشجاعة والخبرة التامة بدروب السودان، لكن الحكومة الإنجليزية رفضت هذا الطلب، خاصة وأن الأوضاع تزايدت سوءاً. وفي 12 آذار 1884 تمكن الدراويش من قطع الإتصال التلغرافي بين الخرطوم والعالم الخارجي وبدأ حصارهم للعاصمة⁽¹⁾. أمام هذا الواقع أخذ غوردون يعمل على تحصين المدينة، فأرجع إليها العساكر المصريين وشكل مجلساً عسكرياً من كبار الضباط تحت رئاسته، واتفقوا جميعاً على وضع جمع العساكر المصرية والسودانية والباشبورق والمدافع على خط النار بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، إلى جانب تحصينات أخرى. وأخذت وقائع حصار الخرطوم تتوالى والمهدي يحقق الانتصار تلو الانتصار بدءاً من أواسط آذار 1884 حتى بدايات سنة 1885. لذلك فرض على الحكومة الإنجليزية إنقاذ غوردون وستيوارت. فأرسلت حملة في 7 آب 1884 تشكلت من (9) آلاف من العساكر الإنجليز إلى جانب الجيش المصري⁽²⁾، وألحق بحملة أخرى بقيادة اللورد ولسلي في 27 أيلول من العام نفسه كان يعتقد أنها كافية لسحق قوات المهدي⁽³⁾.

ومن جانب آخر وفي العام نفسه 1884، كانت الثورة المهدية تحقق توسعاً كبيراً بانتصاراتها في بربر وبنقلة وسنار وغيرها. وكان حصار المهدي للكثير من مناطق السودان مستمراً مع حصار الخرطوم أيضاً لسنة 1885 لتسقط المدينة بيد المهدي في 26 كانون الثاني، ويقتل غوردون، ويصلي المهدي الظهر جماعة في مسجده بأبي سعد.

⁽¹⁾ شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ص 773. يُعد الزبير رحمت باشا من أكبر زعماء السودان والذي كان مقماً بالقاهرة بأمر من الحكومة منذ أواخر عصر إسماعيل

⁽²⁾ شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ص 834.

⁽³⁾ رأى ولسلي أن يوقف إراقة الدماء، وفضل أن ينهي المسألة سلماً، وذلك بمسامحة المهدي فما مضى وجعله سلطاناً مستقلاً على كردفان، يكون الملك فيها له ولأولاده من بعده وتأسس حكومة وطنة في الخرطوم يكون الحاكم العام فيها مستقلاً عن مصر وحكمه وراثي، فملك دنقلة وبربر والخرطوم... أما إذا كان المهدي أحقاً فسيتم القضاء عليه. عن شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ص 839.

هـ - المحاولات الإنجليزية لإيقاف الثورة:

أصبحت الأهداف الإنجليزية بعيدة المدى في السودان واضحة وتركزت حول امتلاكها مواقع النفوذ، ومن الصعوبة بمكان أن تحقق أهدافها تلك في ظل الظروف العثمانية والصراعات الإستعمارية الدولة، لاسم ما يخص مناطق الوطن العربي، إلاّ باتباع دبلوماسية بارعة تمكّنها من الحفاظ على وضعها الصعب في مصر، وعلى تطلعاتها الإستعمارية الأخرى في القارة الإفريقية. وبذلك لم يكن أمامها إلاّ اصطناع الواجهة المصرية لتستتر وراءها لدخول السودان، ومن هنا كان قرارها بإرسال الجنرال غوردون إلى السودان، ودفعه للمواجهات العسكرية والإجراءات الساسية والاقتصادية والإدارية. مما أوضح عملاً أنّ تلك الإجراءات كانت تدخلاً إنجليزياً بواجهة مصرية. وحينما حوَّصر الجنرال غوردون في الخرطوم، كانت دعوات البرلمان الإنجليزي الإنسانية لإنقاذه من هذا الحصار تحمل في طياتها مساعي التدخل إلى السودان وهو ما كشفتته الحملة العسكرية الإنجليزية التي تقرر إرسالها إلى السودان، والتي كانت واجهتها إنسانية وأهدافها استعمارية وهو ما عكسه تركيب الحملة وتسليحها والشخصيات التي تولت قيادتها، - الجنرال ولسلي الذي انتصر على العربيين في موقعة التل الكبير أثناء الاحتلال الإنجليزي لمصر - مما يكشف نواياها التي تتعدى مجرد إنقاذ ضابط إنجليزي محاصر - ولو كان في حجم الجنرال غوردون - إنما كان الهدف من قيادة حملة لإحراز نصر عسكري، وتغيير ميزان القوى في السودان لصالح العائلات السودانية تحت الحماية الإنجليزية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أخذ الجنرال ولسلي يعد للحملة في روية واتزان، وأخذ كامل الأهبة والاستعداد والانتباه للتفاصيل، واختار معه مجموعة من الضباط الكفوء القادرين الذين يعدون من خيرة الجيش البريطاني، وجمع للحملة أفضل الجنود من الهند وجبل طارق ومالطا وإنجلترا، ومعهم كتائب الجيش المصري الذي شكلها الإنجليز ودربوها، وأكد الأستاذ أبو شامة على ذلك الاختيار قائلاً: "أخذت النوات الجيدة من المقاتلين ومن أبناء اللوردات ومن اللوردات أنفسهم ومن أبناء الأشراف المقربين من البيت المالكة. إنّ ولسلي اختار طابور الصحراء من أفضل جنود الجيش البريطاني". هذا إلى جانب الاستعدادات الأخرى من حيث المؤن والذخيرة والجمال للترحيل والقوارب النيلة، وأجهزة الاتصالات والمهندسين والإداريين والأطباء، وألحق بالحملة فرع للمخابرات بقيادة الضابط كشنر الذي استقطب جيش من العباددة وتجنيدهم في جيش ولسلي، هذا عدا عن التفكير في مد خط السكة الحديد الذي بدأ في عهد الخديوي إسماعيل وتوقف بسبب الأزمة المالية المصرية.

انقسمت الحكومة الإنجليزية إزاء هذا الإجراء إلى قسمين، بعضهم كان يؤيد رأي رؤس الوزراء جلاستون في الانسحاب التام من السودان وعدم توريث الحكومة الإنجليزية في عمليات حربية قد تستنفذ الكثير من الأموال والرجال. أما الفريق الآخر فكان يرى ضرورة الاحتفاظ بدنقلة للإبقاء على هيبة الحكومة الإنجليزية بعد سقوط الخرطوم، وانسحاب حملة الإنقاذ من السودان. هذا بالإضافة إلى أنّ التمسك بدنقلة سحامي حدود مصر الجنوبية من اعتداءات المهدي، وخصوصاً بعد أن اعتزم فتح مصر والشام وتحرير الدول الإسلامية⁽¹⁾.

و- انتصار المهدي وحسم المعارك:

انطلقت الحملة الإنجليزية عبر أراضي السودان الواسعة في اتجاهين: سار القسم الأكبر منها في طريق النيل، ثمّ منطقة أبو حمد، ومنها إلى المتمة فالخرطوم. والقسم الثاني المكون من ثلاثة آلاف جندي وضابط وسمي "طابور الصحراء" اتجه من كورتى عبر صحراء البيوضة إلى آبار الجكدول ثم إلى أبي طلاح فالمتمة ومنها سيتقدم إلى النيل وإلى الخرطوم⁽²⁾، وكان الهدف من ذلك الوصول بأسرع ما يمكن إلى المدينة المحاصرة "الخرطوم". ولكن من سوء الطالع الإنجليزي أنّ قوات المهدي كانت تراقب جمع تلك التحركات وتمكنت من دخول الخرطوم والقضاء على غوردون قبل وصول القوات الإنجليزية ببومين.

بعد الإنتصار الذي تحقق، تابعت قوات المهدي مواجهاتها بقيادة عبد الرحمن النجومي الذي كلف محمد الخير قائد المنطقة بملاحقة الإنجليز وإجلاء بقاياهم من كورتى، وهي المنطقة التي تراجعوا إليها سريعاً بسبب الصعاب والمشاق التي واجهتهم وهم في طريق النيل. ولذا كان على الحكومة الإنجليزية أمام هذا الواقع الصعب إصدار قرارها بالجلء عن السودان لإدراكها أنّ تغيّر موازين القوى بشكل حاسم كان لصالح المهدي. فسحبت جيشها وقام محمد الخير باحتلال دنقلا آخر ما تبقى من نفوذ الحكم التركي-

⁽¹⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان....، ص384.

⁽²⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص227.

المصري في السودان^(١). خاصة وأنّ الإنجليز كانوا قد أدخلوا مديرية دنقلا، أما كسلا فقد طلب أهلها من الخافة أن يبعث إليهم أمناً من عنده لاسلموا لهم فأجابهم إلى طلبهم في أيار 1885.

وهكذا رأت سياسة المحتل الإنجليزي الإبقاء على الدولة المهدية في السودان، تاركة للزمن تحطم قواها، ومن ثم استنزافها، حينها يمكن للسلطة المصرية -كواجهة للإنجليز- الإجهاز عليها في الوقت المناسب وبأقل الخسائر وأبسط التكاليف، وكما كتب سولسبري سنة 1896 إلى الخارجية الإنجليزية، "إن لعبة الإنتظار هي أفضل سياسة مع الخافة"^(٢).

أما حكومة المهدي التي سجلت انتصارات باهرة، فقد شهدت في الأشهر الخمسة التي تلت سقوط الخرطوم أحداثاً هامة، كان أولها تصفية بقايا الحكم التركي - المصري، وثانيها تثبيت دعائم الدولة الجديدة، وثالثها نشر الدعوة خارج البلاد^(٣)، وفي هذا الخصوص أرسل المهدي رسالة إلى حسين خافة زعم قبيلة العبابدة المنتشرة بين السودان ومصر قال فيها: ولأنّ قيام موضوعنا "كان بأمر الدين وجهاد أعداء الله وقد انتهى أمرهم في السودان، فعزمنا بإرادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان". وبعث أيضاً برسالة إلى الخديوي توفيق قال فيها: "فإنّ بادررتي بالتسلم لأمر المهدية والإنابة إلى رب البرية فقد حزت السعادة الأبدية وأمنت على ملكك وعرضك. وإن أبيت بعد هذا الإعراض

(١) كما ورد عند المؤرخ نعوم شقير في كتابه جغرافية وتاريخ السودان ص 868، كشاهد على مجربات المعارك: "أنّ الدراويش انتشروا في المدينة كلها بعد أن رأوا أنه لا فائدة من المقاومة سواء في منطقة الطابة أو جزيرة توتي... واستمر القتال بين أهل الخرطوم منذ طلوع الفجر إلى قرب الضحى... وبلغ العدد نحو 35 ألف نسمة، أما الدراويش فلم يقتل منهم إلا القليل. وأوقف القتل في أهل الخرطوم بأمر من المهدي، وقيل إنه حينما أخذوا له رأس غوردون وأخبروه بما كان لهم من النصر على الحامة أمر أصحابه فكفوا عن القتل وذلك في الساعة الخامسة حساباً عربياً.

(٢) F.o. 78/4986 Salisbury to Cromer Tel No. 11,29 Feb, 1896.

-عن يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، 1899-1924، جامعة الدول العربية، 1976، ص 13.

(٣) أرسل المهدي رسلاً إلى بلاد الشام، ومراكش، ولم تقتصر محاولات نشر الدعوة المهدية على المناطق العربية، بل أخذ يتطلع إلى بلدان العالم الإسلامي، لكنه لم يتمكن من تحقيق أحلامه وبقيت الدعوة ضمن حدود السودان.

عن طريق الفلاح والرشاد فإنّما عاك إثمك وإثم من معك ولا بد من وقوعك في قبضتنا ولو كنت في بروج مشيدة"⁽¹⁾.

ثانياً: تطور السودان في ظل حكم الثورة المهديّة 1882 - 1898:

1- حكم محمد أحمد المهدي 1882 - 1885:

أ- الواقع المدني والعسكري والإيديولوجي:

بعد الانتصارات التي حققها محمد أحمد المهدي والسمعة الدينية والعسكرية التي اكتسبها على المستويين الداخلي والخارجي، استطاع أن ينفرد بحكم السودان، دون أي منافس له على المنصب. خاصة وأن فكرة المهدي المنتظر التي شكلت الإطار الإيديولوجي لدولته واستطاعت احتواء التمايز القبلي والطائفي والإقليمي في لحظة النهوض الثوري، فكانت تعبيراً عن الطموح في الإستقلال الوطني في مرحلة تكوينه الجيني.

إن المهديّة لم تختلف عن معظم دعوات الإصلاح والتجديد الإسلامي التي شهدتها الوطن العربي في تلك المرحلة التاريخية، لاسمّا في رفض الاحتلال الأجنبي، إنّما السودان فهمها فهماً مكامداً جامداً بحكم واقع مجتمعه القبلي-الرعي، ولذلك فإنّ الجهاد ضد الحكم الأجنبي وحّد أبناء الحركة وشكل الأساس لانطلاقها ومسارها وتطورها. بل الأبعد من ذلك أصبح القضاء على الاحتلال الأجنبي هدفاً أساساً لطموح الشعب السوداني وهو ما أدى إلى ترسخ مكانة المهدي القادية لديهم بعد الانتصارات العسكرية التي حققها ضد الطامعين في السودان. وفي الوقت ذاته كان على السودانيين والمهدي والدولة الجديدة ضرورة الاعتماد كلياً على أنفسهم في حماية بلادهم، بعد أن أصبحت مصر في قبضة إنجلترا سنة 1882. ومما زاد من تفاقم المخاطر على الدولة أنّها تكونت في خضم التنافس الاستعماري على إفريقيا، ولم يعد الخطر مقتصرًا على الشمال-مصر المحتلة- فحسب بل أخذ يهدد الدولة من الغرب والشرق والجنوب، خاصة بعد دخول الحبشة كعنصرٍ منافسٍ في ذلك الصراع ومساهمتها في سحب الحامات المصرية من القلايات والجيزة، مما جعل المهدي يغلق أبواب التعامل مع كل الأطراف الأجنبية ومن مختلف اتجاهات السودان.

⁽¹⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص228.

ب - ساسة المهدي على الصعيد الخارجي:

وقد ذاع صيت المهدي في العالم الإسلامي بعد انتصاراته المتتالية، وبالذات انتصاره على هكس وحملته ثم سقوط الخرطوم ومقتل غوردون. فأخذت الوفود تأتاه من الخارج مؤيدة. ووصلت ثقته بنجاح ثورته إلى حد إرسال عمال - أي ولاية لحكموا - إلى مناطق إسلامية عدة، خاصة بعد أن زاره وفد من المغرب. ومن اللافت أن دعوة المهدي لم تكن على دراية دقيقة بأوضاع البلدان الإسلامية آنذاك، والتي كانت ظروفها تختلف تماماً عن أوضاع السودان. وعبر المهدي عن تطلعه صوب العالم الإسلامي في حضرة نبوية قال فيها الرسول: "وكما صليت بمسجد الأبطس سوف نصلي بمسجد الخرطوم ثم مسجد بربر ثم مسجد المدينة المنورة ثم مسجد مصر ثم بمسجد العراق ثم بمسجد الكوفة"⁽¹⁾. لم تكن السلطنة العثمانية راضية عن كل ما يجري بل كانت في أشد حالات الإستاء من تزايد قوة المهدي وتوسع انتشاره سواء داخل السودان أو خارجه، "فأصدر السلطان عبد الحميد آنذاك، منشوراً رسمياً كذب فيه دعوى محمد أحمد المهدي ونشره في جميع البلاد الإسلامية، واستفتى علماء الأزهر في شأنه فأفتوا بتكذيبه ونشر مجلس النظار منشوراً بذلك"⁽²⁾، وأرسل رسائل عدة في اتجاهات مختلفة لتكذيب تلك الدعوة.

لكن المهدي تابع نشر دعوته، وبعث من الخرطوم بثلاث رسائل: أولها إلى خديوي مصر توفيق وتضمنت: "بأن ما سوى الإسلام من الأديان ضلال يدعو للشيطان". ثم شرح سياسته الراضية للإنجليز، وحذره من الإستكانة لهم، وأوصاه بعدم الركون إلى علماء السوء بقوله: ولا "تغترّ بحصن بلدك وكثرة أسلحتك وعددك الظاهر" ثم ناشده "بأن ينضم إليه لكونوا جمعاً يداً واحدة على إقامة الدين وإخراج أعداء الله من بلاد المسلمين"⁽³⁾. عكست الرسالة أموراً عدة على درجة كبيرة من الأهمية منها: اعتداده بنفسه وبدعوته وقدراته وإيمانه العميق بضرورة الخلاص من التحكم الإنجليزي الذي سطر على كل ما تمتلكه مصر من شعب وأرض وموارد، ثم إيمانه بالتعاون ووحدته اليد والمصير بين

⁽¹⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث، ص274.

⁽²⁾ لمزيد من الاطلاع على مضمون رسائل مغاتي السلطنة في تكذيب الدعوة المهدية، إلى نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان... صفحات من 952 إلى 970.

⁽³⁾ شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص923.

المصريين والسودانيين لأنها الطريق الأفضل للخلاص من المعتدين الأجانب، والثأفة إلى علماء مصر، والثالثة منشوراً عاماً إلى سكان مصر وحكامها تجاراً وعمداً وغيرهم. ولم يختلف مضمون ولغة هذه الرسائل عن الرسائل التي بعثها إلى البلاد الأخرى، لأن المهدي حدد فيها وبشكل قاطع "أن الإنجليز هم الأعداء الحقيقيون للمسلمين"^(١)، ومن هنا يمكن الحكم بأن المهدي كانت مرحلة مهمة من نضال حركة التحرر الوطنية ضد الإنجليز، مهما تخللها من أهداف ورغبة في التوسع خارج حدود السودان لنشر الدعوة أو الحكم وغير ذلك.

ج- سياسة المهدي على الصعيد الداخلي:

كانت سياسة المهدي على صعيد الداخل بعيدة عن التحيز لأهله وعشيرته، أو لقبيلة على أخرى، أو طائفة على طائفة، وهذا ما ذكره في إحدى خطبه أثناء الصلاة حسبما ورد لدى نعوم شقير بالقول: "أيها الناس إني ملئت من النصيح والمذاكرة لأقاربي الأشراف. الناس يعتقدون أن المهدي لهم وحدهم. ثم أمسك ثوبه ونفضه ثلاث مرات وقال أنا بريء منهم فكونوا شهوداً علي بين يدي الله تعالى"^(٢). وبهذا استطاعت الثورة المهديّة حينها أن تُضعف الإلتواء القبلي "نسباً"، وهذا ما أشارت إليه التقارير الإنجليزية آنذاك مثال ذلك: "ما نتج عن سياسة المهديّة من ضعف الشعور بالإلتواء القبلي والتفتت داخل القبيلة الواحدة نتجة لقبول بعض بطونها للدعوة الجديدة ورفض بعض البطون الأخرى، وهذا ما حدث مع قبيلة "الأمرار"^(٣)، وقد شكّا حاكم كردفان من أن المهديّة كانت من أهم مسببات اضطراب التّنظيم القبلي في مديريته"^(٤). وقد بنت حكومة السودان سياستها على ضوء تلك الظروف فقد عملت على منح مشايخ القبائل المساعدات لجمع بطون قبائلهم المبعثرة مرة أخرى"^(٥). فاصطدمت هذه السياسة بالفشل أداناً والنجاح أداناً أخرى، فمثلاً بالنسبة

^(١) شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، صفحات من 952 إلى 970.

^(٢) القدال، تاريخ السودان...، ص 233.

^(٣) Anwal Rebot-Kardofan Province, 1907 P. 319.

كل ما سأتى من تقارير سنوية بالإنجليزية عن رزق، السودان في عهد... وذلك لأصالة التقارير في التوثيق.

^(٤) Sandars, G.E.R. The Amarar S.N.R. Vol XV111, 1935 p.11 pp. 212-312. □

ورزق، السودان في عهد... ص 172.

^(٥) Anwal Rebot-Sennar Province, 1902 P. 324.□

لقبيلة "الأمرار" كفت الحكومة عن الإستمرار في بذل جهودها لتوحيدها سنة 1904 بعد فشل تلك الجهود⁽¹⁾، بينما نجحت بالنسبة لقبيلة "الهندوة" المجاورة، الذين وافقوا في العام نفسه على الانضمام جمعاً تحت لواء ناظر واحد هو "أحمد موسى بك"⁽²⁾. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى جمع القبائل حوله، وإن كان آناً - وأجلت انفجار الصراع على السلطة، ولكنها لم تلغ ظروفه الموضوعية. لأنه بعد وفاته في 22 تموز 1885⁽³⁾ سرعان ما أخذت بوادر الصراعات الساسية، والخلافات الاجتماعية بشتى أنواعها تبرز مجدداً، ويعزى هذا إلى آداة تأثير ظروف الثورة، بما فيها الجانب الأيديولوجي لأن سنوات الثورة كانت قصيرة، ولم تكن كافية لصهر الفوارق الاجتماعية؛ ولذلك فإن ظروف النهوض الثوري طغت مؤقتاً على الخلافات والفوارق الاجتماعية.

لقد جمعت فكرة المهدي المنتظر أهل البلاد ضد الحكم الأجنبي الذي أرهق البلاد بممارساته القمعية، كما أن الواقع الرعوي - القبلي لأهل السودان جعل انضواءهم تحت راية المهدي تتماشى مع جانب من طبيعة داتهم الرعوية القبلية. ولكن بعد القضاء على الحكم الأجنبي أصبحت الدعوة المهدية قاصرة عن توحيد الناس في الإطار الجديد للدولة، لأن الدعوة المهدية لم تتمكن من خلخلة الحواجز القبلية وصهر الناس في بوتقة الوحدة إبان سنوات الثورة القصيرة. وهو ما أدى إلى تقجر الصراع عند بدء تأسيس الدولة، لأنه غالباً ما تكون الدولة تعبيراً عن مصالح فئة محددة، خاصة وأن عملة الانصهار بين مختلف فئات المجتمع القبلي لم تكتمل، فكان انفجار الصراع حتماً في مجتمع ما زالت قواه الاجتماعية متباينة، كما أن اصطدام الحلم المهدوي بتعقيدات الواقع السوداني ما زال متعزراً بجوانبه الحادة ساساً واقتصادياً، وفكرياً، وعسكرياً مما عجل بانفجار الصراع وتصاعده.

إذن كيف كان الواقع الساسي بعد رحيل المهدي؟، وهل بقي الشعب محافظاً على

¹⁾ Sandars, G.E.R. G.E.R. Op. Cit., p. 212

ورزق، السودان في عهد، ص 173.

²⁾ Anwal Rebert-Kassala Province, 1904 P.67

³⁾ لم يعيش المهدي طويلاً بعد سقوط الخرطوم، حيث توفي متأثراً بمرض عضال في الثاني والعشرين من تموز 1885، ويموت المهدي فقد السودان أعظم شخصية عرفها تاريخه الطويل، فاستطاع بقوة شخصيته أن يجمع حوله قلوب السودانيين، ويوجههم الوجهة التي يرضاها عن طريق الإستعانة بالدين.

وحديثه الوطنية بعيداً عن القبلة والعشائرية والمناطقية وغيرها؟ وهي ما تزال أمراض مستقلة لدى العديد من المجتمعات العربية بكل انعكاساتها السلبية.

2- دعائم النظام السياسي في الدولة المهدية:

اعتمد النظام السياسي في الدولة المهدية على مدعيات عدة من أهمها:

أ- الاعتماد على الجانب الديني:

استمدت السلطة المركزية قوتها وشرعيتها من فكرة المهدي المنتظر، الذي استمد سلطته من تفويض إلهي في حضرة نبوية، -حسب رأيه ومعتقدده هو وأتباعه- فهو خليفة المهدي. فأصبح رأس الدولة يتمتع بسلطات واسعة ليس له فيها منازع، وإلا فالمخالف هو ضد التفويض الإلهي. فتحوّلت فكرة المهدي المنتظر من إيديولوجية للوحدة ضد الحكم الأجنبي إبان سنوات الثورة إلى أداة قهر في ظل حكم المهدية التي لم تتمكن من تطوير تشريعاتها وقوانينها بحكم الظروف الموضوعية والتاريخية المدطية بأوضاع السودان وحالت دون انفتاحه على العالم وحضارته، وهو ما جعل الدولة المهدية حينها دولة ثيوقراطية.

ب- الاعتماد على الطابع القبلي:

اعتمد الخليفة على عشيرته من أولاد العرب ضد أولاد البلد والأشراف، فأصبحت أم درمان قلعة للتعايشة، وتحولت الدولة إلى أوتوقراطية قبلية، وبالتالي انتقت منها فكرة وحدة مختلف القبائل التي كان المهدي قد عمل على تطبيقها خلال نهوض الحركة المهدية، بل نتج عن هذا التوجه المتفرد نحو المصالح بعداً تسلطاً آخر.

ج- طغيان الطابع العسكري:

بحكم ظروف الحرب المحطة والضغط الخارجي، أصبحت الدولة المهدية في حالة حرب مستمرة، وتحولت الكثير من إجراءاتها إلى إجراءات استثنائية لمواجهة الأخطار، وهذا ما شكل بعداً تسلطاً آخر.

د- الاعتماد على أدوات النظام الإداري التركي - المصري:

اعتمدت الدولة المهدية على الكثير من أدوات الحكم الإدارية السابقة، كالنظام الديواني وتحويل معظم الموظفين لخدمتها، واعتمدت لحد كبير على الأسس التي تمّ بها تقسيم

المديريات من قبل. وبهذا كانت إدارة الدولة المهدية امتداداً للدولة التركية - المصرية من حيث سيطرتها على البلاد مركزياً، وهى منتها على النشاط الساسى والاقتصادى.

هـ - الاعتماد على القدرات المحطة والذاتة:

رغم ضعف قدرات السودان وإمكاناته المادية والتقنية، وانعزاله بسبب انقطاع اتصاله بالعالم الخارجى وما لذلك من تأثير فى تطوره. فقد أعلن النظام شعار مقاطعة ونبذ كل ما هو تركى بكل ما لذلك من مخاطر ساسة واقتصادية، مما جعل الدولة تنكفى على نفسها وترفض بعض أدوات الحضارة التى جلبها الأتراك. باستثناء بعضها أداً فى حالات الضرورة القصوى، مما أدى إلى مزيد من الاعتماد على المؤسسات المحطة. وبذلك رسمت تلك الركائز المحطة المتوقعة الانعزالية مستقبل الداة الساسة والاجتماعية فى السودان، والتى مازال تأثيرها إلى اليوم.

ثالثاً: الداة الإدارية فى الدولة المهدية (التنظم الإدارى وأهم مجالاته):

1- أجهزة الحكم ووظائفه:

- **الخلفة:** وهو رأس الدولة، والحاكم المطلق، يستمد سلطته من منصبه الدينى والقوة العسكرية التى وراءه، ومن الزعامة القبلية، وتتبع كل السلطات منه وتنتهى إليه. كما يقوم بإمامة الناس فى الصلوات الخمس، ويدير المجلس العام، ويقوم بتصريف المراسلات الواردة والصادرة.

- **المجلس العام:** يجتمع فيه العلماء والأعيان والقضاة فى حلقة واسعة يتراوح عدد أفرادها ما بين الثمانين والمائة شخص، ومهمته إدارة شؤون الدولة وتصريف أعمالها، وتصدر عنه كل القرارات الهامة.

- **يعقوب "جرباب الراى" أى مستودع الحكمة:** يأتي ترتيب هذا المنصب فى الهرم الإدارى بعد الخلفة، فهو وزير الخلفة ووكيل الراية الزرقاء ومدير أشغاله الحربية والمالة، وعن طريق تلك السلطات وضع يعقوب يده على كثير من مقاليد الحكم. ولكنه فى أغلب تصرفاته كان منفذاً لرغبات الخلفة وقد يكون وراء الكثير من مؤامرات السلطة

- **المجلس الخاص:** هو مجلس آخر خاص بالخلفة، يجتمع فيه بعد العشاء فى منزله، ويحضره يعقوب الملقب "جرباب الراى" أى مستودع الحكمة، وابنه عثمان شيخ الدين

وقاضي الإسلام وأمين بيت المال وشيخ السوق، وهذا المجلس هو القابض على أخص أمور الدولة وأخطرها، ولكن يبقى الخليفة هو مصدر كل القرارات ولا يعارض أحد رأيه.

2- الجهاز القضائي:

يعد الجهاز القضائي من أهم مؤسسات الحكم المركزي ومن أهم القائمين عليه:

- **قاضي الإسلام:** الذي يتولى الإشراف عليه وينظر في دعاوي الأفراد، وينظر في الإستئناف، ويصدق على أحكام القصاص، ويرشح العلماء لمنصب القضاء. وبما أن هذا المنصب يحتاج إلى دراية بأمور الشريعة فكان وفقاً على العلماء من خريجي الأزهر أو المعاهد المحلية وكانوا كلهم من أولاد البلد ولم يكن لقاضي الإسلام سلطة مستقلة. فالخليفة يسطر عليه ويستصدر منه الأحكام التي يريدها، وكانت الصفوة الحاكمة من التعايشة تشك في أولاد البلد الذين احتلوا المنصب، لأنّ التعايشة لا يملكون المؤهلات اللازمة له، ولكنه منصب يعطي صاحبه سلطات واسعة.

- **مجلس القضاء:** تشكل في عهد الخليفة من حوالي عشرين قاضياً وبعض الأعيان، ويرأسه الخليفة، وينوب عنه يعقوب وعلي ود حلو وأدانا قاضي الإسلام. واختص المجلس في إصدار الأحكام في القضايا الكبرى، ولا يعترض الأعضاء على رأي الخليفة. واختار الخليفة عشرين عالماً ليكونوا هيئة قضائية برئاسة قاضي الإسلام، وهي أيضاً أداة طعة في يده، وتكونت في أم درمان محكمة الإسلام، وهي أكبر محاكم الدولة المهدية وتضم عشرين قاضياً.

- **أمين بيت المال:** من المناصب المهمة في الجهاز المركزي للدولة، إذ أن بيت المال هو جهاز مالي واقتصادي وصناعي وتجاري، ويتمتع بسلطات واسعة، ويمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادي والثروة. ويحتاج المنصب لشخص عنده دراية بمسائل المال والاقتصاد، لذلك اقتصر هذا المنصب على أولاد البلد، فكان مسرحاً لصراعات عذبة بين أولاد البلد وأتباع التعايشي الذين يفتقرون إلى الخبرة، -كما سبق ذكره- وبالتالي عدم وجود شخص مؤهل منهم لتسلم هذا المنصب؛ خصوصاً وأنّ فيه مجالاً للإثراء.

- **محكمة بيت المال ومحاكم أخرى:** تنتظر محكمة بيت المال في القضايا ذات العلاقة ببيت المال. وهناك محاكم الأسواق لمراقبة الأسعار وحماية الناس من جشع التجار،

ومراقبة بيع الرقيق وتبديل العملة، ومنع النساء من الخروج إلى الأسواق. وهناك محكمة الكارة للنظر في قضايا الجهادية، وكان لكل سرية تخرج للجهاد محكمتها الخاصة. واعتمد القضاة في البداية لتطبيق الشريعة على منشورات المهدي التي جمعها الخلفة وطبعها في مطبعة الحجر. ثم اضطروا إلى الرجوع إلى كتب الفقه، وحدثت تجاوزات كثيرة في تطبيق القانون، ولم تلتزم المحاكم بمجموعة معينة من قواعد الإثبات. فترك الأمر إلى حد كبير لسلطة القاضي التقديرية وتفسيره لنصوص الكتاب والسنة، لأن المهدي لم يشرع كثيراً في هذه الناحية. وأكثر العقوبات شيوعاً الجلد والحبس والنفي إلى الجنوب، ونقطع الأطراف، ومصادرة الأموال، وتنفيذ عقوبة الإعدام علناً، ونفذت عقوبة الصلب أيضاً، ومال القضاة إلى استخدام الشدة والقسوة.

3- الوظائف المركزية في الدولة المهدية:

- وكيل الهجانة: وهو المسؤول عن الجمال التي تستخدم للترحيل وللبريد.
 - وكيل ورشة الجبخانه: الذي يشرف على مصنع الدولة لإنتاج الذخيرة.
 - المشرف على دار سك العملة: ومهمته الإشراف على إصدار مالة البلاد.
- يحتل الموظفون المركزيون مكاناً مهماً في جهاز الدولة، فلكل مؤسسة عدد من الموظفين والفنيين والكتبة والعمال، وبعضهم من ورثة الدولة المهدية من جهاز الدولة التركية - المصرية

4- الوظائف العسكرية:

كان للجيش دور مهم في جهاز الدولة المهدية، مستمد من دوره في مقاومة الحكم التركي- المصري، وشارك في مختلف الصراعات الداخلة والخارجة التي عاشتها الدولة. ولعل المهدي كان أول حاكم سوداني يُنشيء جيشاً نظاماً متقرباً في تاريخ السودان الحديث، فهو أحد مقتضات الدولة المركزية. فأصدر في قدير أول منشور خاص بتنظيم الجيش على أساس الرايات الثلاث وهي:

الراية الزرقاء: لأهل الغرب ويقودها عبد الله التعايشي ومن بعده يعقوب.

الراية الخضراء: لأهل السودان الأوسط ويقودها الخلفة علي ود حلو.

الراية الحمراء: لقبائل الشمال ويقودها الخلفة شريف.

وشكل عثمان دقنة جشاً مستقلاً من الشرق وإن لم يُمنح صفة الراية. وقسمت الرايات إلى أرباع، وقامت تلك التقسيمات على أساس قبلي، فرغم أنّ الجش كان لدولة مركزية تسعى إلى توحيد البلاد، إلاّ أنّه حمل في تكوينه جذور الولاء القبلي. وعندما احتدم الصراع على السلطة، سطر الخلفة وعشيرته على الجش وحولوا ولاءه لهم، فغدا جشاً للدولة المركزية التي يسطر عليها التعايشة. فشهد تصفات عنفة في قاداته بهدف إبعاد أولاد البلد وإحلال أولاد العرب مكانهم، على الأخص أقرباء الخلفة الذين أصبحوا هم أمراء الجش، وقد احتوى جش الخلفة فرقاً مختلفة بحسب أنواع الأسلحة وكانت حوالي أحد عشر نوعاً وهي:

الحرس الخاص للخلفة: يكون في أم درمان حرس خاص للخلفة عرف باسم الملازمين، لأنّهم يلازمون باب الخلفة ويقومون بحراسته، ثمّ وسّعه الخلفة وطوره إلى جش نظامي بأحدث الأسلحة وأوكل قاداته إلى ابنه عثمان شخ الدين، وأعطيت لهم امتيازات في السكن والملبس والمأكل، وخصص كل إنتاج الجزيرة لغذائهم، وأنشأ لهم بيت مال خاص بهم، وأصبحوا الأداة الأساسية في دعم سلطة الخلفة، وظلوا طوال فترة حكمه يقومون في أم درمان ولم يقوموا بأي نشاط خارجها، ووفق ما ورد لدى نعوم شقير في كتابه جغرافية وتاريخ السودان الحديث يتبعهم ما يلي:

الجهادية: هم جنود من أصل زنجي، استرق الأتراك أجدادهم وكونوا منهم جنداً محترفين، وأصبحوا عصب الجش للدولة التركية - المصرية في السودان، وأخذوا يتوارثون احتراف الجندية، -فهم مثل الإنكشارية في الإمبراطورية العثمانة- وعندما تداعى الحكم التركي- المصري تحولوا تدريجاً إلى الدولة المهدية عقب كل انتصار. ثمّ تمّ جمعهم في تنظيم واحد ووضع الخلفة على رأسهم قادة يدينون له بالولاء التام، فأصبحت الجهادية يد المهدية الضاربة وقلب الجش المقاتل، ورغم هذا كانت تدور الشكوك حول ولائهم التام للعقيدة المهدية وللدولة.

جش القلابات: هو تجمع عسكري كبير في دنقلا، وفي كسلا، ومجموعات صغيرة عديدة لحماية الحدود، وبعد توقف القتال وانتصار المهديين تسرب معظم هؤلاء للعمل في

الزراعة، -خاصة وأنّ أصول معظمهم من المزارعين- ⁽¹⁾ كما كان للدولة المهدية جيوش مرابطة على أهبة القتال في أم درمان وعلى التخوم، وكان التركيز العسكري شديداً في أم درمان.

الخالّة أو الفرسان: يقابلهم المشاة في الجهادية، وأكثر الخالّة من البقارة، سلاحهم السف والبندقية، يمتاز لباسهم بعمامة حمراء وشال أحمر يتحزم به حول خصره وكتفه الأسرى وهو لا يلبس حذاء في رجله لضيق الركاب، وقد يلبس الدرع تحت الجبة. **الهجانة:** هم أصحاب الجمال، وكان للخلفة من الهجانة سبعين رجلاً، استخدمهم في بريده الخاص إلى جهات السودان المختلفة وسلاحهم السيوف والدرق والبنادق. **الطوبجة:** هم المسلحون بالبنادق الخشخان، وعددهم نحو ألفي رجل، وجلّهم من السود، ويمتازون بلبس صدره حمراء على نحو لباس بازنجر الزبير، ولها جيبان واحدة للكبسول عن الامين وأخرى للشمال.

البلطجة أو الفرارة: وهم جند من العرب والسود يحملون بلطات كبيرة مما كان مستعملاً في الجش القديم ويتميزون بلباس قبعة مزينة بريش النعام. **المتشمرون:** ويبلغ عددهم نحو (200) رجل، وكلهم من التكارنة، وهم طوال القامة غلاظ الأجسام، يحملون حراباً طويلة بضوية الشكل يبلغ طول الواحدة منها نحو ذراع وطول قناتها نحو أربعة أمتار ويتميزون بلباس جبة قصيرة مشمرة إلى ما فوق الركبة، -ومن ذلك اشتق اسمهم- ويحمل الواحد في وسطه خنجرين وعلى رأسه طاقة ذات قرنين تعرف بأمر قرينات، وهذا الجند من مبتكرات التعايشي.

جوق الفرق الحربية: ويحملون آلات موسقة كالآلات المستعملة في الجش. **والصفار:** مؤلف من خمسين عبداً يحملون أبواقاً من قرون الوعل وطبولاً جوق البيدو مصنوعة من جذوع الشجر وقرعاً يابساً محشواً حصى، وهي على نمط موسقى سلطنة الفور القديمة، ولها أصوات تخذش الأذان.

⁽¹⁾ تكون جش القلابات (كنموذج عن تركيب الجش السوداني في الدولة المهدية)، من حوالي (60.000) مقاتل منهم (43.000) من أولاد العرب وكان منهم (6000) بأسلحة نارية والبقية مسلحين بالسيوف والحراب، ومعهم (16.000) من الجهادية كان منهم (9700) بأسلحة نارية، وحوالي (1000) من الفرسان. عن شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص1250-1251.

جوق الإمبابة: يتشكلون من أربعة رجال مع كل منهم إمبابة يصوت بها عند ركوب الخلفة، ويلاحظ أنّ هذه الجوق تابعة لحرس الخلفة.

5- التقسيمات الإدارية:

قسمت الدولة المهدية إلى وحدات إدارية سميت عمالات أو مديريات "عشر مديريات وناحة" هي حلفا ودنقلة والخرطوم وبربر وكسلة وسواكن التي أصبح يطلق عليها مديرية البحر الأحمر منذ سنة 1906، وكردفان وفاشودة التي أصبح يطلق عليها مديرية أعالي النيل منذ سنة 1903، ثم سنّار وبحر الغزال. وقد تشكلت أربع مديريات بعد ذلك هي مديرية النيل الأزرق التي اقتطعت من مديرية الخرطوم في حزيران 1902 وأوائل 1905، والنيل الأبيض منذ أوائل سنة 1905 وقد اقتطعت أجزاء من النيل الأزرق وكردفان، ومديرية منجالات التي ظهرت سنة 1906 وهي القسم الجنوبي من أعالي النيل، ومديرية جبال النوبا وهي الأقسام الجنوبية من مديرية كردفان التي فصلت عنها لأغراض إدارية منذ أول كانون الثاني 1913 ولأغراض مالية منذ أول كانون الثاني 1914، وضمت دارفور 1916، وقد فصلت ناحية السوباط - بيبور عن منجالات منذ سنة 1912⁽¹⁾.

كما أحدث تعديلات عدة في حدود المديريات من وقت لآخر، وكذلك في توزيع القبائل فقد وزعت بعض القبائل بين مديريتين أو ثلاث⁽²⁾. وأعقب تقسم المديريات تشكيل هيئات للحكم وكانت في السنوات الأولى مقتصرة على العسكريين، وكان منصب حاكم المديرية أو مدير المديرية أول المناصب وأهمها، في كل مديرية يعاونه في إدارتها المفتشون الذين يتولون أمور النواحي، حيث قسمت المديريات إلى نواحي، والنواحي إلى إمارات. وفي سنة 1899 وزع الحاكم العام مذكرة إلى المديرين والمفتشين والعمامير يمكن أن يستشف منها السياسة الإدارية التي قررت سلطات الحكم الجديد اتباعها في البلاد. وفي المديريات الحدودية سمي حاكمها أميراً وله سلطات واسعة، بحكم ظروف الحروب، أما المديريات الأخرى فقد سمي حاكمها عاملاً. وغالباً ما تطابقت تلك التقسيمات مع تقسيمات الجيش التركي - المصري، مع بعض التعديلات التي اقتضتها ظروف الدولة

⁽¹⁾ يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924، جامعة عين شمس، 1976، ص 169.

⁽²⁾ ID. 1218 A Hand book of The Anglo - Egyptian-Sudan pp. 171 172.

ورزق، السودان في عهد....، ص 169

المهدية فتّم تغيير حدود الوحدات الإدارية لتلائم متغيرات الأوضاع العسكرية والسياسية، فضمت دارفور وكردفان في دائرة واحدة وسميت إدارة الغروب، لتصبح مركزاً للخليفة ضد أي خطر مرتقب، وأصبحت الجزيرة دائرة قائمة بذاتها لتأمين احتياجات الدولة من الغذاء. وكان شرق البلاد تحت قبضة عثمان دقنة الإدارية، وأدت ظروف الحرب مع الحبشة إلى فصل القضايف عن عثمان دقنة وضمها إلى القلابات لتصبح مديرية قائمة بذاتها أيضاً. وعند ظهور الخطر الإيطالي من الشرق، أصبحت كسلا منطقة إدارية منفصلة لمواجهة ذلك الخطر، وكانت بربر ودينقلا تُجمعان في مديرية واحدة وأدائاً تُفصلان⁽¹⁾.

كان لكل مديرية جهاز إداري، وهو صورة مصغرة عن الجهاز الإداري المركزي، ومهمته الأساسية جمع الضرائب. "وعليه أن يراقب ويتأكد من عدم وجود ضرائب غير شرعية في ناحيته وإبلاغ المدير عن أي موظف لا يسلك سلوكاً حسناً أو لا يعش حياة محترمة أو يبدي إهمالاً في وظيفته". وكان لعمال الأقاليم سلطات الخليفة المطلقة، ولكنهم كانوا يرجعون إليه في كل صغيرة وكبيرة ويأخذون رأيه في كل أمور الحكم. وأدى ذلك إلى كم كبير من الرسائل المتبادلة بين أم درمان والأقاليم. إنها صورة للمركزية المغرقة، التي تؤدي إلى شلل الأجهزة وسلبها القدرة على المبادرة، كما أدى حصر السلطة في حلقة ضيقة في القمة إلى خصومات وصراعات كانت من عوامل إضعاف الدولة.

رابعاً: الواقع الاقتصادي في الدولة المهدية:

بعد نجاح المهدي في الخلاص من سيطرة الحكم التركي - المصري، والتصدي للأطماع الاستعمارية الأوروبية عموماً، وإنجلترا وفرنسا خصوصاً في السودان، عكس النظام الإقتصادي في الدولة المهدية، محاولات تطوير العلاقات الإنتاجية في المجال الزراعي، وتنشيط العلاقات التجارية النامية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي الوقت ذاته سعت الدولة للحفاظ على مضمون فكرتها الدينية - المهدية المنتظر والإيمان المطلق به - لتحافظ على بقائها واستمرارها، وهو ما جعل الجهاد ضد أعدائها واجباً دينياً، وفرض على الدولة أن تكون في حالة حرب مستمرة، مما أدى إلى قيام اقتصاد الحرب بكل التزاماته وسلباته.

¹⁾ Anwal Reboot 1899 pp. 56-57

1- الزراعة، الصناعة، التجارة الداخلة والخارجة:

- الزراعة:

نظام ملكة الأرض: شهدت فترة الدولة المهدية تدخل الدولة الواسع في نظام ملكة الأرض، واعتمد المهدي في ذلك على سلطته الدينية، التي استمد منها نظام ملكة الأرض، فالأرض ملك لله والمهدي خليفة الله في الأرض، فهو المتصرف فيها وهي جزء من واجباته بوصفه رأس الجماعة الإسلامية. والأرض ليست مزية في حد ذاتها أو حقاً خالصاً لصاحبه، وإنما هي وظيفة اجتماعية يحق للحاكم أن يحدد لها المنهاج والحدود الخاصة، وهو ما وضحه المهدي بقوله: "ولا يدعي أحدكم وراثته الأرض عن آباءه وأجداده لأخذ عنها خراجاً ويقدم من هو ساكن فيها لأجل ذلك"⁽¹⁾، ولم يفرض المهدي تلك الساسة على الناس فرضاً. بل توصل إليها بالموعظة الحسنة والموقف الأخلاقي العام. ورفض المهدي إعادة النظر في القضايا الفردية التي عرضت عليه في الأراضي التي أخذت من أصحابها ظلماً إبان الحكم التركي - المصري، فالنظر في تلك القضايا يدعم نزعة الملكة الفردية، وهذا عكس ما كان يسعى لتأكيدده، لأنه يريد أن تكون الأرض لمن يزرعها.

أدت سياسة المهدي تلك ومن ثم سياسة الخلفة التعايشي الذي حاول اقتفاء أثر المهدي، إلى فتح أراضي السودان الأوسط الزراعة أمام القبائل الرعوية لتستقر دون أن تحدث خللاً في علاقات الملكة الخاصة. فقد بقيت الملكة الخاصة على حالها، ولكن استغلالها أصبح مشاعاً، ونفذت الدولة سياستها بطريقتين هما بيت المال والتهجير.

بالنسبة لبيت المال، الذي استولى على الأراضي التي آلت إلى الدولة بحكم الغزاة أو الفياء، وهي الأراضي التي كانت تابعة للحكومة السابقة أو التي لم تسبق ملكيتها لأحد أو التي كان يمتلكها الترك والنصارى، ومنحت تلك الأراضي في بعض الحالات للجهادية ولعامة الأنصار دون مقابل لاستقيدوا من محصولها في المعاش وفي علف الخيول، ولم يحصل منها بيت المال على نصيب.

وبالنسبة للتهجير، فهو حركة جماعة لترحيل البقارة من ديارهم البعيدة في جنوب

⁽¹⁾ شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص 1260.

دارفور إلى أم درمان، لتأمين مركز الخليفة وحماية سلطانه من مؤامرات وغدر سكان النيل. ولكن تهجير مجموعات كبيرة من السكان من مكان استقرارها إلى مكان آخر، كان يحتاج لتهيئة ظروف معيشة مناسبة لها، وإيجاد مكان لاستقرارها في الأراضي الزراعية. وهذه ساسة لا يمكن تفسيرها باعتبارها تحركاً سياسياً فقط، خصوصاً إذا وجدنا أنّ التهجير كان يتم أحياناً في الوقت الذي كانت فيه "قوة الخليفة عظيمة وسلطته راسخة". وكان الخليفة التعايشي يعمل على توطيد أولاد العرب في منطقة الجزيرة والنيل الأبيض، ويختار لهم الأماكن القريبة من العاصمة، ويمنح أهلها التعايشة مزارع خاصة بهم، دون أن يكون في ذلك تعدياً على أراضي الغير لأنّ في الأراضي متسع للجمع. ورغم ذلك لم يخل الأمر من التجاوزات في الإستلاء على أراضي الأهالي وانتزاع الكثير منها دون وجه حق.

حدث تحول في ملكة الأرض الزراعية، فألت ملكيتها قسراً أو تدريجاً إلى فئات معينة، ولكن دون سند قانوني أو وثيقة تملك، فتركت تلك التحولات بصماتها على البنية الاقتصادية - الاجتماعية. وفتحت المجال لزعامات أولاد العرب لحاذاة أحسن الأراضي الزراعية. وعبر مسار حكم الدولة المهدية أخذت تتحاز إلى مجموعات دون أخرى، لأنّه لايمكنها أن تمثل مصالح الجمع، وزحفت تلك المجموعات للاستقرار في المناطق الزراعية التي حصلت عليها. مما أسهم في خلخلة البنية القبلية، وفي خلق الظروف المناسبة لحركة السوق، وفي زرع بذرة الأمة. وينسجم كل ذلك مع التوجه العام لبلورة التشكيلة التجارية، فالمهدية لم تحدث تحولاً في علاقات الإنتاج، ولكنها أفسحت المجال لإمكانة إحداث مثل تلك التحولات، وبما أنّ تلك الإجراءات التي اتخذت لامتلاك الأرض التي لم تكن معتمدة على وثائق قانونية، فقد اقترنت نهاياتها مع نهايات النظام، مما يعني سهولة الخلاص من الآثار التي تركتها طريقة ملكة تلك الأراضي.

أهملت الزراعة خلال فترة حكم الدولة المهدية، بحكم ظروف الحرب التي عمّت مختلف مناطق السودان، وتراجع الإنتاج الزراعي، بسبب إهمال الأرض من سقاية وعناية وتأمين اليد العاملة اللازمة، لدرجة الإنذار ببيادر المجاعة في صدف 1885. كان أهم ما طرأ على النشاط الزراعي في الدولة المهدية، هو تدخل بيت المال المباشر في عملة

الإنتاج الزراعي، فأدخل نظام التزرعة، وهو نظام يقوم الناس فيه بزراعة الأرض مشاركة مع بيت المال، ثم يقسم المحصول بين المنتج وبيت المال، ويخصص عامل لكل منطقة من المناطق المزروعة ويحدد نصيب الدولة إما بالربع أو النصف. وكان على بيت المال أن يمدّ المزارعين بالبذور وأحياناً بالأيدي العاملة من رقيق بيت المال، وفي أحيان أخرى كان يُقرضهم المال اللازم لتمويل عملة الإنتاج. ووجدت قادات الدولة في نظام التزرعة فرصة لزراعة مساحات لحسابها الخاص، وأدى ذلك النظام إلى الإحتكاك بين العمال والقادة العسكريين، كما تبرمت منه القبائل الزراعية⁽¹⁾. أما بالنسبة للخلفة التعايشي، فلم يكن يقبل لأبناء عشيرته أن يعملوا في الزراعة -على عكس القبائل الأخرى- لأنّ هذا يُعد من الأعمال الوضعة التي لاتليق بهم -حسب مفهومهم- فكان يسعى لأن يظلوا صفوة حاكمة بعيدين عن الأعمال اليدوية التي يعتبرها أمراً محقراً من شأن العبيد، كما أن العمل بالزراعة من شأنه أن يضعف روح المحاربين القتالة، لذلك عارض نزعة الاستقرار التي أخذت تنتشر بين الجهادية والمقاتلين، واتخذ إجراءات رادعة ضد تلك النزعة⁽²⁾. وكان له الموقف ذاته تجاه القبائل الزراعية التي يعتمد على ولائها فرأى أن تتخلى عن الإشتغال في الزراعة وتتضم إليه. ومن جانب آخر رأى التعايشي ضرورة تشجع القبائل في مناطق الإنتاج للعمل في أرضها، وجعل ذلك التشجع مرهوناً بولائها. وبذلك كان للتعايشي موقفان: الأول يحث على العمل الزراعي، والثاني يغلب العمل الساسي على العمل الزراعي، الأمر الذي انعكس سلباً على المناطق الزراعية.

ورغم هذا الواقع المتردي، فقد تحسنت أساليب الزراعة نسباً، بعد "انهيار الحكم التركي - المصري، وتوقف نهب المحاصيل الزراعية إلى الخارج، وأصبح كل الإنتاج الزراعي يصب في مجرى الاقتصاد السوداني. وشجعت الدولة الناس على الزراعة وذلك بتخفيض الضرائب، بل أعفتهم منها عندما يكون الإنتاج متدنأً، وأصدر الخلفة توجيهاً عاماً ببقاء المزارعين في مناطق الإنتاج، ودعوة من هجر أرضه للعودة إليها، وإغراء وترغيب القبائل النافرة للرجوع إلى مناطقها.

(1) شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص1260.

(2) شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص1260.

وتتنوعت المحاصيل مثل الفول والسمسم والقطن والدخن وأصبحت الجزيرة مستودع الدولة للغذاء، ومما يثير الانتباه في وثائق المهديّة كمات الذرة المرسلّة من الجزيرة إلى أم درمان، وانصب الاهتمام أيضاً على زراعة الخضروات والفواكه في المزارع القريبة من المدن الكبرى حيث نجد فيها سوقاً رائجاً. ومن جانب آخر تدهور إنتاج المحاصيل النقدية، - رغم أنّها تشكّل مادة أوليّة للاستثمار المالي - إما بسبب ظروف الحرب أو اضطراب التجارة الخارجيّة، أو لعدم إدراك الدولة المهديّة في بداية عهدها لأهميّتها، فانخفض إنتاج الصمغ من (180.000) قنطار إلى (30.000) قنطار. لكن أحد أمناء بيت المال نبّه الخلفه إلى أهميته وإلى الثروة التي يمكن أن تجني منه، مما جعل هذه المادة تستعيد أهميّتها، أما القطن فقد حافظ على إنتاجه، بالذات في دلتا طوكر والقاش، للحاجة إليه في صناعة الملابس المطهّنة أو التصدير، خاصّة وأنّ التجار الأوروبيين في سواكن أولوه اهتماماً كبيراً لحاجة أسواقهم إليه. وحافظت المحصولات على أسعار شبه ثابتة، لم تتعرض لتغيّرات كبيرة، إلّا أنّها اختلفت من منطقة إلى أخرى. كما تأثرت ببعض الظروف الطارئة مثل المجاعة وتحركات الجيوش، وأخذت المنتجات الزراعيّة تشق طريقها إلى السوق التجاريّة، وأصبح سعرها يخضع لقانون العرض والطلب.

ورغم أنّ غالبية الإنتاج الزراعي كان له طابعاً استهلاكياً، إلّا أنّه أخذ يخرج عن دائرة العلاقات المتخلّفة ويدخل دائرة الإنتاج التجاري، وغالباً ما أثّرت ظروف الحرب والقتال في هذا التوجه، ودفعت الدولة للتدخل لتتم إجراءات البيع والشراء تحت إشرافها المباشر، مع مراعاة احتكارها لبعض المنتجات أحياناً، ويلاحظ توجه الدولة نحو التخصّص في الإنتاج الزراعي الذي أصبح الأساس الذي قام عليه السوق الداخلي.

-الصناعة:

من الجدير بالملاحظة، أنّ ظروف البلاد الصعبة وطابعها الزراعي الرعوي والقبلي الخاص، قد حال دون قيام صناعات بالمفهوم المتطور للصناعة الآلة، لذلك اقتصر الإنتاج الصناعي في الدولة المهديّة، لاسمّا في عهد التعايشي على صناعة الأسلحة والذخيرة، والإبقاء على ورشات لإصلاح القطارات من عهد الحكم التركي - المصري وعلى خط التلغراف بين الترسانة وأم درمان، وروج لصناعة المراكب وعمل الحراب، وأقام

معملاً للصابون في بيت المال للإنتفاع بريعه وأهمل ما سوى ذلك^(١).

- التجارة الداخلة والخارجة:

سعت الدولة المهدية لتنظيم الأسواق إدارياً واقتصادياً، ولم يكن هذا المسعى من أجل تطوير إنتاج السلع النقدية والنشاط التبادلي في السوق فحسب، وإنما شكل ملاد قاعدة جديدة دخلت في أساس التركيب الاقتصادي - الإجتماعي السوداني في مرحلته الجنيذة، وبادرة للانتقال من المجتمع الرعوي - القبلي إلى مشارف مجتمع الإنتاج السلعي، وتراكم رأس المال التجاري، وفي هذا المسعى ظهر الفرق جلياً ما بين الدولة المهدية الوطنية وممارسات الحكم التركي - المصري الأسبق وسلطاته.

- التجارة الداخلة وتطور السوق الوطنية: كانت أهم مؤشرات التطور في السوق خلال فترة الدولة المهدية، لاسمما في عهد محمد أحمد المهدي، تجمع الأسلحة والذخيرة والذهب والفضة والماشية والرقيق في بيت المال، كما ضمت إليه كل المصالح العامة مثل الدكاكين بأنواعها والوكالات والمطاحن، وذلك بهدف تسخير النشاط الاقتصادي لاحتياجات الحرب، لكن هذا التوجه قاد إلى المركزية، وإلى انعكاسات إيجابية على نهوض الأوضاع الاقتصادية عامة، وفتح المجال لنهوض حركة التبادل التجاري التي شكلت أهم ركائز الإقتصاد في البلاد.

ومع وصول التعايشي إلى الحكم أدرك مدى أهمية موارد بلاده من الصمغ وريش النعام وشن الفيل، وضرورة تصديرها إلى الخارج وكسب أرباحها الباهظة. فضرب العشور على البضائع في كوكريب وبربر وكسلا والقلابات والفاشر وأم درمان. واحتكر تجارة شن الفيل وريش النعام كلها لنفسه، وأخذ ثلث مادة الصمغ من التجار وأعطاهم الثلثين. وبلغت قمة البضائع الصادرة من السودان عن طريقي أسوان وسواكن خلال سنتي 1897 و1898 نحو (477896) جنيهاً، وقمة البضائع الواردة إليها نحو (397451) جنيهاً^(٢). ومع هذه الأرباح اندفع التعايشي أكثر إلى النهوض بالسوق الداخلة والعمل على استقراره وتنظيمه وتحسين إدارته، - لاسمما في المدن الكبرى - كما

^(١) شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، ص 1260.

^(٢) شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، ص 1261.

في سوق أم درمان التي أصبحت سوقاً مركزياً لغالبية مناطق السودان، وحتى من خارجه فما بعد. وكان من أهم الإجراءات التنظيمية تأمين تقرير يومي عن حركة النشاط التجاري في السوق وما يشهده من إصلاح أحواله وما يخص الأمور الخاصة بالبيع والشراء، وما قد يحدث من حالات الغش والفساد ومراقبة الأسعار وما إلى ذلك... وكان للمحكمة الاقتصادية مأمور لمراقبة الموازين والمكاييل ومراقبة آداب السلوك في البيع والشراء ومنع اللصوص، وفي سنة 1888 قسم السوق وخصص لكل مجموعة سلعة معينة ومكاناً خاصاً بها، مثلاً تركز الإهتمام حول تجارة الذرة، وكذلك تخصص سوق للنساء بعد أن تبين نشاط بعض النسوة في التجارة وبراعة بعضهن في حركة البيع والشراء.

إلى جانب اهتمام الدولة بأسواق المدن الكبرى، ظهرت أسواق في مناطق الإنتاج، فأخذ التجار والبدو الرحل والمزارعون يفدون إليها لتصريف بضائعهم وشراء احتياجاتهم. وظهر أربعة أنواع للسوق السودانية هي: أسواق المدن، وأسواق القرى، والأسواق الصغيرة وسميت أم سويقو ولا تتعامل في البضائع المستوردة، والأسواق الموسمية. وأدى تنظيم الأسواق وانتشارها النسبي إلى سهولة حركة البضائع وتراكم الأرباح. وهذا ما شكل عامل جذب إلى البقارة ونسائهم، حتى أصبح لهم نصيب في تجارة التجزئة في أم درمان فاق المجموعات الأخرى. ولاحظ القس أهرولدر أن تبادل العملة وتراكم الأرباح قد أدهش أولئك الرعاة أيما دهشة، وأن منظر الريالات اللامعة أثار فيهم حياً جامحاً للمال والشراء، وحتى الخلفة نفسه أصابته حمى الربح، وفكر جدياً في الدخول للعملة التجارية باستثمار بعض الأموال لجلبها من الحبشة، لكن التطورات الساسية حالت دون ذلك.

أدى نمو السوق الداخلي إلى انتشار العادات الاستهلاكية التي بدأت تمارسها بعض الفئات منذ العهد التركي - المصري، ويبدو أنه بدأ يظهر بعض الفرز الاجتماعي، فظهرت فئات اجتماعية لها عادات استهلاكية رفعة تختلف عن النمط الذي كان سائداً بين غالبية أهل السودان. فأصبح الأغنياء يعيشون نسباً في رفاهة والفقراء في فاقة وبؤس. وتحدث وثائق المهديّة عن أهل الثراء والاقتدار، فعلى سبيل المثال، بلغت تبرعات تجار بربر في عام واحد خمسة وسبعين ألف ريال وخمسة عشر إردباً من الذرة،

وعندما صادر الخلفة أموال التاجر عمر كشة بلغت ستين ألف ريال⁽¹⁾.

- **التجارة الخارجية:** ساعد نمو التجارة الداخلية على نهوض التجارة الخارجية، ولكن سرعان ما تعرّضت التجارة الخارجية لهزات أدت إلى اضطراب مسارها أثناء سنوات الثورة، إذ لم يكن المهدي في البداية يرغب في تنشيط التجارة لكرهه التعامل مع البلاد الأجنبية بسبب العداء الذي استعر بين الدولة المهدية وجيرانها مصر في الشمال، وسواكن في الشرق، والحبشة في الجنوب الشرقي، وهي البلاد التي تتجه إليها الطرق التجارية الرّسدة من السودان. وكان السبب الأكثر تأثيراً على التجارة الخارجية، قرار الخلفة التعايشي بإيقافها مع العالم الخارجي لاعتقاده بأنّ بعض التجار كانوا جواسيس للأعداء، إلى جانب تهريبهم العملة الذهبية والفضة واستبدالها بالعملة النحاسية، وكذلك تهريب الرقيق. أما السبب الأهم كان قرار الحكومة الإنجليزية بمنع التعامل مع الدولة المهدية وحصارها اقتصادياً، وخنقها تجارياً بمنع وصول الصادرات إليها، وتحطيم المحاصيل النقدية الواردة منها، ومنع وصول الأسلحة والذخيرة والمواد الصناعة الأولية التي تتسرب إليها عبر الحركة التجارية. وفي فترة حكم التعايشي لم يكن يرغب في البداية بالالتجار مع البلاد الأجنبية، لكن التجار لم يقبلوا بذلك وطالبوا بفتح طرق التجارة الخارجية، لما فيها من فوائد اقتصادية لهم وللثورة والدولة، فاستجاب الخلفة لطلبهم لأنّه رأى أنّ أهم حاصلات بلاده كالصمغ والريش وسن الفيل، إن بقيت عنده ولم ترسل إلى الخارج ذهبت سدى وسببت الخسائر، لذا قام بأخذ العشور على البضائع الواردة إلى السودان، وفتح أبواب التجارة إلى أسوان وسواكن ومصوع والحبشة ووداي وغيرها، وهذا ما كان له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد السوداني بشكل عام رغم الظروف الصعبة المدطة به سواء في الداخل أو الخارج. وهذا يعني أنّ النشاط التجاري استطاع أن ينفلت من قرارات الدولة في أغلب الأحيان رغم تشديد القيضة المركزية على الساسة الإقتصادية.

2- العملة في الدولة المهدية:

برزت أهمية إصدار العملة وتداولها في عهد الدولة المهدية كنتيجة طبعية لنشوء

⁽¹⁾ شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص 1261.

السوق واحتاجات نشاط التبادل السلعي - النقدي، وهو الأمر الملازم لظهور الإنتاج البضاعي الذي يتطلب تداول العملة، كما رأى المهدي بعد انتصاره في الظروف ضرورة إصدار عملة مستقلة حتى يستقم أمر التبادل التجاري الذي يعوقه شح العملات، وليؤكد استقلاله عن مصر. فكان المهدي أول حاكم سوداني -حسب المصادر المتوفرة- يصدر عملة وطنية موحدة على نطاق السودان كله، وكانت من ثلاث فئات: جنيه ذهب، وريال فضي، ونصف ريال فضي⁽¹⁾، وكان ذلك الإصدار في شباط 1885، وكانت تلك الإصدارات النقدية من أجود العملات السائدة بسبب ارتفاع نسبة الذهب والفضة فيها. ولكن عندما اكتشف الصاغة هذه الحققة، قاموا بتحويل العملة إلى سبائك وهربوها إلى الخارج، فاخفت تدريجاً من التداول، ورغم ذلك فإن المهدي استطاع أن يحقق انتصاراً كبيراً كان من أهم رموزه، إعلان دولته المستقلة وتأسيس مدينة أم درمان.

أما الخلفة التعايشي فقد شجع على التداول بما هو متوفر في مناطق حكمه من العملات، ولم يضرب شيئاً من الذهب بل ضرب الريال وأجزأؤه من الفضة والنحاس، وأمر بتأسيس دار لسك العملة في أم درمان، وجعل الإشراف عليها بيد صائغ من بخارى يدعى حاج قلندر، وفي سنة 1887 صدرت أول عملة فضة في عهده، وكانت من أربع فئات: فئة (20) قرشاً و(10) قروش و(5) قروش و(1) قرش واحد. وكان صافي الفضة فيها أقل بمعدل ثلاثة أرباع من عملة المهدي. ورفض التجار التعامل بها، فأتخذت بحقهم إجراءات قمعة وأجبروا على قبولها، واستمر التداول بها حتى سنة 1892. وفي سنة 1893 صدرت عملة جديدة سميت "أبوكس"، وقد أخذ تصممها عن العملة المصرية التي صدرت في عهد الخديوي توفيق، وتعتبر أنجح عملة أصدرتها الدولة المهدية، وأعيد إصدارها في الأعوام التالية، وحينما لم تنجح محاولات إصدار عملات جديدة على يد المقاولين -بحكم إنقاص نسبة الفضة منها، ونجاح الصاغة بتزويرها- تحولت مسؤولية الإصدار إلى بيت المال⁽²⁾. وبذلك كانت السوق السودانية، عرضة إلى الكثير من الاضطرابات، بسبب تداول عملات أخرى رديئة متنوعة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار،

(1) القдал، تاريخ السودان...، ص229.

(2) شقير، جغرافيا وتاريخ...، ص1261.

وإضعاف الحركة التجارية، وسادة الفوضى. لقد سعت الدولة المهدية للحفاظ على استقرار العملة وسيولتها، لما لها من دور مهم في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية، فنجحت أحياناً وفشلت أحياناً أخرى.

3- النظام الضريبي في الدولة المهدية:

كان من أهم مصادر الضرائب في الدولة المهدية: الغنائم، والزكاة، والعشور:

- **الغنائم:** شكلت مصدراً مهماً في الدولة، وتدفقت الغنائم مع الإنتصارات التي حققتها الثورة المهدية، ومن ثم شكلت دخلاً مهماً للمجاهدين بعد أن تركوا مصادر دخلهم. وأدرك المهدي خطورة الغنائم وما يمكن أن تسببه من صراعات وانحرافات، فحذر أتباعه من الإلتفات إلى الغنائم وترك الجهاد، والاعتماد على أنفسهم في معشتهم ريثما ينجزون مهامهم العسكرية.

أما في عهد الخليفة التعايشي فقد توسع مفهوم الغنمة وتعددت أنواعها، فشملت الأموال المصادرة من المعارضين للنظام، وهو ما عرف بالتغزم فانقلب مفهوم الغنمة من عقوبة دينية إلى عقوبة مداسية، ووصلت حالات التغزم إلى عشرين حالة. وعندما انتهت الحروب ضد الحكم الأجنبي، أصبحت الحروب ضد القبائل المعارضة في الداخل من أهم مصادر الغنمة.

- **الزكاة:** شكلت الزكاة عصب الحياة في اقتصاد الدولة المهدية، وكانت تُجمع عن المواشي والمحصولات الزراعية، لأنها من الموارد الأساسية في بلد يعتمد جلّ اقتصاده على الزراعة والرعي. وشهدت فترة حكم المهدي وضع الأسس العامة للزكاة حسبما وضعها المشرعون المسلمون، وسعى جاهداً لتذكير الناس بها واعتناقها وضرورة تنفيذها وفقاً للمضامين السلفية للدعوة، واعتبر انتصاره على هكس 1883 بداية تطبيق نظام الزكاة، وأصدر المهدي منشوراً مفصلاً عن أنصبة الزكاة كما جاءت في كتب الفقه. وفي تحديد الزكاة أكد المهدي زكاة الساقة وأن تكون على أساس العمل الإنساني المبذول وليس على أساس مساحة الأرض كما كان يفعل الأتراك، وكان دقيقاً في أمر جمع الزكاة نقادياً للظلم الذي حاق بالناس في العهد السابق.

أما الخليفة التعايشي فقد واجه مشكلتين هما، إقناع الناس بدفع الزكاة، ووضع الأسس

السلامة لجمعها. فرغم أن الزكاة فريضة إلا أنها شكلت لدى البعض عباً مالياً كونها بمثابة ضريبة تدفع للدولة، وإن كان يفترض دفعها من خلال الدافع الديني وإحساس المؤمنين الذاتي بها، فإذا لم يتم التطابق بين المثل الدينية والرغبات الدنيوية، فستبقى الزكاة عبئاً، وسكتنفها التحايل والمغالطات. ومع تطور اقتصاد الدولة وبروز حافز الربح، أصبح التطابق بين النزعتين يزداد بعداً، وهذا ما حدث في فترة الدولة المهدية، وفقاً لوثائقها الغنية بتوجيهات تحصيل الزكاة وعدم التهاون فيها والإجتهاد في جمعها.

- **العوائد الجمركة:** التي عرفت منذ العهد التركي - المصري، واستمرت تطبقها في عهد الدولة المهدية. كانت قمتها في البداية 2.5% ثم ارتفعت إلى 10%. وكان تحصيلها يجري في كريب على طريق بربر، سواكن، وكسلا، والقضارف. وفي بعض الأحيان تمّ تحصيلها مرات عدة في الطريق، وتدفع نقداً وعيناً، وتتخذ عن الصادرات والواردات، ويشرف عليها بيت المال إشرافاً مباشراً، وهو الذي يختم البضائع بختمه.

- **ضرائب المراكب ومراسي السفن:** فرضت تلك الضريبة على المراكب المؤجرة سنوياً مع حمولاتها بمعدل ريال لكل إردب، ويدفع هذا المبلغ مقابل الخشب والمسامير لأنها ملك الدولة، فعندما يرغب شخص في بناء مركب يتقدم بطلب إلى أمين الفيء لحصل على الخشب، ثم يقدر الأمين القمة السنوية التي تدفع، وكانت المراسي تؤجر للتجار وهم يديرونها لحسابهم الخاص.

ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يكن يتم تنفيذ جمع الضرائب كما يجب، بل اختل أمر جمعها، وغالباً ما انتهى أمرها إلى عملة سلب ونهب، ويعود هذا التردّي إلى عوامل عدة من أهمها:

- ظهور النقود وتطور علاقات السوق التي أدت إلى علاقات إنتاج غير متكافئة، ساعدت على المزيد من الاستغلال عن طريق زيادة الضرائب.

- حاجة الدولة الملحة للدخل لتغطي نفقات الجهاز المركزي المتضخم، مما استوجب اتخاذ إجراءات قمعية لسد تلك الحاجة.

- التناقض بين المثالية المهدوية وحافز الربح، فلم يكن هذا التناقض وفقاً على الدولة المهدية، بل عرفته كل الأنظمة التي كانت تطرح شعارات وبرامج فوق قدرتها وقدرة

المرحلة التاريخية، والأنظمة التي تتغلق داخل النصوص.

4- بيت المال في الدولة المهدية:

تطور بيت المال وتشعبت مهامه، وتعددت فروعه مع تطور النشاط الإقتصادي، فهو مؤسسة أفرزها نمو النشاط التجاري حتى غدا جهازاً بيروقراطياً مركزياً ينظم ذلك النشاط ويرعاه. وكان لبيت المال مهمتان: مهمة مالية، اختصت بتوفير الدخل اللازم للدولة وتحديد أوجه الصرف على احتياجاتها. ومهمة خاصة، بالإشراف على النشاط الإقتصادي، مثل ملكة الأرض والصناعات الحرفية، وتحديد اتجاهات التجارة الخارجية، وإصدار العملة. وفي دولة مركزية مثل الدولة المهدية كان لبيت المال دوراً كبيراً في حياة الناس، وتضخم ذلك الدور في ظل اقتصاد الحرب. واتضح أنّ بيت المال قد اتخذ شكلاً بسيطاً في فترة حكم المهدي في قدير. أما في عهد الخليفة التعايشي، فقد اتسع وتشعبت مهامه وتعددت واجباته، فأحدثت ست بيوت مال مركزية كان من أهمها بيت مال عموم المسلمين، وهو بيت المال المركزي، وله مصادر دخل ثابتة، ويهتم بالصرف على جهاز الدولة المدني والعسكري، وله أيضاً نشاط تجاري صناعي.

خامساً: القوى المعارضة للدولة المهدية:

لا شك أنّ معظم أنظمة الحكم في العالم -إن لم يكن كلها- تواجهها قوى معارضة، وذلك وفقاً لمصالح وأهداف الذين لم يتفقوا والنظام الجديد، أو لأسباب قد تكون من مصالح الأوطان. وفي السودان أيضاً ومنذ بداية الدولة المهدية واجه محمد أحمد المهدي قوى معارضة لحكمه كان أهمها: بقايا الحكم التركي - المصري ممن شغل أعمالاً ووظائف في أجهزة الحكم في البلاد، وتعارضت مصالحهم مع النظام الجديد، ووقف إلى جانبهم أيضاً زعماء الطريقة الختمية المعارضين للدعوة الجديدة. كما عارض بعض الزعماء الصوفيّين المهدي من منطلق الطموح الشخصي أمثال الفكي الكناني والمنا اسماعيل. وعارض الدعوة أيضاً بعض زعماء القبائل مثل الكبابش ووقف بعضهم موقف التردد والريبة من الدعوة. ولكن توالي انتصارات المهدي والمدّ الثوري الجارف طغى على هذا التردد، ورغم ذلك بقي البعض على مواقفهم المعارضة بانتظار الوقت المناسب للتحرك.

أما في فترة حكم الخليفة التعايشي فقد واجه منذ بداية حكمه معارضة الأشراف التي تفجرت في مواجهة مسلحة، ثم تطورت إلى صراع بين مجمل أولاد البلد وأولاد العرب - كما سبق ذكره- وأدت سطرة التعايشة على مقاليد الحكم إلى تفاقم الأزمة، ودفع بروز الدولة المركزية إلى نفور بعض الزعماء القبليين منها بل ومناصبتها العداء، وذلك لأن الدولة المركزية التي تسعى للممنة على كل ما حولها، وتتناقض مع المؤسسة القبلة التي تجاهد للحفاظ على كينونتها واستقلالها وسادتها. فإذا وقعت الدولة في قبضة قبيلة واحدة فإن التناقض يزداد حدة، خاصة وأن الدولة المهدية لم تستطع أن تصهر الفوارق القبلة، -إلاّ آنأ أي خلال فترة النضال للقضاء على الحكم الأجنبي، "الحكم التركي- المصري"- فما إن أخذت الدولة تستقر، حتى أخذت كل قبيلة تجمع أطرافها وتبحث لها عن مكان في إطار الدولة الجديدة، لكنّها كانت تصطدم بهمنة التعايشة، مما فجر الصدام بينهما فقمعوا تلك المعارضة للحفاظ على سلامتهم وتمتين حكمهم، وهو ما زاد في قوة المعارضة القبلة؛ خاصة وأن المعارضة في الدولة المهدية هي معارضة قبلة أساساً وكانت أقوى من حركات المعارضة ذات المنطلقات الدينية.

ومن أهم النماذج عن القبائل المعارضة للدولة المهدية: قبيلة الكبابش، وهي من أكبر قبائل الغرب، تعاونوا تاريخاً مع الحكم التركي - المصري ضد الدولة المهدية، سواء في عهد محمد أحمد المهدي أو في عهد الخليفة التعايشي. ولهم مصالح اقتصادية واسعة في البلاد وقوة لا يستهان بها. أما القبيلة الثانية في معارضة الدولة المهدية، قبيلة الزريقات، التي سكنت جنوبي دارفور، وسطرت على طريق القوافل بين بحر الغزال ودارفور، ورغم إخضاعهم للحكم التركي - المصري بالقوة، إلا أنهم شكلوا عنصراً مهماً في معارضة الدولة المهدية، وأعلنوا معارضتهم في تموز 1886. وفي شرق السودان تركزت المعارضة في قبيلتي الشكرية والضبابة. وشاركت قبائل السودان الأوسط في معارضة الدولة المهدية بأشكال مختلفة ومن منطلقات متباينة مثل قبائل العبابدة والبطاحين ورفاعة الهوى والجعليين، وبسبب انتشارهم ما بين مصر والسودان فلم تستطع الدولة المهدية القضاء عليهم، وكان لهم دور بإضعاف حركة النشاط التجاري في البلاد.

كما وجدت زعامات فردية قادت مجموعات معارضة، مثل يوسف ابن سلطان في

دارفور، الذي سعى لإعادة دارفور إلى ملكه لكنه فشل في ذلك، وتمكّن الخليفة التعايشي من القضاء عليه سنة 1887، والزعامة الأخرى كانت المسيرية.

كما انطلقت معارضات دينية - مهدوية، حيث ظهرت شخصيات دينية من مناطق مختلفة، نهجت على طريقة المهدي المنتظر، مثل حركة أبو جميزة في دارفور سنة 1888، وحركة آدم محمد البرقاوي من قبيلة البرقو في منطقة القلابات، فادعى أنّه نبي الله عسى. وحركة محمد نور في أم درمان الذي جاهر بإنكار المهدية ورفض الصلاة في المسجد، رغم مناشدة العلماء وأصرّ على موقفه، ولذا حوكم وصلب. وظهرت حركات دينية أخرى معارضة في مناطق مختلفة في السودان لكنها لم تكن أهميتها كأهمية الحركات السابقة وعلى الدرجة ذاتها.

هكذا نجد أنّ المعارضة القبلية والدينية، قد أرهقت حكم الخليفة وشتت قوته وأحدثت فرزاً في مجتمع السودان، وعكست عدم قبول جمع فئات المجتمع للحركة المهدية. ولهذا أدرك الخليفة التعايشي ضرورة الاعتدال في سياسته الداخلية، خاصة بعد أن تأكد من عدم صحة التسلط والقسر في الحكم، فأحدث كما رأينا تحولات مهمة في النظام الإداري والضرائبي، وبدأت الدولة في عهده تتحول إلى ملكة إسلامية من النوع المألوف المعتدل آنذاك، واستطاع بهذا النهج إخضاع المعارضة الداخلية، نسباً، وأخذ السودانيون يؤيدون حكم الخليفة تدريجاً. لكن السودان بقي مهدداً بالأطماع الخارجية الأوروبية على مختلف جنساتها. أما القوة الغازية الأخطر كانت إنجلترا التي استحدثت نظام الحكم الثنائي الحكم المصري - الإنجليزي للسودان وطبقته سنة 1899، حينها سترفض القبائل مجدداً الوجود الأجنبي وستواجه الغزو الخارجي.

سادساً: الدولة المهدية في ظل حكم عبد الله التعايشي 1885 - 1899:

1- الدولة المهدية واستلام التعايشي الحكم:

ترك المهدي بعد وفاته لخلفه عبد الله التعايشي تركة كبيرة مثقلة بالأعباء، إذ كان عليه أن يحافظ على الإجماع الرائع الذي حظي به المهدي، وأن يعمل حساباً لانتقام إنجلترا، وأن يحافظ على الملك الواسع من أطماع الدول الإستعمارية. لكن حكومة التعايشي كانت تقتصر إلى النظام والاستقرار والثبات، ولم يكن هناك أمل في أن يحدث

خليفة المهدي هذا تغييراً في نظام الحكم، وإن استطاع عبد الله التعايشي⁽¹⁾، بدهائه وحنكته أن يكسب المبايعه من جمع الأطراف السادسة بما فيها أسرة المهدي صاحبة الحق في هذه البعثة⁽²⁾.

أ - ساسة التعايشي على الصعيد الداخلي:

تابع الخليفة عبد الله التعايشي حكم السودان على الصعيد الداخلي، وأخذت حيثات الصراع تبرز على سطح الأحداث كنتاج للظروف التي تسلم فيها التعايشي السلطة، إذ كان وصوله للحكم فوق احتمال تفكيره، فحرص بشكل كبير على أن يمسك ومؤيديه وأهله بزمam السلطة بقوة، والتي ساسها وفق أمور ثلاث هي:

- المحافظة على شعائر المهديّة - مع علمه بمروق العقلاء منها - إذ لا جامع لأنصاره إلاّ بها، ولا حجة له في الملك سواها.

- مراقبة المنكرين حقه في الملك - أي المعارضين - والمنافسين له على السلطة والبطش بهم بالقتل أو بالنفي كثروا أو قلوا.

- حصر المناصب العالّة في أهله التعايشيّة، وتفريق كلمة سائر القبائل وإذلالهم حتى لا تقوم لهم قائمة⁽³⁾.

كانت أول إجراء آتته في الحكم تعيين أخه يعقوب وزيراً له وقائد جيشه ومدير أشغاله الحربيّة والمالّة. ثم أخذ يدرّب أهله التعايشيّة على الإدارة والملك ويوليهم أمور الجيش والبلاد تدريجاً، حتى أصبح جمع القادة والعمال وأصحاب المناصب العالّة منهم، وكانت أول مهامه العسكريّة تمناً بالمهدي، فتح كسلا وسنار وغزو جبال النوبة ومصر.

⁽¹⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر و...، ص 386.

⁽²⁾ كانت راية الخليفة عبد الله التعايشي إذ ذاك أقوى من رايته الخليفة ود حلو والخليفة شريف معاً، (الذان كانا أكثر قبولاً)، فضاعت أنفُس الأشراف من حرج هذا المركز وظهرت على وجوههم علامات الحيرة والأسف ولكن التعايشي أخذهم بالدهاء والحيلة وبالغ بملاطفة الخليفة علي ود حلو الذي لم يكن موافقاً على تحول المهديّة إلى ملك، لأنّه ثاني الخلفاء من جهة ولا قرابة له بالمهدي من جهة أخرى، فكان أول من بايع الخليفة عبد الله، ثم بايعه الخليفة شريف مضطراً، ثم أولاد المهدي وأقاربه ثم الأمراء والأعيان الذين في المجلس، ومن بعد بايع أهالي أم درمان وضواحيها، ثم توالى باقي المبايعين. أما مقولة المبايعه فهي: "بايعنا الله ورسوله ومهديه وبايعناك على طاعتك والانتقاد إلى حكمك. عن شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص 974

⁽³⁾ شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص 979.

كانت تلك الإجراءات الساسية التي اتخذها خليفة المهدي كفيلة بتفجير الصراع في السودان، لاسمما الصراع القائم بين أولاد العرب الذين شكلوا غالبية السكان والذين كان التعايشي يحمل رايتهم الزرقاء، وأولاد البلد الذين ينتمون إلى قبائل السودان الأوسط الزراعية المستقرة. إن التمييز بين أولاد العرب وأولاد البلد حمل في طياته تناقضاً وثأناً أنذرت بوجود خلل وحمل في ثناياه بذور أزمة. فأولاد البلد يملكون القدرات الإدارية والتجارية والعلمية ويتمتعون بدرجة أكبر من الوعي الاجتماعي القومي، فهم أكثر تأهلاً لقادة المجتمع وتسيير دفة الحكم، عدا عن دورهم الإداري والتنظيمي في انتصارات الثورة عسكرياً، وإن كانت قدراتهم القتالية أقل نسباً من القبائل الرعوية التي وقع عليها عبء القتال أثناء مجريات الثورة. وبهذا فإن تسلّم التعايشي وجماعته الحكم كان غنياً وانتقاصاً من حقهم، فبقيت عوامل الصراع كامنة تحت السطح، وجاءت وفاة المهدي لتفجرها. وعندما وجد التعايشي وأهله في هذا الحال من الفوضى والصراع وهو محاط بأولاد البلد، لجأ إلى عشيرته وإلى القوة العسكرية، وإلى فكرة المهدي المنتظر لإضفاء شرعية دينية على منصبه، ولقهر خصومه بنفس السلاح الذي أشهروه ضد الحكم الأجنبي، ولهذا أخذت تبرز قوى المعارضة في مناطق مختلفة من السودان تثير الاضطراب والفوضى والصراعات؛ مما أدى إلى خلق الأساس الأوتوقراطي القبلي والأساس الشيوعي⁽¹⁾ للدولة المهدية.

ب- ساسة التعايشي على الصعيد الخارجي:

سعى التعايشي لأن يتبع ساسة المهدي الخارجية، لكن طموحه الذاتي طغى على الأهداف الوطنية فعكست رسائله التي طالب فيها باتباع الدعوة المهدية غروره وتعصبه الديني النابع من ضيق الأفق والجهل بتوازن القوى ومجريات الأوضاع على الصعيد الدولي. وبهذا يتضح التغيير الذي حصل في منهج المهدية، إذ بعد أن كانت حركة جهاد ضد الحكم الأجنبي أصبحت تحمل منهجاً عدوانياً ضد الدول الأخرى في سبيل أطماع شخصية. مما يدل على جدلة التأثير بين الداخل والخارج، وهو ما عكسه واقع الصراعات

⁽¹⁾ الأوتوقراطي: تعني الحكم الاستبدادي المطلق. والشيوعي تعني الحكم الذي يستمد شرعيته من الدين، وكلا المصطلحين لا يخرجان عن إطار الاستبداد والتسلط لإخضاع المجتمع سواء بالقوة أو بالضغط الديني.

القبلة الداخلة حول الحكم والزعامة على ساسة السودان الخارجة وأضعفها.

2- نهاية الدولة المهدية 1899:

إنّ التغيّر الساسي العام الذي حصل في وضع السودان بعد تسلم الخلفة التعايشي الحكم، إلى جانب الاستعدادات اللازمة التي أعدها الإنجليز لضم السودان إلى مصر، ولردع جيش التعايشي، واستكمال احتلال المنطقة الممتدة على طول وادي النيل من منابعه الرّسدة إلى مصبه. حيث ألحق الإنجليز خسارات فادحة بجيش الخلفة في معركة "جنس" في كانون الثاني 1885 التي قادها الجنرالين ستفنسون وجرانفيل - بواجهات مصرية- وحققا بانتصارهما أمن حدود مصر الجنوبية. كذلك فشل حملة النجومي التي خرجت من السودان باتجاه مصر في أيار 1889 بجيش جرار وساعده في الحملة عبد الحليم مساعد⁽¹⁾. حيث "تقابل الطرفان المصري- الإنجليزي والسوداني عند توشكي فانهزم الدراويش شرّ هزيمة فقتل قائد الحملة النجومي ومعه (1200) من جنوده وأسر (4000) آخرين. وبهذه الهزيمة الساحقة تقهقرت قوات التعايشي وتراجعت إلى مسافة تبعد (130) ميلاً جنوب حلفا وتبددت أحلامه في غزو مصر مرة ثانية، كذلك تقابلت القوات الإنجليزية - المصرية مع قوات عثمان دقنة في السودان الشرقي في معركة دفاعية نظراً لاحتفاظ الحكومة الإنجليزية بميناء سواكن ووقوع سائر المناطق المدطية بها في يد قوات عثمان، وذلك في واقعة الجميزة في 2 ايلول 1888، وانتصرت القوات الإنجليزية-المصرية بقيادة جرانفيل أيضاً. وكان انتصارها التالي في موقعة طوكر في 19 شباط 1891⁽²⁾. وكانت معركة توشكي نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة المهدية في عهد الخلفة التعايشي، لأنها أول هزيمة كبرى تلحق بالجيش السوداني وتفقد فيها نخبة من خيرة قادتها العسكريين وأعداداً من المقاتلين، ولأنّها كشفت عن قدرات الجيش المتردية. ومن جانب آخر استطاعت القيادة الإنجليزية في مصر أن تحدد قدرات

⁽¹⁾ تحرك جيش النجومي باتجاه مصر وعدده (5000) مقاتل، تصحبهم (8000) من النساء والأطفال، ومعهم من الحيوانات (3000) حمار، و(550) جملًا و(330) حصاناً، وتسليح بعض الجنود بالبنادق، ومعهم (10) مدافع، أما عبد الحليم مساعد فتكون جيشه من (1200) و(1000) من العوائل وعدد من الحيوانات والمدافع.

عن شقير، جغرافيا وتاريخ السودان...، ص 1122.

⁽²⁾ السروجي، دراسات في تاريخ...، ص 387.

البحر الذي أنشأته في مصر، مما جعل من موقعة توشكي بداية النهاية للدولة المهدية، فكان وقع الهزيمة ألماً على الخليفة، فسعى إلى سياسة المصالحة بين القوى الداخلة، خاصة وأن قوى المعارضة الداخلة أخذت تتشط ضده مجدداً. وبهذا فإن كل الخسائر العسكرية التي تكبدتها قوى الدولة المهدية في ظل حكم التعايشي، قادت إلى النهاية، مما جعل الظروف ملائمة لنجاح الاحتلال الإنجليزي للسودان، تحت شعار إعادة وحدة وادي النيل.

3- الأطماع الأوروبية الاستعمارية في السودان خلال سني 1882 - 1899:

منذ أصبح السودان تحت حكم الدولة المهدية، أخذت الأطماع الأوروبية تظهر واضحة بالاستلاء على كل ما فيه من موارد استراتيجية حتى البشرية منها، فضلاً عن تطلعها إلى موقعه المتميز بموانئه وممراته البحرية ومحطاته التجارية التي يمكن أن تمسك باقتصاد العالم، وكانت الدول الأوروبية الناشطة استعمارياً تتطلع إلى القارة الإفريقية عامة وإلى وادي النيل خاصةً من منبعه إلى مصبه، ومن أهم تلك الدول الطامعة بالسودان ومحطه:

إنجلترا: كانت على رأس الدول الأوروبية الطامعة في المنطقة عموماً، لاسمها أطماعها في السودان الذي يشكل امتداداً لاستعمارها في مصر ومنطلقاً لمصالحها في القارة الإفريقية، فالحكومة الإنجليزية التي اعترفت بالأمس القريب بسادة مصر على ساحل الصومال حتى رأس حاقون سرعان ما نقضته واستولت على المنطقة الساحلية التي تضم موانئ زيلع وبلهار وبربرة على خليج عدن. وفي 20 تموز 1887 أبلغت إنجلترا الدول الأوروبية بوضعها في هذا الجزء من الساحل الصومالي الممتد من "رأس جيبوتي" إلى "بندر زيادة" تحت نفوذها⁽¹⁾.

فرنسا: المنافس الأهم لإنجلترا خاصة في مصر والسودان، والتي سعت للاستلاء على جزء من الساحل الصومالي كما فعلت إنجلترا، ونشأت عن حركة التوسع الفرنسي الصطدام بين الدولتين الإنجليزية والفرنسية، ولكنهما تمكّنتا من الاتفاق فيما بينهما بعد تحديد مناطق نفوذهما تحديداً دقيقاً، مما مكّن فرنسا من الاستلاء على ساحل الصومال وتوحيد

⁽¹⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان...، ص 390.

هذه المنطقة تحت حكمها سنة 1896 باسم الصومال الفرنسي. ومما يجدر ذكره أنّ الدولتين لم تعترفا بما لمصر من سادة على تلك المناطق، واعتبرت انسحاب مصر منها المفروض قسراً عليها من قبل إنجلترا بمثابة التخلي عنها، فلم تعد الأرض في نظرهما ملكاً لأحد، وهذا يعني فسح المجال للاستلاء عليها.

إيطاليا: يعود اهتمام الحكومة الإيطالية بالساحل الصومالي إلى أواخر عصر اسماعيل حيث أرسلت البعثات المختلفة لكشفها ومعرفة طبيعتها، وعملت على امتلاك الجزء الذي لم تكن قوة أجنبية قد وضعت يدها عليه بعد، فامتلكت أبوك على خليج عدن سنة 1862، ثم ضمت إليها المناطق المدطة بها عن طريق المفاوضات مع مشايخ القبائل المسطرين على تلك المناطق، كذلك عملت على امتلاك الجزء الباقي من هذا الساحل. ولتكسب الحكومة الإنجليزية رضا إيطاليا وإسكانها عن احتلالها مصر والسودان، وخاصة بعد احتلالها خليج عدن فقد سمحت لإيطاليا أن تحتل الساحل الصومالي حتى نهر الجب. كذلك عقدت إيطاليا مع منليك ملك الحبشة في 2 أيار 1889 معاهدة أوتشالي التي منحتها الحق في بسط حمايتها على الحبشة. كما عقدت إيطاليا مع إنجلترا معاهدتين سنة 1891، لتحديد منطقة نفوذها، وقد نجحت إيطاليا في الحصول على موافقة إنجلترا في ضم الساحل الصومالي من نهر جوبا إلى النيل الأزرق وأريتريا، بما في ذلك كسلا وما يجاورها عند نهر عطبرة. ولما كانت تلك المناطق قد خضعت لسادة مصر فقد حرصت إنجلترا على أن ينص اتفاقها مع إيطاليا على حق مصر في استرجاع هذه المنطقة بما فيها مديرية كسلا، فما إذا أصبحت مصر قادرة على استعادتها. وهذا ما يُظهر بوضوح مدى تحايل القوى الاستعمارية في كفة الوصول لمصالحهم، فهنا يحق لمصر استعادة ممتلكاتها، بينما في مكان آخر تُعد متخذه عن تلك الممتلكات.

ألمانيا: بدأ اهتمام ألمانيا بشؤون إفريقيا الشرقية، في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين تقريباً، واستطاعت ألمانيا عقد معاهدات عدة مع مشايخ القبائل الخاضعين لسلطة سلطان زنجبار، وأسسوا سنة 1885 شركة "إفريقيا الشرقية - الأمانة"، لتباشر نشاطها عند المناطق الاستوائية فظلت مديرية خط الإستواء بعيدة عن نفوذ الدولة المهدية حتى بعد أن فرضت إنجلترا على مصر سحب كل حامياتها من السودان، وقد رأت

الحكومة الإنجليزية إرسال حملة تحت قيادة استانلي عن طريق الكونغو البلجيكي لإخراج أمين باشا مدير مديرية خط الإستواء من هذا الحصار المحقق به من قبل المهدين، واستطاعت إنجلترا بسط حمايتها على أوغندا أثناء العملية.⁽¹⁾ وقد تصادف استلاء إنجلترا على أوغندا في الوقت الذي بدأ فيه اهتمام ألمانيا بشؤون إفريقيا الشرقية، وخشيت إنجلترا من أن يؤدي نشاط شركة "إفريقيا الشرقية - الألمانية" إلى منافستها في امتلاك أوغندا والسطرة على منابع النيل. فأنشأت إنجلترا شركة مماثلة للشركة الألمانية أطلق عليها اسم "شركة إفريقيا الشرقية - البريطانية" لمقاومة نفوذ الشركة الألمانية. ووجدت الدولتان أنّ من مصلحتيهما تسوية الحدود فما بينهما، فنصت اتفاقية 3 تموز 1887 على أن يكون من نصيب إنجلترا الأراضي الواقعة شمال بحيرة فكتوريا، بينما الأراضي التي تقع جنوبها حتى إفريقيا الوسطى البريطانية من نصيب ألمانيا.

بلجكا: وقد استغل البلجك حركة التنافس القائم بين فرنسا وإنجلترا على احتلال أعالي النيل في إرسال حملات إلى منطقة بحر الغزال لضمها إلى حدود الكونغو البلجيكي. ورأت إنجلترا كذلك أن تجامل حكومة البلجك على حساب مصر، فأجرت لهذه الحكومة في أيار 1894 بصفة دائمة جزءاً كبيراً من بحر الغزال. كما أجرت لها جزءاً آخر بصفة مؤقتة، وقد نصت إنجلترا في صلب الاتفاقية على أن هذا التأجير لا يتعارض مع ما لتركيا ومصر من حقوق في أعالي النيل⁽²⁾. وكذلك استطاعت فرنسا أن تقطع جزءاً آخر من مديرية بحر الغزال أسوة بما فعلت بلجكا، كما انتهزت الحبشة الفرصة أيضاً واستولت على هرر.

وبذلك يتضح خلال السنوات القلائل بعد إخلاء السودان، كيف استغلت الدول الأوروبية الاستعمارية هذه الفرصة للإنقضاض على أطراف السودان واقتطاع ما تشاء منه دون أن تستطع حكومة التعايشي منع هؤلاء الغزاة من الإقتراب من أراضي السودان. وسنلاحظ أيضاً في تلك الفترة، أنّ الحكومة الإنجليزية قد جاملت معظم الدول الأوروبية على حساب مصر لكي تُسكتها عن المطالبة بجلائها عن مصر.

⁽¹⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان...، ص 391-393.

⁽²⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان...، ص 392-393.

4- الاحتلال الإنجليزي للسودان وإعادة وحدة وادي النيل:

سبق أن وضعنا بأن إنجلترا خرجت من السودان حين قام الثورة المهدية مكرهة مضطرة، فوقفت عند الحدود في حلفا على النيل وفي سواكن على البحر الأحمر، ولم تكن يائسة من الرجوع إلى السودان، بل مترقبة الفرصة المناسبة لذلك. وكانت الفرصة الأولى حين واقعة توشكي سنة 1889 -كما سبق ذكره- والفرصة الثانية في سواكن في أوائل 1891، فاستولت على طوكر، وهي البلاد الوحيدة التي تم استرجاعها في عهد الخديوي توفيق الذي توفي في 7 كانون الثاني 1892 وتم تولية ابنه الأكبر عباس حلمي باشا بموجب فرمان السلطاني في 14 نيسان من العام نفسه، لشهد عهده استرجاع السودان وإحاقه بمصر.

أما مجريات الغزو الإنجليزي للسودان، كان ضمن حسابات وتحالفات دولة أوروبية تتطلع لموقع قدم في تلك البلاد. حيث خشيت بريطانيا من التحالف الحربي الفرنسي -الروسي الذي استهدف احتلال السودان عن طريق الحبشة أو بحر الغزال في 4 كانون الأول 1894، ولهذا أخذت إنجلترا تفكر منذ أواخر 1895 باسترجاع السودان. وعندما علمت الحكومة الفرنسية بهذا التفكير عارضت معارضة شديدة لأنها لا تعترف بما لإنجلترا من مركز في مصر⁽¹⁾.

وفي ذلك الوقت تعرضت القوات الإيطالية للهزيمة أمام الحبشة التي حظيت بمساندة فرنسية فعلة ضد إيطاليا -التي كانت تحظى هي الأخرى بتأييد إنجلترا آنذاك-. لكن إنجلترا خشيت أن تنضم إيطاليا إلى جانب فرنسا وبلجكا نتيجة لهزيمتها في الحرب مع

⁽¹⁾ عبدة علي إبراهيم، المنافسة الدولة في أعالي النيل 1880 - 1906، ط2، المكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، سنة 1908، ص220. والسروجي، دراسات في تاريخ مصر و..، ص393. كان اللورد سولسبري مقتنعاً بأن وادي النيل يجب استرداده، وكذلك اللورد كرومر، لكنهما كانا ينتظران الفرصة المناسبة، كما كان أسير سامويل بكر وفريدريك لجاردي يعلقون دائماً أهمية كبيرة على الأخطار الناجمة عن التأخر في استرداد السودان، وعلى هذا يقول فريدريك لجاردي: "من المحتمل التقدم من أوغندا واحتلال وادي النيل حتى فاشودة، بما في ذلك منطقة بحر الغزال كلها. في الوقت الذي يكون فيه التقدم من الجنوب من الأوفق عمل حركة تقدم من مصر". و

Sir Frederik Lugard: "England and France in the Nil Vally". National Review July 1895, pp. 609 - 22 .□

الحبشة، ولعدم تقديم إنجلترا المساعدة اللازمة لها. ولهذا وجدت إنجلترا أنّ من مصلحتها الإعتماد على تأييد ألمانيا في العودة لغزو السودان ضد معارضة فرنسا وروسيا. وقد نجحت إنجلترا في حصولها على موافقة دول التحالف الثلاثي ألمانيا النمسا وإيطاليا، لإرسال حملة لاستعادة السودان، على أن تدفع مصر مبلغ مليون جنيه للصرف عليها. وعارضت فرنسا وروسيا ذلك بشدة واحتجتا على تحميل الميزانية المصرية عبأً جديداً. ولذا أخذت الحكومة الإنجليزية تحاول استرضاء كل من روسيا وفرنسا لعدم إثارة العقبات ضدها في مصر، ولكنها لم تنجح في ذلك، فقررت إرسال حملة إلى دنقلة لغزو السودان، وبالمقابل قررت فرنسا من جانبها حلّ تلك المشكلة على طريقته الخاصة، وذلك عن طريق التوسع في أعالي النيل من جهة الجنوب، وأرسلت حملة حربية فرنسية بقيادة مارشان للزحف على أعالي النيل عن طريق الكونغو معتمدة على تأييد بلجكا.

وبينما كانت الأخبار تتوارد عن انتصار الجيش المصري - الإنجليزي في موقعة أم درمان، صحبتها أخبار أخرى تتعلق بتقدم حملة مارشان الفرنسية داخل أراضي السودان، فنار الرأي العام الإنجليزي وطالب بمحاربة فرنسا، وفي الوقت نفسه تمسكت فرنسا بموقفها وادعت بأنّ لها الحقوق التي للإنجليز نفسها في السودان.

هكذا هي الدول الاستعمارية تتصارع حول أراض كآنها ملكة خاصة بها، وفي واقع الحال ليس لها فيها أي حق. واليوم ونحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين يبتدعون أساليب جديدة للهمنة على مقدرات الشعوب الأضعف التي لم يتركوا لها أي فرصة للنهوض عبر أدوات اخترعوها تحت شعارات الإرهاب، وليس الإرهاب إلاّ من صنعته ليتخذوا منه ذرائع لتنفيذ مشاريعهم في متابعة استغلالهم للشعوب.

وبناء على هذا الحق المفترض، استطاعت قوات مارشان الفرنسية أن تحتل فاشودة⁽¹⁾

⁽¹⁾ تقع فاشودة في جنوب السودان، وكانت فرنسا قد أرسلت جيشاً لاحتلالها في 25 آب 1898، وتمّ لها ذلك في 10 تموز ورفعت العلم الفرنسي على الدوائر الحكومية، واتجهت إنجلترا بمجموعة عسكرية لمواجهة الفرنسيين واسترداد فاشودة، لأنها اعتبرت هذا العمل تعدياً صريحاً على حقوق مصر وبريطانيا العظمى، ولهذا يجب إنزال العلم الفرنسي، وبناء على ذلك تقدمت الحكومة المصرية باعتراض رسمي بلسان وزير خارجيتها بطرس باشا غالي، ومساعدتها بريطانيا بالطلب من الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة، وأعلنت بريطانيا أنه ليس من حق أي دولة أوروبية في أي جهة من جهات النيل، وكان الرد الفرنسي بإخلاء فاشودة في 11 كانون الأول، رداً

على النيل الأبط في 7 أيلول 1898 قبل وصول الجيش المصري إليها بحوالي عشرة أيام. وكانت فرنسا تأمل في مساعدة أصدقائها الأحباش الواقعين شرق فاشودة. وعندما وصلت القوات المصرية قرب فاشودة أرسل كتشنر إلى مارشان قائد الحملة الفرنسية بطلب الانسحاب من فاشودة لأنها من ممتلكات مصر، فرفض مارشان الانسحاب إلاّ بإذن من حكومته. وآثرت الحكومة الإنجليزية عدم اتباع القوة في إرغام مارشان على الانسحاب وأن تعالج الموضوع بالطرق الدبلوماسية. وعندما وجدت فرنسا أنّ إنجلترا جادة في تهديدها وأنها لا تستطيع الاعتماد على حلفائها الأحباش أو على المساندة الروسية، فضلت الانسحاب من فاشودة وإنهاء الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى حرب بين الدولتين الكبيرتين، ويرجع الفضل فما أحرزته إنجلترا من نجاح إلى قوة أسطولها البحري واستعداداتها الحربية⁽¹⁾.

وفي ذلك الوقت أرسلت الحكومة الإنجليزية بالإشتراك مع الحكومة المصرية⁽²⁾ حملة بلغ تعدادها نحو (20.000) جندي تحت قيادة السير هيربرت كتشنر سردار الجيش المصري، فاستولت على دنقلة في 23 أيلول 1896، ثم وقعت في يد الحملة مدينتي أبي حمد وبربر في آب 1897. وتروي التقارير الفارق الهائل بين عمل الجيوش الحديثة ذات المواصلات المنتظمة والإمدادات القوية والمخابرات الممتازة متمثلة في الجيش المصري - الإنجليزي وبين جيش الخليفة الذي كانت تدفعه روح الحماس الديني ولا شيء سواها. لقد حددت قيادة الجيش المتقدم ميدان المعركة كما حددت زمنها، ولم يكن أمام جيش الأنصار -المهديين- سوى أن يتقدم إلى حقه في سهول كررى شمال أم درمان؛ حيث اشتبكت مع قوات الخليفة في موقعة النخيلة على نهر عطبرة في 2 نيسان 1898، وفي 31 آب 1898 جاءت الأخبار أنّ التعايشي قد جمع كل قواته غرب أم درمان وأخذ يحثهم على الاستشهاد في الجهاد ضد الكفار، لتكون الموقعة الفاصلة في تاريخ السودان.

حكماً لأنه جنب البلدين خطر الحرب، وعكس في الوقت نفسه مجاهرة بريطانيا على الملء بوادي النيل. وبذلك فإن حادثة فاشودة تعكس مدى الصراع والتنافس الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا.

⁽¹⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر و...، ص 396.

⁽²⁾ لا بد من الإشارة إلى أن إنجلترا كانت تنفذ سياستها، وتسير جيوشها، متخفةً بواجهة مصرية، وباسم مصر، إلى جانب تحمل المصريين أعباء القتال مع إخوانهم في السودان، وتحمل الخزينة المصرية الأعباء المادية.

وفي هذه اللحظات وصل إلى الخفاة إنذاراً من السردار الإنجليزي بأنّ الجش قد تقدم "لضع حداً لهذا الظلم" مطالباً إما بالتسلم العادل أو إبعاد الأبرياء والمسنين والنساء والأطفال عن ميدان المعركة⁽¹⁾. لكنهم لم يتمكنوا من صد العدو وانسحبت قوة الأنصار بعيداً "تاركين العاصمة قبل أن يدخلها كتشنر في أيلول 1898"⁽²⁾. وفي واقعة كررى الشهيرة استبسل السودانيون وضربوا أروع مثل في الجهاد والاستشهاد. غير أنّ المعركة لم تكن متكافئة من ناحية السلاح والعتاد، فانتصرت قوى الشر.⁽³⁾ وعبرت الملكة فكتوريا عن موقف إنجلترا من خلال خطاب لسولسبري ورد فيه: "بأنّه طالما لم يتم القبض على الخفاة فإنّ مصاعبنا في السودان لم تنته ويجب استمرار بقاء قوة كبيرة في أم درمان والخرطوم، وألا يغادر القاهرة مزيداً من القوات الإنجليزية وذلك حتى يتم أسره..." وفي الوقت نفسه كان قد تقرر في كانون الثاني 1896 بعد سقوط الخرطوم أنّه لن تتم عمليات عسكرية على نطاق واسع أو تتكلف تكاليف كبيرة⁽⁴⁾. وفي يوم 4 تشرين الثاني رفعت الأعلام البريطانية والمصرية على أسوار القصر المتهم في الخرطوم قرب البقعة التي سقط فيها الجنرال غوردون في احتفال مناسب، ورأى الناس في هذا الإحتفال بداية جديدة لعهد جديد⁽⁵⁾. واتجه الخفاة هارباً في طريق الصحراء الذي يبعد بضعة أمال عن النيل جنوب أم درمان، وبدأ تقدمه جنوباً باتجاه غربي قاصداً "جبل قدير" وهو نفس المكان الذي بدأ منه المهدي انتصاراته سنة 1883⁽⁶⁾. وأصدر تحذيراته للشعب السوداني فما يخص التعامل مع الغزاة أو معاونتهم، "والانفصال عن الكفرة وعدم الركون إلى المقام

¹⁾ C.R.O.S. S.I.R. No. 58 Appendix 6.

²⁾ عن رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي، ص 26

³⁾ رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي...، ص 27-28.

⁴⁾ رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي...، ص 27-28. إن تمثالي اللورد كتشنر والجنرال غوردون ظلا منصوبين في قلب الخرطوم، الأول يمتطي حصانا والثاني يركب جملاً، حتى أزيحا بعد الاستقلال وأرسلا إلى إنجلترا حيث دخلا متحف التاريخ.

⁵⁾ Queen Victoria to Salisbury 21 Sept. 1898 Letters of queen, p. 281

⁶⁾ C. R. O.S. S.I.R. No. 60 App Reconquest of Khartoum. رزق، السودان في عهد، ص 28.

⁷⁾ Wingate to Lewis bey 31 Nov. 1899 Cairo Intell 1/66/339 C. R. O.S

معهم والإحسان لهم فإنّ ذلك أمر لا يرضاه المؤمن لنفسه"⁽¹⁾. وأخذ يوصي بحسن الجوار مع القبائل التي يمر رجاله في أراضيها، فعندما نهب بعض الأنصار عدداً من دواب رجال "المكرم جبلي بن الملك آدم عمر" في نواحي شريكلة بادر إلى إعادة الدواب بعد أن قدم الاعتذار المناسب لجبلي⁽²⁾. ولكن سياسة اللين تلك ومحاولات التعايشي الأخيرة في مواجهة الحملات الإنجليزية أخفقت وقتل في 24 كانون الأول 1899. وبذلك انتهت الدولة المهدية التي عمرت حوالي الأربعة عشر عاماً⁽³⁾، وتابعت إنجلترا استكمال احتلال ما تبقى من مناطق السودان خلال ملاحقتها للخليفة التعايشي، وتمّ احتلال كردفان في 17 كانون الثاني 1899. واستمر الإنجليز بمدّ الجسور والسكك الحديدية مع مصر، لاسم ما وصل سكة حديد أسوان بحلفا، لتتمكن من تسريع التواصل بين البلدين واختصار المسافات، وتحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية والفكرية، متجاهلة حق الشعب في أرضه وخيرات

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد. وثائق سودانية - مهدية 1-43-3 من الخليفة عبد الله إلى فلان بن فلان تولاه الله، ص30.

⁽²⁾ رزق، السودان في عهد. وثائق سودانية - مهدية 1-43-3 من الخليفة عبد الله إلى المكرم جبلي بن آل آدم عمر 13 رمضان 1316هـ تولاه الله، ص30

⁽³⁾ شقير، جغرافيا وتاريخ. ص1307.



سابعاً: مصادر ومراجع الفصل السادس:

- السروجي محمد، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، كلة الآداب، جامعة الاسكندرية 1998.
- القدال، محمد سعيد، الإمام المهدي، محمد أحمد بن عبد الله 1844-1885، دار الجيل، بيروت 1992.
- عمر البشير محمد، ترجمة هنري رياض وولم رياض، الجنيد علي، جامعة الخرطوم، الدار السودانية للكتب 1980.
- الرائد زلفو عصمت حسن، كررى، دار جامعة الخرطوم للنشر 1973 .
- يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 - 1924، جامعة الدول العربية، 1976.
- عبده علي ابراهيم، المنافسة الدولة في أعالي النيل 1880-1906، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1980.
- Anwal Report-Kardofan province,1907.
- Sadars, G.E.R. the Amara province 1902.
- Anwal Report-Kassala province 1904.
- ID. 1218 and book of the Anglo-Egyptian-Sudan.
- Anwal Report.1899.
- Fredrik Lugard:"England and France in the Nile Vally.national Review.July1895.
- c.r.o.s.s.i.R.No.58. Appendix.
- Queen Victoria to Salisbury 21. Sept.1898. Letters ofqueen.
- C.R.A.S.S.I.R.No.60 Appenedix Roconquest of Khartoum.
- Wingate To Lewis bey 31Nov. 1899.Cairo Intell 1L66L339
- C.R.o.s.



الفصل السابع

السودان بين اتفاقية الحكم الثنائي

ونهاية الحرب العالمية الأولى 1899 - 1918

أولاً: التمهيد لعقد اتفاقية الحكم الثنائي 1899 وأهم الصعوبات:

1- المبررات القانونية لاتفاقية الحكم الثنائي 1899.

2- الجوانب القانونية في بطلان الاتفاقية.

3- موقف مصر والسودان من إعلان الاتفاقية.

4- المواقف الدولية من الاتفاقية.

5- أهم ردود الفعل الأوروبية والحبشة تجاه الاتفاقية.

6- إعلان اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899.

ثانياً: سياسة الاحتلال الإنجليزي خلال سني 1899 - 1918:

1- السياسة الإنجليزية وتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي.

2- أهم مواد الاتفاقية وفرض تطبقها.

3- سلطة الاحتلال وتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي خلال سني 1899 - 1914:

أ- سياسة الاحتلال الإدارية.

ب- سياسة الاحتلال الاقتصادية.

ج- سياسة الاحتلال تجاه الواقع الاجتماعي.

4- السياسة التعليمية وأهم الصعوبات التي واجهتها:

أ- أهم الصعوبات التي واجهت سياسة الاحتلال التعليمية.

ب- التعلم العالي.

ج- تعلم الإرسالات.

5- الخدمات الطبية.

6- مكافحة تجارة الرقيق.

ثالثاً: الدراسة الإنجليزية في السودان خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918
رابعاً: مصادر ومراجع الفصل السابع



أثبت انتهاء أزمة فاشودة في صالح إنجلترا، أنها "الجانب الأقوى في وادي النيل، فقد دعمت مركزها في مصر وكسبت السيطرة على القسم الأكبر من نهر النيل بينما فشلت فرنسا في الحصول على أي مركز استراتيجي لها في حوض النيل"⁽¹⁾. وهذا ما كان له أثر إيجابي في مزيد من اندفاع النشاط الإنجليزي وعزمه على إعلان الاتفاق الثنائي، وهو ما جعل اللورد كرومر يبدأ التفكير في التوصل إلى أسلوب استعماري جديد لنظام الحكم الذي سطبق في السودان، بالاتفاق مع بعض الأعوان من المصريين. وكان حينها بطرس باشا غالي ممثل الحكومة المصرية ورئساً للمجلس النيابي في 19 كانون الثاني 1899، وبمقدوره مساعدة إنجلترا على تطبيق نموذجها الاستعماري الجديد والمتفرد في نوعه، بأن تشترك الدولتان المصرية والإنجليزية في حكم السودان، وهو ما أطلق عليه الحكم الثنائي.

إن، ماهي حققة المسوغات الإنجليزية لهذا الاتفاق في السيطرة على السودان؟ وكفة التطبيق؟ وصعوبات التنفيذ.

أولاً: التمهيد لعقد اتفاقية الحكم الثنائي 1899 وأهم الصعوبات:

كان على الحكومة الإنجليزية، ممثلة بوزارة خارجيتها، أن تسعى لكون للسودان وضع خاص مختلف عما هو عليه الحال في مصر، بهدف فرض السيطرة الإنجليزية الفعالة على السودان، دون إثارة إشكالات واعتراضات دولة. فرأت أن تكون الواجهة والغطاء مصرياً والفاعلة الحققة إنجليزية، وبالتالي يكون الحل في شكل الحكم المزدوج مصرياً - إنجليزياً. وهذا يعني إنشاء وضع إداري جديد تتولى فيه إنجلترا السيطرة والتحكم في السودان، وفي الوقت نفسه تسوغ لنفسها أن تدفع مصر التكاليف بكل أنواعها بشرياً ومالاً، وهو ما اعترف به اللورد كرومر بقوله: "رغم أن الخزينة المصرية هي التي تحملت العبء الأكبر من تكاليف الغزو، كذلك قامت القوات المصرية التي يقودها ضباط إنجليز بالقسم الأهم من العمليات الحربية، إلا أنه أثناء فترة الإعداد للغزو وحين القيام به كانت اليد العليا للإنجليز، وبالتالي فإنه من غير المعقول أن نتصور أن الحكومة المصرية كانت قادرة على ذلك بدون المساندة البريطانية، سواء بالرجال أو الأموال أو الخبرة بفتح

¹⁾ Western Border with Sudan 1896 – 1902 J. A.H. V. 4 p. 1 1963 p. 82.

السودان"⁽¹⁾. كما لم تكن الحكومة المصرية في حالة تسمح لها برفض هذا الإتفاق فهي دولة محتلة ولا يمكن أن تقف على قدم المساواة مع إنجلترا، وبالتالي فالإتفاق يعدّ باطلاً، لأنّ مصر لم تكن حرة الإرادة، من حيث القبول أو الرفض. وبهذا تستقر الأوضاع في السودان لصالح إنجلترا أولاً وأخيراً. فالحاكم العام للسودان إنجليزي وحكام الأقاليم إنجليز، ولس لمصر من مظاهر الحكم سوى بعض القوات الرمزية في الخرطوم، ورفع العلم المصري إلى جانب العلم الإنجليزي على دور الحكومة.

- كان على الحكومة الإنجليزية ألا تتجاهل عمليات غزو السودان التي نفذت باسم خديوي مصر، فليس من العدل تجاهل الحقوق المصرية في تقرير مستقبل الوضع السياسي للسودان حسب رأي الإنجليز. وهذا من المسوغات المؤلمة التي عكست مدى الاستهتار بعقول الشعب المصري من جهة وبحكامه من جهة أخرى.
- لم يكن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تضف إلى مسؤولياتها وحدها -التي اتسعت اتساعاً عظيماً- حكم منطقة إفريقية عظيمة الاتساع والأهمية كالسودان حكماً مباشراً.
- تجنب الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد إنجلترا من جانب القوى الأوروبية، حول استثنائها بالسودان، خاصة فرنسا التي لم تكن آثار فاشودة قد انمحت من ذاكرتها، فضلاً عن أنّ وضع مصر ما زال مثار جدل واعتراض لدى معظم الدول الاستعمارية المنافسة.
- إذن تركّزت خطة مخترعي النظام الجديد لاحتلال السودان، في أن تتسلم إنجلترا مسؤوليات وتحقق مصالح وفوائد بلا تكاليف وبلا تمويل، وهو ما تحمّله مصر فعلاً. ورغم ذلك فقد واجهت إنجلترا صعوبات في مصر والسودان، وكان على الإدارة الإنجليزية تجاوزها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، فالحكم كان من الناحية الفعلية إنجليزياً بحتاً، أما مصر فلا حول لها ولا قوة، وعليها القيام بسداد العجز الحاصل في ميزانة الحكومة السودانية سنوياً⁽²⁾.

⁽¹⁾ طربين، تاريخ مصر والسودان، ص213.

⁽²⁾ السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان، ص398.

وكان من أهم الصعوبات التي واجهتها إنجلترا حين تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي على الصعيدين الخارجي والداخلي:

- مواجهة الاعتراضات الأوروبية حول احتلال مصر، التي ما تزال مثار جدل، وخاصة نظام الامتيازات.

- ازدواج التبعية الرسمية لمصر بعد الإحتلال، وهي التبعية القانونية للسلطان العثماني الذي ظل يصدر فرمانات التولية لحكام البلاد، ثم التبعية الفعلية لسلطات الإحتلال الإنجليزي. وبسبب تلك الازدواجية واجهت إنجلترا في كثير من الأحيان محاولات عثمانية متعددة لتأكيد سادتها القانونية على مصر خلال نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكثيراً ما استخدمت هذه المحاولات كورقة للضغط الديبلوماسي ضد الوجود الإنجليزي في مصر. لذا فقد رأى كرومر ووفق مبادئ القانون الدولي، إما أن يعاد السودان إلى السلطان والخيوي على أساس أنه ملكة سابقة لهما، أو أن يرتبط بالإمبراطورية الإنجليزية والحل الأول يرضي تركيا ومصر والدول الأوروبية، خاصة فرنسا التي أجبرت على الإنسحاب من فاشودة بسبب تمسك بريطانيا بشكالة السادة الخيوية⁽¹⁾. بناء على ذلك كان لا بد من استبعاد العثمانيين وأي نفوذ لهم في شؤون السودان عند اختار وضعه الساسي الجديد.

- أهمية السودان القصوى ودوره في مشروع إنجلترا العتيد والأهم إستعمارياً، خط حديد الكاب-القاهرة، فقد كانت "الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا" قد مُنحت مرسوماً من حكومتها في خريف 1889 بأن تستولي على المنطقة التي تعرف الآن بروديسا. وكان الفريق الذي يتزعمه سسل رودس يحتضن الفكرة التي عرفت فما بعد بخط حديد الكاب - القاهرة، التي كان الهدف منها ربط المناطق البريطانية في جنوب إفريقيا بالتملكات الجديدة في أواسط إفريقيا ومصر⁽²⁾. وهذا ما ذكره جلاستون

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص47.

⁽²⁾ عبده علي ابراهيم، المنافسة الدولة في أعالي النيل 1880-1906، ط1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة 1908، ص146.

سنة 1876 بقوله: "موقعنا الأول في مصر سوف يكون كنواة لامبراطورية في شمال إفريقيا وسوف تنمو وتنمو حتى ترتبط في النهاية عبر خط الاستواء بناتال وكيب تاون، ولا داعي أن نذكر شيئاً عن ترانسفال ونهر الأورنج في الجنوب، أو عن الحبشة وزنجبار التي سوف نبتلعها في طريقنا"⁽¹⁾. وهو ما أكده أيضاً المهندس تشارلس ميتكاف؛ الذي كان يقوم بتشديد الطريق الحديدي من كمبرلي إلى فريبج، في مقال نشرته مجلة Fortnightly أشار فيه إلى أنّ "الطريق الحديدي الذي يربط الكاب بالقاهرة، ويحمل المدّة عبر قلب القارة المظلمة"⁽²⁾. وكان أيضاً سلاطين باشا قد أدلى سنة 1899 لمراسل إحدى الصحف الفرنسية بحديث وضح فيه وجهة النظر الإنجليزية في السودان من حيث أهميته في مشروع الكاب - القاهرة فقال: "إن فتح السودان كان مقدمة لا غنى عنها لتحقيق أمانى المستر رودس"، وذكر أنّه حينما كان في لندن سنة 1895 استعلم المسئولون "عن إمكان مدّ التلغراف من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح فأجبت أنّ الخطوة الأولى في سبيل ذلك هي فتح السودان، وكوني أعرف المستر رودس شخصاً وقد قابلته في القاهرة مراراً وكلمني عن مشروعه، فقلت له أنّ التلغراف جنوبي السودان قلما يفيد ما دامت المواصلات مقطوعة بين القاهرة ورأس الرجاء الصالح"⁽³⁾. بمعنى أنّ أهميته تأتي من ربط جنوبي السودان مع شماله وصولاً إلى القاهرة ومن ثمّ إلى رأس الرجاء الصالح، لتصبح المنطقة كلها في خدمة المصالح الاستعمارية عامة والإنجليزية خاصة.

1- المبررات القانونية لاتفاقية الحكم الثنائي 1899:

كان المبرر القانوني لاشتراك إنجلترا في حكم السودان، الخدمات التي قدموها إلى المصريين من أجل السودان -حسب رأيهم- فهي التي بنت مصر مالياً وإدارياً وعسكرياً، مما مكّن مصر من الإشتراك مع إنجلترا في إيقاف تقدم المهدي عند "وادي حلفا"، ثم اتباع سياسة هجومية تجاه المهديين، وأنّ القادة الإنجليز هم الذين رسموا الخطط ووجهوا

¹⁾ William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York, 1951 pp, 116-117.

²⁾ Sir Harry Johnston: Britain Across the Seas, Africa (London, 1910) p, 182.

³⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 49.

الحمالات خلال سني 1896 - 1898، إلى جانب إمداد الجيش المصري بوححدات من الجيش الإنجليزي الذي تحمل عبئاً كبيراً في المعارك الحاسمة، يضاف إلى ذلك العون المالي الذي غطى ثلث تكاليف الحملة. كما بررت إنجلترا اشتراكها في حكم السودان بحجة "سوء الحكم المصري"، الذي نتج عنه ثورة ناجحة في السودان⁽¹⁾، ورغم المبالغة في تقدير هذه الثورة الوطنية فإن إدارة مصر للسودان ظلت أكثر حضارة إذا ما قورنت مع حكم المهدي أو خلفته.

كما تمسك الإنجليز بحق الغزو كمبرر أساسي وقانوني، فمصالح إنجلترا في مصر تقوم على سياسة الأمر الواقع، لا على الحقوق، وعلى هذا لا يمكن أن تستمد إنجلترا أية حقوق على السودان من حق احتلالها لمصر، الذي هو أصلاً بعيد عن الشرعة والقانون، وهذا ما أكدته سولسبري للملكة فكتوريا في الكتاب الذي أرسله لها في 23 أيلول 1867 يبلغها "أن الأحداث الحربية التي تمت في السودان خلال الأيام الأخيرة تنقل كل تلك المناطق التي كانت تحت سيطرة الخليفة إلى بريطانيا العظمى ومصر وذلك بمقتضى حق الغزو"⁽²⁾. إذن حكمت إنجلترا السودان بدون أي حق قانوني أو شرعي، إنما كان حكمها هذا مرتبط بحق الغزو والسطرة والاحتلال. فما هي وجهة النظر القانونة في بطلان الاتفاقية؟.

2- الجوانب القانونة في بطلان الاتفاقية:

استناداً إلى ما سبق، فإن إنجلترا اعتمدت في تسوية احتلالها للسودان على حقوق استمدتها من خلال وجودها غير القانوني في مصر، الذي يتضح في جانبين هما:

- لم تلغ اتفاقية الحكم الثنائي سادة العثمانيين والمصريين عن السودان، تلك السادة المستندة إلى فرمانات السلطنة منذ عهد محمد علي سنة 1820، وبالتالي فإن الاتفاقية لا تعطي لإنجلترا حق السادة على السودان، وإن كانت قد أعطتها حق المشاركة مع مصر في إدارة شؤونه، وأن هذه الاتفاقية مؤقتة ينتهي العمل بها مجرد انتهاء الظروف التي أوجدتها أو أدت إليها، وفي الوقت ذاته تلغي حقوق المشاركة التي ابتدعتها بريطانيا

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 49.

⁽²⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 50.

وجعلتها تستأثر بإدارة أمور السودان دون مصر التي ستظل حقوقها قائمة في تلك المنطقة ما لم يطرأ على هذه الحقوق ما يتسبب بتعطيلها أو إلغائها⁽¹⁾.

- لقد تجاهلت اتفاقية الحكم الثنائي التي فرضتها إنجلترا -من وجهة النظر القانونية- على الحكومة الخديوية، المعاهدات الدولية التي أبرمت مع الدولة العثمانية وشاركت فيها إنجلترا نفسها والتزمت بالمحافظة على استمرار وجود الإمبراطورية العثمانية، ومن أهمها: معاهدة لندن التي عقدت في 15 حزيران 1840 مع دولة النمسا والمجر، ومع بروسيا والروساء، ومذكرة 30 آذار 1856، ومعاهدة باريس في 30 آذار 1856، ومعاهدة برلين في 13 تموز 1878، وميثاق النزاهة في مؤتمر استانبول سنة 1882، وكلها تمنع سيطرة إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية على أي جزء من ممتلكات الدولة العثمانية. وهذا يعني أنّ سيطرة إنجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي مناقض للمعاهدات الدولية بما يخص المناطق التي تحكمها الدولة العثمانية.

3- موقف مصر والسودان من إعلان اتفاقية 1899:

اتجهت السياسة الإنجليزية في السودان إلى فرض قبول القرار الإنجليزي برفع العلمين المصري والإنجليزي على المقرات الحكومية السودانية، وهو ما صرح به سولسبري حينما أشار إلى أنه "عند الوصول إلى أي اتفاق اقترح عرضه على الخديوي والإصرار على الحصول على موافقته، ورغم عدم اعتراض السلطان العثماني فإنّ الإنجليز كانوا يرون فرض ساستهم قسراً، وهو ما عبر عنه أحد المهتمين المعاصرين الإنجليز بقوله: إنّه

⁽¹⁾ كان الخط الذي وضعته إنجلترا بين مصر والسودان بموجب اتفاقية الحكم الثنائي، خطأ إدارياً فقط، كون البلدين يخضعان قانوناً لسلطة ساسة واحدة هي سلطة والي مصر وبيدنان بالولاء لسيادة واحدة هي سيادة الباب العالي، وذلك حتى سنة 1914، عندما آلت هذه السيادة ونطاقها الإقليمي إلى مصر عملاً بقواعد التوارث الدولي، وكذا بالتطبيق لأحكام معاهدة لوزان سنة 1923 التي تخلت تركياً بموجبها عن كل حقوقها فما كان يعرف قبل ذلك "بالولايات العثمانية"، وبعبارة أخرى فإن الخط الذي عينه اتفاق 1899 لم تكن له قيمة قانونية. لكن هذا الوضع تبدل حين اعتراف مصر رسمياً باستقلال السودان في كانون الثاني 1956، حيث تحول الخط الفاصل بين إقليمي تابعين لدولة واحدة لصير حداً سياسياً دولياً بالمعنى الدقيق للإصطلاح، حين ألغيت مصر اتفاق 1899 كما ألغيت معاهدة 1936. عن مجموعة من المؤلفين: "إبراهيم سلامة، أحمد الرشدي، أحمد عبد الحليم، أحمد عبد الوذس شتا، صلاح الدين عامر، عطة حسين أفندي، محمد عبد الفتاح محسن"، حدود مصر الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 433-435.

"نتيجة للعلاقات القائمة بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فإن توصية الشريك المتسلط هي بمثابة أمر"⁽¹⁾. وخاصة أن هذه العلاقات كانت غير متكافئة بأي شكل.

وفي 4 كانون الثاني 1899، وأثناء زيارة اللورد كرومر الأولى إلى السودان، ألقى خطبته في أم درمان وكان مما قاله: "أنتم ترون العلمين البريطاني والمصري يخفقان على هذا المكان"⁽²⁾، وفي هذا إشارة إلى أنكم سوف تحكمون في المستقبل باسم ملكة إنجلترا وخديوي مصر، والنائب الممثل الوحيد في السودان عن الحكومتين الإنجليزية والمصرية سيكون السردار الذي أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديوي تمام ثقتهم.

كان هذا بمثابة الإشارة الأولى الصريحة المعدة للتنفيذ من المعتمد البريطاني حول نوع الحكم الجديد في السودان، مما خيب أمل القاهرة بشدة، لأن اعتقاد المصريين كافة بقي اللحظة الأخيرة بعودة السودان إلى مصر. ولذا فإن الشعب المصري ممثلاً بحركته الوطنية رفض رفضاً قاطعاً الاتفاقية والاحتلال، فقد هاجمت الصحافة المصرية الوضع الجديد في السودان بجوانبه كافة الساسية والقانونية والمالية وغيرها، وفي 5 كانون الثاني علقت صحيفة الأهرام بأن "إدارة السودان الثنائية ستكون مخالفة وصفاً وشكلاً للإرادة المصرية". ثم أضافت "هل تحتل إيرادات السودان نفقات حكام محافظين عامين ومديرين...؟ ثم أضافت وهل استشير الجناب العالي الشريك في تلك الأرض فوافق على هذا النظام ورأى أن فيه ما يصلح وما لا يصلح لمصر؛ كما كانت دهشة الخديوي كبيرة من خطبة اللورد كرومر التي صرح فيها عن النظام الجديد في السودان حين قال: "إنني لا أصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر"⁽³⁾.

وظل الرأي العام والصحافة المصرية تنتظران بعدم الارتياح إلى هذه الاتفاقية وهاجماها بعنف، وفي 20 كانون الثاني 1900 نشر مصطفى كامل في جريدة اللواء مقالاً يؤبن فيه ذكرى الاتفاقية بقوله: "وبأن يوم توقعها كان اليوم المشؤم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالم كله أن السودان صار مستعمرة إنجليزية بالفعل وأن

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 51.

⁽²⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 51.

⁽³⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 51.

المشاق الهائلة والأتعاب الجسمة والأموال الباهظة والدماء الطاهرة التي صرفت في سبيل استرداده قُدمت هدية من مصر للدولة الإنجليزية، فما أعظمك يا مصر كرمًا وأكبر بلاءً وهماً⁽¹⁾.

أما السلطة الحاكمة فكانت غير آبهة بما يجري لأنَّ تبعيتها لسلطات الاحتلال جعلتها متجاهلة لكل المجريات، فالوزارة المصرية لم تكن قد اطلعت من قبل على المشروع، والخديوي ما لبث أن أعلن موافقته على الاتفاقية في الخطبة التي ألقاها في الخرطوم في 3 تشرين أول 1901 أثناء زيارته للخرطوم التي جاء فيها: "إنَّ العلمين الإنجليزي والمصري اللذين يخفقان الواحد بجانب الآخر إشارة إلى أنَّ الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الأهالي من الوقوع في شر أهل الظلم والفساد، وابتداء عصر هدوء وسعادة في هذه الديار". أما في الأستانة فقد استجاب الصدر الأعظم للطلب الإنجليزي ووعده بإهمال المسألة بغض النظر عن الظروف التي تعانيتها السلطنة.

إذن، لم يكن السلطان العثماني ولا خديوية مصر ومن يتبعهما معنيين فعلاً بالسودان أو غيره من الأراضي العربية التي حكموها وما زالوا يحكمونها، إنَّما كان الهمُّ الأكبر لديهم استمرار وجودهم على ما تبقى لهم من مواقع الحكم والتسلط وإن كانت شكلية غير فاعلة.

4- المواقف الدولة من الاتفاقية :

كان الموقف الدولي من اتفاقية الحكم الثنائي في السودان سنة 1899 جدَّ معقد، وذلك لأنَّ الدولة العثمانة صاحبة الحق القانوني في السودان لم تكن حينها تملك القوة أو المكانة الدولة التي تمكَّنها من الحفاظ على حقوقها في المناطق التي تستعمرها وبالتالي لا تعنيها، فقد كان كل ما فعله السلطان حينما علم بفرض الاتفاقية، أن أرسل خطاباً إلى السفير الإنجليزي في إسطنبول، يطلب فيه من حكومته إعادة النظر في الاقتراح الذي سيجعل مركزه صعباً.

وحينما قابل وزير الخارجية الإنجليزي السفير العثماني في لندن قدم له الصورة الرسمية نفسها التي اعتادت الدولة العثمانة إرسالها إلى إنجلترا في "المسألة المصرية" مطالبة بالمحافظة على "حقوقها المقدسة"، ولم يتخذ بعد ذلك أي إجراء في الموضوع،

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص54.

وعلى حد تعبير صدفة "البول مول جازين" آنذاك أنه حتى لو لم يحتج السلطان لانددهش الإنجليز ولكنّه انددهاش لا قمة له"⁽¹⁾. وكان رد سولسبري في مجلس اللوردات في 7 شباط 1899 عن الوضع في السودان: "بأننا نعتمد في امتلاك تلك البلاد على حق "الفتح" وإني أكثر الناس شكاً فما إذا كانت بلاد السودان قد اعتبرت في وقت من الأوقات قسماً من بلاد السلطان. فدعوى أنّ النصر الذي فعلنا دعوى باطلة لا تثبت بالاعتماد على السوابق التاريخية والحقوق الدولة"، وفي بيان آخر للسيد سولسبري يتمسك بحق إنجلترا بما يسمه "حق الفتح" على اعتبار أنّ السودان كان قبل الثورة المهدية قسماً من مصر وأنّ ما حدث فيه "لـس فتحاً وإنما إعادة للسلم"⁽²⁾.

وفي مذكرة عثمانة صدرت في 23 أيار بهدف إبلاغها إلى باريس وسان بطرسبرج ورد فيها: لـس للخديوي أن يتنازل عن قسم مما منح له، أي مما منح من الدولة العثمانة، للحكومة الإنجليزية دون موافقة وتوقع السيد الشرعي لبلاده وهو السلطان عبد الحميد الثاني، ولكن لم يكن لتلك المذكرة أي صدى أو قمة ساسة.

5- أهم ردود الفعل الأوروبية والحبشة تجاه الاتفاقية:

فرنسا: لقد كان الخطر الحقيقي والصدام المحتمل بين فرنسا وإنجلترا حين انفجار أزمة فاشودة، فقد رأى الإنجليز أن بعثة مارشان "تُعد من الأعمال العدائية السافرة لإنجلترا، بينما رأت فرنسا أنّ من حقها الحصول على المنطقة باعتبارها أرض لا مالك لها" وتأزم الموقف بين البلدين ولم يكن أمام الفرنسيين إلاّ الانسحاب -كما سبق ذكره- مما شكل دافعاً مهماً لإعلان الاتفاق الثنائي. وتقويت الفرصة على الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا وسيد الكونغو الذي لم يكن يفوت فرصة، لاسمها فرصة فاشودة، إلاّ وينتهزها للقفز إلى أراضي السودان، كذلك الحبشة التي تلاقت مصالحها مع مصالح فرنسا آنذاك ومن ثمّ إيطاليا.

ألمانيا: لاشك بأنّ لألمانيا مصالح واسعة في أواسط إفريقيا وجنوبها، لاسمها حوض الكونغو، ولهذا وبعد مباحثات مطولة مع السلطات الإنجليزية، "تم عقد اتفاقية في أول

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص54.

⁽²⁾ رزق، السودان في عهد...، ص54.

حزيران 1890 تنازل فيها الألمان عن مطالبهم في المنطقة شمال وغرب منطقة النفوذ الإنجليزي المحددة سنة 1886. واعترفوا بالنفوذ البريطاني على كل المنطقة شمالاً حتى منطقة النفوذ الإيطالي في الصومال وحدود مصر، وغرباً إلى خط تقسم الماه بين النيل ودولة الكونغو"،⁽¹⁾ وهذا يعني اعتراف ألمانيا بالسلطة الإنجليزية على السودان.

بلجكا: كان الملك ليوبولد الثاني ملك بلجكا يحتل الكونغو الحرة، وكان قد انتهر فرصة الأزمة الإنجليزية - الفرنسية، مما فضح أطماعه في أعالي النيل، لكنه لم يلق أي موافقة لا من الفرنسيين ولا من الإنجليز، بل كان الحل الدبلوماسي لمشكلة فاشودة حاداً فاصلاً لأطماعه في السودان، لكن ليوبولد ظل يطمع في الحصول على الامتيازات التي ضمتها له إنجلترا في معاهدة 12 أيار 1894 مقابل اعترافه بمركز مهم في السودان، لكن إنجلترا رفضت هذا واستمرت المفاوضات بين الطرفين حتى سنة 1906 حيث انتهى الموقف لصالح إنجلترا بعد عقد الاتفاقية الإنجليزية - الكونغولية سنة 1906.

إيطاليا: رغبت إيطاليا في التخلي عن مسؤولياتها الاستعمارية في السودان إلى إنجلترا بعد هزيمتها في عدوه على أيدي الأحباش في آذار 1896، إضافة إلى أن برنامج الحكومة الإيطالية الجديد كان يفضل تخليهم عن مراكزهم الاستعمارية في السودان، بتسلم كسلة للمصريين، أي الإنجليز، في 20 تشرين أول 1897، وقد اعترف الإيطاليون بالنفوذ الإنجليزي على كامل السودان.

الحبشة: كانت إنجلترا شديدة الحذر من الاصطدام مع الحبشة لأن حلف الأحباش حينها كانت فرنسا "التي لها مصالحها ولا يعتمد عليها"، وهذا الحلف كما رآه النجاشي يملك جشاً قوياً ويمكن أن يقوم بدور فاعل أمام الإنجليز، ولكن هزيمة المهديين في كرري والاستلاء على عاصمتهم أم درمان، جعل الحبشة تعلن موافقتها على اتفاقية الحكم الثنائي وتأييد إنجلترا.

وبذلك فإن إنجلترا حققت تسويات مهمة مع الدول الاستعمارية المنافسة، وهو ما ذكره سولسبري في خطابه الموجه إلى الملكة موضحاً فوائد إنجلترا من التسويات التي أنجزتها

¹⁾ F. Hertsle: The Map of Africa by Treaty, Vol 3. P. 899.

و عبده علي إبراهيم، المنافسة الدولية في أعالي النيل، ص 149

الساسة الإنجليزية بقوله: إن "كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا سوف تكون تحت النفوذ البريطاني حتى الخرطوم"⁽¹⁾. أي أن إنجلترا تمكنت ضمن سياسة تبادل المصالح من إنجاح النموذج الاستعماري الجديد المتمثل في الحكم الثنائي دون إثارة اعتراضات دولية، وهذا يعني أنها كسبت موافقات دولية ضمنية فعلة لاستمرار حمايتها على مصر ومعها السودان.

6- إعلان اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899

بعد قيام إنجلترا بالتسويات الساسة -أي ما يتعلق بالأطماع والصراعات الاستعمارية- مع الدول الأوروبية في أواسط إفريقيا وجنوبها، -التي سبق إيضاحها- تقدمت إنجلترا للحكومة المصرية بمبلغ نصف مليون جنة، وهو المبلغ الذي حكمت المحكمة المختلطة برده إلى صندوق الدين. وسوف لا يعاد، ومن بعدها أعلن كرومر في خطبته الشهيرة في 4 كانون الثاني 1899 عن نية الإنجليز في حكم السودان وتبيين لأهل السودان نوع الحكم الذي تسعى إليه إنجلترا، والذي دلل عليه رفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أم درمان والخرطوم وقال: "إنكم ترون العلمين الإنجليزي والمصري يرفرفان على هذا المبنى، وهذا إشارة إلى أنه في المستقبل ستحكمكم ملكة إنجلترا وخديوي مصر"⁽²⁾. لقد كان واضحاً أن السودان سحكم من قبل الشريكين والأهمية ستكون للأقوى والأكثر همينة.

ومما ساعد إنجلترا على النجاح في تنفيذ اتفاقية الحكم الثنائي، كان واقع السودان الداخلي، وما ساد من سوء الأوضاع، ومعاناة الشعب لسنين طويلة سبقت. فقد تناقص عدد سكانه من (8.525.000) بسبب الكوارث والحروب والأوبئة في ظل الحكم المصري قبل قيام الدولة المهدية إلى (1.785.00) في أعقاب سقوطها. وتناقص عدد القرى من (800) قرية في الأراضي الواقعة على نهر الرها والدندر سنة 1882 إذ لم يعد فيها قرية واحدة عند دخول الجيش المصري الإنجليزي إلى السودان⁽³⁾، هذا إلى جانب

¹⁾ William Lannger: The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 PP. 118-119. □

وعنده إبراهيم، المنافسة الدولية...، ص 149.

²⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 62.

³⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 62.

رغبة غالبية الشعب السوداني بالاستقرار بغض النظر عن يحكمهم، لشدة معاناتهم من جهة، ولأن أهم ما كان يعينهم هو استمرار الإسلام وهو ما بقي لديهم حسب مفاهيمهم آنذاك.

وبذلك أصبحت مجمل الظروف الخارجية والداخلية مهأة لإعلان الاتفاقية بعد توقعها في 19 كانون الثاني 1899، وكان لإنجلترا ما سعت إليه، وهذا ما أدى في الوقت ذاته إلى العمل على تقطع روابط الاتصال بين مصر والسودان لأن السلطات المصرية لم يكن لها لا حول ولا قوة، وكانت مجمل السلطات المعذة بالسودان تلصق بالمصريين. ولكن رغم ذلك فإن عوامل القومية العربية التي تجمع الشعبين والمؤلفة من لغة ودين وتاريخ وجغرافية وآلام وآمال قد قلبت الموازين وأدت إلى نوع من الوحدة الوطنية ظهرت بوضوح في التحركات النضالية الوطنية، لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: سياسة الاحتلال الإنجليزي خلال سني 1899 - 1918:

يتضح مما تقدم عن السياسة الإنجليزية تجاه مصر والسودان، أنه قد تقرر تماماً مستقبل السودان آنذاك، أي "احتلال السودان" وفق اتفاقية الحكم الثنائي، التي أكرهت مصر على توقعها مع إنجلترا في 19 كانون الثاني 1899، وهي الاتفاقية التي جعلت إدارة السودان من الوجهة الإسمية، إدارة ثنائية تشترك فيها كل من مصر وإنجلترا، أما في الحقيقة، فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه وحكام المديرية ومفتشي النواحي، كانوا من ضباط الجيش الإنجليزي، بينما اقتصر دور مصر في الحكم على سدّ العجز السنوي في ميزانية السودان.

1- السياسة الإنجليزية وتطبيق اتفاقية الحكم الثنائي

قام كتشنر -حسب أوامر اللورد كرومر- برفع العلمين المصري والإنجليزي على خرائب سراي الحكماء في الخرطوم، قبل انتهاء عمليات غزو ما تبقي من مناطق السودان، دون البحث عن مسوغات قانونية للوجود الإنجليزي في السودان، أو دون الخشية من إثارة موضوع سادة السلطان العثماني على مصر وعلى حاكمها الخديوي، بتحريض من الفرنسيين. وكان كرومر يرى أنه ما دامت السلطة الفعلية في مصر وفي السودان للإنجليز، فلا داع لأبي مسوغات قانونية، لأن إنجلترا يمكنها السطوة على

السودان دون حاجة لضمّه إلى إمبراطوريتها، كما هو وضع مصر تماماً التي لس لوجود إنجلترا فيها أي مبرر قانوني أيضاً، حيث أنّ السادة عثمانية، والعلم عثماني، والنقد المتداول عثماني، والحكومة الشرعة هي حكومة الخديوي الذي يعين بفرمان من السلطان العثماني، ومع ذلك فالسلطة الفعلية في يد كرومر وأعوانه من المستشارين الإنجليز، يؤيده جيش الاحتلال. وبناء على هذا أدرك كرومر الحكمة من رفع العلمين الإنجليزي والمصري على مؤسسات السودان، فوضع بمعاونة المستشار القضائي الإنجليزي للحكومة المصرية في 10 تشرين الثاني 1898 مشروع اتفاقية ثنائية يتولى الإنجليز بموجبها الحكم، والمصريون الدفع، وبعث به إلى لندن لإقرارها.

افتترضت الاتفاقية أنّ حكم السودان قام على أساس النظرة الإنجليزية في إطار استعمار إفريقية والمشاريع المتعلقة به، وضمان سلامة أملاكها الاستوائية، وتأمين وضعها في مصر فما إذا تحكمت بمنابع النيل، وحافظت على سلامة طريق الهند بالسطرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر التابع لمصر والسودان. ولذلك لم يأبه كرومر لا بالاعتراضات الأوروبية، لا سيما الفرنسية، ولا بتكاليف الإدارة المالية، التي لم يكن في ذمة الإنجليز دفعها، بل كان يذكر دائماً بمفاسد حكم النظام المصري الذي أودى إلى الثورة المهدية، والتي ستعود ثأناً، إذا ما حكمت مصر السودان منفردة. ولذا لا بدّ من أن تكون إنجلترا صاحبة السلطة العليا هناك بعيداً عن السادة العثمانية على السودان، تقادياً للمشكلات التي قد تثيرها ضد السطرة الإنجليزية الشاملة على شؤون السودان.

أمام هذا الواقع وتلك الحسابات الإنجليزية، وتجاهلاً لازدواج التبعية القائم في مصر، والموزع بين التبعية القانونية للسلطان العثماني والتبعية الفعلية للاحتلال الإنجليزي، استبعدت إنجلترا أيضاً الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، لئلا تبرز المقارنة بين التنظيمات البسطة التي يكتفي بها السودانيون والتنظيمات الإدارية والقضائية المعقدة التي يقتضيها وجود الأوروبيين بالسودان، ومطالبتهم بأن يكون لهم في السودان ما لهم في مصر من الحقوق والامتيازات وما يترتب على ذلك من عراقيل التدخل الأجنبي. بناء على كل ما سبق من حسابات إنجليزية فقد وضعت إنجلترا الأسس التي ارتأتها

لنصوص الاتفاقية في قالب يضمن السطرة الإنجليزية الكاملة، ولم ينس الإنجليزية أن يشيروا في مقدمة الاتفاقية إلى أن اشتراكهم في إدارة السودان كان استناداً إلى "حق الفتح" حسب رأيهم.

2- أهم مواد الاتفاقية وفرض تطبقها:

المادة الأولى: نصت على أن تطلق لفظة السودان في الاتفاقية على جمع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

- أ- الأراضي التي لم تخل قط من الجنود المصريين منذ سنة 1882.
 - ب- الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها، ثم أعادت فتحها حكومة جلاله الملكة والحكومة المصرية.
 - ت- الأراضي التي قد تفتحها الحكومتان المذكورتان مستقبلاً.
- يلاحظ أن هذه المادة حرصت على تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر بخط يمر على مسافة أمال قليلة شمال وادي حلفا، وهذا يعني التأكيد على الانفصال بين شطري وادي النيل بوضع حدود مصطنعة بينهما لم تكن موجودة منذ تحقيق وحدة وادي النيل في عهد محمد علي باشا، مما يوضح طبعة المخطط البريطاني الهادف لتجزئ وادي النيل. بينما تركت هذه المادة الحدود الجنوبية والغربية دون ترسم لتظل مفتوحة لأي امتدادات قد تصل من جانب أوغندة لتوسع رقعة هذه المحمة الإنجليزية على حساب السودان في وضعه الجديد أي الإنجليزي - المصري، وأهملت ما فقده السودان من أقالم وملحقات، سواء ما أخذته ولاية الكونغو الحرة البلجكية وإنجلترا من مديريةية خط الاستواء، أو أقالم ساحل البحر الأحمر والصومال التي استحوذت عليها كل من إنجلترا وفرنسا والصومال والحبشة. وأقرت الاتفاقية ضاع هذه الأقالم من السودان إلى الأبد، كما أدخلت هذه المادة كل من سواكن ووادي حلفا (اللتين ظلتا تحت الإدارة المصرية أثناء سطرة دولة المهدي على السودان) في الإدارة الجديدة رغم أن إنجلترا لم تشترك بقواتها في إعادة فتحهما.

المادة الثانية: نصت على أن يرفع العلم الإنجليزي والعلم المصري معاً في البحر والبر

في جمع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يرفع فيها إلا العلم المصري فقط، وهذا يعني كما ذكر لورد كرومر، أن كل أقاليم السودان فما عدا سواكن تخضع لنصوص الاتفاقية وما ينتج عنها من إجراءات إدارية وقضائية واستثناء ميناء سواكن محاولة لترضة الدول الأوروبية بسبب تصميم كرومر على إلغاء الامتيازات الأجنبية من التطبيق في السودان، وإبقاء هذه الامتيازات وأهمها المحاكم المختلطة سارية المفعول في سواكن تحت العلم المصري وحده، دليلاً على امتداد هذه الامتيازات من مصر إلى مدينة سواكن فقط، واعتبار ذلك مؤقتاً، ولذلك فإنه سرعان ما عقدت اتفاقية أخرى بين الحكومة الإنجليزية والحكومة الخديوية في تموز 1899 ألحقت سواكن بإدارة السودان الجديدة ورفع عليها العلمان المصري والإنجليزي.

المادة الثالثة: نصت على أن تفوض الرئاسة العسكرية العليا والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عالي خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عالي خديوي يصدر برضاء الحكومة الإنجليزية، وهذا يعني تحويل كل سلطات الحكم إلى ضابط. فهو بذلك حكم عسكري، وضعت في يده سلطات واسعة بدعوى تحريره من الرجوع إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية للسير بحركة الإصلاح المراد القيام بها، ومع ذلك فالمعتمد الإنجليزي في مصر وخاصة في عهد كرومر يشرف من بعيد على ما يجري في السودان وينصح عند الضرورة.

وأكدت هذه المادة بأن الحاكم العام يتم تعيينه مشاركة بين إنجلترا ومصر، فإنجلترا ترشح ومصر تصدر القرار، وحتى عند عزله فإنجلترا تقرر ومصر تصدر القرار، وهذا يعني سلب الحكومة الخديوية حق الإختار والاكنتفاء بتوقع الخديوي على قرار تعيين الضابط الذي تختاره الحكومة الإنجليزية، وهذا له دلالاته، إذ يعني أن ولاء هذا الضابط سيكون لمن اختاره وليس للشريكين في الحكم الثنائي، كما أدى هذا طوال فترة الحكم الثنائي (1899-1953) لأن يشغل منصب حاكم عام السودان ضباط إنجليز وليس مصريين أو سودانيين.

ويلاحظ أن هذه المادة على صغر عبارتها كانت من أهم مواد الاتفاقية لأنها أوضحت

أسس الحكم الثنائي كاملة، فمشاركة إنجلترا ومصر حتى في تعيين الحاكم العام يتماشى مع فلسفة الحكم الثنائي التي لم تكن لها سوابق في التاريخ، إذ لم يسجل الفكر السياسي على مدى التاريخ وجود نظام حكم يجعل دولتين تحكمان شعباً واحداً كأنهما شركة تجارية، فالمألوف أن تحكم دولة واحدة مستعمرة شعوب عدة مغلوقة على أمرها، وهو ما كان شائعاً طوال القرن التاسع عشر، وإنجلترا خير مثال على هذا، أما أن تشترك دولتان في حكم شعب واحد فهذه بدعة ابتدعها كرومر.

كما أن النص على اختيار الحكومة الإنجليزية الحاكم العام عند التعيين وعزله عند الإغفاء، على أن يكون دور مصر هو إصدار فرمان الخديوي بتعيين الضابط المختار أو عزله، يدل على ما يسعى إليه الحكم الثنائي من إبعاد الوجود المصري نهائياً عن السودان، ولم يكن من حق مصر الاعتراض، وعلى الخديوي أن يلتزم بالنصحة الإنجليزية في كل الأمور سواء في مصر أو في السودان طالما الاحتلال الإنجليزي مستمراً.

المادة الرابعة: نصت على أن القانون وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجمع أنواعها وكلفة التصرف فيها، يجوز سنها أو نسخها من وقت إلى آخر بموجب منشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر يجوز أن يسري مفعولها على جمع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جمع ما يصدره من منشورات بالمضمون ذاته إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة الإنجليزية في القاهرة وإلى رؤس مجلس نظار الجناح العالي الخديوي.

وتعني هذه المادة سريان مفعول القوانين واللوائح المصرية في السودان، تجنباً لعدم بقاء السودان -الذي ما زال في بداية خضوعه للحكم الثنائي- دون قوانين لفترة من الزمن ريثما يتم وضع القوانين المناسبة، ولكن من حق الحاكم العام تعديلها، ومن حقه أن يجعل سريانها مقتصرًا على جزء من السودان أو على كل أقاليم السودان، كما أن من حقه إصدار اللوائح والأوامر بمنشور يحمل توقعه ويكون له قوة القانون، بشرط إبلاغ قنصل

إنجلترا في مصر باعتباره ممثلاً عن الحكومة الإنجليزية، وإبلاغ رؤس مجلس نظار الخديوي بهذه المنشورات بعد إصدارها، وهذا يعني منع الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومتين المصرية والإنجليزية على القوانين واللوائح التي يصدرها، مهما كانت الضرورة، مما يدل على وضع الحاكم العام تحت نوع من الإشراف والرقابة. وهذا ما ذكره كرومر، أنه من الخطأ الكبير تركيز شئون إدارة السودان في يد أية سلطة في القاهرة سواء كانت إنجليزية أو مصرية، كما يعني هذا وعلى المدى الطويل أن يكون للسودان في ظل الحكمديارية والإنجليز قوانين ولوائح تختلف عن تلك القوانين واللوائح المعمول بها في مصر، بهدف إبعاد السودان عن مصر من خلال تباين مصالح الطرفين حتى في القوانين.

المادة الخامسة: نصت على أن لا يسري على السودان أو على جزء منه أي من القوانين، أو الأوامر العالاة، أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً، إلا ما يصدر بإجراء منها منشوراً من الحاكم العام بالكلفة السالف بانها، وهذه المادة تكمل ما جاء بالمادة الرابعة من تلاشي القوانين المصرية والأخذ بها تدريجاً من السودان، أو على الأقل عدم الإلتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع في السودان، وفي نفس الوقت عدم الإلتزام باستبعاد استخدام القوانين الإنجليزية خشية من أن تجد لها مجالاً للتطبيق في السودان وهو أمر كان الانتباه إليه طالما صار من حق الحكومة الإنجليزية اختار الحاكم العام للسودان، ولسنا من المدعين بأن ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة لمصلحة السودان بإبعاد مساوئ الإدارة في مصر من أن تنتقل إلى السودان، خاصة وأن مصر تحت الإحتلال الإنجليزي ويسطر الموظفون الإنجليز على كل جوانب الإدارة فيها، ولهم الصوت الأعلى في كل تشريع أو لائحة.

المادة السادسة: نصت على أن المنشور الذي يصدر عن حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي يصرح بموجبها للأوروبيين من أية جنسة، لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة من الدول، أي أنه لكافة الرعايا حرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو امتلاك ملك كائن ضمن حدوده. وأصبح الإنجليز وجمع الأجانب متساوون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرعايا الأجانب، وبهذا أَرْضَى كرومر كل الدول الأوروبية تجنباً لمعارضتهم

الاتفاقية.

المادة السابعة: نصت على ألا تُدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكن يجوز تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع الواردة من غير الأراضي المصرية، وإذا كانت تلك البضائع واردة إلى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الأحمر، لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القمة التي على مثيلها من البضائع التي تخرج من السودان، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر حسب المنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

وهذه المادة وإن خلت من النص صراحة على فصل النظام التجاري في السودان عما هو عليه في مصر، إلا أن كرومر أكد أنه يهدف من صاغة هذه المادة على هذا النحو أن يعطي للحاكم العام حق فصل النظامين التجاريين في مصر والسودان عن بعضهما البعض، وتوقع كرومر أن يلقى هذا الحق معارضة شديدة، وحينئذ لا بد من الاعتماد مرة أخرى على حق الفتح تجنباً للإعتراض المنتظر على هذه المادة.

المادة الثامنة: نصت على أن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة، على أية جهة من جهات السودان عدا مدينة سواكن، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه وهذا يعني اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضي المصرية من حيث سريان مفعول الامتيازات الأجنبية، ولا ننسى أن مدينة سواكن هي وحدها التي رفع عليها العلم المصري عند استرجاع السودان، وكان هدف تلك الإجراءات امتصاص غضب واعتراضات الدول الأوروبية، من أجل استئثار إنجلترا بكل السلطات في السودان، (دون بقية الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات الصادرة بموجب فرمانات السلطنة)، فما عدا مدينة سواكن التي استثنيت من هذه المادة. **المادة التاسعة:** نصت على أن يعتبر السودان بأجمعه، ما عدا مدينة سواكن، تحت الأحكام العرفية، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور صادر عن الحاكم العام، وبرر كرومر ما جاء بهذه المادة بأنها استكمال لما جاء في المادة الثامنة، من حيث عدم سريان "الامتيازات الأجنبية" في أنحاء السودان، وأن الأحكام العرفية تمنع استمرار أعمال "المحاكم المختلطة" التي تميل إلى مدّ سلطتها وعدم خضوعها عملاً لأية رقابة تشريعية، وإذا حدث هذا، فالطريقة الوحيدة لمقاومة هذا

التجاوز يكون فقط برفض تسلم إعلان الدعاوي المرفوعة منها ورفض تنفيذ أحكامها. كما أنّ هذه المادة تستند إلى أنّ استمرار العملات العسكرية لتصفية بقايا دولة المهديّة، يفرض -حسب رأي كرومر- أن يمتلك الحاكم العام سلطات استثنائية لحفظ النظام ونفي أي شخص من البلاد سواء كان أجنبياً أو وطنياً.

المادة العاشرة: نصت على أنّه لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرّح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة الإنجليزيّة، وهذا يعني تصدي الحكومة الإنجليزيّة وحدها المسؤولّة إدارة السودان، وإبعاد أي وجود مصري أمام الدول الأوروبيّة التي تتمسك بأنّ الوضع الساسي للسودان لا يختلف في شيء عن الوضع الساسي لسائر أملاك الدولة العثمانيّة، في الوقت الذي تصرّ فيه إنجلترا على إظهار اختلاف الوضع الساسي في السودان عن الوضع الساسي في بقية ممتلكات الدولة العثمانيّة.

المادة الحادية عشرة: نصت على منع إدخال الرقيق إلى السودان منعاً مطلقاً، أو تصديره منه وسصدر منشوراً بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن، وتعني هذه المادة إبطال تجارة الرقيق، وإن لم تتعرض هذه المادة للجانب الثاني من قضية مكافحة الرق ممن يعملون كخدم، وترك هذه المسألة للوقت.

المادة الثانية عشرة: نصت على أنّه قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة على تنفيذ مفعول "معاهدة بروكسل" المبرمة بتاريخ 2 حزيران 1890، فما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربيّة، والأشربة المقطرة أو الرودة وبيعها أو تشغيلها، ومعنى هذا أنّه مع عدم أهميّة ما جاء في هذه المادة في الوقت الذي يسيطر فيه الحاكم العام على كل أمور السودان مع سلطات الأحكام العرفيّة ومنع سريان الإمتازات الأجنبيّة، إلّا أنّه كما ذكر كرومر، من الضروري أن نوضح اهتمامنا بقرارات بروكسل المتعلقة بمسألتي استيراد الأسلحة والمشروبات الروديّة⁽¹⁾.

تمّ توقيع اتفاقية الحكم الثنائي في القاهرة بتاريخ 19 تموز 1899، وكان عن الجانب

⁽¹⁾ تضمنت معاهدة بروكسل توحيد بعض القواعد القانونيّة المتعلقة بالنقل البحري، وكانت مصدراً من مصادر قانون التجارة البحريّة للكثير من الدول.

الإنجليزي لورد كرومر، وعن الجانب المصري بطرس غالي وزير خارجية مصر، وفي 20 تموز من السنة نفسها عقد ملحق للاتفاقية، نص على إلغاء النصوص التي كانت تستثني مدينة سواكن من إلغاء الامتيازات الأجنبية، أي تلك التي حصرت امتداد سلطة المحاكم المختلطة من مصر إلى مدينة سواكن وحدها دون بقية مدن وأقاليم السودان، ومن ثم صارت سواكن خاضعة لكل ما نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائي بالنسبة لكل أقاليم السودان.

وهكذا تهاأت السطوة الإنجليزية كاملة على السودان، بإرغام مصر على التسلم بالكلفة الإنجليزية الراجعة على أمور إدارة السودان كافة، وإبعاد نفوذ الدول الأوروبية عن أي مزاحمة لانفراد إنجلترا بشؤون السودان، بعدم السماح بسريان الإمتيازات الأجنبية إلى أي جزء من السودان. وصار خير وصف للسودان أنه صار من الوجهة الفنية ثنائي الإدارة يخضع لسادة مشتركة إنجليزية - مصرية، ويرتفع على مؤسساته في مختلف أنحاء العلمان المصري والإنجليزي متجاوران. بينما الحقيقة أن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام مديريات السودان من ضباط الجيش الإنجليزي هم الحكام الفعليين، واقتصر نصيب مصر في إدارة السودان على مجرد سد العجز السنوي في الميزانة.

3- سلطة الاحتلال وتطبيق إتفاقية الحكم الثنائي خلال سني 1899 - 1914:

لقد تم ربط السودان بسلطة الإحتلال الإنجليزي في مصر وكان على الحاكم العام للسودان إطاعة الأوامر الصادرة من وقت لآخر عن القنصل العام في القاهرة، كما عليه كان إعلامه بكل المجريات المهمة المتعلقة بشؤون السودان لتكون جلالة الملكة على دراية كافية تمكّنها من مشاركة الحكومة الخديوية في الإشراف على قضايا الحكم واتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي الوقت ذاته تمنح السلطات الكاملة للحاكم العام في التصرف فما يختص بالشؤون المحطة دون العودة إلى القاهرة أو إلى لندن.

وأضافت النظمات بأنه على الحاكم العام أن يقدم إلى وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام في القاهرة مسودة القرارات المهمة، لاسمها ما يتعلق منها بالقوانين والأوضاع العامة التي أشير إلى "حقكم" فيها من المواد (4-5-6) من الاتفاق، كما يجب على الحاكم العام أن يتشاور مع الخارجة، وأن يقدم في نهاية كل عام تقريراً عن إدارة

السودان لقدمه الحاكم العام بدوره إلى كل من حكومة جلالة الملكة والقنصل الإنجليزي في القاهرة.

إن دراسة سياسة الاحتلال الإنجليزي للسودان، تعكس بوضوح كيف فرضت إنجلترا سيطرتها الكاملة على السودان، مع انتهاك حقوق "الشريك الأضعف مصر" إلى أن أعلنت الحماية على مصر سنة 1914، فأعلن فقهاء القانون الدولي من الإنجليز أن السادة القانونة على السودان قد انفردت بها إنجلترا. ولكن الواقع أن إنجلترا انفردت بهذا الحق حتى قبل إعلان الإتفاقة، ومما يدل على هذا، انفرداها بعقد إتفاقات الحدود كما حصل في المعاهدة الإنجليزية مع أثيوبيا سنة 1902، حيث منح إمبراطور أثيوبيا للحكومة الإنجليزية بالإشتراك مع حكومة السودان الحق في بناء خط حديدي عبر الأراضي الأثيوبية يربط السودان بأوغندا، متجاهلة معرفة رأي الحكومة المصرية في ذلك. كما شكت الحكومة المصرية من أن بناء خط حديدي يربط السودان بأوغندا ربما كان هدفه أن يكون خطوة ساسة لارتباط البلدين تحت السادة البريطانية⁽¹⁾. كذلك اتفق السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا نابة عن الحكومة المصرية في 9 أيار 1906 على الحدود الكونغولة - السودانية، على أن تضمن هذه الحكومة فائدة قدرها (3%) عن مبلغ لايزيد عن (800) ألف جنيه لمد خط حديدي من حدود الكونغو إلى قناة النيل الملاحة قرب اللادو⁽²⁾، وقد تمت هذه الموافقة دون علم مصر صاحبة الشأن واقتصر الأمر فقط على تبليغ وزير خارجيتها بالاتفاق في 26 أيار الذي عرضه على الوزارة في 2 تموز فأرسلت إلى كرومر تبليغه رضاها التام عن الوصول إلى الاتفاق⁽³⁾. كما انفردت إنجلترا بإصدار القوانين بعد سنة 1912 حيث بدأ الحاكم العام يصدر القوانين دون إبلاغ الحكومة المصرية، وشكا المصريون من أنه كان "يذهب بعيداً إلى حد يتجاهل الحكومة المصرية حتى في نشر القوانين"⁽⁴⁾. واستأثرت إنجلترا بالمناصب الكبرى والمؤثرة في

¹⁾ Fabunmi, L. A. The Sudan in Anglo – Egyptian Relation 1800-1956 P. 72. □

²⁾ Cromart to Grey 12 June, 1906. Corres. Part, L X V No. 329

³⁾ Corres. Part, L X V No. 329 Cromart to Botros Gali Pasha 26 May, 1906. □

رزق، السودان في عهد...، ص 261.

⁴⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 261

ساسة السودان دون المصريين فكانت تعزل الحكام وتعينهم بمفردها، فضلاً عن إشغال "الضباط الإنجليز للمناصب العليا بالرغم من أنّ مصر كانت تقدم (5/6) من القوة الحربية المشتركة في السودان"⁽¹⁾، وكان أكبر منصب يمكن أن يتولاه مصري هو منصب "مأمور المركز". هذا عدا عن معاناة المصريين من مرارة التفرقة الظاهرة بينهم وبين الإنجليز، وهذا ما وصفه أحدهم بقوله: "بينما كان الجنود الإنجليز في الخرطوم وبعض الحواضر يستمتعون بسكنى أجمل الأعداء وأرقى المنازل ولهم أطيب العش وأسعد الحاة حين يروحون وحين يسرحون كان جنود أورطة السكة الحديد وهي أكبر أورط الجش المصري يقاسون شظف العش وممر الحاة على صيانة تلك السكك وتعهدها بالإصلاح كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال متحمليين في ذلك كله العمل المضني الشاق في شدة شظف القظ وزمهير البرد"⁽²⁾؛ كما أنفقت مصر (3.500.000) جنيه لمدّ السكك الحديدية، تلك السكك التي قال عنها أحد الضباط الذين عملوا في إنشائها أنّه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصري. وبلغ مجموع ما أنفق في سبيل استعادة السودان (11) مليون من الجنيهات، وبلغت تكاليف ميناء بور سودان مليوناً ومثلها لمدّ سككتها الحديدية من العظيرة إليها⁽³⁾. كما أثقل المستعمرون كاهل الأهليين بمختلف أشكال الضرائب، التي كانت تجبى منهم على الأراضي والمساكن والماشية والأنعام والماء والهواء وحتى البول أيضاً، وفوق ذلك تجبى على البع والشراء وعلى قطع الأخشاب من الغابات وعلى الانتقال إلى مختلف الجهات. كان السوداني مظلوم مغبون، لا يستطيع أن يدرأ عن نفسه ذلك الظلم البين إلاّ بالضراعة إلى الله بأن ينقذه من استعمار الإنجليز والمصريين على السواء، بل المصريين على الأخص لأنّهم الذين يتولون جباية الضرائب الفادحة ويتبعون في جبايتها أساليب القمع والضغط والسوط⁽⁴⁾.

هكذا كان نمط الحكم الإنجليزي بإطاره العام منذ بدايات استعمار السودان بموجب

⁽¹⁾ Ibid، P. 73.

⁽²⁾ باحث مطلع محزون، ضحايا مصر في السودان وخفايا الساسة البريطانية، مطبعة الاسكندرية، ط3، 1935، ص51.

⁽³⁾ باحث مطلع، ضحايا مصر في السودان وخفايا...، ص50.

⁽⁴⁾ باحث مطلع، ضحايا مصر في السودان وخفايا...، ص62.

اتفاقية الحكم الثنائي التي رسخت فصل البلدين عن بعضهما جغرافياً واجتماعياً وجعلت من المصريين أدوات استعمارية مكروهة من قبل السودانيين.
فكيف كان مسار تطبيق الاتفاقية في المجالات الساسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها...؟

كان اختار كرومر للجنرال كتشنر قائد حملة الاسترجاع لكون أول حاكم عام للسودان، ينفذ نظام الحكم الثنائي بروحه لا بمواده ونصوصه فقط، وأنه عرف السودان وخبر أحواله عندما كان ضابط اتصال بين غوردون وحملة الإسترجاع، وله دور كبير في إدارة الإستخبارات العسكرية المصرية حين الزحف باتجاه أم درمان، فضلاً عن المركز الممتاز الذي كان يحتله لدى الحكومة المصرية كقائد عام للجيش المصري، كما أنّ تعيينه يُعد مؤشراً لما ستكون عليه علاقة السودان بإنجلترا في ظل الحكم الثنائي. وبناء على ذلك تسلّم من اللورد كرومر جملة التعليمات التي يترتب عليها إتباعها في إدارته للسودان، والتي تجلّى فيها تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي فما يتعلق بالأمور الداخلية وكان من أهمها:

أ- سياسة للاحتلال الإدارية:

كان الحاكم العام على رأس الإدارة يجمع في يده كل السلطات مما جعل الجهاز الحكومي يتصف بأنه كان أوتوقراطياً مستتيراً تمّ تنظّمه على أسس حربية لأهداف مدنية، وكان جمع الموظفين مجرد مساعدين للحاكم العام، والكل يخضع لتعليمات القنصل الإنجليزي في القاهرة الذي لا يسمح للحاكم العام ومساعديه بالخروج عن هذه التعليمات. وأضاف كرومر في تعليماته لكتشنر بأنّ عليه السماح للموظفين الذين يعملون تحت أمرته بالتحدث معه صراحة دون خوف منه وتمنّى له النجاح في إدارته مثلما نجح في القادة العسكرية رغم اختلافها عن الإدارة المدنية وأن يتسم بالمرونة وعدم التعصب.
تابع وينجنت كحاكم عام⁽¹⁾ بعد كتشنر الساسة الإنجليزية في السودان وبقي يدير

⁽¹⁾ السير فرانسيس ريجنالد وينجيت (1861 - 1953) قائد عسكري مساعد اللورد كرومر ومدير إدارة الاستخبارات العسكرية في الجيش المصري منذ سنة 1889، وقد عهد وينجيت إلى سلاطين باشا بوظيفة المفتش العام في الحكومة، وقد بقي سلاطين يشغل هذه الوظيفة حتى استقال سنة 1914 لخدم في الصليب الأحمر النمساوي.

السودان فترة طويلة امتدت منذ سنة 1899 إلى سنة 1914، وظل كرومر يتابع إجراءاته عن كثب، وتعددت زيارته إلى السودان، وفي كل زيارة كان كرومر يخطب في السودانيين موضحاً عدالة الحكومة الإنجليزية، ففي خطبته التي ألقاها في الخرطوم في تشرين الأول 1900 ذكر أن أوامر خصوصية قد أصدرتها له صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظيمة التي تحكم في غير هذه البلاد على الملايين من المتدينين بدينكم الشريف، لأعرب لكم عن اهتمام جلالته بكل ما يؤول إلى سعادتكم، وباسم جلالته تهدي فرداً من أشرف أهالي السودان المسلمين وساماً إنجليزياً سقلده إياه سعادة الحاكم العام وفقاً لتعليمات جلالته وهو السيد علي الميرغني الذي خلف اللورد كتشنر في آخر سنة 1899.

ومن اللافت تشدد كرومر في ربط الحاكم العام للسودان بالقنصل الإنجليزي في مصر، ومن ثمّ بوزارة الخارجية الإنجليزية في لندن، وهذا ما اتضح حتى بعد مغادرة كرومر مصر نهائياً سنة 1907، وتعيين جورست خلفاً له في القاهرة الذي أكد بدوره على ضرورة إلزام الحاكم العام في السودان على التواصل مع مصر، وعلى ضرورة إخطار المعتمد الإنجليزي مسبقاً بأي إجراء ساسي يسعى لتنفيذه لكون على علم دائم بما يجري في السودان، كما عله أن يبلغ المعتمد الإنجليزي مبكراً قدر المستطاع بالوسائل التي تؤثر في شئون العلاقات الخارجية والتي قد تؤدي بطبعها إلى اتصالات دبلوماسية، والقضايا التي تؤثر في التجارة الخارجية خاصة تلك التي تتعلق بشؤون الملاحة والمسائل التي قد تجذب الرأي العام خارج السودان؛ كما ركز اهتمامه حول التقسيمات الإدارية للسودان بما يخدم مصالحهم.

قسم الحاكم العام السودان إلى مديريات على رأس كل منها مدير يساعد مفتشان، وقسمت كل مديرية إلى مراكز على رأس كل مركز مفتشاً يعاونه مأمور ونائب مأمور، ولما كان الحاكم العام للسودان دائماً إنجليزياً الجنسية فقد اختير المديرون والمفتشون من نفس الجنسية، وإرضاء لمصر اختير المأمير ونوابهم من المصريين. وفي السنوات الأولى للحكم الثنائي كان هؤلاء الموظفين من إنجليز ومصريين ضباطاً في الجيش المصري. وكان الإنجليز يشغلون الرتب العالية في الجيش المصري ويحتلون الوظائف الكبرى إلى أن انتقلت الإدارة من أيدي العسكريين إلى المدنيين، وتزايد أعداد هؤلاء الموظفين الإنجليز

سنة بعد أخرى وأطلق عليهم اسم "أعضاء الخدمة الساسية السودانية". وتبدو الشرطة الإنجليزية واضحة في هذا التنظيم الإداري في تعاملات كل من كرومر والحاكم العام للموظفين الإنجليز المسطرين على إدارات السودان سواء كانوا مديرين أو مفتشين، إذ كان عليهم مراقبة غير الأوروبيين من الموظفين مهما كانت وظائفهم مأمير أو نوابهم، وعدم السماح لهم بالتأثير في رؤسائهم الإنجليز في علاقاتهم مع الأهالي، لأنّ جهلهم بلغات وعادات الشرقيين جعلهم يعتمدون على مرؤوسيه من السودانيين اعتماداً كلاً، مما حملهم مسؤولية كل ما كان يُرتكب من أخطاء أدت إلى كره الأهالي للحكم الإنجليزي ورفضه، والحل المفروض كان تعلم المسؤولين الإنجليز لغة أهل البلاد وعاداتهم.

ومن الوظائف الإدارية، وظيفة المفتش العام والمفتشين المساعدين، حيث أُعطي سلطات واسعة بمراقبة أعمال المأمورين وأعمال الشرطة من المصريين خاصةً، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يعملون في دائرة اختصاص كل منهم، أي مراقبة كل شيء حتى صارت سلطات المفتشين في السودان مدعاة للتندر، إذ كان بيد المفتش الحل والعقد، وكان قليل منهم في الأماكن النائية يبالغون في استقلاليتهم، حتى سميت الإدارة بحكومة المفتشين، مما أثار عليها سخطاً كبيراً. ورغم أنّ سلطات المفتش العام كانت واسعة فما يخص مراقبة الموظفين، إلا أنّ علاقة "سلاطين" المفتش العام مع بعض المفتشين الإنجليز وكثير من الضباط، لم تكن على ما يرام بسبب تعدي هؤلاء على الأهالي الذين لم يجدوا من يشكون إلاه.

ومن التشكلات الإدارية التي تطلبها الحكم الإنجليزي المطلق في السودان، مجلس متخصص بالسلطات التشريعية والتنفيذية بموافقة وزارة الخارجية يشترك مع الحاكم العام في تحمل تلك المسؤولات، ويضم السكرتير الإداري، والسكرتير القضائي، والسكرتير المالي، والمفتش العام وعضوين أو أربعة من رؤساء الإدارات الفنية الأخرى مثل المعارف والزراعة والري والجش، يختارهم الحاكم العام ويصدر قرار تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولا يوجد في هذا المجلس سودانيين أو مصريين، واقتصرت مهمته على استشارة الحاكم العام في القوانين والأوامر والتنظيمات المتعلقة بالشئون المالية، وفي اتخاذ القرارات التي تقضي بإرسال حملات عسكرية إلى أنحاء السودان، وغير ذلك من الأمور

المهمة التي تؤثر في سير العمل أو تحتاج إلى مشورة هؤلاء الأعضاء .

رغم وجود هذا المجلس، فقد كان لسلطين باشا الذي شغل وظيفة المفتش العام ومستشار الحاكم العام في الشؤون الإدارية تأثير قوي على الحاكم العام، واستطاع سلطين من موقعه أن يحرم الزعماء السودانيين من تولي قادات إدارية أو أن يكون لهم سلطة مادية خوفاً من أن يلتف الرجال حولهم ويقوموا بثورات ضد الحكومة، واكتفى الحاكم العام بإعطاء الزعماء السودانيين حق الاعتراف بالزعامات القبلية من أجل المساعدة في حفظ الأمن وجمع الضرائب، أي أنهم كانوا يعاونون الحكومة في كل ما يمكن أن يثير الشعور ضدهم، ولقاء ذلك فقد كانوا يتقاضون نسبة مئوية ضئيلة كمرتبات تؤخذ من ميزانة الضرائب المقررة على المحاصيل والحيوانات.

وبهذا اتبع الحاكم العام للسودان سياسة من شأنها إقرار نوع من الهدوء والنظام بين قبائل السودان، ولكن نجاحه الأكبر كان في إيجاد طبقة من المشايخ والنظار والأعيان على ولاء تام للسلطات الإنجليزية، التي استخدمتهم في ضرب الحركة الوطنية السودانية التي أخذت تتشط في البلاد خلال سني 1919 و1924، وماسأتي بعد ثورة 1924 من أعمال نضالة.

وتمشأ مع السطرة الإنجليزية على إدارة السودان، أدخل الحاكم العام منذ سنة 1899 قوانين العقوبات، والتحقيق الجنائي، وكانت على غرار القوانين الهندية التي وضعتها السلطات الإنجليزية في الهند، وأوكل إلى الضباط الإنجليز مهمة تطبيقها، وعندما وضع القانون المدني سنة 1900 استمد أيضاً من قانون المرافعات الهندي والمطبق في بعض المستعمرات الإنجليزية بإفريقيا والهند الصينية. وأما أحوال المسلمين الشرعة فقد أوكل أمرها للقضاء الشرعي لفصل فيها، وعين لها قضاة مسلمون مصريون وسودانيون، وفي كل الأحوال كان للحاكم العام حق إعادة النظر في كل قضية تتخذها محاكم المديريات أو محاكم المراكز أو حتى المحاكم العليا التي تُستأنف فيها الأحكام الصادرة بشأن الجرائم أو الجنايات.

ب - سياسة الاحتلال الاقتصادية:

اتضح التسلط الإنجليزي على الاقتصاد السوداني في مجالاته كافة، -زراعة، صناعة،

تجارة- حيث عملت سلطة الاحتلال منذ البداية على تطوير الزراعة وما يتبعها من مستلزمات، لاسمًا المحاصيل النقدية لتوسع الصادر والوارد، فسطروا على نظام الملكة واتخذوا من الضرائب أداة للسطرة على النشاط التجاري والزراعي في آن، وسطروا على تسويق المنتجات الزراعية لامتصاص الفائض الاقتصادي. وكان هدفهم الثاني، تطوير الإنتاج الزراعي من أجل تصديره، فعملوا على إدخال أساليب حديثة للري والآلات الزراعية ومبيدات الحشرات والمخصبات ووسائل المواصلات المتطورة والنظام الإداري المنظم، حينها ساد الأمن والاستقرار مما شجع الناس على معاودة نشاطهم الزراعي، فازدادت مساحة الأراضي المزروعة من نصف مليون فدان سنة 1904 إلى مليوني فدان سنة 1913. وهو ما أفاد البلاد وجنب المجتمع المجاعة التي يمكن أن تهب أركان الحكم، خاصة وأن سلطة الاحتلال كانت قد واجهت من قبل مخاطر مجاعة سنة 1900 وأخرى سنة 1913.

لقد أولت سلطة الاحتلال أهمية خاصة للموارد الزراعية الاستثمارية -سواء في الصناعة أو التجارة- مثل الغابات التي تنتج الصمغ، فارتفع محصول الصمغ من (160) طن سنة 1895 إلى (1890) طن سنة 1899 ثم بلغ (7695) طن سنة 1912. وظل الصمغ من أهم صادرات السودان إلى جانب إنتاج القطن. إذ أن الاهتمام بزراعة القطن كان المحور الأهم الذي قامت عليه السياسة الزراعية للحكم الإنجليزي في السودان، تلبية لاحتياجات وضغوط شركات الغزل والنسيج البريطانية، وهو ما دفع قوى الاحتلال أصلاً لإعداد البنى الأساسية اللازمة لزراعة القطن على النمط الرأسمالي. وقد هأت القدرات الرأسمالية الإنجليزية إمكانية تشييد تلك البنى التي أنشئ عليها مشروع الجزيرة لتطوير زراعة القطن خاصة طويل التيلة وفق أسس علمية للحصول على أفضل النتائج. وتأسست أول محطة تجارب في شندي في مطلع القرن، وفي سنة 1904 أنشئ مركز شمبات للتجارب، ثم انتقل الاهتمام إلى الجزيرة، فانتقلت محطة الأبحاث إلى ودّ مدني سنة 1909. ونتيجة لتلك التجارب ولارتفاع الطلب العالمي على القطن، تضاعف الإهتمام بزراعته في السودان. ووقع الاختار على منطقة الجزيرة لإقامة مشروع لزراعة القطن طويل التيلة-الذي كانت تتفرد به مصر- وبادرت السلطات الإنجليزية لإقامة

المشروعات اللازمة لإنتاج هذا النوع من القطن الذي تعتمد عليه مصانع لانكشاير ومانشستر للغزل والنسيج في إنجلترا، فأنشأت ميناء بور سودان سنة 1907 للتصدير، وأنشأت شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان، فأصبح القطن والصمغ يُنقلان عبر ميناء التصدير، ثم تولت شركة إنجليزية بناء سد عند سنّار لري أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة أي زراعة أرض الجزيرة بالقطن لمصلحتها لمدة 30 سنة تنتهي سنة 1949، ثم تسلمته الحكومة، ولم تقم الشركة بتدريب السودانين على كفة إدارة هذا المشروع وأوكل للشركة الزراعة السودانية مهمة تشييد المشروع.

وكان الإهتمام الإنجليزي يتزايد باستمرار من أجل تلبية احتياجات صناعاتهم، ففي سنة 1910 ذكر السير ولام مآثر في جمعة زراعة القطن الإنجليزية في مانشستر، أشار فيه إلى الإمكانيات العظيمة لزراعة القطن في السودان تحت الرعاية الإنجليزية والذي تحتاجه لانكشاير أشد الاحتياج⁽¹⁾. كما رأى المصريون أنّ القصد من زراعة القطن طويل النيلة سيؤثر تأثيراً واضحاً على المصالح المصرية في أسواق القطن العالمية، لاسمّا أنّ مصر كانت تعتمد اعتماداً تاماً على القطن في هذه الفترة، فقد بلغت صادرات مصر في موسم 1913-1914، من القطن، وبذرة القطن، وزيت بذرة القطن 92% من قمة الصادرات المصرية كلها⁽²⁾. وفي أيار 1913 أوضحت جريدة الأهرام المغزى من مشروع الجزيرة وورد فيها "أنّه يستحيل على القطر المصري الذي يعيش من القطن، أن يرى هذه الزراعة تنمو وتتصّر حوله وتظل حكومته ساكنة"⁽³⁾. ويمكن أن نضف بأنّ الهدف الأساسي من هذا المشروع ليس في صالح السودانين بل لصالح الإنجليز، وهو ما أعلنته الصحافة المصرية، بأنّ الهدف من مشروع الجزيرة "استغلال السودان وإجاعة المصريين"، ويتأكد هذا أيضاً من تصريح لويد جورج وزير المالية في نيسان 1913 بأنّه من أسباب تنمة زراعة القطن في السودان هو منافع إنجلترا التجارية في هذا العمل "لأنّ الأسواق الإنجليزية لا تزال حتى الآن تحت رحمة قطن أمريكا وهذا ما يعرضها كثيراً للتقلبات"

¹⁾ Stanton E.A. The Anglo-Egyptian Sudan J.A.S April 1916 pp. 265-266. □

²⁾ Abbas, Mekki; The Sudan Question. The Dispute Over the Anglo-Egyptian Condominium 1881-1951, London 1951

³⁾ من مقال للأهرام بعنوان: "القطن المصري والقطن السوداني وقرض السودان"، العدد (10689) في 1913/5/1.

ومن حقوق مصر التاريخية ومن مصلحتها الإقتصادية، أعلن ذلك النداء العميق إبان ثورة 1919 الذي أكد على "وحدة مصر مع السودان"^(١).

وبرزت مشكلة التمويل، وكان البرلمان الإنجليزي قد وافق سنة 1913 على قرض بضمان الحكومة الإنجليزية بمبلغ (3) ملايين جنيه لتمويل مشروع الجزيرة، يُخصص منها مليونان لمنشآت المشروع، ومليون لسكة الحديد داخل المشروع ولمشروعات الري. لقد أدى هذا الاهتمام الذي شمل زراعات استثمارية نقدية أخرى إلى ارتفاع مستوى دخل الكثير من الفلاحين وتحسنت ظروف معشتهم وطرق المواصلات التي يستخدمونها مثل سكة الحديد والعربات^(٢). وزرعت الذرة والبقول السوداني والسمسم والدخن وبعض البقوليات. ثم توسعت المشاريع الزراعية الآلة بهدف الربح السريع على حساب استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية، حيث كانت تتم زراعة الأرض البكر وبعد أن تتعب الأرض وتفقد خصوبتها يتحول عنها المزارع لمناطق جديدة، وهكذا استهلكت الأرض ومن عليها في ظل الاحتلال. وفي الوقت نفسه أثارت تلك السياسة في نفوس السودانيين روح التحدي للخلاص من هذا الاستغلال والاستنزاف لخيرات بلادهم وقوت أبنائهم.

تطلبت هذه المشاريع أموالاً كثيرة، كان من الصعب تغطية عجز احتياجات إدارتها من الضرائب التي فرضت على السودانيين، فظهر العجز في الميزانية، مما اضطرهم لفرض المساعدات على مصر التي كانت تدفعها وهي راضية، فضلاً عن دفعها نفقات الجش المرابط في السودان، وكان ما تدفعه مصر لسد عجز الميزانية يُفرض على شكل معونة سنوية، أما ما تدفعه من أجل أغراض التنمية فكان على شكل قروض بفوائد قدرها 3%، وعلى السودان أن يرده، وإن تقرر خلال السنوات الأولى أن تكون هذه الفائدة ضمن المعونة التي يحصل عليها السودان^(٣). وهذا ما وضحته تقارير الكولونيل "برنارد" السكرتير المالي لحكومة السودان بقوله: "إن المعونة السنوية التي تقدمها مصر هي (379.763) جنيهاً وهذا المبلغ يشمل (186.759) جنيهاً ترده السودان لمصر مقابل

^(١) رزق، السودان في عهد... ص 407.

^(٢) القidal، تاريخ السودان الحديث...، ص 372.

^(٣) رزق، السودان في عهد...، ص 266.

مصرفوات الجش المصري في السودان".⁽¹⁾ ومن أجل تلك المعونات كان يحق للحكومة الخديوية الإشراف على ميزانة السودان، ولكن بعد سنة 1913 توقف هذا الحق لأنّ السودان تمكّن من سداد عجزه المالي، ولكن إذا كانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء فإنّه يؤخذ على الإنجليز أنّهم جعلوا الثروة المالية في أيدي البنوك والشركات الأجنبية والأفراد، ولم يعملوا على تنمية رأس المال الوطني إلّا قليلاً، وبهذا استمرت سطرته المستمدة من كون إنجلترا هي التاجر الوحيد الذي يسمح للسودانيين بـع منتجاتهم له وشراء احتياجاتهم من إنتاج مصانعه. ولكن مع مرور الوقت أصبح دخل السودان في ازدياد مستمر سواء كان نتيجة الظروف الساسة واستقرار الأمن، أو نتيجة للقروض المصرية التي استثمرت في داخله، فبينما بلغ هذا الدخل سنة 1899 حوالي (129) ألف جنيه، زاد سنة 1904 إلى (576.013) جنيهاً، ووصل سنة 1908 إلى (1.000.021) جنيهاً وقفز سنة 1912 إلى (1.375.600) جنيهاً، وهو في الواقع تطور ونمو في غاية السرعة شجع القائمين على الحكم في السودان على اتخاذ قرار فصل السودان عن مصر. وقد عبّر الحاكم العام عن هذا التطور في تقريره سنة 1911، فذكر أنّ الزيادة المستمرة في دخل السودان كانت نتيجة لـساسة مصر في تنمية الموارد السودانية "تجعلنا نأمل أنّ اليوم الذي ينتهي فيه تماماً ما يمكن أن نأخذه من الخزنة المصرية قد اقترب"⁽²⁾.

من الجدير بالملاحظة، أنّ سلطة الإحتلال الإنجليزي، قد أصدرت قانون الملكة في الأشهر الأولى لسنة 1899، بهدف تقادي خلق الاضطرابات في المجتمع الذي خرج لتوه من حروب داخلية وخارجية، ويعكس أيضاً اهتمام السلطة الحاكمة بعودة الناس إلى مناطقهم واستئناف زراعة أراضيهم، لهذا اعترفت بطريقة الملكة التي طبقت خلال فترة حكم المهدي، وفتحت المجال للاستملاك الذي تمّ بعد سنة 1899. وفي سنة 1903 صدر قانون يعطي الحكومة الحق في الاستلاء على أي أرض يمكن أن تحتاجها للمصالح العام، على أن يعوض المالك بقطعة أخرى بعد الاتفاق معه، وكان سبب صدور

¹⁾ Annual Report –Finance Department, 1905 Memorandum about the Financial Relations between Egypt &the Sudan pp.297-298.

²⁾ General, 1911 P.60 Anwal Report – Governor

هذا القانون قام الحكومة بمدّ خطوط سكة الحديد في بعض المناطق التي قد تحتاجها. وفي سنة 1905 صدر قانون آخر أصبحت بموجبه الحكومة المالك الشرعي لكل الأراضي الزراعية والغابات غير المستملكة من السودانيين. وفي سنة 1912 تمّ تسجيل كل الأراضي الزراعية بأسماء أصحابها، وشجعت الحكومة كبار الزعماء الصوفيين وزعماء العشائر وكبار الموظفين على امتلاك الأراضي والقام بمشاريع زراعة ومنحتهم قروضاً تشجيعية.

كما سعت إنجلترا إلى ربط تجارة السودان بسوقها الرأسمالية، لتجعله تابعاً لها تماماً، فاعتمد السودان في صادراته و وارداته على إنجلترا، التي حرصت على أن يظل مصدراً للمواد الخام، وسوقاً محتكراً لمنتجاتها الصناعة. فضلاً عن سعيها الدؤوب للحفاظ على الطابع الزراعي للاقتصاد السوداني بشكل عام، فبذلك تبقى العلاقة بينه وبين السوق الرأسمالية غير متكافئة، لا من حيث تحديد الأسعار ولا من حيث النوعية، وهذا ما يجعل الاقتصاد السوداني أيضاً أحادي الإنتاج، مسخراً لتلبية الاحتياجات الإنجليزية فقط، أي أنّ صادرات السودان اعتمدت على محصول زراعي واحد، مما جعله فريسة لتقلبات السوق الرأسمالية التي تحدد الطلب والسعر وفق مصالحها، كما غلب على موارد السودان الطابع الاستهلاكي، حيث بلغت نسبة المواد الاستهلاكية 62% بينما الموارد الرأسمالية 38% مما أضعف البنية الاقتصادية الوطنية، وحال دون تطويرها مستقبلاً. وهذا هو حال المناطق العربية التي استعمرت وحُرمت من إنشاء بنى تحتة اقتصادية قوية - لا سيما الصناعة - ليرافقها الضعف إلى يومنا هذا ومعه التسلط الخارجي والتحكم بمصائر الشعوب، ويشهد على ذلك الواقع العربي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين والمعاناة الحادة من جراء الحصار الذي يطال معظم قدرات الشعب ومستلزماته حاته.

بناء على ما سبق، يلاحظ تطور النشاط التجاري في ظل سلطة الإحتلال، التي حققت درجة مهمة من الأمن والاستقرار اللازمين للنهوض الإقتصادي، فأنتجت المحاصيل النقدية وفق أسس علمية وانتظمت كماتها، ووفرت درجة عالية من الخدمات البطرية في مناطق الإنتاج الحيواني، وأدخل النظام المصرفي الحديث بافتتاح فرع لبنك باركليز لما وراء البحار، فارتبط السودان بالسوق الرأسمالية العالمية ارتباطاً وثقاً، كما

أدخلت طرق المواصلات الحديثة كالسكك الحديدية والموانيء مثل تشييد بور سودان. ضمن ذلك النهج الإستعماري تطورت التجارة تطوراً ملحوظاً وقفزت قفزة كبرى مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 نتجة لارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية التي تحتاجها إنجلترا لبعض الصناعات الحربية ولغذاء جيوشها، فارتفعت الصادرات السودانية بنسبة 54% عما كانت عليه سنة 1914. لتستمر تلك القفزات وفق الاحتاج الإنجليزي في الفترات اللاحقة.

ج- ساسة الاحتلال تجاه الواقع الإجتماعي:

شهد السودان تطوراً اقتصادياً ملحوظاً منذ بدء تطبيق معاهدة الحكم الثنائي سنة 1899، لكنّه كان في خدمة مصالح سلطة الاحتلال الإنجليزي، لذلك لم يؤثر التطور الاقتصادي الحاصل في واقع التركيبة الاجتماعية السودانية، ولم يؤد إلى التغيير الجوهري فيها بل حافظت على الطابع الرعوي والقبلي، فبقي المجتمع ضعفاً عاجزاً عن الإسهام في الانتقال إلى وضع أفضل، لأن الداء الرعوية - القبلة المتنقلة لا تساعد على قيام خدمات اجتماعية ثابتة، مما يحرم تلك الفئة الواسعة الانتشار من التعلم والخدمات الصدة والمواصلات الحديثة، وتبقيها أسيرة واقعهم المتخلف ونهباً لعوامل الطبعة، وتفرض استمرار الخضوع لسطرة نظام القبيلة التي لا يستطيعون معها شأناً، فزعم القبيلة سيد بلا منازع بين قومه، وله نفوذ قوي في مجتمع تكتنفه المفاجآت. وغالباً ما تركت الداء الرعوية آثاراً سلبية على استقرار المجتمع لاسمها في مناطق الإنتاج الحديث والمدن، بحكم استمرار تأثير الموروث التقليدي بشكل مباشر وغير مباشر مما يحول دون تحقيق رؤى اجتماعية متطورة. فكف كانت التركيبة الاجتماعية السودانية في ظل الإحتلال الإنجليزي؟ وما هو تأثيرها على مستقبل النضال الوطني التحرري للبلاد؟

بناء على ما تمّ إيضاحه حول الواقع الإقتصادي السوداني، يلاحظ أنّه لم تنشأ في السودان طبقة إقطاعية بالمعنى الكلاسيكي للإقطاع، فقد انحصرت ملكة الأرض -كما رأينا سابقاً- في المشاريع الإستثمارية النقدية التي أنجزتها سلطات الاحتلال ضمن ملكات الدولة، وفي المشاريع الأخرى الخاصة لم تكن ملكة الأرض فيها لصاحب المشروع إنّما مؤجرة له من الدولة، فلم تقم فيها علاقات إقطاعية إلّا ما ندر. وارتبطت

تلك المشاريع بالسوق الرأسمالية العالمية، لإعتمادها على إنتاج القطن فهي مشاريع رأسمالية زراعية تكونت عناصرها من بعض زعماء الطرق الصوفية ومن زعماء القبائل الذين شهدت مناطقهم مشاريع زراعية، ومن كبار رجال الخدمة المدنية الذين تشابكت مصالحهم مع مصالح إدارة الإحتلال الإنجليزي. كذلك لم تتوفر العوامل الكافية لنمو وتطور طبقة برجوازية سودانية، خاصة أنها ما زالت في بدايات التشكل الأولى، لسببين: أولهما: أن السودان لم يكن مهيباً تاريخياً لدخول مرحلة التطور الرأسمالي، وإنما أقحمته المصالح الاستعمارية في علاقات غير متكافئة مع السوق الرأسمالية. وثانيهما: احتكار الشركات الأجنبية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلة، مما حرم السودانيون من أهم مجالات تراكم رأس المال التجاري.

وينطبق هذا على الدور الإنجليزي في محاربة قيام صناعة وطنية، مما أدى إلى اندفاع السودانيون إلى مادين الزراعة والعقار، ولجوء البعض إلى نشاط الوساطات التجارية فنشأت فئات برجوازية سودانية ضعيفة التكوين -السماصرة- ارتبط أغلبها مع سلطة الإحتلال، مما جعل دورها هامشياً أو محدوداً في حركة النهوض الاجتماعي السوداني، خاصة وأن سبل التطور غير متاحة إلا بعد الخلاص من سلطة الإحتلال.

أما البرجوازية الصغيرة التي امتدت إلى خلايا المجتمع، كان أغلبها حديث النشأة أيضاً، حيث ارتبط وجودها مع المشاريع الاقتصادية التي أنشأتها سلطات الإحتلال الإنجليزي، فصغار المزارعين في مشروع الجزيرة ودلتا القاش وطوكر المديرية الشمالية والقطارف وكردفان، كانوا يشكلون القاعدة الإنتاجية العريضة، ورغم أن بعضهم دخل دائرة الإنتاج الحديث، إلا أن الغالبية منهم بقيت في دائرة الإنتاج التقليدي، كما شملت هذه الشريحة صغار التجار المنتشرين في المدن والقرى الكبيرة يمارسون تجارة التجزئة، مما وقّر اتساع نشاط السوق الداخلي الأساسي الذي قامت من فوقه حركة أولئك التجار وأصبح عامل شدّ مصلحي بينهم رغم تباعد المسافات، وهذا ما ساعد على التواصل الاجتماعي والتأثير المتبادل بينهم مما دفع الجهود وحفّز المشاعر لتصب في مجرى الوعي الوطني، فكان كلما زاد السوق من نشاط ارتباطاته وتحدت معالمه، كلما ساعد على شحذ المشاعر الوطنية لينضم إليهم أصحاب المراتب من المثقفين فتكتمل الخارطة

الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة، التي أثّرت بشكل كبير في النشاط الفكري والسياسي والأدبي رغم قلة عددها، وشكلوا أساس التركيبة السكانية في حركة التحرر الوطني السودانية.

كما شهدت فترة الاحتلال الإنجليزي ظهور نواة للطبقة العاملة، -رغم مساعي الإنجليز للحول دون التطور الصناعي في السودان- بحكم إنشاء بعض المشاريع الاستثمارية، مثل السكك الحديدية، والنقل النهري، والنقل الميكانيكي، والري، مما أدى لتجمع أعداد من العمال من شتى القبائل في مختلف مناطق البلاد، وأصبحت رابطة العمل ومعاناة الاستغلال هما اللذان يكتهما علاقتهم في تلك المواقع. ولكن القاعدة الصناعية الضيقة لم تُهأ لقيام طبقة عمالة مؤثرة، خاصة وأن أغلب العمال كان يعمل لدى سلطات الاحتلال، التي تتناقض كلاً مع متطلباتهم الغذائية الذاتية والوطنية، فكان هؤلاء العمال من أوائل المنضمين لصفوف النضال ضد القوى الأجنبية، وبذلك تتضح أهمية التركيبة الاجتماعية في السودان، فكيف كان واقعها التعليمي والصحي؟

4- السياسة التعليمية وأهم الصعوبات التي واجهتها:

اعتمد التعلم في عهد الدولة المهدية وما قبلها وحتى بداية الاحتلال الإنجليزي على نظام الخلاوي⁽¹⁾. وكان المسؤول عن الخلوة الفقهي ومنصبه في الغالب وراثي، وهدف الخلوة الأساسي تعلم القرآن تلاوة وكتابة وممارسة الأخلاق الحميدة. كما يُعلم في بعض الخلاوي بعض القراءة والحساب ولكن بشكل ثانوي، فالأساس دائماً كان دراسة الدين⁽²⁾. وارتبطت الخلاوي برجال الصوفية، التي استمرت قائمة حتى بعد انهيار الدولة المهدية، وأبقى الإنجليز على نظام الخلاوي لأنها لا تكلف الدولة شيئاً، عدا عن أن التدخل فيها قد يثير الأهالي، وقد كتب كرومر رأيه في تلك الخلاوي، "بأن مشايخها غاية في الجهل وكل ما يستطعون تعلمه القراءة وتحفظ القرآن دون شرح أو تعليق من أي نوع"⁽³⁾.

⁽¹⁾ كلمة خلوة نفسها مأخوذة عن خلوه لنفسه والانقطاع للعبادة والتفاف المريدين حول شيخ الخلوة لتلقي العلم على يديه، الذي يعتمد أسلوب التلقين فقط بعيداً عن الأساليب التعليمية الحديثة، لكنها حافظت على التراث العربي الإسلامي، وملأت فراغاً تعلم بالذات في المناطق التي لم تصل إليها أي مؤسسة تعليمية.

⁽²⁾ Hamilton: The Anglo-Egyptian Sudan From Within, London, 1935. P. 344

⁽³⁾ Annual Report, 1899 P. 54.

وكان موضوع التعلم بالنسبة للإنجليز مسألة مهمة لتهيئة بعض الفئات التي يحتاجونها لإدارة شؤون البلاد، وفي الوقت ذاته يشكل عبئاً مادياً على قوى الاحتلال من حيث تهيئة مستلزماته لكن نتائجه لايحمد عقباه من حيث تفتح وعي الشباب الوطني، فالتعلم كما وصفه كرومر "شر لا بد منه"، فهو بالنسبة لهم سلاح ذو حدين، فمن جهة هو ضروري لنظام الإدارة التي سدة مونها في السودان، ومن جهة أخرى يؤثر بشكل مباشر على الأفكار وعلى درجات وعي المواطنين. وحذر بعض القادة الإنجليز من خطورة التعلم، فكتب اللورد كرومر بأن التعلم الإبتدائي يجب أن يعلم الفقراء الكتابة والقراءة والحساب وأن يهتم أكثر بتعليمهم ملاحظة الحقائق وليس تعلمهم أي شكل من أشكال التفكير التأملي الذي يقوم على شذو حرة التفكير وتعليل الظواهر، ويذهب كرومر إلى أن النجار والبناء والحرفي الذي يتخرج من المدارس الصناعة، يكون أبعد درجة من أبناء الطبقة الوسطى المتزمرين الذين سصبحون بالضرورة وطنيين.

كما أن التعلم سلاح ذو حدين بالنسبة لأهل السودان فأبناءؤهم الذين سيتلقون العلم تحت الرعاية الإنجليزية، ويحققون بعض الفوائد، لكنه سيربط البعض منهم بالفكر الأجنبي مما يضعف صلتهم بمجتمعهم إن لم تتقطع تماماً لدى البعض الآخر.

وبناء على ذلك أخذت الحكومة تحول الخلاوي إلى مدارس صغرى، تشمل مراحل التعلم الأولى ثلاثة فصول فقط، وتزايد عددها في السنوات اللاحقة. وكانت ميزانة التعلم في بداية الحكم الإنجليزي ضئيلة بالنسبة للميزانة العامة، إذ بلغت 1% سنة 1901 ثم ارتفعت إلى 3% سنة 1903، وبلغت 4% سنة 1913 وهي تساوي (5800) جنيه، ثم أخذت تنخفض فبلغت 2.95% سنة 1915، وتابعت الخط الباني نفسه في السنوات اللاحقة⁽¹⁾. ومن الجدير بالاهتمام أن الساسة الإنجليزية قد تمحورت في تركيز سطرتهن على المؤسسات التعليمية، فرسموا ساسة متفكة ومصالحهم فقط، ومن هذا المنطلق تقرر أن يشغل المستر جيمس كرى منصب مدير كلة غوردون وإدارة التعلم، مما سيتيح له

⁽¹⁾ القدال، ص 384. بدأت الإدارة البريطانية بتطوير التعلم الأولي، وافتتاح أول مدرسة أولية في أم درمان سنة 1900، وفي الخرطوم سنة 1901، بجانب مدرستين في حلفا وسواكن. ثم افتتاح مدرستين في بربر وواد مدني. وفي سنة 1907 بلغ عدد المدارس الأولية 46 فيها (3633) تلميذ وبلغت (73) سنة 1918 فيها (6087) تلميذ.

الإشراف العملي على واقع المجتمع السوداني، والتعرف "على طبائع الناس واحتياجات الجهاز الحكومي"⁽¹⁾. وبعد قامه بجولة في كثير من مناطق البلاد قدم تقريره وضمنه رأيه في التعلم في السودان واستمر بمتابعة النهوض بالتعلم في مراحل المختلفة حتى اعتزل منصبه سنة 1913.

تركزت سياسة كُرى في أن يكون نظام التعلم اقتصادياً ومساساً وإدارياً. فمن الناحية الأولى رأى أنه يجب تعلم (الحرف) لبعض الأهالي، "فلاس في السودان حينها صانع ما أونجار أو بناء أوحداد أو خايط أو نساج، ولا بد من إحضار هؤلاء الصناع من أوروبا أو من مصر من ذوي الأجور الكبيرة مما يتقل على أهالي السودان... ومن الناحية الثانية (السياسة) فإن نشر شيء من التعلم بين الأهالي يجعلهم يفهمون أغراض الحكومة، والناحية الأخيرة (الإدارة)، أي تدريب الأهالي على الأعمال التي تمكّنهم من إشغال الوظائف الصغيرة في الحكومة، فالحكومة في أمس الحاجة إلى شبان سودانيين متعلمين للجش ولسائر الإدارات المدنية والسكك الحديدية والتلغراف"⁽²⁾. ورأى كُرى أيضاً أن تحدد المصروفات وفق الاحتياجات وهو ما كتبه سنة 1902 يقول: "إن فقر السودان واعتماد أهله على مصر، يحتم تجنب الصرف على مؤسسة تعلم غير مرتبطة باحتياجات السودان الاقتصادية، وحدد تلك الاحتياجات بالتالي: تكوين طبقة من العمال السودانيين المهرة، ونشر التعلم وسط جماهير الشعب بما يسمح لهم بتقهم أسس النظام الإداري الإنجليزي، وتكوين طبقة إدارية محدودة يمكنها مستقبلاً أن تحتل مناصب إدارية صغيرة... فالتعلم عند الإنجليز كما ذكر لورد لويد يهدف إلى تدريب موظفين لهم ولاء للحكومة ولأسوا نقاداً لها. وعلى هذا الأساس سعت الإدارة الإنجليزية إلى تطبيق أهدافها تلك وفق مقتضات الأحوال في البلاد، ففي حال قام تطورات اقتصادية أو خدمة لا بد وأن يتبعها ما تحتاجه من متعلمين، مثلما حصل بعد سنة 1904 حين تمّ مدّ سكة حديد البحر الأحمر وصدر تقرير السير جارسنتين عن مشروعات الري، فرأى مدير التعلم أنّ الوضع قد تغير، وأصبح من الضروري وضع برنامج تعليمي جديد على ضوء المتغيرات

¹⁾ Currie, Sir James: The educational experiment In the Anglo- Egyptian Sudan. J.A.S. VOL33 Oct, 1934 pp. 362-364.

²⁾ Annual Report – Education Department, 1904, pp.34-35

الاقتصادية في السودان وما نتج عنها من احتياجات عاجلة في زيادة الطلب على الموظفين من الألوان كافة، بل سيتضاعف هذا الطلب مراراً خلال الأعوام القليلة القادمة مما يتطلب وجود إدارة مناسبة لهذا التطور. وعلى ضوء تلك الظروف الجديدة طالب كزى بتعلم ذي صبغة عالية وبزيادة عدد المدارس الابتدائية التي كانت تخرج صغار الموظفين⁽¹⁾. كما تأثرت السياسة التعليمية بظروف البلاد السياسية ففي أعقاب ثورة عبد القادر ودّ حبوبية سنة 1908 وردّ الفعل القاسي الذي نتج عنها في دوائر الحكومة في الخرطوم، طالب مدير التعلم بضرورة "زيادة عدد المدارس الأولية لأقصى حد يلائم الأحوال الجارية، لأنه أمر مهم للغاية من الناحية السياسية أكثر من الناحية التعليمية"⁽²⁾. أما بالنسبة لتعلم البنات في هذه الفترة فلم يكن هناك سوى مدارس القرى، والمدارس الابتدائية، وكان الإقبال على تعلم البنات ضعفاً للغاية، وكانت المدارس الابتدائية داخلية بسبب تباعد المسافات بين المنازل المبعثرة تباعداً كبيراً، وكان هذا الوضع يمنح المبشرين فرصة لتعلم البنات بعض الأمور الصالحة والشؤون المنزلية⁽³⁾. وغالباً ما كان تعلم البنات يتم بواسطة الإرسالات لتعلم المساعدات، ففي سنة 1900 افتتحت مدرستان في الخرطوم وأم درمان. ووجدت الإدارة الإنجليزية أنّ المواجهة المسددة تجنبها مشقة المواجهة مع المحافظين، إذ أنّ معركة تعلم البنات في منطقة رفاة سنة 1906، وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وجد التعلم فرصة أكبر بدخول الحكومة طرفاً فيه، لصبح عدد مدارس البنات سنة 1919 (5) مدارس فيها (146) تلميذة، وتزايدت في السنوات اللاحقة. ومع كل الصعوبات التي واجهها تعلم البنات، فقد كان نجاح الإرسالات في تعلمهن في الشمال أكبر من نجاح تعلم البنين، والسبب في ذلك احتكارهم لهذا النوع من التعلم في الخرطوم طوال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. ويسجل المعتمد الإنجليزي هذه الحقيقة في تقريره سنة 1910 بقوله: "إنّ الإقبال على مدارس البنات الثلاث التابعة لجمعيات التبشير في السودان في ازدياد مستمر مما دعا

¹) Annual Report, 1900 p. 76.

²) Annual Report – Education Department, 1908, p. 175.

³) Sanderson, Lillian: Education Development in the Southern Sudan 1900 -1948 S.N.R. 1 1962 P. 107 – 108.

هذه الجمعيات إلى بناء مدرسة جديدة كبيرة للبنات في أم درمان^(١). ومع كل هذه الحداث فقد واجهت السياسة التعليمية في السودان صعوبات عدة من أهمها:

- نقص الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج المطلوب:

لم يحرز التعلم أي تقدم ملموس خلال السنوات الخمس الأولى من الاحتلال، بسبب عدم توفر المال الكافي لتأمين المستلزمات، فلم تستطع حكومة السودان أن تتفق على التعلم الأولى أكثر من (1000) جنيه في السنة، وعندما طلب مدير التعلم سنة 1903 فرض ضريبة محلة على كل مديرية قدرها قرشان على الفدان تستغل في تطوير التعلم في المديرية^(٢). تردد كرومر في قبول الاقتراح وكان رأيه "أنّ هذا الأمر يقتضي دراسة دقيقة"^(٣). لكن كرومر لم يلبث أن وافق على أن يدفع أهالي مديرتي النيل الأزرق وسنار رسوماً محلة للتعلم ونقرر أن يشرع في جمعها في بداية العام التالي أي سنة 1906، وأن تخصص حصيلة تلك الرسوم للصرف على التعلم الابتدائي والفني^(٤). وكان الاقتراح أن تُدفع هذه الضريبة في المديرية الشمالية المتقدمة، ولم يكن هناك أي توجه لوضع تلك الضريبة في إطار رسمي، واختلفت تلك الضريبة من مكان لآخر حسب الظروف المحلة، ففي بعض المناطق كانت على شكل إضافة طففة للعشر الذي يؤخذ من المحصول، وفي مناطق أخرى أضفت إلى ضريبة الأرض، وفي ثالثة أضفت إلى ضريبة النخيل، كما أنّها أيضاً أضفت إلى ضرائب المدن.

وقد أنفقت المبالغ التي جمعت في أول سنة على المباني والتأثيث ثم أصبحت تصرف في تشغيل المدارس، كما كانت الرغبة قوية في أن يصبح هناك فائض يصرف في الظروف غير العادية حتى لا تتوقف الدراسة إذا بار المحصول في أحد الأعوام أو تهدمت مباني المدرسة فلا يوجد المال الكافي لترميمها أو صانتها^(٥). والواقع أنّ هذه الضريبة قد حلّت نوعاً ما مشكلة النقص المالي التي عانت منها إدارة التعلم في السودان في بداية

¹⁾ Annual Report, 1910, P. 76.

عن رزق، السودان في عهد.. ص 311-313

²⁾ Annual Report – Education Department, 1903 p. 56. □

³⁾ Annual Report, 1903, p.94. □

⁴⁾ Annual Report, pp.145-146

عن رزق، السودان في عهد، ص 290-296

⁵⁾ Annual Report – Education Department, 1907 pp. 568- 569. □

عهدھا.

- شكوك الأهالي ومخاوفهم من التعلم الجديد:

لم يكن الناس في مناطق الريف على استعداد للتخلي عن الخلاوي القديمة وإرسال أبنائهم إلى المدارس الجديدة التي يقيمها الحكام الأجانب، وبالطبع كانت مخاوفهم من مرحلة التعلم الابتدائي لأنّه بمجرد قبول السودانيين إدخال أبنائهم في تلك المدارس فإنّ هذا يعني متابعتهم التعلم في مراحلہ الأخرى. وقد عملت إدارة المعارف منذ البداية على إزالة تلك الشكوك، وكانت ساسة كَرِيّ بالاتجاه ذاته، فقد رفض سنة 1902 اقتراحاً بإنشاء مدارس تُعلم فيها اللغة الإنجليزية لأهداف ساسة لكنه خشي من ردود الفعل التي قد تترتب على استخدام هذه اللغة، وكان من رأيہ أنّه سينتج عن ذلك مصاعب كبيرة، وهو ما كتبه في تقريره في ذلك العام بقوله: "إنني أعارض بشدة تعلم اللغة الإنجليزية في المدارس الأولى" ووافق اللورد كرومر على كافة آراء مدير التعلم في هذا الصدد^(١). ولإغراء الأهالي على إرسال أطفالهم لتلقي التعلم الجديد فقد كان يتمّ انتقاء تلامذة كلاة تدريب المعلمين التي فتحت في أم درمان سنة 1902 من أبناء الأسر الكبيرة وأبناء الزعماء الدينيين، وأدى انتشار هؤلاء المدرسين في سائر أنحاء البلاد إلى تغيير نظرة الناس إلى المدارس الحكومية^(٢).

كما كان يعمل في المدرسة الأولى في بدء افتتاحها "الفقي" الذي كان في الأصل مسؤولاً عن الخلوة إلى جانب مدرس أو أكثر من صغار الشبان الذين درّبوا على التدريس في الخرطوم أو أم درمان^(٣). وقضى هذا العمل على كل المخاوف المتبقية لدى الأهالي حول التعلم الجديد. وبعد أن اكتسبت المدارس الأولى الثقة اللازمة، تقرر عدم استمرار الاستعانة بالفقي على اعتبار أنّ استمرار استخدامهم "سخلق جواً حول المدرسة بأنّها ليست أكثر من استمرار للخلوة المحلّة"^(٤).

- نقص العدد الكافي من المدرسين للمدارس:

عانت البلاد منذ بدء تطبيق إنجلترا ساستها بموجب اتفاقية الحكم الثنائي من نقص

¹⁾ Annual Report, 1902 p. 67.

²⁾ Annual Report – Education Department, 1907 p. 568.

³⁾ ibid p. 569.

⁴⁾ Annual Report – Education Department, 1908 p. 155 □

المعلمين اللّازمين لسير عملة التّعلّم التي خطّطت لها، وهذا ما عبّر عنه اللورد كرومر بقوله: "كانت الصّعوبة شديدة في وجود المدرسين الأكفاء الذين يوافقون على العمل في السودان وإن لم يكن من سبيل آخر غير ذلك لسنوات عدة"⁽¹⁾. ونظراً لعدم توفّر المعلمين الذين يلبّون احتّاج المدارس، تمّ استقدام المدرسين مصريين، ولكن السير كزّي له رأي آخر وهو "أنّ معونة وزارة المعارف المصريّة لن تستمر إلى ما لا نهاية في الوقت الذي يزداد فيه احتّاج السودان للمدرسين"⁽²⁾، وبذلك كان لا بد من حلّ هذه الصّعوبة بالعمل على تهيئة العناصر اللّازمة لاحتّاجات التّعلّم من معلمين وغيرها.

أ- التّعلّم العالي:

تمّ افتتاح كلة غوردون بالخرطوم سنة 1902، تخليداً لذكرى غوردون، التي تعدّ مظهراً من مظاهر السّطرة الإنجليزيّة⁽³⁾، بدأت الكلة بداية متواضعة، فقدمت مناهج لتدريب المعلمين والقضاة، وللتدريب المهني والأعمال الصّناعة، وفي سنة 1905 افتتح فيها قسم لتدريب مسّاحين ومهندسين، بدأت بستة عشر طالباً بهدف تخريج فنيين في مستوى رفيع، ومسّاحين لديهم دراية باللّغة الإنجليزيّة. كان العدد في البداية متواضعاً لم يتجاوز بضع عشرات ثم أصبحوا (134) طالباً سنة 1920. وخضع القبول في الكلة لموافقة الحاكم العام ولس هناك تقيد بالسن الدّراسة، وفي سنة 1907 أصبح القبول يخضع لامتحان منافسة بعد إكمال المرحلة الأولى، كما أعطت الإدارة الإنجليزيّة أبناء الشخصيات ذات الوزن الاجتماعيّ أولوية في القبول، كما خصّصت أماكن لأبناء زعماء العشائر، فأدى التّعلّم بذلك التّوجه إلى خلق فوارق طبقة إقليمية وقبليّة.

استدعى التّوسع في التّعلّم الاهتمام بتدريب المعلمين، فبدأ سنة 1907 تدريب ستة مشايخ على تعلّم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، ثم افتتحت في كلة غوردون مدرسة

¹⁾ Annual Report, 1900 p. 67

²⁾ Annual Report – Education Department, 1902 p.74.□

³⁾ لقد عرف أن كتشنر في زيارته إلى لندن في شتاء 1898 – 1899 انتهز قوة حماس الشعب البريطانيّ وتأييده له للإنتقام لمقتل غوردون بالقضاء على الخليفة عبد الله والتمثيل بجثة المهدي، فدعا البريطانيّين إلى التبرع لإنشاء مؤسسة تعلّمة بالخرطوم تحمل اسم غوردون، وبالفعل استطاع جمع تبرعات وصلت إلى مائة ألف جنيه، ووضعت التصميمات لإنشاء المباني التي تمت سنة 1902.

العرفاء لتدريب المعلمين للمرحلة الأولى، التي كانت بداية التدريب المنظم، وعقدت دورات تدريبية استثنائية للمعلمين المتميزين. وكان أغلب المعلمين الذين يتولون التدريس من المصريين وقلة من الشاميين وبعض الإنجليز الذين احتكروا الوظائف الإدارية العليا. وقد أدى المعلمون المصريون دورهم الوطني في نشر الروح المعادية للنظام الإستعماري، وازداد نشاطهم بعد تصاعد الحركة الوطنية المصرية التي بلغت ذروتها في ثورة سنة 1919. وكان الإنجليز يدركون مدى تأثير دور المعلمين المصريين، فكتب الحاكم العام وينجنت سنة 1915 يقول: "إن المعلمين المصريين في الكلية أدخلوا بين الطلبة الدعاية الوطنية"، مما جعل الإنجليز يسعون إلى أنجاز التعلم، أي زيادة عدد المعلمين الإنجليز وتخفيض المصريين، فأعيد تنظم كلية غوردون ودمجت أقسامها، ودعم في هذا الدمج الكليات العلمية التطبيقية، وتابعت الجامعة تطورها في الفترات اللاحقة.

ب- تعلم الإرسالات:

قام المبشرون بنشاطاتهم التعليمية في بداية فترة الحكم الثنائي في الخرطوم وفي جنوب السودان، ففي الشمال السوداني -الخرطوم- واجهت حرية العمل قيوداً التزمت بها كل مدرسة من مدارس الإرسالات في العاصمة، ومن أهمها: ضرورة إعلام أولياء أمور الطلاب بأن المدرسة مسددة، ولابد من الحصول على موافقتهم لحضور دروس الدين، ثم أحقة الحاكم العام في التفتش على المدرسة في أي وقت شاء. ومن أهم الإرسالات التي نشطت في الشمال الإرسالة الإنجليزية سنة 1907 وفيها مدرستان للبنات عدد تلميذاتها (70) تلميذة. ثم الإرسالة الأمريكية في الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان، عدد تلاميذها (120) تلميذاً⁽¹⁾، وفي سنة 1912 كان للإرسالة الأمريكية مدارس في الشمال منها أربع للبنين عدد تلاميذها (184) ومدرستان للبنات عدد تلميذاتها (125) تلميذة، كما كان للإرسالة الكاثوليكية مدرستان للبنين عدد تلاميذها (122) واثنان للبنات عدد تلميذاتها (154) تلميذه، وكان للإرسالة الإنجليزية مدرسة للبنات عدد تلميذاتها (98) ومدرستان مختلطتان عدد تلاميذها وتلميذاتها (148)⁽²⁾.

أما في الجنوب: فقد ترك فيه ميدان التعلم حراً لسببين:

¹⁾ Anwal Report, 1906 P. 139.

²⁾ Anwal Report – Education Department. 1912 PP. 290 – 291.

أولهما: عدم الخوف من رد فعل إسلامي إذا ما اتبعوا في مدارسهم أي أساليب قد يبدو فيها رغبة أو شك في الرغبة لتحويل الناس عن دينهم، فالسكان وثنيون وممارسة النشاط التبشيري في مؤسساتهم التعليمية عمل مشروع في نظر حكام السودان، ولذا فإن قبول نشاط الإرسالات التبشيرية في الجنوب كان على عكس ما يحدث في شمال السودان. كما أنّ السياسة الإدارية في الجنوب كانت مقتصرة على مؤسسات محدودة و"ظل ذلك القسم من البلاد من الناحية المالية عبئاً ثقلاً قبل أن يكون مصدراً للدخل"⁽¹⁾.

وثانيهما: أنّ منافسة المدارس الحكومة -التي كانت في تزايد مستمر- لم تؤثر على حرية المبشرين في الجنوب، فانتشرت الإرسالات التعليمية المتعددة الجنسيات في جنوب السودان وأدت دوراً مهماً في المجال الديني والثقافي وحتى الاقتصادي. ففي سنة 1905 تم إرسال ثلاثة مبشرين من الإرسالة الإنجليزية إلى منجالا "لاتباع الخطة نفسها التي سار عليها المبشرون الأمريكيون والنمساويون الذين ذهبوا قبلهم إلى وادي السوبات وإلى بلاد الشلك وإلى بحر الغزال، وكذلك بدأت الإرسالة الإنجليزية عملها في مال ك سنة 1906"⁽²⁾. ويلاحظ أنّ إدارة التعليم الحكومي لم تصل إلى الجنوب قبل سنة 1926. علماً أنّ خطر النشاط التبشيري في جنوب السودان كان بادياً للعان، ويشير إلى رسم سياسة خاصة لفصله عن جسده في الوسط والشمال، وقد هاجمه مصطفى كامل في جريدة اللواء سنة 1900، ودعا إلى مقاومته، وحدّر بعض الأحرار الإنجليز من هذا الأمر، بدليل أنّ المستر روبرتسون أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني طلب من وزير الخارجية الإنجليزي السير ادوارد غراي سنة 1907 أن تمتنع حكومة السودان عن تشجيع البعثات التبشيرية في جنوب السودان حتى لا ينقسم شعب السودان إلى قسمين متناقضين، وكي يتجنب مخاطر الصدام وهو ما زال ينهض من حالة التأخر.

بذلك نجد كيف رسمت السياسة الإنجليزية الاستعمارية مستقبل السودان التعليمي في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مثله كبقية مناطق الوطن العربي التي رسمت السياسات الاستعمارية مستقبلها التعليمي أيضاً بأساليب مختلفة نراها ماثلة أمامنا

¹⁾ Anwal Report – Education Department, 1913 P. 241.

²⁾ رزق، السودان في عهد...، ص314.

ونحن في العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، لكنّ الأمل كبير في الشعوب، خاصة إذا امتلكت الوعي اللازم لمستقبلها ولبلدانها مهما بلغت قوة المعتدي.

5- الخدمات الطبية:

اعتمد السودانيون في خدماتهم الطبية على الطب الشعبي لسنين طويلة، امتدت حتى بدايات الحكم التركي - المصري، لأنّ الجهود كانت محدودة في هذا المجال، واقتصرت على وجود بعض الأطباء الذين كانوا بصحبة الحملات العسكرية التي وصلت السودان. كما كانت الخدمات الطبية في السنوات الأولى للاحتلال متواضعة، لكن الخدمات الصدة والطبية تطورت بشكل بطيء وتدرجي، لأنّ السلطة الحاكمة ارتأت حينها أن تكون الخدمات الطبية حكرًا على خدمة الفئات الحاكمة فقط دون غيرهم. كما بقيت الخدمات الطبية تحت إدارة الجيش حتى سنة 1904 عندما تأسست مصلحة الخدمات الطبية⁽¹⁾. وبلغ عدد المستشفيات التي افتتحت حتى ذلك العام عشرة في كل من الخرطوم وأم درمان وحلفا ودنفلا وبربر وسواكن وكسلا ومدني والأبض وفاشودة، وافتتحت خلال السنوات العشر التالية في عطبرة وبورتسودان ومروي والدويم، وافتتح مستشفىان بالمعونات الذاتية في دنفلا سنة 1911 وفي النهود سنة 1913. وكان عدد الأطباء في البداية خمسة بريطانيين وعدد قليل من الشاميين، وبلغ عدد الأطباء الخصوصيين خمسة، ثلاثة يونانيين وإنجليزي وأمريكي، وجمعهم في الخرطوم. وبذلت الإدارة الإنجليزية جهوداً لا بأس بها لمكافحة الأوبئة، بالذات الملاريا والسحايا ولكن ضعف الإمكانيات حال دون إحراز نتائج فعّالة. وفي سنة 1905 تشكل مجلس مركزي تخصصي انصب جهده على الاهتمام بصحة البيئة في المدن. ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى تقلص الخدمات الطبية بشكل عام. وبقيت البلاد تعاني من سوء الأوضاع الصدة في ظل الاحتلال، لأنّ ما سقدم لها حتى في المجال الطبي -الإنساني البحت- س ظل محكوماً بمصالح المستعمر الذي لا هدف له إلا إضعاف الشعوب المستعمرة وزيادة تخلفها وفقرها وقهرها.

⁽¹⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث...، ص390.

6- مكافحة تجارة الرقيق:

أقرت اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899 في بندها الحادي عشر إلغاء تجارة الرقيق ومنعها منعاً باتاً، وذلك تماشاً مع القرارات الدولية التي اتخذتها إنجلترا إزاء إلغاء تجارة الرقيق، لكن التنفيذ كان في غاية الصعوبة، لأن موضوع تجارة العبيد شكل جزءاً من نسج المجتمع السوداني -كما سبق إيضاحه- وحينما تم تطبيق إلغاء تجارة العبيد بموجب اتفاقية الحكم الثنائي، ترك أغلب العبيد سادتهم، مما سبب للأهالي الكثير من الضيق وقدموا الإحتجاجات ضد هذا الإجراء على اعتبار أنهم لن يستطعوا الزراعة لأن السود هم الذين يقومون بهذا العمل⁽¹⁾. وأحست الحكومة بأن الإلغاء المفاجيء الكامل للرق من الأعمال التي تتصف بعدم المسؤولية، لذلك قررت أن يصبح العبيد الموجودون فعلاً "أرقاء بالاختار" وهذا ما وضعه كتشنر في ملاحظاته الساسة عن حكام المديرية بقوله: "إن الرق غير معترف به في السودان ولكن ما دامت الخدمة مرغوباً فيها من الخدم والسادة فليس ضرورياً التدخل بين الطرفين"⁽²⁾. وهذا يعني الإبقاء على "الرق المنزلي"، لأن الكثيرين ممن تركوا أعمالهم نزحوا إلى المدن وعملوا في اللصوصية، ويصف كرومر الموقف في تقريره سنة 1900 "أنهم -أي العبيد- يكرهون العمل بعد تحريرهم، مع أن البلاد في حاجة شديدة إلى الأيدي العاملة. وعلى ذلك فليس من صالح السودان أن يترك العبيد سادتهم فيتوقف العمل ويختل النظام في البيوت ويزداد عدد الكسالى. وأقصد بالعبيد هنا الرجال والنساء الذين يخدمون أسادهم دون مقابل، وهؤلاء لا سلطة عليهم، فإذا أراد أهالي السودان ألا تتعرض الحكومة لهم فعليهم معاملة هؤلاء الخدم معاملة حسنة وأن يعلموا أنهم لا يعدون عبيداً"⁽³⁾. وفي سنة 1904 كتب السير وينجنت إلى كرومر مؤكداً له الاتجاه باستبدال الرق تدريجاً بنظام يرضي كل من السيد وخادمه معاً وذلك بالحفاظ على مصالح أولئك الذين كانوا أرقاء وتم استخدامهم بالأجرة في

¹⁾ C.R.O.S. Cairo Intell. 3/10/103 Report on Affairs in The Sudan 1899.

للاضطلاع على التقارير السرية عند رزق، السودان في عهد..

²⁾ رزق، السودان في عهد....، ص323.

³⁾ Anwal Report, 1901, P. 67.

الأعمال المختلفة إن كانوا لا يرغبون في العودة إلى سادتهم⁽¹⁾. وفي الوقت ذاته كان على الساسة الإنجليز إقناع الرأي العام الإنجليزي بجدية ساستهم إزاء الرق لتجنب الثورة ضدهم، وبناء على ذلك اتفقت آراء المعنيين بالأمر المعتمد الإنجليزي، وحاكم عام السودان، ومدير مكافحة الرق في القاهرة، على أن القضاء على "تجارة الرق" أمر لا بد أن ينفذ بكل حرص ودقة. وبناء على ذلك فقد اتخذت إدارة مكافحة الرقيق أساليب أكثر تطوراً، فأوجدت "مصلحة منع تجارة الرقيق" في مصر، وقد نشر مدير هذه المصلحة الكابتن مكمرود سنة 1900 تقريراً عن نشاط إدارته، تحدث فيه عن إمكانية مكافحة تجارة الرق في السودان، ووافق كرومر على إنشاء فرع من المصلحة المذكورة في الخرطوم⁽²⁾. وفي بداية سنة 1903 أصبح لهذه الإدارة (30) رجلاً في الخرطوم والجزيرة تحت رئاسة المستر ولكنسون. كما عين مفتش إنجليزي في الأبدض وآخر في الروصيرص مع كل منهم (100) رجل⁽³⁾. وقد تم تقسيم العمل بين إدارة مكافحة الرق وحكومة السودان فأصبحت الأولى مختصة بعمليات القضاء على غزوات الرق وتجارته بينما تولت الأخيرة كل ما يتعلق بالرق المنزلي⁽⁴⁾. ولمزيد من نجاح سياسة مكافحة الرقيق فقد أضيف إلى وظائف الإدارة ومهامها، عناصر عسكرية فاعلة "ضباط بولس"، ومفتشون، وقضاة، وقد علق وينجت على هذه السياسة بأن "وضع إدارة الرق في السودان قد أصبح مرضاً سواء لها أو لحكومة السودان"⁽⁵⁾. وقد توسعت إدارة الرق بعد ذلك فنقل إليها في أواخر سنة 1912 خالة خفر السواحل من إدارة الجمارك وأصبحت تلك الإدارة تستعين بقوات البولس العادي للقضاء على عمليات التهريب⁽⁶⁾.

هكذا تضافرت الجهود والسياسات لإنجاح إجراءات مكافحة تجارة الرقيق في السودان، وقد حققوا في هذا تقدماً واضحاً خاصة بعد القضاء على المعارضين لتلك السياسة، مثلما

¹⁾ Anwal Report, 1904, P. 134.

²⁾ Anwal Report, 1900, P. 78.

³⁾ C.R.O.S. S.I.R. No. 102 Jan. 1903.

⁴⁾ Anwal Report, Governor General, 1903. □

⁵⁾ C.R.O.S. Intel. 2/43/363 Memorandum about the Situation of the Anti...Slavery Depatment in the Sudan. □

⁶⁾ C. R.O.S. Intell. 2/43/363 Civil Secretary to Director of the Anti Slavery dep. 10 Dec. 1912. □

حصل حين إنهاء ثورة تالودي سنة 1906 في جبال النوبا جنوب كردفان.

ثالثاً: الساسة الإنجليزية في السودان خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918:

أدى دخول الدولة العثمانة الحرب كشريك لدول المحور إلى تغيّر جوهري في أوضاع مصر، -كما رأينا سابقاً- وهذا ما ينسحب تماماً على أوضاع السودان، حيث تحمّل السودانيون كإخوانهم المصريين الكثير من التضدات المادية والبشرية لمصلحة إنجلترا وحلفائها، وكان الأمر الأصعب إنكار إنجلترا لحق شعب وادي النيل في الاستقلال والجلاء. وانطلاقاً من وجود فئات المتعلمين بدأت الحركة الوطنية السودانية تفصح عن نفسها في مواجهة التسلط الإنجليزي على مقدرات الشعب السوداني، واتخذت من المدن الكبرى في السودان مراكز لنشاطها، على عكس الحركات الفردية والدينية التي اتخذت من الأقاليم والأماكن النائية مسرحاً لها، كما اعتمدت الحركة الوطنية الجديدة على عنصر الشباب المتعلم وضباط الجيش، على خلاف ما كان عليه الحال في الحركات الدينية التي كان رجال الدين وزعماء القبائل هم قادتها، وأهلوها ومريدها الأنصار. ومن هنا ظهرت جماعات من الشعب السوداني، خاصة صغار الموظفين والطلاب في المدن تتصدى للفكرة الوطنية وتُظهر تمسكها بوحدة وادي النيل وضرورة جلاء الإنجليز عن شطري الوادي جنوبه وشماله، وقد تأثر التكوين الوطني لهؤلاء بالمصريين المقيمين في السودان، ولاعجب في ذلك، فاللغة والدين والرابط الاجتماعي والكفاح ضد عدو واحد هو الاحتلال الإنجليزي، كل ذلك ساعد على ارتباط السودانين، خاصة أبناء الطبقة الوسطى، الذين نالوا نصيباً من التعليم الحديث على يد المصريين في المراكز المتحضرة لاسمًا في العاصمة الخرطوم، وفي الفرق العسكرية، وفي مصالح الحكومة حيث كان الموظفون السودانيون يعملون جنباً إلى جنب مع الموظفين المصريين⁽¹⁾، بل يضاف إلى ذلك ما اغتصبتة إنجلترا من حقوق في اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899، التي أصبحت بموجبها الحاكم الأساس للبلاد، فعينت "السير لي ستاك" حاكماً عاماً للسودان، وعلى هذا الأساس أعلنت حكومة السودان الحرب ضد دول المحور، وأعلنت الأحكام العرفية وفق ما يلي: "نظراً لحالة الحرب الحاضرة حيث تدعو الحاجة إلى اتخاذ وسائل استثنائية لأجل صيانة

¹⁾ Holt, P.M; A Modern History of the Sudan, P. 127. □

الأمن في البلاد والدفاع عنها"⁽¹⁾. وصدرت قرارات توضح إدارة الساستين: الداخلة وكلفة حماية الأهالي، والخارجة وكلفة عقد المعاهدات والإتفاقات مع الدول كافة، لاسمأ ألمانا وإيطاليا اللتان وضعتا مشاريع استعمارية واسعة بهدف الحد من التفوق الاستعماري الإنجليزي. وكان من أهم تلك المشاريع، "مشروع وسط إفريقيا"⁽²⁾. الذي تبنته ألمانا وسعت لتنفيذه على أمل أن "المشروع سسطر على الطرق التجارية الموصلة إلى جنوب إفريقيا واستراليا والهند ووجودها في أيدي السودان سجعل الإمبراطورية الإنجليزية بين فكي ألمانا"، وبما أن السودان الشمالي يتكون من العرب الذين يعتقدون الإسلام فلا بد من أن يكون لذلك تأثير بالغ. ولكن إسقاط الحكم الألماني آنذاك أنهى المشروع. كذلك كان لإيطاليا أطماعها في محمة الصومال وقسمايو وكل أرض الجوبا وكسلة ومديرية التاكة السودانية مع ضمان مصالح إنجلترا في الجزيرة العربية والبحر الأحمر. وبناء على هذا نشطت الدعاية الألمانية، فضلاً عن الدعاية العثمانية التي اعتمدت على نشر فكرة الجامعة الإسلامية في صفوف السودانيين. لكن إنجلترا اتخذت إجراءاتها اللازمة لمنع أي تأثير لكل الدعايات المطروحة، وانتهزت فرصة قام الثورة العربية الكبرى سنة 1916 في الحجاز لتضرب البقة الباقية من هيبة تركيا الدينية في نفوس السودانيين، خاصة بعد خسارة تركيا الحرمين الشريفين، ونجحت إنجلترا في فضح بعض مواقف الألمان العدائية من الإسلام بدليل ما ذكره أحد أبناء السودان بالقول: "نعم إننا عالمون ومتأكدون بأن دولة بريطانيا العظمى هي الدولة الوحيدة التي أخذت على عاتقها حمايتنا وسعيها الباهر لإصلاح شئوننا وإحفاء سيرتنا بين العالم فلا شك أنها لن

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد... نص المنشور في غازية السودان، العدد 266، تاريخ 16 نوفمبر، سنة 1914، عن يونان، ص 349.

⁽²⁾ كان صاحب فكرة المشروع الألماني اميل زمرمان، وهدفه إقامة إمبراطورية ألمانية واسعة تتكون من الأملاك الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية وتربط المستعمرات الألمانية في الكاميرون بشرق إفريقيا، وقد طبعت خرائط في وزارة المستعمرات في برلين، التي ضمت الكونغو الفرنسي والكونغو البلجيكي وإفريقيا الشرقية البريطانية وامتدت من الحدود المصرية في الشمال إلى حدود جنوب إفريقيا الإنجليزية في الجنوب.

عن Edwards , F,A, Wartime in the Sudan – The Asiatic – Rev. Vol X1X 1923, PP. 32- 33.

تألو جهداً في المحافظة على ديننا وشعائره، الأمر الذي لا ينكره عموم أهالي السودان⁽¹⁾. صدح أن إنجلترا نجحت إلى حد ما في ضرب الدعاية المعادية لها قبيل وأثناء الحرب، لكنّ التحركات السودانية الوطنية للخلاص من الحكم الأجنبي لم تتوقف في مختلف أنحاء البلاد، وكان من أهمها ثورة علي دينار، والتوركانا، وحركة محمد الأربعيني، وتحركات الأجانب، وثورة بحر الغزال، وغيرها من التحركات التي عملت سلطات الاحتلال على قمعها بشدة⁽²⁾. ومن اللافت أيضاً في حركات التحرر العربية، التي شهدتها تاريخ العرب المعاصر، مدى التأثير والتأثر والتفاعل والتضامن بين تلك الحركات الوطنية، -رغم ضعف الآلة الإعلامية وحركة الاتصال والمواصلات آنذاك- إذ كانت أنباء الثورات تتواصل من أقصى المشرق العربي إلى أقصى المغرب العربي وإلى جنوبه وشماله، مما كان يدعو إلى التفاؤل للوصول إلى الأهداف المرجوة في التحرر والاستقلال.

¹ وثائق سودانية، مخابرات (2-49-418) من عثمان موسى عمدة البركة مركز المحس، مديرية حلفا، إلى مأمور

المحس في 1916/10/17. رزق، السودان في عهد...، ص 362.

² رزق، السودان في عهد...، ص 363-367.

رابعاً: مصادر ومراجع الفصل السابع:

- طرين أحمد، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت 1994.
- السروجي محمد، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1998.
- يونان ليبب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، 1899 - 1924، جامعة الدول العربية 1976.
- عبده علي ابراهيم، المنافسة الدولية في أعالي النيل 1880-1906، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1908.
- باحث محزون، ضحايا مصر والسودان وخفايا الساسة البريطانية، مطبعة الاسكندرية ط 3، 1934.
- صدفة الأهرام، العدد 10689، تاريخ 1913/5/1.
- Western Borderw Soudan 1896- 1902 J.A.H.V.4p.11. l.1934.
- Hertsle: the map of Africa by treaty, vol 3.
- William Lannger: the diplomacy of imperialism 1890-1902.
- Fabunmi, L.A. The Soudan in angio-egyptian relaiton 1800-1956.
- Cromart to Gry 12 June 1906.corrs. Part, lxx no.326.
- Corres.Part, lxx.no 326 Cromart to Botros Gali pasha 26 May. 1906.
- Stanton E.A. the Anglo-Egyption Soudan.J.A.S. April 1916.
- Abas Mekk, the Soudan question. The dispute over the Anglo-Egyption condiminum,1881-1951, London 1951.
- Anwal Report, finance department, 1905 memorandum about the financial relations between Egypt and the Soudan.

- Anwal Report, Governor General 1911.
- Hamilton: the Anglo-Egyption Soudan from withen, London 1935.
- Anwal Report, 1899.
- Currie, Sir James: the education Lex permentin the Anglo-Egyption Soudan.J.A.S.vol 33 oct, 1934.
- Anwal Report – Education Department,1904. Anwal Report – Education Department 1900. Anwal Report –Education Department 1908.
- Sanderson, Lillian, Education Department in the Southern Soudan 1900–1948 S.N.R.1 1962.
- Anwal Report,1919,1903,1907, 1908, 1902. 1906, 1912, 1913.
- C.R.O.S. Cairo Intell.3/10/103 report on affairs in the Soudan1899.
- Holt, P.M.A. Modern history of the Soudan.
- Edwards, F, A, WARE TIME IN THE Soudan, the Asiatic –rev. volxix 1923.

الفصل الثامن

النضال الوطني التحرري في السودان خلال سني

1914 - 1918

أولاً: أوضاع السودان ودوافع النضال الوطني.

ثانياً: النضال الوطني التحرري خلال سني 1899 - 1918:

1- التحركات ذات الطابع الديني.

2- التحركات ذات الطابع القبلي.

3- التحركات الإقليمية.

ثالثاً: النضال الوطني التحرري خلال سني 1918 - 1924:

1- أهم المؤثرات السلبية على النضال الوطني التحرري.

2- تطورات النضال الوطني حتى سنة 1924.

3- ثورة 1924 (أسبابها، مجرياتها، وأسباب فشلها):

أ- الأسباب الحقيقية للثورة.

ب- الأسباب المباشرة للثورة ومجريات.

ج- أسباب فشل الثورة.

رابعاً: السياسة البريطانية بعد ثورة 1924:

1- السياسة العسكرية.

2- مسألة مياه النيل.

3- السياسة التعليمية.

4- السياسة الإدارية.

5- السياسة تجاه جنوب السودان.

خامساً: الحركة الوطنية والسياسة البريطانية في الثلاثينات:

1- الحركة الوطنية خلال الثلاثينات:

أ- إضراب كلاء غوردون سنة 1931.

ب- مؤتمر الخريجين وأهم أهدافه وخطة عمله.

2- الساسة البريطانية خلال الثلاثينات:

- الساسة الاقتصادية.
- الساسة التعليمية.
- الساسة تجاه الجنوب.

سادساً: الساسة البريطانية والحركة الوطنية السودانية في الأربعينات:

- 1- الساسة الإدارية.
- 2- مؤتمر الخريجين ودوره الوطني.
- 3- الأحزاب وأهم الانقسامات بينها.
- 4- التطور الدستوري والجمعية التشريعية.
- 5- القوى الوطنية والاتجاه نحو الاستقلال.
- 6- إنجاز الاستقلال.

سابعاً: مصادر ومراجع الفصل الثامن

أولاً: أوضاع السودان ودوافع النضال الوطني:

تعود بدايات الحركة الوطنية إلى بدايات الحكم التركي - المصري في السودان سنة 1822، تلك البدايات التي حكمها الواقع القبلي والإقليمي، الذي طغى عليه الفكر الديني الصوفي - كما سبق إيضاحه - ورغم بعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، التي أخذت تغزو السودان مع بدايات تغلغل المشاريع الاستثمارية الأجنبية في البلاد، التي أخذت تعكس بدايات تطور السوق الداخلي الذي سينتج عنه نشوء فئة تجارية متوسطة الإمكانات معذلة بتوفير سوق وطنية متماسكة، لكن تسلط الحكم التركي - المصري بطابعه القمعي حال دون ذلك، وأدى إلى تنامي الشعور الوطني الاستقلالي لدى غالبية فئات المجتمع، - وإن كان تنامياً ضعيفاً - وهو ما أكدته اللورد دوفرين بقوله سنة 1883: بأن "الإضطرابات الحالية ترجع في الأساس إلى سوء تصريف جهاز الحكم، وإلى العقوبات والحدود التي فرضتها السلطات المصرية في الخرطوم على المواطنين"⁽¹⁾. كذلك كان لبعض الحركات الدينية تأثيرها في رفض الاحتلال، وتأتي الحركة المهدية في مقدمتها وزادت من قوة الانتماء الوطني الاستقلالي عند السودانيين، وهذا ما ذكره اللورد كرومر أيضاً بأنه: "كان على الحكومة المصرية أن تواجه ثورة عاتقة استمدت قوتها من عنصرين: الأول ديني - روجي، والثاني ناجم عن سوء الإدارة الحكومية، مما أدى إلى كراهة الموظفين للنظام التركي - المصري"⁽²⁾، وهذا فعلاً ما ذهب إليه أحد الدارسين السودانيين بقوله: "إنَّ المهدية تعدّ من أولى حركات التحرر الوطني التي قامت ضد الاستعمار الأجنبي، وذلك على الرغم من أنَّ هكلها وروحها اتشحا بالطابع التقليدي والإسلامي أكثر مما اتسما بالسمات الحديثة والعلمانية"⁽³⁾.

في الوقت الذي همنت فيه قوى الاحتلال الإنجليزي على السودان، حملت معها سياسات جديدة تحت شعارات فارغة مثل العدالة والقانون، ومؤسسات مستحدثة متفككة

⁽¹⁾ عمر بشير محمد، الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969، ترجمة هنري رياض، ولم رياض، الجنيد على عمر، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الدار السودانية للكتب، 1980، ص 22.

⁽²⁾ عمر بشير محمد، الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969، ص 22.

⁽³⁾ عمر بشير محمد، الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969، ص 22.

ومصالح هؤلاء القادمون الغريباء لغة وديناً وشكلاً، مما شكل لديهم دوافع نضالة من أجل الاستقلال. كما جاءت نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 تحمل معها شعارات السلام والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفق مبادئ ويلسون، مما دفع الشعوب المحتلة المقهورة عامة للثورات ضد مستغليها، وبناء على ذلك اندفع المصريون -كما سبق ذكره- في ثورتهم سنة 1919 ينادون بمطلبين أساسيين هما: الاستقلال ووحدة وادي النيل، ذلك المطلب الذي رفضه البريطانيون تماماً، بل وجّهوا جلّ سياساتهم للإحتفاظ بالسودان تحت سيطرتهم. ويلاحظ أنّ تمسك المصريين بوحدة وادي النيل يعود إلى عاملين أساسيين:

أولهما: نابع من الحق التاريخي لمصر في السودان، ذلك الحق الذي ربط البلدين منذ أقدم العصور بحضارة واحدة بكل ما فيها من معطيات، -حضارة وادي النيل من منبعه إلى مصبه، أي من شماله إلى جنوبه- والتي شملت جوانب عدة، اقتصادية وساسية واجتماعية وفكرية وعقائدية وعسكرية وغيرها. واستمرت تلك الروابط بين الشعبين عبر المراحل التاريخية المتوالية، رغم الكثير من التأثيرات الخارجية، التي سعت للفصل بين أبناء الشعب الواحد. لذلك لم يبخل المصريون وهم في أسوأ ظروفهم -ظروف الإحتلال الإنجليزي- في مدّ يد المساندة للسودان وأهله. لقد دفعت "مصر وحدها العجز المتوالي في ميزانلة السودان، فبلغ ما دفعته (5.350.000) جنيه، وأنفقت على عشرة آلاف جندي مصري في السودان للدفاع عنه من الخارج، ولمنع أي ثورة من الداخل تحملت مصر من وراء ذلك إنفاق (13.000.000) جنيه، مع أنّ عدد الجنود الإنجليز في السودان بلغ نحو ألف رجل لم تزد النفقة عليهم عن (2.000.000) جنيه⁽¹⁾. في وقت أدرك فيه المصريون تماماً أنّ الحكم الثنائي لا يعطي حقاً من حقوق السادة للإنجليز، إذ أنّ اشتراكهم في حكم السودان ليس حكماً ثنائياً، إنما إرادة مشتركة، ووصفوا حالة السودان آنذاك بأنّها "إدارة قوة أجنبية لقطعة من الأراضي بموافقة الدولة المالكة دون أن ينتقص هذا العمل على الإطلاق

⁽¹⁾ من مقال لحسين باشا رشدي بعنوان: "حقوق مصر في السودان بعد الفتح" في 17 أيار 1922، ورد عند حسين عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، ج2، ص76-77.

من حقوق الدولة الأخيرة"⁽¹⁾، هذا إلى جانب روابط أخرى دينة ولغوية يتمسك بها غالبية الشعب العربي السوداني المسلم وهي روابط لا يمكن إنكارها.

ثانيهما: العوامل الاقتصادية، حيث شكلت بعض المشاريع الاقتصادية السودانية خطراً على حياة مصر نفسها، ومن أهمها توزيع مياه النيل والسطرة عليها، ومشاكل توزيع المياه بين البلدين، وزراعة القطن في السودان؛ خاصة وأنّ جلّ اقتصاد البلدين يعتمد على الزراعة، لاسمًا مصر، هذا إذا ما استثنينا ظهور بوادر "المسألة السكانية"⁽²⁾، والتزايد العددي لسكان البلدين، مما تطلب المزيد من الموارد الزراعية واحتياجاتها من المشاريع المائية، وكان المهندسون المصريون والإنجليز يعملون في مشاريع لخزن مياه النيل الموازية للإحتياجات المتزايدة لمصر أو السودان، وكانوا يضعون أسس توزيع المياه بين البلدين، وقد أعد السير مردوخ مكدونالد مشروعاً كاملاً سنة 1920 لهذا التوزيع⁽³⁾، ولقيت أغلب تلك المشاريع اعتراضات مصرية لما ستلحقه باقتصادها من أضرار سواء فما يخص إضعاف الإنتاج الزراعي أو التكلفة التي تتكبدها الخزينة المصرية، إلى جانب أن هذه المشاريع تشكل وسيلة للتحكم بمياه مصر، وهذا ما اعترف به الإنجليز في كتاب صدر سنة 1920 بأنّ "رغبة اللورد كتنشر الشديدة في إتمام مشاريع خزن المياه على النيل الأزرق والنيل الأبيض ليس فقط لأنّهما يفتحان المجال لإمداد مصر والسودان بكميات كبيرة من مياه الري ولكنه رأى مدى الآثار الساسية العظيمة المرتبطة بها من

⁽¹⁾ يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924 جامعة الدول العربية 1976 ص399.
⁽²⁾ زاد عدد السكان في مصر منذ سنة الإحتلال الإنجليزي سنة 1882 من (6.831131) إلى (12.751.00) حسب إحصاء 1917، وانخفض ما يخص كل فرد من الأراضي الزراعية إلى حد كبير خلال عامي 1800 و1917، ففي سنة 1800 كانت مساحة الأراضي المزروعة (3) مليون فدان وعدد السكان (2) مليون نسمة فكان يخص كل فرد (1.2) فدان، وفي سنة 1917 كانت مساحة الأرض المزروعة (5.3) مليون فدان وزاد عدد السكان إلى (12.8) مليون نسمة فأصبح نصيب الفرد (0.41) من الفدان. عن لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899-1924، جامعة الدول العربية، 1976، ص400.

⁽³⁾ احتوى المشروع بالإضافة لخزاني سنار وأسوان خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض على بعد (70) ميلاً جنوب الخرطوم وخزان البحيرات الإستوائية على بحيرة تانا ونفذ ضمن منطقة السدود لمنع ضاع كميات المياه الضخمة في مستنقعات هذه المنطقة ككل عام. وقد أضف إلى هذه المشروعات اقتراح بناء خزان آخر على النيل الرئيسي عند مروي في السودان الشمالي. عن رزق، السودان في عهد، ص402.

حيث التحكم الدائم من السودان بماء النيل التي تعتمد عليها حياة مصر تماماً⁽¹⁾؛ كما اعترف المستر كورى العضو الأمريكي في اللجنة المختلطة في تقريره، أن اعتراضات المصريين على إنشاء الخزانات خارج الحدود المصرية اعتراضات صالحة⁽²⁾. وقد تحققت كل هذه المخاوف فعلاً في إنذار المندوب السامي الإنجليزي في مصر اللورد اللنبي في أعقاب مقتل السير لي ستاك، والذي جاء في المادة السادسة منه، "أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد من مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من (200) ألف فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة"⁽³⁾.

أما ما يخص زراعة القطن السوداني ومخاطره على القطن المصري، من باب المنافسة، وفقاً لتصريحات الساسة الإنجليز وتقاريرهم، ففي تقرير اللورد كرومر عن السودان سنة 1902، ذكر أن السودان موطن القطن المصري أصلاً وقال: "أنه لا يلزم الانتظار حتى تتم أعمال الري العظيمة التي يهدف منها زيادة الماء لمصر والسودان لزراعة القطن في السودان"⁽⁴⁾.

وبهذا يتضح عمق المصالح الإنجليزية في مصر والسودان، وقد كان هذا الاستغلال الصريح من أهم دوافع النضال الوطني التحرري في كلا البلدين، وتأثرهما ببعضهما البعض. وقد استغرق نضال الحركة الوطنية السودانية خمس مراحل رئيسة متتالية وفق التسلسل الزمني وعلى النحو التالي:

- 1) المرحلة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية 1899-1918.
- 2) المرحلة الثانية في تاريخ الحركة الوطنية 1918-1924.
- 3) المرحلة الثالثة في تاريخ الحركة الوطنية 1925-1936.
- 4) المرحلة الرابعة في تاريخ الحركة الوطنية 1937-1945.
- 5) المرحلة الخامسة في تاريخ الحركة الوطنية 1946-1953.

¹⁾ Sir, Chirol Valentine: The Egyptian Proplem P.101

²⁾ جريدة السودان، العدد (1741)، في 19/1/1921.

³⁾ رئاسة مجلس الوزراء: السودان من 13 شباط 1841 إلى 12 شباط 1953، ص28. عن رزق، السودان في عهد...، ص404.

⁴⁾ Anwal Report, 1903 P. 82.

ثانياً: النضال الوطني التحرري خلال سني 1899 - 1918:

بدأ النضال الوطني السوداني مع بدايات الحكم التركي - المصري للسودان - كما سبق إيضاحه - وفقاً لظروف السودان آنئذ، واستمر هذا النضال إلى قيام الحركة المهدية وانتصاراتها التي استمرت مقاومتها حتى تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي 1899 لتدخل الحركة الوطنية طوراً نضالاً جديداً.

استغرقت المرحلة الأولى ما يقارب ربع القرن ممتدة منذ سنة 1899 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918، وشهدت تلك الفترة أشكالاً أولية من الصدام ضد الحكم الإنجليزي، واتسمت بالطابع الديني والقبلي والإقليمي. وفي ظل تلك الظروف لم تكن التحركات الوطنية أكثر من إرهابات جنيذة للمشاعر الوطنية، تجسدت في رفض الحكم الجديد بشكل عفوي ضعف التنظيم والإمكانات، مما سهل على سلطات الاحتلال القضاء عليها، ومن أهم نماذج التحركات التي شهدتها تلك المرحلة:

1- التحركات ذات الطابع الديني:

كان الإنجليز يدركون مدى خطورة الحركات الدينية وتوقع انفجارها في أي وقت، مما دعى كتشنر لأن يؤكد على مديري المديريات سنة 1899 بأن ينهوا فوراً وبغضب أي تمرد أو أي عصيان له توجهات دينية، وفي هذا قال وينجنت أيضاً: "يتعين علينا ألا نترأخى لحظة في احتياطاتنا ضد انتشار مثل هذه الحركات، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك بإمكاناتنا المحدودة أن نسحقها في بدايتها بلا رحمة"⁽¹⁾. ومن أهم التحركات الدينية: كانت حادثة الشكاية سنة 1900⁽²⁾، وكذلك حركة علي عبد الكريم الذي أعلن عن دعوة دينية رأت فيها إنجلترا نذير خطر عليها. وفي سنة 1902 ظهر في جنوب دارفور الفكي محمد الذي ادعى أنه المهدي فاعتقل وأعدم. وفي سنة 1904 ادعى محمد ود آدم الدنقلوي في سنار أنه نبي الله عسى فأرسلت الحكومة إليه قوة عسكرية قضت عليه بعد صدام عنيف بينهما.. وغيرهم كثير ممن أعلنوا عن دعوات دينية قضى عليها قضاءً مبرماً.

⁽¹⁾ القذال محمد سعيد، الإمام المهدي محمد بن عبد الله 1844-1885، دا الجبل، بيروت 1992، ص 409.

⁽²⁾ الشكاية قرية صغيرة في الجزيرة اتخذها الخليفة شريف وأبناء المهدي الفاضل وبشري وعبد الرحمن وأسره مقرأ لهم، ويبدو أنهم حافظوا على شكل من أشكال المجتمع المهدي. عن القذال، الإمام المهدي، ص 410.

وبهذا فإنَّ الحركة المهدية بكل مسيرتها وأحداثها تعدُّ البداية الفعلية للحركة الوطنية السودانية، رغم منطلقها الديني، إذ أنَّ جلَّ أحداثها كان يعكس بعدها السياسي الوطني التحرري.

2- التحركات ذات الطابع القبلي:

التي تركزت في جبال النوبة -الشمال- وفي جنوب السودان، وانطلقت في معارضتها من مواقع الولاء القبلي الرافض لهُمنة الدولة المركزية وضرائبها، التي لم تمتد سطوتها بشكل فعّال إلى تلك المناطق إبان الحكم التركي - المصري. وكانت ساسة الإدارة الإنجليزية في البداية ترتأي ترك سكان الجبال بأسلحتهم لصدوا بها غارات قبائل العرب على أمل كسب ثقة قبائل النوبة، ولم تر تلك الإدارة ضرورة فرض نفوذها المركزي على الجبال، وآثرت أن تركز جهودها على المناطق الأخرى. ولكن في بدايات الحرب العالمية الأولى كان الرد الإنجليزي عذفاً على أهالي الجبال الذين تأثرت تحركاتهم بالدعاية الألمانية والتركة المضادة للإنجليز، كما حدث في جبل نَمى، حيث واجه السودانيون حملة إنجليزية استهدفت تدمير النوبة. وأحرقت ما يقارب عشرين قرية وقطعت موارد المياه، وفي نهاية سنة 1917 قبض على زعماء الحركة وأعدما بعد أن تمَّ تدمير معظم القرى وأرغم الناس على التسلم تحت وطأة الظمأ. أما في الجنوب فقد تركزت مقاومة الحكم الإنجليزي في ثلاث قبائل هي النوير والزاندي والدينكا.

3- التحركات الإقلامة:

كان من أهم حركات المقاومة الإقلامة للحكم الإنجليزي في سلطنة دارفور التي أقام فيها السلطان علي دينار دولة مستقلة، قضت عليها سلطات الاحتلال في تشرين الثاني 1916 لتصبح دارفور جزءاً من السودان الإنجليزي - المصري.

وكان من أهم أسباب الصدام: ثقل الضرائب التي فرضت على الأهالي، وأعمال السخرة. أما قوى النضال الأخرى من أبناء الطبقة الوسطى ومتعلميها، فلم تكن تحركاتها الوطنية أكثر من إرهابات مقاومة، ورغم ذلك فإنَّها أرهقت الإدارة الإنجليزية التي آثرت صرف النظر عنها، وهو ما فسح المجال لبروز قوى اجتماعية ذات توجه قومي تولت قيادة الحركة الوطنية، لظهر من خلالها حركات مقاومة أخرى متفرقة اتسمت بالعنفوية

في مختلف مناطق السودان، ورغم أنّها كانت مجرد إرهابيات إلا أنّها شكلت بوادر أولية للوعي الوطني. مثل تمرد بعض الجنود السودانيين، وبعض المتعلمين، وبعض عناصر الطبقة الوسطى من صغار التجار. ومن أهم نماذج تلك التحركات كان تمرد جنود الكتيبة (14) في أواخر 1900 حيث قام الجنود باعتقال بعض الضباط الإنجليز، واقتحموا مخزن الذخيرة واستولوا على كمّات من الأسلحة. واستطاع الحاكم العام في السودان وينجنت أن يتصدى للتمرد وإيقافه. ورأت الإدارة الإنجليزية أنّ الضباط المصريين في السودان كانوا خلف التمرد، وأنهم شكلوا تهديداً لإدارتهم، لذلك شرع وينجنت مباشرة بإعادة تنظيم الكتائب السودانية واستبدال الضباط المصريين بضباط إنجليز.

وكان المتعلمون والفئات التجارية الوسطى من أكثر العناصر دراية لما حدث من تغييرات، وأنّ عناصر التكوّن الفكري لتلك الطلعة قد تميزت بأنّها مزيج من "الثقافة الدينية السليمة ومن الثقافة الأوروبية الجارفة. وقد بدأ أفراد هذه الطبقة وهم إذ ذاك قلة محدودة، يحسون إحساساً غريباً بكانهم في الداء، كما يحسون بما لهذا الكيان من الحقوق وما يقع عليهم من التبعات والأعباء التي ترتفع في خال الشباب وبمقاييس الشباب إلى درجة الإيمان والعقيدة التي ترخص في اقتدائها الأموال والمهج"⁽¹⁾. كما عبّر عن ذلك المنقون والكتّاب والصحافة، ففي مقال نشره حسين شريف في جريدة "السودان" سنة 1911 دعا فيه المتعلمين إلى إنشاء ناد يجمعهم وبدأ الإعداد لقيام ذلك النادي بعد سنتين، كما دعى إلى إصدار صدفة تحمل أفكارهم وتكون لسان حالهم وكان مما كتبه: إنّ الحوادث ترشدنا والتاريخ يدلنا على أنّ الكتّاب والشعراء في كل بلد وفي كل جيل هم قادة الأمم والشعوب ومفتاح أقال العقول.. وأنّه لس ببعيد عنا ولا غائب عن أذهاننا أمر الصحافة في هذا العصر ومنزلتها في الغرب ومصر وسطرتها على الرأي العام وتملّكها لزام الحرب والسلم. وفي سنة 1913 صدرت جريدة "رائد السودان" وتولى رئاسة تحريرها عبد الرّحم مصطفى قلات وهو أديب سوري كان يعمل في مصلحة السكة الحديد، وعلى صفحات الرائد مارس الجيل الجديد الذي قامت على أكتافه الحركة الأدبية

⁽¹⁾ خير أحمد، كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان، ط2، الدار السودانية للنشر، 1970، ص18-19.

والصحفة. ولم يقتصر نشاط المتعلمين الثقافي على "رائد السودان" بل تابعوا الصحافة المصرية والعربية.

وكان للأساتذة المصريين دوراً مهماً في نشر الوعي بين طلابهم، فقد واصلوا نشاطهم هذا، عبر الرابطة الإسلامية العربية، والرابطة المصرية في وجه الحكم الإنجليزي، مما جعل الإنجليز يعملون على إبعاد المصريين وتقوية قبضتهم على الإدارة وإشراك السودانيين في بعض الوظائف بهدف احتوائهم. ذلك أنّ الإنجليز من جانب آخر كانوا يجزمون بأنّ لهم حقوق في السودان تفوق حقوق المصريين، لأنّ بناءهم لمصر اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وإيجاد حلول لأزماتها المالية والسياسية هو الذي مكّنهم من إيقاف تقدم المهدي واستعادة السودان، ويضاف إلى كل تلك الأعباء المالية التي تكلفتها إنجلترا قبل ذلك تكاليف أخرى، مثلما ما ذكر في الكتاب الأبيض الذي نشر سنة 1886 بـ "أنّ الخزانة البريطانية قد تحملت في السودان خلال سني 1882-1885 مبلغ (13) مليون جنيه"⁽¹⁾، وبذلك لم يخرج النضال الوطني في تلك المرحلة عن طابعه التقليدي الديني والقبلي، وبقي على شكل إرهابات نضالية دون أن يسجل أي تطور جوهري جديد في عمل الحركة الوطنية السودانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: النضال الوطني التحرري بين سني 1918 - 1924:

استغرقت المرحلة الثانية من النضال الوطني التحرري السوداني فترة امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 حتى قام ثورة 1924، التي سرعان ما تمّ إجهاضها. ويلاحظ أنّ تلك المرحلة النضالية قصيرة زمناً لكنّها مهمة في سلسلة تتابع بقّة الأحداث النضالية، ومن المفيد الوقوف عند بعض السلبيات التي أثّرت على نمو الوعي الوطني لدى السودانيين وحدّت من تطوره.

1- أهمّ المؤثرات السلبية على النضال الوطني التحرري:

- تبلورت المؤثرات السلبية على النضال الوطني التحرري آنئذ في محورين أساسيين:
- أولهما: تمثّل في الواقع القبلي، الذي طغى على أفق وعي الكثير من السودانيين،

⁽¹⁾ من كلمة للإيرل "وينترتون" في مجلس العموم البريطاني في 19 تموز 1886.

- House of Commons – Fifth Series Vol 75 P, 2511 Parliamentry Depates

وعن رزق، السودان في عهد...، ص408

إلى جانب تأثير الطرق الصوفية في منهج تفكيرهم، مما أثر سلباً في تبلور وعيهم الوطني.

- ثانيهما: تمثل في دور المؤسسات الاستعمارية الحديثة وجهاز الدولة المركزي وبناءه الأساسية، التي استهدفت تركيبة المجتمع السوداني وعملت على تفتيته.

حيث سارع وينجنت إلى الطلب من كل القادات السودانية في الشمال لتحديد موقفها من بريطانيا والوقوف إلى جانبها، فلبى نداء وينجنت البعض من المتنفذين من زعماء الطرق الديانة والقبائل أمثال: "السيد عبد الرحمن ابن المهدي نفسه والذي ظل في الخفاء تحت رعاية الشيخ محمد البدوي ورؤس لجنة العلماء، وأرسل يؤيد بريطانيا باعتبارها الصديقة الحامة للإسلام، وأعلن عن استعدادة للوقوف بجانب بريطانيا.."⁽¹⁾. كذلك كان موقف السيد علي الميرغني ويوسف الهندي، والطبيب أحمد هاشم مفتي السودان، والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم رؤس لجنة العلماء والسيد اسماعيل الأزهرى الكبير القاضي الشرعي بدافور وغيرهم⁽²⁾. وهؤلاء هم الذين شكلوا الوفد السوداني الذي توجه إلى مصر بعد انتهاء الحرب لتهنئة ملك بريطانيا على الانتصار، و"عبروا عن معارضتهم لاستمرار النفوذ المصري في السودان، وثقتهم بالحكم البريطاني هناك، ذلك الوفد الذي استبعد المتعلمين من خريجي كلة غوردون والكلية الحربية"⁽³⁾.

هذا فضلاً عن تأثير الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية، التي غزت البلاد في تلك المرحلة من تاريخ السودان، وانعكاسها على الحركة الوطنية، والفئات الاجتماعية الجديدة التي برزت من جراء بعض جوانب التطور الاقتصادي الأوروبي وما أحدثه من مظاهر في السلوك الاجتماعي الأجنبي الغريب عن البيئة الوطنية، وحققت نجاحاً ملحوظاً خلال

¹) Sundan Times، 14/ 8 / 1915.

²) ويعلل الكاتب محمد أبو القاسم حاج حمد هذا الموقف بقوله: "إنّ الماضوية تستلب الحاضر إلى حد كبير. ولا يمكن لهذا الحاضر أن يقف على طريق المستقبل ما لم يظهر نفسه من استلاب الماضي الذي لا زال يثير فيه تعدد الولاءات والتاريخية والإقامة. ولا يكون التطهر من الماضي إلا بنقده نقداً علماً موضوعاً يعيده إلى ظرفه التاريخي السابق ويجمه فيه. وهذه بداية الطريق للثورة الإيديولوجية المعاصرة. عن محمد أبو القاسم حاج حمد، المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر 1980، ص 102.

³) أحمد طربين، تاريخ مصر والسودان الحديث...، ص 360.

العقدين الأوليين من القرن العشرين. فقد أصبح الاقتصاد السلعي هو السائد في السوق، مما زرع الحيرة في نفوس المتعلمين، الذين اختلطت عليهم الأمور بين وعيهم القومي والأخذ بتلك المظاهر، فالعوامل الأوروبية عوامل جذب، لكنّها في الوقت ذاته هي عوامل نفور لدى بعض أهل البلاد، لأنّها من صنع الحكم الأجنبي ولأنّ بعضها اصطدم مع تقاليدهم وأعرافهم التي ألفوها سنين طويلة. هذا الصراع بين الجذب والنفور أثر على بلورة الوعي المعادي للاستعمار الأجنبي. فمواقع الإنتاج الأجنبي الحديث - لا سيما في المدن - أصبحت تربة خصبة لنمو الوعي القومي وتشكله الإيديولوجي لدى المتعلمين، لكنّه اصطدم بالكثير من العثرات، التي كان من أهمها سعي بريطانيا لتكوين فئات من الأتباع تحمي مصالحها، وهي كما يراها كاتب إنجليزي حسب قوله: "بأنّها نوع من الأرستقراطية المحلّة، التي اعترفت بها الناس وشجعتها الحكومة"⁽¹⁾. بينما يرى كاتب مصري أنّ هذه الطبقة التي تشكلت من العمد والنظار هي صنائع أعطاهم الإنجليز "من السلطان فوق ما كان للممالك بمصر، وشرّ ما سمعته أنّ البعض يفرض الغرامة على من يشاء من رعاياه ويأخذها لنفسه"⁽²⁾. ولكن هذا التار جوبه بمقاومة معظم طلاب كلة غوردون والكلّة الحربيّة الذين تأثروا بالتعلّم المصري والمدرسين الوطنيين المصريين المشتركين معهم باللغة العربيّة والدين الإسلامي، والذين اعتبروا كفاح مصر مثلاً يحتذى لزحزحة الإستعمار الإنجليزي عن السودان، وعزموا على ربط قضية السودان بقضية مصر. خاصّة وأنّ أفراد هذا التار من المتعلمين، لم يعانون من سلطات الحكم التركي - المصري السابق، وإنّما شعروا بالكراهة وعدم الاحترام لحكومة السودان التي أبعدتهم عن وظائفها، وآثرت عليهم زعماء الطوائف والقبائل. ووضعت خطة استعمارية عريقة لما دعي بإشراك السودانيين في الحكم، حين مضت تطبق الساسة التقليديّة نفسها في شرق الأردن والعراق، بهدف تقوية النزعة القبليّة وترسيخ نفوذها. وهذا ما أعاق انتشار الوعي الوطني بين أبناء الشعب، وضمن تفكك الجبهة الداخليّة خاصّة باستمرار الحكم الأجنبي في السودان. لا سيما وأنّ هذه الفئات المتعلّمة المعارضة لم يكن يجمعها تنظّم موحد يعبر

¹) Newman, Major E.W. Polson Great Britain in Egypt London 1925,P. 195. [□]

²) باحث محزون، ضحايا مصر والسودان وخفايا الساسة الإنجليزيّة، 1935، مطبعة السفير، بالاسكندرية، مذيّل بمذكرة محمد أبو الفتوح باشا، ص 61.

عن آرائها ويوصلها إلى الرأي العام. ومعلوم أنه مجرد التحاق أفرادها بوظائف الحكومة كان يعني "أنهم لا يستطيعون تكوين أحزاب سياسية أو الانضمام إليها"⁽¹⁾. وهذا ما جعلهم يلجأون إلى أساليب العمل السري في النضال، كالتنظيم الساسي، أو توزيع المنشورات، أو نشر المقالات في الصحف المصرية بأسماء مستعارة، وذلك بعد أن نجحت عناصرهم في تأسيس نادي الخريجين في أم درمان في أيار 1918، لعبر عن مطالب الحركة الوطنية في الخرطوم وأم درمان وبورسودان ووادّ مدني وعطبرة. وفي تشرين الثاني 1920 أرسل منشوراً إلى جمع الشخصيات المعروفة في الخرطوم وأم درمان وبقية المديريات، موقع من مجهول باسم وطني ناصح أمين، كان أهم ما جاء فيه:

- أن السياسة البريطانية قائمة على مبدأ فرق تسد.
- أن حكومة السودان صادرت الأراضي من ملاكها لصالح الشركات البريطانية الأجنبية.
- ادعى البريطانيون أن فتحهم للسودان كان بغرض القضاء على تجارة الرقيق، لكن ذلك كان كذباً وبهتاناً، لأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق، بل كان هناك رسل للحضارة (حسب رأي البعض والحقيقة مختلفة تماماً يوضحها واقع حال الشعب السوداني ومعاناته) من جانب الإدارة التركية المصرية إلى أبناء الجنوب، ولأن المصريين والأتراك كانوا مسؤولين عن إدارة البلاد.
- أجبر السودانيون بواسطة البريطانيين على دفع ضرائب باهظة، كما أجبر الكثير من أبناء السودان على دراسة المسحّة، واعتاقها. وختم المنشور بنداء إلى السودانيين لتوحيد الصفوف مع المصريين لتحرير كل من مصر والسودان. ويمثل المنشور آراء العناصر المتعلمة المؤيدة لمصر، ويدل على أن تاراً قوياً من الرأي العام السوداني يتعاطف مع مصر، وأنّ تأييد زعماء الطوائف والقبائل لا يحظى من المتعلمين بتعلم عصري إلا بمقدار محدود.

وبرغم أن السلطات أوعزت إلى جريدة الحضارة بالردّ على المنشور ونقد ما ورد فيه، إلا أنّ المنشور فما يبدو، انتشر على نطاق واسع، وعكس واقعاً لا يمكن تجاهله في

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص 94.

السودان، فقد اعترفت الجريدة أنه كان هناك مأس حقة، مثل ساسة الأراضي المتعلقة بمشروع الجزيرة، واحتكار الحكومة للسكر وغلاء أسعاره، وارتفاع الضرائب، ومنح الجمعيات التبشيرية وضعاً ممتازاً، خاصة بالنسبة لتعلم المرأة، وأن أبناء المسلمين في المدارس التبشيرية أجبروا على تلقي دروس الدين المسيحي، كما أطلق العنان للمبشرين في جنوب السودان، واتبعت ساسة موجهة ضد الإسلام والثقافة العربية⁽¹⁾. وأنه إزاء إصرار الإرسالة الأمريكية على تعلم أبناء المسلمين الديانة المسددة، تحمس المواطنون وأنشأوا المدرسة الأهلية سنة 1927 متحدّين بذلك الإدارة البريطانية⁽²⁾. واتضح أن السودانيين قد انقسموا إلى طرفين: الأول مؤيد للحكم البريطاني وادعاءه أنه يعمل على إعداد السودانيين للإستقلال. والثاني مؤيد لجلاء الاستعمار البريطاني والوحدة المصرية - السودانية والنضال معاً للحصول على الإستقلال.

2- تطورات النضال الوطني حتى سنة 1924:

بالرغم من كل الصعوبات، فقد شهد العقد الثاني من القرن العشرين نمو الوعي الساسي في السودان، وكانت أدواته المنشورات والمقالات الصحفية. ولم تلبث أن حلت محلها التتظّمات الساسة والجمعيات والأحزاب، لتعبر عن مطالب الحركة الوطنية، مستلهمة ذلك من سابقتها الحركة الوطنية والأحزاب الساسة في مصر. فقامت جمعية "الاتحاد السوداني السرية"⁽³⁾ في أم درمان سنة 1920 برئاسة عبيد الحاج أمين، وكان أربعة من مؤسسيها الخمسة، من خريجي كلة غوردون، وأعضاء في نادي الخريجين، ومن صغار الموظفين والكتبة في الحكومة. وكان أفرادها يتبعون نضال المصريين من أجل الحرية. ونجحت الجمعية في إرسال بعض الطلبة لإتمام تعلمهم في مصر، بالرغم

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص 95-96، نقلاً عن مجلة الحضارة في 14 يونيو 1922، 26 تموز 1922، 7 تموز 1922، 1 تشرين أول 1922.

⁽²⁾ أحمد خير، كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها...، ص 22.

⁽³⁾ تأسست جمعية "الاتحاد السوداني" سنة 1920 في أم درمان من طلبة وخريجي كلة غوردون، وكان أعضاؤها المؤسسون، عبيد حاج الأمين توفيق صالح جبريل، محي الدين جمال أبو سف، سلمان كشة، إبراهيم بدري. وفي البداية اقتصر نشاطهم على سماع الشعر والموسقى، ابتعدت الجمعية في قبول أعضائها عن الانتماءات القبلية أو العرقية أو المشاعر الدينية، وكان هدفها وحدة السودان كله.

من قسوة الأحكام التي تطال الطالب وأهله ومن يعاونه على الهرب، وعلى إثارة التعلم المصري على التعلم في كلة غوردون⁽¹⁾، وكان شعار الجمعة "السودان للسودانيين ومصر أولى بالمعروف". انضم إلى الجمعة شخصيات شغلت فما بعد مناصب مهمة في العهد الوطني، كما انضم إليها علي عبد اللطيف⁽²⁾. وقد التزمت الجمعة بنظام الخلايا السرية، واقتصرت نشاطها على توزيع المنشورات التي اتسمت بعدائها لحكومة السودان ولزعماء الطوائف والعلماء الموالين للسلطة ولجريدة الحضارة. وبعث رؤس الجمعة برسالة إلى عمر طوسون نشرت في جريدة الأهرام، أعلن فيها أن الوطنيين السودانيين يؤيدون الأمة المصرية، ويعارضون انفصال مصر والسودان تحت أية ظروف⁽³⁾، وأن يبقى وضع السودان دون تغيير. وكانت الصحافة مجالاً مهماً للتعبير عن رأي الوطنيين السودانيين، كما عكست الصحافة من خلال مقالات رواد الحركة الوطنية مدى نمو الوعي الوطني السوداني ورفضه للاحتلال وسعده للنهوض والتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وكانت أول صدفة سودانية "حضارة السودان" صدرت في شباط سنة 1919.

كان لنجاح الحركة الوطنية المصرية في ثورتها سنة 1919، أثرها الكبير في نهوض النضال الوطني السوداني، حيث تمكّن الوطنيون من الضغط على سلطة الاحتلال الإنجليزي وأصدروا تصريح 28 شباط سنة 1922، الذي تضمن الاعتراف باستقلال مصر⁽⁴⁾. كما تضمن التصريح، أن الحكومة الإنجليزية لن تسمح بالمخاطرة بالتقدم الذي

⁽¹⁾ مكي شبكة، السودان عبر العصور، القاهرة 1966، ص 431-432.

⁽²⁾ يُعد علي عبد اللطيف من أوائل رواد الحركة الوطنية السودانية الحديثة، انحدر من والد نوبي في مدينة دنقلا، وأم نوبية من قبيلة الدنكا، (أبوين عيدين تحررا من الرق) ولد في السودان وشب في الخرطوم، وتخرج من المدرسة الحربية سنة 1914، إمثل بروز علي عبد اللطيف ظاهرة مهمة في مجرى تكوين الأمة السودانية، وكان نتاج الوعي الجديد للحركة الوطنية وهي تلامس معالم النضج القومي، بل لعله أحد الممثلين البارزين لذلك الوعي. عن شبكة، السودان عبر العصور، ص 432.

⁽³⁾ جعفر محمد علي بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية في السودان، الترجمة العربية بيروت، الخرطوم، 1972، ص 75.

⁽⁴⁾ أصدر ملنر مذكرة سنة 1920 أورد فيها أسباب "استحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها" موضحاً (حسب وجهة نظره) بأن: تجانس الأثرية الكبرى من أهل مصر، أما السودان

أحرزه السودان وأنها لن توافق على أي تغيير في وضع البلاد قد يؤدي بأي صورة إلى تبديد ملايين الجنيهات من رأس المال الإنجليزي الذي يخدم تطوير السودان⁽¹⁾. وتمّ لفت نظر رئيس الوزراء الإنجليزي في مجلس العموم في 15 أيار بأنّ لجنة الدستور المصري قد أعلنت أنّ السودان قسم من مصر، وهذا ما جعل اللورد اللنبي وهو المندوب السامي الإنجليزي نفسه، أن يحذر رئيس الوزراء المصري، بأنّه لس من المناسب أن تُضمّن مصر دستورها الجديد أي قرار بشأن السودان وهو من النقاط المتحفظ عليها⁽²⁾. وكانت المادتان اللتان طالبت الحكومة الإنجليزية بحذفهما من نصوص مشروع الدستور هما المادة (29) التي تنص على أن "الملك يلقب بملك مصر والسودان" والمادة (145) التي تنص على أنّه "تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان"⁽³⁾. وبالمقابل انتقد الرواد الوطنيون الإدارة الإنجليزية، أمثال عبيد حاج الأمين ودعوا للتلاحم مع مصر، فنشر مقالاً باسمه في الأهرام في تشرين الثاني سنة 1922 قال فيه: "إنّ الحركة الوطنية السودانية تدعم الأمة المصرية وتعارض تقسّم مصر والسودان على أي وجه من الوجوه"⁽⁴⁾. وأضافت تلك النضالات الفردية دعماً مهماً في زيادة الوعي الوطني لعموم الشعب السوداني، ففي أيار سنة 1922 أرسل عبد اللطيف مقالاً إلى جريدة الحضارة طالب فيه بحق تقرير المصير السوداني، وتوسّع فرص التعلم ونزع احتكار السكر من الحكومة، ونقد مشروع الجزيرة، وفتح مناصب الإدارة العليا أمام السودانيين، فلم يُنشر المقال، وحُكم على صاحبه بالسجن سنة، وبعد خروجه من السجن أضحى بطلاً وطنياً في نظر الضباط والخريجين، وبدأت الجمعة "للواء الأبّض" نشاطها السياسي بربط قضية السودان بقضية مصر، والعمل على وحدة وادي النيل بين البلدين. ذلك أنّ الخلاف بين مصر وإنجلترا على السودان كان

فمقسوم بين العرب والسود. وأنّ الروابط بين مصر والسودان دائماً روابط واهة، ورغم أنّ النيل يربط بين البلدين فإنّه يرى أن تكون الرابطة بين البلدين ساسية، ورأى ضرورة إلقاء إدارة السودان بقدر الإمكان إلى حكام وطنيين تحت رقابة بريطانية.

¹⁾ Parliementary Departes – House of Commons – Fifth Series Vol 151 pp.273–274 □

²⁾ Toynbee, A. Survey of International Affairs 1925. P. 243.□

³⁾ عبد الرحمن الرفاعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج1، ص91-94.

⁴⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص434.

له أثره في تعاضم شكوك الوطنيين السودانيين بنوايا بريطانيا المستقبلية، ففي حين تربط مصر قضيتها بقضة السودان وتتطلع إلى استقلال البلدين، تؤكد بريطانيا على بقائها في السودان وتتجاهل الإجراءات الدستورية الرامية إلى إشراك السودانيين في الحكم. ومن هنا تطابقت الأهداف التي كان يعمل الوطنيون في مصر والسودان من أجلها. وبناء على ذلك أخذت جمعة "اللواء الأبيض" على عاتقها تحمل متطلبات ومسؤوليات النضال الوطني، من تظاهرات وطنة شعبية منددة بالاحتلال، ومطالب استقلالاً، فاتسعت دائرتها التنظيمية في مناطق البلاد كافة، وضمت مختلف فئات المتعلمين من الضباط الذين مثلوا النسبة الأكبر والنشاط الملحوظ، والضباط السابقين، والموظفين والعمال والتجار والكتبة والطلاب والقضاة والمدرسين ونواب المأمير. بل استقطبت الجمعة تعاطف البعض من الساسة المعتدلين من الفئات المستنيرة والمتعلمة، خاصة وأنّ الجمع أدرك مدى إصرار بريطانيا على تحقيق سياستها الاستعمارية الامبريالية. ولهذا كله كسبت الجمعة مصداقة الشعب السوداني وتأييده، وبناء على ذلك أرسل حسين شريف -الذي لا يمكن اتهامه بالإنحياز إلى مصر- نداءً موجهاً إلى "الشعب الإنجليزي الحر" نشرته جريدة التايمز، أعلن فيه تأييده للحكم الذاتي في السودان، وللوحدة بين مصر والسودان⁽¹⁾، واضطرت الحكومة أن تصف هؤلاء المطالبين بالحكم الذاتي للسودان بأنهم طبقة المتعلمين المسؤولين من ذوي التطلعات المشروعة. بل إنّ عدداً من المحافظين اجتمعوا في منزل المفتي بأم درمان، وكتبوا عريضة تطالب الحكومة بإلغاء احتكار السكر وخفض الضرائب والعوائد، وإدخال بعض السودانيين في مجلس الحاكم العام، وإصلاح المجلس البلدي وتعديل مشروع الجزيرة⁽²⁾. وهذا ما عكس مدى نفوذ الجمعة وتأثير أفكارها في أوساط المتعلمين المستنيرين والمحافظين التقليديين على السواء. وبذلك يتضح أنّ الحركة الوطنية في السودان قد تكونت من الكتل التالية:

- كتلة التقليديين والموالين: ووقفت بجانب حكومة السودان، وناهضت مصر، ودعت للحفاظ على الوضع الراهن.

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص101.

⁽²⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص101.

- كتلة المعتدلين: وهي موالدة للإنجليز، لكنها كانت تطالب بالإصلاح والتقدم التدريجي نحو الحكم الذاتي فالاستقلال.

- كتلة الوطنيين: وهي معادية للبريطانيين، ومؤيدة لمصر والسودان، وتطالب بالتعاون مع مصر للحصول على استقلال السودان⁽¹⁾.

ولم يكن بدّ من وقوع الصدام بين الكتلة الأولى والثالثة، لاسمّا بعد أن نظمت جمعة "اللواء الأبّض" سلسلة الإضرابات والتظاهرات السلمة ضد الحكومة، في شوارع الخرطوم وأم درمان ووّد مدني والأبّض وبور سودان، منادية بسقوط البريطانيين، وبحدّاء مصر، وواجهتها إجراءات قمعية من جانب الحكومة، كإعتقال بعض المتظاهرين، وتسريح أو نقل المشتبه بانتمائهم إلى "اللواء الأبّض". ولم يلبث أن اعتقل عبد اللطيف نفسه، وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات، وضبط في منزله مستندات ووثائق دلّت على أعضاء جمعة اللواء العاملين⁽²⁾. فرج بأكثرهم في السجن حيث تعرضوا للتعذيب في تموز 1924، وكان سجن عبد اللطيف، وتولي الحاج الأمين رئاسة اللواء الأبّض، إيذاناً بتصاعد الغضب الوطني، وانطلاق المزيد من التظاهرات في تموز وآب من العام نفسه، ومؤشراً لنقلة نوعية في نضال الحركة الوطنية الساسي، وتجاوزها مرحلة المناشير والعرائض والتظاهرات السلمة، إلى مرحلة المقاومة والتحدي والمواجهة والثورة المسلحة التي شارك فيها الجيش السوداني.

3- ثورة 1924 (أسبابها، مجرياتها، وأسباب فشلها):

كان لمجمل التطورات التي عاشتها الحركة الوطنية السودانية منذ تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي سنة 1899 وحتى اندلاع ثورة 1924 أهميتها الكبرى، سواء كان مناهضتها النهج الساسي الاستعماري الذي لم يتوقف لحظة عن تأمين مصالحه، عبر مجمل التغييرات والتطورات المختلفة التي قام بها البريطانيون في السودان اقتصادياً واجتماعياً وساساً وعسكرياً، أو بما استطاعت الحركة الوطنية أن تحقّقه من تقدم من حيث نمو وعيها

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص104.

⁽²⁾ العاملون كانوا من أمثال، عبيد حاج الأمين، وعبد البخيت، وحسن مدحت، وصالح عبد القادر. عن طربين، تاريخ مصر والسودان...، ص367.

وإدراكها وطرق تفكيرها في الرد على سياسة الاحتلال وضرورات الخلاص. فما هي الأسباب الحقيقية لثورة 1924، وما هي أسباب انطلاقها المباشرة ومجرياتها ونتائجها؟.

أ- الأسباب الحقيقية للثورة:

لم تقم ثورة 1924 من فراغ، وإنما كانت نتيجة النضال الحثيث المستمر للحركة الوطنية، ورفضها الوجود الاستعماري بكل أشكاله، وبذلك فإن أسباب الثورة تتركز فيما يلي:

- تأثر الحركة الوطنية السودانية بما كان يجري في مصر من تطورات نضالية في مواجهة الاحتلال، لاسمًا بإصرارهم على وحدة السودان ومصر، خارج إطار اتفاقية الحكم الثنائي، التي قال عنها أحد الوزراء في 15 تشرين الثاني 1919 "لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال الإنجليزي إلى سنة 1914 لكان أبعدا غوراً وأشدّها إيلاًماً ذلك الجرح الدامي بل المميت الذي أحدثته اتفاقية 1899". ورفضهم الاعتراف بالسيادة الإنجليزية على السودان، وأن "الاشتراك في الإدارة وحق السيادة لمصر وحدها"⁽¹⁾، وكذلك تأثرهم بنجاح ثورة 1919 المصرية وما نتج عنها، لاسمًا بتصريح 28 شباط 1922، الذي اعترفت فيه إنجلترا بحق مصر في الاستقلال، وكان زعم حزب الوفد حينها سعد زغلول قد فاز بالانتخابات وشكل أول وزارة دستورية، وأعلن عند افتتاح جلسة البرلمان في آذار 1924 عن عزم الحكومة على تحقيق الأمان القومي لمصر والسودان في الاستقلال، ورددت المحافل الوطنية السودانية أصداً هذا الخطاب... وتابعت مناقشاته، لاسمًا التي انتقدت فيها وسائل العنف والقهر لمنع السودانيين من إظهار ولائهم لملك مصر، وأجاب الناطق باسم الحكومة الإنجليزية في مجلس اللوردات، فأعلن أنّ مسألة السودان تخص الإنجليز وحدهم ولا تغيير في إدارة السودان القائمة"⁽²⁾.
- نهوض الحركة الوطنية السودانية، ونضجها نسبياً ضمن ظروف المرحلة، الذي

⁽¹⁾ رزق، السودان في عهد...، ص 413. تقرير الحزب الوطني في قواعد الإتفاق، أيلول عام 1920، ص 60-62.

⁽²⁾ محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، القاهرة، 1944، ص 139.

اتضح من خلال مطالبيها، في وحدة مصر والسودان، ووحدة الجنوب والشمال، وحق السودانيين في تقرير مصيرهم واستقلالهم. وتطور أساليب عملهم، من خلال تشكل الأحزاب، -حزب المؤتمر، حزب الأشقاء برئاسة اسماعيل الأزهرى، وحزب الشعب الديموقراطي، وحزب الأحرار، وحزب وحدة وادي النيل، والجبهة المعادية للاستعمار "الشيوعيون"، والقوميون العرب، وحزب السودان. ودور جمعة "اللواء الأبرص" - وتعرض عناصرها للاعتقال والنفي، وهذا ما ذكره تقرير استيوارت بقوله: "إن هذا التوجه نحو الساسة المصرية مبني على ما يخدم المصالح الوطنية، أما الدعوة لوحدة وادي النيل، فهي دعوة للتخلص من البريطانيين أولاً ثم المصريين بعد ذلك، وأن السخط الذي برز بين الطبقات أعمق من أن يُرى على السطح. وكتب الصحفي حسين شريف، وهو معارض لوحدة وادي النيل يقول: "إن جمعة اللواء الأبرص برزت نتجة لضغائن السودانيين من الحكم البريطاني، ونتيجة الوعي القومي الذي تفتح في البلاد، وانتهى إلى أن الجمعة بحق سودانة وإن كانت بواجهة مصرية"⁽¹⁾.

- تذر السودانيون من حكم البريطانيين القائم على البطش والإرهاب، من كتنشر لغيره.. وإلى روح الكراهة التي أبدتها الوحدات السودانة منذ الإحتلال، من عجرة الضباط البريطانيين وسوء معاملتهم للجيش السوداني.
- انتشار روح الفوضى في الفرقة الحادية عشر، والانخفاض البالغ في الروح المعنوية لدى الجنود، وتحريض المدنيين على التمرد⁽²⁾.

ب- الأسباب المباشرة للثورة ومجرياتها:

في الوقت الذي كان فيه سعد زغلول في لندن للمشاركة في مفاوضات مكdonald رؤس الحكومة البريطانية بشأن التعديلات التي يرى إدخالها على التحفظات الأربعة المتصلة باستقلال مصر وحقوقها في السودان، لم يكن الجو الساسي بين البلدين يساعد على

⁽¹⁾ القдал، تاريخ السودان الحديث...، ص441.

⁽²⁾ Intelligence Report No. 464.November 1924. And S.g.A. Summary of events in The Sudan August-September 1924.□

بشير عن، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، ص110

تحقيق أي اتفاق بين الرجلين. فقبل بدء المفاوضات المصرية - البريطانية، كانت الحكومة البريطانية قد قررت ومعها لي ستاك الحاكم العام للسودان والنبوي المندوب السامي في مصر، أن تخرج القوات المصرية من السودان، في حال رفض مصر العمل باتفاقية الحكم الثنائي، والاستعاضة عن القوات المصرية بقوة دفاع سودانية تآتمر بأمر الحاكم العام. وفشلت المفاوضات بين سعد ومكدونالد، وأصدرت لندن كتاباً أبض في اليوم الذي غادر فيه سعد لندن إلى القاهرة، وتوضحت فيه السياسة البريطانية تجاه السودان على النحو التالي: "يظل الواجب العملي في حفظ النظام في السودان واقعاً على عاتق الحكومة البريطانية. لأنها منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إداري جيد، فهي لا تسمح بأن يزول هذا النظام، وهي تعد مسؤوليتها وديعة في يد الشعب السوداني. إنَّ الحكومة البريطانية لا ترغب في مسَّ الاتفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرَّح بأنَّ الحالة الحاضرة التي تسمح للموظفين الملكيين، والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدني هي حالة لا تطاق، فإذا لم يقبل النظام الحاضر بالخلاص، وإذا لم يسلم بوجوده إلى أن يوضع اتفاق جديد، فإنَّ حكومة السودان تخلَّ بواجباتها"⁽¹⁾. وهذا يعني أنَّ الحكومة البريطانية يمكنها أن تلغي اتفاقية الحكم الثنائي وحدها، لفرض وصاية بريطانية على السودان. وجاء حادث اغتيال السردار لي ستاك في القاهرة في 19 تشرين الثاني 1924، لقدم الذريعة والفرصة التي طالما انتظرتها بريطانيا لتنفيذ سحب القوات المصرية من السودان، فقد أطلق أحد الوطنيين النار على السردار في أحد الشوارع وأرداه قتلاً، وهذا ما أثر على العلاقات المصرية - البريطانية، واستغلت السلطات البريطانية الحادث وأرسلت إنذاراً إلى الحكومة المصرية وصفه توينبي بأنه كان "مهيناً في كل جزء من أجزائه للحكومة المصرية"⁽²⁾، وكان أهم ما يتصل فيه بقضية السودان، طلب سحب جمع القوات المصرية ضباطاً وجنوداً من السودان وتكوين قوة دفاع سودانية من الضباط والجنود السودانيين في الجيش المصري، على أن تدفع مصر

⁽¹⁾ غريال، محمدعلي الكبير، ص151-152.

⁽²⁾ شفيق غريال، تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج1، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1952، ص156.

وعن لبيب رزق، السودان في عهد، ص474.

ثلاثة أرباع المليون جنده لنفقات هذه القوة. ورفض سعد زغلول قبول الإنذار، وقدم استقالته للملك وقبلت. وأعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطناً واحداً لا يتجزأ. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة زيور باشا على أساس قبول المطالب البريطانية وتنفيذها. وتمّ الإيعاز إلى هولستن باشا القائم بأعمال الحاكم العام والسردار بالنابة، لإجلاء القوات المصرية والضباط من السودان بالقوة، وبالفعل أجليت الفرقة المصرية الرابعة في 25 تشرين الثاني وتجاهلت فرقة المدفعية والفرقة الثالثة المصريتان الأوامر. وتحرّج الموقف، لأنّ القوات البريطانية كانت غير كافية لإجلاء القوات المصرية بالقوة، ولم تكن القوات السودانية موضع ثقة وخاصة حين عبّرت عن تعاطفها مع القوات المصرية وعن استعدادها للتمرد، ولذلك استدعت فرقة بريطانية إضافة إلى السودان فقدمت على جناح السرعة، وطلب من وزير الحربية المصرية في القاهرة المصادقة على أوامر القائم بأعمال السردار الموجهة إلى القوات المصرية في السودان. وتسارعت الأحداث، فتمرد السجناء الساسيون وطلاب المدرسة الحربية المحتجزون في سجن الخرطوم في 25 تشرين الثاني، وبعد يومين خرجت ثلاث سرايا من الفرقة السودانية الحادية عشر بسلاحها من ثكناتها بالخرطوم، ومعها مدفعان رشاشان استولت عليهما، وأمرها القائد البريطاني بالعودة من حيث أتت، ولما رفضت أمر بإطلاق النار عليها، وردّ السودانيون على النار بالمثل، ودارت رحى معركة حامية، سطر فيها البريطانيون على الموقف بقواتهم المتقدمة. وفي اليوم التالي تابعت القوات البريطانية البحث عن الثوار، وتمكّنت من التغلب على عدد من الضباط والجنود السودانيين في معركة عذفة قتل فيها عدد من الضباط والجنود البريطانيين، الذين تابعوا المعركة بمدافعهم الثقيلة التي دكت مباني السودانيين. وأسفرت المعركة عن استشهاد الضابط عبد الفضيل أوماظ، وأربعة عشر ضابطاً، وإصابة بعض الجنود بجراح خطيرة. ولكن القوات المصرية لم تشارك في المعركة. وصدر حكم المحاكم العسكرية على بقية المسؤولين عن ثورة الجش بالإعدام رمأً بالرصاص، وهم حسن فضل المولى، ثابت عبد الردم، سلمان محمد، واستطاع سيد فرج الهرب إلى مصر رغم جراحه، وحكم على آخرين بالسجن لمدد طويلة⁽¹⁾. ويعزو

¹ عمر بشير، الحركة الوطنية في السودان، ص138، 115، 114.

الوطنيون فشل الثورة للضباط المصريين- لاسما ضباط المدفعية- الذين أغروهم بالتمرد ثم خذلوهم، ولكن يبدو أن تدخل القوات المصرية وحده لم يكن كافياً لنجاح الثورة، لأن القوات البريطانية برغم قلة عددها، إلا أنها كانت متفوقة في نوعية السلاح والعتاد، وفي الإمدادات العسكرية التي كانت تصلها بوقت سريع. فما هي أسباب فشل الثورة؟.

ج- أسباب فشل الثورة:

- انقسام الضباط المصريين إزاء محاربة البريطانيين.
- ضعف الاتصال والتنسيق بين الضباط السودانيين في الخرطوم وزملائهم في الأقاليم.
- عدم التزام ضباط الجيش المنتمين لجمعة اللواء الأبيض جانب الحطة والحذر، لمنع تسرب بعض صنائع مخابرات السلطة إلى صفوفهم، والإطلاع على خططهم وتحركاتهم.
- لم يكن توقيت الثورة مناسباً للشوار، إذ فرضه اغتيال السردار لي ستاك المفاجئ، وقراره بسحب القوات المصرية، بحيث لم يكن الضباط والجنود السودانيون قد استكملوا استعدادهم للثورة كما يجب.
- لم يكن التأييد الجماهيري لثورة 1924 كافياً⁽¹⁾، إذ اقتصر على مجموعات صغيرة من المثقفين والمتعلمين في المدن، فضلاً عن عدااء البعض من زعماء القبائل لجمعة اللواء التي قادت الثورة.
- عدم وضوح أهداف الثورة في أذهان الضباط والجنود السودانيين، رغم أن أكثرهم كانوا أعضاء في جمعة اللواء الأبيض أو مناصرين لها، وأن أغلبهم يؤمنون بوحدة وادي النيل كخطوة أولى للاستقلال⁽²⁾.

رغم كل ما ذكر عن أسباب فشل الثورة، فإنها شكلت حلقة مهمة في التاريخ النضالي لحركة التحرر السودانية المستقبلية، لأنها أرست أسس النضال الوطني الذي قاد إلى تحرير السودان وتحقيق تطلعاته في الحرية والاستقلال، من خلال التضادات التي بذلت

⁽¹⁾ بخيت، الحركة الوطنية في السودان، ص 110-114.

⁽²⁾ بخيت، الحركة الوطنية في السودان...، ص 118-120.

في سبيل الوطن، والقناعة بأنّ العوامل المشتركة بين البلدين، السودان ومصر، من أواصر قربي، ولغة، وتاريخ، ودين، هي الأهم في مصالحهما ومستقبلهما.

رابعاً: الساسة البريطانية بعد ثورة 1924:

بعد فشل ثورة 1924، تمكّنت إنجلترا بثقل آلتها العسكرية وداستها الاستعمارية من إنهاء "اتفاقية الحكم الثنائي"، لتتفرد في السودان "دون أي تدخل من مصر التي لم يبق لها من حقوقها بالسودان سوى العلم المصري"⁽¹⁾. ومنذ عشة إجلاء القوات المصرية، وترحيل الموظفين والمدرسين أخذت قوى الاحتلال بممارسة إجراءات القمع والإرهاب والتضييق على الأهالي، وخاصة الطلاب والمتعلمين والمتقنين، هذه الفئات التي انكفأت من جزاء ما حدث في ثورتها 1924، وعكست في الوقت ذاته مدى رسوخ نفوذ القادات الطائفة والقبلة في المجتمع السوداني. وهو ما سيّج الفرصة لتلك الفئات لأن تؤدي دوراً مهماً في الحركة الوطنية، أمام خيبة الأمل التي أصابت المتعلمين والمتقنين في ثورتهم. كما تبين مدى قصور العمل الساسي وعدم القدرة على تقدير الواقع السوداني كما يجب. ورغم ذلك فإنّ جذوة النضال بقيت مستمرة، ضمن ظروف الاحتلال، خاصة بعد تمكّن بريطانيا من إزاحة المصريين الذين أثّروا بشكل أو بآخر في النضال السوداني. ورغم كل ما أصاب الحركة الوطنية من خيبات الأمل فإنّ تلك الفترة ستدح المجال لاختمار المشاعر الوطنية ونضجها -نسباً وفق الظروف التي تحكمها- مما سيدفع بأبناء الوطن لنهج أساليب جديدة للتحرر. بالإضافة إلى تأثير عوامل التلاقي والتلاحم بين مصر والسودان، من تاريخ ولغة ودين وغيرها، التي لا يمكن أن تزول بموجب قرار ساسي مهما اعتراها من الصعوبات والعثرات.

وهذا ما اتضح من خلال احتجاج الرأي العام المصري على سحب الجش، فقد أبدت الحكومة المصرية تحفظاتها القانونية على القرارات البريطانية بسحب الجش المصري، معتبرة أنّ الظروف العارضة التي اقتضت إجلاء الجنود المصريين، وتألف قوة دفاع السودان، لا يمكن أن تؤثر في حلّ مسألة نظام السودان النهائي التي لا تحسمها إلاّ المفاوضات المقبلة. كما أنّها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط

⁽¹⁾ ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط3، الخرطوم 1975، ص244.

التي لا انفصام لها⁽¹⁾. كذلك رفضت الحكومة المصرية أن تتفرد حكومة السودان -أي سلطة الاحتلال- في دفع نفقات قوة الدفاع، وتمسكت بإبقاء سادتها المشتركة التي كفلتها اتفاقية الحكم الثنائي فرصت (750) ألف جنيه سنوياً للقوة المذكورة⁽²⁾. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التأثير النضالي المتبادل بين حركات التحرر العربية في مختلف مناطق الوطن العربي المحتل آنذاك، من مشرقه إلى مغربه، كانت تصل إلى السودانيين وتشد أزرهم. من خلال تواصلهم عبر الصحف المصرية، واهتماماتهم بالحركات الإسلامية ووقائع النضال العربي، فعندما وقعت أحداث يافا سنة 1929 قاموا بجمع التبرعات لنصرة فلسطين، وكانت الجمعيات العربية المساندة لفلسطين على صلة بعدد من السودانيين، ووجهت لهم الدعوة لحضور المؤتمر الإسلامي الذي سينعقد في القدس في أيلول 1931، وكتب بعضهم إلى شيخ الأزهر وإلى الأمير عمر طوسون مستكرين المذابح الفرنسية في الجزائر، وعبروا عن تأييدهم للجزائريين، وهاجمت صدف الحضارة الاستعمارية الإيطالية وما يرتكبه من فظائع في ليبيا⁽³⁾.

نصبت بريطانيا بعد الثورة السير جوفري آرثر حاكماً عاماً للسودان سنة 1925، حيث أتاح الهدوء الذي أعقب الثورة الفرصة للاستمرار في تنفيذ الخطط والمشروعات المتعلقة بالجيش، وبالتطور الاقتصادي، وبالإدارة الأهلية.

1- السياسة العسكرية:

باشير السير جوفري مهامه العسكرية بسحب القوات المصرية من السودان، مما استوجب إنشاء قوة دفاع سودانية قوامها (10) آلاف جندي، يتولى إمرتهم وتدريبهم ضباط بريطانيون يساعدهم بعض الضباط السودانيين الموالين. وبرز تنظيم جديد للجيش تمثل بقوات دفاع السودان في 17 كانون الثاني 1925، على أساس المنطقة، إذ قسم القطر إلى ستة مناطق لكل منها وحدات جيش خاصة. كونت قوة لها مقدرة هائلة على

⁽¹⁾ انظر جمهورية مصر - وثائق رئاسة مجلس الوزراء (السودان من 13 شباط 1841 إلى 12 شباط 1953)، القاهرة، 1953، ص36.

⁽²⁾ تابعت مصر دفع هذا المبلغ إلى ما بعد توقيع معاهدة 1936 مع بريطانيا، التي نصت على عودة وحدات الجيش المصري إلى السودان، وخفض المبلغ لنصف المليون سنة 1938، ليوقف نهائياً في العام التالي.

⁽³⁾ القدال، تاريخ السودان الحديث، ص458.

الحركة، وهي أقرب ما تكون إلى البولس الحربي منها إلى الجش النظامي^(١). وكانت تكاليف إنشاء هذه القوات الجديدة مجالاً للمفاوضات بين بريطانيا ومصر، إذ كانت موافقة مصر على الدفع في نظر بريطانيا نتجة منطقة للإلتزام المفروض عليها بموجب اتفاقية الحكم الثنائي. وكانت ترى أنه يجب ألاّ تعطي الفرصة لمصر لممارسة أية ضغوط أو محاولة التأثير على قوة دفاع السودان لمصلحتها^(٢).

2- مسألة مياه النيل:

اتخذت بريطانيا من المياه وفق إنذار 1924 عامل ضغط وتهديد للمصريين بأنّها تمتلك سلطة "يمكن استغلالها حين الضرورة طالما هم مسطرين على السودان"^(٣)، ومهدت حوادث 1924 وما تلاها، الطريق للتنمية الاقتصادية في السودان انطلاقاً من إنتاج القطن بمشروع الجزيرة، الذي يمثل الأسبقية الثانية لحركة الإصلاح لحكومة السودان، حيث تمّ متابعة أعمال الخزان وحفر القنوات اللازمة، وأمكن القيام بأعمال الري وبحلول سنة 1927 كان (300.000) فدان معدة للزراعة، وفي سنة 1929 تمّ التوسّع في الرقعة الزراعية حتى بلغت (526.484) فداناً. وشهد السودان لأول مرة في تاريخه الرخاء الاقتصادي كنتيجة لزراعة القطن^(٤).

3- الساسة التعليم:

لم يُمنح التعليم الأسبقية والأهمية ذاتها التي أعطيت للجانب العسكري والمياه، فبعد أحداث 1924 قاومت سلطات الاحتلال الاهتمام في التعليم على جميع المستويات. وما تمّ كان مستثنى من تلك الساسة، كتدريب الأطباء، خاصة بعد رحيل الأطباء المصريين،

^(١) البشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص 139-140.

^(٢) Mc Michael. The Anglo – Egyption Sudan. P. 162. □

لقد اتفق على أن تساهم مصر سنوياً بدفع مبلغ قدره (750.000) جنيهه لحكومة السودان للوفاء ببعض التكاليف اللازمة لقوات دفاع السودان. ظلت مصر تقوم بدفع هذا المبلغ حتى سنة 1937، ثم خفض إلى (562.000) جنيهه سنة 1940. ومنذ ذلك التاريخ ألغيت هذه المساهمة.

^(٣) Wavel, Field Marshal Eart. (Viceroy of India Allenly, Soldler and statesman; London 1946, P.337.)

^(٤) ارتفعت إيرادات البلاد من (4.866.883) جنيهه سنة 1925 إلى (6.646.883) جنيهه سنة 1928، وارتفعت المصروفات خلال الفترة نفسها من (4.375.670) جنيهه إلى (6.045.286) جنيهه.

وأُنشئ حينها مدرسة كتشنر لتهيئة بعض فرص الاستخدام للسودانيين. أما المتعلمون فقد وجدوا أنفسهم معزولين لا حول لهم ولا قوة، وقد تحطمت تنظّماتهم وسحقت ثورتهم، فانصرف نشاطهم إلى ممارسة شؤون نوادي الخريجين وتكوين الجمعيات الأدبية. وقد أسس ناد جديد للخريجين وافتتح رسمياً سنة 1931، وفي العام نفسه أسس ناد للتجار بأمر درمان وآخر بواحي حلفاء، إلى جانب نادي الضباط. ووفرت هذه النوادي أماكن للاجتماع ولإدارة حوار أساسي بين الخريجين. ومن وقت لآخر، كان المتعلمون يتطلعون بأبصارهم صوب مصر باعتبارها محط الأمل الوحيد للنجاة بالنسبة للكثير منهم. وانعكس هذا الاهتمام في ازدياد بيع الصحف المصرية في العاصمة المثلثة، وهي أساساً من الجرائد الوفدية التي كان قراءها من المتعاطفين مع الوفد تعاطفاً قوياً. وورد في تقرير لقلم المخابرات سنة 1930، "إنّ الجيل الصاعد يعتقد أنّ تغيير وضع السودان لا يمكن أن يتمّ إلاّ عن طريق مصر ونجاح الحركة الوطنية المصرية"⁽¹⁾.

4- السياسة الإدارية:

في تشرين الأول 1926 عين السير جون مافي حاكماً عاماً للسودان، فركز جهوده على منع توحيد القوى الوطنية المتعلمة، كي لا تعترض السياسة البريطانية المرسومة للسودان، وعمل على تجميد المدارس والتعلم، وأقلل المدرسة الحربية، وجعل الترقية إلى مرتبة الضباط من صفوف الجنود ضماناً لولائهم، واتجه إلى إثارة النعرة القبلية وتقوية نفوذ زعماء القبائل⁽²⁾، ورأى أنّ نقل بعض السلطات إليهم، فما دعاه الإدارة الأهلية، يحول دون انتقال عدوى الغيرة الوطنية من الخرطوم في المستقبل. ولذلك عمل مافي على تطوير الإدارة الأهلية السودانية لتحكم بالعرف والعادة، وتتمتع بسلطات كبيرة وتتبع النظام اللامركزي في الإدارة على النحو الذي ساد في بعض المستعمرات البريطانية، كشمال نيجيريا، وتأخذ بالضغط على الفئات المتعلمة لمقاومة النفوذ المصري بين صفوفها. واستخدم الزعماء والأعيان بدلاً عن المتعلمين، وذلك لأنّ حكومته رأت أنّ السلطات

⁽¹⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص 148.

⁽²⁾ اكتسب السير مافي خبرته من الهند، ورأى أن لا يكرر الأخطاء التي حصلت في الهند، حيث "لاحظ شخصاً كف أفسح الجيل القديم الطريق للجيل الجديد.. وشاهد كف عمت الأفكار الساسة البلهاء صفوف الدهماء، وذلك بسبب السماح بانهار السلطة التقليدية كلّاً". عن بخت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص 141.

القبلة هي خير وسيلة لمكافحة النزعات القومية والأهداف الوطنية التي ينطلق منها المتعلمون، ولذلك سعت جهدها لنقل ص عدد الخريجين وسلطاتهم من العاملين في خدمة الحكومة المركزية أو المديرية المختلفة، بوظائف الكتبة أو القضاة أو نواب المأمير أو المحاسبين. وأقفلت مدرسة نواب المأمير، فحرمت خريجها من العمل في وظائف الإدارة أو الجيش. ومن ناحية أخرى خشيت من قيام تعاون بين المتعلمين والعسكريين، وحرصت على أن يظل الجيش بعيداً عن التأثير بالشؤون الساسية. وكان النموذج الأهم عبد الرحمن نجل المهدي الذي ساندته سلطة الاحتلال، ومنحته الأراضي ودعمت مشاريعه الاقتصادية، فنمت ثروته وازداد أنصاره، وكبر أملهم في أن يتحقق شعار السودان للسودانيين، ذاك الشعار الذي بدا أكثر حدة مما كان عليه عندما صاغ ببراعة لا تخلو من دهاء سنة 1920، فهو في ظاهره أكثر وطنية من شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. أما هدفه الحقيقي كان السعي إلى التعاون مع الإدارة الإنجليزية والإبقاء عليها لتحكم السودان أطول فترة ممكنة بحجة التدرج به حتى ينضج ساساً ويتمكن من حكم نفسه. وعبر السيد عبد الرحمن المهدي عن هذا الهدف بوضوح في مذكراته، حين قال: "إنه تعاون مع الإنجليز حتى يعلموا أهله كف يحكمون أنفسهم، فلم يكن الهدف من الشعار في تلك المرحلة خلق سودان مستقل متحرر من السيطرة الأجنبية، وإنما هدفه ضرب شعار وحدة وادي النيل ووضع السودان تحت مظلة إنجلترا في شكل من أشكال التعاون غير المتكافئ. فكان الشعار مضاداً للحركة الوطنية ذات الطموح القومي العذف"⁽¹⁾؛ لذا حرصت سلطات الاحتلال على مراقبة تحركاته لتحول دون تحالفه مع الحركة الوطنية ومؤيديها من المتعلمين والخريجين، وسعت للتقليل من شأن الزعماء الدينيين، واستمرت في مساندة الإدارة الأهلية التي يؤدي انهيارها إلى استحالة إدارة ستة ملايين من السودانيين⁽²⁾.

بيد أن سياسة الإدارة الأهلية التي اعتمدت عليها الإدارة البريطانية في عهد مافي لم تحقق هدفها المطلوب في شمال السودان ووسطه، حيث لم يكن للزعامات القبلة تأثير

⁽¹⁾ القذال، تاريخ السودان الحديث، ص455.

⁽²⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص131.

يذكر في الحركة الوطنية. ففي فترة الهدوء التي أعقبت تطورات ثورة 1924، وتوسع السلطات القضائية للرؤساء والشيخوخ في المناطق الريفية خلال سنتي 1931-1932، تصاعدت الحملة على الإدارة البريطانية، واتهمت بأنها خولت شيخوخاً يجهلون القضايا الشرعية وسلطة الفصل فيها، وعمقت الخلافات بين القاضي خريج الكلية المؤهل وبين السلطات القبلية. وفي مقال افتتاحي بعنوان "نظرة جيلنا" وصف الكاتب الإدارة الأهلية بأنها معرضة للفشل متى كانت بأيدي غير المتعلمين بل إنها تكاد تكون مماثلة للنظام الإقطاعي وإن كان من الواجب الإبقاء على الإدارة الأهلية فإنه يجب أن تكون الإدارة في أيدي أبناء الجيل الجديد من المتعلمين⁽¹⁾. وتابع الكاتب "أن الإدارة الأهلية قامت على النعرة القبلية والأرستقراطية الديانة ولسنا في حاجة لنقول أنهما مصدر الكثير من مصائبنا، إنهما بمثابة الطوائف في الهند، ولهذا السبب نحن لانعمل على وفاق، والقوى دائماً متوزعة في جهات متضادة"⁽²⁾. ولكن الإدارة البريطانية كانت ترصد حركات المثقفين والزعماء الدينيين، وحرصت على موازنة نفوذهم بنفوذ السلطات القبلية، وخاصةً بعد أن عارضت جريدة الحضارة التي يملكها الزعماء الدينيون الثلاثة في منح سلطات قضائية رسمية لشيخوخ غير متعلمين. كما عارضت مطالب مصر في السودان، متمسكة بشعار السودان للسودانيين، في حين لم يكن لدى الخريجين قيادة موحدة تنظم صفوفهم نتيجة سياسة البطش البريطانية، ومشاعر الإحباط التي انتابتهم بعد فشل ثورة 1924.

5- السياسة تجاه جنوب السودان:

اتجهت الإدارة البريطانية في الجنوب بعد ثورة 1924 التي شارك فيها قادة من قبيلة الدينكا، إلى فصل الجنوب عن الشمال، فأنشأت المحاكم القبلية التي تحكم بالعرف القبلي، وحثت الجنوبيين على التمسك بعاداتهم وتقاليدهم القبلية وزعيمهم الخاص. وعملت على إضعاف الروابط والصلات بين الشمال والجنوب، وتوسع شقة الخلاف بينهما، ومهدت لثقافة تبشيرية في الجنوب، بعيداً عن اللغة العربية والدين الإسلامي حين وضعت التعلم تحت إشراف الإرسالات المسددة. وعرضت المتعلمين للقمع والإرهاب، مع أنَّ

⁽¹⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، مجلة الفجر المجلد الثالث، عدد(1) ص 167 .

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 167-168، مجلة الفجر المجلد الثالث، عدد(21)، ص 975.

نسبتهم لمجموع السكان لم تكن تتجاوز الواحد في المائة، إلا أنها رأت أنهم مصدر الخطر الحقيقي على الإدارة الحكومة في السودان.

كما، عمل مافي على تشجيع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية الجنوبية، بواسطة جهاز إداري مهمته الحد من هجرة تجار الشمال بشرط أن لايتكلم أفرادهم العربية، ويستخدمون اللغة الإنجليزية حين يتعذر التخاطب باللهجة المحلة، وذلك للحيلولة دون تسرب النفوذ العربي إلى الجنوب، ودعا مكاميل لأن تحل الإنجليزية في الجنوب محل العربية وأن تستبدل اللغة الرسمية العربية في دواوين الحكومة باللغة الإنجليزية، وأن يحل الموظفون من أبناء الجنوب محل مواطنيهم الشماليين، ووضعت قيوداً شديدة لمنع الهجرة من الشمال إلى الجنوب ولتكون اللهجات القبلية وسيلة لتعلم الإنجيل، وحظر استخدام كلمات عربية مثل الشيخ... السلطان.. وتم تشجيع الرؤساء والأهالي على عدم تسمية أبنائهم بأسماء عربية، والعمل على أن تحل الإنجليزية محل اللغة العربية كوسيلة ضرورية لتنفيذ أغراض الخطة العامة للإدارة البريطانية في السودان⁽¹⁾. هذا إلى جانب حظر بيع وشراء الملابس العربية الشائعة في الشمال، حتى يتسنى للرؤساء والأفراد السير عرا وفق العرف الطبعي، إضافة إلى حظر بيع الطواقي التي تلف عليها العمام، ومنع ارتداء الملابس العربية⁽²⁾. كما عملت الإدارة البريطانية على وضع ترتيبات بشأن حقوق المرعى، ترمي إلى حرمان النيلييين والعرب من الاندماج والاتصال بالأهالي، وتقرر ألا يرسل موظف من أبناء الشمال إلى المديرية الجنوبية إلا إذا كان غير مسلم.

ورغم كل هذه الإجراءات الهادفة إلى إيجاد مبررات فصل الجنوب السوداني عن شماله، وجعله بؤرة للنزعة القبلية في مواجهة الحركة الوطنية السودانية، إلا أن مقاصدها أصبحت مكشوفة معروفة، إذ اطلع المثقفون والمتعلمون في الشمال على جمع تدابير الإدارة المؤدية إلى القضاء على النفوذ العربي الإسلامي، مثلما اطلعوا على أعمال الإرسالات التبشيرية وسواها هناك. وبما أن خطّ العرض (8.45) رسم لكون الحد الشمالي للساسة البريطانية في الجنوب، فقد أجبرت رئاسة مركز راجا والإرسالة

⁽¹⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص209-210.

⁽²⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص211-212.

الكاثوليكية - كمثال - على الانتقال غرباً، وذلك "لأنّ هناك جامعاً في راجا، وإنني أرغب في أن أراه مهجوراً، كما لو حولت راجا من مكانها". كذلك صرف من بولس المركز الغربي "المسلمين المتدينين، لأنهم في مراكزهم الحالة سوف يكونون قدوة لكل رجال البولس الجدد"⁽¹⁾.

وكشف مفتش غرب بحر الغزال، عن أن "عدد سكان المركز يتراوح بين (60-80) ألفاً، وعدد القبائل (14) قبيلة، تتحدث (14) لغة". وقال إنّه: "يستحيل تأسيس محكمة محلة للفصل في القضايا بين أفراد القبائل المختلفة، لأنّ اللغة العربية هي اللغة الدارجة، في حين أنّ السياسة الجديدة في الجنوب حظرت استعمالها"⁽²⁾. وأقرّ المفتش نفسه بأنّ "سياسة تفويض التعلم للإرسالات، عجزت عن تخريج جنوبيين مؤهلين أكفاء لملء الوظائف الإدارية والتنفيذية، إذ لم تتجح إلاّ في حال تحقيق انفصال الشمال عن الجنوب، بل أكثر من ذلك، عجزت عن تخريج جيل من المثقفين الجنوبيين يؤمنون بعقيدة أسمى من القبيلة، وذلك لأنّها نجحت في جعلهم معادين للإسلام ولأبناء الشمال دون جعلهم جنوبيين بالمعنى الوطني السلام"⁽³⁾.

خامساً: الحركة الوطنية والسياسة البريطانية في الثلاثينات:

1- الحركة الوطنية خلال الثلاثينات:

بعد فشل ثورة 1924 هدأت الحركة الوطنية السودانية ولم يجر أي حدث نضالي له تأثير فاعل في مجريات الأحداث حتى قام إضراب سنة 1931، وذلك بحكم الإجراءات السياسية البريطانية القمعية، ومساعيها الحثيثة لتفريق فصائل الحركة الوطنية بشتى الطرق، وإبعادها عن أي تحرك وطني مصري من جراء إبعاد المصريين وطرد معظمهم من السودان، هذا إلى جانب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على السودان وسوء الأوضاع الاقتصادية.

⁽¹⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص212.

⁽²⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص212. نقلاً عن مذكرة المدير المذكور أعلاه.

⁽³⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص217.

أ- إضراب كلة غوردون سنة 1931:

شكل إضراب طلاب كلة غوردون سنة 1931 محطة مهمة في تاريخ نضال حركة التحرر السودانية، إذ كان نتاجاً طبعاً لنشاطات الحركة الوطنية السلمية المستمرة. تعود الأسباب الحقيقية لإضراب 1931 للإجراءات القمعية البريطانية التي أدت لشحن الشعور الوطني بعد ثورة 1924 وما لذلك من انعكاسات على مسار الحركة السودانية.

أما أسباب الإضراب المباشرة فقد تركزت في تخفيض مرتبات الخريجين السودانيين من ثمانية جنيهات في الشهر إلى خمسة جنيهات ونصف، وتخفيض عدد الموظفين، باستثناء البريطانيين ومرتباتهم.

لقد كشف الإضراب عن أن الجيل الجديد قادر على مواجهة قوى الاحتلال، كما حفّز المتعلمين على التصدي لبعض مشاكلهم، فشكّلوا لجنة من بينهم لصداغة مذكرة قدموها للحاكم العام تضمنت، اعترافهم بالجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالسودان، وعن ولاء الموظف السوداني لها، ثم انتقدت تسريح الموظفين وتخفيض مرتباتهم، وأشادت بكفاءة الموظف السوداني. ومن ثمّ قدمت بعض المقترحات للخروج من الأزمة، لكن الحكومة أغفلت المذكرة وأصدرت أمراً بحل اللجنة.

ومن جانب آخر، فقد تدخلت الزعامات الطائفية التي سارت في ركب سلطة الاحتلال، أمثال عبد الرحمن المهدي زعم الطريقة المهدية، وعلي الميرغني زعم الطريقة الختمية، خاصة وأنّ عبد الرحمن المهدي كان قد أبدى اهتماماً كبيراً بالخريجين ونشاطاتهم، فأغدق على تعلمهم وعلى المناسبات الدينية والوطنية، لدرجة وصفه بالزعم الساسي للخريجين. أما علي الميرغني فقد اهتم بأبناء الطبقة الوسطى في المدن ومناطق الإنتاج الحديث التي تأتي منها غالبية المتعلمين. وبهذا مارس هؤلاء نشاطاً ساسياً من خلال المثقفين، مما أقلق السلطات البريطانية التي سعت لمنع قيام حركات نضالية بواجهات دينية قد تهدد الأمن. وأصبح نادي الخريجين مسرحاً للصراع بين أعضائه أنفسهم، وهو ما عكسته انتخابات النادي سنة 1932. ورغم أن الخلاف ظاهرة موضوعية، لكن المثقفين قبلوا المساومة على القضايا الطائفية، لأنّ الزعامات الطائفية

كانت خلف حركات المتعلمين، مما أخلّ بمسار تطور حركتهم التي اقتصرَت على النخبة الاجتماعية بعيداً عن هموم الوطن وأبنائه، وهو ما كانت تسعى إليه سلطات الإحتلال.

ومن الجدير بالاهتمام، أنّه كان للسيد عبد الرحمن المهدي دوراً مهماً بين صفوف الفئات المستتيرة والمهتمين بالعمل الساسي من الشباب والرجال ما يزيد كثيراً عن التأييد الذي وجده أي زعم آخر، ولذلك اعتبروه أنسب الشخصيات السودانية لقادة الحركة الوطنية⁽¹⁾. وكان زعماء القبائل والعشائر يجولونه احتراماً، "ورفع مؤيدوه الساسيون من شأنه بوصفه المحرر المسلم للسودانيين المسحيين"⁽²⁾. ولم يكن تأييد السيد عبد الرحمن في مناطق النيل الأَبَض ودارفور فحسب بل كان تأييده أيضاً في المديرية الشمالية وكردفان ودارفور كما تزايدت شعبة السيد عبد الرحمن بين الخريجين، حتى وإن استدعى الأمر مصادرة الحريات الدينية، ورأى دوغلاس نيوبولد مدير كردفان حيث كان وكلاء الدعوة المهدية في قمة نشاطهم، أنّ دعوة المهدية لم تعد مجرد طائفة دينية فحسب، بل مصدر إزعاج للأمن العام، وذهب كنيدي كوك مدير كسلا إلى ضرورة إنزال عقوبات صارمة وعامة على السيد عبد الرحمن⁽³⁾. وأخذت السلطات البريطانية تعمل على الحدّ من نفوذ السيد عبد الرحمن في كثير من مناطق السودان، وهذا ما ورد في رسالة موجهة من السكرتير الإداري إلى مديري المديريات الشمالية سنة 1940: أنّ "السيد لديه انطباع لا يدعمه الواقع، إنّ نجمه في صعود مضطرد، وأنّ الساسة الرسمية يجب أن تستمر في معاداتها لأي تنظّمات وجيوب جديدة للمهدية ولانتشار نفوذ السيد عبد الرحمن"⁽⁴⁾. وبقيت الساسة الرسمية على هذا الموقف حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939.

بذلك يتضح تماماً أن العمل النضالي خلال الثلاثينات -وبالأحرى منذ فشل ثورة 1924- اتخذ مساراً سلمياً، واعتمد على تأسيس الجمعيات الاجتماعية والنشاطات الثقافية من تمثيل وشعر وخطابة ومطالعة ومناظرات ثقافية، وانتشار المنتديات الأدبية

¹⁾ Mahdian and Sayed Abdel Rahman, April 28, 1935

وعمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 194.

²⁾ Ibid

³⁾ بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان...، ص 196.

⁴⁾ Letter From C.S to Governors of northern Province dated December 17 / 1940 Northern Province 1/25.

والثقافة في مختلف أنحاء السودان، وكان لهذه النشاطات أثرها المهم في أوساط الشباب مما أسهم في زيادة وعيهم الوطني، وخلق المجال للتعبير عن آرائهم وأهدافهم في تحقيق الاستقلال والنهوض. وتطورت هذه الجمعيات حتى أصبحت مدارس فكرية ينتمي إليها معظم الخريجين في السودان⁽¹⁾، وكان من أشهرها مدرسة أبوروف بأمر درمان، التي انبثق عنها جماعة جماعة أبوروف المنتمية إلى حي أبوروف في أمر درمان، وهي ذاتها انبثق عنها جماعة ودّ مدني الأدبية. وكانت صدفة حضارة السودان وسيلتهم لنشر أفكارهم فأخذوا يغذونها بنتائجهم من القصائد الشعرية التي تمجد العروبة والإسلام، والمقالات التي يكتبونها عن الثورة الفرنسية ومبادئها، كما ظهرت جماعة الهاشميات، من أسرة الهاشميات وأصدقائهم، ومن أبرز أعضائها محمد أحمد محبوب وأحمد يوسف هاشم. وتميزت بدأبها ونشاطها، ويعود الجمع إلى مدرسة الفجر التي نشرت أفكارها في مجلة الفجر عند صدورها سنة 1933، وتركزت أفكارها حول:

- تحريك الشعور القومي ومكافحة السلطات القبلية.
- تكوين جبهة قومية متحدة.
- محاربة الحزبية.
- السعي للحكم الذاتي.
- مقاومة الإدارة الأهلية في شكلها الحالي لأنها لا تؤدي إلى الحكم الذاتي.
- المطالبة بالمكان الأول للسودانيين.
- إيجاد نظام كامل وصدق للتعليم.

ومن خلال هذه الجمعيات والمدارس والأندية والصحف كان الخريجون يخوضون معاركهم ضد سياسة حكومة السودان البريطانية في محاربتها المتعلمين وساستها الرامية إلى إخماد النعرة الطائفية، ومما ساعدهم على ذلك تماسكهم، ووحدتهم وابتعادهم عن تأثير الطائفية⁽²⁾. وكانت هذه المجموعات المثقفة تتناول معاهدة 1936 بين مصر

⁽¹⁾ المختار عبد الرحمن، خريف الفرح، أسرار السودان 1950-1970، دار الصحافة، السودان 1978، ص53. وحاج موسى إبراهيم، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار المأمون، 1970، ص534-535.

⁽²⁾ حاج موسى، إبراهيم محمد، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم ...، 1970، ص536.

وبريطانيا في مناقشاتها، وتشعر بأنهم أهملوا ولم يستشاروا فيها، وأدركوا أهمية أن يكون لهم هيئة تنطق باسمهم، وتمثلهم في كل ما يتعلق بشؤون كانهم ووطنهم، وكان معظم هؤلاء المثقفين من خريجي كلية غوردون؛ وبذلك دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة بقيادة تنظم الخريجين الذي عرف بمؤتمر الخريجين^(١).

ب- مؤتمر الخريجين وأهم أهدافه وخطة عمله:

انبثقت الدعوة الأولى لتشكيل تنظم يضم المتعلمين، وينسق جهودهم في المجالات الاجتماعية والسياسية عن جماعة الفجر سنة 1935، حين دعت إلى تكوين جمعية لتمثيل الخريجين والدفاع عن مصالحهم، والاتصال بالإدارة البريطانية فما يتصل بعملهم في ودّ مدني إثر محاضرة ألقاها أحمد خير سنة 1937 -أحد أهم قادة الحركة الوطنية- شرح فيها الخطوات التي ينبغي على الخريجين اتباعها لحماية مصالح الشعب وتحقيق المطالب الوطنية^(٢). وأشار إلى تجربة تركيا وإيرلندا ومصر والهند، حيث كان يطرح المؤتمر الوطني المطالب الوطنية، ورأى أحمد خير أنّ الحل في نظره هو "الوحدة الثقافية وتكوين تنظم يجمع شتات الفئات المثقفة لكي يعمل المتعلمون لصالح البلاد في حقول التعلم والاقتصاد والتجارة والرياضة والفن وأعمال البرّ والخير"^(٣). وبناء على ذلك لقيت فكرة إنشاء مؤتمر الخريجين قبولاً عاماً في نهاية سنة 1937، وسرعان ما وجهت الدعوة لعقد اجتماع يضم الخريجين في أم درمان، وانهقد الاجتماع التأسيسي للمؤتمر في 12 شباط سنة 1938، وحضره (1180) خريجاً من العاصمة والأقاليم^(٤)، وتمت الموافقة على الدستور المقترح، وأطلق على المؤتمر اسم "مؤتمر الخريجين العام"، وحددت أهدافه بأنّها خدمة أهداف البلاد والخريجين^(٥)، واشتملت العضوية خريجي المدارس السودانية والمعاهد التي فوق مستوى المدارس الأولية أي الابتدائية، وتمّ انتخاب لجنة من ستين

^(١) حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم، ص 539.

^(٢) بشير، الحركة الوطنية في السودان، نقلاً عن مجلة الفجر، مجلد (3)، عدد (6)، ص 181-184.

^(٣) خير أحمد، واجبنا السياسي، مؤتمر الخريجين، مجلة الفجر المجلد الثالث، عدد (6)، ص 181-184.

^(٤) أحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد 1984، ص 62.

^(٥) جريدة السودان، عدد 293 - 1937/10/28.

عضواً "اللجنة الستينية" ثم انتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً⁽¹⁾. كما انتُخب اسماعيل الأزهرى بغالبية الأصوات سكرتيراً للمؤتمر، وكان أحد طلائع البعثات التعليمية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وكنزجة لطبعة وضخامة هكل المؤتمر، عكس المؤتمر شتى الإتجاهات والمطامح الساسية للخريجين، ووجد كل منهم مكاناً له في إطار الدستور الذي صغت مواده بدقة وعناية. واقتتعت سائر الجماعات المتطرفة والمعتدلة والمؤيدة بضرورة التعاون مع حكومة السودان، وأنّ الوليد الجديد يمثل بصدق آراء الخريجين.

أهداف مؤتمر الخريجين وخطة عمله: تركزت أهداف المؤتمر حول رفع مستوى الشعب الاجتماعي وخدمة مصالح البلاد عامة، والخريجين خاصة، والتعاون مع الإدارة الحكومة في مناقشة المسائل التي تهّم البلاد. وهذا ما ورد في مذكرة بعث بها المؤتمرون إلى السكرتير الإداري البريطاني، والتي صغت بلهجة معتدلة وعبرت عن الرغبة في مساعدة الحكومة في الساسية التقدمية التي خطتها لتقدم البلاد. ورحبت الإدارة البريطانية بالمذكرة وأعلنت عن استعدادها لاستشارة المؤتمر في الشؤون التي تخصّ أعضائه، ما دامت أهدافه خدمة البلاد والأعمال الخيرية، على أن يكون مفهوماً أنّ الإدارة لا تعترف بالمؤتمر كهيئة ساسية. وأكد جلان أنّه لا داع للقلق لأنّ الحركة يقودها الخريجون الأكثر اعتدالاً، ورأى أنّه لا بدّ من القبول بقاء المؤتمر، لأنّ المعاهدة المصرية-البريطانية دعت إلى أن يكون للسودان ذاتة مستقلة ووضع ساسي له مستقبل منفرد⁽²⁾. وبذلك يتضح أنّ رياح ذلك المؤتمر لم تكن لتطغى على التغييرات التي حدثت بالسودان منذ بداية الحرب العالمية الأولى، لأنّ الإدارة البريطانية كانت مدركة لمثل تلك التغييرات التي وصفت وأحصيت في المذكرة المشار إليها.

2- الساسية البريطانية خلال الثلاثينات:

يلاحظ أنّ بريطانيا قد نهجت في الثلاثينات ساسية جديدة في حكم السودان، نفذها

⁽¹⁾ دستور المؤتمر العام للخريجين، الخرطوم، 1938. عن بشير، الحركة الوطنية في السودان، ص180.

⁽²⁾ بخت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية، ص22، وأحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص78.

الحاكم العام الجديد جورج استيوارت سايمز^(١)، الذي وصف بالمتحرر بما سعى إليه من تغييرات ساسة تدريجة لإبقاء السودان تحت همنته، وتقوم هذه التغييرات على تنمة الإقتصاد، وتطوير التعلم، وتشيد بناء اجتماعي وساسي على النمط الأوروبي، كهدف أساس من أهداف الإدارة البريطانية في طورها الجديد. واعتمد سايمز في تنفيذ ساسته الجديدة على المتقنين بدلاً من الزعامات القبلية والطائفة، "إذ حاولت بريطانيا الاستقادة من دور المتقنين إما بالتعاون أو بالاحتواء"^(٢). وحين وقعت معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا، توجس سايمز من اعتراف الحكومة البريطانية -من حيث المبدأ- بحقوق مصر في السودان، وأيد إصلاح الإدارة الأهلية، لاسما في مجال العدالة والقضاء، لمقاربة القضاء البريطاني الذي كان يُعد بأنه الأفضل من أمثاله في العالم. ورأى أن يستمر العمل باتفاقية الحكم الثنائي شريطة أن يطبق في السودان ما يطبق في المستعمرات الإفريقية الأخرى، لإحداث "تمازج فعلي بين الحكم الأوروبي المتحضر - البريطاني - والحكم الأهلي السوداني. ويقتضي هذا أن تضم الحكومة المشكلة على النمط الأوروبي عدداً كبيراً من الأوروبيين في خدمتها، وتقوم الحكومة البريطانية بدور الإرشاد والرقابة الساسة لضمان تحديث الإدارة الحكومة على نحو جيد"^(٣). وأكد سايمز على دور السودانيين في تحقيق التحديث المطلوب، الذي يمكن أن يعتمد على المتعلمين، وإعطائهم فرصة لاكتساب الخبرة في مناصب الإدارة المدذلة العلاء، وبالمقابل ينبغي استبعاد المتعلمين الذين ينظرون إلى مصر كمرشد في الساسة والتمويل للأحزاب. وفصّل الاعتماد على أنصار المهدي الذين استبدلوا جبة الشيخ بملابس حديثة، ولكن شريطة تقييد مساهمتهم في التنظيم الحكومي المركزي.

لقد أدرك البريطانيون خطورة تلك الساسة، إلا أنها أفضل من حالة الاغتراب التي كان يعيشها السودانيون بعيداً عن المشاركة في مشكلات وشؤون بلادهم. الأمر الذي يوضح "أن السلاح الطبيعي لصد النفوذ الأجنبي -المصري- غير المرغوب فيه، هو

^(١) سبق لستيوارت أن خدم في السودان سكرتيراً خاصاً للسير ريجنالد ونجينيت ونائباً لمدير المخابرات، وحاكماً لمستعمرة تانجانغا.

^(٢) الزنتاني عبد الوهاب محمد، أزمات السودان بين الديمقراطية والديكتاتورية، دار غريب 2004، ص 111-112.

^(٣) بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص 158.

تشجع الحركة الوطنية⁽¹⁾، أي تشجع الإدارة البريطانية وصفوة المتعلمين على أساس شعار السودان للسودانيين الذي وجد أنصاراً له في صفوف المتعلمين من جماعة الفجر والخريجين، برغم أن الجماعة ظلت ترى أن ثمة مصالح مشتركة كثيرة وروابط وثيقة بين مصر والسودان، وأن نشوء سودان مستقل لس بالضرورة معادياً لمصر.

أ- السياسة الاقتصادية:

اهتم سايمز باقتصاد البلاد ومعالجة بعض المشاكل، فعمل على معالجة نقص الموارد المالية، وسعى للاعتماد على خيرة المتعلمين في الإدارة الحكومية، والتعاون معهم على أساس شعار السودان للسودانيين منعاً لعودة النفوذ المصري مجدداً، وهذا ما تطلب افتتاح المزيد من المدارس الحديثة لإيجاد مجموعة من المثقفين الوطنيين والاعتماد عليهم في تطوير البلاد. وأفسح المجال للسودانيين لتولي المناصب الحكومية العليا بنفقة قليلة تطبقاً لمبدأ التنازل عن السلطة تدريجاً، وتقليل عدد الموظفين البريطانيين ما أمكن ذلك، إذ أن مرتباتهم بلغت نصف مليون جنيه تقريباً، أي ما يعادل الربع إلى الثمن من الإيرادات الكلية، و42% من الميزانية الخاصة بالمرتبات. "ولتحقيق ذلك قام سايمز بخفض عدد المديریات إلى تسع بدلاً من (14) مديريةية"⁽²⁾.

ب- السياسة التعليمية:

عمل سايمز على إصلاح نظام التعلم، فرأى أن تبقى كلية غوردون مدرسة ثانوية عامة، وأن يتم التدريب العلمي والفني في معهد مستقل للتعلم العالي، وتقرر إنشاء مدارس علمية للزراعة والبطرة والهندسة في سنة 1936، وأنشئت مدرسة الحقوق سنة 1931، وقبلها مدرسة كتشنر للطب سنة 1924. ورحب المثقفون السودانيون بسياسة سايمز، وخاصة حين تحققوا أن عدد السودانين في الوظائف العليا زاد من (1) سنة 1924، إلى (6) سنة 1935، ثم إلى (28) سنة 1939، وانخفض عدد البريطانيين من (464) سنة 1935 إلى (353) سنة 1939. كما شجع سايمز بعثات الطلاب السودانين للدراسة في جامعات بريطانيا وبيروت، بنتيجة المستجدات التي ترتبت على

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص281.

⁽²⁾ بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية...، ص271. وطربين ص388.

معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا التي تنص في المادة الثالثة على وجوب تفضيل السودانيين في التعيين بالإدارة الحكومية.

ج- الساسة تجاه الجنوب:

كانت سياسة سايمز في الجنوب، أكثر تحراً من سياسة جون مافي، خاصة بعد أن تحقق سايمز بأنّ تشجيع الجمعيات التبشيرية وإبعاد الشماليين عن الجنوب سيؤدي بالضرورة إلى خلق عداة سواء بالنسبة للمصريين أو الشماليين، مما جعله يرفض سياسة مافي المتعلقة بتطوير الجنوب بمعزل عن الشمال، والمؤدية إلى الانفصال بينهما، واتبع سياسة جديدة للتقريب بين الشمال والجنوب. ولذلك يمكن التحقق من أنّ سايمز كان يهدف إلى بناء أمة حديثة عن طريق إدارة فاعلة ومتقدمة، لس بالتعاون مع السلطات القبلية بل بالتعاون مع الإنتلجنسيا السودانية⁽¹⁾، فلم تكن الإنتلجنسيا السودانية⁽²⁾، في نظره هدامة أو ثائرة.

سادساً: الساسة البريطانية والحركة الوطنية السودانية في الأربعينات:

1- سياسة الإدارية:

استناداً إلى النهج الساسي البريطاني في سعيهم للموازنة بين مصالحهم من جهة واحتواء قادة الحركة الوطنية، سواء كانوا من الزعماء الدينيين أو من القادة المدنيين والمتقنين من جهة أخرى، مع حرصهم الشديد على مصالحهم. فقد قام الحاكم العام في 4 كانون الثاني 1943 بتشكيل لجنة خاصة لدراسة إمكانية تكوين مجلس استشاري لشمال السودان، وقُبلت الاقتراحات المقدمة من اللجنة مع بعض التعديلات عليها، ومن ثم أصدر الحاكم العام قانوناً بإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان في ايلول 1943، وكان المجلس الاستشاري في نظر مؤيديه "أكثر الخطوات الجريئة التي نفذتها الحكومة بشأن الساسة المعلنة من جانبها لتدريب السودانيين على إدارة بلادهم"⁽³⁾، ووجه للمجلس الكثير من الانتقادات، خاصة إقصاء الجنوب عن المجلس، ويعد الحكم الاستشاري مرحلة

¹ الإنتلجنسيا تعني الفئات المثقفة.

²) Political Memorandum on the Anglo-Egyptian Sudan Jun 1935 Northern Province.1/15.

³) Henderson, K.D.D. The Making of the Modern Sudan, London 1953, pp 562. □

انتقالة للتدريب على الحكم الذاتي.

2- مؤتمر الخريجين ودوره الوطني:

استمرت قيادة مؤتمر الخريجين للحركة الوطنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945. ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها:

أ- عملت سلطة الاحتلال على قمع النفوذ الوطني المصري في السودان، فقد سعت خلال السنوات العشر من الإدارة الأهلية لإضعاف مشعل الوطنية الذي حملته جمعة "اللواء الأبيض"، بحيث أنّ الفئات الواعة من المتعلمين السودانيين أدركوا صعوبة وصول المساعدات المصرية وضرورة مواجهتهم قوى الاحتلال وساستهم الاستعمارية منفردين.

ب- كسب ود الخريجين والنقاهم معهم.

ج- إصلاح نظام الحكم في السودان.

د- السماح للقضاة المؤهلين بممارسة الفصل في معظم القضايا الجنائية.

هـ- اتباع سياسة أكثر تحرراً ترمي إلى بناء أمة حديثة عن طريق التعاون مع النخبة المثقفة السودانية، بعيداً عن السلطة القبلية.

ويلاحظ أنّه رغم استمرار دور قادة الحركة الوطنية في متابعة النضال من أجل الاستقلال، إلّا أنّه ساد اعتقاد باستمرار نفوذ المهديّة حتى سنة 1944 وأنّه بقي قوياً لدرجة أنّ الأصقاع الصغيرة أصبحت تنضم إلى لواء المهديّة الواحدة تلو الأخرى⁽¹⁾، وسرعان ما اتضح مع نهاية الحرب العالمية الثانية أنّ المهديّة لم تعد حركة سرية تبحث عن الصبغة القانونيّة أو الاعتراف بها، بل أصبحت جزءاً من تيار الحركة الساسيّة العريض، وأصبح لها حزب ساسي هو حزب الأمة، الذي عبّرت من خلاله عن أهدافها ومطامحها ومطامح السيد عبد الرحمن وطائفة الأنصار. وكان تأسيس حزب الأمة بمثابة التتويج لجهود بدأها السيد عبد الرحمن المهدي منذ الحرب العالمية الأولى في السر والعلن، لبعث الحركة المهديّة وانتزاع الاعتراف بها، وكان ذلك بمثابة انتصار شخصي له ضد خصوم عديدين. فالإدارة البريطانيّة حتى سنة 1946 كانت تنظر للمهديّة كعقيدة

¹⁾ Letter Fom C.S. to Governor of Northern Province dated December 17/1940. Northern province 1/25. □

مناهضة للحكم البريطاني، وكان أتباع الختمة ينظرون إليها على أنها خصمهم الأول، وحققت المهديّة الجديدة بذلك نبوءة سايمز الذي كتب سنة 1917: "إنّه من الطبعي أن يصير مهديو اليوم وطنيو الغد"⁽¹⁾؛ مما يدل على اتفاق جمع قوى التحرر الوطني على مستقبل السودان الحر المتقدم، رغم التعددية الساسية واختلافاتها في طرق العمل النضالي وأساليبه.

3- الأحزاب وأهم الانقسامات بينها:

من الجدير بالاهتمام أنّ قوى الحركة الوطنية غالباً ما كانت متفاوتة في الرأي والموقف حول الكثير من القضايا، وأهمها الموقف من الوحدة مع مصر، والموقف من موضوع الجنوب، وغيرهما. حيث كان حزب الأمة متجهاً تدريجاً إلى ساسية التعاون مع الإدارة البريطانية، وهو ما أدى إلى انقسام الوطنيين إلى قسمين: الأول، من المتعلمين السودانيين المؤيدين من جانب الختمة بزعامة السيد على الميرغني والتحالف مع مصر، وهم المعارضون للإدارة البريطانية والتعاون معها. الثاني، من المتعلمين المؤيدين من طائفة الأنصار المتفقون في التعاون مع الإدارة البريطانية، مما أدى لاتساع الفارقة بينهما منذ سنة 1944 واستمرت حتى سنة 1956. خلال تلك الفترة كانت الحكومة المصرية قد أعلنت عن مساعيها لإعادة النظر في اتفاقية سنة 1936 -كما تمّ إيضاحه سابقاً- وكان لابد من الأخذ برأي الحكومة السودانية في هذا الأمر فما يتعلق بالسودان، وبذلك تحركت القوى الوطنية المعارضة للعمل خارج الأطر الدستورية، وانضم حزب الأشقاء إلى الأحزاب الاتحادية الأخرى، واستطاعت هذه الأحزاب كسب تأييد قادة حزب الأمة تحت شعار ساسي جديد ينادي بتكوين حكومة سودانية ديموقراطية حرة في الاتحاد مع مصر والتحالف مع بريطانيا، ويمكن للأحزاب الالتفاف حوله، خاصة وأنّ التوجهات الساسية البريطانية حول مصير السودان اختلفت عن التوجهات المصرية إلى درجة فرضت ضرورات الحوار بينهما، وتنازل كل منهما بعض الشيء عن التمسك بكامل وجهة نظره لإمكانة إنجاح أية مفاوضات بينهما. حينها كانت بريطانيا ترى أنّ كفة أنصار مصر قد رجحت، فكان لابد

¹⁾ Letter from Saymes to Stack, Cairo, March 9, 1917. Intelligence Class 1/Box 18. □

من إضافة عنصر آخر يوازن بينهما، ورأت أن تأتي بالجنوبيين الذين سبق إبعادهم عن الشماليين لـس رغبة في وحدة البلاد وإنما نكايه بمصر والاتحاديين وعقدت السلطات البريطانية مؤتمراً للجنوبيين في جوبا سنة 1947، ثم عقدت مؤتمر الجمعية التشريعية في كانون الأول 1948، الذي تم فيه التحالف بين الجنوبيين والأنصار، وزعماء العشائر أولاً، وتم الاتفاق على التدرج في الحكم الذاتي وصولاً إلى الاستقلال، بحيث تتاح الفرصة للجنوب كي يقف متساوياً مع الشمال⁽¹⁾؛ إلا أن الحكومة المصرية والأحزاب الاتحادية رفضت مشروع الجمعية التشريعية وقاطعت انتخاباتها ونجحت في ذلك وعمت المظاهرات كثيراً من المدن⁽²⁾.

ودون أي توقع تم الاتفاق بين اسماعيل صدقي باشا رئيس وزراء مصر وأرنست بفن وزير خارجية بريطانيا في لندن في تشرين الأول 1946، حول إقرار بروتوكول السودان، الذي يقتضي اتباع سياسة تدور "في إطار الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري، على أن يكون من أغراض ذلك تحقيق رفاهة السودانيين وتطوير مصالحهم وإعدادهم الفعال للحكم الذاتي وإعطائهم حق تقرير المصير"⁽³⁾. ومن اللافت أن صاغة البروتوكول كانت مرنة لأنها رمت إلى إرضاء الاتحاديين بالإشارة إلى الوحدة، والحكومة المصرية بالإشارة إلى التاج المصري، وحزب الأمة بحق تقرير المصير والحكم الذاتي. لقد حاول البروتوكول جمع شتات المتناقضات لإرضاء الجمع، ولكنه عجز عن كسب تأييد أي من الجماعات أو الأحزاب. لقد كان اتفاقاً فضفاضاً وغامضاً إلى الحد الذي دفع بصدقي باشا للتصريح لدى عودته إلى مصر بأنه عاد إليها وهو يحمل السادة على السودان، وصرح مستر بفن مباشرة عقب ذلك بأن فهم صدقي باشا للبروتوكول يختلف عن فهمه هو لما يتطلبه العمل بهذا البروتوكول. وعارض حزب الأمة البروتوكول وكذلك تتصلت منه معظم الجماعات والأحزاب، ودفع فشل الطرفين البريطاني والمصري في التوصل إلى اتفاق بينهما، يقضي بعرض المسألة السودانية على مجلس الأمن، لإقرار

⁽¹⁾ الزينتاني، أزمات السودان، ص 123.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 220-223.

⁽³⁾ The Sidki-Bevin Draft Treaty; Record of the Discussions of the Security Council, Khartoum. □

السادة على السودان وحق السودانيين في تقرير مصيرهم، وارتباط مصير البلدين ببعضهما تاريخياً. لكن الجهود فشلت، مما جعل بريطانيا تصر على اتفاقية الحكم الثنائي 1899، كما أدى فشل البروتوكول إلى المزيد من الاختلاف بين مؤيدي حزب الأمة والأحزاب الاتحادية سواء في المدن أو الريف، وأصبحت العلاقات بين قادة الفريقين أكثر حدة وتنافراً، وهذا ما دفع حكومة السودان لتنفيذ ما وضعته من خطط من أجل التطور الدستوري.

4- التطور الدستوري والجمعية التشريعية:

عين الحاكم العام لجنة مهمتها القيام "بدراسة الخطوات التي تمكّن السودانيون من المشاركة بصورة أكثر فعالية في الحكومة المركزية"⁽¹⁾. وكانت اللجنة مكونة من ستة عشر موظفاً من موظفي الحكومة، من بينهم ثمانية من الموظفين البريطانيين، وقدمت اللجنة تقريرها في آذار 1947، واقترحت أعضاء اللجنة تأسيس جمعية تشريعية من أعضاء سودانيين منتخبين يمثلون جمع مديريات السودان، وتكون مسؤولة عن الشؤون المالية والتشريعية والإدارية، وإنشاء مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام، وورد في التقرير أنّ "على السودان أن يهدف إلى قيام نظام برلماني ذي حكومة مسؤولة على النمط البريطاني"⁽²⁾. لكن الاقتراحات لم ترض طموحات السودانيين، فعارضتها معظم القوى الساسية، كما رفضت الحكومة المصرية مشروع الجمعية أيضاً لأنه "مخالف لرغبات السودانيين"⁽³⁾. ولم تأبه بريطانيا لأي من المواقف، بل وافقت على المشروع، وأصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية.

أدى هذا الموقف إلى متابعة النضال الوطني التحرري، فقامت في 15 أيلول 1948 يوم افتتاح الجمعية التشريعية مظاهرات صاخبة وصدّامات مسلحة، استشهد فيها عشرة أشخاص. وأثّرت تلك الحوادث على التطورات الدستورية خلال سني 1949 و1950 وأصبح واضحاً أنّ الحركة الوطنية قد دخلت مرحلة جديدة من التطور كان لها تأثير كبير في مجرى الأحداث والضغط على الإدارة البريطانية التي استمرت في سياسة المناورة،

¹⁾ Report of the Sudan Administration Conference. Khartoum, March 1947. □

²⁾ Ibid

³⁾ Abedle Rahim. Mudathir, Imperialism, and Nationalism, Clarendon Press. Oxford 1967. P. 172

والتصريح بأنّ السودانيّين ما زالوا "بعيدين عن صورة الحكم الذاتي الديمقراطي"⁽¹⁾، والتّحيز إلى جانب حزب دون الآخر، واهتمت بإرضاء طائفة الختمة بالذات، "ومع ذلك لم يُرض ذلك أتباع الطريقة الختمة الذين ظلوا خارج الجماعة أملين بإجراء تعديلات أشمل على قانون الجماعة التشريعية، ولم يقوموا بأي عمل ضد رغبات مصر ولا ضد تار الحركة الوطنية. وفي ظل تلك الظروف شرع حزب الأمة في الدعوة الملحة لنيل السودان الحكم الذاتي فوراً، لكن البريطانيّين استمروا في مماطلة طلب الاستقلال مستغلين الخلافات القائمة بين الأحزاب، وهذا ما ورد في مذكرة السكرتير الإداري في 2 تشرين الأول 1949 بقوله: "إن مهمة البريطانيّين في هذه البلاد هي تأخير يوم الحكم الذاتي إلى أطول وقت ممكن. وإنّ الإجابة الصريحة لأي مطلب لإعلان الحكم الذاتي في المستقبل القريب، هو أنّ الحديث عن الحكم الذاتي سابق لأوانه ما دام السودانيّين منقسمين على أنفسهم، وأنّ كثيراً منهم لم يساهم في المنظمات الدستورية"⁽²⁾.

كان انقسام السودانيّين إلى فرق وطوائف عاملاً مساعداً للبريطانيّين على الاستمرار في سياسة المماطلة في إعلان الحكم الذاتي، وفي مذكرة سرية مؤرخة في 13 شباط 1950 تقدم الحاكم العام باقتراح مؤداه إعادة النظر في قانون الجماعة التشريعية بغرض زيادة عدد الوزراء السودانيّين لكي يصبحوا أربعة بدلاً من ثلاثة، ومن ثمّ يمكن للسودانيّين "أن يعتقدوا أنّهم يمارسون في واقع الحال الحكم الذاتي على الأقلّ فما يتعلق بالشؤون الداخلة للبلاد"⁽³⁾. وفي الشهر ذاته تقدم السكرتير الإداري باقتراح جديد يقضي بأن يكون "جمع أعضاء الجماعة التشريعية من المنتخبين، وأن يكون أعضاء مجلس الوزراء جمعاً من السودانيّين، ومجلس الوزراء مسؤولاً لدى الجماعة عن كل الشؤون على أن يستثنى من ذلك مسائل الدفاع والشؤون الخارجة. وبعبارة أخرى أن يكون للسودان حكم ذاتي تام، وأن يتوافر فيه عدد أكبر لدوائر الخريجين؛ على أن يظل الحاكم العام مسؤولاً عن الشؤون الخارجة والدفاع، ولديه سلطات محدّدة للتدخل في الشؤون الأساسيّة لحفظ القانون والنظام ووقف التدهور الاقتصادي ومراعاة الطوائف الأجنبية بما في ذلك الموظفين

¹⁾ Civil Secretary to all Goyernors.ect- File SCO/ A 29/9 1949. □

²⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص227.

³⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان...، ص228.

البريطانيين^(١). وخطة الحكم الذاتي أن "يستمر لمدة عشر سنوات، وبعد انقضاء ذلك الأجل تقوم لجنة دولة لكي تقرر ما إذا كانت البلاد قد تهيأت للحكم الذاتي، وإن كان الأمر كذلك، فهل أصبح الشعب في وضع يمكنه من تقرير مصيره، ومن ثم يجري الاستفتاء"^(٢) وحينما لم تجد محاولات الإصلاح الجارية لدى مختلف الأطراف الخارجية أو الداخلة، قرر حزب الأمة المضي في طريق تعديل قانون الجمعية التشريعية، ففي تشرين الثاني 1950 أصدرت الجمعية التشريعية قراراً بتشكيل لجنة انتخابات، وبعد شهر تقريباً، وافقت الجمعية على اقتراح المطالبة بالحكم الذاتي بأغلبية (39) صوتاً على (38) صوتاً. وكان رد السكرتير الإداري البريطاني عذفاً، فأعلن بأنه "لا من سياسة حكومة جلالة الملك أن يُعد السودان لنيل الحكم الذاتي"^(٣). ورفض الحاكم العام الانصاع لقرار الجمعية لأنه صدر بأغلبية صوت واحد، مما يدل على أن أعضاء الجمعية التشريعية منقسمون على أنفسهم إلى حد كبير بشأن تقرير المصير. وهذا ما صدم القوى الوطنية لاسمما الجنوبيون، ولهذا شارك الجمع في لجنة تعديل الدستور. وكانت أعمال لجنة تعديل الدستور معاصرة للفترة التي ساءت فيها العلاقات البريطانية - المصرية، ذلك أن بريطانيا كانت حريصة في المفاوضات التي جرت مع مصر سنة 1951، إلى جانب مساعي الحكومة السودانية، على اتخاذ خطوة جديدة نحو إصلاح المجلس الاستشاري والتغلب على أوجه القصور والنقد، رغم أن أعضاء المجلس الاستشاري قد استطاعوا مناقشة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة مباشرة بمشاكل البلاد، إذ كانت مسألة السودان حجر عثرة في سبيل الاتفاق على المسائل الأخرى. ولما أصرت بريطانيا على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير، وأصرت مصر على وحدة وادي النيل، وقطعت المفاوضات دون إحراز تقدم يذكر، بادرت حينها الحكومة المصرية بالإعلان عن ترتيبات من أجل إلغاء معاهدة 1899، واتفاقية 1936 رغبة منها في توحيد وادي النيل في ظل التاج المصري، لكن هذه الخطوة أخافت السودانين بما فيهم

1) Confidential Memorandum.FEB.13. 1950.S. G. R/IA.II.Archive Khartoum-quoted by Abdel-Rahim M P. 184. □

2) Ote by the Legal Secretary P. S.C.R. I A.I /2.Archive Khartoum-quoted by Abdel-Rahim M. ibid □

3) Ibid.

المؤيدين لمصر، ولم يمض وقت طويل حتى قامت ثورة 23 تموز 1953 وعلى أثرها تغيرت المواقف والسياسات وأعلنت حكومة الثورة أنها تؤيد السودانيين في تقرير مصيرهم إما بالاستقلال أو بالاتحاد مع مصر⁽¹⁾. "وقبل إلغاء اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 بموافقة وترحيب جمع الأحزاب السودانية. بيد أن الدستور المقترح من جانب مصر لم يكن مقبولاً لأحد بما في ذلك أتباع الطريقة الختمية والأحزاب الاتحادية"⁽²⁾؛ مما أدى لخلق فراغ سياسي، ودفع أعضاء لجنة الدستور لاقتراح تعيين لجنة دولة من هيئة الأمم المتحدة لإعداد السودانيين لتقرير المصير في آخر سنة 1953⁽³⁾، وأيد الاقتراح كل من الختمية والأنصار، ومن ثم تشكل منهما جبهة متحدة لمعارضة كل من مصر وبريطانيا.

5- القوى الوطنية والاتجاه نحو الاستقلال:

أعلن قادة الثورة المصرية، منذ بدء الحكم الثوري الفعلي، عن استعداد قادة الثورة لفصل مسألة السودان عن مسألة جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس، في أية مفاوضات قادمة مع بريطانيا، مما مهد لفهم أفضل لاتجاهات السياسة السودانية، والتوصل إلى اتفاق نهائي مع بريطانيا. خاصة وأن حكومة الثورة اتخذت سياسة جديدة، فبادرت إلى استئناف التفاوض مع حزب الأمة والاتفاق معه في 12 تشرين الأول 1952 على أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم. وتم التوصل أيضاً إلى اتفاق مماثل مع الأحزاب الاتحادية في 10 شباط 1953، وكان كل من الاتفاقيين ينص على حق تقرير المصير، وتشكيل لجنة للسودنة، ولجنة دولة للإشراف على الانتخابات، ولجنة تخص الحاكم العام. واتفق أيضاً على أن يتم جلاء القوات البريطانية والمصرية قبل تنفيذ الإجراء الذي يقضي بالاعتراف بالاستقلال. وكان اتفاق رجال الثورة المصرية مع الأحزاب السودانية نصراً مؤزراً سواء بالنسبة للنظام المصري الجديد أو بالنسبة للموقف الإيجابي للمصريين السودانيين؛ إذ مهدت مبادرة مصر الطريق لإتمام الاتفاقية مع بريطانيا لتساعد في التوصل إلى حلول أخرى بشأن المسائل المتنازع عليها.

وكان لتشكيل الأحزاب المؤتلفة، جبهة موحدة مع مصر، تأثير كبير في الموقف

⁽¹⁾ الزيننتاني، أزمت السودان، ص 124-125.

⁽²⁾ Abedl – Rahim. M.p.189.

⁽³⁾ Abdle – Rahim. M.p. 193. □

البريطاني، إذ واجهت بريطانيا صعوبة في التصدي للمطالب المشروعة للسودان، لأنّ الاعترافات التي دأبت على إثارتها كلما طولبت بإعلان الحكم الذاتي لم يعد لها أي مبرر. لذلك لم تجد بريطانيا بداً من الموافقة على ما تمّ الاتفاق عليه. وفي 13 شباط 1953 وقعت اتفاقية في القاهرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، ونصت الاتفاقية على ما يأتي:

أ- فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، يتم خلالها تصفية الإدارة الثنائية.
ب- تشكل لجنة خماسية من: الحاكم العام، وعضو باكستاني، وآخر مصري، وممثل عن بريطانيا، وعضوين سودانيين، مهمتهما مساعدة الحاكم العام في ممارسة واجباته.

ج- تشكيل لجنة انتخابات من سبعة أعضاء: ثلاثة سودانيين، وعضو مصري، وعضو بريطاني، للقيام بسدنة الإدارة والبولس وقوة دفاع السودان، وغير ذلك من الوظائف إن أمكن ذلك، في مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

د- تتعهد الدولتان خلال الأعوام الثلاث إنهاء فترة الانتقال بأقصى وقت ممكن، وهي الفترة التي تبدأ بانتخاب أول برلمان سوداني في كانون الثاني 1954.

وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتي في 21 آذار 1953 وبقيت أحكام هذا القانون مع بعض التعديلات الطففة دستور السودان المعدل لسنة 1964 وحتى سنة 1969⁽¹⁾، باستثناء فترة السنوات الست من الحكم العسكري للفريق إبراهيم عبود. ومن ثمّ تشكلت لجان ثلاث هي لجنة الحاكم العام، ولجنة الانتخابات، ولجنة السدنة، بقصد تنفيذ أحكام الاتفاقية. أمام هذه التطورات ولا سيما مؤشرات الانتخابات، تمّ اندماج المظاهر الحزبية كلها في اتجاهين هما: حزب الأمة، وطائفة الأنصار تساندهما الحكومة البريطانية وإثيوبية، وكان الحزب الوطني الاتحادي "الذي انصهرت فيه جمع الأحزاب والفئات الوحديّة وطائفة الختمة تساندهما مصر والذي ينادي بالاتحاد مع مصر"⁽²⁾. بدأ

⁽¹⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص233. والمختار، خريف الفرّج، ص56-57. وأحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، ص78 - 79.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرّج، ص55.

الحزبان يخططان لمعركة الانتخابات المصرية، ونشطت وفود الأحزاب وجابت أرجاء السودان، مدنه وقراه وغاباته وأحراشه، ونجح الحزب الوطني وراءه الميرغني في اكتساب تأييد المثقفين والعمال والمزارعين وأهل المدن والحضر، كما نجح في توسع دائرة الشكوك والانتهاكات ضد حزب الأمة بسبب تعاونه مع الإدارة البريطانية ومساهمته في كل مؤسساتها⁽¹⁾. وأجريت الانتخابات لأول برلمان سوداني خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول 1953، وفاز فيها الحزب الوطني الاتحادي وكانت النتائج على النحو التالي:

أ- الحزب الوطني الاتحادي حصل على (51) مقعداً من أصل (98) مقعداً لمجلس النواب.

ب- حزب الأمة حصل على (22) مقعداً.

ج- حزب الأحرار الجنوبي حصل على (9) مقاعد.

د- الحزب الجمهوري الاشتراكي حصل على (4) مقاعد.

هـ- الجبهة المعادية للاستعمار (1) مقعداً واحداً.

و- المستقلون حصلوا على (11) مقعد.

أما في مجلس الشيوخ فقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بـ (22) مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغة (30) مقعداً، وتشكلت في 9 كانون الثاني 1954 أول وزارة سودانية من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهري الذي حرص على تعيين (3) وزراء من الجنوب وهم: بولين اليير، وسانتينو دينق، وداك دين، وكانوا وزراء دولة أي دون اختصاصات محددة⁽²⁾. أي أنّ مشاركة الجنوبيين في الحكم أتت ضعفة وغير فاعلة. فعكست هذه الانتخابات مشاعر الشعب العدائية للحكم الاستعماري، كما عكست المخاوف التي انتابت الكثير من المواطنين من اتجاهات ومسالك حزب الأمة وقادته وتعاونهم مع الإدارة الاستعمارية، وخوفهم مما لو حصل حزب الأمة على الأغلبية من أن يعلن السيد عبد الرحمن المهدي نفسه ملكاً على السودان، كما كان لمصر نشاطاً كبيراً في الانتخابات عن طريق صلاح سالم، إذ ساهمت مصر بأموال كثيرة لمساعدة

⁽¹⁾ المختار، خريف الفرج، ص 69.

⁽²⁾ محسن محمد، مصر والسودان الانفصال، دار الشروق، ط1، 1994، ص 190.

الحزب الوطني الاتحادي، فضلاً عن أنَّ هذا الحزب كان أفضل تنظماً من حزب الأمة، وله فروع ولجان في طول البلاد وعرضها⁽¹⁾.

6- إنجاز الاستقلال:

في اليوم الأول لافتتاح البرلمان، في 1 آذار 1954، وبحضور الرئيس المصري اللواء محمد نجيب والسير بلوين لويدي وزير خارجية بريطانيا، فوجئت الحكومة السودانية الأولى، بالصدام الذي حصل بين الأنصار المعارضين للحكومة وقوات البوليس، فأجل الافتتاح إلى 10 آذار وأعلنت حالة الطوارئ، بعد أن قتل عدد من المواطنين من جراء الصدام بينهما، وألقي القبض على السكرتير العام لحزب الأمة وأدين أثناء محاكمته، مما يدل على تصميم الحزب على محاربة أية محاولة وحدوية مع مصر⁽²⁾، ومن أبرز حوادث المرحلة أيضاً تمرد قوات الجنوب في 18 آب 1955 بتحريض بريطاني، مما يدل على معارضتهم للحكومة الجديدة. علماً أنَّ المطالبة بالاستقلال فما مضى كانت من استراتيجيات حزب الأمة، وهذا ما أدى إلى سادة الأنصار وإعلان السيد عبد الرحمن ملكا بالتعاون مع بريطانيا، وأعلن بعض رجالات الختمة المعروفين بصلتهم الوثيقة بالسيد علي الميرغني بأنهم سطالبون بالاستقلال، وأيد التقدميون والمناضلون الاستقلال، بما فيهم الحزب الشيوعي الذي أعلن تأييده لاستقلال السودان.

حينها ساد شعور بأنَّ اتفاقية 13 شباط 1953 قد مهدت فعلاً لوحدة وادي النيل بعد أن تولى الأزهرى رئاسة الوزارة، وهو الذي أدلى بآلاف التصريحات من أجل الوحدة، إلّا أنَّ هذان الحدثان فضلاً عن إبعاد اللواء محمد نجيب عن السلطة في مصر، وهو المحبب لدى السودانيين، كل ذلك دعا كثيراً من أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر إلى تغيير موقفهم من ذلك وفي مقدمتهم الأزهرى⁽³⁾.

حينها اتضح أنَّ المسرح الساسي مهيباً تماماً لاتخاذ قرار بإعلان استقلال السودان، وفي الوقت نفسه قامت لجنة السودان بأداء مهمتها، فحل السودانيون محل البريطانيين

⁽¹⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 235. والمختار، خريف الفرح، ص 69.

⁽²⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 236. والمختار، خريف الفرح، ص 74-79.

⁽³⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 236. وحمروش، مصر والسودان، ص 83.

سواء في دوائر البوليس أو الجيش. وفي نسان قُدمت اقتراحات بشأن سودنة جمع الوظائف الإدارية الكبرى في مختلف الوزارات والمصالح، وفي آب 1955 أنهت لجنة السودنة أداء مهامها، وفي الشهر نفسه وافق البرلمان على التقرير النهائي للجنة السودنة، وتنفيذ حق تقرير المصير. ومع انتهاء تمرد الجنوب وإجماع أو شبه إجماع سائر الأحزاب والهيئات والفئات، على استقلال السودان، فلم يبق والحال هذه إلا اتخاذ بعض الإجراءات الشكلية التي رسمتها الاتفاقية وممارسة السودانيين لحق تقرير المصير. وفي 19 أيلول 1956 أعلن قرار استقلال السودان، ومن الجدير ملاحظته أنه قبل اتخاذ قرار الاستقلال، في 31 أيلول وافق البرلمان على إصدار دستور استمد أحكامه من قانون الحكم الذاتي لسنة 1953 مع إجراء بعض التعديلات اللازمة التي اقتضاها وضع السودان الجديد كدولة مستقلة منذ مطلع سنة 1956⁽¹⁾.

وبذلك تحققت أهداف الشعب السوداني ولكن بعد اتحاد جمع القوى الوطنية السودانية، ليدخل السودان مرحلة جديدة في تاريخ تطوره السياسي، فهل ستتحقق آمال السودان في مستقبل أفضل؟ أم سيدخل السودان في مراحل ساءة جديدة؟.. وهو ما سنتم دراسته في الفصل الآتي.

¹ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص236.

سابعاً: مصادر ومراجع الفصل الثامن:

- عمر بشير محمد، الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، ترجمة هنري رياض ولام رياض..جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الدار السودانية للكتب، 1980.
- حسين عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ج2، 1922.
- يونان لبیب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 - 1924، جامعة الدول العربية 1976.
- جريدة السودان، عدد (1741) في 19/1/1921.
- القدال محمد سعيد، الإمام المهدي، محمد أحمد ابن عبد الله 1844 - 1885، دار الجيل، بيروت 1992.
- خير أحمد، كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان، الدار السودانية 1970.
- شبكة مكي، السودان عبر العصور، القاهرة 1966.
- جعفر محمد علي بخيت، الحركة الوطنية والإدارة البريطانية في السودان، الخرطوم 1972
- الرافي عبد الرحمن، في أعقاب الثورة المصرية ج1...1.
- غربال محمد شفيق، محمد علي الكبير، القاهرة، 1944.
- غربال محمد شفيق، تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج1..1.
- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث ط3، الخرطوم 1975.
- وثائق مجلس الوزراء (السودان من 13 شباط 1941 إلى 12 شباط 1953) القاهرة، 1953.
- المختار عبد الرحمن، خريف الفرع، أسرار السودان 1950، دار الصحافة 1970، السودان 1978.
- ابراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1970.

- أحمد إبراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984.
- جريدة السودان، عدد 293، 1937/10/28.
- الزنتاني عبد الوهاب محمد، أزمات السودان بين الديمقراطية والديكتاتورية، دار غريب، 2004.
- حمروش أحمد، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، دون عام النشر.
- Sir Chirol Valentine: The Egyptian prplem.
- Anwal Report, 1903.
- House of commons- fifth series vol 75 P,25
- 11,Parliamantary departments.
- Soudan Times, 14/8/151915.
- Newman, Major E.W.Polson Great British in Egypt London, 1921.
- Parlamentary Departmentes, house of Commons-fifth series vol 151.
- Intelligence Report no 464.november 1924. And
- S.g.a.summary of events in the Soudan, August-Septemper 1924.
- Mc.Michael. the Anglo- Egyption Soudan.
- Wavel, field Marshal Eart.(viceroy of India allenly, soldler and Stateman.London 1946.
- Letter from C.s to governors of northern province dated December 17, 1940.
- Political Memorandum on the Anglo Egyptian Soudan jun 1935,Northern province.1/15.

- Henderson.K.D.D.The making of the modern Soudan, London 1953.
- Letter from Saynes to Stack, Cairo, 1917,intelligence class1/box18 -The Sidki – bevin draft treaty,record of dicussions of the security council. Khartoum.
- Report of the Sudan Adminsraton conference.khartoum. March 1947.
- Abedl Rehim Mudather, Imperialism, and Nationalism,clarenon press.oxford 1947.
- Civil Secretary of all goyernors–file S.C.O/A29/1949.
- Confidenttl Memorandum.F.E.B.13,1950. S.G.R./IA.II. Archive Khartoum–quoted by Abedl Rahim M.P. 184.



الفصل التاسع

السودان المستقل والحكم الوطني خلال سني

1969 - 1956

أولاً: أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1956 - 1958:

1- التطورات السياسية في ظل الحكم المدني الأول:

أ- سياسته الداخلية.

ب- سياسته الخارجية.

2- التطورات الاقتصادية - الاجتماعية في ظل الحكم المدني الأول.

3- الجنوب في ظل الحكم المدني الأول.

ثانياً: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1958 - 1964:

1- الحكم العسكري والصراع على السلطة.

2- نهج الحكم العسكري السياسي على الصعيدين الخارجي والداخلي.

3- المحاولات الانقلابية ضد الحكم العسكري.

4- الحكم العسكري تجاه الجنوب.

5- مواقف القوى الوطنية من الحكم العسكري.

ثالثاً: الحكم العسكري والسياسة الاقتصادية - الاجتماعية.

رابعاً: أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1964 - 1969:

1- ثورة أكتوبر 1964 (أسبابها، ومجرياتها، ونتائجها):

أ- الأسباب الحقيقية.

ب- السبب المباشر ومجرييات الثورة.

2- الميثاق الوطني.

3- الحكومتين الانتقالييتين الأولى والثانية، وأهم أعمالهما:

أ- أهم أعمال الحكومتين الانتقالييتين.

ب- انتخابات سنة 1965.

ت- أهم أوضاع الجنوب.

خامساً: التطورات السادسة بين ثورة أكتوبر 1964 وانقلاب جعفر النميري 1969:

- 1- الانقسامات الحزبية.
- 2- واقع السلطة الحاكمة.
- 3- محاولات تغيير الحكم.
- 4- انقلاب جعفر النميري.

سادساً: مصادر ومراجع الفصل التاسع



دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه بعد حصوله على الاستقلال سنة 1956، وحكمته قوى وطنية افتقرت للخبرة الإدارية اللازمة لدولة كالسودان باتساع المساحة والموقع الجغرافي، والتنوع الديموغرافي والغنى بالموارد الأولية، فضلاً عن حداثة استقلاله وخلاصه من سطوة بريطاندا، الدولة الأقوى استعمارياً آنذاك، وهذا بشهادة الكثير من الباحثين والمؤرخين، إذ أنّ "الإدارة الجديدة لم تكتسب الكثير من خبرة الحكم، وكان ذلك نهاية لمرحلة من كفاح الشعب السوداني ضد الاستعمار".⁽¹⁾ وكما قال المهدي يوم الاستقلال: "انتهى الجهاد الأصغر ليبدأ الجهاد الأكبر إلا أنّ هذا الجهاد انتهى في المحطة التي انطلق منها".⁽²⁾ وأخذت القوى الوطنية تمارس دورها المستقل في الحكم لأول مرة بعد احتلال أجنبي دام عشرات السنين، وهذا ما سّعّض السودان للكثير من الصعوبات والعثرات والاضطرابات السياسية، لاسمّا وأنّ للسودان خصوصيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية، مما سكون له أيضاً انعكاسات سلبية على واقع البلاد بشكل أو بآخر، في ظل ظروف عربية صعبة لا تختلف كثيراً عن واقع السودان كونه جزء لا يتجزأ عن بقية المناطق العربية الأخرى. وما تزال أطماع ومصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مستهدفة الوطن العربي من مدطه إلى خذجه، خاصة بعد ظهور النفط العربي وموارد أولية استراتجة أخرى، فتحوّلت الهمنة الاستعمارية المباشرة إلى سياسات استغلال غير مباشرة اتخذت شكل مشاريع وأحلاف عسكرية، تلك السياسات التي تُعد أكثر خطراً من سابقتها؛ هذا عدا عن زرع "إسرائيل" في قلب الوطن العربي كأداة فاعلة لإنجاز مجمل الأطماع. وإلى جانب هذا كله، كانت الحرب الباردة مشتتة بين المعسكرين الاشتراكي الذي تزعمه الاتحاد السوفييتي والامبريالي بزعمامة الولايات المتحدة الأمريكية وما لذلك من انعكاسات سياسية على البلدان حديثة الاستقلال.

ضمن تلك الظروف المعقدة دولاً وعرباً ومحطاً، شهد السودان بعد استقلاله مباشرة ومع بدء ممارسة الحكم الوطني الكثير من الاضطرابات والصعوبات في إدارة البلاد في

⁽¹⁾ عابدة العزب موسى، السودان من الاستقلال إلى الثورة، ص 29.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرح، ص 113.

مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعسكرية. فما هي أهم التطورات التي شهدتها السودان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال سني 1956 - 1969؟، مع إمكانية تقسيم تلك الفترة الواسعة إلى مراحل زمنية متفقة وسني حكم القوى التي حكمت السودان ونهجها السياسي، وردود الفعل الوطنية تجاه تلك القوى الحاكمة. أولاً: أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1956 - 1958:

1- التطورات السياسية في ظل الحكم المدني الأول:

حصل السودان على استقلاله، وما تزال الكثير من الأحزاب السياسية بكل اتجاهاتها - من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار - تمارس نشاطاتها السياسية في الأوساط الاجتماعية المختلفة، لاسمما الطلاب والعمال. ومنها الأحزاب التقليدية، والجماعات الإسلامية كالأخوان المسلمين، ومجموعات الديمقراطيين، والجهة الاشتراكية العربية، وقوى اليسار، فضلاً عن الزعامات الدينية وغيرها.. هذا عدا عن تطلع العسكريين إلى استلام السلطة مستفيدين من ظروف البلاد الصعبة، وبدائية التجربة السياسية في الحكم، واضطراب الأوضاع بشكل عام.

ومن اللافت أنّ نشوء التنظيمات النقابية كالحركة الطلابية والعمالة وغيرهما كان لصقاً بتطور الحركة الوطنية كنتاج طبيعي للوعي الوطني مما زاد في نهوض الحركة الوطنية، التي كان هدفها الأساس آنذاك نيل الاستقلال، وبالفعل فقد أدى كل من الأحزاب السياسية ونقابات العمال واتحاد الطلاب دوره المطلوب لحصول البلاد على الاستقلال في مطلع سنة 1956.

أ- الحكم المدني الأول وساسته الداخلية

منذ حصول السودان على الاستقلال أخذت الصراعات الداخلية تبرز بين القوى السياسية والأحزاب بشكل عام، وكانت بداية الصراعات مع القوى التقليدية المدعومة التي تمكنت من تسلم الحكم مباشرة بعد الاستقلال. ففي السنتين التاليتين للاستقلال ازدادت حدة الصراع فما بينها من جهة والقوى التقدمية التي كانت تتطلع لواقع أفضل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة أخرى، مما أثار قيام حملات سلطوية مكثفة صعدت المواجهة بين الطرفين، ورغم ذلك بقي الحراك التقدمي قوياً، لاسمما السياسي والاجتماعي

الذي تجسد بنضال الطبقة العاملة، والحركة الطلابية⁽¹⁾ وغيرهما من الفئات الاجتماعية، وبلغ نشاط الإتحاد العام للعمال ذروته بالإضراب ضد السلطة الحاكمة والأحزاب التقليدية الموالية لها في 31 تشرين الأول 1958، وقد ساعد هذا الإضراب على مزيد من دعم العمال لنقاباتهم، وعلى إزالة الانقسامات السابقة بين صفوفهم، بل دفعهم التصدي للأحزاب المدّنة إلى تطوير تنظيمهم وتحسينه بمزيد من الوحدة، ويعود هذا إلى تميّز وعيهم السياسي وطموحهم للنهوض بالسودان إلى مستوى أكثر تطوراً.

استناداً لهذا الواقع، يمكن أن يطلق على تلك الفترة "فترة الحكم المدني الأول" بحكم مشاركة القوى الوطنية من مواقع نضالها الاجتماعي التي اتسمت بسمتان رئسيتان: الأولى: الخلاص من الفساد، وهو الحالة التي عمّت الساحة السياسية، وطغت على أغلب جلسات البرلمان فأصبحت أصوات النواب تباع وتشتري لمناصرة هذا الحزب ومعارضة الآخر، والتصويت بحجب الثقة عن هذه الحكومة أو تلك والتي كانت تتم علاوة ودون حرج وأخذ النواب يتحولون من حزب إلى آخر ومن كتلة إلى أخرى مما أدى إلى عدم الاستقرار الوزاري⁽²⁾.

الثانية: التنافس والصراع على السلطة بين القوى المشاركة بالحكومات الائتلافية؛ فمنذ الأيام الأولى لعهد الاستقلال الوطني بدأت الخلافات والمؤامرات، وسعي كل طرف للإطاحة بالطرف الآخر، فبعد تشكيل حكومة الأزهري دب الخلاف في صفوف حزبه الوطني الاتحادي وشريكه في التوجه السياسي لطائفة الختمية، بسبب التنافس على الوظائف والأدوار في الحزب والحكومة، مما أدى إلى انسحابهم وتشكيل حزب الشعب الديمقراطي لكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية، وطالب الجمع بتشكيل حكومة

⁽¹⁾ نجح الحزب الشيوعي في تأسيس مؤتمر للطلاب سنة 1949. و مؤتمر للعمال الذي استطاع في السنة نفسها، تطوير الإيديولوجية الماركسية ونشر سياسة الحزب الشيوعي. واستبدل بمؤتمر الطلاب في 1954 الجبهة الديمقراطية التي اشتملت على أعضاء ومؤيدين للحزب الشيوعي. وتشكل تنظيم الإخوان المسلمين لأول مرة في جامعة الخرطوم سنة 1954، ورغم أنّه كان هناك جماعات من الإخوان المسلمين بين طلاب المدارس الثانوية منذ 1953 - معادية للشيوعية - إلا أنّه لم يكن لها دور يذكر في مضمار السياسة الطلابية حتى ذلك التاريخ. عن بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص259.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرخ، ص114. وحاج موسى، ابراهيم محمد، التجربة الديمقراطية، ص572.

وحدة وطنية تضم جمع الأحزاب، مما أدى إلى تحي حكومة الأزهري وتشكيل حكومة وطنية أخرى برئاسته⁽¹⁾. وسرعان ما نشأ تحالف بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي من أجل إسقاط حكومة الأزهري مجدداً. وكانت المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الثانية هي عين المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الأولى، ولم يكن من السهل توفر التعاون بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، ذلك أنّ تاريخ التنافس الطويل بين طائفتي الأنصار والختمة والشكوك المترتبة على ذلك، لم تؤد إلى تحسن العلاقات والتعاون فما بينهما، لضعف الثقة المتبادلة بين قادة الطرفين، مما أدى إلى صعوبة الأداء في مجلس الوزراء، وفي هذا قال هـ. هولت: "كان الإئتلاف بين الأمة وحزب الشعب الديمقراطي اصطناعاً وانتهازياً في طبيعته، فقد تمّ بقصد إبعاد الأزهري ونوابه أو الذين ساروا خلفه من الحكم؛ ذلك لأنّه كان لكل من الحزبين رأي مخالف أو معارض للآخر في كل مسألة من المسائل الكبرى"⁽²⁾.

وبذلك أصبح الشغل الشاغل لهذا التحالف البحث في كفة القبض على زمام السلطة بدلاً من السعي نحو الإصلاح والنهوض بالسودان. ونجح تحالفهم في هزيمة الأزهري في "تصويت بحجب الثقة أجري في تموز 1956 بأغلبية (60) صوتاً مقابل (32)، وانتخب السيد عبد الله الخليل السكرتير العام لحزب الأمة رئيساً للوزراء"⁽³⁾. اتصفت هذه الحكومة، ائتلاف الأنصار والختمة، بحكومة الأضاد -كما سبق وصفهم- مما أدى إلى تفاقم الخلافات وانعدام الثقة المتبادلة، واحتداد الخصومة الطائفية التي طبعت الحكم قصير المدى لإئتلاف حزبي الأمة والشعب، والذي لم يدم سوى سنتين (1956-1958)، وكانت هذه الحكومة الائتلافية كغيرها من الحكومات السابقة، أكثر اهتماماً بالبقاء في الحكم من إيجاد الحلول الاقتصادية والسياسية⁽⁴⁾ والنهوض بالبلاد. وحينما أجريت انتخابات آذار 1958 لتكوين جمعية تأسيسية جديدة لم يتمكن أي من الأحزاب الأربعة

⁽¹⁾ الزنتاتي، أزومات السودان، ص 141.

⁽²⁾ Holt P. M" Modern History of Sudan" London: p. 174.

وعن بشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 263.

⁽³⁾ روبرت اوكلينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى الجمال، المركز القومي للترجمة، 2010، ص 89.

⁽⁴⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 261.

الكبرى: الأمة، والشعب الديمقراطي، والوطني الاتحادي، والأحرار الجنوبي، من إحرار أغلبة مطلقة، لذلك كان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وعلى هذا عاد التحالف من جديد بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، ولم يحدث تغير كبير في التشكيلة الوزارية، وبقي عبد الله خليل رئيساً للوزراء، كما بقي الحزب الوطني الاتحادي في جبهة المعارضة، وانضم إليه حزب الأحرار الجنوبي، وكانت المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الثانية ذات المشاكل التي واجهت الحكومة الائتلافية الأولى وكانت نقطة الخلاف الرئيسة بينهما تتعلق بالمسائل الخارجية⁽¹⁾.

ب- الحكم المدني الأول وساسته الخارجية:

منذ أن حقق السودان استقلاله وقُبل عضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول 1956، وأصبح في العام ذاته عضواً في جامعة الدول العربية. اتخذت القوى الساسة التي تمكنت من تسلم الحكم نهجاً مستقلاً على المستويين العربي والدولي بما فيه الجوار الإفريقي.

- على المستوى العربي:

كانت سياسة الحكومات السودانية المتعاقبة حريصة على إقامة علاقات صداقة وود مع الدول العربية عامة والوقوف إلى جانبها في مساعيها للاستقلال والنهوض والتطور، ولم يختلف التوجه السوداني الودي في العلاقة مع الجارة الأقرب مصر، حيث سعت حكومة السودان إلى استمرار علاقات الصداقة مع مصر، رغم بعض الشكوك والهواجس من موقف القاهرة الذي قد يؤثر على إنجاز الاستقلال؛ الأمر الذي أدى إلى سلوك سياسة الحذر تجاهها من وقت لآخر. ورغم ذلك وقف السودان إلى جانب مصر حين العدوان الثلاثي 1956 حين التدخل البريطاني-الفرنسي - الصهيوني ضد عبد الناصر واتخاذ قرار تأميم قناة السويس، وفي هذا يقول هولت: "إن التوتر الخفي في العلاقات المصرية - السودانية قد زال لبعض الوقت في شتاء 1956 نتيجة لأحداث السويس"⁽²⁾. حيث قامت مظاهرات صاخبة في الخرطوم تأييداً لمصر وموقف عبد الناصر، ومعادية

⁽¹⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 262.

⁽²⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 264.

لبريطانيا، كما حدث في جمع الأقطار العربية. وقام رؤس مجلس الوزراء السوداني بزيارة مصر، وبحثوا في أفضل الوسائل للتعاون والتفاهم بين البلدين وظل هذا الشعور مستمراً حتى شباط سنة 1958.⁽¹⁾

ولكن سرعان ما توترت العلاقات بين الطرفين بسبب الخلاف حول منطقة حلايب الحدودية، حيث ادعى كل منهما ملكيته لها، ودخلها الجيش المصري عنوةً، وتقدم السودان بشكوى إلى مجلس الأمن، وأعلن عبد الله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع حالة الطوارئ، وأصدر أوامره بالتوجه فوراً إلى منطقة النزاع، لطرد الجيش المصري بالقوة، لكن الجيش المصري انسحب قبل حدوث أي صدام بينهما. وأمام هذا الحدث أيد الشعب السوداني بكل طوائفه عبد الله خليل، ونزل للشوارع بمظاهرات مؤيدة له، وهاجموا السفارة المصرية وحطموا أبوابها ومداخلها، وكانت هذه أول مواجهة مباشرة بين المصريين والسودانيين، مما جعل عبد الناصر يعجل بالانسحاب قبل أن تتطور الأمور وتخرج عن السيطرة⁽²⁾. وهكذا كان العامل الحدودي سبب آخر صنعته بريطانيا قبل رحيلها لاستمرار الخلافات بين البلدين.

أما نقطة الخلاف الثانية بين مصر والسودان فإنّها تتصل بماء النيل، خاصة وأنّ كلا البلدين في أمس الحاجة لمشاريع اقتصادية في تلك المرحلة من استقلالهما. فمشروع المناقل السوداني الضخم (800) ألف فدان مساحة مروية، يتطلب الحصول على المزيد من ماء النيل، كذلك لا يمكن بناء السد العالي بمصر دون تقديم تعويض مناسب للنوبيين المتوطنين في وادي حلفا لأنّهم سيتعرضون لارتفاع منسوب الماء في خزانه الطبعي، وهو ما يتطلب إجراء مراجعة لاتفاقية ماء النيل لسنة 1929⁽³⁾. عقدت حينها اجتماعات بين الجانبين المصري والسوداني خلال سني 1957 - 1958 ولم يتوصلا إلى أي اتفاق ولم تكن آراء حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي متوافقة بشأن الحلول المناسبة لها⁽⁴⁾، ورغم ذلك سظل السودان متمسكاً بعرويته.

⁽¹⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 264.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرح، ص 119-120.

⁽³⁾ روبرت أوكوليز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى الجمال، مكتبة طريق العلم، مصر 2010، ص 91.

⁽⁴⁾ البشير، الحركة الوطنية السودانية، ص 265.

- على المستوى الدولي:

اتبع السودان سياسة عدم الانحياز مثل مصر وسورية وغيرهما من الأقطار العربية الأخرى، فشارك في مؤتمر باندونغ 1955، في وقت كانت فيه مواقف الأحزاب السودانية الأهم متباينة إزاء السياسة الغربية والأمريكية التي نشطت بشكل لافت بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف استعادة مواقع ومصالح فقدتها رغم إحراز الدول المستعمرة على استقلالها السياسية، فضلاً عن استمرار الصراع حول المصالح المستجدة في الوطن العربي أو الدول الإفريقية. مثلاً تباين المواقف من مشروع أيزنهاور 1957، فكان حزب الأمة راعياً في الموافقة عليه، على عكس حزب الشعب الديمقراطي المعارض للمشروع على اعتبار أن الجانب العسكري من المشروع لم يكن يستهدف مصلحة السودان، نظراً إلى أنه كان موجهاً ضد الأقطار الشيوعية، والتي لم تكن تضرر للسودان شعور العداء⁽¹⁾. كما رفض حزب الشعب الديمقراطي اقتراح إحدى الشركات الأمريكية لإقامة مصنع للحوم في كوستي على النيل الأبيض، وتشديد المطارات في غرب السودان بقصد نقل اللحوم إلى الخارج⁽²⁾؛ كما وافق حزب الأمة في أيار 1958 على توقيع اتفاقية التعاون الأمريكية، التي عارضها حزب الشعب علناً وشرع في تعبئة المعارضة داخل البرلمان وخارجه⁽³⁾، ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية لاسمًا زراعة القطن وتصديره، فقد ساد البلاد سخط وتذمر وقامت مظاهرات عدة مندة بالسياسة الداخلية والخارجية أيضاً⁽⁴⁾.

ولم تكن آراء الحزبين أيضاً متوافقة بشأن العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1957 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حزمة مغرية من المساعدات للتخفيف من التدهور السريع الذي لحق باقتصاد السودان، وتوفير المساعدة الآلة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة، وكان عبد الله خليل وحزب الأمة يتحرقان لقبول المساعدة المالية الأمريكية، ولكن حزب الشعب الديمقراطي رفضها معتبراً إياها

¹⁾ Ali Abedl Rahman quoted in "Resources behind the 17th November 1958 Coup D'etat" Khartoum 1965. P 17.

أسباب انقلاب 17 نوفمبر 1958. البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص266

²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص266.

³⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص18.

⁴⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص17-24.

حيلة لعزل السودان عن مصر التي كانت منغمسة في مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي لشراء الأسلحة وتمويل السد العالي⁽¹⁾، وحينما وافق حزب الأمة في أيار 1958 على توقع اتفاقية المعونة الأمريكية، قام حزب الشعب الديمقراطي بمعارضتها علناً وشرع في تعبئة المعارضة داخل وخارج البرلمان⁽²⁾.

أما على صعيد الجوار الإفريقي فقد اعتمدت السياسة الخارجة السودانية منذ نيل الاستقلال نهج الصداقة وحسن الجوار، وشجعت البلاد على إقامة علاقات ودية حسنة مع الدول الإفريقية، وزار كوامي نكروما السودان في حزيران 1958، بهدف تمتين العلاقات بين البلدين

2- التطورات الاقتصادية - الاجتماع في ظل الحكم المدني الأول

بعد انتزاع الاستقلال كان جديراً بالحكومة السودانية أن تنهض بالحادثة الاقتصادية - الاجتماعية المتردية والبحث عن حلول لما تركه الاحتلال عبر سنين طويلة من الهمنة العثمانية والبريطانية، إلا أن الحركة الوطنية بفصائلها الساسية المتعددة والمختلفة الاتجاهات، انشغلت عن قضايا الأمة الأساس سعاً وراء السلطة ومواقع النفوذ، لكن "أي من الأحزاب الساسية الحاكمة لم تلتفت لهذه المشكلة لانشغالها بالعمل للوصول إلى الحكم"⁽³⁾. مما أدى لتراجع الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه في السنوات الأخيرة للحكم الثنائي، خاصة وأن معظم أعضاء حكومة الائتلاف كان من ذوي الاتجاهات المحافظة اقتصادياً، واستمرت في اتباع سياسات التنمية ذاتها للحكومات السابقة المبذولة على زراعة المحصول الواحد - كالكطن - رغم أنه عرضة لتقلبات السوق العالمية⁽⁴⁾، واقتصرت جهود الحكومة على "إنجاز مشروعات اقتصاديين ضخمين هما امتداد المناقل، وإتمام مد خط السكك الحديدية إلى نال⁽⁵⁾". كما شهدت سنتي 1957 و1958 ركوداً

⁽¹⁾ أوكونينز، تاريخ السودان الحديث، ص 91.

⁽²⁾ البشير، تاريخ السودان الحديث، ص 266.

⁽³⁾ إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل للنشر والتوزيع، 1999. ص 571.

⁽⁴⁾ أوكونينز، تاريخ السودان الحديث، ص 90.

⁽⁵⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 266.

مفاجئاً في الأسواق العالمية للسلع الأولية، وتدهورت أسعار القطن في السوق العالمية لعكس مدى حجم تبعه الاقتصاد السوداني ذي المنتج الواحد للضغوطات الخارجية للسوق العالمية⁽¹⁾، وقد صاحب ذلك إصرار الحكومة على ساستها بتثبيت الحد الأدنى للأجور عند مستوى مرتفع، الأمر الذي أضعف القدرة التنافسية للقطن السوداني فتراكمت كميات كبيرة لا تجد من يشتريها، كما حدث استنزاف مأساوي لاحتياطي العملة الوطنية في غضون عامين لتصل من (62) مليون جنيه سوداني سنة 1956 إلى (8) ملايين فقط، وبهذا دخل السودان في دورة ركود اقتصادي، كما تدهورت احتياطات السودان من العملات الأجنبية⁽²⁾، لذلك تم حظر واسع على الاستيراد الخارجي، وأضحت البضائع الاستهلاكية نادرة الوجود في الأسواق، مما أدى للتذمر العام، وقام مظاهرات منددة بسياسة الحكومة الداخلية والخارجية⁽³⁾.

لاشك بأنّ للواقع الاقتصادي انعكاساته على الواقع الاجتماعي، مما لم يتح المجال لأي تغيير اجتماعي ملحوظ. فكان التغيير الأهم الذي تركزت حوله جهود الحكومة هو التعليم، إذ ازداد عدد المدارس في مختلف المراحل، ورغم ذلك بقيت الأمة منتشرة بشكل واسع واستمرت كمعضلة أساسية إذ لم يتغير وضعها إلا قليلاً⁽⁴⁾. هذا إلى جانب سوء الأوضاع الصحية، وانتشار العادات الاجتماعية القبلية السيئة لا سيما ما يخص المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع.

3- الجنوب في ظل الحكم المدني الأول

إنّ عدم الاستقرار السياسي الذي ساد مناطق السودان في تلك المرحلة، وضعف المشاركة الفعلية لأبناء الجنوب في الحكم، وحرمانهم من نصيب عادل في مناصب الخدمة المدنية التي شملتها السودنة، وإهمال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لديهم، أدى إلى تشكل أحزاب سياسية في الجنوب، وبدلاً من عمل السلطة على القيام بإجراءات

⁽¹⁾ كولينز كارل، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان، ترجمة حازم صاغة، بيروت، دار ابن خلدون، ص 39.

⁽²⁾ أوكوليز، تاريخ السودان الحديث، ص 90.

⁽³⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 266.

⁽⁴⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 261.

دمج الجنوب مع باقي مناطق السودان كونه جزء لا يتجزأ عنه، فإن الأحزاب الكبرى كانت تدعم الأحزاب الناشئة وتتنافس حول كسبها لائتلافاتها. فالمعارضة عملت على الائتلاف مع أحزاب الجنوب لإسقاط الحكومة القائمة، وأحزاب الحكومة عملت على الإئتلاف معها لتدعم موقفها، و"هكذا أدت سلبية عمل الأحزاب إلى قيام أحزاب ساسية في جنوب السودان معذة بالجنوب ودوره، كما أدى الدخول معها في تكتلات إلى تشجيع استمرارها⁽¹⁾. فعلى أثر التمرد الذي حدث في الجنوب تنبه المسؤولون حينها إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة الجنوب، وإجراء بعض الإصلاحات العاجلة فه، ووافقت الأحزاب الجنوبية على أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد حل للمشكلة في إطار نظام فيدرالي⁽²⁾، وقد تمّ تحقيق وعد من قبل حزب الأمة وآخرين، باعتبار وضع الجنوب الفيدرالي عند كتابة الدستور⁽³⁾، وبناء على ذلك الوعد وافق أعضاء البرلمان من الجنوبيين على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 كانون الأول 1955، وبناء على ذلك لم ترتفع في الجنوب إلا أصوات قليلة تطالب بالانفصال⁽⁴⁾، والأرجح أنّ الواقع الساسي بعد إنجاز الاستقلال وما اعتراه من إرهابات واضطرابات وعدم استقرار، إلى جانب ما زرعه الساسة الاستعمارية عبر سني الاحتلال من بزور الفرقة بين الشمال والجنوب، فسحت المجال لفكرة الانفصال أن تأخذ مداها في النضج ثم لترتفع بعدها أصوات الجنوبيين بالمطالبة بالانفصال عن الشمال.

ثانياً: التطورات الساسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1958 - 1964:

عكس حكم القوى المدنة التقليدية وائتلافاتها الحزبية، خلال العامين الذين أعقبا الاستقلال حالات صعبة من الاضطرابات الساسية وعدم الاستقرار وتزايد الأزمات الاقتصادية وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية. مما أدى لفقد الجمع حكماً ومحكومين ثقتهم بالنظام البرلماني لعدم قدرته على تحقيق أمان الشعب،

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 571.

⁽²⁾ حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان 1820-1989، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ص 24.

⁽³⁾ الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، دار الأمين، القاهرة، ط1، 1999، ص 29.

⁽⁴⁾ الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة السودان، ص 24.

وظن رجال الأحزاب أنَّ العيب يكمن في النظام البرلماني ذاته، متجاهلين نوعية الرجال الذين حكموا السودان بعد الاستقلال، وكذلك كان الأمر بالنسبة للأحزاب الساسية التي افتقرت للبرامج الإيديولوجية والتنظيمية، التي سطر عليها زعماء الطوائف، مما دفعهم "للبحث عن نوع آخر من أنواع الحكم، واهتدى بعضهم بتفكيره الضيق أنَّ الخلاص يكمن في إشراك الجش في الحكم والسطرة بواسطته على الشعب"⁽¹⁾.

1- الحكم العسكري والصراع على السلطة

سعى رؤس مجلس الوزراء وسكرتير حزب الأمة عبد الله خليل، للاتصال مع الفريق ابراهيم عبود طالباً منه استلاء الجش على زمام الحكم، وكان يأمل في أن يمنع تولي الجش للحكم تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقضي بعزل حزب الأمة وتؤدي إلى استلام أعدائه التقليديين زمام الحكم⁽²⁾. وهذا ما اعترف به الفريق ابراهيم عبود فما بعد أمام لجنة تقصي الحقائق سنة 1964 بقوله: "قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام.. كانت الحالة الساسية سيئة جداً ومتدهورة ويمكن أن يترتب عليها أضراراً جسيمة لا منقذ لها غير الجش. وهذا ما أعلم به ضباط الرئاسة مثل أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين."⁽³⁾، وأخذ الضباط يدرسون خطة الانقلاب. ومن الجدير بالاهتمام أنَّ حزب الأمة كان أيضاً على دراية بما يجري من تحركات لإطاحة العسكر بنظام القوى المددنة، خاصة وأنَّ زعماء حزب الأمة كانوا "منذ أمد بعيد قبل وقوع الانقلاب غارقين إلى آذانهم في نشاط واسع بين صفوف الجش لتدبير الانقلاب"⁽⁴⁾؛ كما تورطت الزعامات الدينية في موضوع الانقلاب، وذلك بإغرائهم في الوصول إلى الحكم، مثل إقناع عبد الرحمن المهدي بأنَّ نجاح الانقلاب سيؤدي إلى تنصيبه رؤساً لجمهورية السودان.

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 74-575.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية، ص 167.

⁽³⁾ حسن عمر البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 267.

⁽⁴⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1970، ص 202.

وفي صباح يوم 17 تشرين الثاني 1958 طوقت وحدات من الجيش السوداني المناطق الحساسة في العاصمة الخرطوم، ومعها القوات المرابطة في أم درمان، وتمكنوا من الاستلاء على السلطة في البلاد دون أي مقاومة تذكر، "وأخذ قائد الانقلاب في إذاعة البيانات التي حلّ بموجبها جمع المؤسسات الدستورية وآلت السلطة العليا في البلاد إلى ما عرف بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة"⁽¹⁾، وبذلك يتضح أنه انقلاب أبض بمثابة عملة تنازل أو تسلم للسلطة قام بها رؤس الوزراء عبد الله خليل -سكرتير عام حزب الأمة- بعد ضغط متواصل على كبار القادة والضباط وعلى رأسهم الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش السوداني⁽²⁾.

أهم أسباب الانقلاب العسكري:

فساد الدعاة الساسة: الذي ساد البلاد خلال السنتين اللتين أعقبتا الاستقلال، من حيث فوضى الدعاة الساسة التي عمت البلاد، وانعكست على وحدة الشعب، وأدت لانقسامه إلى شيع وطوائف متنافرة وأحزاب متنافسة كل منها يعمل على هدم الآخر لحل مكانه، والكل متهافت على تسلم السلطة. وبلغ عدد الوزارات التي تشكلت بين سنتي 1956 و1958 أربع وزارات، آخرها الوزارة الإئتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، اللذان لم يتقفا لا في الأفكار ولا المبادئ، ولم يجمعهما سوى المصالح الشخصية والتطاحن الحزبي والسعي وراء السلطة بشتى الطرق وإن كان بالتحالف مع النقض، فعدم الاستقرار الوزاري أدى إلى انتشار الفوضى في الداخل، واضطراب الجهاز الحكومي، هذا فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي كادت أن تؤدي باقتصاديات البلاد، كنتاج طبعي لتردي الأوضاع الساسة، مما أدى إلى سخط عام بين أبناء الشعب الذين كانوا يسعون للتغيير ويعقدون الأمل على الجيش.

الصراع الحزبي: استمر الصراع بين الأحزاب الرئسة المؤتلفة في الحكم، كحزب الأمة وشريكه حزب الشعب الديمقراطي، واختلافهم في كثير من القضايا الوطنية، داخلاً

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص186.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرع، ص163.

وخارجاً. لدرجة استحالة استمرارهما معاً، لصالح صعود ائتلاف جديد، عساه يقطع الطريق أمام الاختلافات الجارية.

استلاء العسكر على السلطة: نتجة لإجماع معظم القوى الساسية على استلام الجش زمام السلطة، وصل الفريق ابراهم عبود للحكم واستولى الجش على السلطة، وأعتبر بمثابة أمر من رؤس الوزراء ووزير الدفاع القائد العام للجش. وفي صباح 17 تشرين الثاني 1958، وقبل انعقاد البرلمان تجمع عدد كبير من مختلف وحدات الجش- القادات الغربية والشرقية والشمالية وجمع قوات العاصمة- وطوقت دار الحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وسطرت على شؤون البلاد⁽¹⁾، وفي اليوم نفسه أذاع الفريق ابراهم عبود القائد العام للقوات المسلحة بانه الأول على المواطنين مذكراً إياهم بما وصلت إليه حال البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار، والفساد الذي امتد إلى أجهزة الدولة، فكان من الطبيعي أن يتحرك الجش ويستولي على السلطة لوضع حد لهذه الفوضى⁽²⁾؛ كما أكد ابراهم عبود في بانه "بأن ما حدث كان تحققاً لإرادة الشعب"، وأضاف أن "الجش سعود إلى ثكناته حالما يتم القضاء على المخاطر الخارجة، وإيجاد بيئة ملائمة للاستقرار الساسي والاقتصادي"⁽³⁾. وهذا ما أكسب الانقلاب تأييداً شعبياً، خاصة وأن الشعب قد سئم "فساد الحاة الساسية وسوء الأحوال الاقتصادية، والمعاناة من الفقر والحاجة والجهل، بالإضافة إلى الثقة الكاملة في جش البلاد وسمعه الحسنة مما يؤهله لاستلام السلطة"⁽⁴⁾. ورحب زعماء الطوائف المهدية والميرغزة والختمة بالانقلاب، وهذا ما ذكره محمد عثمان الميرغني ذابة عن طائفة الختمة بقوله أن الانقلاب: "جاء لتحقيق الطمأنينة في البلاد"⁽⁵⁾، كما أيد الانقلاب حزب الأمة، أما الشيوعيون وبعض أعضاء الوطني الاتحادي عارضوا الانقلاب لأن الاستلاء على الحكم تم على يد حفنة

⁽¹⁾ جاب الله، التحولات الساسية، ص 64-65.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 269. وحاج موسى، ابراهم محمد، التجربة الديمقراطية، ص 212-213.

⁽³⁾ البشير، الحركة الوطنية الوطنية في السودان، ص 268.

⁽⁴⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 8.

⁽⁵⁾ الزنتاتي، أزومات السودان، ص 151.

من الضباط التقليديين وليس على يد مجموعة ثورية، وهو ما أعلنه الحزب الشيوعي بتصريح مفاده "أنّ الانقلاب الذي جرى صباح 17 نوفمبر لم يكن متجاوباً مع مطالب شعبنا ومصالحه ولم تكن ثورة الجش جزء من التحولات الوطنية الديمقراطية ضد تحكم الإقطاعيين والاستعماريين، بل كان تسليماً سلمياً للسلطة".⁽¹⁾ وبناء على ذلك شرع الحزب في متابعة نشاطه بهمة ضد حكم العسكر مشجعاً النقابات والطلاب على التعبير عن معارضتهم، فقبض على خمسة وعشرين عضواً من الحزب الشيوعي في حزيران وتمّ ترحيلهم إلى جنوب السودان.

ورغم ذلك كسب الانقلاب تأييداً شعبياً وحزبياً نسبياً على أمل استقرار البلاد ونهوضها وتطورها، فهل سستمر التأييد الجماهيري؟، وهل قام حكم العسكر تمّ فعلاً من أجل تحقيق الإرادة الشعبية؟ وهذا ما سيتضح من خلال حكم العسكر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

2- نهج الحكم العسكري الأساسي على الصعيدين الخارجي والداخلي:

- **على الصعيد الخارجي:** "قبل القادة العسكريون المعونة الأمريكية التي كانت سبباً للانقسامات داخل الحكومة الائتلافية قبل الانقلاب"⁽²⁾؛ كما قام قادة الانقلاب بالاتفاق مع مصر وحلّ الخلافات التي كانت عالقة بين البلدين، وتوصل الطرفين إلى اتفاقية اقتسام مياه النيل في أول تشرين الثاني 1959، والاعتراف باتفاق سنة 1929 بشأن مياه النيل التي كانت حكومة عبد الله خليل ترفضها، كما قبلت حكومة إبراهيم عبود المبلغ المقرر كتعويض لأهل النوبة الذين تقرر ترحيلهم، لأنّ مناطقهم ستُغمر بالمياه بسبب إنشاء السد، ونتج عن هذا التقارب مع مصر عبد الناصر انضمام السودان إلى حركة عدم الانحياز، و"هذا يعني بالضرورة الابتعاد عن سياسة الغرب، ونتيجة لتوجه لحكومة عبود وقفت طائفة الختمة إلى جانبها، في حين انضم الأنصار وحزب الأمة إلى صفوف المعارضة"⁽³⁾. وبقي اهتمام الأحزاب السياسية

⁽¹⁾ برنامج دستور الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم 1965، ص 11.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 236-238.

⁽³⁾ الزنتاني، أزمت السودان، ص 156-157.

والقوى السائدة الأخرى متجهاً نحو السلطة والحكم، بعيداً عن أهداف الشعب في تحسين أحواله المعيشية والنهوض بوطنه نحو الأفضل.

- **على الصعيد الداخلي:** كان الاتفاق بين قادة الانقلاب وعبد الله خليل يقضي بتشكيل مجلس من خمسة أعضاء يمثلون حزب الأمة، والوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، والأحرار الجنوبي برئاسة القائد العام للقوات المسلحة ابراهيم عبود، وأن يرأس ابراهيم عبود وزارة قومية، يشترك فيها العسكريون بوزارتي الداخلية والدفاع، لكنّ الأمور تغيرت فما بعد، واتفق القادة العسكريون على عدم جدوى الحكومة القومية، لفقد الثقة بها في تحقيق الاستقرار، وتمّ الاتفاق "على تشكيل مجلس أعلى، ومجلس وزراء يشترك فيه بعض المدنيين، وبموجب الأمر الدستوري الأول أنشئ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتكون من اثني عشر ضابطاً برئاسة الفريق ابراهيم عبود"⁽¹⁾، رغم هذا لم تأخذ مجريات حكم البلاد مسارها الصحيح، من حيث بعض الإجراءات الاحترازية أو القمعية لدى سلطة الانقلاب.

كان من أهم إجراءات الحكم العسكري على الصعيد الداخلي خلال سني 1958-1964: ما تضمنته بيانات القادة العسكريين، التي أنبأت عن معالم مرحلة مظلمة ستحل بالشعب السوداني، وسعاني فيها من الحرمان والكبت وخنق الحريات.

ففي البان الذي أعلنه الفريق عبود صدر أمر بحل جمع الأحزاب السائدة، ومنع الاجتماعات، والتجمعات والمواكب والمظاهرات في جمع أنحاء السودان وإيقاف إصدار الصحف إلى إشعار آخر، وإلغاء جمع التظاهرات النقابية والمهذبة، وإيقاف العمل بالدستور، وحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ في جمع أنحاء السودان⁽²⁾. وعكس تشكيل مجلس الوزراء الجديد سطوة الجيش بوضوح، إذ كانت أغلبية الوزراء من العسكريين، أما المدنيين منهم فلم يتجاوز عددهم الخمسة فقط. كما لم يتحقق الاستقرار الساسي الذي كانوا يأملونه. وبصدر قانون دفاع السودان ولائحته، أُحكمت قبضة العسكر على مفاصل الدولة كلها، فقانون دفاع السودان نص على فرض عقوبة تصل إلى الإعدام لكل من

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 211-214.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 269.

يعمل على إنشاء حزب سياسي أو يعمل على إسقاط الحكومة. أما لائحة دفاع السودان فتخول وزير الداخلية سلطة مراقبة الصحف والمطبوعات والرسائل البريدية، وإعلان حظر التجول على أي منطقة، ومنع المواطنين من مغادرة السودان ومنع دخول أي جرائد أو مطبوعات، وتفتش أي منزل واعتقال أي مواطن بدون أمر قبض، ومنع أي شخص من الإقامة في منطقة ما، وعندما سُمح للصحف بمعاودة الصدور سُلط عليها سلاح التوقف والتعطيل، وفُرض عليها تعلمات مشددة، فمنعت من الكتابة ضد سياسة الحكومة وأعمالها، ومنع إثارة الشكوك حول أهدافها ومراميها⁽¹⁾. ومن جانب آخر حاول الحكم العسكري الحصول على تأييد شعبي عبر إنشاء هرم من المجالس المحطة يقف على قمته مجلس مركزي من (72) عضواً، وذلك من تصمم القاضي أحمد أبو رنات مستشار الحكم العسكري آنئذ، وصدر قانون إدارة المديريات سنة 1960، وقانون الحكم المحلي والمجلس المركزي سنة 1962، ولكن لسوء الحظ تمّ بناء هذا الهرم من الأعلى إلى الأسفل، وه من عله ضباط الجيش المعينون من قبل الحكومة، ولم يمتلك المجلس المركزي أية سلطات مستقلة، وكان مجرد مظهر ضعف لإشراك الشعب بالحكم الذي لم ينطل على أحد⁽²⁾.

3- المحاولات الانقلابية ضد الحكم العسكري:

ظهرت بوادر المعارضة داخل الجيش، لتشهد البلاد ثلاث محاولات انقلابية عسكرية على الحكم العسكري القائم.

- كانت المحاولة الانقلابية الأولى في آذار 1959، حينما تمرد اللواء محي الدين أحمد عبد الله واللواء عبد الرحمن شنان ومعهما قواتهما، فاعتقل ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى من بينهم نائب الرئيس وطالبا باستقالة الآخرين، واستجيب لطلبهما، ومن ثم تمّ تكوين مجلس جديد بعد استبعاد نائب الرئيس ورفقه المقربين وأضحى القائدان المنتصران عضوين في المجلس الأعلى ووزيرين، وقيل وقتئذ أنّ أسباب انقلاب 1959 شخصة وتعود إلى تجاهل دورهما المهم في الجيش وإبعادهما عن

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص226-238.

⁽²⁾ كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص98.

المجلس العسكري الأعلى؛ كما صرح العميد عبد الرحمن شنان بأن الغرض من الانقلاب كان إبعاد اللواء أحمد عبد الوهاب الذي سعى جاهداً لكون رؤساً للدولة، ولكن تمّ تصيب الفريق ابراهيم عبود بدلاً عنه بهدف التوصل إلى حلّ المشاكل القائمة مع الجمهورية العربية المتحدة ولوقف التدخل الأجنبي⁽¹⁾.

- كانت المحاولة الانقلابية الثالثة في 22 أيار، أي بعد شهرين من حركة آذار 1959، وقام بها الضباط والجنود أنفسهم الذين نظموا ونفذوا انقلاب آذار، وذلك بهدف إبعاد نائب الرئيس الجديد حسن بشير، الذي كان يسير وفق رأي هؤلاء الضباط على نهج مماثل لسلفه أحمد عبد الوهاب، أي التعاون مع حزب الأمة والصداقة مع أمريكا⁽²⁾. وأدت الخلافات الشخصية بين قادة الانقلاب إلى الفشل، وتمّ القبض عليهما وحوكما بالسجن، وكانت عقوبة بعض الضباط المؤيدين للانقلاب الثاني الفاشل الطرد من الخدمة العسكرية وبعضهم الآخر السجن.

- هدفت المحاولة الانقلابية الثالثة للإطاحة بالحكم العسكري في 9 تشرين الثاني 1959، وقام بها صغار الضباط في حامة أم درمان، ولم يكونوا على المستوى الذي يؤهلهم لتحقيق أهدافهم وتنظيم عملهم، ولذا تمّ القبض عليهم وقُدموا لمحاكمات عسكرية، ونُفذ حكم الإعدام على خمسة منهم، وأُرسِل آخرون إلى السجن، وسبب ذلك فرعاً للناس، وأصاب المواطنين حزن شديد من جراء أحكام الإعدام. وأثبت تنفيذ أحكام الإعدام ميل النظام العسكري إلى عدم التهاون مع خصومه حيثما كان موقعهم، كما دلّ أيضاً على أنّه لن يُكتب النجاح لأية محاولة للإطاحة به إلاّ بمساعدة شعبية وطنية فعّالة.

4- الحكم العسكري تجاه الجنوب:

لم تلتفت سلطة الحكم العسكري لحل مشاكل الجنوب، الذي هو جزء لا يتجزأ عن الشمال السوداني، واستمر التعامل معه حسب خطط بريطانيا الهادفة لفصله عن بقية البلاد، وأضحت الأزمة الساسة أشدّ خطورة في هذه الفترة من الحكم العسكري تجاه

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص219. والبشير، الحركة الوطنية في السودان، ص270.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص219.

الجنوب. حيث "استمرت همنة الشماليين على عملة سودنة الوظائف الإدارية، والتمرد والاضطرابات التي تلتها والإخلاف بوعدهم بالنظر للوضع الفيدرالي لجنوب السودان، والخلافات العرقية والثقافة والديانة، فضلاً عن التمييز الذي يمارسه الشماليون ضد الجنوبيين، وساسة القمع والعنف التي قوبل بها تمرد سنة 1955"^(١). فلما وقع انقلاب تشرين الثاني 1958 وضع نهاية لكتابة الدستور والوعد بالنظر في وضع الجنوب الفيدرالي، كما حلّ الانقلاب البرلمان وأطاح بالحكومة المنتخبة، وحلّ الأحزاب الساسة^(٢)، وأدى تعطيل الأحزاب الساسة وإلغاؤها والقضاء على النظام البرلماني إلى حرمان الجنوبيين المستبشرين من المنبر الوحيد الذي كانوا يستطيعون من خلاله التعبير عما لاقوه من الكبت والظلم^(٣)، وخلا المجلس الأعلى للقوات المسلحة من أي مشاركة للجنوبيين الذين اقتصر تمثيلهم على مقعد واحد في الوزارة، شغله الساسي الجنوبي سانتيو دينيق.

في شباط 1957 صرحت حكومة عبد الله خليل لوزارة التعليم العالي بتولي مسؤولية مدارس الإرسالات المسددة وإدماجها في منظومة التعليم الوطنية من خلال برنامج للتعريب العاجل تصبح بمقتضاه اللغة العربية لغة التعليم في المدارس بدلاً عن الإنجليزية، واتفق أيضاً على أسلمة الجنوب بتأييد حكومة عبود بكاملها، "وتم افتتاح ستة معاهد إسلامية متوسطة وبوشر ببناء المساجد، وتغيرت العطلة الأسبوعية من الأحد إلى الجمعة"^(٤)؛ كما مُنعت الإرسالات التبشيرية من إنشاء مدارس جديدة، وصدر قانون الجمعيات التبشيرية سنة 1962 لتنظيم نشاطها تمهيداً لطردها من السودان خلال عامين من هذا التاريخ على أساس أنها تشجع معارضة النظام القائم، وهذا ما ضاعف من معارضة الجنوبيين بوجه عام^(٥)، وفُرض على الجنوب سياسة إدارية صارمة اتسمت بالجهل المدقع، وانعدام الإحساس والاستقزاز الصارخ، ولم يُبذل أي جهد للنهوض

^(١) كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 97.

^(٢) الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان من الاستقلال إلى الثورة، ص 29.

^(٣) البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 276.

^(٤) كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 99.

^(٥) البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 276.

بالجنوب وتحقيق التنمية الاقتصادية لتخفف المرارة من عمليتي التعريب والأسلمة^(١).
تجبر الوضع في الجنوب السوداني على شكل حركة مسلحة قائلها قادة الانقلاب بإرسال الجنود والسلاح، ظناً منهم أنه بإمكانهم حلّ المشكلة عسكرياً، مما زاد الوضع سوءاً، وانضم الجنوبيون الذين لم يكونوا متمردين على السلطة إلى حركة التمرد باعتبار ما يحدث من الشمال هو اعتداء على الجنوب، وبدأوا حرب العصابات، وقدمت لهم الإرسالات والغرب واتحاد الكنائس العالمي كل المساعدات المادية والعسكرية والإعلامية^(٢). ونتيجة لتلك الأحداث هجر كثير من الجنوبيين الوطن إلى الأقطار الإفريقية المجاورة وازداد عدد اللاجئين في أوغندا والكونغو وإثيوبيا وإفريقيا الوسطى، واستطاعوا أن يؤسسوا تنظيمات سياسية مستقلة^(٣)، وكان من بين السياسيين الجنوبيين الذين هاجروا خارج الوطن الأب ساتورنينو لاهوري الكاهن الكاثوليكي من اللاتوكا، وجوزيف أودهو اللذين هاجرا إلى أوغندا وأسسا هناك الجمعة المسددة السودانية سنة 1961، ثم رحلا إلى كينشاسا عاصمة زائير وهناك انضم إليهما ولم دينق نهال، وأسس الثلاثة الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني سانو، وأصدروا نشرة إخبارية باللغة الإنجليزية عرفت بصوت السودان^(٤). إلا أنهم عجزوا عن إنشاء تنظيم قوي لهم داخل السودان، وفي الفترة ذاتها ظهر تنظيم سياسي جنوبي منافس لهم في الخرطوم عرف باسم جبهة الجنوب، غير أنّ عداء الجنوبيين اتخذ مظهراً أخطر من سانو، وتمثل في النشوء التدريجي لمقاومة مسلحة منظمة على أرض جنوب السودان منذ أوائل سنة 1963، وأطلقوا على أنفسهم اسم إندالا، وهم بقايا الفرقة الاستوائية، وانضم إليهم اللاجئين الهاربين من الشرطة، وشكلوا نواة لحرب العصابات في منطقة اجو شرق المنطقة الاستوائية تحت قيادة الملازم إيميلو تافنج، وقرروا استخدام القوة لأنها السبيل الوحيد لتغيير الأوضاع، وأقاموا معسكرات للتدريب، وقامت هذه الفرق في كانون الثاني 1964 بمهاجمة الحامية العسكرية في مدينة واو، وكان ذلك العمل من أبرز الأعمال التي قامت

^(١) كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 99.

^(٢) الزنتاني، أزمت السودان، ص 160.

^(٣) البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 276.

^(٤) روسانو ديدار فوزي، السودان إلى أين، ترجمة مراد خلاف، د.ت، د، ط، 2013، ص 255-256.

بها إنذاراً في فترة الدكتاتورية العسكرية الأولى، وكان مآلها الفشل⁽¹⁾، وبلغ تعداد قوات إنذاراً حوالي (5000) آلاف مقاتل سنة 1964 توزعوا على وحدات متفرقة⁽²⁾.

وحين ازداد الوضع تدهوراً لجأت الحكومة بعد عجزها عن إيقاف الحرب الدائرة في الجنوب بالقوة العسكرية إلى البحث عن حلول مناسبة، وأصدرت كتيباً بعنوان مسألة جنوب السودان، أوضحت فيه أنّ المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية واقتصادية وثقافية ولا يمكن حلها بأسلوب عسكري، وأنه يجب أن تتم مناقشتها على نطاق واسع وبحرية تامة لإيجاد حل مناسب لها⁽³⁾. وتم تشكيل لجنة قومية من الشماليين والجنوبيين لدراسة العوامل التي حالت دون تحقيق التجانس بين الشمال والجنوب، ودارت المناقشة العامة حول مسببات الحرب الأهلية في تشرين الأول 1964 في جامعة الخرطوم⁽⁴⁾، وكانت خلاصة الرأي تأييد وجهة النظر القائلة باستحالة الحل في غياب الحريات الأساسية في ظل الحكم العسكري. عندها قام العسكر بقمع النشاط الطلابي، وقُتل خلال تلك الأحداث أحد الطلاب في 21 تشرين الأول 1964، وعلى أثر هذه الأحداث قامت ثورة أكتوبر التي أطاحت بالدكتاتورية الأولى⁽⁵⁾.

وبلغت مشكلة الجنوب خلال سنة 1964 أبعاداً خطيرة جديدة وغدت وحدة السودان في خطر؛ هذا عدا عن فشل محاولات حل المشكلات الاقتصادية والسياسية في الشمال والجنوب عن طريق تشكيل المجلس المركزي سنة 1962، ذلك لأنّ الأحزاب السياسية الرئسية فما عدا أتباع الطريقة الختمية قد رفضت الاشتراك في انتخابات المجلس المركزي. ولم تستطع قوات البوليس والقوات المسلحة كبح جماح الإضرابات والمظاهرات التي نُظمت لإسقاط النظام العسكري، ومن ثم أضحت المواجهة بين الجيش والمتظاهرين أمراً لا مفر منه. ولم يكن صغار ضباط الجيش الذين أبدوا استاءهم من قبل وتذمرهم واقفين خلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة. لذلك رفض ضباط الجيش الانصياع

⁽¹⁾ روسانو، السودان إلى أين، ص 257.

⁽²⁾ كوليز، تاريخ السودان الحديث، ص 101.

⁽³⁾ المهدي، السودان وحقوق الإنسان، ص 31.

⁽⁴⁾ روسانو، السودان إلى أين، ص 257.

⁽⁵⁾ المهدي، السودان وحقوق الإنسان، ص 31.

للأوامر عندما طُلب منهم إطلاق النار على المتظاهرين. حينها لم يبق أمام الفريق إبراهيم عبود غير حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، وإعلان موافقته على تكوين حكومة انتقالية لاتخاذ الخطوات الضرورية لإعادة الديمقراطية والحكم المدني. وهذا يعني أنها الخطوة الأولى نحو التصفية الكاملة للحكم العسكري وانتصار الإرادة الشعبية. ونجاح الإضراب السياسي. بل إنّ نجاح الحركة الشعبية كلها لم يكن لها أن تتحقق لولا التأييد الفعال والمساهمة الشعبية الصادقة، وتضادات العمال وأفراد الجيش والطلاب ممن أودعوا في المعتقلات، ومنهم من فقد وظائفه، فضلاً عن التضمة بالأرواح عند البعض الآخر.

بذلك نجد أنّ السودان لم ينجح خلال السنوات الست للحكم المدني الأول ولا الحكم العسكري أيضاً الذي أطح به بعد طول عناء سنة 1964، لتحل مكانه حكومة ائتلافية جديدة من الأحزاب التي عادت ثائرة لممارسة سلطاتها عن طريق المؤسسات البرلمانية. وهذا ما أوضح بأن الصراع بين الأحزاب الساسة وحتى السلطة العسكرية كان من أجل الوصول إلى السلطة، التي كانت حتى ذلك الوقت على صلة وثيقة بالطائفتين الدينيتين الكبيرتين، اللتين بقيتا العنصر المهم من على الحياة الساسة في البلاد. ولم تعد مسألة جنوب السودان بأقرب إلى الحل في سنة 1964 منها في سنة 1955 حينما تمردت القوات الجنوبية وشقت عليها عصا الطاعة.

5- مواقف القوى الوطنية من الحكم العسكري:

ظلت الأحزاب الساسة التي مهدت مساهمتها للإنتقال العسكري صامته دون حراك في بداية الحكم العسكري، أملاً بتعاون النظام العسكري معهم، فما عدا الحزب الشيوعي، -كما سبق إيضاحه-. ولكن منذ سنة 1959 أخذت الأحزاب تُجمع على ضرورة الخلاص من الحكم العسكري، فتقدم حزب الأمة بزعامة الصديق المهدي بمذكرة تطالب بإعداد الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات، وكذلك تقدم الحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهري بمذكرة مماثلة، وبسبب إهمال الطلبين تمّ التعاون السري مع الحزب الشيوعي لتنظيم جبهة معارضة للحكم العسكري⁽¹⁾؛ كما منعت الحركة النقابية من مزاوله

¹ كان الحزب الشيوعي أول من نادى بسلاح الإضراب السياسي العام للإطاحة بالحكم العسكري، كما ظل يدعو

أي نشاط وتعرض قاداتها للاعتقال، وعندما انتقدت جريدة الأيام في 30 كانون الثاني 1959 إجراءات المحاكمة وقوة العقوبات بحق المعارضين، صدر أمر بوقفها فوراً، وأُرسلت مجموعة من القادة النقابيين مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة تطالب بالسماح للنقابات بمزاولة نشاطها والإفراج عن القادة النقابيين فتم اعتقال الموقعين على المذكرة، وصدر قانون نقابات عمالي جديد سنة 1961 يحد من النشاط النقابي. وبقي النظام العسكري يعاني من مواجهات وتحديات الحركة العمالة الموحدة التي اتسم نشاطها بالوعي الساسي المميز، وهذا ما قاله الدكتور عبد الرحمن طه: "لما كان النظام العسكري عالمياً بالإمكانات الساسية للحركة العمالة والخطر الناجم عنها، فقد بادر بحلّ جمع النقابات وحلّ الإتحاد العام"⁽¹⁾. واستمرت مطاردة واضطهاد قادة النقابات طوال عهد الحكم العسكري، مما أضعف فعالة الحركة العمالة ولم تستعد فعاليتها وتشرع في النضال من جديد إلا بعد سقوط النظام العسكري سنة 1964 والذي لم يكن حكمه أكثر من تجربة اتسمت بالقسوة.

كما أضرب طلاب جامعة الخرطوم تضامناً مع نضال القوى الوطنية ضد الظلم والاضطهاد، ففي أيلول 1959 وجهت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة جامعة الخرطوم مذكرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالباً بعودة الجيش إلى ثكناته، وتكوين حكومة مددة واتخاذ الخطوات اللازمة لانتخاب برلمان جديد، واعتقل نذجة ذلك أعضاء اللجنة ولم يُفرج عنهم إلا بعد أن أعلن الطلاب الإضراب الطلابي الثاني في 13 تشرين الثاني 1959 تأييداً لمطالب العمال. واستغل الطلبة زيارة الرّدس جمال عبد الناصر للفريق ابراهيم عبود في داره الكائنة بالقرب من مبنى الجامعة، ورددوا هتافات معارضة للحكم العسكري، ولهذا سعت الحكومة للسطرة على الجامعة ومجلس إدارتها. ففي شباط

للفكرة باستمرار، ففي آب 1961 وزع الحزب نداء للجماهير داعياً إلى تعبئة جمع القوى الثورية للقيام بإضراب ساسي عام يؤدي حتماً إلى القضاء على الحكم العسكري، وفي هذا الخصوص ذكر الحزب الشيوعي: "إنّ الحزب يؤمن بالعمل الجاد والمتواصل في أوساط تلك القوى، العمال والطلاب المثقفين، وأصحاب الأملاك، إذ يمكن تعيّناتها ليقوم بإضراب ساسي شامل يؤدي إلى شلّ النظام الساسي القائم". عن الحزب الشيوعي، ثورة شعب 1965، ص425.

⁽¹⁾ بشير، الحركة الوطنية في السودان، ص257

1961 تم تعديل قانون الجامعة بحيث أصبح رؤس الدولة راعي الجامعة ويعين رؤسها، ويتولى مجلس الوزراء تعيين مجلس الجامعة، وكانت الضربة القاضية على استقلال الجامعة بإلحاقها بوزارة التربية والتعليم، وبموجب هذا القرار أصبح وزير التعليم هو المسؤول عن إدارتها، ولقيت تلك الإجراءات معارضة شديدة من الطلبة، وتقدم اتحاد الطلبة بمذكرة عارض فيها تلك الإجراءات مؤكداً على مطالب مذكرتهم السابقة، كما استقال عدد من الأساتذة من مناصبهم الجامعة، ولم يتراجعوا عنها إلا بعد الإعلان بأن كل القرارات الخاصة بالجامعة سوف يعاد النظر فيها. وبلغت معارضة الحكم العسكري ذروتها حينما اتحدت الأحزاب الساسية والنقابات العمالة وطلبة الجامعات⁽¹⁾. وشملت المعارضة الفلاحين أيضاً؛ حيث قام مزارعو عمال الجزيرة والمناقل سنة 1963 بالإضراب ضد الحكم العسكري، وسبقهم مزارعو منطقة خور الفاش ندجة لسوء الأحوال الاقتصادية، مما يدل على امتداد المعارضة للريف⁽²⁾.

كما اتفق ممثلو الجماعات الإسلامية على وحدة العمل، وبدأ نفوذ جماعة الإخوان المسلمين ينمو ويزداد في أوساط طلاب جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية. وأدت الجماعات الساسية دوراً في صفوف الطلاب في شتى العهود كان من بينها الديموقراطيين الذين نشأوا سنة 1963، وجبهة الاشتراكية العربية سنة 1963، والجبهة الاشتراكية سنة 1965، وجبهة اتحاد الطلبة الجنوبيين 1965، واقتصرت عضوية الجبهة الأخيرة على الطلاب، ولم يستطع كل من حزبي الأمة والوطني الاتحادي تكوين فرع له في الجامعة إلا سنة 1965.

ونتيجة لتلك المجريات، تشكلت "الجبهة الوطنية المتحدة" المكونة من أحزاب الأمة والوطني الاتحادي، والشيوعي، وبعض المستقلين. وتكرر طلب الجبهة في العامين 1960 و 1961، بإعادة الترتيبات وإجراء انتخابات، لكن القائمين على الحكم العسكري لم يتخذوا أي إجراء، إلا عندما أرسلت الجبهة في 7 تموز 1961 برقة إلى الفريق ابراهيم

⁽¹⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 274-275. وحاج موسى، ابراهيم محمد، التجربة الديموقراطية، ص 254-258.

⁽²⁾ أوكولينز، التطور الاقتصادي، ص 42. والبشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 252-253.

عبود احتجاجاً على تعذيب واضطهاد أحد السجناء السياسيين في الأُبَّص، فقام النظام العسكري باعتقال قادة الجبهة الوطنية المتحدة، وكان من بينهم عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري وعبد الخالق محبوب سكرتير الحزب الشيوعي، ونقلوا إلى الجنوب حيث بقوا هناك حتى كانون الثاني 1962، وأطلق سراحهم بعد إضرابهم عن الطعام.

وبهذا اتسع نطاق المعارضة لتشمل معظم أبناء الشعب في مختلف مواقع عملهم ونشاطاتهم، وتركزت مطالب الجمع على ضرورة إنهاء الحكم العسكري، وتكوين حكومة وطنية من المدنيين للعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء انتخابات تسفر عن برلمان جديد، خاصة وأن الأحزاب الساسة أدركت أن النظام العسكري لا يرغب في المهادنة ولا في تسليم السلطة للمدنيين، ورأى قادة الأحزاب بأنه لا سبيل لإعادة السلطة للمدنيين والحفاظ عليها إلا عن طريق النضال، وأن الموقف السلمي لا يجدي نفعاً.

ثالثاً: الحكم العسكري والساسة الاقتصادية - الاجتماع

كان لسوء الأوضاع الاقتصادية لفترة ما بعد الاستقلال وحتى الإطاحة بحكم العسكر سنة 1964، أثر كبير في تدمير الشعب، وتصادم نضال القوى الوطنية التحريرية الهادفة للاستقرار والنهوض؛ بخاصة أن القوى الساسة التي حكمت البلاد لم تلتفت نحو إرساء القواعد الأساسية لبناء اقتصاد متين في البلاد بل كان سوء الإدارة والصراعات الساسة حول النزاعات الفردية لدى أغلبية القوى الحاكمة أثر كبير في تردي واقع السودان الاقتصادي. هذا فضلاً عن تأثير العوامل الطبعة، وانعكاس تقلبات السوق العالمية على بعض الموارد الزراعية المهمة، حيث "أدى سوء الأحوال الاقتصادية إلى انخفاض انتاج محصول القطن، بالإضافة إلى تدني أسعاره عالمياً، وعجز الحكومة القائمة عن تصريفه⁽¹⁾. وكان "نظام ابراهم عبود مهتماً بالدرجة الأولى بالقدرة على حكم البلاد أكثر من اهتمامه بإجراء أية إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية"⁽²⁾. ولكن في مطلع سنة 1959 أخذت الأحوال الاقتصادية بالتحسن، نتيجة للزيادة الملحوظة في محصول القطن في تلك السنة، إلى جانب تمكّن الحكومة من تصريف المخزون الهائل من القطن، وملء

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 273.

⁽²⁾ أوكولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 92.

خزينة الدولة المستنزفة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار لسنوات عدة⁽¹⁾، إلا أنّ هذا الانتعاش الذي شهدته البلاد خلال سني 1959-1960-1961 لم يكن سببه سياسة اقتصادية بنيوية مدروسة، وإنما جاء نتيجة الزيادة في إنتاج القطن وتحسن أسعاره عالمياً خلال تلك الأعوام، لذلك لم يكن مستبعداً أن تعود الأزمة الاقتصادية مرة أخرى سنة 1963⁽²⁾، وفي تلك الفترة كانت السياسة الاقتصادية للدولة تؤكد على أنظمة الاستيراد البديلة، وبناء معامل للكبريت والعطور والمنسوجات والمشروبات والزجاج، ولكن بفعل الاضطرابات المستمرة وضخامة عجز خزينة الدولة من العملات المحلّة والأجنبية انخفض النمو الاقتصادي الحقيقي إلى حده الأدنى. وفي سنة 1964 كان العجز في ميزان المدفوعات والبالغ (214) مليون دولار في طور التراكم⁽³⁾، عدا عن عدم جدوى المعونات الأمريكية التي كان ينفق معظمها على الموظفين والخبراء الأمريكيين، تلك المعونات التي قبلتها الحكومة العسكرية منذ قامها، وظهر من خلالها التدخل الأمريكي المباشر في سياسة السودان الاقتصادية⁽⁴⁾؛ كما كان توقع اتفاقية مياه النيل مع مصر والقبول بالتعويض البسيط لإعادة توطين الآلاف من أبناء النوبة الذين ستُغمر أراضيهم ومساكنهم بالمياه أثراً كارثياً، وكان عليهم أن يضغطوا على خزintهم الضعفة أصلاً لإعادة توطين (50) ألف نوبي في خشم القرية⁽⁵⁾، وسلكت الحكومة العسكرية سبيل القروض، وبلغت ديون السودان من القروض الأجنبية خلال الحكم العسكري (130) مليون جنيه على الرغم من أنّ الخطة العشرية التنموية التي أطلقتها الحكومة سنة 1962 لم تكن تعد السودان بأكثر من بعض الصناعات الخفيفة والنمو البطيء، وقد ثبت أنّ تنفيذها أبعد من القدرات المحدودة لأصحابها⁽⁶⁾؛ كما اجتمع مع هذا عوامل سلبية مثل استئثار الفساد والبدخ في الإنفاق الحكومي، ونقص المساءلة المالية وهدر الأموال على

⁽¹⁾ أوكوليز، تاريخ السودان الحديث، ص 97.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 274.

⁽³⁾ أوكوليز، التطور الاقتصادي والصراع السياسي، ص 42.

⁽⁴⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 275.

⁽⁵⁾ أوكوليز، تاريخ السودان الحديث، ص 95.

⁽⁶⁾ عايدة موسى، السودان من الاستقلال إلى الثورة، ص 33.

مشاريع لخدمة الجش، وتأمين حاجاته بسبب استمرار الحرب في الجنوب، وسرعان ما استنفذ فائض الإيرادات وأدى إلى تراجع مصداقة الحكومة ورواج الشائعات عن انهيار اقتصادي وشك⁽¹⁾، وهذا ما أشعر المواطنين بوطاة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، وتطلعهم للخلاص من هذا النظام الذي سلبهم أرزاقهم بسياسته الاقتصادية الفاشلة، إضافة إلى سلبهم حرياتهم بقوانينه وأوامره الجائرة⁽²⁾.

رابعاً: أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال سني 1964 - 1969: حسم الأمر وتمّ تغيير السلطة السياسية العسكرية مع نجاح ثورة 31 أكتوبر 1964، التي تُعد قفزة ثورية نوعية ولس حركة سلمية. وبناء على ذلك تشكلت الجبهة الوطنية من جمع القوى والجماعات السياسية التي ساهمت في مقاومة النظام العسكري، ومن ثم اتفق الجمع على منهج سياسي لكون بمثابة دليل للعمل، وهو ما أطلق عليه "الميثاق الوطني".

1- ثورة أكتوبر 1964 (أسبابها، ومجرياتها، ونتائجها):

تُعد ثورة أكتوبر 1964 من الأحداث الأهم في تاريخ السودان المعاصر، لأنها وضعت حداً للمظالم التي عاشها الشعب السوداني بمعظم فئاته الاجتماعية وأطافه السياسية، على مساحة البلاد من شمالها إلى جنوبها، خلال سادة حكم العسكر بين سني 1958 - 1964 والذي ما زال في بداية تجربته السياسية، وكان هدفه إثبات قدرته على الحكم عبر الأساليب الديكتاتورية بكل ثقل آلاتها العسكرية.

ومن الجدير بالاهتمام أنّ ثورة أكتوبر كانت نتاج تصمم الشعب على الخلاص، من خلال الحراك الوطني ووحدة فصائله ضمن هدف موحد.

أ- الأسباب الحقيقية:

تضافرت مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية معاً لتفجر ثورة أكتوبر 1964، ولتتهي تسلط حكم العسكر من السودان ومن أهم الأسباب الحقيقية التي دفعت للثورة:

⁽¹⁾ كولينز، تاريخ السودان الحديث، ص98.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص276.

- **ساسة القمع وخنق الحريات** التي اتبعتها نظام الحكم العسكري ممثلة برأس النظام ابراهم عبود وما أصدره من بيانات وقرارات وأوامر سلطوية قمعية طالت معظم فئات الشعب السوداني.

- **حركات التمرد** التي قامت داخل الجش، وساسة القمع التي قوبلت بها والتي تمثلت بأحكام الإعدام التي لم يشهد السودان مثيلها منذ ثورة 1924 وأسهمت هذه الأحداث في نشوء تنظيم الضباط الأحرار داخل الجش الذي كان له الدور الأهم في إنجاح ثورة أكتوبر 1964.

- **وحدة النضال الشعبي** بمختلف فئاته، من عمال وفلاحين وطلاب وأساتذة ومهندسين ومحامين وغيرهم....، ودأبهم النضالي المستمر الذي تمثل بالمظاهرات والاعتصامات ومذكرات الاحتجاج، وتجاهل النظام لمطالبهم وحقوقهم المشروعة.

- **انعكاس سوء الأوضاع الساسية على الحياة الاقتصادية - الاجتماعية وترديها** مما أوصل السودان إلى حالة الإفلاس الذي انعكس سلباً على أحوال الشعب المعيشة.

- **ساسة القمع والإرهاب التي اتبعتها الحكم العسكري في جنوب السودان**، مما أدى إلى اضطراب أحوال الجنوب السوداني طيلة فترة الحكم العسكري، وإلى هجرة الآلاف من سكان الجنوب من بلادهم إلى الدول المجاورة، والتحول التدريجي نحو الكفاح المسلح، وتشكيل ميلشيات اتخذت من حرب العصابات أسلوباً للتعبير عن مطالبها.

ب- السبب المباشر ومجريات الثورة:

اتضح لدى سلطة الحكم العسكري أنّ لمشكلة الجنوب خصوصيتها، ولا يمكن حلّها عسكرياً، "إنّما يجب مناقشتها على نطاق واسع وبحرية تامة، وتمّ تشكيل لجنة قومية للتحقيق في أسباب المشكلة وإيجاد الحلول لها⁽¹⁾. حينها قام اتحاد طلبة جامعة الخرطوم بعقد ندوة حول مشكلة الجنوب في 10/10/1964، بموافقة الحكومة، وأجمع المتحدثون على ضرورة إقالة الحكومة. حينئذ منعت الحكومة مثل هذه الندوات، واعتقلت أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة تحفظاً عند اعتراضهم على ذلك⁽²⁾. وبعد الإفراج عنهم

⁽¹⁾ الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، ص 31. وروسانو، السودان إلى أين، ص 257.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 277.

عقدوا ندوة أخرى في الجامعة في 21/10/1964، وعندما أمرهم البوليس بفضّ الاجتماع رفضوا ذلك، فاقترح البوليس قاعة الندوة وطوق المكان، وتمّ إطلاق النار على الطلاب، واستشهد الطالب أحمد القرشي، وجرح آخرون واعتقل البعض الآخر، مع إعاقة جهود الأساتذة والأطباء لإسعاف الجرحى ونقلهم إلى المستشفى، واعتقل أربعة أطباء⁽¹⁾. وفي اليوم التالي خرجت جنازة تشيع بلغ عدد المشيعين فيها (30) ألفاً يتقدمهم أعضاء هيئة التدريس بزيهم الرسمي بعد تقدمهم باستقالاتهم المشروطة بزوال الحكم العسكري وقام حكومة دستورية، واندلعت المظاهرات وأعمال الشغب في سائر أنحاء الخرطوم، ولم يعد باستطاعة الشرطة والجيش الحفاظ على النظام. وأصدر وزير الداخلية في 24 تشرين الأول أمراً بحظر التجول من الساعة السادسة مساء وحتى الخامسة من صباح اليوم التالي، كما مُنع التجمع لأكثر من عشرة أشخاص إلاّ فيما يتعلق بالعبادات والأفراح⁽²⁾. وكان الموقف ذاته لدى القضاة والمحامين الذين اجتمعوا صباح 24 تشرين الثاني، وقرروا رفع مذكرة للحكومة يطالبون فيها بالعدالة وسادة القانون، مستكرين تصرف البوليس واتهامهم بالقتل العمد، كما طالبوا بعودة الجيش إلى ثكناته وإقامة حكم ديموقراطي في البلاد، وانضم إلى تجمعهم أساتذة من جامعة الخرطوم وأطباء وأساتذة المعهد الفني، ومهندسون واتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وتشكلت من هؤلاء جمعاً الجبهة الوطنية للهيئات كحارسة للثورة، ولما رفضت الحكومة المذكرة تجمهرت هذه الجموع في مبنى المحكمة العليا واعتضت السلطات على هذا التجمع، وأحاطت مبنى المحكمة بقواتها، فتداول المجتمعون في الأمر وقرروا دعوة الشعب للعصيان المدني والإضراب السياسي العام حتى زوال الحكم العسكري وعودة الديموقراطية إلى البلاد. وتطورت الأحداث إلى مرحلة الإضراب الذي بدأ في صباح اليوم التالي في 25 تشرين الأول، وشمل الموظفين والعمال والفلاحين والمهندسين والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعة، وقطاع الخدمات المذنة، وبلغ الإضراب ذروته بدخول عمال السكك الحديدية.

⁽¹⁾ المختار، خريف الفرح، ص 185-188.

⁽²⁾ حاج موسى، التجربة الديموقراطية، ص 279. وكولينز، تاريخ السودان الحديث، ص 103. والمختار، خريف الفرح، ص 186.

وشُلت الحاة تماماً، وكان آخر من توقف عن العمل موظفو عمال محطة الإذاعة السودانية بأمر درمان⁽¹⁾. وتجددت المظاهرات في معظم أنحاء السودان، وشاركت النساء بالمظاهرات ورددن شعارات معادية للنظام العسكري، وهاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية وأحرقوها. وقرر قادة المجلس العسكري سحق الثورة بأي ثمن، وأصدرت الحكومة أوامرها بإطلاق النار على كل من يخالف الأوامر، وفي مساء يوم 26 تشرين الأول، تقدمت مجموعة من صغار الضباط المؤيدين للثورة، وحاصروا مقر الحكومة بالدبابات وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري، وإزاء هذا الانقسام في صفوف الجيش لم يعد أمام إبراهيم عبود إلا الاستسلام فألقى باناً في مساء ذلك اليوم أعلن فيه عن حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء⁽²⁾. وبذلك نجحت الثورة، وعمت الأفراح السودان وحقت الثورة أولى مطالبها، وتشكلت الجبهة القومية من ممثلين عن الأحزاب الساسة وعن الجبهة الوطنية للهيئات التي شرعت في مفاوضات مندوبي القوات المسلحة الذين أوكل إليهم الفريق إبراهيم عبود مهمة العمل للخروج من الأزمة، وكان نادي أساتذة جامعة الخرطوم وسراي الإمام بأمر درمان، ورئاسة القوات المسلحة هي الأماكن الثلاث التي شهدت الاجتماعات والمفاوضات كلها، وقد مثل الجبهة القومية الموحدة الصادق المهدي، ومبارك زروق، وأحمد السيد حمد، وعابدين اسماعيل، والدكتور حسن الترابي، في حين مثل القوات المسلحة الضابط الطاهر عبد الرحمن المقبول، وعوض عبد الرحمن صغير، ومحمد إدريس عبد الله، والباقر، ويوسف الجاك، ومزمل سلمان غندور، وكان أول لقاء بين ممثلي الشعب والقوات المسلحة مساء الثلاثاء في 27 تشرين الأول صبحه إعلان حل المجلسين⁽³⁾، وقبل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين سرت إشاعات بأن تعثر المفاوضات يعود إلى تسويق مندوبي القوات المسلحة، وبأن هناك مؤامرة يقوم بها الجيش للإطاحة بالثورة، وما إن وصلت هذه الإشاعات إلى نادي طلبة جامعة الخرطوم حتى خرج الطلاب بمظاهرة صاخبة، وتبعتهم جموع الشعب واتجهوا نحو القصر الجمهوري، وأخذت الجموع

⁽¹⁾ جاب الله، التحولات الساسة، ص 99. حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 280-281.

⁽²⁾ الزنتاني، أزمت السودان، ص 161. عايذة موسى، السودان نت الاستقلال إلى الثورة، ص 36.

⁽³⁾ كوليز، تاريخ السودان الحديث، ص 103. حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 283. والمختار، خريف الفرح، ص 204.

تهتف بسقوط عبود، وعودة الجش إلى ثكناته، وتطالب بقاء حكومة ديمقراطية. وقبل أن يحاول المتظاهرون اقتحام القصر أطلق الحرس عليهم النار فسقط من المتظاهرين 12 شهيداً أمام القصر، وهاج الشعب من جراء هذه الأحداث واجتاحت البلاد المظاهرات التي تطالب بالقصاص وأجبرت هذه الأحداث المتفاوضين من مندوبي القوات المسلحة على التوصل إلى حل سريع للخروج من الأزمة⁽¹⁾، وقد تمحورت نقاط الخلاف بين الجانبين في النقاط الثلاث التالية:

- إصرار القوات المسلحة على بعض المطالب، ومنها عدم التعرض للحكام ومحاسبتهم على أي عمل أدوه من 17 تشرين الثاني 1958 إلى 21 تشرين الأول 1964، وإدراج ذلك في الميثاق الوطني، وكان لهم ذلك.
- تدخلهم الواضح في اختيار رؤس وأعضاء الحكومة الانتقالية مع استسلام من الجانب الآخر إلا في قليل من التفاصيل.
- أن يبقى الفريق ابراهيم عبود رئيساً للدولة، وقد كان لهم ذلك أيضاً شريطة أن يحكم حسب دستور 1956⁽²⁾، وبالفعل تمّ الاتفاق بين المندوبين على الميثاق الوطني وتشكيل حكومة انتقالية رشح لها بموافقة الجمع الدكتور مبارك شداد، ولكنه اشترط لقبول المنصب أن يكون رأس الدولة هو مجلس السادة وليس عبود، وعاد المتفاوضون يبحثون عن شخص آخر، ثم أجمعوا على سر الختم خافعة ووافق في الحال⁽³⁾.

2- الميثاق الوطني:

اتفق ممثلوا الجبهة القومية الموحدة، وممثلوا القوات المسلحة على إعلان ميثاق وطني في 30 تشرين الأول 1964، وتضمن: قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لدستور 1956 وأولى مهامها إجراء انتخابات عامة في موعد أقصاه آذار 1965، ويكون

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 283-284.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرع، ص 258-259-307.

⁽³⁾ المختار، خريف الفرع، ص 309-311.

ابراهيم عبود رؤساً للدولة وبيادر سلطاته بمشورة مجلس الوزراء؁ كما يقوم بتصريف شؤون القوات المسلحة⁽¹⁾؁ وكان من أهم المبادئ الأساسية في الميثاق:

- تصفة الحكم العسكري الحالي.
- إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظم والتجمع.
- رفع حالة الطوارئ وإلغاء جمع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن.
- تأمين استقلال القضاء.
- تأمين استقلال الجامعة.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية.
- ربط الحكومة بالانتقال بانتهاء سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.
- إنشاء محكمة استئناف من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول إليها سلطات رؤس القضاء (القضاة منها والإدارية).
- إنشاء لجنة لوضع قوانين جديدة⁽²⁾.

3- الحكومتين الانتقالتين (الأولى والثانية) وأهم أعمالهما:

بناء على الميثاق الوطني أصبح سر الختم الخافة رؤساً للوزارة الانتقالية الأولى التي تشكلت بعد ثورة 1964 مباشرة؁ وفي صباح اليوم التالي أعلن النبا للناس؁ وتشكل مجلس الوزراء؁ وأذاع رؤس الوزراء باناً للشعب وضّح فيه أنّ الاتفاق بين القوات المسلحة والجهة القومية يقتضي بأن تقوم حكومة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لأحكام الدستور المؤقت لسنة 1956 بعد إجراء التعديلات اللازمة؁ وسكون الفريق ابراهيم عبود رؤساً للدولة؁ وسيباشر السلطات المنصوص عليها في ذلك الدستور؁ إلى جانب تصريف الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة؁ وينتهي هذا الوضع الانتقالي حين إجراء انتخابات عامة تشرف عليها لجنة مستقلة في آذار 1965؁ ينبثق عنها جمعة تأسيسية يقع على عاتقها وضع الدستور الدائم وإقراره؁ وقام حكومة يختارها الشعب؁ وريثما يتم وضع الدستور

⁽¹⁾ حاج موسى؁ التجربة الديمقراطية؁ ص 284.

⁽²⁾ المختار؁ خريف الفرع؁ ص 211-213. حاج موسى؁ التجربة الديمقراطية؁ ص 284-285.

الدائم ستقوم الجمعية التأسيسية بمهمة التشريع وفقاً لأحكام الدستور المؤقت. وخلال فترة الانتقال ستقوم الوزارة بالانتقالة بمهمة التشريع -إلى جانب سلطاتها التنفيذية- على أن يخول رؤس الدولة بإعادة أي أمر لم يوافق عليه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الأعضاء، إلا أن أي تشريع يوافق عليه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الأعضاء يصبح قانوناً⁽¹⁾. ضمت تلك الحكومة ممثلاً عن كل من حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي، وجبهة الميثاق، والحزب الشيوعي، كما ضمت سبعة وزراء لتكتل النقابات والمنظمات المهذة، ووزيرين من الجنوب، وكان من بين الوزراء السبعة السكرتير العام للاتحاد العام لنقابات العمال، ورؤس اتحاد الفلاحين، وكان لمثل هذا التشكيل طابع خاص، وذلك لأنّ كلاً من الأحزاب التقليدية لم يُمثل إلاّ بوزير واحد، مثلما كان لكل من الحزب الشيوعي والإخوان وزيراً واحداً أيضاً، وبعبارة أخرى أعطي لكل من الحزبين الأخيرين الوزن نفسه الذي أعطي للأحزاب التقليدية، مما يدل على اعتراف الأحزاب التقليدية بالدور الكبير الذي أداه الحزب الشيوعي والإخوان في محاربة الحكم العسكري أكثر منه اعترافاً بالمساواة بينهما، وكان تمثيل الجبهة المهذة تعبيراً عن تزايد نفوذ وأهمية النقابات العمالة والمهذة، وكان تعيين وزيرين من أبناء الجنوب خطوة مهمة لمعالجة مشكلة الجنوب⁽²⁾. هما كلاً من أمبورو الذي أصبح وزيراً للداخلية وكان معروفاً بعدائه للحكم العسكري من جراء سياسته تجاه الجنوب، وكذلك كان أزيوني مونديري معروفاً أيضاً كعدو صلب لذلك الحكم، إذ قضى سنوات عدة بالسجن بسبب معارضته لسياسة الشمال نحو الجنوب. إلا أن الوزارة الانتقالة لم تستمر في الحكم طويلاً، حيث استقال رؤس الوزراء في 18 شباط 1965⁽³⁾، لأنّ الأحزاب التقليدية لم تكن راضة عن تشكيل الحكومة على النحو الذي كانت عليه، وعارضت سياسة هذه الحكومة. ومنذ البداية كان مجلس الوزراء قد انقسم إلى قسمين: الأول ضم الأحزاب التقليدية ومعهم الإخوان، والثاني ضم الشيوعيين وجبهة الهيئات، وكانت الأحزاب التقليدية معارضة بشدة للتمثيل المبالغ

⁽¹⁾ المختار، خريف الفرع، ص 311-313.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 279-280. حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 291.

⁽³⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 293.

فه للشيوعيين، والمسألة الخلافة الأخرى التي كانت بين الأحزاب، صعود التار الساري وتزايد نفوذه مما سبب انقسام مجلس الوزراء منذ البداية إلى قسمين: الأول ممثلو الأحزاب التقليدية بما في ذلك الإخوان المسلمين المعارضون بشدة للتمثيل المبالغ فيه للشيوعيين، مما جعلها تتخذ موقفاً معادياً تجاه مجلس الوزراء، فأعلنت أنّ البلاد بحاجة لإجراء انتخابات جديدة ليتسنى لها تكوين برلمان جديد يضع دستوراً جديداً للبلاد، حينها لن يترك المجال للحزب الشيوعي لحصل على الأكثرية الشعبية التي قد تسانداهم عددياً وساساً. والثاني ممثلو السار (الشيوعيون وحلفاؤهم من جبهة الهيئات السارية) والذين لم يكونوا موافقين على إجراء الانتخابات. وكننتجة لذلك كان موقف السار "معادياً لمجلس الوزراء، وأعلن أنّ البلاد بحاجة إلى إجراء انتخابات جديدة من أجل برلمان جديد يضع دستوراً للبلاد"^(١). إلا أنّ العمال والفلاحين، والحزب الشيوعي، وحزب الشعب الديمقراطي، كانوا يرون تأجيل الانتخابات لأنّ موعدها يتعارض مع موسم جني محصول القطن، بالإضافة إلى أنّ الأمور لم تستب بعد في الجنوب، وبذلك يتعذر إجراء انتخابات في الجنوب^(٢). كما دار الخلاف حول تمثيل العمال والفلاحين في البرلمان، فقد طالب الحزب الشيوعي وحزب الشعب بتمثيلهم بنسبة 50% في مقاعد البرلمان، وهذا ما رفضه حزب الأمة، وحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق^(٣). كما بدأت الجبهة الوطنية للهيئات تتحول إلى تنظيم ساسي بقيادة المحامين والمتقنين لخوض معركة الانتخابات، وهذا ما أثار الأحزاب التقليدية، لذلك سارعوا لتكوين جبهة قومية متحدة من حزب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق، ومارست ضغطها على الحكومة لإجراء انتخابات عامة في موعدها في 18 شباط 1965، وقدم رؤس الوزراء استقالته لعجزه عن إيجاد حلول للمسائل المتنازع عليها. وتمّ تشكيل حكومة جديدة في 24 شباط 1965 برئاسة سر الختم خاتمة، وعضوية ثلاث وزراء لكل من حزب الأمة والوطني الاتحادي وحزب الشعب وجبهة الجنوب ووزيراً واحداً لكل من جبهة الميثاق والحزب الشيوعي -على الرغم من رفض

^(١) البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 280-281.

^(٢) حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 293-294.

^(٣) البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 281.

حزب الشعب والحزب الشيوعي الاشتراك في الوزارة ما لم يمثل فيها العمال والفلاحون وممثلو الهيئات- وكانت أولى القرارات التي اتخذتها الوزارة الجديدة، مدّ فترة الانتقال حتى 7 حزيران 1965 في حين كانت قبل ذلك تستعجل لإنهاء فترة الانتقال⁽¹⁾.

أ- أهم أعمال الحكومتين الانتقاليتين:

أخذت الحكومة الانتقالية بممارسة أعمالها، في السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق الميثاق الوطني والدستور المعدل لسنة 1964، التي أولاهها الشعب ثقته الكاملة، "بالنسبة للاختصاصات التنفيذية هي اختصاصات عادية تقوم بها أية وزارة، أما الوظيفة التشريعية التي يتولاها في العادة رؤس الدولة والبرلمان -ولأن البرلمان لم يكن قد تشكل- أوكلت هذه المهمة للوزارة الانتقالية، بالإضافة إلى وظيفتها المعتادة⁽²⁾. وقد تعاقب خلال فترة الانتقال وزارتين، الأولى من أول تشرين الثاني 1964 وحتى شباط 1965، والثانية من 24 شباط وحتى حزيران 1965، ولعل من أهم واجبات الوزارة الانتقالية، العمل على معالجة الوضع الاقتصادي السيء للبلاد، والإعداد المبكر للانتخابات العامة، بالإضافة إلى تنفيذ بنود الميثاق الوطني⁽³⁾.

كان على الحكومة الانتقالية إزالة آثار تركه حكم العسكر، ودعم الحكم الديمقراطي، فعزلت كبار الضباط الذين كانوا طرفاً قوياً في المفاوضات، واعتقلت وزير الخارجية الأسبق أحمد خير ومدير الأمن العام اللواء أحمد عبد الله ومدير البوليس محمد فضل، وبضغط شعبي شديد استقال ابراهيم عبود في 15 تشرين الثاني 1964، وتنازل عن سلطاته كرؤس للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلحة، وانتقلت سلطاته إلى مجلس الوزراء مؤقتاً ريثما يتم التشاور على مجلس السادة وفقاً لدستور سنة 1956، كما تمّ -تحت ضغط جماهيري- اعتقال أعضاء المجلس الأعلى المنحل، ونُقلوا إلى سجن زالينجي تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة، وبذلك حقق الشعب آخر انتصاراته⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 281-282. وحاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 299.

⁽²⁾ المختار، خريف الفرح، ص 260. حاج موسى ابراهيم محمد، التجربة الديمقراطية، ص 299.

⁽³⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 300.

⁽⁴⁾ المختار، خريف الفرح، ص 260-263. وجاب الله، التحولات الساسية، ص 108.

الوزارة الانتقالية الأولى: بمجرد تشكيل تلك الوزارة في بداية تشرين الثاني 1964، أصدرت قراراً بإطلاق حرية الصحافة، ورفع القيود المفروضة عن الأحزاب الساسية، وألغيت حالة الطوارئ كما ألغي قانون دفاع السودان ولائحته لسنة 1958، وألغي قانون الهيئة القضائية لسنة 1959، وألغي قانون جامعة الخرطوم لسنة 1960، وأعيد العمل بقانون الجامعة لسنة 1956، وأطلق سراح جمع المعتقلين⁽¹⁾، كما عملت على إصدار تشريعات أخرى من شأنها تدعيم الثورة مثل قانون الإثراء الحرام وذلك لإجراء التحقيق في تهم الفساد والمعاملات الاقتصادية المشكوك في صحتها، وقانون العزل الساسي وقرار فصل القضاء عن الإدارة الأهلية والعمل على تصفيته، وقرار التحقيق في الأسباب التي أدت إلى نظام حكم 17 تشرين الثاني 1958⁽²⁾. ولعل من أهم القوانين التي أصدرتها تلك الوزارة قانون الجمعة التاسدة لسنة 1965، فضلاً عن تصفة الحكم العسكري والقضاء على نفوذ العسكريين في كل مرافق الدولة والساسة الخارجية المفتحة التي اتبعتها، ومساعدتها لثوار الكونغو، وتأييد الثورة في المن، ومساعدة ثوار الجنوب العربي، ومن أهم أعمالها مساعدتها الإيجابية لثوار اريتريا⁽³⁾. واهتمت هذه الحكومة أيضاً بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي وإنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي وعقد الاتفاقات الخارجية لجلب الأموال لتحسين الأحوال الداخلة الخاصة بالتممة الاقتصادية، ومساعدة الشركات السودانية للإطلاع بتجارة الاستيراد والتصدير، ومساندة رأس المال الوطني، وإنشاء المجلس الوطني للأبحاث العلمية، كما أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالتعلم، وعملت على تأمينه لجمع فئات الشعب السوداني حتى مستوى الدراسة الثانوية، وعملت على تطوير التعلم الفني فوق الثانوية العامة⁽⁴⁾. وصدرت خلال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني 1964 وحزيران 1965 عدداً من القرارات الساسية المهمة، منها إلغاء قانون الجامعة لسنة 1960 وإعادة العمل بقانون جامعة

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص300.

⁽²⁾ جاب الله، التحولات الساسية، ص110.

⁽³⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص301.

⁽⁴⁾ جاب الله، التحولات الديمقراطية، ص110-111.

الخرطوم لسنة 1956، فضلاً عن إطلاق سراح جمع المعتقلين السياسيين، وإعادة جمع الضباط الذين سبق طردهم من الخدمة في ظل الحكم العسكري.

أما الوزارة الانتقالية الثالثة التي تسلمت الحكم في شباط 1965، فكان أهم ما أنجزته الإشراف على التحضيرات النهائية للانتخابات العامة التي أجريت في عهدها تحت إشراف لجنة الانتخابات العامة⁽¹⁾، كما عمل على حل مشكلة الجنوب عندما استجاب رؤس الوزراء لطلب تقدم به حزب سانو، وأصدر عفواً عاماً ووافق على تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب، وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات انعقد المؤتمر في 16 آذار 1965⁽²⁾، وضم جمع أبناء الجنوب والشمال ومراقبين من الدول المعذة بالقضة مثل مصر ونيجيريا وتنزانيا وكينيا وأوغندا والجزائر، وعرف باسم مؤتمر المائدة المستديرة للمصالحة الوطنية السودانية⁽³⁾. وبعد عشرة أيام من المناقشات العقيمة لم يستطع المتفاوضون الوصول إلى حل متفق عليه لوضع الجنوب دستورياً، فأوقفت أعمال المؤتمر فجأة يوم 25 آذار 1965. وعلى أمل التخفيف من هذا الفشل تكونت لجنة من اثني عشر عضواً، ستة من الشمال وستة من الجنوب، بقصد صياغة مسودة بمقترحات الإصلاح الدستوري والإداري، واجتمعت اللجنة بانتظام على مدى ستة أشهر، وبرزت خلال النقاشات نقاط خلاف رئيسة أبرزها ثلاث:

- تصمم الجنوبيين على معاملة الجنوب كإقليم واحد، وهو ما رفضه الشماليون، واعتبروه خطوة أولى نحو الانفصال.
- مسألة الأمن فقد أصر ممثلو الجنوب على وجود قوة أمن جنوبية للدفاع عن الجنوب، ومسؤولة أمام حكومة الجنوب، وهو ما رفضه الشماليون أيضاً.
- تتعلق بصلاحيات المجلس التشريعي الوطني في إلغاء أي تشريع إقليمي بأغلبية بسيطة أي بثلثي الأعضاء، وكانت نتيجته الفشل أيضاً⁽⁴⁾، إلا أن هذه الوزارة استقالت في تموز سنة 1965 حين قام الجمعة التأسيسية.

⁽¹⁾ حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ص 301.

⁽²⁾ أوكونينز، تاريخ السودان الحديث، ص 104-105.

⁽³⁾ الزنتاني، أزمنة السودان، ص 169.

⁽⁴⁾ أوكونينز، تاريخ السودان الحديث، ص 105-106.

ب- انتخابات سنة 1965

تمّ الاتفاق بين القوى الوطنية على أن تكون الانتخابات المتفق عليها في تموز 1965 على أساس قانون انتخابات سنة 1958، باستثناء تعديلات بسيطة، تمثلت بإلغاء مجلس الشيوخ غير الفاعل، والذي غلب عليه وجود المشايخ وزعماء العشائر وعودة دوائر الخريجين "كما حصلت المرأة على حق الانتخاب وتمّ تخفيض سن الانتخاب من 21 إلى 18 عاماً"⁽¹⁾، وبما أنّ الوضع الأمني في الجنوب لم يكن مستقرّاً، فقد ارتأى كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي الإسراع في الانتخابات حتى ولو أدى ذلك إلى إجرائها في الشمال فقط دون الجنوب، وقد عارض حزب الشعب الديمقراطي هذا القرار معيداً إلى الأذهان تجربة البريطانيين في المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي قاومته الحركة الوطنية باعتباره انفصالياً، وهدد بمقاطعة الانتخابات في حال إجرائها في الشمال دون الجنوب، وقد جرت الانتخابات خلال شهري نيسان وأيار سنة 1965، وبلغ عدد الذين سجلوا أسماءهم في دوائر الخريجين (19000) شخصاً من بينهم (588) أنثى، وكان هؤلاء يمثلون من أكملوا تعلمهم الثانوي أو ما يعادله، وكانوا من خريجي المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات. وبلغ عدد المرشحين (87) شخصاً للدوائر الخمسة عشر للخريجين ووصلت نسبة التصويت بالنسبة للناخبين (94,4%) ممن تمّ تسجيلهم⁽²⁾. وشارك فيها كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق والشيوعيين⁽³⁾، وحصل حزب الأمة بموجب الانتخابات على (92) صوتاً، والوطني الاتحادي على (73)، وحزب سانو (10) والمستقلون (18)، والكتلة الجنوبية (10)، وأبناء البجة (10)، والاخوان المسلمون (5)، والأحرار الجنوبيون (2)، وحزب الجنوبيين الاتحاديين (3)، والحزب الشيوعي (11)، وبقي حزب الشعب الديمقراطي في صف المعارضة. أما

⁽¹⁾ أوكونليز، تاريخ السودان الحديث، ص107.

⁽²⁾ عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص287. كان عدد المقاعد التي نالها كل حزب أو تجمع ساسي كما يلي: الحزب الوطني الاتحادي (73)، حزب الأمة (92)، حزب سانو (10)، المستقلون (18)، الكتلة الغوية (10)، أبناء البجة (10)، الاخوان المسلمون (5)، الأحرار الجنوبيون (2)، حزب الجنوبيين الاتحاديين (2)، الحزب الشيوعي (11)، ومجموعهم بلغ (233).

⁽³⁾ جاب الله، التحولات الساسية، ص116.

الحزب الشيوعي بمقاعده الإحدى عشر فقد كانت من المقاعد الخاصة بالخريجين، في حين لم يحصل الحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق إلا على مقعدين لكل منهما، ولم يحصل حزب الأمة على أي مقعد، ولأول مرة انتخبت المرأة كنائب في البرلمان، وذلك في دوائر الخريجين كمرشح للحزب الشيوعي، وهي السيدة فاطمة أحمد ابراهيم التي كانت رئاسة للاتحاد النسائي السوداني⁽¹⁾. وبنيجة الانتخابات استقالت حكومة سر الختم خدفة، واجتمع البرلمان في 1965/6/10 لانتخاب رؤس الدولة ورؤس البرلمان، واقتسمت الأغلبية المؤتلفة، الأمة والوطني الاتحادي، المركز فانتخب اسماعيل الأزهري رؤساً لمجلس السادة، ومحمد أحمد محبوب رؤساً لمجلس الوزراء، وتقلد منصبه في 1965/6/14⁽²⁾.

ج - أهم أوضاع الجنوب خلال 1964 - 1969:

كان الحدث الأهم المعني بأوضاع الجنوب حينها، المحاولة الجادة لحل مشكلة الجنوب. ذلك أنّ هذا الجانب من الحياة الساسية للبلاد لم يجد العناية والاهتمام الكافيين فما مضى، إذ لم تسهم الحكومة العسكرية برئاسة الفريق ابراهيم عبود في حل المشكلة، بل على العكس زادت تعقيداً وضاعفت من انتشار عدم الثقة بين الشمال والجنوب. وبدأ حزب سانو عمله الساسي بإرسال العرائض إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الإفريقية والمنظمات العالمية، كما أيد وشجع النشاط الحزبي للأذنانا، ومن ثم اصطبغ الخلاف بين الشمال والجنوب بالطابع العسكري، واعتبر كثير من الجنوبيين أنّ تعيين سر الختم خدفة رؤساً لمجلس الوزراء وكلمنت أمبورو وزيراً للداخلية دلاً على حسن النية من جانب أبناء الشمال، ذلك أنّ كلاهما كان معروفاً بصلته الوثيقة بمشكلة الجنوب وموقفه الإيجابي دالها. وسعى الجمع لتهديئة ردود فعل المناهضين لمساعي السلام التي لم تتوقف رغم عقد مؤتمر المائدة المستديرة في 16 آذار 1964 - كما سبق

⁽¹⁾ البشير، تاريخ الحركة الوطنية، ص 286.

⁽²⁾ جاب الله، التحولات الساسية، ص 116.

ذكره من قبل - حيث دلت جمع المجريات على رغبة الجمع بالتوصل إلى حل سلمي بين الطرفين⁽¹⁾.

خامساً: التطورات السياسية بين ثورة أكتوبر 1964 وانقلاب جعفر النميري 1969:

أكدت مجمل الأحداث والمجريات، أنَّ القوى السياسية بعد ثورة أكتوبر 1964 لم تستفد من تجربتها السابقة في تلك المرحلة من تاريخ السودان المستقل، بل استمرت الممارسات كما كانت في بدايات الاستقلال، وعادت لتقع في الأخطاء ذاتها، من حيث الانقسامات والاختلافات بين الأحزاب، حتى الانقسامات الداخلة على صعيد الحزب الواحد.

1- الانقسامات بين الأحزاب:

برزت الخلافات السياسية بين الحزبين المشتركين في الحكومة الائتلافية، فضلاً عن وجود خلافات داخل كل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، فقد "انشق حزب الأمة إلى قسمين: قسم بقيادة الصادق المهدي، والثاني بقيادة عمه الهادي المهدي، أما حزب الشعب الديمقراطي الذي كان بعيداً عن البرلمان وعن مجلس الوزراء، فقد شرع في التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي على أساس أن يحل مكان حزب الأمة في الحكومة الائتلافية، وأخذ يسعى لتكوين أحزاب جديدة محل الأحلاف القديمة"⁽²⁾.

دلت تلك الانقسامات والخلافات بين القوى السياسية على ابتعاد الثورة عن أهدافها، والعودة إلى النمط التقليدي السابق للحكومة المدنة الأولى، كعودة حزب الأمة والوطني الاتحادي إلى الجمعية التأسيسية وإلى الوزارة في صورتها التقليدية. "أما حزب الشعب فقد قاطع الانتخابات وغاب عن الأجهزة الجديدة، واستبعدت الاتحادات النقابية والمهذبة من الوزارة، ولم يمثل الحزب الشيوعي إلاً بعضو واحد فيها"⁽³⁾، وأحدث حلّ الحزب الشيوعي أزمة سياسية إثر محاضرة تعرض فيها أحد الطلاب الماركسيين لبعض القم الدينة، مما دفع الأنصار إلى حشد جموعهم، وقامت مظاهرات ومواكب قادها الإخوان

⁽¹⁾ دلت المجريات على التصدع بين القوى السياسية الجنوبية نفسها، الذي تعمق عبر السنين الماضية في ظل سياسة الحكم العسكري، وشكل عمق الخلافات والانقسامات بين المندوبين الجنوبيين أنفسهم وعزوف كل جماعة عن الالتزام بوجهة نظر واضحة محددة، صعوبة كبيرة أمام الحل السلمي.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص 287-288.

⁽³⁾ عابدة موسى، السودان من الاستقلال إلى الثورة، ص 38.

المسلمون، وطالبوا بحلّ الحزب الشيوعي، وحرمان أعضائه من الحقوق الذابّة، وطردهم من البرلمان، وبدأ الهجوم في 6/11/1965 عندما تقدمت الحكومة إلى الجمعية التأسيسية بمشروع قرار تعديل الدستور السوداني بحيث تتاح للحكومة إمكانية حلّ الحزب الشيوعي ومصادرة ممتلكاته، وعلى أثر هذا القرار انسحب النواب الشيوعيون الإحدى عشر من عضوية الجمعية التأسيسية ورفع الحزب دعوة أمام المحكمة العليا في الخرطوم، فقضت ببطالان قرار الجمعية ورفضت الحكومة أن تنفذ قرار المحكمة العليا، فما كان من رئيس القضاء بابتكر عوض الله إلا أن قدم استقالته من منصبه⁽¹⁾.

2- واقع السلطة الحاكمة:

ألحقت الهزيمة بحكومة محمد أحمد محجوب في تموز 1966، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي من الفريق المؤيد للصادق المهدي في حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي⁽²⁾. ورغم قصر فترة توليه لرئاسة الحكومة -من تموز 1966 وحتى أيار 1967- فقد كان أول ساسي سوداني ينجح في بناء جهاز ساسي كفاء، كما كان أول ساسي يملك برنامجاً وطنياً يتجاوز التقاليد الطائفية، والمصالح الشخصية والعرقية التي طبعت الساسيين السودانيين، ونال الاحترام والإعجاب حتى من معارضيه، كما سعى لوضع دستور دائم للبلاد محل الدستور المؤقت، وعين لجنة لصياغة الدستور ولكنها بعد مناقشات مطولة رفضت كلاً من الدستور الإسلامي والعلماني مفضلة صيغة دستور هجين بين الاثنين، وبالتحديد دستور ذا توجه إسلامي. وفي أيار 1967 سحب اسماعيل الأزهري دعم الحزب الاتحادي عن حكومة الائتلاف وأجرى تصويتاً على الثقة بالحكومة في 15 أيار 1967، فسقطت حكومة الصادق المهدي وتشكلت حكومة جديدة برئاسة المحجوب⁽³⁾.

وخلال حكومة محجوب الثالثة كانت الخرطوم ملتقى لأول مؤتمر قمة عربية بعد نكسة حزيران 1967⁽⁴⁾، وبعد ثمانية أشهر في شباط 1968 تزايدت المعارضة واشتدت وأمكن

⁽¹⁾ عايذة موسى، السودان من لاستقلال إلى الثورة، ص38.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص288.

⁽³⁾ أوكولينز، تاريخ السودان الحديث، ص111-112.

⁽⁴⁾ الزنتاني، ازمامات السودان، ص170.

للمصدق المهدي أن يعزز التأييد الكافي الذي يمكّنه من إلحاق الهزيمة بالحكومة، وتجنباً لذلك لجأ مجلس السادة إلى حلّ البرلمان ودعا لإجراء انتخابات جديدة، وأجريت في نيسان 1968 دون أن يكون هناك دوائر للخريجين، وحصل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي اللذين اندمجا في حزب واحد هو الحزب الاتحادي الديمقراطي على (101) مقعداً، وحزب الأمة على (73) مقعداً، وحزب سانو (15) مقعداً، والإخوان المسلمون (3) مقاعد، كما حصل كل من أبناء البجة وجبال النوبة والجهة الاشتراكية وحزب النيل على (1) مقعد لكل منهم، وبناء على ذلك تشكلت حكومة ائتلافية من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة جناح الهادي المهدي، وانتخب محمد أحمد محبوب رئيساً للوزراء. ولم تستطع هذه الحكومة الجديدة حل المشاكل السياسية والاقتصادية المعلقة فظهرت الخلافات والانقسامات مجدداً، وأدرك الشعب أنّ الأحزاب التقليدية قد فشلت في تحقيق الاستقرار المنشود، وتركّز جهدها في المؤتمرات والصراع على السلطة بعيداً عن إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل السياسية والاقتصادية، وشكلت الاضطرابات السياسية والتغييرات الحكومة المتعاقبة عائقاً أمام الاستقرار اللازم للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وضعف آلة إدارة البلاد، مما انعكس سلباً على حل مشكلة الجنوب.

3- السعي لتغيير الحكم:

يتضح مما سبق، أنّ النظام البرلماني خلال سني 1954- 1969 اتسم بالفوضى والتآمر وانعدام الهدف، وفشلت الحكومات المتعاقبة الممثلة للأحزاب والجماعات التقليدية في إنجاز ما جاءت من أجل تنفيذه، كما الحكم العسكري. رغم فشل تجربة حكم العسكر، فقد استمر تدخلهم في العمل السياسي وتطلعهم إلى السلطة، ففي سنة 1966 اتهمت مجموعة من صغار الضباط كانت تعمل في حامية جوبا بالجنوب بتحريض الجنود وإشاعة التذمر وعدم الرضا في أوساطهم. ولكن ألقى القبض عليهم وتم طردهم من الجيش، وكان بعضاً منهم أعضاء في حركة الضباط الأحرار. وفي كانون الأول 1967 اتهم الملازم خالد الكدّ بمحاولة تدبير انقلاب من صغار الضباط، كان من بينهم اليوزباشي جعفر النميري. كما أدت حرب حزيران سنة 1967 إلى مزيد من التذمر

والتمزق في صفوف الجش، وتم استعاب المزيد من صغار الضباط والجنود الذين انضموا إلى الحركة، وبحلول سنة 1968 أصبح من الواضح أنّ النشاط السياسي داخل الجش قد بلغ درجة أصبح من الصعب معها احتواءه، فتلاحقت وتتابعَت الأزمات وأضحى عقم تلك الحكومات واضحاً للعان.

4- انقلاب جعفر النميري:

قام تنظم الضباط الأحرار في ظل الظروف والملابسات الجارية بقيادة العقيد جعفر النميري بالإطاحة بالسلطة في 1969/5/25⁽¹⁾، "لأنهم كغيرهم من المثقفين السودانيين قد ضاقوا ذرعاً من تأمر وفساد وتدهور الأحوال الاقتصادية وتعقد مشكلة الجنوب"⁽²⁾. حينها ساد اعتقاد بأنه لس من حل لمشاكلهم سوى نهج طريق الاشتراكية، تلك الأفكار التي نمت في مؤسسات شتى لاسمها من جهة أصحاب الاتجاهات الماركسية والناصرية والبعثة عبر سنوات طوال، وكان أثرها الفعّال في أفكار الضباط الأحرار الذين قاموا بتدبير الاستلاء على السلطة⁽³⁾.

وكانت الأحزاب الساسية الحاكمة وبخاصة حزب الأمة مدركين مضمون ذلك النشاط، فشرعت بالعمل على كبح جماح الجش والحد من نفوذهم عن طريق نقل متهميهم من الضباط إلى أماكن نائية، وعن طريق تقوية نفوذ الأحزاب في صفوف الضباط. وشرع

⁽¹⁾ سنة 1959 خلال فترة الحكم العسكري تم تكوين التنظيم السري للضباط الأحرار، ومعظم أعضائه من خريجي الكلية الحربية، ووصف التنظيم بأنه تنظم وطني وليس له انتماءات ساسية إذ كرس جهوده لمعارضة الحكم العسكري، وكانت منشورات الضباط الأحرار توجه النقد المر للحكم العسكري مما أدى إلى القضاء الكامل عليه.

⁽²⁾ البشير، الحركة الوطنية في السودان، ص288-290. وأوكولينز، تاريخ السودان الحديث، ص112-116.

⁽³⁾ منذ سنة 1924 حتى 1932 كانت أغلبية الضباط السودانيين تتم ترقاتهم من الصف، وكانوا نادراً ما يدورون في فلك الساسية أو دار الحركة الوطنية، إذ اقتصر اهتمامهم بالتطورات المقبلة في الجش وظروف العمل فيه، ولم يأنهوا بأن يكون لهم دور ساسي خاص بهم. بيد أنّ هذا المسلك أخذ في التغير بعد سنة 1948، عندما أعيد فتح الكلية الحربية التي كانت قد أغلقت سنة 1924، ومن ثم نشأ جيل جديد من الضباط الذين تخرجوا من المدارس الثانوية وتلقوا تدريبهم الثقافي والعسكري خلال عامين، ثم تأثروا بمجريات الساسية أثناء التحاقهم في الكليات الحربية. وتزايدت اهتماماتهم بالشؤون الساسية بعد الثورة المصرية في تموز 1952 وتضاعفت عنايتهم بالساسية وبخاصة بين صغار الضباط، وحاول اليوزباشي صلاح سالم أن يشكل تنظماً موالداً لمصر في الجش عندما كان يعمل في السودان.

الحزب الشيوعي الذي نجح في ضم بعض الضباط إليه في توثيق صلة الحزب الشيوعي بتنظيم الضباط الأحرار، وفي ذلك الوقت كانت قوة تنظيم الضباط الأحرار قد تضاعفت. وفي أوائل سنة 1969 كان التنظيم يضم (67) ضابطاً في مختلف خلايا الوحدات العسكرية. حينها تمّ ترقية بعض الضباط الأحرار من غير علم السلطات إلى الدرجة العليا في الجيش، ومهد ذلك إلى جانب التزمر المتزايد لتحرك الضباط الأحرار في آيار 1869 والنجاح بالإطاحة بسلطة الحكم المدني، التي فشلت تماماً في تحقيق الأهداف المرجوة من ثورة 1964.

وفي البان الأول للنظام الجديد بقيادة اللواء جعفر النميري أبدى الضباط الأحرار عزمهم على اتباع طريق الاشتراكية وعلى إيجاد حل لمشكلة الجنوب. وتبنى النظام الجديد سياسة منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي على أسس مشابهة لما تمّ الاتفاق عليه خلال مؤتمر المائدة المستديرة بواسطة لجنة الاثني عشر، باعتبارها السياسة الجديدة الواجبة الاتباع حال مسألة الجنوب. وأجرى مجلس قيادة الثورة تغييرات عدة من أهمها التأكيد على النظام الجمهوري الديمقراطي الحر، ولذلك استبدل اسم "دولة السودان" بـ "جمهورية السودان الديمقراطية"، ولكن من جانب آخر حظر وجود أحزاب سياسية، وألقي القبض على قادة الأحزاب السياسية القدامى والوزراء السابقين.

قد لا تكون ثورة آيار 1969 انقلاباً عسكرياً ولا نقلاً للسلطة من المدنيين إلى ضباط الجيش المنضوين تحت لواء الضباط الأحرار، بل يمكن أن تكون بمثابة تحول جذري في توجه السلطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً. كان الأمل حينها منعقد للثورة على الماضي والبدء بعهد جديد في تاريخ السودان المعاصر، وبرئاسة المشير جعفر النميري⁽¹⁾ الرئيس الرابع للسودان، الذي امتدت رئاسته خلال الفترة (1969-1985)

¹ - المشير جعفر النميري (26 نيسان 1930، واد نبوي، أم درمان - 2009 الخرطوم)، كان رئيس السودان ما بين 1969 و1985، تخرج من الكلية العسكرية السودانية سنة 1952 في السنة نفسها التي حصل فيها ثورة الضباط الأحرار في مصر، وتأثر كثيراً بأفكار جمال عبد الناصر (أي بأفكار الاشتراكية، والوحدة العربية وغيرها..)، كان قائداً لحملات عدة ضد حركات التمرد في الجنوب السوداني، وشارك في أكثر من محاولة للإطاحة بالحكومات السودانية.



مصادر ومراجع الفصل التاسع:

- العزب موسى عايدة، السودان من الاستقلال إلى الثورة.
- المختار عبد الرحمن، خريف الفرح، أسرار السودان 1950، دار الصحافة 1970، السودان 1978.
- بشير عمر محمد، الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969 ترجمة هنري رياض وولم رياض، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الدار السودانية للكتب، 1980.
- روبرت أوكولين، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى الجمال، دار العين، دون تاريخ
- الزنتاني عبد الوهاب محمد، أزمت السودان بين الديمقراطية والديكتاتورية، دار غريب 2004.
- أوكولينز روبرت، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى الجمال، دار العين، المركز القومي للترجمة، مصر 2010.
- ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل للنشر، 1999.
- كولينز كارل، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان، ترجمة حازم صاغة، دار ابن خلدون، بيروت.
- الصديق حذيفة، عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان 1820 - 1989
- مركز محمد عمر البشير للدراسات السودانية.
- الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، دار الأمين، القاهرة ط1، 1999.
- شاكر محمود، مواطن الشعوب الإسلامية، السودان، المكتب الإسلامي، دمشق ط2.
- جاب الله محمد توفيق، التحولات السياسية في السودان 1958 - 1969، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2010.
- برنامج الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم 1965.

- روسانو ديدار فوزي، السودان إلى أين، ترجمة مراد خلاف، الشركة العالمية للنشر، السودان 2013.
- الحزب الشيوعي، ثورة شعب، 1965.



□

اللجنة العلمية :

أ.د. كاميليا أبو جبل

أ. د. أحمد الخضر

أ. د. حسام الناييف

المدقق اللغوي

أ. د. حسين الزعبي

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعة